

عَنْهُدُ الزَّوَاهِرِ فِي الصَّيْفِ



دار الكتب والوثائق القومية

الإدارة المركزية للمراكز العلمية

مركز تحقيق التراث

عنقود الزواهر في الصرف

علاء الدين علي بن محمد القوشجي

دراسة وتحقيق

أ.د. أحمد عفيفي

أستاذ النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الثانية

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة

(١٤٣١هـ - ٢٠١٠م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. محمد صابر عرب

القوشجي، على بن محمد علاء الدين، ١٤٧٤ - ١٠٠٠.
منقود الزواهرى / الصرف / علاء الدين على بن
محمد القوشجي؛ دراسة وتحقيق أحمد عفيفى - القاهرة:
دار الكتب والوثائق القومية، مركز تحقيق التراث، ٢٠١٠.
576 ص ؛ ٢٩ سم.
تدمك 7 - 0761 - 18 - 977
١ - اللغة العربية . الصرف.
١ - عفيفى، أحمد (دارس ومحقق)

٤١٥,٥

إخراج وطباعة:

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى
طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى
من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦٤٧٠ / ٢٠١٠

I.S.B.N. 977 - 18 - 0761 - 7

وقل رب زدني علما

صدق الله العظيم

إهداء

إلى كل من يحمل الراية من أساتذتي وأصدقائي في :

جمعية حماة اللغة العربية

يتقدمهم الرائد الإذاعي الكبير الأستاذ :

طاهر أبو زيد

واقفين جميعاً في خندق واحد ضد أعدائها في
الداخل والخارج ، وضد مَنْ يتاجرون بها .

إلى هؤلاء الأساتذة والأصدقاء المناضلين أهدى هذا
العمل المتواضع .

أحمد عفيفي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . . . أما بعد .

فإن المكتبة العربية ما زالت تحتاج إلى كتب يكون من مهمتها البحث في بنية اللغة العربية ، فاللغة العربية في تطورها ونموها وفي مراحلها الزمنية المختلفة تحتاج إلى رباط قوى يربط ما ضيها بحاضرها ، ومن هنا فإن اللغة في مسيرتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بجنورها لا تنفك عنها ، ولا بد أن نكون حريصين على ذلك ؛ لأن موكب الحضارة وتيار الزمن يجرفان معهما كثيرا من الأصول والأسس التي ينبغي أن تكون راسخة في حقلنا اللغوي الآن .

ومن هنا قمت بتحقيق مخطوط مهم في حقل التراث الصرفي ، هذا المخطوط هو «عنفود الزواهر في نظام الجواهر» في الصرف لمؤلفه علي بن محمد القوشجي التركي الأصل .

وتأتى أهمية هذا الكتاب من عدة زوايا :

أولا : أنه ربط بين ثلاثة موضوعات لغوية ، وهي الوضع والاشتقاق والصرف ، بالترتيب حسب أهميتها لدراسة اللغة ، وهي فروع ثلاثة من العلوم اللغوية ، تجسدت لها دلالاتها الخاصة من ناحيتين :

الأولى : أنها هي الركيزة الأساسية التي تحكم مفردات اللغة وتفيد من الانطلاقات غير المقننة لمستخلمي اللغة .

الثانية : أنها - أيضا - هى المنطلق لتطوير مفردات اللغة وتطويعها ؛ لاستيعاب كثير من المعانى اللغوية التى تجلبها الحضارة الحديثة فى عالمنا اليوم .

ثانيا : ما يبرز أهمية هذا الكتاب أنه كتاب علمى يهم كل المتخصصين فى العربية بأسلوبه الواضح ، ومعانيه القريبة ، وتقسيماته الواضحة التى اعتمدت على عقل القوشجى الرياضى ، وخاصة إذا ظهر فى ثوبه الجديد مع التعليقات التى تزيل الإبهام ، وتفسر بعض الألفاظ التى يستغلق فهمها .

ثالثا : أنه كتاب يقدم لنا تصورا واضحا عن الطريق الصحيح للبحث فى مفردات اللغة ، والغوص فى أعماقها ، بدءا بأصواتها وانتهاء بتقلباتها والتغيرات التى تطرأ عليها ، سواء من الناحية اللفظية أو المعنوية .

القسم الأول الدراسة : وجاءت فى فصلين :

الفصل الأول : عن عصر مؤلف كتاب «عنقود الزواهر» على القوشجى وحياته ، والفصل الثانى عرض ودراسة لكتاب العنقود .

أما الفصل الأول : فقد فسرت فيه كلمة «القوشجى» ، واتضح أن معناها «حافظ البازى» أى حفظ صقور السلطان كما فى لغة الأتراك ، وكان حفظ الصقور وظيفة فى بلاط «ألغ بك» ، يقوم بها والد المؤلف ، وكان أصله من أترك ما وراء النهر كما يقرر ذلك المستشرق الروسى و . بارتولد .

وتعرفنا فى هذا الفصل على عصر القوشجى السياسى والعلمى ، وألقيت الضوء على حياة القوشجى من خلالهما ، وأوضحت علاقته بأمراء عصره وسلطانيته ، وظهر من خلال ذلك أن السياسة الإيجابية للحكام تجاه العلماء وتشجيعهم تكون سببا رئيسا فى ازدهار العلمى ، وتبين أن القوشجى عاصر

دولتين ؛ الأولى : دولة تيمورلنك ، فى بلاد ما وراء النهر ، والثانية : الدولة العثمانية أثناء حكم السلطان محمد الثانى الفاتح ، وتتبع رحلة القوشجي من بلاد ما وراء النهر حتى وصوله إلى القسطنطينية ، ولقائه بالسلطان محمد الثانى ، وظهر أن حياة القوشجي معه كانت ثراءً علمياً متدفقا ، قدم خلالها ما يربو عن اثنين وعشرين كتابا فى العلوم الدينية واللغوية ، وفى علوم الفلك والحساب والتاريخ ، وكان سبب تعلق القوشجي بعلم الفلك تأثره بأستاذه الغ بك ؛ الذى كان يؤثر العلوم ذات الأهمية العلمية على الدراسات النظرية .

وتناول البحث فى هذا الفصل مولد القوشجي ، وظهر أن زمانه لم يحدد ، وإن كان مكان مولده قد حدد بالتقريب وهو سمرقند ، وتتبع أسرته التى اتضحت صورتها إلى حد ما من خلال جمع المتفرقات من هنا وهناك ، كذلك عرفت بأساتذته الذين أثروا فيه من قريب أو بعيد ، وأوضح مكانة على القوشجي العلمية بين علماء عصره ، والحفاوة البالغة التى استقبل بها القوشجي على حدود الدولة العثمانية من قبل السلطان محمد الثانى ، وعلماء القسطنطينية وأعيانها ، وتناولت تلاميذه وهم كثر ، فقد غطت شهرته الآفاق ، وبخاصة فى العلوم الرياضية والهيئة والموسيقى ، وكان السبب فى عقد هذا الفصل عدة أمور :

الأول : غموض اسم القوشجي .

الثانى : الإبهام الذى يحيط بحياته وعلاقاته بأساتذته وتلاميذه .

الثالث : الجهل بمؤلفاته ومكانته العلمية .

الرابع : كثرة رحلاته وتنقلاته من بلاد ما وراء النهر إلى القسطنطينية .

الفصل الثانى : من الدراسة وهو عرض ودراسة لكتاب عنقود الزواهر ؛

وقسمت هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : التعريف بالكتاب ، ومنهج القوشجي فيه ، وكتاب

العنقود عبارة عن خطبة ومقدمة وثلاثة عقود ، فالخطبة

تناول فيها على القوشجى سبب تأليفه للكتاب ، وهو
تلبية لرغبة السلطان محمد الثانى ، وبين فيها طريقته فى
التأليف ، وأنه بناه على الاستقراء المحض ، والتتبع
البحث .

والمقدمة ، تناول فيها أقسام علم العربية ، وأشار فيها إلى ميله إلى أن
يكون الاشتقاق منفصلاً عن الصرف ، والعقد الأول فى علم اللغة ؛ تناول
الوضع ؛ وهو مهم فى نفسه ، ويتوقف عليه معرفة الاشتقاق والصرف ، والعقد
الثانى فى علم الاشتقاق ؛ تناول فيه موضوعات مشتركة بين الصرف
والاشتقاق ، والعقد الثالث فى علم الصرف ، درس فيه موضوعات الصرف .
وداخل هذا المبحث تناولت ما يأتى :

(١) أسلوب الكتاب ومصطلحاته ، وركزت على الجانِب الفلسفى الذى أدى
أحياناً إلى الغموض والإلباس ، وفيما عدا ذلك كان أسلوبه واضحاً .

(٢) أوضحت موقف القوشجى من المدارس النحوية ، فظهر أنه يعميل إلى
المدرسة البصرية ، من خلال مناقشته لبعض القضايا .

المبحث الثانى : تناول مصادر كتاب عنقود الزواهر من العلماء والكتب ،
وتبين أنه اعتمد على الكتب الأم فى اللغة بصفة عامة ،
وفى علم الصرف بصفة خاصة ؛ منها كتاب سيبويه ،
والمصباح للجوهري ، وكتب الزمخشري ، والسكاكى
وخاصة كتابه مفتاح العلوم ، وكتب ابن الحاجب المختلفة
فى الصرف والنحو وأصول الفقه ، والمقتضب للمبرد ، وغير
ذلك من الكتب الكثيرة التى اعتمد عليها القوشجى .

المبحث الثالث : الوضع وعلاقته بعلم الصرف ، واتضح من خلاله أن
القوشجى اقتصر على موضوعات معينة ، لأنها مهمة فى

نفسها ؛ ولأن علم الصرف يتوقف عليها ، واهتم
بالاشتراك اللغوي والترادف وبعض الأبواب التي تؤدي
إلى التوسعة اللغوية ، مما أدى إلى القول بأن يفتح الباب
أمام علم الوضع ؛ ليقوم بمهمته داخل الحقل اللغوي على
يد من يمتلكون زمام اللغة من علمائها والقائمين على
دراستها ؛ الممتلكين للأدوات التي تؤهلهم لوضع الألفاظ
المناسبة لمعانيها ، والإتيان ببعض الأوزان للاشتقاق
على نمطها ، ووضع أسس للنحت . . . إلخ .

المبحث الرابع : الاشتقاق وعلاقته بعلم الصرف ، وعرضت فيه لرأي
القوشجي الذي يميل إلى الفصل بين الاشتقاق
والصرف ، وتناولت آراء القدماء والمحدثين ، وظهر أن
الاتجاه العام هو الفصل بينهما نظرياً ، دون التطبيق
العملي ، فوقفت موقفاً معارضاً لذلك ، واقترحت أن يقوم
الاشتقاق بدراسة تاريخ المفردات ، وتتضمن موضوعاته
تحت نطاق الدراسة الصرفية ؛ نظراً لتقارب موضوعات
كل من العلمين .

المبحث الخامس : شواهد القوشجي من القرآن والحديث والشعر ، وظهر
أنه يعتمد اعتماداً كبيراً على القرآن ، والقراءات ، ويدافع
عن القراءة دفاعاً جيداً في وجه من يخطئهم قائلاً : «لكننا
لا نجرى على تخطئة ما ثبت من القراءة السبعة ، فكل ما
ثبت عن واحد منهم اعتبرناه» :

أما استشهاده بالحديث فكان على استحياء ، وإن لم يعلق بالرفض مطلقاً
حول الاستشهاد بالحديث ، كما كان يفعل الكثير من النحاة المتقدمين ، وقد

اعتمد القوشجى على الشواهد الشعرية فى توجيه مسائله وقضاياها الصرفية ، وقدمت إحصاء شاملا عن الشواهد الشعرية المنسوبة وغير المنسوبة . وقد أظهر هذا أن القوشجى لا يهتم بالقاتل ، بل بالشاهد نفسه .

المبحث السادس : أصول النحو فى عنقود الزواهر ، ومما جعلنى أتحدث عنها ؛ أن القوشجى وقف فى كتابه موقفا حاسما فى رفضه لفكرة علم أصول النحو ، وكان أسلوبه حادا فى رفضه لها ؛ حينما قال عن واضح أصول النحو : «إنه تشبث بأذيال اللغو ، وأنه طول فيه الكلام بالوهم والوسواس ، وتعدى فيه حد العقل والقياس ، وناقشت القوشجى ، وأوضحت أن اعتراضه كان نظريا فقط ؛ لأنه استخدم كثيرا من أصول النحو فى كتابه .

المبحث السابع : «رأى القوشجى فى قضية المناسبة بين اللفظ والمعنى» وتناولت رأى المؤيدين لهذه القضية ، ورأى المعارضين لها ، وأوضحت رأى القوشجى بالتفصيل فى رفضه لها . وهو محق فى هذا الرفض . لأن ذلك لو كان صحيحا لم نكن محتاجين إلى تعلم لغة أجنبية ؛ لأن الأصوات دالة على المعنى ، كذلك لم يكن الأجنبى الوافد محتاجا إلى تعلم اللغة العربية مثلا ، لأن أصواتها دالة على معانيها ، وظهر فى النهاية أن هذه فكرة زائفة قائمة على الوهم والتخيل .

المبحث الثامن : الاتجاهات الذهنية والمنطقية فى كتاب «عنقود الزواهر» والقوشجى كان — أحيانا — يميل إلى المنطق الذى يؤدى إلى التعقيد اللغوى ؛ نظرا لاختلاط اللغة بالمنطق عنده ،

خاصة في العقد الأول من كتابه ، ولهذا أوضحت تأثر القوشجي بالمنطق من ناحيتين :

(١) عن طريق قراءته كتب المنطقيين أنفسهم .

(٢) قراءة القوشجي كتب الأصوليين الفقهاء ، وهؤلاء كان تأثرهم بالمنطق واضحا فتأثر القوشجي بهم .

وأوضحت طبيعة التداخل بين المنطق واللغة في عنقود الزواهر ، وأخيرا مظاهر تأثر القوشجي بالمنطق في ألفاظه وأسلوبه ومعانيه ، ويكفي أن نرى مثل الألفاظ والعبارات الآتية : الحد ، المحدود ، نقيض الأعم مطلقا أخص من نقيض الأخص مطلقا ، وجود المعلول مستوقف على وجود العلة ، بطلان اللازم ممنوع . . ومن هنا ناقشت الذين يذهبون إلى عدم تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني ، وأخرجت أدلة أرسطو المنطقية من العنقود ، وكان هذا دليلا على تأثر القوشجي بالمنطق اليوناني .

المبحث التاسع : تأثر القوشجي بأصول الفقه ، وتناولت في هذا الفصل علاقة علم الصرف بأصول الفقه ، وأن الأصوليين ينظرون إلى الدراسات الصرفية نظرة منفردة عن اللغويين ؛ من حيث ارتباطها بفكرة استنباط الأحكام الشرعية ، وتحدثت عن النتائج التي ترتبت على منهجهم فنجدهم قد تحدثوا عن الأسبقية التاريخية لبعض الكلمات على بعض ، وبينوا القيمة الكبرى لأسماء الأعيان ، وأنها سابقة لأسماء المعاني ، وكان هذا إعلانا عن أهميتها ، وجواز الاشتقاق منها ، بما يتلاءم مع طبيعة اللغة .

أما القسم الثاني ، وهو التحقيق :

قدمته بتمهيد تناولت فيه وصفا شاملا لنسخ المخطوط ، وتوثيق الكتاب لمؤلفه على القوشجي ، وتوثيق اسم الكتاب ، والمنهج الذي اتبعته في التحقيق ، كل هذا في مكانه من الكتاب بالتفصيل ، وأخيرا النص المحقق ويليه الفهارس في النهاية .

في نهاية هذه المقدمة أستطيع القول بأنني لم أَلْ جهدا أستطيع فعله ، ولم أقصر في شيء كان في إمكاني حتى ظهر هذا الكتاب في شكله المطلوب ، وكان مما زاد من مجهودي ومثابرتي عدة أشياء :

(١) أولا : طول النص المحقق ودقته ونقل القوشجي من نحاة لم يذكر أسماءهم .

(٢) ثانيا : أن القوشجي كان مغمورا ، لا يعرفه الكثيرون مما زاد من مجهودي ؛ حتى أكتشف اللثام عن حياة هذا العالم ، وهذا أدى إلى أن أرسل إلى تركيا ؛ لاستحضار بعض الكتب والمقالات التي كتبت باللغة التركية عن علي القوشجي ، وقاسيت كثيرا في الوصول إلى ترجمتها مما زاد الأمر صعوبة .

(٣) ثالثا : قارنت النص المحقق في أربع نسخ ، وأرسلت إلى تركيا طلبا للنسخ الموجودة بها ، فقد أشار «بروكلمان» والدكتور سهيل أنور إلى وجود بعض نسخ المخطوط في تركيا بمكتبة محمد الفاتح باستانبول ، وأرسلت في طلب هذه النسخ ، ولكن واحدة لم تصل إليّ ولكن بعد الانتهاء من هذا التحقيق سافرت إلى استانبول بتركيا في زيارة للمكتبة السليمانية ، فوجدت بها نسخة واحدة للمخطوط رقم ٤٧٠٥ آياصوفيا ، وهي نسخة ذات خط رديء غير واضح ، وبها تاكل كثير في معظم أوراقها ، وهي بعنوان : «عنقود الزواهر في متن اللغة

وعلم الاشتقاق وعلم الصرف ، وجاءت هذه النسخة فى ١٢٤ ورقة من القطع المتوسط ، وقد أدى تأكل أوراقها ورداءة خطها إلى عدم الاعتماد عليها ، والاكتفاء بالنسخ الأربعة المذكورة خلال التحقيق التى اعتمدت عليها .

(٤) رابعا :- وأخيرا - وثقت الآراء التى نقلها القوشجي من مصادر أصحابها ، أو المصادر الأساسية إن عزّ على العثور عليها عند أصحابها ، واعتمدت على الكتب الأصول فى تضييع الآراء مثل كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، وشافية ابن الحاجب وشروحها وصحاح الجوهرى ، وكنت أتابع الرأى حتى أصل إلى إثبات صحته من علمها .

وأخيرا أرجو من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت فى إخراج هذا الكتاب الذى كان أطروحة للحصول على درجة الماجستير ، قدمت إلى كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٨٣ م .

أقدمه الآن لدارسى اللغة العربية وقرائنها الأعزاء ، ولا أبتغى من ورائه إلا وجه الله تعالى ثم خدمة لغتنا الغالية لغة القرآن الكريم .
وما توفيقى إلا بالله العلى القدير

د. أحمد حفيف

الأستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

مصر الجديدة

٢٠٠٠/١٢/١٢ م

القسم الأول الدراسة

الفصل الأول : عصر القوشجي وحياته
الفصل الثاني : كتاب «عنقود الزواهر» عرض ودراسة

الفصل الأول

عصر القوشجي وحياته

ويشمل المباحث التالية :

١ - عصر القوشجي السياسي والعلمي .

٢- مولده .

٣- نسبه وتسميته .

٤ - أسرته .

٥ - نشأته .

٦ - أساتذته .

٧ - مكانته العلمية .

٨- مؤلفاته .

٩- تلاميذه .

١٠- وفاته .

عصر القوشجى السياسى والعلمى

لا شك أن الحديث عن العصر السياسى والعلمى مهم فى إلقاء الضوء على حياة القوشجى ، إذ إنه يوضح علاقة القوشجى بأمراء وسلاطين عصره ، وموقفه منهم ، كما يوضح موقف هؤلاء الأمراء والسلاطين من العلماء بصفة عامة والقوشجى بصفة خاصة ، ويوضح أيضاً أثر السياسة على العلم والعلماء ، وسيُعرف من خلال هذا الحديث مدى التجاوب الفكرى لدى العلماء مع سياسة الحكام الإيجابية ، وهل يستطيع العالم أن يعيش ويؤلف مع حاكم لا يشجع العلماء ولا يهتم بهم ، بل ويعارضهم؟ ، وهناك نموذجان سوف يقدمان : الأول : لذلك الحاكم الذى يشجع العلم والعلماء من أمثال الأمير ألغ بك والسلطان محمد الثانى الفاتح .

الثانى : لذلك الحاكم الذى لا يهتم بالعلم ولا بالعلماء ، ويقف موقفًا معارضًا لهم من أمثال الميرزا عبداللطيف ابن الأمير ألغ بك .

وكلا النموذجين مرتبط بحياة القوشجى ، وله أثر عميق بها ، ومن خلال الحديث عن العصر سوف نتعرف على ثقافة القوشجى ، وكيف أثرت ثقافة العصر في مؤلفه العنقود . وسيُتضح من خلال هذا الحديث أن الثقافة التيمورية والعثمانية اتكأت على ثقافة الفرس ، وكان ذلك واضحًا فى كتاب القوشجى «عنقود الزواهر» فهناك كلمات فارسية أظهرت مدى التأثير الفارسى فى ثقافة القوشجى بصفة خاصة ، وثقافة غيره بصفة عامة ، وفيما يلى سوف يتضمن الحديث عن العصر النقاط التالية :

- ١ - تحديد الفترة التى عاش فيها القوشجى .
- ٢ - تحديد الدولتين اللتين عاصرهما القوشجى .
- ٣ - الأمراء والسلاطين الذين عاصروهم القوشجى ، وكيف كانت علاقته بهم .
- ٤ - الأثر السياسى والعلمى للعصر على ثقافة القوشجى وكتابه «عنقود الزواهر» .

أما عن الفترة التى عاشها القوشجى فتنقسم إلى ثلاث مراحل :

١ - المرحلة الأولى :

وهى فترة النشأة والشباب بسمرقند فى ظل حكم التيموريين .

٢ - المرحلة الثانية :

وهى المرحلة التى قضاها بين الممالك التركية فى بلاد ما وراء النهر (آسيا الوسطى) نتيجة لعدم الاستقرار السياسى .

٣ - المرحلة الثالثة :

وهى الفترة التى قضاها فى ظلال الدولة العثمانية أثناء حكم السلطان محمد الثانى الفاتح .

فالمرحلة الأولى هى الفترة التى قضاها فى سمرقند بين أهله وذويه ، فى ظل أستاذه الأمير ألغ بك ، واستمرت حتى وفاة ألغ بك ٨٥٣هـ^(١) ، فقد لقى القوشجى محبين للعلم فى مدارجه الأولى ، وتربى فى أحضان من يرعونه ويهتمون به ، ومن هنا بدأ القوشجى رحلاته العلمية للدرس والتحصيل ، فترك ألغ بك ، ولم يعرف خبره ، ورجع القوشجى إليه مرة أخرى ، وقدم له رسالة «حل إشكال القمر» هدية ، نتيجة رحلته ، ويبدو أنه كان عارفاً بميول أستاذه العلمية فقدم له هذه الهدية ، إذ إن ألغ بك كان يهتم بالعلوم العالمية التى تنأى

(١) شرفنامه : شرف خان البليسى ١٠٢/٢ .

عن المحلية المرتبطة باللغة والجنس مثل علم الفلك^(١)، ولهذا كانت هدية القوشجي لألغ بك .

ولم تكن هذه الفترة هادئة في سمرقند نتيجة أطماع ألغ بك الذي حاول إخضاع كافة بلاد خراسان^(٢)، ولكنه مع ذلك كان يشتغل هو نفسه بالعلم عامة ويعلم الهيئة بصفة خاصة، وهو من هذه الناحية كما يقرر المستشرق الروسي و. بارتولد «نموذج نادر في التاريخ الإسلامي للحاكم العالم»^(٣) وانتهت هذه المرحلة بوفاة ألغ بك وبدأت مرحلة جديدة .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة عدم الاستقرار، وبدأت حينما صعد على كرسى العرش عبداللطيف ابن الميرزا ألغ بك بعد وفاته مباشرة، فلم يطب العيش للقوشجي في ظل هذا الميرزا الذي لم يكن يقدر العلم والعلماء^(٤)، فاضطر القوشجي للرحيل إلى أذربيجان، وهذا نموذج سيء للحاكم غير الحريص على تواجد العلماء في مملكته .

لم تكن الحالة في أذربيجان أفضل منها في سمرقند فحينما وصل القوشجي إليها كان يحكمها حسن بك الباييندوري ٨٧٢هـ، وكان حسن بك في حروب مستمرة مع جيرانه في ديار أبي بكر^(٥)، ولم يكن الأمر مقتصرًا على تلك الحروب الداخلية، ولكنها امتدت إلى بلاد الروم حيث كانت الحروب بين حسن بك والسلطان محمد الثاني، فقد توجه حسن بك عام ٨٧٤هـ لفتح العراق وفارس وتبريز وخراسان، وتمادى في أطماعه حتى اصطدم بالسلطان محمد الثاني الذي هزم حسن بك شر هزيمة^(٦)، وأثناء الحرب عمل القوشجي

(١) تاريخ الترك في آسيا الوسطى : المستشرق الروسي و. بارتولد ٢٣٧ .

(٢) شرفنامه ١٠٢/٢

(٣) تاريخ الترك في آسيا الوسطى ٢٣٧ .

(٤) البدر الطالع ٤٩٥ .

(٥) شرفنامه ١٠٢/٢

(٦) شرفنامه ١٠٥/٢

سفيرا من السلطان حسن عند السلطان محمد الثاني ، وانتهت هذه المرحلة قبل هزيمة حسن بك .

أما المرحلة الثالثة فهي تلك الفترة التي قضاها القوشجي في ظل محمد الفاتح سلطان العثمانيين ، وكانت فترة خصب ونماء وبركة ورخاء ، وذلك لأن السلطان محمد الفاتح كان يهتم بالعلم والعلماء ، لهذا كان يقيم دور العلوم والعبادة ، ومن أهمها جامع «آيا صوفيا» ، وكان يجيد العربية ، ويدوم على المطالعة في كتبها ؛ حتى قيل إن جمهرة الكتب في مكتبته الخاصة كانت عربية^(١) .

انتقل القوشجي ليعيش في ظل السلطان محمد الفاتح ، مع أن فترته كانت فترة حروب ومناوشات بين الدولة العثمانية وجيرانها في أذربيجان وسواحل اليونان والقسطنطينية وبقية الممالك في بلاد فارس ، انتقل القوشجي نظراً لما كان يفعله السلطان محمد الفاتح حبا للعلم ، فقد كان يود أن يجعل من وطنه العزيز موطناً للعلم ، ومجمعاً للعلماء ، ولهذا - كما يقرر على همت^(٢) - استجلب العلماء الكبار ؛ من أمثال علي القوشجي وغيره ، ومن هنا فقد كان الفاتح « يؤثر العلماء ببالح عطفه وكريم رعايته ويطلب إليهم مناقشة المسائل العلمية بحضرته ، وقد يشترك في النقاش ، وفي أثنائه يخلع عن نفسه رداء الحاكم ويلبس شعار العالم ، ويعمل كعضو علمي في مجلس علمي^(٣) » هكذا كان يفعل السلطان محمد فاتح القسطنطينية ، وباسط سلطان العثمانيين على مملكتين واثنى عشرة ولاية ومائتي مدينة في فترة حكمه التي امتدت ثلاثين عاماً^(٤) ، ومع كل هذا كان اهتمامه بالعلم والعلماء .

(١) تاريخ الأدب التركي ١٢٩ .

(٢) المعامل العثماني محمد الفاتح وحياته العلمية ص ٣٧ .

(٣) المعامل العثماني ٣٤ .

(٤) تاريخ سلاطين آل عثمان ص ٤٧ .

الدولتان اللتان عاصرهما القوشجي وعلاقته بحكاهما :

لقد عاصر القوشجي إمبراطوريتين : الأولى إمبراطورية تيمورلنك كما أطلق عليها المستشرق الروسي و . بارتولد^(١) ، والثانية : الإمبراطورية العثمانية في ظل السلطان محمد الثاني الفاتح .

أما عن الدولة الأولى فقد عاش القوشجي أيام ولاية ألغ بك ابن الأمير شاهرخ ابن الأمير تيمور كور ، كان مؤسس مملكة التيموريين ، وهي الإمبراطورية التي ظهرت في بلاد ما وراء النهر (آسيا الوسطى) في القرن الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين ، وهي من ضمن ممالك الأتراك في آسيا الوسطى ، ونشأت هذه المملكة عام ٧٩٥هـ - ١٣٩٢م حينما قضى الأمير تيمور على جميع أسرة آل المغلق ، واستولى على جميع ولاية فارس^(٢) ، وسيطر على خوارزم ، وسمرقند ، والعراق ، وفارس ، وهرات ، وتركستان ، والروم^(٣) . ومات عام ٨٠٧هـ - ١٤٠٤م وتولى الميرزا شاهرخ ابنه السلطة ، ثم أعطاه الميرزا شاهرخ ؛ للميرزا ألغ بك أكبر أبنائه ، فحكم نيابة عن والده بلاد ما وراء النهر وتركستان مدة أربع وأربعين سنة من عام ٨٠٩هـ وحتى عام ٨٥٣هـ^(٤) ، وكان القوشجي معاصراً للأمير ألغ بك أثناء حكمه ؛ حيث قرب القوشجي ، واتخذ تلميذاً له من بين من تقرب إليه^(٥) ، كان ألغ بك يخاطبه بقوله «يابني» كما يقرر ذلك شرف خان البديلي^(٦) ، والدكتور سهيل أنور^(٧) .

وترتبط بهذه المرحلة من حياته تلك الفترة التي رحل فيها إلى أذربيجان بعد وفاة ألغ بك ، ولم يُذكر شيء عن طبيعة هذه المرحلة ، غير أن حاكم

(١) تاريخ الترك في آسيا الوسطى ص ٢١٣ .

(٢) شرقنامة ٦٥/٢ .

(٣) السابق ٥٥/٢ .

(٤) السابق ٨٨/٢ .

(٥) تاريخ الترك في آسيا الوسطى ص ٢١٣ .

(٦) شرقنامة ١١٠/٢ .

(٧) على قوشجي حياته ومؤلفاته ص ١٥ ترجمة الدكتور عبدالرازق بركات .

أذربيجان كان في ذلك الوقت هو حسن بك الباياندورى المشهور بحسن الطويل ، ولم تدم الإقامة طويلاً للقوشجى هناك ، فقد أرسله السلطان حسن إلى السلطان محمد الفاتح سلطان العثمانيين ؛ حيث كان رسولاً للصالح بينهما ، مما كان سبباً في إعجاب الفاتح به ، واستدعائه له ^(١) .

أما عن دولة العثمانيين التى عاصرها القوشجى فى فترة حكم السلطان محمد الثانى الفاتح فقد بدأت منذ ٨٥٤هـ - ١٤٥٠م ؛ حيث تولى الحكم ، واستمر حكمه لمدة واحد وثلاثين عاماً ؛ أى حتى عام ٨٨٦هـ - ١٤٨١م ^(٢) ، وكانت فترة حكم السلطان محمد الثانى فترة اضطراب سياسى ، إذ لم تهدأ الأوضاع السياسية فى البلاد نتيجة أطماع العثمانيين فى بسط نفوذهم على القسطنطينية التى كانوا يعتبرونها عاصمة سلطتهم الطبيعية والثالثة ، مما أدى إلى اصطدامهم بقسطنطين الذى توسم فى العثمانيين العجز ، مما سبب الاصطدام بينهما ^(٣) .

وعلى الرغم من أن هذه الفترة فترة حروب وتوسعات إلا أنها تتسم بالنماء العلمى نتيجة اهتمام السلطان محمد الثانى بالعلم والعلماء ، ومن هنا فإن هذه الفترة من حياة القوشجى فترة إنتاج علمى ، فقد ألف فيها القوشجى عنقود الزواهر ، والرسالة الفتحية ، وغيرهما من الكتب نتيجة لتشجيع السلطان محمد الثانى ، وطلبه من القوشجى أن يخرج معه ؛ ليصطحبه معه فى الحروب ^(٤) ، ولهذا يعتبر البعض ^(٥) أن بداية ازدهار الحياة الفكرية بدأت مع عصر السلطان محمد الفاتح مؤسس ملك بنى عثمان الفكرى بلا مبالغة ، وبهذا يعتبر القوشجى ورفاقه فى عصر محمد الفاتح من أمثال الفاضل الطوسى والكورانى وغيرهم سبباً فى ازدهار الحياة الفكرية فى ذلك الوقت ^(٦) .

(١) التعليقات السنية ٢١٤ .

(٢) شرفنامه ٩١/٢ ، تاريخ سلاطين آل عثمان ٤٣ .

(٣) تاريخ الأتراك العثمانيين ٢/١ .

(٤) الشقائق ١٧٩/١ .

(٥) أخبار الدول وأثر الأول من ٣٩ .

(٦) السابق الصفحة نفسها .

ومن قبل حينما كان القوشجي في بلاد ما وراء النهر ، تلك البلاد التي شغلت بالفتوحات ؛ نتيجة لأطماع حاكمها ألغ بك نفسه ، فقد كان على جانب خلقى وعلمى كبير ^(١) ، ويبدو أن القوشجي كان يطيب له المقام ريثما يجد من يهتمون بالعلم والعلماء ، سواء كانت هناك حروب أم لا ، ومما يدل على ذلك أنه لم يستقر في سمرقند المكان الذي تربى فيه ، ونشأ به في فترة حكم الميرزا عبد اللطيف ابن الميرزا ألغ بك ، وتركه وانصرف مهاجراً إلى أماكن أخرى يجد فيها من يهتم بالعلم والعلماء .

والقضية الأخيرة التي يجب تناولها هنا هي أثر العصر على ثقافة القوشجي ومؤلفه «عنقود الزواهر» .

من المعروف أن العثمانيين بنوا دولتهم على أطلال الدولة السلجوقية في الأناضول ، وكانت ثقافتهم فارسية ، وأن العثمانيين – وإن كانوا من الترك – إلا أن الفارسية كانت لغتهم الرسمية ^(٢) ؛ لهذا لا ندهش إذا وجدنا في عنقود الزواهر بعض الكلمات الفارسية ؛ لأنه عاش في ظل العثمانيين في تلك الفترة التي ألغ فيها كتابه «عنقود الزواهر» ، وقد ظلت الفارسية لغة العثمانيين الرسمية في مكاتباتهم ودواوينهم إلى عهد مراد الأول ^(٣) ، أي قبل فترة حكم السلطان محمد الثاني ، وبهذا فقد كان يود الفرس كثيراً كرامة لعلمهم ^(٤) ، ومن هنا فإن الثقافة الفارسية كانت واضحة في مؤلفات تلك الفترة ؛ حيث كان الناطقون بالتركية أنفسهم يبعدون عنها ، ويؤلفون كتبهم بالفارسية والعربية ، يقول المستشرق الروسي و . بارتولد ^(٥) : «ولاشك أن ظهور العلماء من أمثال ألغ بك وعلى قوشجي من بين الناطقين بالتركية أمر له أهميته ، وإن كان هؤلاء العلماء لم يحاولوا أن يكتبوا بالتركية ، ولكن حرروا كتبهم بالفارسية والعربية»

(١) شرفنامه ٩٠/٢ .

(٢) تاريخ الأتراك العثمانيين ٣٠/٣ .

(٣) تاريخ الأدب التركي ٣٩ .

(٤) السابق ١٢٩ .

(٥) تاريخ الترك في آسيا الوسطى ٢٣٧ .

وتعليلى لذلك أن تيمور مؤسس مملكة التيموريين كان عارفاً بالفارسية ، ومعجباً بحضارة الإيرانيين^(١) ، وكان ألغ بك كذلك «إذ لم يكن استمساك ألغ بك بالقومية التركية يمنعه من أن يأخذ عن المدنية الإيرانية أكثر مما أخذ تيمور»^(٢) .

وقد تأثر القوشجى بثقافة هذه الحقبة فى جانبين :

١ - الجانب الأول : الثقافة الفلكية والرياضية :

أتت هذه عن طريق أساتذته الأوائل من أمثال ألغ بك ، وقاضى زادة وغيرهما ممن أثروا فى حياته العلمية .

٢ - الجانب الثانى : التأثير اللغوى :

أتى هذا التأثير اللغوى عن طريق السيد الشريف الجرجانى والسعد التفتازانى مما سيتضح عند الحديث عن أساتذة القوشجى ، فقد عاشا فى سمرقند^(٣) فى تلك الفترة التى نشأ فيها القوشجى بسمرقند أيضاً ، وكان نجمهما لامعاً ، مما كان له أثر كبير فى حياة القوشجى وثقافته اللغوية .

(١) السابق ٢٢٦ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) الفوائد ١٣٢ ، شرفنامه ٦٢/٢ .

مولده

اتفق كثير من المؤرخين على أن مولد القوشجي كان بسمرقند ، وبها كانت نشأته الأولى^(١) ، وإن كان الدكتور سهيل أنور يحاول التشكيك في مكان مولده ، إلا أنه يعود في النهاية ليميل إلى أنه ولد بسمرقند يقول^(٢) : «ولد على القوشجي في بداية القرن الخامس عشر الميلادي في مكان غير معروف فيما وراء النهر ، ويحتمل أن يكون في سمرقند ، أو في جوارها ؛ لأنه تلقى تعليمه بها» ، لكن الشيء الغريب هو أنه لا يوجد كتاب واحد يعين تاريخ مولد الرجل على سبيل القطع ، حتى الكتاب الخاص بالقوشجي نفسه لم يعين ذلك ، وقد حاول صاحب كتاب عظماء الترك أن يحدد مولد القوشجي قائلاً^(٣) : «ويحتمل أن يكون على قوشجي قد ولد في سمرقند في عام ١٤١٠م على سبيل التخمين» ويبدو الظن والشك في العبارة السابقة ، ووجه الغرابة أن عالمًا كبيراً مثل القوشجي - وقد ترجم له الكثيرون - لم يذكر أحد ممن ترجموا له سوى تاريخ الوفاة ، ولم يتوقف أحد - على كثرتهم - أمام تاريخ مولد الرجل ، على الرغم من شهرته في كل مكان حل به ، ولست أدري تعليلاً لذلك سوى أن أباه كان رجلاً بسيطاً مغموراً في بلاط الميرزا ألغ بك ، ولم يكن من أصحاب النفوذ والسلطان ، وأن مولد القوشجي كان في ظروف عادية لا يرتبط بحدث كبير أو شيء مشهور ، ولهذا لا نجد ذكراً لتاريخ المولد على وجه التحديد .

(١) الأعلام ١٦٢/٥ ، هدية العارفين ٧٣٦/١ ، معجم المؤلفين ٢٣٧/٧ .

(٢) على قوشجي حياته ومؤلفاته ص ١٣ .

(٣) أرسلت لي من تركيا المقالة الخاصة بالقوشجي من كتاب «عظماء الترك» ، ولم ترسل لي بيانات الكتاب أو اسم المؤلف حتى لحظة طبع الرسالة «عظماء الترك» ص ٥٣ .

نسبه وتسميته «القوشجي»

هو علاء الدين بن محمد بن القوشجي^(١)، وقيل اسمه على بن محمد القوشجي علاء الدين^(٢)، سمرقندي الأصل، الرومي علاء الدين الشهير بقوشجي، يقول عنه شرف خان البلبل^(٣): «هو في الأصل من أتراك ما وراء النهر، وكان والده قوشجي زاده، ويحتمل أن يكون من قبائل قوشجي التي هي عمدة عشائر الأتراك» ويؤكد المستشرق الروسي و. بارتولد^(٤) أن القوشجي كان يجوب بلاد التيموريين بالزى التركي، مما يؤكد أنه كان تركي الأصل «وكان على القوشجي من فقهاء الحنفية، وكان أبوه من خدام الأمير ألغ بك^(٥) ملك ما وراء النهر يحفظ له البزة ولهذا سمي (حافظ البازي)، وهو ضرب من الصقور^(٦)، وهذه وظيفة من الوظائف السلطانية في ذلك الوقت وهو معنى القوشجي في لغتهم^(٧)، يقول صاحب التعليقات السنية على الفوائد البهية^(٨): «وكان ألغ بك يقول بكمال شفقتة إنه - أى القوشجي - يطع^(٩) وربما يقعد ظنرا^(١٠) من يده على يده بكمال خصوصيته، وهو معنى القوشجي فاشتهر به

(١) الشقائق النعمانية ١٧٧/١، وضبط القوشجي كما يقول الشوكاني «يفتح القاف وسكون الواو وفتح الشين المعجمة بدلها جيم وياء النسبة» الجذر الطالع ص ٤٩٥، الأعلام ١٦٢/٥.

(٢) الأعلام ١٦٢/٥.

(٣) كتاب «شرفنامه» لشرف خان البلبل ١١٠/٢.

(٤) تاريخ الترك في آسيا الوسطى المستشرق الروسي و. بارتولد ص ٢٣٧.

(٥) هو أمير سمرقند الأمير الأعظم ألغ بك بن شاهخ ابن الأمير تيمور كوركان: الفوائد البهية ص ٢١١.

(٦) اللسان يزي ٧٧ ١٨.

(٧) في القاموس التركي: «القوشجي هو الأغا المكلف بالقيام على التطوير الجارحة الموجودة في دائرة أحد الكبراء، ورثته يسمى قوشجي باشا» القاموس التركي لشمس الدين سامي ترجمها إلى الدكتور نصر الله الطرازي التعبير المشرف على الفهارس الشرقية بدار الكتب، وأستاذ اللغة التركية بمصر «قوش» وانظر لشتاقت ١٧٧/١.

(٨) التعليقات السنية ص ٨٧، وقد نقل هذا الكلام من كتاب «السير في علماء عصر ألغ بك»، ولم أعثر على هذا الكتاب.

(٩) في اللسان وما ١٩١/١ «وطايطا وأصلها يطع بالكسر يسهل ويلين ويوافق، والوطي من كل شيء ما سهل ولان».

(١٠) الظفر المعاطفة على غير ولدتها المرعضة له من الناس والإبل الذكر والأنثى الصالح ظنر ٧٢٩/٢.

بعد وفاة ألغ بك، ويقصد من ذلك أن القوشجي كان متودداً لطيفاً في معاملته، وربما كان هذا هو السبب في قربه من ملوك وسلاطين هذه الحقبة من الزمان، يقول شرف خان البلبليس^(١) «إنه كان مقرباً لدى الميرزا ألغ بك الذي كان يخاطبه بقوله يا بني» ويذكر الدكتور سهيل أنور^(٢) أن ألغ بك سماه «فرزند أرجمند» أي الابن الغالي، ويذكر صاحب التعليقات السنية^(٣) نقلاً عن رسالة تسمى «الإكسير في أصول التفسير» أن القوشجي منسوب إلى قوشج اسم موضع، ثم يعلق على هذا الرأي قائلاً: «لا أصل له»، وقد حاولت التحقيق من هذا الرأي، فرجعت إلى معجم البلدان، فلم أر موضعاً بهذا الاسم، ولم يشر أي كتاب آخر - على حد علمي - إلى هذا الموضع، ولم أعر على رسالة الإكسير هذه، وحتى إذا افترضنا أن هناك موضعاً بهذا الاسم فمن المستبعد أن يكون القوشجي منسوباً إلى هذا الموضع، وذلك لأن المؤرخين يكادون يجمعون على أنه نشأ بسمرقند حتى إن بعضهم^(٤) قال في ترجمته «السمرقندي» بالإضافة إلى ذلك أننا إذا تتبعنا رحلة القوشجي فسنجد أنها بدأت بسمرقند، وانتهت إلى القسطنطينية، مروراً ببلاد كرمان وتبريز وأذربيجان، وليس هناك ذكر لبلد تسمى قوشج في رحلته العلمية، والذي أميل إليه، وأرجحه أن القوشجي نسبة إلى هذا المنصب، وتلك الوظيفة والترجيح ينبني على الأسس التالية :

أولاً : تقرر المعاجم التركية أن «القوشجي» منصب أو وظيفة في بلاط السلطان^(٥).

ثانياً : أن كثيراً من المؤرخين يقررون أن أباه كان يشغل هذه الوظيفة في بلاط ألغ بك، يقول الدكتور سهيل أنور^(٦) : «ونظراً لأن والده كان يقوم بتربية الصقور سمي بقوشجي في حين أن اسمه محمد، كما يروى أن ألغ بك

(١) شرفنامه ١١٠/٢.

(٢) على قوشجي حياته ومؤلفاته ص ٥.

(٣) التعليقات السنية ص ٨٧،

(٤) هدية العارفين ٧٣٦/١، الأعلام ١٦٢/٥.

(٥) القاموس التركي لشمس الدين سلمى «قوش».

(٦) على قوشجي حياته ومؤلفاته ص ١٣.

كان يسلمه الصقور أثناء رحلات الصيد ، ويؤكد ذلك عبدالحق عدنان قائلًا^(١) : «إن والده لقب بقوشجي ؛ لأنه كان رئيس من يقومون على تربية الصقور عن الغ بك» ثم قال : «وفي رواية ضعيفة أنه سمي بذلك ، لأن الغ بك كان يسلمه الصقور أثناء الصيد» ، وهذا ما يقره الزبيدي^(٢) في تاجه قائلًا : وأما القوشجي صاحب الرصد المشهور ، فإنه منسوب إلى قوش ، وهو بالتركية الطير ، وكان أبوه خدّمته تربية طير السلطان فعرف بذلك ، ومن هنا كان الترجيح لهذا الرأي الذي أصبح حقيقة واضحة بعد كل ما قدمنا .

(١) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢١ ترجمة الدكتور عبدالرازق بركات .

(٢) تاج العروس ٣٤١/٤ «قوش» .

أسرته

سأحاول فيما يلي تقديم صورة واضحة عن أولاد علي القوشجي وأحفاده ، وذلك عن طريق تلك المعلومات المتفرقة التي استطعت جمعها من هنا وهناك ، فقد ذكر صاحب التعليقات السنية^(١) «أن للقوشجي ولدًا اسمه فخر الدين» ولم أر شيئًا عنه غير ذلك ، وذكر صاحب الشقائق النعمانية^(٢) أن القوشجي «زوج ابنته من ابن المولى خواجه زادة ، وزوج أيضًا المولى خواجه زادة ابنته من ابن المولى علي القوشجي ، وهو المولى قطب الدين» وقد ذكر الدكتور سهيل أنور^(٣) أن من بين أولاده «محمد بن علي القوشجي الذي كان يحترمه الناس لغزارة علمه» وذكر أيضًا من بين أولاد علي قوشجي «درويش محمد بن علي وحسن عبدالرحمن ، وأخيرًا عطاء الله يحيى بن عبدالرحمن القوشجي»^(٤).

ومن بين أحفاده يوسف بن حسن بن زين الدين القوشجي له كتاب شرح أدب القاضي^(٥) ، ومن بينهم أيضًا من هو أكثر شهرة ، وهو محمود بن محمد ميرم جلبى ، ويذكر الدكتور سهيل أنور^(٦) أنه كتب شعرًا بالفارسية يوم وفاة جده علي القوشجي ، ومنهم علي بن محمد بن علي قوشجي ، له رسالة فى أصول الدين مع شرح أرجوزة ابن ياسمين فى الحساب ، وقد ذكر صاحب التعليقات السنية^(٧) فى ترجمة زيرك زادة ، وهو ركن الدين محمد أنه قرأ على خواجه زادة وعلى جده علي القوشجي .

(١) التعليقات السنية فهارس الكتاب .

(٢) الشقائق النعمانية ١٨٠/١ .

(٣) علي قوشجي ص ٢٢ .

(٤) السابق الصفحة نفسها .

(٥) السابق الصفحة نفسها .

(٦) السابق ص ٢٤ .

(٧) التعليقات السنية ص ٨٧ ، علي قوشجي حياته ومؤلفاته ص ٢٢ .

وببدو أن تأثير القوشجي على أبنائه وأحفاده كان قوياً ، فقد ذكر الدكتور سهيل أنور^(١) أن «درويش ومحمد القوشجي ابني على القوشجي كانا من المشهورين ، ولهما كتب في الهندسة والهيئة ، وأن مؤلفاتهما توجد في مكتبة الفاتح ومكتب آيا صوفيا» .

وليس بين أيدينا مصدر واحد يعطينا إحصاء شاملاً عن أولاده وأحفاده ؛ يقول الدكتور سهيل أنور^(٢) في كتابه الذي كنا ننتظر منه توضيحاً أكثر : «ولا نعلم غير هؤلاء من أولاده وأحفاده» على الرغم من أنه يقول في موطن آخر^(٣) : «وتذكر الروايات أن على قوشجي لدى عودته إلى استانبول كان في معيته مائة أو مائتا شخص» ولم يذكر لنا من هؤلاء الأشخاص ؟ هل هم أفراد أسرته أو أصدقاءه المقربون ؟ وأكثر الظن أن من كان معه هم أفراد أسرته ، ومن يقوم على ممتلكاته ، ومن يقوم على خدمته ، ومن يلوذ به من أهله يقول عبدالحق عدنان^(٤) : «وعاد القوشجي إلى الفاتح بعد السفارة الأولى فاستقبله على حدود البلاد بابتهاج كبير ، وعاد هو وأسرته وكل ممتلكاته إلى تركيا ، ولعل الرقم الذي ذكره الدكتور سهيل أنور منذ قليل مبالغ فيه ، ومما يرشح ما ذكره عبدالحق عدنان وهو أن تفاصيل هذا الحدث غير معروفة بكلمها^(٥) .

أما أبو على القوشجي فلم يذكر المؤرخون شيئاً عنه غير أنه كان يشغل وظيفة رئيس من يقومون على حفظ الصقور^(٦) ، وكانت هذه الوظيفة أيام حكم ألغ بك ملك ما وراء النهر ، وهو معنى القوشجي باللغة التركية ، كما عرف من قبل ، ومن هنا نعرف أن أسرته كانت كبيرة ، فكثير من الأبناء ، وكثير من الأحفاد ، منهم من قرأ عليه واستفاد بعلمه ، وذكرته كتب التاريخ والتراجم ، ومنهم من لم تذكره .

(١) على قوشجي ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) السابق ص ٢٣ .

(٣) السابق ص ١٧ .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .

(٥) السابق ص ٣٢١ .

(٦) الشقائق ١٧/١ ، دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢١ ، على قوشجي ص ١٢ .

نشأته

سبق القول أن نشأة القوشجي كانت بسمرقند ، ففيها ولد ، وبها نشأ ، وهذه النشأة كانت بين ذويه ، من يهتمون به من أمثال الأمير الأعظم ألغ بك أمير سمرقند في ذلك الوقت ، فقد كان يهتم به ويرعاه حتى قيل إن القوشجي «كان في صباه منظور الأمير ألغ بك»^(١) .

ولما كان هذا الأمير عالماً مهتماً بالعلم والعلماء ، فقد وجدنا القوشجي يتلمذ على يديه ، ووجدنا أن أستاذه الأمير يعجب به ، ويتمسك به ، ويقربه منه ، ويسأل عنه حين غيابه ، وهذا يفسر لنا حينما أراد القوشجي أن يرحل عن سمرقند لطلب العلم في وجود الأمير ألغ بك رحل متخفياً ، ولم يسمع أحد بخبر رحيله^(٢) حتى لا يمنعه ألغ بك من الرحلة تمسكاً به .

ولنصنع إلى الشوكاني ليكمل لنا رحلة القوشجي حيث يقول^(٣) : «قرأ على علماء سمرقند ، ثم رحل إلى الروم ، وقرأ على قاضي زادة الرومي ، ثم رحل إلى بلاد كرمان ، فقرأ على علمائها ، وسود هناك شرحه للتجريد ، ثم عاد إلى ملك ما وراء النهر الأمير ألغ بك» ، وربما كان سبباً في عودته – كما يقول الدكتور سهيل أنور^(٤) – أن أحداً لا يعرف عن علمه شيئاً في سمرقند» ولهذا فكر في العودة ، وحينما عاد عاتبه ألغ بك على الاغتراب ، فاعتذر القوشجي بأنه اغترب لطلب العلم ، فقال ألغ بك له بأى هدية جئت ، قال : رسالة جللت بها إشكال القمر ، وهو إشكال تحير في حله الأقدمون ، فقال : هات أنظر فيها فقرأها قائماً فأعجبته^(٥) ، وقد كان ألغ بك قد بنى رصداً بسمرقند ، وأمر جماعة من العلماء

(١) التعليقات السنية ٨٧ .

(٢) البدر الطالع ٤٥ ، على قوشجي حياته ومؤلفاته ص ١٦ .

(٣) البدر الطالع ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٤) على قوشجي حياته ومؤلفاته ص ١٤ .

(٥) البدر الطالع ٤٩٥ .

بتولى مسئوليته في غياب القوشجي فماتوا ، فأمر القوشجي فأكمله ، وأصبح المسئول عنه ، وحصل تلاميذ القوشجي منه كثيراً من المعارف عن طريق هذا الزيج المشهور بالزيج الجديد^(١) .

وحينما توفي الأمير ألغ بك ، وتولى مكانه بعض أولاده لم يعرفوا قدر القوشجي ، فاستأذن للحج ، فلما وصل إلى تبريز ، أكرمه سلطانها إكراماً عظيماً وأرسله إلى سلطان الروم محمد خان ، فلما وصل إليه أكرمه إكراماً زائداً على إكرام سلطان تبريز له ، وسأله أن يسكن لديه ، فأجابه إلى ذلك ، ووعد الرجوع بعد أن يوصل جواب الرسالة ، وأخذ عليه عهداً على ذلك ، فلما أدى الرسالة أرسل السلطان محمد خان إليه من خدامه جماعة ، فخدموه ، وأكرموه ، وصرفوا له في كل مرحلة ألف درهم بأمر السلطان محمد خان ، فوصل إلى قسطنطينية في حشمة وافرة^(٢) وفي رواية أخرى يذكرها الدكتور سهيل أنور^(٣) «ولما علم الفاتح بعودة علي قوشجي استقبله على حدود البلاد ، واحتفى به حفاوة بالغة» وقد ذكر عبدالحق عدنان الرواية نفسها^(٤) وهذا دليل على اهتمام الفاتح بالقوشجي ، فقد أكرمه ، ووقره ، وأعطاه مدرسة «أيا صوفية» فأقام بالآستانة^(٥) .

هكذا كانت رحلة القوشجي العلمية ، اختفى حينما كان ينوي الرجوع ، واستأذن بأدب من أولاد الأمير ألغ بك حينما أساءوا معاملته ، ولم يكن ينوي الرجوع حتى يكون وفيّاً لكلمته .

ووعده السلطان محمد خان بالرجوع ، ولكن بعد أن يفى بوعده لسلطان أذربيجان ، وهذا طيل على وفاء الرجل للعهد ، وحفظه لكلمته ، وحسن تخلصه ، وكل هذه الصفات الحميدة بجوار علمه ينتجان شخصية مهذبة تتعامل مع الناس بأدب ووفاء .

(١) قال النظام النيسابوري : «الزيج معرب زه وهي مسطرة البنائين التي يقال لها القانون باليونانية ، وقيل خيط البناء ، وقال الأصمعي لا أخرى أخرى هو أم معرب . كشف الظنون ٩٦٤/٢ .

(٢) التعليقات السنية ٢١٤ ، البدر الطالع ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٣) علي قوشجي ص ١٦ . (٤) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٧ .

(٥) الأعلام ١٦٢/٥ .

أساتذته

مما لاشك فيه أن القوشجي قد تتلمذ على أيدي علماء سمرقند في بلاد ما وراء النهر ، وفي رحلته العلمية في عصر ألغ بك تتلمذ على أيدي علماء كرمان وتبريز ، لكن الذي نفقده ، وقصرت المراجع والمصادر في إيرواده ، هو تحديد أسماء أساتذة القوشجي ، وسأحاول فيما يلي - وفيما حصلت عليه من معلومات متفرقة - أن أحدد أساتذته الذين أثروا فيه .

١ - الأمير الأعظم ألغ بك :

لقد فتحت عينا القوشجي في بداية نشأته بسمرقند على نجم الأمير ألغ بك ، متألقاً علماً وفضلاً وشهرة . أضف إلى ذلك اهتمام الأمير بالقوشجي ورعايته له ، والنظر إليه ، وعقد الآمال عليه ، وإذا أتبعنا ذلك برعاية الأمير للعلم والعلماء بصفة عامة ، فإننا نستطيع أن نقول : إنه من الطبيعي أن يتخذ القوشجي الأمير ألغ بك مثلاً يحتذيه ، ويقتفى أثره ، فنجده يتتلمذ على يديه يقرأ عليه ، ويتأثر به تأثراً مباشراً ، يقول الدكتور سهيل أنور^(١) «لقد كان على قوشجي من تلاميذ ألغ بك بن شاهرخ التيموري سلطان ما وراء النهر ، ومن أصدقائه فيما بعد» وقد سبق القول : إن ألغ بك لم يعامل على قوشجي معاملة التلميذ ؛ بل عامله معاملة الابن والصديق ، وقد كان ألغ بك ماهراً في العلوم الرياضية^(٢) وعلم الهيئة يقول المستشرق الروسي و . بارتولد^(٣) «وقد تعلق على قوشجي مثل سيده - يقصد ألغ بك - بعلم الهيئة واشترك في إنشاء مرصده» .

ويعمل المستشرق الروسي تعلق ألغ بك بعلم الهيئة قائلاً : «ويظهر من كتاب ألغ بك أنه كان يؤثر العلوم ذات الأهمية العالمية على الدراسات

(١) على قوشجي ص ١٣ .

(٢) الشقائق لنعمانية ١٧٧/١ ، التعليقات السنية ٢١٤ ، الأعلام ١٦٢ .

(٣) تاريخ الترك في آسيا الوسطى ص ٢٣٧ .

القومية ، وذلك لأن العلوم الأولى لا تتأثر باختلاف اللغة أو الدين بالإضافة إلى التأثير بالمدنية الإيرانية^(١) .

وربما كان هذا هو السبب في تعلق على القوشجي أيضاً بمثل هذه العلوم وضالّة تعلقه بعلوم اللغة ، وقد تقدم ذكر الغ بك ومعرفة من هو بما يغنى عن إعادة ذكره هنا .

٢ - القاضي زادة موسى الرومي^(٢) :

هو محمود الرومي الشهير بقوجة أفندي ، كان عالماً صالحاً ورعاً تقياً ، وكان جامعاً للعلوم العقلية والشرعية ، استقضاء السلطان مراد خان ببروسا ، فقد كان محبوباً ، ولأنه كان شيخاً هرمًا ، فقد سمي بقوجة أفندي ، ارتحل إلى بلاد ما وراء النهر ، وقرأ على علمائها ، واشتهرت فضائله ، وبعد صيته ، ولقبوه بقاضي زادة الرومي ، واتصل بخدمة ملك سمرقند الأمير الأعظم الغ بك^(٣) وقرأ عليه الأمير المذكور بعض العلوم ، وكان رئيساً لإحدى المدارس في سمرقند ، وقد قرأ القوشجي على قاضي زادة الرومي العلوم الرياضية^(٤) .

ويبقى لنا السؤال بعد ذلك قائماً ، وهو : على يد من قرأ القوشجي العلوم اللغوية ؟ فقد وجدنا القوشجي قد قرأ على الغ بك ، وقاضي زادة الرومي العلوم الرياضية والفلكية ، وليس لهما مؤلفات في علوم اللغة .

الذي لاشك فيه أنه قد قرأ على أيدي علماء آخرين من سمرقند وكرمان كما يقرر المؤرخون^(٥) ولكن كتاباً واحداً من الكتب التي ترجمت له لم تذكر هؤلاء العلماء حتى الدكتور سهيل أنور لم يذكر ذلك في كتابه عن القوشجي .

(١) تاريخ الترك في آسيا الوسطى ص ٢٣٧ .

(٢) الفوائد البهية ٢١١ ، على قوشجي ص ١٢ .

(٣) الفوائد البهية ٢١١ .

(٤) البدر الطالع ٤٩٥ ، الشقائق ١٧٧/١ ، الفوائد ٢١٤ .

(٥) الأعلام ١٦٢ .

لكن الأقرب إلى القبول أن القوشجي تأثر بثقافة السيد الشريف الجرجاني اللغوية ، وتلمذ على يديه ، إذ إنه من المعروف أن تيمور جد ألغ بك ومؤسس مملكة التيموريين قد استدعى الشريف الجرجاني ، وأبقاه في سمرقند منذ عام ٧٨٩هـ^(١) .

ونستنتج مما ذكره الدكتور سهيل أنور بأن على القوشجي من المحتمل أن يكون قد ولد في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي^(٢) ، وما ذكر من أن الشريف الجرجاني قد توفي عام ٨٣٨هـ^(٣) أقول بناء على ذلك فإن القوشجي لقي الشريف الجرجاني فترة ليست بالقصيرة تقترب من ثلاثة وثلاثين عاما فالقوشجي توفي عام ٨٧٩ هـ على رأى الدكتور سهيل أنور ، وهي مدة كافية لأن يتأثر فيها بالشريف الجرجاني الذى كان نجمة لامعا ، ومن المعروف أن له كتباً فى النحو والصرف ، فله حاشية على التصريف العزى للزنجاني ، وله حاشية على المفتاح للسكاكي ، وشرح الكافية ، وعلق على الوافية شرح الكافية ، وله أيضاً بالفارسية «صرف ميسر» و«نحو مير»^(٤) فليس غريباً إذن أن يتأثر القوشجي برجل عاش معه فى سمرقند وله تلك المقدرة اللغوية .

ويدل علي ما أقوله أن القوشجي حينما يذكر الشريف الجرجاني أو التفزازاني كان يقول «رحمه الله» - غالباً - ولم يكن يفعل ذلك مع غيرهما^(٥) .

وإذا أضفنا إلى ذلك لقاء التفزازاني والشريف الجرجاني بسمرقند قبل مولد القوشجي بقليل مما أدى إلى وجود بعض المشاحنات والمعارك العلمية^(٦) ، التى علق عليها القوشجي حين وصل إلى الأستانة ، ورأى العلماء يتكلمون فى ذلك^(٧) .

(١) شرفنامه ٦٢/٢ .

(٢) على قوشجي ص ١٣ ، وهذا التاريخ يعادل ٨٠٥هـ .

(٣) الفوائد البهية ١٢٤ وقد نقل هذا الكلام عن كتاب حبيب السير ولم أعر عليه .

(٤) الفوائد ١٢٤ ، ١٣٢ ، البغية ١٩٦ ، ١٩٧ .

(٥) عنقود الزواهر النص للمحقق فى هذا الكتاب ص ١٧٥ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ ... الخ .

(٦) الفوائد ١٣٢ ، البغية ١٩٦/٢ .

(٧) الفوائد ١٣٢ .

وكل هذا قد أثر فى ثقافة القوشجى ، وهذا الذى ذكر يؤدى إلى القول بأن القوشجى تتلمذ على يد الشريف الجرجانى ، نظرًا لتقارب ما بينهما من زمن ، ولم تذكر الروايات ذلك لتغليب الجانب الرياضى والفلكى عند القوشجى .

ومن هنا فالقول بأن القوشجى تأثر بالسيد الشريف الجرجانى يعتمد على ما يأتى :

١ - هذه الآراء الكثيرة التى اعتمد عليها القوشجى للشريف الجرجانى فى كتاب عنقود الزواهر .

٢ - تأثر القوشجى بنفس المنهج الذى اتبعه الشريف الجرجانى فى مزجه بين المنطق واللغة ، وأصول الفقه واللغة .

٣ - شهرة الشريف الجرجانى فى تلك الفترة التى كان القوشجى فيها فى يفاعه الشباب ، وفى مرحلة التحصيل ، وهذا يلقى الضوء على ثقافة القوشجى اللغوية .

مكانته العلمية

كان القوشجي «أعلم علماء زمانه»^(١)، وكان في صباه منظور الأمير ألغ بك، ووصل يمين تربيته إلى الدرجات العلية^(٢) ومما زاد من مكانته العلمية أن أستاذه الأول ألغ بك لم يعامل القوشجي معاملة التلميذ، بل عامله معاملة الابن والصديق «كما يقول الدكتور سهيل أنور»^(٣)، وقد ساعده ذلك على ثقته بنفسه، وإثبات ذاته العلمية؛ لأن أستاذه ألغ بك الحاكم العالم كان يرفع من شأنه بتلك المعاملة الحسنة، وهذا يشير إلى أن الآمال كانت معقوده على القوشجي منذ صباه، ربما لنبوغ كان يمتلكه، وربما لصلة الأمير ألغ بك بأبيه وإيمانه بقدرات القوشجي العقلية، حتى أصبح من العلماء المشهورين، مما جعل الملوك يبذلون الكثير من أجل استجلابه، وهذا ما فعله السلطان محمد خان، والسلطان حسن الطويل، وغيرهما^(٤)، يقول حسين مجيب المصري^(٥) «ومن المتعارف المشهور أنه - يقصد السلطان محمد خان - استقدم العالم الكبير على قوشجي من ديار العجم، وقدر له ألف أقة (أوقية) على كل مرحلة من مراحل سفره، وأكرمه إكرامًا، ووقره توقيرًا».

كل هذا يثبت مكانة القوشجي العلمية، وقد كتب عنه الكثير الذي يثبت مكانته العلمية عند السلاطين أولاً، وبين أقرانه ثانيًا، فالقرماني يقر بأن القوشجي من علماء الإسلام وفضلاء الأنام^(٦)، ويقول على همت الأقسكي^(٧)

(١) التعليقات السنية ٨٧.

(٢) التعليقات السنية ٨٧.

(٣) على قوشجي ص ١٥.

(٤) الشقائق النعمانية ١٧٨/١، ١٧٩.

(٥) تاريخ الأدب التركي حسين مجيب المصري ١٣٠، والفكرة نفسها موجودة في كتاب تاريخ التواريخ لمحمد سعد، والكتاب باللغة التركية، وقد ترجمت هذه الفكرة إلى السيلة/ زينب زغول مدرس اللغة التركية المساعد بأداب القاهرة ص ٤٩٠.

(٦) أخبار الدول وآثار الأول للقرماني ٣٠٩.

(٧) العامل العثماني محمد الفاتح ص ٣٧.

«وكان محمد الفاتح يعمل دائماً ؛ ليجعل من وطنه العزيز موطناً للعلم ، ومجمعاً للعلماء والشعراء ، ومركزاً للعدالة ، ولهذا الغرض استقدم العالم الكبير والرياضى الشهير على القوشجى من علماء ما وراء النهر مع أفراد أسرته ، وغمره بفيض من عطفه ورعايته حين وصوله » ، ويقول الدكتور سهيل أنور^(١) « ويعتبر القوشجى من أعظم علمائنا دون شك » ويبين أيضاً أن القوشجى كان على علاقة طيبة بعلماء زمانه وعلى رأسهم قاضى استانبول (خواجه زادة) حتى أن أولادهما تزوجا ، وجمعت بينهما صلة النسب والمصاهرة^(٢) ، وقد اعتبر صاحب كتاب عظماء الترك القوشجى من العظماء ، وترجم له فى كتابه فى أربع صفحات كاملة^(٣) .

لعلنى بذلك أكون قد أوضحت صورة القوشجى العلمية ، ومكانته بين علماء عصره وأقرانه من الذين كتبوا فى نفس العلوم التى كتب فيها ، ومما يدل على أن أمر الرجل قد عظم وأن شأنه قد علا وأن تاريخه قد تكلم ، وأنبأت كتبه ومكانته العلمية عن نفسها ، أقول مما يدل على ذلك ما يلى :

- ١ - لإرسال السلطان محمد خان الفاتح فى طلبه ، وتركيز المؤرخين والمترجمين على هذه القصة ، واهتمامهم بها .
- ٢ - تمسك حسن الطويل ملك تبريز بالقوشجى ، وإكرامه ، وتوقيره له .
- ٣ - استقبال أهل القسطنطينية له ؛ حينما أتى إليها ؛ فقد «استقبله علماء البلد وأعيانه»^(٤) .

٤ - هذه التعليقات التى ذكرها بعض المؤرخين حول كتب القوشجى من أمثال تعليقات صاحب كشف الظنون ، فهو يقول^(٥) عن الرسالة المحمدية -

(١) على قوشجى ص ١٨ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) عظماء الترك ص ٥٣ - ٥٦ .

(٤) التعليقات السنية ٢١٤ .

(٥) كشف الظنون ١/ ٨٨٩ .

وهي إحدى مؤلفات القوشجي - : «وهي رسالة لطيفة لا يوجد أنفع منها» وتعليقه على رسالة حل إشكال القمر بقوله ^(١) «وهي رسالة في غاية الدقة والإتقان» وعلى الرسالة الفتحية بقوله ^(٢) : «وهي رسالة نافعة» .

وكان مما ساعد على ذبوع صيت الرجل أمانته العلمية ودقته وإتقانه وذكر الفضل لأهله ، قد اعترف لخواجه زادة بأفضليته العلمية على أبناء عصره قائلا ^(٣) : «لا نظير لخواجه زادة في العجم» ويذكر صاحب الفوائد أنه حينما كان نور الدين الجامي بهراة - اسم مكان - باحث يومًا مع علي القوشجي شارح التجريد فغلب عليه ، فقال القوشجي لطلبته علمت أن النفس القدس موجود في هذا العالم ^(٤) .

كل هذا يدل دلالة لا شك فيها على أن القوشجي كان متميزًا عن علماء عصره واثقًا من نفسه ، يقبل الأمراء عليه ويكرمونه ويحترمونه ويقدرّون علمه .

(٢) السابق ٤٨٤/١ .

(٣) السابق ١٢٣٦/١ .

(٤) الفوائد البهية ٢١٥ .

(٥) الفوائد البهية ٨٧ .

مؤلفات القوشجى

قدم القوشجى للمكتبة العربية كتباً كثيرة علمية ودينية ولغوية ، وما زالت كتب القوشجى العلمية فى علم الهيئة والحساب والفلك تتداول حتى الآن ، أما كتب القوشجى الدينية واللغوية فما زال الغبار مترامكماً على الكثير منها ، فبعضها ضائع ، وبعضها منخطوط لم يحقق ، وبعضها بلغات غير العربية لم يترجم إليها ، وسنقدم فيما يلى بياناً شاملاً لكتب القوشجى .

أولاً : كتبه الدينية :

١ - شرح تجريد الكلام للعلامة نصير الدين الطوسى توفى ٦٧٢هـ شرحه المولى علاء الدين على بن محمد الشهير بالقوشجى شرحاً لطيفاً^(١) ، وتوجد للكتاب نسخة خطية بدار الكتب المصرية برقم ٥٥٨ علم الكلام ، وقد سقطت بعض أوراق من مقدمته ، ومطبوع فى استانبول طبعة رديئة وغير مقروءة ، أوله خير الكلام حمد الملك العلام . . . إلخ . وقد لخص القوشجى فى كتابه فوائد الأقدمين أحسن تلخيص ، وأضاف إليها نتائج فكره مع تحرير سهل سوّده بكرمان ، وأهداه إلى السلطان أبى سعيد خان ، وفى هذا الكتاب تقرير لقواعد علم التأويل ، وبيان لمقاصده خصوصاً مباحث الإمامة والاستقامة^(٢) ، وتناول فى الكتاب موضوعات ، مثل القوى النفسانية ، والباطنية ، وقوى العقل عند الإنسان .

٢ - تفسير الزهراوين البقرة وآل عمران ، وموضوعه واضح ، يقول صاحب كشف الظنون^(٣) «صنف فيه الفاضل علاء الدين على بن محمد المعروف بقوشجى» .

(١) هدية العارفين ١/ ٧٣٦ .

(٢) كشف الظنون ١/ ٣٤٦ .

(٣) الكشف ١/ ٤٤٨ .

٣ - أصول الفقه : وصنف فيه ما يسمى بـ «حاشية المولى علاء الدين على بن محمد القوشجي على تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المجبوبي البخاري توفي ٧٤٧هـ^(١) .

٤ - رسالة في الحمد : وهي التي تقع تحت عنوان «رسالة في الحدود»^(٢) .

٥ - حاشية القوشجي على حاشية السعد على الكشاف للزمخشري^(٣) .

٦ - وقد ذكر صاحب كتاب عظماء الترك كتاباً للقوشجي باسم «حياة الرسول» ، وذكر أنه كتبه في سمرقند عام ١٤٥٨م ، ولم يذكر هذا المؤلف في كتاب غير كتاب عظماء الترك^(٤) ، ولا ندرى شيئاً عن هذا الكتاب .

ثانياً : مؤلفاته في العلوم اللغوية .

١ - عنقود الزواهر في الصرف . وهو كتاب في الصرف العربي ألفه المولى الفاضل علاء الملة والحق والدين على بن محمد القوشجي روح الله روحه^(٥) وقد أشار الدكتور سهيل أنور إلى وجود الكتاب في بعض المكتبات الخاصة بتركيا وأشار إلى تشكيك بروكلمان في وجود الكتاب قائلاً «ويذكر بروكلمان أنه إذا كان هذا الكتاب موجوداً إلا أنه لم يرد عنه شيء في كشف الظنون ، ومن ثم يمكن الشك في وجوده ؛ لأن العنوان يعطى انطباعاً بالاختصار»^(٦) ويؤكد عبدالحق عدنان ذلك عن بروكلمان قائلاً^(٧) :

«ويذكر بروكلمان أن كتاب الرسالة المفردة وعنقود الزواهر لم يرد عنهما

(١) الكشف ٤٩٦/١ ، ٤٩٧ .

(٢) الكشف / ٨٦٢ .

(٣) الكشف ١٤٧٩/٢ ، التعليقات السنية ٢١٤ .

(٤) عظماء الترك ص ٥٤ .

(٥) على قوشجي ص ٣٣ .

(٦) السابق ص ٣٣ .

(٧) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .

شيء في كشف الظنون ولا في فهارس مكتبة استانبول» وإننى أجزم بوجود الكتاب في كشف الظنون على عكس ما قال بروكلمان ، كذلك أجزم بوجود الكتاب في مكتبة استانبول^(١) ، يقول صاحب كشف الظنون^(٢) «العنقود الزواهر في نظم الجواهر في التصريف للمولى علاء الدين على بن محمد المعروف بقوشجي المتوفى ٨٧٩هـ قال صاحب الشقائق : سمعت أنه من تصانيفه ، وزعم المجدي بأنه له» ، وهذا هو كشف الظنون يذكر الكتاب ، وينسبه إلى صاحبه ، والحق أن بروكلمان لم ينف بوجود الكتاب مطلقاً بلدليل أنه أشار إلى وجود نسخة في المكتبة التيمورية^(٣) ذكرت في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٣٤١/٣ (مقالة لأحمد تيمور) ، وقد رجعت إلى المجلة ، فوجدت أن الذى ذكر هذه النسخة هو عيسى اسكندر المعلوف في مقالة له من نفائس الخزانة التيمورية^(٤) وليس أحمد تيمور هو الذى ذكرها .

وللكتاب عدة تسميات أخرى مثل عنقود الزواهر في نظم الجواهر في التصريف^(٥) وفي تسمية أخرى عنقود الزواهر في نظم الجواهر في التصريف^(٦) بخلاف تسمية كشف الظنون العنقود الزواهر في نظم الجواهر في التصريف والتسمية المشهورة «عنقود الزواهر في الصرف»^(٧) ، والملاحظ أن هذه التسمية تؤكد المراجع ، على حين أن التسميات الأخرى تختلف حولها الكتب كما رأينا ، وعلى أية حال ، فهذا هو الكتاب المقصود تحقيقه ودراسته فى بحثنا ، وسأفرد مكاناً خاصاً للحدث عنه فى الجزء الثانى من هذا الكتاب إن شاء الله .

(١) المخطوط موجود بالمكتبة السلمانية باستانبول تحت رقم ٤٧٠٥ أيا صوفيا بعنوان عنقود الزواهر فى متن اللغة ، وقد رأيت هذه النسخة فى زيارتى للمكتبة عام ١٩٩٥م .

(٢) الكشف ١١٧٤/٢ .

(٣) كارل بروكلمان #235, s#330 ترجمة الدكتور رمضان عبدالنواب .

(٤) مجمع اللغة العربية بدمشق ٣٤١/٣ .

(٥) هدية المعارف ٧٣٦/١ .

(٦) مجمع المؤلفين ٢٢٧/٧ .

(٧) الشقائق ١٨١/١ ، البدر الطالع ٤٩٦ ، التعليقات السنية ٢١٤ ، الأعلام ١٦٢/٥ ، تاج التواريخ تركى ٤٩٠ .

- ٢ - شرح الشافعية في التصريف «فارسي»^(١) ، ولم أعثر على هذا الكتاب حتى في قسم الفهارس الشرقية بدار الكتب المصرية .
- ٣ - شرح الكافية لابن الحاجب^(٢) ولم أعثر عليه أيضاً .
- ٤ - حاشية على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية في علم الوضع^(٣) .

٥ - الحاشية الجديدة في الوضع ، ولم يشر أى مرجع إليها ، ولكنني وجدتتها مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٣ وضع ، وهي مخطوطة في تسع قطع من الحجم المتوسط ، وتناول فيها الحديث عن وضع المضمرات وأسماء الإشارة في إيجاز .

٦ - الرسالة المفردية أو رسالة المفردات^(٤) ، ولم أعثر عليها ، ولا أدري شيئاً عما تحتويه ، وأغلب الظن أن هذه الرسالة عبارة عن قاموس .

في علم الهيئة «علم الفلك» :

١ - ألف القوشجي رسالته «الفتحية في الهيئة البسيطة»^(٥) يقول عبدالحق عدنان^(٦) «وهي رسالة بالفارسية نشرت عام ١٤٥٧م بعنوان «رسالة في الحياة» وهي رسالة تتألف من مقدمة ومقالين ، وهي أول كتاب كتبه في علم الفلك ، كتبها يوم الحملة على «أودن» حسن ، وفي يوم النصر أسماها الرسالة الفتحية ، قدمها للفتاح «وهي رسالة نافعة شرحها المولى سنان الدين يوسف^(٧) ولكن

(١) هدية العارفين ١/٧٣٦ ، مقدمة شروح الشافعية - المطبعة العامرة سنة ١٣١٠هـ . وقد ذُكر أن من ضمن شروح الشافعية شرح على القوشجي .

(٢) هدية العارفين ١/٧٣٦ .

(٣) (٤) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .

(٥) كشف الظنون ٢/١٢٣٦ .

(٦) دائرة المعارف الإسلامية التركية ص ٣٢٢ .

(٧) كشف الظنون ٢/١٢٣٦ .

عبدالحق عدنان يقرر أنه شرح قليل القيمة يقول^(١) «ولكتاب الرسالة الفتحية شرح قليل القيمة كتبه سنان باشا ، وتوجد لهذه الرسالة ترجمتان موسعتان ، إحداهما لمولانا عبدالله برويز ترجمها تحت اسم «مرقاة السماء» ، والترجمة الثانية لمدير المهندسخانة سيد على باشا باسم «مرآة العالم» ، وكون الأخير سيد على باشا ترجمها فى القرن التاسع عشر فيه دلالة على مقدار قيمة الكتاب لدى الأتراك .

٢ - رسالة فى حل إشكال القمر : يقول صاحب الشقائق^(٢) : ذهب المولى المذكور - القوشجى - مختفياً إلى بلاد كرمان ، فقرأ هناك على علمائها ، وسود هناك شرحه للتجريد ، وغاب عن ألغ بك زمنا طويلا ، ولم يدر خبره ، ثم إنه عاد إلى سمرقند ، ووصل إلى خدمة الأمير المذكور ، واعتذر عن رغبته لتحصيل العلوم ، فقبل عذره ، وقال بأى شىء أو بأى هدية جئت ، قال برسالة حللت فيها إشكال القمر ، وهو إشكال تحير فى حله الأقدمون ، قال الأمير هات بها أنظر فى أى موضع أخطأت ؟ فأتى برسالة فقرأها قائما على قدميه ، وأعجب بها ألغ بك ، ويذكر الدكتور سهيل أنور أن «أسعد أفندى قام بإعداد ترجمة للكتاب عن العربية قرأها ألغ بك وقاضى زادة وغيث الدين»^(٣) .

٣ - رسالة باسم «علم النجوم» ، وقد قدمها القوشجى للسلطان محمد الفاتح يوم ظفروه على أودن حسن ، ويذكر الدكتور سهيل أنور أن هذه الرسالة موجودة بالمكتبة الحميدية تحت رقم ١٤٤^(٤) .

٤ - «مسرة القلوب فى دفع الكروب» فى علم الهيئة^(٥) ، وقد انتهى من تحريرها عام ٨٧٨ هـ ، وقدمها للسلطان محمد الفاتح بمناسبة انتصاره على أودن

(١) دائرة المعارف الإسلامية لتركيا ص ٣٢٢ .

(٢) الشقائق ١/ ١٧٧ .

(٣) على قوشجى ص ١٤ .

(٤) السابق ص ٢١ .

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٦٧٦ ، الشقائق ١/ ١٨٠ .

حسن بك البايندورى فى إحدى المعارك^(١) .

٥ - الأجرام السماوية : وهو كتاب فى بيان الأجرام الموجودة بالسماء^(٢) .

٦ - فى علم الزيج^(٣) : والمقصود به زيج ألغ بك ، المشهور بالمرصد ، وقد كمل باهتمام القوشجى الذى حصل فى سنة أكثر العلوم ، وما حقق رصده من الكواكب المنيرة أثبتته ألغ بك فى كتابه ، وجعله على أربع مقالات :

الأولى : فى معرفة التواريخ ، والثانية : فى معرفة الأوقات والطاقع ، والثالثة : فى معرفة سير الكواكب ، والرابعة : فى مواقع الأعمال النجومية^(٤) .

مؤلفاته فى الحساب :

ألف القوشجى الرسالة المحمدية فى الحساب ، كتبها للسلطان محمد الفاتح ، وأهداها إليه ، حين قدم رسولا من الحسن الطويل للصلح بينهما ، وهى رسالة لطيفة لا يوجد أنفع منها فى ذلك العلم ، وهى مرتبة على مقدمة وخمس مقالات^(٥) ، وقد انتهى منها فى عام ٨٧٦هـ^(٦) .

فى التاريخ :

ألف القوشجى تاريخ فارس^(٧) ولم أعثر عليه .

رسالة فى السياحة :

(١) على قوشجى ص ٢٠ .

(٢) السابق ص ٢١ .

(٣) قال النيسابورى : «الزيج معرب زه وهى مسطرة البنائين التى يقال لها القانون باليونانية ، وقيل خيط البناء وقال الأصمعى لا أدرى أعربى هو أم معرب» كشف الظنون ٩٦٤/٢ .

(٤) كشف الظنون ٩٦٤/٢ - ٩٦٦ .

(٥) كشف الظنون ٨٨٩/١ .

(٦) على قوشجى ص ٢٠ .

(٧) هدية العارفين ٧٣٦/١ .

في دائرة المعارف الإسلامية التركية^(١) رواية يجب تلقيها وتقبلها بتحفظ شديد كما يقول عبدالحق عدنان ، هذه الرواية تفيد أن على قوشجي أيام سفارته بين أودن حسن والسلطان محمد الفاتح كتب كتابًا في السياحة أسماء «سياحاتنا» ، ولم أعثر على هذا الكتاب ، ولهذا فمحتوياته مجهولة .

موضوعاته مختلفة :

١ - كتاب «محبوب الحماثل في كشف المسائل» يقول صاحب كشف الظنون^(٢) : «جمع فيه عشرين متنًا ، كل متن من كل علم ، وكان بعض علمانه يحمله ولا يفارقه أبدًا ، وكان ينظر فيه كل وقت ، يقال إنه جمع فيه جملة من العلوم» .

٢ - رسالة في موضوعات العلوم ، ذكرها صاحب كشف الظنون^(٣) وقال عنها إنها رسالة لطيفة ، ولم أعثر عليها ، ولهذا فمحتوياتها مجهولة ، ولعلها تكون هي رسالة «محبوب الحماثل في كشف المسائل» ، نظرًا لتشابه موضوع كل من الرسالتين .

(١) دائرة المعارف التركية ص ٣٢٢ .

(٢) الكشف ١/١٦١١ .

(٣) السابق ١/٨٩٤ .

تلاميذه

لقد أثر القوشجي في الأجيال التي بعده تأثيراً كبيراً وخاصة في علوم الرياضة والهيئة والموسيقى ، ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك لسببين :

السبب الأول : كثرة تلاميذه وشراح كتبه ، وهذا يبدو واضحاً في التعميمات والإشارات التي وردت في الشقائق النعمانية وغيره من الكتب .

السبب الثاني : شهرته الواسعة التي غطت الأفاق مما جعل لمؤلفاته أهمية كبرى حتى العصر الحاضر ، وسأورد فيما يلي أهم تلاميذ القوشجي .

١ - ركن الدين زيرك زادة ، وهو حفيد القوشجي ؛ قرأ عليه ، وصار مدرساً بمدرسة بروسه ، حج وأتى بلاده ؛ ومات سنة ٧٤١^(١) ، وقد شرح الفتحة في الهيئة لجده على القوشجي^(٢) .

٢ - المولى الفاضل سنان الدين يوسف ، كان من عبيد بعض وزراء السلطان محمد خان قرأ في صغره معاني العلوم ، ووصل إلى خدمة المولى الفاضل على القوشجي ، ثم صار مدرساً ببروسه ، وقد صنف شرحاً للرسالة الفتحة في علم الهيئة لأستاذه على القوشجي^(٣) .

٣ - المولى لطفى ، واسمه لطف الله التوقاني ، قرأ على المولى سنان باشا ، ولما أتى المولى على القوشجي ببلاد الروم أرسله المولى سنان باشا إليه ، وقرأ عليه العلوم الرياضية بواسطته ، وكان مدرساً ببروسه^(٤) .

(١) هكذا يقول صاحب التعليقات السنية ٧١٤ ، وهو تاريخ غير صحيح بليل أن وفاة القوشجي كانت

عام ٨٧٩هـ وربما يقصد ٨٤١هـ .

(٢) التعليقات السنية ص ٢١٤ - ٨٧٩هـ .

(٣) الشقائق ٣١١/١ .

(٤) الشقائق ٣١٣/١ ، المعامل العثمانى ص ٤١ هامش .

٤ - المولى قوام الدين قاسم بن أحمد الجمالى ، قرأ على علماء عصره ثم وصل إلى خدمة المولى الفاضل على قوشجى ثم صار مدرساً^(١) .

٥ - المولى قطب الدين محمد بن محمد بن قاضى زادة الرومى ، قرأ على جده لأمه المولى على بن محمد القوشجى^(٢) .

٦ - المولى محمود بن قاضى زادة الرومى المشهور بالمولى ميرم جلبى تلميذ القوشجى ، وشارح الفتحة فى الهيئة لمولانا على قوشجى^(٣) .

٧ - العارف بالله الشيخ محيى الدين محمد الإسكلىبى ، كان من طلاب العلم الشريف ، وصل إلى خدمة المولى علاء الدين على بن محمد القوشجى ، وبعد وفاته سلك مسلك الصوفية ، وكان من الفضل على جانب عظيم^(٤) .

كل هذا يظهر لنا أن القوشجى استطاع بعلمه وشخصيته أن يجمع حوله الكثيرين لينهلوا من علمه ، ورأينا كيف أن أحفاده انضموا إلى حلقات جدهم العلمية ؛ ليستفيدوا منه ، فقرأوا عليه ، وأصبحوا مدرسين فى مدارس بروسة وغيرها .

وإذا حاولنا البحث عن تأثير القوشجى فى تلاميذه من الناحية اللغوية وجدنا للقوشجى كتباً فى النحو والصرف ، منها شرح الكافية ، وعنقود الزواهر ، وحاشية فى علم الوضع ، وقد قام بعض الشراخ بشرح كتب القوشجى مثل الشيخ عبد الرحيم ، وقد شرح عنقود الزواهر للقوشجى ، وأشاد بعلم الرجل من الناحية الصرفية ، كذلك شرح سيد حافظ الرسالة الوضعية لعلى قوشجى .

(١) الشفاقي ٣١٩/١

(٢) الشفاقي ٣٦٧/١

(٣) الشفاقي ٣٦٧/١

(٤) الشفاقي ٣٨٠/١

وكما هو واضح لم تهتم الكتب بتلاميذ القوشجى الذين تأثروا به لغوياً وخاصة فى النحو والصرف . وربما كان السبب فى ذلك هو شهرة القوشجى فى علوم الهيئة والفلك والحساب التى غطت على شهرته اللغوية ، وعلى هذا فقد انصبّ اهتمام المؤرخين على تلاميذه الذين تأثروا به فى علوم الفلك والهيئة والحساب ، وشرحوا كتبه فى هذه العلوم ، ونسوا الجانب الآخر من حياة الرجل وتأثيره فيمن بعده لغوياً .

وفاته

أوشك المؤرخون أن يجمعوا على أن وفاة القوشجي كانت عام ثمانمائة وتسعة وسبعين من الهجرة (٨٧٩هـ) الموافق عام ألف وأربعمائة وأربعة وسبعين ميلادية (١٤٧٤م) بقسطنطينية^(١)، يقول الدكتور سهيل أنور^(٢): «لا ندرى شيئاً عن مرضه، والمكان الذي مات فيه، لكنه بناء على ما ذكر توفي يوم الجمعة السابع من شهر رمضان عام ثمانمائة وتسعة وسبعين من الهجرة (٨٧٩هـ) الموافق أربعة عشر من كانون الأول عام ألف وأربعمائة وأربع وسبعين ميلادية (١٤٧٤م) وقد دفن القوشجي في حرم مقبرة السلطان أبي أيوب الأنصاري، وقد ظل قبره معلوماً ما يقرب من ثلاثمائة وواحد وخمسين عاماً (٣٥١)، أو ثلاثمائة وستة وخمسين عاماً (٣٥٦)^(٣) بعد وفاته، ويضيف الدكتور سهيل أنور^(٤): «وهذا دليل على الإهمال في حق الرجل الذي يعتبر من خيرة علمائنا، ولو كان الذي مات أحد أصحاب النفوذ أو رجال السلطة لظل قبره معلوماً» وعلى أية حال ظل قبره علامة بارزة يعرف به أماكن قبور الآخرين^(٥) ولم يعلق صاحب الشقائق النعمانية على تاريخ وفاة القوشجي على حين أن صاحب البدر الطالع^(٦) قال: «لم أقف على تاريخ وفاته» ما عدا ذلك نجد أن كل من ترجموا له تقريباً ذكروا التاريخ السابق، وربما كان تعليل ذبوع الوفاة أن القوشجي كان قد اشتهر وبعد صيته وملاً الآفاق علماً وفضلاً في عهد السلطان محمد الفاتح، لذا نجد المؤرخين يحفظون تاريخ الوفاة، على حين نجد إهمالاً في ذكر تاريخ الميلاد.

(١) كشف الظنون ١/٣٤٦، ٤٤٨، ٨٦٢، التعليقات السنية ٢١٤، الاعلام ٥/١٦٢.

(٢) على قوشجي ص ٢٤.

(٣) السابق ص ٢٤.

(٤) السابق الصفحة نفسها.

(٥) الشقائق ١/١٨١، المعامل العثماني ص ٤٠ (هملش).

(٦) البدر الطالع ٤٩٦.

الفصل الثاني

دراسة كتاب «عنقود الزواهر فى الصرف»

ويشمل المباحث التالية :

١ - التعريف بكتاب عنقود الزواهر ومنهج القوشجي فيه .

٢ - مصادر العنقود من العلماء والكتب

٣ - الوضع وعلاقته بالصرف .

٤ - الاشتقاق وعلاقته بالصرف .

٥ - شواهد عنقود الزواهر :

أ - القرآن .

ب - الحديث النبوى .

ج - الشعر .

٦ - أصول النحو فى عنقود الزواهر .

٧ - رأي القوشجي فى «المناسبة بين اللفظ والمعنى» .

٨ - الاتجاهات الذهنية والمنطقية فى عنقود الزواهر .

٩ - تأثير القوشجي بأصول الفقه .

التعريف بكتاب عنقود الزواهر ومنهج القوشجى فيه

يتألف كتاب عنقود الزواهر من خطبة ومقدمة وثلاثة عقود ، أما الخطبة فقد أشار فيها القوشجى إلى سبب تأليفه لكتاب العنقود ، وبين أن سبب ذلك هو تلبية رغبة السلطان محمد الفاتح ابن مراد خان ، وفيها أشاد بأفضال وكرم محمد الفاتح ، ومدحه كثيراً وبين فيها أيضاً طريقته فى التأليف قائلاً : إن الكتاب «واضح العبارة لا يخلو من الإشارة مقتصدًا لا موجزًا مخلاً ولا مطنبًا مملًا»^(١) ، وبين فيها أيضاً أنه ابتعد عن التعليل ، وأثر الاستقراء المحض ، والتتبع البحت ، وابتعاده عن رذيلتى الكلام إخلالاً وتطويلًا .

أما المقدمة فقد تناول فيها تقسيم علم العربية المسمى بعلم الأدب إلى اثنى عشر قسمًا ، وأشار فيها إلى ميله إلى أن يكون الاشتقاق علمًا مستقلًا عن الصرف ، ولكنه قال فى نهاية المقدمة «ونحن أثرنا ماذكرنا أولاً ، ونظمنا الكلام لبيانها - أى بيان الأقسام - فى اثنى عشر عقداً»^(٢) مع أن قوله هذا يتعارض مع ما قدمه كتابه عملياً حيث إنه يتعارض مع المنهج الذى سار عليه ، وهو تقسيم الكتاب إلى ثلاثة عقود ، ويتعارض أيضاً مع ما قاله فى الخطبة حيث قال : «وهو مرتب على ثلاثة عقود» ، فكيف يصرح مرتين ، الأولى أنه مرتب على ثلاثة عقود ، والثانية أنه مرتب على اثنى عشر عقداً ، ثم يأتى الكتاب عملياً على ثلاثة عقود ، لقد وجدت تفسيراً لذلك عند الشيخ عبد الرحيم شارح العنقود حيث يقول^(٣) : «فلعل وجهه أن المصنف رحمه الله أراد أولاً ترتيب كتابه على اثنى عشر عقداً فى اثنى عشر فتراً ، فوضع المقدمة ، وذكر هذا الكلام فى آخرها ثم لما انتهى إلى آخر الصرف رجع عن هذه النية ،

(١) العنقود : خطبة الكتاب .

(٢) العنقود : المقدمة .

(٣) شرح العنقود ص ٣٥ .

فاكتفى بالعقود الثلاثة ، فغير أسلوبه الأول ، ورفع المقدمة ، فعمل الخطبة على طبق ترتيبه الثانى ، ووضع فى ذيلها بدل المقدمة قوله «هو مرتب على ثلاثة عقود» ثم وقع من بعض الناسخين تحريف وتصرف ، وخلطوا بين الترتيبين .

أما طريقته فى العقود الثلاثة ، فلكل عقد نظام خاص فى الترتيب ، فالعقد الأول «فى مبادئ علم اللغة» اقتصر فيه القوشجي على معرفة أوضاع مفردات الكلام العربى من حيث موادها وجواهرها ، وقسم هذا العقد إلى أسماط ، والأسماط إلى فرائد ، وداخل الفرائد ينظم موضوعاتها - أحيانا - إلى مطالب .

أما العقد الثانى «فى علم الاشتقاق» فقسمه إلى سمطين ، وقسم السمطين إلى فصول ، والفصول إلى فرائد ، وقسم الفرائد إلى أصناف ومطالب ، وقد وجدت تداخلاً بين الفرائد والأصناف كأن يقول : الفريدة الثانية ، ثم يأتى بعدها بالصنف الثالث بدلا من الصنف الأول ، وهو نوع من تداخل الفرائد والأصناف .

أما العقد الثالث ، فهو مقسم إلى أسماط ، والأسماط إلى فصول ، والفصول إلى أصناف ، والأصناف إلى فرائد ، والفرائد أحيانا إلى مطالب .

ويلاحظ من خلال ما سبق أن القوشجي لم يكن له نظام معين وموحد فى طريقة تقسيم الكتاب ، وربما كان هذا ناتجا عن كثرة الموضوعات التى تناولها وترامى أطراف الكتاب ، فكان هذا التداخل بين الفرائد والأصناف والمطالب ، لكن من ناحية أخرى بنى القوشجي ترتيبه للعقود الثلاثة على أن الصرف يبحث عن أحوال الموضوعات بالوضع النوعى ، وهو مسبوق بالوضع الشخصى ، فقدم دراسة الوضع ، ثم قدم الاشتقاق على الصرف ، لأن نظر الاشتقاق فى أحوال مادة الكلمة ؛ أعنى حروفها ، ونظر الصرف فى أحوال هيئتها ، ومادة الشيء متقدمة على هيئته^(١) .

(١) المنقود ص ٢٢٥ .

وهناك عدة ملاحظات يجب النظر لها بعين الاعتبار حول منهج القوشجي في كتابه العنقود نقدمها فيما يلي :

أولاً : أسلوب الكتاب ومصطلحاته :

إن أسلوب الكتاب واضح غير معقد ، سهل ميسر ، ليس بالمسهب أو بالموجز ، كان القوشجي نفسه حريصاً على ذلك ، أشار القوشجي إلى ذلك في خطبة كتابه حين قال : إن السلطان محمد الفاتح طلب منه تأليف كتاب «واضح العبارة لا يخلو من الإشارة مقتصد لا موجزاً مخلاً ، ولا مطبئاً مملاً» ومن هنا كان حرص القوشجي على مراعاة ذلك في كتابه ، ولهذا وجدت بعض العبارات التي تدل على حرص القوشجي على تنفيذ هذا في كتابه ، حيث يقول : «وأعرضنا عن تفصيل ذلك مخافة التطويل»^(١) ومثل «وتركنا بقية الأمثلة لأنها لا تخفى على فطنة القارئ» مما يدل على أن القوشجي كان حريصاً على عدم التطويل أو الإيجاز المخل من جهة والوضوح والسهولة من جهة أخرى .

غير أنه في بعض الأحيان يميل إلى الغموض ، وذلك حين يناقش قضايا يدعّم بعض أفكارها بالأسلوب الفلسفي ، فقد استخدم كثيراً من المصطلحات الفلسفية التي تحتاج إلى مجهود كبير لفهمها ، وكان القوشجي يدرك ذلك ، فقد قال حينما أراد الحديث عن إثبات الحاجة إلى الواضع «والكلام في تعيينه من قضايا العقل» ولهذا كان أسلوبه يميل في هذه الأحيان إلى الغموض ؛ لأنه اتصل بالفلسفة والمنطق ، وقد ظهر ذلك في الدراسة الخاصة بالاتجاهات الذهنية عند القوشجي في هذا البحث .

وكان القوشجي في قليل من الأحيان يستطرد في حديثه ، فحين يعلق على قولهم «حب تِملاق» بقوله^(٢) «والتملق والتلق هو التودد وإظهار المحبة ، تقول الحب ثلاثة أنواع : حب متعلق بالقلب موجود في الشخص ، وحب ظاهري غير حقيقي ، وحب قاتل لمن فيه ؛ وهو العشق ، وقيل حب المحاربة

(١) العنقود ص ٣٣٣ .

(٢) العنقود ص ٣٦٥ .

والمطارحة ، هذا استطراد لقولهم «حب تِملاق» يعرض فيه أنواع الحب فى ثنايا عرضه للمصدر تملاق ، وكأنه يبرز لنا معارفه المتنوعة أو يبين لنا أنه دائرة معارف .

أما مصطلحات كتاب «عنقود الزواهر» فهى المصطلحات العامة المعروفة فى النحو والصرف ، لكنه كان يميل إلى انتقائها ، ويميل أحياناً إلى مصطلحات صرفية ونحوية غير متداولة الآن مثل «الغابر» للفعل الماضى و«العابر» للفعل المضارع ، و«المعروف» للفعل المبني للمعلوم وهذا شىء طبيعى . . إلخ .

وكما وضع من قبل استخدامه فى تقسيم الكتاب لمصطلحات معينة مثل «السمط» وهو القلادة ، أو هو الخيط الواحد المنظوم أو الخيط فيه الخرز^(١) و«العقد» وهو الخيط ينظم فيه الخرز وجمعه عقود^(٢) ، و«الفريدة» وهى البدر أو الجوهرة النفيسة ، أو الشئ من فضة كاللؤلؤة^(٣) بل إن عنوان الكتاب نفسه يدل على عناية القوشجى بمصطلحاته ، فالعنقود من النخل والعنب وغيرها^(٤) والقوشجى نفسه يؤكد ذلك حينما يقول فى باب الجمع «وقنوان فى قنوه وهو ما للنخل بمنزلة العنقود للكرم» والزاهر المشرق من الألوان وهو الحسن الأبيض^(٥) ، فعنقود الزواهر إذن هو العنقود الذى يضم الألوان الزاهية المشرقة ، وهذا التقسيم بهذه المصطلحات غير المتداولة دليل على عناية القوشجى بمصطلحاته ودقته فى ذلك ومحاولة تفرده .

ثانياً : استخدامه لمصطلحات فارسية :

كان القوشجى يميل إلى استخدام بعض الكلمات الفارسية فى كتابه العنقود ، وكان هذا نتيجة لثقافته الفارسية ، مع أنه لم يكن فارسى الأصل ، وقد

(١) لسان العرب سمط ١٩٤/٩ .

(٢) لسان عقد ٢٨٨/٤ .

(٣) لسان فرد ٣٢٩/٤ .

(٤) لسان عقد ٣٠٤/٤ .

(٥) لسان زهر ٤١٩/٥ .

بيّنت ذلك في الحديث الخاص بعصر القوشجي العلمي والسياسي ، وفيما يلي جدول يضم الكلمات الفارسية الواردة في عنقود الزواهر .

الكلمات العربية	الكلمات الفارسية
جواربة جمع «جورب»	كركاو
موازجة جمع «موزج»	موزة
حجلى جمع حجل وهى «طائر»	كبك
ما أجودنى	من جه نيك
عظلم «نبت»	نيل
الجودق «الرغيف»	كرده
الأيل «ذكر الوعل»	كاوكوزن
منجنيق	منجنيق

وهذه الكلمات على قلتها تبين هذا الاتجاه في كتاب القوشجي .

ثالثا : موقفه من المدارس النحوية :

كان القوشجي يميل إلى المذهب البصرى ، ويرجحه ، إلا فى مسألة واحدة رجع فيها مذهب الكوفيين ، وهو حين يميل إلى المذهب البصرى كان يعمل أو يستند إلى أقوال بعض النحاة ، ومثال ذلك حينما رجع المذهب البصرى فى أن (إنسان) وزنها فعلان من الأنس ، وليس وزنه إفعان من النسيان قال ^(١) : «والترجيح مع البصريين لأن معنى الأنس فى الإنسان أوضح من معنى النسيان .. إلخ .. وقد تناولت هذه المسألة بالتفصيل فى الحديث عن شواهد القوشجي فى هذا المبحث .

(١) المنقود ص ٢٨٠ ، وهذه مسألة خلافية وردت فى الإنصاف ٤٧٩/٢ ، ولتعطيل الوارد للقوشجي ليس فى الإنصاف ويبدو أنه له .

وكان مرجحاً لجانب البصريين حينما قرروا حذف الحرف الخامس من الخماسي عند تصغيره مثل جَحْمَرَشْ تصغيرها جَحْمَرٍ ، ولا حذف للميم ، وذكر قول سيبويه^(١) إن الحرف «لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع ، فإنما حذف الذي ارتدع عنه حيث أشبه حروف الزوائد» كذلك قُلْتُسُوَة فتصغيرها قُلَيْسَة على المذهب البصري ، وقُلَيْسِيَة على المذهب الكوفي ؛ ولهذا علق القوشجي بترجيح المذهب الأول^(٢) ، وتعليله أن هذا ما ذهب إليه سيبويه .

وحينما رجح القوشجي أن الاسم في «هو وهى» هو الكلمة كلها كان يرجح المذهب البصري ، على العكس من الكوفيين الذين يقولون إن الاسم فيها الهاء فقط^(٣) وقال القوشجي «وأما واو هو وياه هى فمن أصل الكلمة على الأصح»^(٤) وأيضاً كان مع البصريين فى أن تصغير داهية دويهية للتعظيم^(٥) والقوشجي يقرر مع البصريين أن المضعف الرباعى كله أصل ، لأن شيئاً منه لا يصح للزيادة ، خلافاً للكوفيين فإنهم يزعمون أن الثالث منها تكرر للأول ، فالحروف الأربعة من صَيَصِيَة وهى شوكة الحائك أصل^(٦) ، كذلك من رأيه أن أول على وزن فاعل ، فحكم بأصالة الهمزة فيها على ما هو مذهب البصريين ، ولم يذكر المذهب الكوفى الذى يقرر أن أول على وزن أفعل لأن أصلها وول .

ومن أجل هذا كان القوشجي فى بعض المسائل يذكر رأى البصريين مكتفياً به ، ولا يذكر رأى الكوفيين كما مر ، وهذا ما فعله حينما قسم الكلام إلى اسم وفعل ، وعلل تسمية الاسم بأنه من السمو ، وهو العلو ، ولم يذكر رأى

(١) الكتاب ٤٤٨/٣ ، ٤٤٩ ، المنقود من ٣٩٠ .

(٢) المنقود من ٣٩٠ .

(٣) الإنصاف ٣٩٧/٢ .

(٤) المنقود من ٥١٧ .

(٥) المنقود من ٣٩٣ ، الإنصاف ٨٨/١ .

(٦) المنقود من ٧٦٤ .

الكوفيين القائل بأن الاسم سُمي بذلك ؛ لأنه من الوسم وهو العلامة^(١) ، وربما كان عدم ذكر رأى الكوفيين دليلاً على ترجيحه للمذهب البصرى فى مثل هذه المسائل .

أما هذه المسألة التى وقف فيها بجانب الكوفيين فهى قوله - بعد أن تحدث عن أقسام الضمائر^(٢) - «واعلم أن ما ذكرنا مبنى على ما اشتهر بين الناس وهو مذهب بعض الكوفية من أن أنت وإياك وأخواتهما بكمالها ضمائر» فهو هنا ينبه على ذكره للمذهب الكوفى فى هذه المسألة ، وتعليه لذلك كما يقول «مبنى على ما اشتهر بين الناس» ، وإن كان قد حاول التراجع من طرف خفى وهو أن أيا والواحق حروف دالة على أحوال المرجوع إليه حتى قال بعض النحاة إن هذا فى أنت مجمع عليه^(٣) وهذا يؤكد ميوله البصرية .

رابعاً :

كان أحياناً يذكر رأى النحاة ، ولا يذكر رأيه هو ، كما فى حديثه عن ألف إذا ونونه التى تبدل فى الوقف ألفاً ؛ فقد نقل رأى بعض الكوفيين أنه اسم منون ، ونقل عن المازنى أنه حرف فلا توقف عليه بالألف ، وعن المبرد الوجهين ولم يذكر رأياً له^(٤) وهذا أيضاً ما فعله فى الخلاف حول حذف واو مفعول أو عينه ، فقد نقل رأى سيبويه أن «المحذوف هو واو مفعول ، ونقل رأى الأخفش أن المحذوف العين ولم يذكر رأيه هو^(٥) وكان أحياناً يعرض المسألة الخلافية بين الكوفيين والبصريين ولا يللى فيها بلوه ، وهذا ما فعله فى الحديث عن الزائد والأصلى فى تدهقن وتشيطن^(٦) .

(١) الإنصاف ٤/١ .

(٢) المنقود ص ٣٧٨ .

(٣) المنقود ص ٣٧٨ ، الإنصاف ٤٠٦/٢ .

(٤) المنقود ص ٥٢٥ .

(٥) المنقود ص ٣٦٩ .

(٦) المنقود ص ٢٦٧ .

خامساً : منهج معتدل :

لم يكن القوشجي مغالياً في مناقشاته ، أو حاداً في حوارهِ ، أو متطرفاً ، ولكنه كان يعرض وجهات النظر المختلفة حتى ولو كان معارضاً لها في كثير من الأحيان ، وهذا دليل على عرضه للقضايا بموضوعية واعتدال دون استئثار بالرأي ، وكان هادئاً حتى مع الذين يخالفونه في الرأي ، وهذا ما فعله مع الزمخشري حينما خطأ القراء ، ووصفهم بأنهم يلحنون ، يقول القوشجي^(١) «واعلم أن بعض ما ذكرنا من الإدغامات طعن فيه صاحب المفصل ، وخطأه لكننا لا نجري على تخطئه ما ثبت عن القراء السبعة ، فكل ما يثبت عن واحد منهم اعتبرناه» ، ويقول القوشجي معارضاً الجوهرى مع تعليقه للمعارضة^(٢) ، وما ذكره الجوهرى من أن المحذوف من ذو وهو العين فيه بُعد ؛ لأن حذف العين من الاسم الذى هو على ثلاثة أحرف فى غاية القلة لم يوجد منه إلا مذ «سه» .

سادساً :

أستطيع القول بأن منهج القوشجي تعليمي ، فهو يهبط إلى عقول الشايعين فى اللغة ، وأحياناً يرتفع به إلى الخوض فى أعماق اللغة فى غير تعقيد أو غموض ، فهو يفصل القول بطريقة منظمة تتناسب مع عقول هؤلاء ، ومثال ذلك حين يدرس الإمامة يقول «إن للإمامة محلاً وأسباباً وموانع .. إلخ» ويفصل الكلام تفصيلاً ميسراً ، وكأنى به وهو يشرح لتلاميذه ، يعلمهم فيصفون إليه ، ويدل على ذلك المنهج طريقة تقسيمه للكتاب بهذه الطريقة التى عرفت منذ قليل .

سابعاً : مسائل وهم فيها القوشجي :

هناك بعض المسائل التى وهم فيها القوشجي ، ومنها هذه المسألة حين

(١) المنقود ص ٤٨٥ .

(٢) المنقود ص ٤٠٣ .

قال «إن ألف أيمن - فى القسم - ألف قطع عند ابن درستويه» مع أن ابن درستويه لم يقل ذلك ، وقد رجعت إلى كتاب الكتاب لابن درستويه فوجدته يقرر عكس ذلك ، وقد تناولت ذلك فى موضعه من التحقيق^(١) .

ثامناً :

كان القوشجى يأتى بالقواعد العامة للظاهرة التى كان يتناولها أولاً ويؤخر الشاذ إلى آخر الموضوع ، وكان يفعل ذلك ؛ لأنه كان يحب عرض أفكاره بوضوح دون تشتت للذهن ، والاهتمام بالفرع على حساب الأصل ، فالقوشجى كان يحترم عقل القارئ وأفكاره ، وكان هذا نتيجة لدقة الرجل وتنظيمه ، فقد كان يرى أن ذلك أجدى من ذكر الشاذ وراء قاعدة ، وخير مثال على ذلك ما فعله فى باب الجمع حين يقول^(٢) «والجمع ينقسم باعتبار إلى جمع التصحيح ، ويسمى جمع السلامة ، لبقاء هيئته مفردة فيه ، إلا فى عدة مواضع غيرتها العوارض ، تؤخر ذكرها فى ذيل الكلام تحريزاً عن تشتت المرام» وهو نفس المنهج الذى اتبعه فى بابى التصغير والنسب ، وغير ذلك من أبواب الكتاب ، مما يعتبر سمة عامة من سمات عنقود الزواهر .

تاسعاً :

كان عقل القوشجى رياضياً ، وهذا ما جعله يجيد التقسيم فى كتابه العنقود ، وحينما قسم الضمائر^(٣) كانت تقسيماته دقيقة ومنظمة ، كذلك حينما تحدث عن هيئات الكلمة وأقسام تلك الهيئات (ثلاثى - رباعى - خماسى) ومثل لذلك بهذه الجداول الإحصائية (جدل - جدول - مجداول) التى ذكرها بناء على استقراء كامل للصور التى عليها كل كلمة^(٤) .

(١) العنقود ص ٥٠٨ .

(٢) العنقود ص ٤١١ .

(٣) العنقود ص ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٤) العنقود ص ٢٥٥ وما بعدها .

عاشراً :

كان القوشجي معنياً بضبط كلماته ضبطاً يكاد يكون دقيقاً عن طريق وصف حروف الكلمة ، مثل قوله «طُحْلَبُ بضم الطاء واللام أيضاً ، وهو هذا الأخضر الذى يعلو الماء»^(١) وكذلك مثل قوله «فَحَجَلٌ على وزن جعفر بتقديم الحاء المهملة على الجيم بمعنى الأفحج ، وهو الذى يتدانى صدور قدميه ، ويتباعد عقباه فيفتحج أى تنفتح ساقاه»^(٢) وهذا كثير فى كتاب العنقود مما يدل على دقة الرجل .

حادى عشر :

كان القوشجي يذكر ما يتصل بالمذكر أولاً ثم يتبعه بما يتصل بالمؤنث ، وهذا دأبه فى كل المسائل التى تجمع بين المذكر والمؤنث ، ففى تقسيم الضمائر ودراساتها ، كان يقدم المذكر مفرداً ومثنى وجمعاً ، ثم يؤخر المؤنث إلى نهاية الكلام ، على العكس مما كان متداولاً بين الصرفيين من الخلط بين المذكر والمؤنث ، كأن يقدموا ضمير المفردة المؤنثة على المثنى المذكر وجمع المذكر ، كذلك يقدمون المثنى المؤنث على جمع المذكر ، فكان ضمير المفرد مذكراً أو مؤنثاً - ويليه المثنى مذكراً أو مؤنثاً - وأخيراً الجمع بنوعيه .

أما ما فعله القوشجي ، فقد كان يقدم ضمير المفرد المذكر ثم المثنى المذكر ثم جمع المذكر ، وينتقل من التذكير إلى التأنيث ، ومن هنا فإنه كان يراعى التذكير والتأنيث بصفة عامة^(٣) وقد علل ذلك حينما قال فى موطن آخر^(٤) «إن التأنيث متفرع على التذكير» .

(١) العنقود ص ٣٦٦ .

(٢) العنقود ص ٣٦٦ .

(٣) العنقود ص ٣٧٦ ، وما بعدها .

(٤) العنقود ص ٥٢٩ .

ثانى عشر : المزج بين مسائل النحو والصرف :

كان القوشجى يمزج بين مسائل النحو والصرف فى بعض الأحيان ، ومثال ذلك ما فعله فى الحديث عن أصول النحو ، ومثل قوله عن ثبوت دوام الصفة المشبهة^(١) «وهذا نظير ما يقال أن الجملة الاسمية للثبوت والدوام» .

(١) العنقود ص ٣٦٩ .

مصادر العنقود من العلماء والكتب

مما لا شك فيه أن الصرف علم من العلوم اللغوية التى تحتاج إلى دقة فى الدراسة والتأليف ، وتحتاج إلى مراجعة دقيقة للكتب الأم فى علم الصرف وعلم المعاجم ؛ لأن دراسة الصرف تنصب بشكل أساسى على بنية الكلمة ، وهذا يقتضى أن نتناول مصادر القوشجى من الكتب والعلماء الذين اعتمد عليهم ، والملاحظ منذ البداية أنه اعتمد فى كتابه «عنقود الزواهر» على عدة مصادر أساسية هى كتاب سيبويه ، وكتاب الصحاح للجوهري ، وكتب ابن الحاجب ، والزمخشري ، والسكاكى ، وغير ذلك ، ونقدم فيما يلى حديثاً عن أهم المصادر التى تأثر بها كتاب العنقود .

أولاً : الصحاح للجوهري :

على الرغم من أن الصحاح من كتب المعاجم ، ولكن لم يحظ كتاب بمثل ما حظى به هذا المعجم داخل كتاب «العنقود» ، فقد ذكر القوشجى اسم الجوهري ما يقرب من ثمان وأربعين مرة ، وهو عدد لم يحظ به عالم آخر مثل سيبويه ، والملاحظ أن القوشجى لم يذكر كتاب الصحاح مع أنه يشير إليه ، وكأنه معروف لدى الجميع ، فهو يقول فى موضع من المواضع^(١) «أما الجوهري فقد علل فى موضعين من كتابه احتمال كون الأولق أفعل بقولهم : ألقى الرجل فهو مألوق على المفعول ، وهو مُشَكِّلٌ جداً» ، وهذا يدل على شيئين :

الأول : أن القوشجى يثق فى قارئه بأن لديه علماً باسم كتاب الجوهري الذى يقصده وهو الصحاح ، فقد أرجعت كل المواطن التى ذكر فيها اسم الجوهري إلى كتابه الصحاح .

(١) العنقود ص ٢٧٩ .

الثاني : استقصاء ما فى الصحاح ، فقد كان القوشجي حريصاً على تأكيد ما يقوله فى أكثر من موضع فى الصحاح ، ودل على ذلك العبارة السابقة فهو يقول «فى موضعين من كتابه» ومن هنا فإن القوشجي يستشهد بكلام الجوهري ليثبت شيئاً أو رأياً يؤمن هو به ، يقول القوشجي مؤكداً كلامه ^(١) «والجوهري أورد السبطر فى باب الباء فيدل على أنه لم يجعله زائدا» ، وفى موطن آخر يقول ^(٢) «قال الجوهري أملت الكتاب وأملت لفتان جيدتان» ، وهو مع ذلك لا يتردد فى معارضته إذا وجد عنده ما يستحق المعارضة ، كما قرر من قبل فى قوله «وهو مشكل جداً» تعليقا على رأى الجوهري فى وزن ألقى فهو مألوق ، من هنا نستطيع القول بأن صوت الجوهري يعلو واضحاً فى كتاب العنقود ، مما يؤكد أهمية الصحاح بالنسبة له .

٢ - الكتاب لسيبويه :

لقد كان سيبويه من المصادر الرئيسية لكتاب العنقود ، مع أنه لم يذكر اسم سيبويه إلا ما يقرب من ثمان وثلاثين مرة فى كتابه ، وتأتى أهمية كتاب سيبويه نظراً لأن صاحب العنقود يميل إلى المذهب البصرى فى غالب الأحوال ، ومن أجل هذا فالقوشجي حينما يذكر رأى سيبويه كان يرجحه - غالباً - عن طريقين :

الأول : طريق مباشر ، فهو يقرر ترجيح رأى سيبويه ، واختياره له ، حيث يقول ^(٣) : «إلا أننا نختار مذهب سيبويه من أن حرف الاستفهام والشرط قبل هذه الأسماء - أسماء الشرط والاستفهام - محذوف وجوباً لكثرة الاستعمال» .

الثانى : طريق غير مباشر ، فهو يقرر رأيه بدون ترجيح ، فحينما يتحدث القوشجي عن لفظ أشياء يقرر أنه ^(٤) «تعين أن يكون مقلوباً من شيئاء اسم جمع

(٢) العنقود ص ٢٩٨ .

(٤) العنقود ص ٣٢١ .

(١) العنقود ص ٢٥٩ .

(٣) العنقود ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

لشيء بتقديم اللام إلى موضع الفاء ، فيكون وزنه لفعاء ، وليس فيه محذوف سوى القلب ، وهو شائع في اللغة .

إلى هنا يبدو رأى القوشجي واضحاً ، لكنه لم يترك المسألة عند هذا الحد ، فيؤكد في النهاية رأيه بقوله ^(١) «وهذا مذهب الخليل وسيبويه» .

ومن هنا تأتي أهمية كتاب سيبويه ؛ لأنه اعتمد عليه في تأكيد آرائه الصرفية التي اعتمد فيها على رأى الخليل وسيبويه مما جعل سيبويه صورة بارزة في كتاب العنقود .

ثالثاً : كتب الزمخشري :

لقد اعتمد القوشجي على المفصل والكشاف وقسطاس العروض للزمخشري ، وأهم هذه الكتب كتاب المفصل الذي ذكره القوشجي تسعاً وعشرين مرة ، وقد عودنا القوشجي أن يقول : وذكر صاحب المفصل ؛ ليكون رأى الزمخشري في كتابه المفصل إلا مرة واحدة قال فيها القوشجي ^(٢) «وصاحب المفصل أيضاً جعل وزن شيطان فعلاً» مع أن هذا الرأى لم يوجد في المفصل ، ولكن وجدته في الكشاف ^(٣) .

لقد اعتمد القوشجي على المفصل في عدة مواضع مهمة ، من أمثلتها : تحديد عدد حروف البديل التي أوصلها الزمخشري إلى خمسة عشر بدلاً من أربعة عشر ^(٤) ، وقلب واو فُعْلَى ياءً في الاسم دون الصفة ^(٥) .

وهناك شيء مهم قد أكده القوشجي ، وهو تقرير التناقض بين ما أورده الزمخشري في المفصل وما أورده في الكشاف حين قال في صاتٍ وشاكٍ بتأخير العين إلى موضع اللام ، قال القوشجي ^(٦) «وفيها وجه آخر على ما ذكره

(١) العنقود ص ٣٢١ .

(٢) الكشاف ٦٥/١ .

(٣) العنقود ص ٢٩٥ .

(٤) العنقود ص ٣٦٨ .

(٥) العنقود ص ٢٩١ .

(٦) العنقود ص ٣٠٠ .

جار الله في الكشف وإن كان مخالفاً لما ذكره في المفصل ، وهو أنه قال الهار الهائر وهو المتصدع الذي أشفى على التهدم والسقوط ، ووزنه فَعَلَ قصر عن فاعل كحلف عن حالف ونظيره شاك وصات في شائك وصانت ، وألفه ليست بألف فاعل ، وإنما هي عينه وأصله هورٌ ، وشوكٌ وصوتٌ .

مما مضى يؤكد لنا القوشجي آراء الزمخشري من كتبه المختلفة ، فهي من المصادر المهمة التي اعتمد عليها في كتاب العنقود .

رابعا : السكاكي وكتابه «مفتاح العلوم» :

من المصادر الرئيسية لكتاب العنقود كتاب المفتاح للسكاكي ، الذي يحتوي على مقدمة توضح تقسيم علوم العربية ، وبه جزء خاص بعلم الاشتقاق والصرف ، ولهذا فقد اعتمد عليه القوشجي ، وذكره ما يقرب من ثمان وعشرين مرة ذكراً صريحاً ، وما يقرب من أربعة مواضع بقوله : «قال بعضهم»^(١) وقد أرجعت كل هذه الآراء في موطنها من التحقيق .

والقوشجي لم يلتزم مع السكاكي نهجاً معيناً فأحياناً يقول «وذكر صاحب المفتاح» ويذكر نص المفتاح^(٢) ، وأحياناً يقول «قال صاحب المفتاح ما معناه»^(٣) ثم يذكر الحكم بأسلوبه لا بأسلوب السكاكي ، وهذا يدل على أمانته ؛ حيث يقول «ما معناه» لأنه يذكر معنى كلام السكاكي لا لفظه ، وأحياناً يقول «قال بعضهم» ، ويقصد السكاكي في المفتاح ، وهو أحياناً يؤكد كلامه وآراءه بكلام السكاكي حيث يقول^(٤) «ألا ترى إلى صاحب المفتاح حيث يقول لا بد للحكم بكون الحرف زائداً ألا يكون توجه الحكم عليه بالزيادة على سبيل الندرة» ، كل هذا يدل دلالة لا شك فيها على أهمية هذا المصدر بالنسبة لكتاب العنقود .

(١) العنقود ص ٢٦١ .

(٢) العنقود ص ٢٠٧ .

(٣) العنقود ص ٢٠٧ .

(٤) العنقود ص ٢٦٢ .

خامساً : كتب ابن الحاجب :

ومما يستحق التوقف عنده كتب ابن الحاجب مثل الشافية ، وشرحها والمنتهى الأصولي ومختصره ، فقد ذكره ابن الحاجب سبعاً وعشرين مرة ، وزع فيها آراءه بين كتبه المختلفة ، ومع أنه كان يوافقه كثيراً ، ويعتمد عليه في إصدار أحكامه إلا أن هذا لم يمنعه من أن يعارضه حينما يقول القوشجي عن إبدال الألف هاء^(١) «فتخصيص ابن الحاجب هذا الإبدال بالاستفهامية محل نظر» .

ومن الكتب الأخرى التي كان لها أثر في كتاب العنقود كتاب التكملة لأبي علي الفارسي ، وكتب السيد الشريف الجرجاني التي طبعت بصماتها الفلسفية على كتاب العنقود ، كذلك كتب السعد التفتازاني ، لكن القوشجي مع كل هذه المصادر وتأثيرها في كتاب العنقود ظل محتفظاً بذاته وبشخصيته في كتابه ، ولم يخفصص صوته مع كل ما مضى ، ، مما دل على حضوره داخل الكتاب ، وارتفاع صوته فوق كل هذه الأصوات .

الوضع وعلاقته بالصرف

لقد بدأ القوشجي كتابه «عنقود الزواهر» بما أسماه «علم متن اللغة» ، والملاحظ أنه اقتصر منه على مبادئ معينة يوهى بعض مباحث الوضع لكونها مهمة في نفسها ، وقد أهملت في كتب اللغة ، ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف^(١) ، ومن هنا فقد اقتصر القوشجي في الجزء الخاص بالوضع على ما يتصل بدراسة المفردات ، لكونها مرتبطة بعلم الصرف ، فإذا كان الصرف هو البحث عن أحوال هيئات الألفاظ التي لها قياس واطراد ، فإنه لولا وضع الألفاظ للمعاني لم يكن التفات إلى شأن الألفاظ^(٢) .

والوضع ينقسم إلى قسمين رئيسيين الوضع الشخصي ، والوضع النوعي ، أما الوضع الشخصي فهو كما يقول القوشجي «أن يتخيل الوضع لفظاً خاصاً ويتصور معنى معيناً ، إما جزئياً أو كلياً ، ويعين اللفظ لعين ذلك المعنى كما في يد ورجل ، بحيث يجوز استعمال هذا اللفظ بخصوصه في عين ذلك المعنى أو في فرد من أفراد لا غير»^(٣) .

أو كما عرفه باحث محدث^(٤) بقوله «الشخصي ما كان اللفظ الموضوع فيه ملحوظاً بخصوصه ، بحيث يعتمد الواضع إلى لفظ فيضعه لمعنى من المعاني أيًا كان ، كزيد (معنى جزئي) وإنسان (معنى كلي) ، وهذا النوع من الوضع (الشخصي) ليس مرتبطاً بالدراسة الصرفية ، ولهذا فإن القوشجي أوجز الحديث فيه ، وفصل القول في قسميه ، وهو النوع الثاني (الوضع النوعي) ، وقدم القوشجي دراسة جيدة عنه ؛ لأنه مفيد لدراسة الصرف ، وعرفه قائلاً «أن يثبت من الواضع حكم كلي»^(٥) أو كما يقول أحد المحدثين^(٦) «ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظاً بخصوصه ، بل يكون داخلاً تحت قاعدة كلية بحيث تكون

(١) شرح المنقود ١٧ .

(٢) شرح المنقود ٧٨ .

(٣) عنقود الزواهر ص ١٧٠ .

(٤) يوسف الدجوي - خلاصة علم الوضع ص ٤ .

(٥) المنقود ص ١٧٠ .

(٦) يوسف الدجوي - خلاصة علم الوضع ص ٤ .

الجزئيات الكثيرة المتدرجة موضوعة كلها بوضع واحد في وقت ، بمقتضى تلك القاعدة الكلية ، كما في وضع المشتقات ومثال الوضع النوعي إذا قلنا كل اسم ثلاثي غير إلى وزن فُعِيل ، فإنه معين للدلالة على تصغير معنى أصله ، ومعنى ذلك أن كل الكلمات الثلاثية إذا غيرت إلى وزن فُعِيل ، فإنه يقصد منها حينئذ المصغر منها .

هذه إذن قاعدة كلية تقاس عليها كل الكلمات الثلاثية ، كما تقول كل كلمة تأتي على وزن فاعل فهي اسم فاعل ، وكل اسم الحَق بآخره ألف ونون في حالة رفعه ، أو ياء ونون في حالة نصبه وجره فإنه معين للدلالة على اثنين من أفراد الملحق به ، وهذا النوع قد ركز عليه القوشجي ، وأضاء جوانبه ؛ لأن الوضع النوعي هو الذي يبحث في الألفاظ التي لها قياس واطراد ، وإن كان كل منهما - أي الشخصي والنوعي - يبحث عن علاقة الألفاظ بالمعاني ، ومن هنا كانت علاقة الوضع بعلم الصرف ، فعلم الصرف يبحث في الوضع النوعي وليس له شأن بالوضع الشخصي ، ومن أجل ذلك قدمه القوشجي على الصرف حيث يقول^(١) عن الاشتقاق والصرف «وأخرناهما عن علم اللغة لأن نظره في الألفاظ باعتبار الوضع الشخصي ، والاشتقاق يأخذ من موضوع شيئاً أو يرد إليه شيئاً ولا شك أن هذا موقوف على الوضع ، والصرف يبحث عن أحوال الموضوعات بالوضع النوعي ، وهو مسبوق بالوضع الشخصي» ومن أجل هذا قدم القوشجي الوضع الشخصي ، لأنه سابق ثم أتبعه بالوضع النوعي .

ولابد من معرفة بقية الموضوعات التي تناولها في باب الوضع ، ليعرف مدى ارتباطها بعلم الصرف ، فالقوشجي قدم تقسيمات أخرى للوضع ، منها تقسيمه إلى الوضع العام والخاص ، فالوضع العام كما يقول القوشجي : «إذا سمع العالم بوضع لفظ هذا مثلاً من غير اطلاعه على إشارة المتكلم إلى فرد ما يصلح أن يشير إليه يفهم أن المراد منها إما هذا الفرد أو ذاك أو ذلك من غير أن

(١) المنقرد ص ٢٢٥ .

يكون أحدهما مرجوحاً في هذا الفهم» أما الوضع الخاص فهو «أن يتعلل الواضع معيناً مشخصاً ويضع لفظاً له كما في الأعلام»^(١)، وقدم تقسيماً ثالثاً للوضع إلى قصدي وغير قصدي، وعرفهما قائلاً: «الوضع إما قصدي كما ذكرناه بأقسامه - يقصد التقسيمين السابقين - وإما غير قصدي، وهو وضع كل لفظ لمعنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً لنفسه، وجعلها علماً لها، ألا تراك تقول في قولنا خرج زيد من البصرة: خرج فعل ماض، وزيد اسم، ومن حرف جر»^(٢).

ثم تناول القوشجي إثبات الحاجة إلى الوضع مع أنه أقر أن الكلام في تعيينه من قضايا العقل، وكان رأيه في ذلك أنه يرجح أن دلالة الكل بتعيين الله تعالى وتوقيفه، أي أن اللغة توقيفية إما بالوحي، أو بخلق علم ضروري، أو بخلق أصوات دالة عليها، وهذا هو المذهب المسمى بالمذهب التوقيفي^(٣). ومن خلال حديثه أثبت المغالاة في تلك النظرية التي تؤكد وجود مناسبة بين اللفظ والمعنى إلا في بعض الأحيان، وقد تناولتها بالتفصيل.

وفي السمط الثالث تناول بيان طريق ثبوت اللغة، وأقر بأن اللغة تثبت بطريق النقل فقط، سواء تواتراً أو أحاداً، ومال إلى أن اللغة يمتنع ثبوتها بالقياس الفقهي، وهذا في اللغة. أما رأى القوشجي في ثبوت الأحكام النحوية والصرفية فهو كما يقول «أن أكثر أحكامها تثبت بالقياس؛ لأن بحثهما عن دلالة الهيئات»^(٤) وتلك الهيئات في رأيه غير متناهية، وهذا شيء يحسب للقوشجي بعد أن أنكر أصول النحو، فالقياس أصل من الأصول التي يعتمد عليها النحو، وهو إن كان يؤمن بالقياس، إلا أنه ينكر فكرة أصول النحو إنكاراً تاماً.

وفي السمط الرابع يتناول القوشجي تقسيم اللفظ الموضوع إلى المشترك وغيره من حقيقي ومجازي، ثم قسم اللفظ الموضوع إلى المرادف وغيره قائلاً «اللفظ إن كان موضوعاً لإفادة معنى بالأصالة موضوع بإزائه بعينه لفظ آخر

(١) المنقود ص ١٧٥.

(٢) المنقود ص ١٩١.

(٣) المنقود ص ١٧٧.

(٤) المنقود ص ١٧٩.

كذلك غير مغير أحدهما عن الآخر ، فهو المرادف له ، وهما المترادفان ، وإلا فهو المبين له ، وهما متباينان» ومثل لذلك بالجلوس والقعود للوضع المخصوص والأسد والهزبر للحيوان المعهود^(١) ، وخرج من هذا التقسيم إلى تقسيم اللفظ الموضوع إلى الاسم والصفة ، ثم تناول الموضوع له ، وقسمه تقسيماً اعتبارياً إلى قسمين : الأول ما وضع للمعنى ، والثاني ما وضع للفظ ، أما الموضوع للفظ فقد مثل له سيد حافظ صاحب الشرح الجديد على الرسالة الوضعية لعلی القوشجي بقوله^(٢) «إذا قال الواضع (من) موضوع لكل ابتداء من الابتداءات المشخصة ، فذكر لفظ (من) وأريد به نفسه ، فلهذا الذكر والإرادة اعتبر وضع لفظ من نفسه» .

وختم القوشجي حديثه عن الوضع ببيان الحكمة والمصلحة في وضع الألفاظ مقررًا أن الإنسان يحتاج إليها في انتظام أمر معاشه ومعاذه ، فهو مضطر إلى الاجتماع مع بنى نوعه ، ليتعاونوا ويتشاركوا في اكتساب المعارف الإلهية ، والأحكام الشرعية ، وتحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغير ذلك ، ولا يتأتى هذا بغير التكلم ، لأنه لا يصلح إلا هو لأعلام المعلومات والمعقولات الصرفة ، لهذا أنعم الله على عباده بوضع اللغات وتعليمهم إياها أو بإقذارهم عليها وإلهامهم^(٣) .

من خلال ما مر ينبغي أن يعرف مدى ارتباط الوضع بالصرف ، والحق أن كثيراً من أقسام الوضع ودراسته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصرف ، مثل دراسة الوضع النوعي فهو يرتبط بالمشتقات ودلالاتها ، كذلك حينما ينقسم الموضوع إلى الاسم والصفة وإلى وضع اللفظ من أجل اللفظ ، ووضعه من أجل المعنى ؛ لأن اللفظ الموضوع لمعنى يقع تحت الوضع النوعي والوضع النوعي — كما مر — مرتبط بالصرف .

(١) المنقود ص ٢١٠ .

(٢) الحاشية الجديدة على علی القوشجي لسيد حافظ ص ٨٢ .

(٣) المنقود ص ٢٢٢ .

ويلاحظ أن القوشجي قد أورد مسائل في الوضع ، وترك مسائل أخرى مثل تقسيم الوضع إلى التحقيق والتأويل ، ويقصد بالتحقيق ما لا يحتاج في دلالة على معناه إلى قرينة ، والتأويل ما لا يدل على معناه إلا بقرينة^(١) ، وحينما أورد الوضع العام والخاص ترك الحديث عن بعض التقسيمات الدقيقة مثل وضع العام للعام ، كالإنسان ووضع العام للخاص كالألفاظ الإشارة ، ووضع الخاص للخاص كزيد وعمر ، وموضوعات أخرى ترك الحديث عنها ، لأنه قرر أنه سوف يقتصر على دراسة مسائل مهمة في نفسها أهمت في كتب اللغة ، ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف^(٢) ومن هنا فله الحق في أن يهمل ما يراه دخلا في علم الصرف .

نقطة أخيرة يجب التعرض لها وهي أن القوشجي تعرض لبعض الأفكار المهمة في إثراء اللغة ، مثل التوسعة في وقوع الترادف فهو يقول^(٣) «إن الفوائد في وقوع الترادف جمّة من توسعة طريق التعبير عن المقصود على المتكلم ، وطريق حفظ الألفاظ للمعاني على المخاطب ، وتأتي الوزن والقافية للشاعر وأصناف البديع من السجع والتجنيس والترصيع ونحو ذلك» وترتبط هذه الفكرة بسؤال مهم هو : هل يجوز الوضع في اللغة الآن لإيجاد الترادف أو الاشتراك أو لاستيعاب معان جديدة؟ .

وقبل الرد على هذا السؤال ينبغي النظر في عبارة ابن جنى «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»^(٤) وعلى هذا فليس للخوف سبيل عند وضع الألفاظ ؛ لأن الذين يقومون بوضعها هم الذين تمكنوا من ناصية اللغة ، وامتلكوا زمام أمورها ، واستطاعوا أن يسيطروا على الأدوات التي تؤهلهم لذلك ، وليس هناك داع للخوف من وضع الألفاظ ، إذا كان الوضع موافقاً لقواعد اللغة ونظامها وموافقاً لمبادئ القياس ، ومن هنا فلا غرو أن يسير الوضع جنباً إلى جنب مع الاشتقاق لإثراء اللغة وتنميتها ، بحيث يعول على الوضع في الإتيان

(١) خلاصة علم الوضع ص ٧ .

(٢) شرح عنقود ١٧ .

(٣) عنقود ص ٢١٢ .

(٤) الخصائص ٢٤/٢ .

بالفاظ جديدة تحتاج إليها اللغة أو وضع مصطلحات جديدة بمواصفات معينة ، مثل اللجوء ابتداء إلى وضع المصطلح من اللغة العربية عن طريق وسائله المتعددة^(١) بحيث تقوم هذه المصطلحات باستيعاب المعاني الطارئة وأسماء الأجهزة والآلات المستحدثة التي تستقبلها اللغة كل يوم ، ولهذا فمن الواجب أن يفسح المجال لأن يقوم الوضع بمهمته داخل الحقل اللغوي ، دون تعارض مع المبادئ اللغوية المتعارف عليها ، وإذا كان من حق رؤية والمعاج أن يضعوا ألفاظاً نقف أمامها الآن . . فمن حق هؤلاء الذين يستطيعون ذلك من العصر الحديث أن يقوموا بوضع الألفاظ ، وكما يقول باحث محدث^(٢) "ولا حق لنا ولغيرنا في تقييد الوضع بالزمان والمكان المحددين ، ونحن بوسائلنا الميسرة ربما أقدر على الوضع ممن سبقنا ، ولن يكون الوضع والارتجال مشاعاً إنما هو من حق المستنيرين والخالدين المجمعين في إطار العرف والمعهود .

ومن هنا فلا خوف من تلك الدعوة التي تفتح الباب أمام الوضع لتوسيع وإثراء اللغة .

(١) مقال المصطلح العلمي بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود للدكتور محمد عبيد ص ٦٢ وما بعدها .

(٢) الدكتور توفيق شاهين : حوامل تنمية اللغة ص ٦٣ .

الاشتقاق وعلاقته بالصرف

انقسم الصرفيون حول هذه القضية إلى فريقين . الأول يفصل بين علمي الصرف والاشتقاق ، ويقرر أنهما علمان متمايزان ، وكل علم له قواعده وأصوله وموضوعاته ، والفريق الثاني يرى أن علم الصرف والاشتقاق علم واحد ، أما القوشجي فيعرض أولاً رأى السلف ، وهو الفصل بين العلمين ، واعتبار كل منهما علماً على حدة ، والخلف وهم الذين خلطوا بين العلمين حتى دمجوهما في علم واحد ثم عرض رأى بعض النحاة من أمثال السكاكي ، وابن الحاجب ، وقال بعد ذلك معبراً عن رأيه ^(١) «إلا أننا أثرنا الاتساع بالسلف على الاقتداء بالخلف» والمعروف أن السلف هم الذين يقررون الفصل بين العلمين ، وقد قرر القوشجي ذلك ، ثم يقول القوشجي بما هو أشبه بالتعليل لذلك ^(٢) «فقدمنا الاشتقاق على الصرف ؛ لأن نظر الاشتقاق في أحوال مادة الكلمة أعنى حروفها ، ونظر الصرفي في أحوال هيئتها ، ومادة الشيء متقدمة على هيئته» .

وينبغي معرفة الموضوعات التي يدرسها كل من علمي الصرف والاشتقاق من وجهة نظر الذين يفصلون بين العلمين ، الصرف عند سيبويه هو أن تبني من كلمة بناء لم تبني العرب على وزن ما بنته ، ثم تعمل في البناء الذي بنته على ما يقتضيه قياس كلامهم ، أما المازني وابن جنى فهما يحصران علم الصرف فيما حصره فيه سيبويه تقريباً ، فابن جنى يقرر أن التصريف ^(٣) «هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه على مثل جعفر ... إلخ» .

أما علم الاشتقاق فهو يبحث عن كيفية أخذ الألفاظ المتناسبة تركيباً ومعنى ، ومن هنا جاء الفصل بين الاشتقاق والصرف ، والتصريف إذن أهم

(١) المنقود المتن الثاني .

(٢) السابق .

(٣) المنصف لابن جنى ٤٠٣/١ .

من الاشتقاق ، فبناء مثل فردد من الضرب يسمى تصريفاً ولا يسمى اشتقاقاً^(١) ، فتوليد الكلمة من أصلها يسمى اشتقاقاً وتقليبها في أوزان مختلفة يسمى تصريفاً ، والاشتقاق عند السيوطي هو^(٢) «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما مادة أصلية ومعنى وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مقيدة لأصلها اختلافاً حروفاً أو هيئة» .

ولعل مما يوضح لنا هذا الاضطراب والخلط بين النحاة في هذا الموضوع هو اختلافهم في تقديم علم الصرف أو تقديم علم الاشتقاق عليه ، فمذهب القوشجي أن الاشتقاق يقدم على الصرف ، وأما ابن جنى فمن رأيه تقديم الصرف حيث يقول عن الصرف^(٣) «وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به» .

هذا هو رأى القدماء من النحاة في تحديد موضوعات علم الصرف والاشتقاق وفي تقديم أحد العلمين على الآخر «فالاشتقاق يحدد الكلمة ومادتها الأساسية ومعناها الأصلية ، أما الصرف فيحدد بناءها أو شكلها الذي يحدد بناءها ، فيكسبها معنى زائداً يضاف إلى المعنى العام فينصبه»^(٤) وقد قسم السيوطي الصرف إلى قسمين «قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو ضرب وضارب واضطراب ، كالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر» أما القسم الثاني : فهو «قسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص والإبدال والقلب والنقل وغير ذلك»^(٥) .

أما الاشتقاق فقد مثل له ابن جنى بقوله «ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : ضَرَبَ ثم تشتق منه المضارع فتقول : يَضْرِبُ ثم تقول في اسم الفاعل : ضَارِبٌ وعلى هذا ما أشبه هذه

(١) المزهر للسيوطي ٣٥١/١ .

(٢) المزهر ٣٤٦/١ .

(٣) المنصف ٢/١ .

(٤) حوامل تنمية اللغة د . توفيق شلعي ص ٧٩ .

(٥) مع الهوامع ٢١٢/٢ .

الكلمة»^(١) ومن هنا كان الصرف أعم من الاشتقاق ، فتوليد الكلمة من أصلها يسمى اشتقاقاً ، وتصريفها فى أوزان مختلفة يسمى تصريفاً .

والقوشجى - مع فصله بين العلمين - يبدو أنه غير مؤمن إيماناً كاملاً بالفصل بين الاشتقاق والصرف بليل أنه يقول^(٢) : «ولا بأس بكونهما علمين عند جماعة ، وعلماً واحداً عند آخرين ، فإن جعل المسائل المتعلقة بأشياء متغايرة ذاتاً واعتباراً علماً واحداً أو أكثر أمرٌ استحسانى على اعتبار مناسبة ؛ لا أمر واجب الاتفاق عليه ، فلكل وجهة هو موليها» فالقوشجى يفرق بين الاشتقاق والصرف من ناحية الذات والاعتبار ، ولا أدرى ماذا يقصد بالذات والاعتبار؟ فالذات والاعتبار يؤكدان أن الصرف والاشتقاق علم واحد ؛ لأنهما يدرسان الكلمة ، ومن وجهة نظرى أن الاشتقاق والصرف علم واحد ، تنصب فيه الدراسة بشكل واضح على المفردات ، سواء كانت الدراسة تركز على الأصول أو تقلبات اللفظ أو على الهيئات وتغيرها ، أليس تغير الهيئات هو تغير لذات الكلمة ، وأصل الكلمة واحد ، من الناحية الذاتية والاعتبارية .

والقوشجى حين يقرر الفصل بين الاشتقاق والصرف يفصل بين شيئين هما كوجهى العملة الواحدة ، الأول مادة الكلمة أو حروفها ، والثانى هيئتها ، وهو بذلك يفرق بين شيئين لا يمكن افتراقهما ، فهية الكلمة معتمدة على مادتها وحروفها ، ولا يمكن لهية أن تكتمل بدون اعتماد على حروف الكلمة أو أصولها التى تشكلها .

وإذا نظرنا إلى عنوان كتاب القوشجى المسمى «عنقود الزواهر فى الصرف» نراه قد حدد موضوع كتابه فى الصرف ، ولم يقل فى الصرف والاشتقاق والوضع ، فظهر أن القوشجى نفسه يقترب من جعلهما علماً واحداً ، ويكون الوضع تمهيداً لهذا العلم ؛ لأنه يعتمد على الوضع اعتماداً كبيراً .

أليس الأولى أن يقال : لو كانت الموضوعات متعلقة بشيء واحد من جهة

(١) المنصف ٤/١ .

(٢) عنقود ص ٢٢٥ .

واحدة أو بأشياء متناسبة من جهة واحدة لكانت علمًا واحدًا ؟ ولا يستحسن عد كل منهما علمًا على حدة ، وهذا هو الفرق بين الاشتقاق والصرف ، فإنهما متعلقان بأشياء متناسبة من جهة واحدة^(١) وهي دراسة الكلمة المفردة ، وهذا ما فهمه السكاكي حينما قرر أن الصرف «تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة»^(٢) وأن الاشتقاق جزء من الصرف وداخل فيه ، وهذا أيضًا ما فطن إليه ابن الحاجب حين قرر أن الصرف «علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»^(٣) وإن كان قد أدخل علم الأصوات في نطاق علم الصرف ، فهذا شيء يحسب له ؛ لأن هذا ما يفعله الدارسون في الاشتقاق ، فلا بد أن يقدموا شيئًا عن الأصوات ؛ لارتباط الصرف بالأصوات في الإعلال والإبدال والإدغام . . إلخ .

نخلص من كل هذا إلى أن الاشتقاق والصرف علم واحد ، وليس علمين متمايزين ، وأن الاشتقاق جزء من علم الصرف وداخل في نطاق دراسته ، وهذا هو الذي فعله بعض علماء اللغة المحدثين ، فها هو ذا الدكتور تمام حسان في كتابه مناهج البحث في اللغة يتناول الاشتقاق ضمن «منهج الصرف» ولا يفرد له بابًا مستقلًا ولو عدّه الدكتور تمام علمًا لأفرده عن الصرف .

وهذا أيضًا ما رآه بعض المحدثين ، فجورجي زيدان حينما يقول^(٤) «والاشتقاق والتصريف دائما التولد في اللغة ما دامت حية» هو يوحد الهدف بين العلمين ، ومادام العلمان هدفهما واحد فلماذا لا يعتبران علمًا واحدًا هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فموضوع التولد خاص بالاشتقاق فلماذا أدخل جورجي زيدان التولد في نطاق الدراسة الصرفية ، إن هذا دليل على توحد هدف كل من الاشتقاق والصرف ، وأن الفصل بينهما ليس منطقيًا يستسيغه العقل ،

(١) شرح عقود الزواهر ص ٢٠ .

(٢) المفتاح ٤ .

(٣) الشافية ٩ .

(٤) الفلسفة اللغوية ٨٧ .

على أن هناك ما يلفت النظر ويجذب الانتباه ، وهو أن الذين خصصوا لكل من الصرف والاشتقاق موضوعات مستقلة قرروا شيئاً يجب التوقف عنده ، يقول ابن جنى ^(١) «وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً ، لأن التصريف إنما أن تجيء إلى الكلمة الواحدة ، فتصرفها على وجوه شتى» ثم قال بعد ذكر الأمثلة «أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة وكذلك الاشتقاق أيضاً» ففي هذا اعتراف من ابن جنى بتقارب العلمين أولاً ثم توحيدهما ثانياً مما يدل على أن الفصل بينهما أمر لا طائل من وراءه .

والسؤال الذي يطرح نفسه : هل كان القوشجى وفياً لمنهجه الذى ترسمه لنفسه ، والتزم فيه الفصل بين العلمين ، وحدد فيه الموضوعات الخاصة بكل علم .

الحق أن القوشجى لم يستطع الفصل بين موضوعات العلمين ، فهناك موضوعات كرر دراستها فى الصرف بعد دراستها فى الاشتقاق ، منها الإعلال والإبدال والحروف الزوائد ، وأيهما الأصل فى الاشتقاق المصدر أو الفعل ؟ وحينما يتكلم عن ذلك يقدم دليلاً من الصرف على رأيه يقول فيه ^(٢) «إن المصدر مشتق من الفعل بلليل أن إعلاله وعدم إعلاله تابعان لإعلال الفعل وعدمه كما سيأتى فى الصرف» وأيضاً حينما يقول ^(٣) «وأما الإبدال للإدغام فسيجىء بيانه فى الصرف إن شاء الله فهو يفرق بين إبدالين : الإبدال لغير الإدغام فى الاشتقاق ، والإبدال للإدغام فى الصرف ، أليس الأولى - جمعاً لشمل هذه المتفرقات - أن تدرس تحت علم واحد دون تشتت يؤدى إلى الاضطراب ؟ فالقوشجى حينما يتناول اختلاف الزمان لاختلاف الهيئة والصيغة يعلق على ذلك قائلاً : «بمعنى أن الواضع عيّن عدة صيغ من المجردة والمزيدة المعروفة والمجهولة ، كما سنفصله فى علم الصرف إن شاء الله ، وهو

(٢) المنقود ص ٢٥١ .

(١) النصف ٣/١ .

(٣) المنقود ص ٢٩١ .

يتناول زيادة الحروف للإلحاق في متن الاشتقاق ، ويعلق قائلاً : «وستعرف معناه - أي الإلحاق - في الصرف» .

أي منطق هذا الذي يقرر تناول الظاهرة في علم وتناول معناها في علم آخر ؟! هذه أمثلة من كثير يعرف من خلالها أن القوشجي لم يستطع تطبيق ما قرره نظرياً من الفصل بين الاشتقاق والصرف ، والتفرقة بينهما ذاتاً واعتباراً ، وانفرط العقد من يده في تطبيق منهجه .

وما فعله القوشجي من إيمانه بالفصل بين العلمين ، وعدم القدرة على التطبيق قد فعله الأستاذ عبدالله أمين في كتابه الاشتقاق ، فقد تحمس للفصل بين العلمين ، واعتبر كلا منهما مستقلاً ، لكن . . هل التزم فعلاً بالفصل بين العلمين الذي رسمه بقوله ^(١) «إن استقلال كل علم واختصاصه يكتب وباحثين هو الوسيلة الوحيدة الكبرى للغوص في أعماقه ، وفتح خزائنه واستخراج درره ، والوصول به إلى مرتبة الكمال» .

إن الكاتب ، مع حرصه ، لم يستطع الفصل بين موضوعات كل من العلمين ، فهو يقول بعد تعريفه لكل من العلمين ^(٢) «أما علم الاشتقاق الذي نحن بصددده فهو شيء آخر غير علمي النحو والصرف» .

وبعد . . فماذا فعل في كتابه ؟ لقد درس الموضوعات الآتية في كتابه المسمى بالاشتقاق .

أولاً : ماضى الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد وهذه المباحث خاصة بالهيئات ، وتقع تحت منهج الصرف .

ثانياً : درس في القسم الثاني من كتابه «الإبدال» تحت عنوان الاشتقاق الكبير مع أن تعريفه لعلم الصرف كان واضحاً في ضم موضوع الإبدال إلى موضوعاته ^(٣) .

(٢) الاشتقاق المقدمة «د» .

(١) الاشتقاق : عبدالله أمين المقدمة «ج» .

(٣) الاشتقاق المقدمة «د» .

ثالثاً : درس فى القسم الثالث من كتابه القلب تحت عنوان «الاشتقاق الكبار أو الأكبر» مع أن تعريفه لعلم الصرف يتناول من ضمن موضوعاته القلب ، لقد تناول عبدالله أمين هذه الموضوعات فى أبواب مستقلة ، ولم يقل لنا إن كتابه يتضمن الاشتقاق والصرف فى آن واحد ، بل يقرر أن كتابه فى الاشتقاق فقط ، وهناك ما هو أكثر من ذلك فقد تناول فى كتابه النسب والتصغير داخل الاشتقاق فما هى علاقة علم الاشتقاق بالنسب والتصغير ، وهما من أصل مباحث علم الصرف ؟!! .

الحق أن أحداً من الذين حاولوا الفصل بين العلمين - ومنهم القوشجى - لم يستطع الوفاء بمنهجه الذى عاهد نفسه عليه ، وذلك لأن مباحث العلمين تختلط اختلاطاً شديداً بحيث يعسر الفصل بينهما .

لهذا أقترح أن يدرس الاشتقاق فى مباحث الصرف ، ويكون الاشتقاق فرعاً من الصرف بحيث يستفاد به فى الدراسة التاريخية للكلمات بمعنى أن يقوم الاشتقاق بدراسة تاريخ المفردات ، فيتناول الكلمة وتاريخها من حيث التطور والنماء ، لأننا محتاجون فى دراسة اللغة العربية إلى هذا الفرع من العلم الذى يدرس المفردات دراسة تاريخية ليبين كيف نشأ اللفظ وكيف تطور ، وما هى التغيرات التى طرأت عليه منذ نشأته ؟ فتنحصر دراسته كما يقول فندريس^(١) فى أخذ ألفاظ القاموس كلمة كلمة وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها من أين جاءت ، ومتى ، وكيف صيغت ؟ والتقلبات التى مرت بها ، فهو إذن علم تاريخى يحدد صيغة كل كلمة فى أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه ، ويدرس السبيل الذى مرت به الكلمة مع التغيرات التى أصابتها من جهة المعنى ، أو من جهة الاستعمال ، ومن هنا سيكون لدينا ما هو أشبه بتاريخ حياة كل كلمة ، مستقرنا المعنى الأساسى والمعنى الذى تطورت إليه الكلمات فى البيئات الاجتماعية واللغوية فى الأزمنة المختلفة .

ولا يفوتني أن أشير إلى فقر معاجمنا اللغوية في رصد تاريخ الكلمات ، وأيضاً لا يفوتني أن أشير إلى أن القيمة الأصلية للكلمة تظهر فيما يسمى «بالموقف اللغوي» ، أو كما يقول فندريس^(١) «الملحظة التي تستعمل فيها أو الاستعمال الوقتي» ، فإننا إذا عرفنا تاريخ الكلمة ، وكيفية تطورها ، وما هي الظروف التي تساعد على تغيير الكلمة وتطورها ؟ كان هذا شيئاً مفيداً ، وذلك ليتسنى لنا أن نربط التطورات الخاصة بكل كلمة ببيئة لغوية أو بعرف أو بزمان معين ، وهذا يساعدنا على دراسة اللغة دراسة دقيقة قائمة على الاستقراء والاعتماد على تاريخ الكلمات ، وتطور المفردات يخضع للبيئات والأزمنة ، كل بيئة وكل زمان له تقاليده وعرفه اللغوي .

بهذا يمكننا أن نكشف عن أشياء كثيرة وغامضة ، بل يمكننا أن نستخلص مبادئ عامة للتطور اللغوي للمفردات ، نستطيع تطبيقها على حالات أخرى .

وربما كان ما فعله الأصوليون تطبيقاً سهلاً لهذا المنهج ، وهو الأخذ بالناحية التاريخية ، والتفرقة بين الألفاظ أو المفردات بهذا الاعتبار ، فهم يلحظون الناحية التاريخية في الاشتقاق اللفظي ، ومن أمثلة ذلك اسم المصدر يكون أصلاً بالاشتقاق اللفظي بالنسبة لسائر المشتقات ، وهو أسبق منها^(٢) .

ومثال آخر ما يقوله أصولي محدث^(٣) «ثم إن المشتقات منها ما يحصل ترتب لفظي كالمضارع بالنسبة إلى الماضي ، فإن المضارع لفظ مع زيادة عليه ، ولهذا يعد متأخراً عنه ومتفرعاً عليه ، ومنها ما يكون بينها ترتب بحسب المعنى – كما يقول – بين اسم الفاعل والفعل ترتب معنوي ، أي أن بينهما سبباً زمنياً من حيث المعنى ، فاسم الفاعل يدل على الوقوع ، والفعل يدل على النسبة الإيقاعية ، ولا إشكال في أن الوقوع متأخر عن الإيقاع ، ولأجل ذلك قيل بأن

(١) اللغة ٢٢٦ .

(٢) المشتق بين النحاة والأصوليين (ماجستير) بدار العلوم رقم ٢٢٥ ص ٢٦ .

(٣) محمد الكرياس في كتاب منهاج الأصول ١٢٣/١ نقلاً عن المرجع السابق لندم عتوري عليه .

اسم الفاعل مشتق من الفعل ، وبهذه الاعتبار التي ذكرناها صح أن يقال بعضها مشتق من بعض .

ومن هذه الأمثلة ما هو موجود بكتب النحو والصرف من أمثال أسبقية المصدر أو الفعل ، أيهما أصل وأيهما فرع^(١) ، ومنها ما يقوله الزجاجي تحت باب القول في الأفعال أيها أسبق في التقدم^(٢) : «اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل ؛ لأن الشيء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق للوجود ، فهو في التقدم منتظر ، ثم يصير الحال ماضيًا ، فيخبر عنها بالمضى ، فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم الماضي .»

وبهذا نكون قد اقتربنا من القضاء على هذا الازدواج في تناول موضوعات الاشتقاق والصرف نظرًا لترابطهما .

(١) الإنصاف ١/١٤٤ .

(٢) الإيضاح ٨٥ .

الشواهد فى كتاب «عنقود الزواهر»

ليس هناك شك فى أن النحو والصرف بنيت أركانهما على الشواهد التى تعتبر المعمول الأساسى فى بناء قواعد اللغة ، ومن هنا فحينما ننظر فى عنقود الزواهر ، فإننا نجد القوشجى لم يخرج عن هذه القاعدة المقررة ، حيث إنه استخدم الشواهد القرآنية والشعرية ، وأما شواهد من الحديث النبوى فإنه يستشهد بها على استحياء ، فهى لا تزيد على تسعة أحاديث .

وينبغى ونحن فى بداية الحديث عن الاستشهاد أن نعرفه ، والاستشهاد هو الإخبار بما هو قاطع فى الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر ، وأما الاحتجاج فهو الاعتماد على إقامة البراهين من نصوص اللغة شعراً ونثراً ، ويختلفان بهذا المفهوم عن التمثيل ؛ لأن التمثيل هو النص المصنوع أو النص الغير الموثق ، وذلك إذا ساقه النحوى نفسه أو ساقه عمن لا يحتج بكلامهم فهو تمثيل للقاعدة^(١) .

والذى لا شك فيه أن تعدد مصادر الاستشهاد النحوى يبيح للغويين التوسع والامتداد لتأكيد القاعدة اللغوية ومطابقتها لطبيعة اللغة ، ومصادر الاستشهاد النحوى تتعدد كما قال السيوطى^(٢) إلى «كلام من يوثق بفصاحته ، وهو القرآن وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر» .

فمصادر الاستشهاد إذن هى القرآن والحديث وكلام العرب شعراً ونثراً ، فهى متنوعة ، وتتعدد كما نرى ، المهم الآن معرفة موقف القوشجى من كل مصدر من هذه المصادر فى كتابه عنقود الزواهر وليد القرن التاسع الهجرى .

(١) الرواية والاستشهاد باللغة د . محمد عيد ص ١٠٢ .

(٢) الاقتراح ٤٨ .

أولا : الاستشهاد بالقرآن

لقد نال القرآن الكريم لدى النحاة الاهتمام الفائق فالتفت النحويون حوله ، فهو المعجزة الباهرة التى نالت اهتمام المسلمين بشكل واضح ، وقد كان ذلك سبباً فى نقله إلينا متواتراً ، ولهذا كان القرآن مقياساً للمصواب فى القواعد اللغوية النحوية والصرفية . . فالقرآن بقراءته مصدر مهم من مصادر ثراء اللغة وتحديد أقيستها بنحوها وصرفها .

لقد أكثر القوشجى من الاستشهاد بالقرآن الكريم فى كتابه عقود الزواهر ، واهتم بالقراءات القرآنية المختلفة ، ودافع عن القراء فى وجه من يهاجمونهم ، ومن هنا كان لنا أن نوضح أسباب اختلاف القراء فى قراءاتهم للآية الواحدة ، فنحن نرى بعض القراء يقرعون الآية الواحدة بصورتين متعارضتين فلم كان هذا الاختلاف ؟ .

إن الاختلاف فى قراءة الآيات كانت نتيجة طبيعة لاختلاف الناس فى لغاتهم ، فكان هذا الاختلاف نتيجة لقراءة كل حسب لفته ولسانه أو كما يقول الدكتور محمد عيد^(١) «إن هذا الاختلاف قد سمعه الصحابة عن الرسول» وكان الرسول ﷺ يفعل تسهيلاتاً للقادمين إليه المختلفى اللغات ، لكى يستطيعوا تأدية القرآن أداء صحيحاً ، ومن أجل هذا كان القوشجى - كما سنرى - يحترم القراء ، ويأخذ بقراءاتهم ، ويدافع عنهم .

ولنرجع إلى الآيات القرآنية والاستشهاد بها ؛ لنرى موقف القوشجى منها تفصيلاً ، ونحن نعلم أن موقف قدماء النحاة من الاستشهاد بالقرآن موقف مشوب بالحذر والتحفظ حتى عصر ابن هشام الأنصارى الذى وجه الكثير من عنايته إلى القرآن الكريم فزاد على تنظيمه للقواعد وترتيبها وحسن عرضها والاستدلال عليها من القرآن الكريم فى غالب الأحوال^(٢) ، فهل وقف القوشجى

(١) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١١٩ .

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٣ .

هذا الموقف؟ ثم ما موقفه بالتفصيل من هجوم بعض النحاة على القراء ، وتضعيف بعض القراءات ، والحكم عليها بأنها ملحونة؟

لقد استشهد القوشجي بالقرآن ، واهتم به وبالقراءات دون حرج ، وأورد كثيراً من أسماء القراء من أمثال أبي عمرو بن العلاء ، وحفص وورش وقالون والكسائي وابن كثير وعاصم ، واعتمد على أقوالهم في إقامة القواعد اللغوية دون تردد ، وسنورد فيما يلي بعض النماذج على ذلك ، ومنها نعرف موقف القوشجي من القراءات :

يقول القوشجي تعليقاً على حذف ياء غلامى فى الوصل : «واستدل على جواز الحذف عند من يحرك»^(١) بأن ورشاً يقف على قوله تعالى : ﴿فَمَا أَتَانِ﴾^(٢) بإسقاط الياء ، مع تحريكه الياء فى الوصل ، وكذا روى عن أبي عمرو وقالون وحفص على جواز الإثبات عند من يسكن «أى أن ياء أتانى تحذف فى الوصل وثبت فى الوقف عند التسكين ، وفى موطن آخر يقول القوشجي^(٣) : «وقرأ أبو عمرو ﴿فَيَقُولُ رَبِّى أَكْرَمَنِ﴾ و﴿رَبِّى أَهَانَنِ﴾»^(٤) «وفى باب التقاء الساكنين يقول^(٥) : «وبعضهم يجرى الوصل مجرى الوقف فيجوز التقاؤهما على غير حده ، وعليه قراءة نافع ﴿وَمَحْيَايَ﴾»^(٦) بسكون الياء» .

لقد كان القوشجي واضحاً حين استشهد بالقرآن الكريم ، وحينما اعتمد على القراءات القرآنية ، وحينما دافع عن القراء ، فقد عرض بعض القراءات الخاصة بالإدغام ثم قال^(٧) : «واعلم أن بعض ما ذكرنا من الإدغامات طعن فيه صاحب المفصل ، وخطأه ، لكننا لا نجرى على تخطئة ما ثبت عن القراء السبعة ، فكل ما ثبت عن واحد منهم اعتبرناه» .

(١) أى يحرك الياء .

(٢) عنقود الزواهر ٢٨٢ .

(٣) العنقود ٢٨١ .

(٤) سورة الفجر الآية ١٦ .

(٥) العنقود ٢٤٣ .

(٦) سورة الأنعام الآية ١٦٢ .

(٧) العنقود ٢٥٧ .

وقد رجعت إلى المفصل فوجدت أن الزمخشري يخطئ بعض القراء ، ويحكم على بعضهم باللحن أو أن قراءته ضعيفة ، وفيما يلي بعض عبارات الزمخشري بنصها وكما وردت عنده . قال عن قراءة الكسائي : ﴿نخسف بهم﴾ بإدغام الفاء في الباء^(١) «وهو ضعيف تفرد به الكسائي» وحكم على إدغام اللام في النون في مثل قراءة السكاكي ﴿بل نحن محرومون﴾ بأنه «إدغام قبيح»^(٢) ، وعبارات أخرى مثل : «وهو لحن» ، «وما برئت من عيب»^(٣) .

هذا ومن الواجب علينا أن ننزه القرآن والقراءات عن اللحن ، وهذا ما قرره كثير من النحاة الأقدمين والمحدثين ، والسيوطي - مثل القوشجي - قد تولى الدفاع عن القراء في وجه هؤلاء النحاة الذين حكموا على بعض القراء بالخطأ واللحن ، ويعلل السيوطي خطأ هؤلاء النحاة بقوله عن القراء^(٤) : «إن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها» ومن أجل ذلك فلا يعيب أن يحتج بالقرآن الكريم بكل قراءاته ؛ حتى ولو كانت شاذة ، وقد أقر السيوطي ذلك حينما قال^(٥) «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة» ، ويرى الدكتور محمد عيد مثل ذلك فيقول^(٦) : «ينص علماء اللغة صراحة على أن القرآن سيد الحجج ، وأن قراءاته كلها سواء كانت متواترة أم أحاداً أم شاذة مما لا يصح رده ، ولا الجدل فيه ، وإن كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس ، إذ ينبغي أن نقبل القراءة الصحيحة أيّا كانت دون تحكم شيء آخر فيها» .

وإذا كانت بعض القراءات قد نقلها الصحابة عن الرسول ﷺ فكيف يظن أولا بالصحابة أنهم يلحون في الكلام؟ فضلاً عن القرآن ، وهم الفصحاء ، ثم

(١) المفصل ٤٠١ .

(٢) المفصل ٣٩٩ .

(٣) المفصل ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٤) الاقتراح ٤٩ .

(٥) الاقتراح ٢٤ .

(٦) الرواية والاستشهاد باللغة ١٢١ .

كيف يظن بهم ثانيا الخطأ في القرآن الذي تلقوه من النبي ﷺ كما أنزل وضبطوه ، وحفظوه ، وأتقنوه ، ثم كيف يظن بهم ثالثاً اجتماعهم على الخطأ ، وكيف يظن بهم رابعاً عدم تتبعهم ورجوعهم عنه^(١) .

إذن فقد كان القوشجي إيجابياً من الشواهد القرآنية لذلك بلغ عدد الشواهد القرآنية عنده مائتي آية^(٢) أورد خلالها الكثير من القراءات ، وسنحاول فيما يلي أن نبين منهج القوشجي في إيراد الشواهد القرآنية في كتابه العنقود من خلال بعض النماذج التي سنعرض لها .

لقد كان القوشجي كثيراً ما ينبه على الآيات القرآنية عند إيرادها بقوله «قال تعالى» أو «قوله تعالى» ، يقول القوشجي في بيان هيئات المصادر السماعية^(٣) : «وكذا فعلاّن بإلحاق الألف والنون كشأن بمعنى البغض في قوله تعالى : ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تملؤا﴾ وهو قليل لم يسمع غيره «فهو قد نبهنا على ورود الآية بقوله (قوله تعالى) وأحياناً ينبهنا على ورود الآية في مثل قوله^(٤) : «قرئ ﴿من بعد ذلك﴾»^(٥) ، و﴿ذى العرش سبيلاً﴾»^(٦) و﴿لبعض شأنهم﴾»^(٧) و﴿دار الخلد جزاء﴾»^(٨) وغير ذلك بالإدغام فهو قد نبهنا على الآية بقوله : «قرئ» والقوشجي أحياناً يورد جزءاً من الآية كما مضى ، وأحياناً يورد كلمة واحدة منها كقوله في باب التقاء الساكنين^(٩) «وعليه قراءة نافع ﴿ومحيى﴾ بسكون الياء» ، فكلمة محيى كلمة واحدة من قوله تعالى^(١٠) :

(١) الاقتراح ٥٠ .

(٢) نسبت هذه الآيات إلى سورها داخل التحقيق وستردها كلها مجموعة في فهرس التحقيق مع الإشارة إلى صفحاتها .

(٣) العنقود ص ٣٥٨ .

(٤) العنقود ص ٤٧٧ .

(٥) سورة البقرة الآية ٧٤ بإدغام الدال في الدال .

(٦) سورة الإسراء الآية ٤٢ بإدغام الشين في السين .

(٧) سورة النور الآية ٦٢ بإدغام للضاد في اللين .

(٨) سورة فصلت الآية ٢٨ بإدغام الدال في الجيم .

(٩) العنقود ص ٤٦١ .

(١٠) سورة الأنعام الآية ١٦٢ .

﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين﴾ وفي قليل من الأحيان يورد الآية دون تنبيه ؛ كما فعل في باب الإمالة ؛ حيث يقول ^(١) « فلم يميلوا ﴾ أليس ذلك بقادر ﴾ للقاف ، وأمالوا (هذا كافر) لكسرة الفاء وهو هنا لم ينبه على إيراد آية ﴿أليس ذلك بقادر﴾ بشيء يدل على أنها جزء آية من القرآن .

والقوشجي حينما يورد القراءة القرآنية كان يكتفى بعرضها أحياناً ، وأحياناً أخرى يناقش ويرجح قراءة أو موقفاً تبعاً لاقتناعه بما يقتضيه الموقف اللغوي الذي يناقشه ، فهو حينما يتعرض لقراءة ﴿قد افلح﴾ بإسقاط الهمزة لا يعلق عليها بشيء ، وحينما يتعرض لقراءة تستحق المناقشة من وجهة نظره ، يقف أمامها مثل قوله في باب التقاء الساكنين ^(٢) «وأما قراءة حفص في قوله تعالى : ﴿ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه﴾ بسكون القاف ، وكسر الهاء ، فإما أن يحمل هذا بأن يقال الأصل يتقى سقط الياء بالجزم لكونه في حيز الشرط ، وألحق به هاء السكت فصار يتقه ، وتقه ككتف ، فأسكن القاف فالتقى ساكنان القاف وهاء السكت فحرك الهاء غايته أنه حرك بالكسر ، وفيما قبله من المثليين بالفتح ، وفيه بُعِدَ من جهة أن الظاهر أن الهاء هنا ضمير عائد إلى الله وأن الهاء ليس من الكلمة ، فتشبيه تقه بكتف بعيد ، وأن تحريك هاء السكت غير معهود ، وإما أن يقال : الأصل يتقيه ، على أن الهاء ضمير ، فسقط الياء بالجزم ، ثم حرك القاف كما عرفت في (لم أبله) فصار يتقه وهذا أقرب .

فالقوشجي هنا يذكر أكثر من رأى ، ويناقش في النهاية الرأى القريب إليه والذي يرتضيه ، ولكنه كان - أحياناً - يعارض القراءة ، ويخالفهم في أسلوب هادئ معتمداً على المناقشة الهادئة ، واستخدام العقل ، ولكنه كان في النهاية يرجح مذهب الصرفيين غالباً ، وهذا ما فعله في باب امتناع الإدغام بين

(١) المنقود باب الإمالة .

(٢) المنقود ص ٤٦٦ .

(٣) سورة النور الآية ٥٢ .

المتماثلين إذا كان ما قبلهما صحيحًا ساكنًا ؛ حيث يقول^(١) : «واعلم أن ما ذكرنا من امتناع الإدغام فيما إذا كان ما قبل المثلين صحيحًا ساكنًا إنما هو مذهب الصرفيين ، وأما القراء فهم مطبقون على جوازه ، قرئ من بعد ذلك ، وذى العرش سبيلًا ، وبعض شأنهم ، ودار الخلد جزاء ، وغير ذلك بإدغام آخر الكلمة الأولى فى أول الثانية فى الجميع ، فهم يجوزون من التقاء الساكنين أيضًا ما لا يجوزوه الصرفيون ، وتصدى البعض للتوفيق بين المذهبين فقال : مراد القراء بالإدغام فى هذا المقام الإخفاء لا حقيقة الإدغام ، لكن الثابت من القراء حقيقة الإدغام » .

وتحّن هنا فى خلاف بين الصرفيين والقراء فى إدغام المتقاربين والمتماثلين إذا كان ما قبلهما صحيحًا ساكنًا ، وإن كان القوشجي قد تناول المتماثلين ، وأتى بأمثلة للمتقاربين ، فالصرفيون يمنعون الإدغام ، وذلك لالتقاء الساكنين ، والقراء يجيزون ذلك . يقول ابن الحاجب فى هذه القضية^(٢) : «يعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما ، وقد أجاب الشيخ الشاطبى فى قصيدته عن ذلك بجواب ليس ببيّن فقال ما معناه يحمل كلام النحويين على الإدغام الصريح ، وكلام المقرئين على الإخفاء الذى هو قريب من الإدغام فيزول التناقض ، فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين للإخفاء ولا يكون القراء منكرين امتناع الإدغام » ، ورجعت للشاطبى ، فوجدته - وهو من القراء - يجيز إدغام المثلين والمتقاربين فيما كان قبله حرف صحيح ساكن يقول الشاطبى^(٣) :

وَعِنْدَ "سَبِيلًا" شَيْنٌ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ وَضَادٌ "لِبَفْصِ شَأْنِهِمْ" مُدْغَمًا تَلَا

(١) المنقود ص ٤٧٦ .

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٨١/١ .

(٣) متن حرز الأمانى المعروف بالشاطبية للشاطبى ص ٧٠ .

إذن فقد أجاز الإدغام في قوله تعالى ﴿وَذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ وقوله ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ على أن ما قبل الحرف المدغم صحيح ساكن ، ثم أردف الشاطبي ذلك بقوله ^(١) :

وإدْغَامَ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ صَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طُبِّقَ مَفْصِلًا
خَدَ الْعَفْوَ وَأَمْرٌ ثَمَّ مِنْ بَعْدِ ظَلَمَةٍ وَفِي الْمَهْدِ ثَمَّ الْخُلْدَ وَالْعِلْمَ فَاشْمَلَا

وبهنا أن نعرف المقصود بالإخفاء ، يقول الشيخ محمد الضباع ^(٢) : «إن كان قبله - أي الحرف المراد إدغامه - ساكن صحيح نحو شهر رمضان ، العفو وأمر ، زادته هذه ، المهد صبيًا ، العلم مالك . . فأكثر المحققين على الأخذ فيه بالإخفاء ، وهو الروم لعسر إدغامه لما فيه من الجمع بين الساكنين » ، ومن الملاحظ أن القوشجي يميل إلى رأى الصرفيين ، وإن كان ابن الحاجب قبله يميل إلى رأى القراء .

ويبدو أن القوشجي قد رأى من يحاول محاولة الإمام الشاطبي للتوفيق بين المذهبين ، فحاول أن يقطع الطريق قائلًا «إن مرادهم الإدغام حقيقة» ، ولعله رأى موقف ابن الحاجب في الدفاع عن القراء في هذه القراءة حين يقول ابن الحاجب ^(٣) : «فالقراء أعدل وأكثر ، فكان الرجوع إليهم أولى» ، أقول يبدو أن القوشجي قد اطلع على رأى ابن الحاجب ، فلم يعجبه ، فحاول الرد عليه دون ضجيج .

هكذا كان موقف القوشجي من الاستشهاد بالقرآن ، وإيراد القراءات ؛ يناقش ، ويعلل ، ويرجح حتى يصل في النهاية إلى موقف قد يكون مخالفًا للقراء مع دفاعه عنهم في وجه معارضيتهم ؛ لأن آراءه تتماشى مع طبيعة اللغة .

(١) متن حرز الأمانى ص ٢٣ .

(٢) تقريب النفع في القراءات السبع للشيخ محمد الضباع ص ٢٢ .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب ٨١/١ .

ثانيا : الاستشهاد بالحديث

إن قضية الاستشهاد بالحديث قضية قديمة متجلدة دار حولها نقاش طويل في القديم والحديث ، وفي نظرة سريعة لهذه القضية نعرف أن منع الاستشهاد بالحديث بقي أمراً مقررّاً لدى النحاة حتى ظهور ابن مالك في القرن السابع الهجري الذي رفض هذه الفكرة ، واعتمد على الحديث في استشهاده ، مما أثار حمية أبي حيان النحوي ، فناقش القضية رافضاً الاستشهاد بالحديث ، ورافضاً ما استجد على يد ابن مالك ، واتكأ الرافضون للاستشهاد بالحديث على أن الرواة جَوَّزُوا نقل الحديث بالمعنى ، ومن هنا فليس نص الحديث للرسول ﷺ من وجهة نظرهم ، وكذلك روى الحديث أناس غير عرب بالطبع ؛ مما أدى إلى شيوع اللحن في الأحاديث يقول السيوطي في ذلك ^(١) : «إن أغلب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولتها الأعاجم والمولون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم» .

وظل الأمر كذلك إلى أن جاء ابن مالك «فكان أول من خرج عن هذا الإجماع واحتج بالحديث وتابعه على ذلك ابن هشام وأبو علي الشلوبيني في كتابه التوطئة وغيره من كتب المسائل» ^(٢) وقد اتكأ هذا الاتجاه على عدة أسس منها : أن اليقين في نقل الألفاظ غير مطلوب في هذه الناحية ، وأن الخلاف قائم حول الأحاديث التي لم تدون ، أما ما دَوَّنَ فليس فيه خلاف ، ولهذا يجوز الاستشهاد به ، ونحن نعرف أن معظم أحاديث الرسول قد دوت في هذه الفترة المتقدمة قبل فساد الألسنة ، وفي زمن يصح الاستشهاد بنصوصه التي نقلت عن الفصحاء ، إذن فلماذا يرفض الاستشهاد بالحديث حتى ولو ثبت بأن هناك أحاديث رويت بالمعنى ؟ وعلى هذا فإن صحة الاستشهاد بالحديث أمر لا مساس به ، وذلك لأن «نصوص الحديث وجدت موثقة بفضل علمائها في

(١) الاقتراح ٥٢ .

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٢٩ .

عصر الاستشهاد باللغة^(١) ، ثم ما موقفنا إذا عرفنا أن سيبويه البصري والقراء الكوفي قد استشهدا بالحديث^(٢) ، وهما قطبان من أقطاب أكبر مدرستين في تاريخ النحو العربي ، وليس لنا أن نتردد في الاستشهاد بالحديث أو أن نتوسط ، كما فعل بعض النحاة من أمثال أبي الحسن الشاطبي الذي حاول أن يفرق بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول ﷺ أو ما يحتمل التغيير^(٣) ، كيف لنا أن نقرر أو نعتقد أن هذا لفظ الرسول أو لا حتى كلامهم عن الأحاديث التي يجوز الاستشهاد بها ، وهي الأحاديث القصيرة والأحاديث التي اعتنى بنقلها يستحق المناقشة ، وذلك لأن الرواة القادرين على حفظ القصائد الطوال قادرين على أن يحفظوا الأحاديث التي لا تزيد على بضعة أسطر .

هذه صورة مجملة لموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي ، ولنعد إلي القوشجي في القرن التاسع الهجري لتبيين موقفه من الاستشهاد بالحديث .

لقد استشهد القوشجي بالأحاديث النبوية على استحياء ، وإن كان لم يعلق مطلقاً بالرفض حول استشاده بها ، بل إنه كرر الاستشهاد بحديث واحد نظراً لاختلاف المواضع الصرفية ، كما فعل في قول رسول الله ﷺ «ليس من امبر امصيام في امسفر» فقد أورده مرتين : مرة في العقد الثاني^(٤) ومرة في العقد الثالث^(٥) ، وكان يقول تنبيهاً على إيراد الحديث «وفي الحديث» ثم يذكر الحديث ، وقد بلغت الأحاديث عنده تسعة أحاديث فقط^(٦) ، منها حديث «ليس في الخضراوات صدقة» الذي قيل إنه ليس بحديث ، وإنه من أقوال العلماء ، إذن يبقى من أحاديث التي استشهد بها ثمانية أحاديث ، وهي نسبة ليست كافية لأن نقول ، كان القوشجي جريئاً في الاستشهاد بالحديث .

(١) الرواية والاستشهاد باللغة ١٢٩ . (٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٨٣/١ .

(٣) الرواية والاستشهاد باللغة ١٣٣ . (٤) المنقود ص ٣١٤ .

(٥) المنقود ص ٥٠٩ .

(٦) خرجت هذه الأحاديث في مكانها من التحقيق وستردها كلها مجموعة في فهارس التحقيق إن شاء الله .

وهناك ملاحظتان حول استشهاد القوشجي بالأحاديث النبوية :

أولاً : إن هذه الأحاديث هي التي وردت في كتب الصرف الأخرى ، ويبقى للقوشجي التكرار ، ومثال ذلك ما يقوله نقرة كار في شرح الشافية^(١) لا يجمع المؤنث جمع تصحيح ، فإن قلت جاء مؤنثه بالالف والتاء كقوله ﷺ «ليس في الخضراوات صدقة» فإنه جمع خضراء ، وهو مؤنث أخضر ، فأجاب عنه - يقصد ابن الحاجب - بقوله وجاء الخضراوات لغليته اسماً «لذلك يقول الزمخشري^(٢)» ولا يقال حمراوات ، وأما قوله ﷺ «ليس في الخضراوات صدقة فلجريه مجرى الاسم» ، وقول الزمخشري في موطن آخر^(٣) «الميم تبدل من اللام في لغة طيء» في نحو ما روى النمر بن تولب عن رسول الله ﷺ ، وقيل أنه لم يرو غير هذا «ليس من امبر امصيام في امسفر» وهكذا يتأكد أن القوشجي كان متبعاً للنحاة السابقين في طريقة استشهاد بالحديث ، وفي مواطن الاستشهاد بها .

ثانياً : قلة الأحاديث عند القوشجي ، مع كبر حجم كتابه «عنقود الزواهر» ، وربما كان هذا إشارة خفية إلى خوفه من الاستشهاد بالحديث ، وتفضيل القوشجي الاعتماد على القرآن والشعر .

وهذا يعطينا دلالة على أن القوشجي ربما كان واحداً من هؤلاء الذين يتحرجون من الاستشهاد بالحديث ، وإن دل تكراره لحديث على أنه كان مطمئناً إلى هذا الحديث في روايته ، فالواقع يثبت غير ذلك ، فعنده حديث شك في أنه من أقوال العلماء .

(١) شرح الشافية لنقرة كار ٩٤ ، ٩٥ .

(٢) المفصل ١٩٥ .

(٣) المفصل ٣٦٦ .

ثالثا : الاستشهاد بالشعر

يلاحظ فى كتب النحو والصرف أن النحاة اعتمدوا على الشعر فى استشهادهم اعتماداً أساسياً وسار بجوار القرآن جنباً إلى جنب فى ذلك المجال ، وربما كان السبب فى ذلك كما يقرر الدكتور محمد عيد أن الشعر الكثير الذى جمع «فرض نفسه بقوة على جهود النحاة واستنباطهم القواعد»^(١) وإذا قارنا بينه وبين النثر فسنجد أن الشعر قد نال النصيب الأوفر من الدراسة والاعتماد عليه فى هذا الحقل اللغوى .

قبل بيان منهج القوشجى فى إيراده للشواهد الشعرية ينبغى تقديم هذه الإحصائية لشواهد القوشجى .

بلغ عدد الشواهد عند القوشجى فى كتابه العنقود مائة وستة وستين شاهداً وتنقسم إلى :

- ١ - شواهد نسبها القوشجى وعددها اثنان وعشرون شاهداً فقط .
- ٢ - شواهد لم ينسبها وعددها مائة شاهد وأربعة .
- وبعد تحقيق الشواهد قسمتها إلى الأقسام الآتية :
- ١ - شواهد وجدت منسوبة إلى شاعر واحد وعددها خمسة وسبعون شاهداً .
- ٢ - شواهد اختلف فى قائلها ونسبت إلى أكثر من واحد وعددها اثنان وعشرون شاهداً .
- ٣ - شواهد لا يوجد لها قائل وعددها تسعة وعشرون شاهداً .

لقد كان القوشجى يتكئ على الشعر فى استشهاده ، ويعتمد عليه اعتماداً كبيراً ، ولكنه كان يؤمن بفكرة تحديد عصر الاستشهاد بالشعر كغيره من بعض

(١) الرواية والاستشهاد باللغة من ١٣٩ .

النحاة والصرفيين ، وهذا موقفه من أبي تمام ، فحين يتحدث القوشجي عن وزن إنسان فإنه يعلن من الأُنس عند البصريين ، وإفعال من النسيان عند الكوفيين وهم يستشهدون بما روى عن ابن عباس رضي الله عنه بقوله : «إنما سمي إنساناً لأنه عهد إليه فنسى» ويقول أبو تمام :

لَا تَنْسِينَ تِلْكَ الْمُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيَتْ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسِي

يقول القوشجي ^(١) : «والترجيح مع البصريين لأن معنى الأُنس في الإنسان أوضح من معنى النسيان ، ولمجيء الإنس بكسر الهمزة بمعناه كثيراً ، وكذا الأُنس بفتحيتين» ثم يعلق قائلاً ^(٢) : «وما روى عن ابن عباس ليس يثبت ، وقول أبي تمام جار على طريقة الشعراء من التخييلات مع أنه ممن لا يستشهد بقوله ، ولا سيما في الاشتقاق» .

فالقوشجي هنا يرفض الاستشهاد بشعر أبي تمام ، لأنه ليس من الشعراء الذين يستشهد بشعرهم ، لأنه يعتبر قوله تخيلاً فضلاً عن أنه من المتأخرين ، وإذا كان من حقه أن يرفض الاستشهاد بشعر أبي تمام ، لأنه من المتأخرين فليس من حقه الرفض لما ادعاه أنه تخيل ، وذلك لأن أبا تمام شاعر والقوشجي نفسه يستشهد على كثير من القواعد الصرفية بأقوال الشعراء فلماذا استشهد بها وهو يعدّها تخيلاً؟ وإذا كان الشعراء يتخيّلون فهل كان ابن عباس يتخيّل ، وهل كان شاعراً مثل الشعراء؟ ومع ذلك فإن النحاة منذ نشأة النحو حتى عصر القوشجي يستشهدون بالشعر ، ويقيمون عليه قواعد اللغة ، ولم يقل أحد إن الشعراء يتخيّلون فلا يستشهد بشعرهم ، ونقف وقفة أخيرة مع القوشجي في تعليقه للأفضلية فهو يقول : «معنى الأُنس في الإنسان أوضح من النسيان» والسؤال هو ما مقياس الوضوح عند القوشجي؟ وهل نسي أن آدم عهد إليه ألا يقرب شجرة الخلد فاقترّب منها وأكل ناسياً؟ إذاً فليس هذا تخيل شعراء .

(١) عنقود الزواجر ص ٢٨٠ .

(٢) عنقود الزواجر ص ٢٨٢ .

ونقطة أخرى أقرها القوشجي ، وهي إيمانه بفكرة تحديد عصور الاستشهاد والحقيقة أن هذه الفكرة لا تلقى قبولا عند كثير من النحاة المحدثين غربيين وشرقيين ، وهذا فندريس يرى أننا لابد أن نرفض فكرة البكاء على العصر الذهبي فليس هناك من يقول «ليس في الإمكان أحسن مما كان»^(١) ويقول الدكتور محمد عيد^(٢) : «إن تقييد النحاة الاستشهاد باللغة بمعصر معين والاقتصار في الدراسة على مادة اللغة في ذلك العصر لم يكن من وجهة النظر اللغوية الحديثة فكرة صحيحة ، لأن ذلك - فيما أفهم - قد قام على اعتبار لغة هذا العصر في الحضر أو البادية هي اللغة المثالية ، وبعده انحدرت اللغة في طريق اللحن والفساد» وكان لغة هذا العصر هي اللغة التي يجب أن يتوقف الدارسون عندها ولا يتعدوها .

نسبة الشواهد الشعرية عند القوشجي :

لم يهتم القوشجي اهتماماً كبيراً بنسبة الشواهد الشعرية ، ويبدو أنه كان يتأسى في ذلك بمعظم المتقدمين من النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه فلم يهتم القوشجي بنسبة الأبيات إلى قائلها ، واعتمد عليها سواء عرف قائلها أو ظلت مجهولة القائل ، وأستطيع أن أقسم الشواهد عند القوشجي إلى الأقسام الآتية :

١ - شواهد منسوبة وعددها اثنان وعشرون شاهداً من مجموع شواهد القوشجي ، وهي قليلة بالنسبة إلى مجموع الشواهد عنده الذي بلغ مائة وستة وعشرين شاهداً ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم اهتمام الرجل بنسبة الشواهد .

٢ - شواهد غير منسوبة وهي بقية الشواهد وعددها مائة وأربعة من شواهد وتنقسم إلى :

أ - شواهد وجد قائلها ، ولم يضطرب في معرفة القائل ، وعددها خمسة وسبعون شاهداً .

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ٢٦٨ .

(١) اللغة فندريس ٤١٩ .

ب - شواهد متعددة النسبة ، ونسبت لأكثر من واحد ، وعددها اثنان وعشرون شاهدا .

ج - شواهد مجهولة النسبة ، وعدد هذه الشواهد تسعة وعشرون شاهدا .
وهي كثيرة ، وإذا كان بعض النحاة وعلى رأسهم السيوطي ^(١) والأنبازي ^(٢) يرون أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر مجهول قائله خوفاً من أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته فإن القوشجي لا يستميله ذكر القاتل ، ولكنه يعول على الشاهد ، نفسه ، ولا يعنيه القاتل في شيء .

أما الشواهد المتعددة النسبة فهي كثيرة عند القوشجي ، وهي تمثل نقطة ضعف لأنها غير موثقة فمن المحتمل أن تكون مصنوعة أو محرفة المتن ، وبعض هذه الشواهد وصلت نسبتها إلى ثلاثة أو أربعة شعراء ، مثال ذلك قول الشاعر الذي أورده القوشجي في أبياته :

فلست لإنسى ولكن لمسلاك تنزّل من جو السماء يصوب ^(٣)

يقول العيني تعليقا على قائل هذا البيت ^(٤) : «قائله رجل من عبد القيس ، وقيل أبو وجرة السلمى المعروف بالسعدى ، وقيل علقمة بن عبدة المشهور بعلقمة الفحل» ترى أى بيت هذا الذى ينسب إلى ثلاثة شعراء؟ وهناك أمثلة أخرى من هذا النوع الذى تعددت نسبته عند القوشجي ، وقد تحدثت عن كل بيت أثناء التحقيق فى مكانه .

أما هذه الشواهد التى لم يوجد لها قائل فأنا أعتقد أن بعضها من الشعر المصنوع الذى شكك الرواة فى روايته ، وصنعه وسأورد نموذجا لذلك بعد قليل وبعضها الآخر من الشعر المجهول القاتل ، ربما لأسباب بالرواة ، وقد ثبت فعلا أن هناك بعض الشواهد الشعرية المصنوعة ^(٥) .

(١) الاقتراح ٧١ . (٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ٥٨٣/٢ .

(٣) المنقود ص ٢٧٩ . (٤) الشواهد الكبرى ٥٣٢/٤ .

(٥) الرواية والاستشهاد فى اللغة ٢٠٧ وقد ذكر الدكتور محمد عيد بعض الأمثلة التى تدل على ذلك .

وهذا النوع من الشواهد عند القوشجي - قدر بحثى عنها - لم تنسب في كتاب نحوى أو صرفى أو كتاب من كتب الشواهد ، وعلى رأسها خزنة الأدب ، والشواهد الكبرى ، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ، بل إننا أحيانا نرى بعض العبارات التى تصرح بصنعه مثال ذلك البيت الذى يقول فيه :

أى قلسوص راكب تراهها طاروا علاهن فطر علاها^(١)

يقول البغدادى تعليقا على هذا البيت^(٢) : « قيل إن أبا عبيدة اتهم المفضل بصنعه » بل إن ما هو أغرب من ذلك قولهم : « هذا البيت لبعض أهل اليمن »^(٣) ومثل ذلك كثير .

نقطة أخيرة في شواهد القوشجي الشعرية ، وهى أن القوشجي لم يلتزم إيراد كل شواهد الشعرية كاملة فى ثمانية مواطن من شواهد الشعرية ، هذه الشواهد كان يكتفى فيها بموطن الشاهد فقط ، سواء أتى بالشعر المستشهد به كما فعل فى قول الشاعر :

كفى بالنأى من أسماء كاف^(٤)

وبقية البيت :

وليس لحببها إذ طال شاف

أو أتى بجزء من كل من الشطرين كما فعل ذلك فى الشاهد القائل :

تَقَاكَ بِكَمْبٍ وَاحِدٍ وَتَلَذَّ يَدَاكَ^(٥)

وبقية البيت :

إذا ما هز بالكف يمسسل

وبقية الأبيات المستشهد بها عند القوشجي كان دقيقا عندما أوردها كاملة .

(٢) الخزنة ١٩٩/٣ ، النوار ٥٨ .

(١) المنقود ص ٣٠٧ .

(٢) النوار ٥٨ .

(٤) المنقود ص ٣٥٩ .

(٥) المنقود ص ٣١٠ .

أصول النحو فى عنقود الزواهر

لقد اعتمد القوشجي فى كتابه عنقود الزواهر على كثير من المسائل التى تتصل بأصول النحو مع أن كتابه فى علم الصرف ، مما أدى إلى أن أكتب عن القوشجي وأصول النحو .

وينبغى فى البداية معرفة أصول النحو وفائدة دراستها فى الحقل اللغوى ، لقد عرف السيوطى علم أصول النحو بأنه ^(١) «علم يبحث فيه أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته ، وكيفية الاستدلال ، وحال المستدل» ، وأصول النحو من قياس وتعليل وتأويل وعامل هى أسس تشيد صرح النحو ، وهى أيضاً القواعد التى نستطيع أن نستنبط بها جديداً ، أو نقيس بها فرعاً على أصل إلى غير ذلك مما يكون له أثر فى حركة اللغة .

لقد وقف القوشجي منذ البداية موقفاً حاداً وحاسماً تجاه فكرة أصول النحو ، بل لا أعالى إذا قلت إنه اشتط فى رأيه وفى أسلوبه إلى حد بعيد ، ولنقرأ ما يقوله القوشجي فى كتابه العنقود ^(٢) : «وأنا أنبئك بشيء عجيب ، وأنبهك على أمر جديد ، وهو أن من أنباء الزمان من تشبث بأذيال اللغو ، واخترع فناً فى العربية سماه أصول النحو وطول الكلام بالوهم والوسواس ، وتعدى فيه حد العقل والقياس» إذاً فالقوشجي يعطينا رأيه ، وكأنه حقيقة مسلمة لديه ولدى كل النحاة إنه يعطينا النتيجة منذ البداية ، وكأنها شيء لا جدال فيه ، ثم يناقش القوشجي الفكرة فى شيء من التفصيل ، فيقول تعليقاً على مخترع فن أصول النحو ^(٣) «فقال أما حد أصول النحو لقباً فالعلم بالقواعد التى يتوصل بها توصلاً قريباً إلى استنباط الأحكام الفرعية عن أدلتها التفصيلية ثم قال وأما أقسامه فثلاثة نقل وقياس واستصحاب الحال ، وحد الدليل النقلى

(١) الاقتراح ٢٧ .

(٢) العنقود ص ١٩٢ .

(٣) العنقود ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

بأنه الكلام العربى الفصيح عن حد القلة إلى حد الكثرة ، واحترز بالقيد الأخير عما جاء شاذاً من كلامهم ولم يعرف أن حله غير مطرد لصدقه على أصول الفقه وغيره ، وإن جعل الأمور الثلاثة أقسام العلم بالقواعد لا يصح إلا على تأويل بعيد عن سياق كلامه جداً ، وأن دليل النحو لا يلزم أن يكون فصيحاً ، وأن الشواذ الثابتة من الواضع من النحو ، فالكلام المشتمل عليه دليل النحو مع أن كثيراً من الأحكام الغير الشاذة مما وقع فى كلامهم قليلاً ومن الشاذة مما وقع فيه كثيراً فلا ، وجه لزيادة هذا القيد أصلاً ، وشرط فى الناقل إذا كان بطريق الأحاد العدالة كما فى نقل الحديث ، ولم يعرف أن أكثر من يؤخذ العربية البدويون الأجلاف الذين ليس لهم معرفة بالدين والديانة ونسبة إلى الصلاح والصيانة .

وهذا رأى القوشجى ، فهو أولاً : يعترض على فكرة الأصول من بابها ، وثانياً : يعترض على تعريف أصول النحو ، وثالثاً يعترض على أقسامه ، ورابعاً : يعترض على شرط ناقل اللغة . . ولتناقش القوشجى فى أفكاره الواردة حول هذا الموضوع .

حينما ينكر القوشجى هذا العلم بأكمله ، فهل يستطيع إنكار وجود هذه الكتب التى تناول مؤلفوها علم أصول النحو قبل وجود القوشجى نفسه ، وهذه الكتب هى :

— أصول النحو لابن السراج .

— الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى .

— الإغراب ولمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى .

— الإيضاح فى علل النحو للزجاجى

— الخصائص لابن جنى .

هل يمكن أن نلقى كل هذا من حقلنا اللغوى ، إن علم أصول النحو علم

استقر في دراستنا اللغوية ، ولا يمكن إلغاء علم علت راياته ، وأصبح علامة واضحة ونقطة بارزة منذ أن وضع أسسه النحويون من أمثال ابن السراج والأنباري وابن مضاء وغيرهم من النحويين ، وذلك قبل وجود القوشجي نفسه ، مما ترتب على ذلك في العصر الحديث وجود دراسات في هذا العلم من أمثال كتاب أصول النحو للدكتور محمد عيد وكتاب الأصول للدكتور تمام حسان .

أما عن اعتراض القوشجي على تعريف علم أصول النحو حيث ينطبق على تعريف أصول الفقه - من وجهة نظره - وعلى غير ذلك من العلوم ، فأقول ، ما المانع أن يكون لكل علم أصوله التي تقوم على دراسته ، وعلى البحث فيه ، وإذا كان هذا التعريف لا يروق للقوشجي فلماذا لم يقدم لنا تعريفاً يرضيه ولا يلغى علماً بأكمله من أجل أن التعريف ينطبق على علم آخر ، أليست أحكام النحو مستنبطة ؟ أليست الأحكام الفرعية مأخوذة عن الأحكام الأصلية فيه ؟ أليست هذه الأصول هي «الأسس التي بنى عليها النحو في مسائله وتطبيقاته ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجليلهم»^(١) ومع ذلك فقد فطن السيوطي بذلك إلى مثل هذا الاشتباه فقال^(٢) : «أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه» ومن هنا فلم يكن القوشجي موفقاً في اعتراضه على فكرة الأصول أو على التعريف ، وذلك لأن هذا كان موضع نظر من النحويين الذين كتبوا ، وأسسوا هذا العلم .

والقوشجي حين يعترض على أقسام العلم بالقواعد بقوله : «لا يصح إلا على تأويل بعيد عن سياق كلامه جداً» لا أدري لماذا لم يفصح عن مقصوده من التأويل البعيد؟ وما هو التأويل البعيد من وجهة نظره ؟ إذ لو نظر في كتاب من كتب أصول النحو لأصابته الدهشة من التقسيمات التي به ، ولعرف أن هذا العلم قد ثبتت قواعده وتفرع وتاصل تأصيلاً من الصعب إلغاء تقسيماته .

(١) أصول النحو العربي المقدمة .

(٢) الاقتراح ٢١ .

والنقطة الأخيرة التي يثيرها القوشجي اعتراضه على شرط ناقل اللغة بأن يكون عدلاً بقوله : «ولم يعرف أن أكثر من يؤخذ منه العربية البدويون الأجلاف الذين ليست لهم معرفة بالدين والديانة ونسبة إلى الصلاح والصيانة» .

وينبغي قبل الرد على هذا الاعتراض أن نعرف أن الأحاد هو «ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة»^(١) فهو يعترض هنا على ناقل اللغة ، وتعليل عدم جدوى كلام القوشجي «أن رواية اللغة أصبحت فناً متميزاً يقوم به رجال متخصصون في النصف الأول من القرن الثاني الهجري»^(٢) من أمثال أبي عمرو بن العلاء وحماد الراوية ، وتبعهما المفضل الضبي والشيباني ، ثم تلاهم الأصمعي وأبو عبيده وأبو زيد ، فهو إذن لا يستطيع الاعتراض على هؤلاء الرواة ناقل اللغة لوجود الضوابط السلوكية للرواة ، وإذا كان أمامنا مثل هؤلاء الرواة ، فيجب ألا نشكك في أنهم أهل للرواية ، لقد اشترط هذا الشرط وهو العدالة في الناقل كما اشترط في نقل الحديث وذلك لأنه «إن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله»^(٣) وإذا عرفنا أن هناك عدم قبول لمن لم تثبت عدالته عرفنا أن هذه الضوابط أبعدت اللغة عن شوائب من يثبت كذبهم ، فإذا كان الأمر كذلك وجدنا أن القوشجي لم يكن موقفاً في اعتراضه على هؤلاء البدو الذين تؤخذ منهم اللغة .

لكن سؤالاً يفرض نفسه ، وهو هل التزم القوشجي بهذا المبدأ؟ ورفض أصول النحو وهل كان بعيداً عنها في تطبيقاته؟ ، الحق أن القوشجي قد استخدم كثيراً من الأصول النحوية مع إنكاره لها ، فالقياس أصل من الأصول النحوية ، وقد استخدمه القوشجي في أكثر من موضع من كتابه عنقود الزواهر يقول^(٤) : «يجمع فارس على فوارس وهو شاذ لا يقاس عليه ؛ لأن فواعل إنما هو فاعلة» ويبدو ذلك من بعض عباراته التي يظهر استخدامها للقياس بوضوح مثل : «الأصل بالأصل أولى»^(٥) وقوله^(٦) : «يحمل الضد على الضد يقال هذه

(١) الاقتراح ٨٥ .

(٢) الرواية والاستشهاد باللغة ٨٣ .

(٣) الاقتراح ٨٢ .

(٤) المنقود ص ٤٢٨ .

(٥) المنقود ص ٤٣٣ .

(٦) المنقود ص ٤٣٣ .

عدوة الله ، إما حملاً لها على ضدها ، وهو الصديقة ، وهم يحملون الضد على الضد» وهو يقرر أن العرب تحمل الشيء على ما هو بمعناه كثيراً ، ومن هذا القبيل عنده (أبى يابى) شاذ مع أنهما بمعنى منع يمنع ، إذن فهو يؤمن بالقياس تطبيقاً في منهجه ، والقياس أصل من الأصول .

أما التعليل فالقوشجي يقف منه موقفًا حذرًا حين يقول^(١) : «وأثرت التقليل من التعليل ، لأن عامة أدلة العربية مما لا يروى الغليل ولا يشفى العليل» ولكنه من ناحية أخرى يستخدم التعليل استخدامًا واضحًا في تطبيقاته ، فالمناسبة عنده علة صرفية ، يقول القوشجي في إعلال قيام : «كسر القاف قبل الواو شديد المناسبة لهذا الإعلال» والاستثقال عنده علة ، فمن رآه أن الانتقال من الضمة إلى الكسرة مستثقل وبالعكس ، يقول في باب النسب إلى زيد وطيب وطبيرة وعدم حذف شيء منها : «أما الحذف في المؤنث مع عدمه في المذكر حيث وقع فللفرق بينهما مع أن الحذف بالمؤنث المستثقل أولى ، ولكن له رأيًا في الاستثقال كعلة ، فقد قال في الحذف من «سيد وميت بأنه لازم لثقل البناء» ثم قال : «وانما جعلناه من الحذف الجائر ؛ لأنه ليس له ضابط يوجبه ، والثقل ليس له مرتبة معينة يصلح أن يجعل ضابطه الحذف»^(٢) وهو لا يكتفى بالثقل اللفظي فقط ، ولكن في رآيه أن «الثقل المعنوي في الفعل تركيب معناه من الحدث والزمان والنسبة»^(٣) ، وبعض العلل عنده معنوية فهو يقول في حذف همزة أكرم مع المتكلم : «وأصل يكرم في مضارع أكرم يؤكرم فكروها اجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس ، مثل أكرم لأنه يشبه نباح الكلب فحذفوا الثانية منه ثم من إخوته ثم من اسم الفاعل والمفعول طردًا للباب» وهو يقصد بقوله طردًا للباب القياس .

ولعل العلل التي تعرض لها القوشجي ، واعترض عليها ، تلك العلل الجدلية النظرية التي وقف منها كثير من النحاة موقفًا معارضًا ، وهى العلل

(١) المنقود ص ٤٥٢ .

(٢) المنقود ص ١٦٤ .

(٣) المنقود ص ٣٢٨ .

الثواني والثالث التي رفضها ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة قائلا : «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث»^(١) وهي أيضاً العلل التي ذكرها الزجاجي في كتابه الإيضاح^(٢) وليست تلك العلل التي تطرد على كلام العرب ، وتساق إلى قانون لغتهم ، وهي علل تحتاج إليها اللغة ويبدو أن هذا ما قصده القوشجي فعلاً بليل أنه يقول : «وآثرت التقليل من التعليل» ، أي أنه استخدم جزءاً منه ، ورفض عامة الأكلة التي هي في رأيه لا تروى الغليل ولا تشفى العليل ، وتلك العلل التي تعلل بها القوشجي هي العلل التي قال عنها الخليل «إن العرب نطقت على سجيته وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له»^(٣) .

ومن ناحية أخرى يستخدم القوشجي السماع في تطبيقاته حين يقول : «اسم الآلة الذي فيه التاء ليس بمطرد ، وإنما هو سماعي» ، والقوشجي يدخل الذوق في المسائل الصرفية والنحوية ، كما يفعل ذلك في كلامه عن التقاء الساكنين حيث يقول : «وكل ذى ذوق يفهم أن بكر ساكنين أخف» ، وحين يعلل حذف الواو والياء من يدعون ويرمين وتخشين يقول : «كما يشهد به ذوقك السليم»^(٤) وإدخال الذوق في المسائل اللغوية شيء طبيعي لا غرابة فيه ؛ لأن اللغة تذوق ، هذا التذوق يأتي عن طريق الممارسة العملية للغة ، وهناك بعض العلل الأخرى مثل علة التوكيد التي استخدمها القوشجي في باب «نونا التوكيد» ، وعلة التخفيف في باب الإدغام ، وعلة الأصل كيكرم ويؤكرم ، وإن كان التعليل الذي وجد في النحو العربي أكثر من ذلك وكنا تبعاً لذلك ننظر من القوشجي الإكثار منه ، لكن القوشجي – كما قلت – كان حذراً ومتحفظاً منذ البداية بالنسبة للتعليل فمن رأيه أن التعليل لا يشفى العليل يقول

(١) الرد على النحاة ص ١٢٧ .

(٢) الإيضاح ص ٦٥ .

(٣) الإيضاح ٦٥ ، ٦٦ . الاقتراح ١٣٦ .

(٤) لعنقود ص ٤٥٥ .

القوشجي في مقدمته^(١): «وَأَثَرُ التَّقْلِيلِ مِنَ التَّعْلِيلِ لِأَنَّ عَامَّةَ أَدِلَّةِ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ مِمَّا لَا يَشْفِي الْعَلِيلَ وَلَا يَرْوِي الْغَلِيلَ ، بَلْ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِسْتِقْرَاءِ الْمَحْضِ ، وَالتَّتَبُّعِ الْبَحْثِ» .

فالقوشجي يحاول أن يقلل من التعليل ؛ لأنه لا يتوافق مع طبيعة اللغة ، ولكنه يستخدم منه ما يلائم طبيعتها ، وهذا ما يحسب له ، وإن كان يخالف ما قرره من رفض أصول النحو .

(١) المنقود ص ١٦٤ .

رأى القوشجي فى المناسبة بين اللفظ والمعنى

هذه قضية يختلف اللغويون حولها اختلافاً شديداً ، فهناك اتجاهان ، الأول : يقرر أن هناك رابطة طبيعية - تتركها العقول - بين الألفاظ ومعانيها وأن هناك مناسبة بين الحروف ومللولاتها ، والاتجاه الثانى يقرر أنه لا علاقة بين الأصوات والمللولات ، أو بين المفردات والمعانى الدالة عليها ، وأنه ليس هناك مناسبة بين اللفظ والمعنى إلا بقدر ما يسمح به العرف والاصطلاح ، وهى مجرد مصادفة ولا تمثل ظاهرة عامة فى كل مفردات اللغة ، أية لغة .

والاتجاه الأول قريب من رأى الذى يرى أن الكلمة حين وضعت فى بداية نشأتها كانت أصواتها وثيقة الصلة بمللولاتها ، ثم انحرفت عن هذا مع توالى الأيام وأصبحنا لا نكاد ندرك تلك الصلة^(١) ، وهذا رأى قريب من الاتجاه الأول ؛ لأنه يقرر أن الرابطة الطبيعية بين الألفاظ والمعانى موجودة حتى وإن لم ندركها ، وقد تزعم الاتجاه الأول ابن جنى^(٢) والسيوطى^(٣) فهما يؤكدان هذه الظاهرة ، ولهذا فقد نقل السيوطى عن ابن جنى عدة أمثلة من الألفاظ التى يدعى وجود المناسبة فيها بين اللفظ والمعنى من ذات الحروف ، ثم قال السيوطى فى نهاية الباب^(٤) : « هذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه » إذن فهذا الاتجاه يقرر أن الأصوات الإنسانية تخضع لنظام عقلى منطقى فى تكوينها .

والاتجاه الثانى الذى يرفض تلك الفكرة يتزعمه الشريف الجرجانى والقوشجي ، ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن المناسبة بين اللفظ والمعنى لا يمكن أن توجد فى اللغة وإذا وجدت هذه المناسبة فى بعض الكلمات فلن تكون ظاهرة عامة للدراسة ، يقول الشريف الجرجانى بعد أن عرض بعض

(١) من أسرار اللغة دكتور إبراهيم أنيس ١٢٥ .

(٢) الخصائص ١٥٢/١ ، ١٥٣ .

(٤) الاقتراح ٣٧ .

(٣) الاقتراح ٣٦ ، ٣٧ .

الأمثلة^(١): «ولا يخفى عليك أن المعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات كما ذكروه ، وأما اعتباره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر ، فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات» وسأناول وجهة نظر القوشجى فى شيء من التفصيل فيما بعد .

هذا هو رأى الفريقين ، ولو ذكرنا بعض الأمثلة التى استشهد بها الفريق الأول لا تصح لنا ضعف نظريتهم وتناقضها فى تفاصيلها ، فحينما يقول السيوطى^(٢): «الْخَضْمُ لأكل الرطب والقَضْمُ لأكل اليابس» يعلق قائلاً: «فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس» ثم يقول فى نفس الموضوع: «والنَضِج للماء ونحوه والنَضِج لما هو أقوى منه ، فجعلوا الخاء لرققتها للماء الخفيف والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه» .

فالسبب هنا يقرر أولاً أن الخاء لرخاوتها ، ويقرر ثانياً أن الخاء لغلظتها لما هو أقوى من الماء أليس فى هذا الحديث تناقض؟؟؟ فالخاء تدل على معنى الرخاوة فى كلمة وتدل على معنى الغلظة فى كلمة أخرى ، فهو يقيس بمقياسين ، ويقارن بين كلمة فيها الخاء الدالة على الرخاوة لمعنى أراده هو وبين كلمة فيها الخاء الدالة على الغلظة لمعنى آخر أراده أيضاً ، ومن ناحية ثانية ماذا يقول ابن جنى أو السيوطى أو غيرهما ممن يقول برأيهما فى لفظ مثل «الخائر» إن هذه الكلمة تدل على الضعف وإنها كالقوى فهل هذه الخاء هى الغلظة التى أرادها السيوطى أم الخاء التى تدل على الاسترخاء؟ ثم ما مقياس كل من الخاءين؟ .

ثم يقول السيوطى فى نفس الموضوع: «ومن ذلك قولهم القد طولاً والقط عرضاً لأن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال المستطيلة فجعلوها لقطع العرض لقربه وسرعته ، والدال المستطيلة لما طال من الأثر ، وهو قطعه طولاً» .

(١) شرح المفتاح مخطوط رقم ٣٨١ بلاغة طلعت حرب بدار الكتب المصرية ورقة ١٤٥ .

(٢) الاقتراح ٣٦ .

وإذا كان السيوطي يقرر ما قاله بعض العرب من أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً من الدال المستطيلة فماذا نظن في لفظ «طال» نفسه الذي يدل على الاسترخاء والمماطلة مع أن الكلمة تتكوى على حرف الطاء الذي يقرر السيوطي بأنه للقطع ، أيدل على القطع هنا أو يدل على الاسترخاء؟ وماذا يقول في لفظ «بد» من «لا بد» فهو يدل على الصرامة والقطع والذي أدى ذلك حرف الدال في الكلمة مع أن الدال حرف مستطيل لما طال من الأثر - كما قرر السيوطي من قبل .

وإذا كان الذاهبون إلى هذا الرأي يقولون بأن تكرير العين دال على تكرير الفعل أو الحدث مثل فرّج وكسّر^(١) فإن هذه المناسبة التي يقررونها تبنى على قاعدة هم يقررونها ، وهي أن الزيادة في اللفظ تقابلها الزيادة في المعنى وليس على مبنى المناسبة بين اللفظ والمعنى من ذوات الحروف ، ومن العجيب أن يقرر السيوطي في نهاية حديثه أن «هذا الباب واسع جداً لا يمكن استقصاؤه»^(٢) مع أن الحالات التي أوردها تعد على الأصابع ولم يقل هو أو غيره أكثر من هذا على حد علمي ، ومثل هذه الأمثلة التي وردت لا يمكن أن تكون دليلاً على سعة هذه الظاهرة ، وإذا كان كلام السيوطي وابن جنى صحيحاً فلماذا يدل لفظ مثل «جون» على الأبيض والأسود في شكله الذي لا يتغير؟ مع أنه لا يمكن القول بأن هناك قوى خفية تلون اللفظ وتجعله مناسباً لكل من المعنيين ، ولا يمكن تطبيق هذه النظرية على لفظة ما من ألفاظ اللغة مثل «ضرب» مثلاً فأى تناسب وتوافق بين كلمة ضرب وبين مدلولاتها المختلفة سواء كان حدث الضرب «الإيذاء» أو السعي في الأرض في مثل «فلان ضرب في الأرض» أقول أى تناسب بين اللفظ والمعنى؟ .

(١) الخصائص ١٥٢/٢ .

(٢) الاقتراح ٣٧ .

إن هذه الكلمة رقيقة جداً دلت على معنى قاس ولا يوجد هناك قيمة تعبيرية ربطت بين الشكل والمعنى ، إن ذلك يذكرني بشيء يشير الضحك ، وهو أن امرأة قبيحة تسمى «حسنة» أو رجلاً جبل على الخيانة يسمى «أمين» .

إن رأى القوشجى فى هذه القضية واضح منذ الوهلة الأولى فى هذا الشأن ، يقول القوشجى مستنكراً ذلك ^(١) : «ذهب شذمة إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لنوات الألفاظ ومناسبة بينها وبين معانيها» وهو حين يعرض رأيه لا يتركه عارياً من دليل ، ولكنه يعطينا أدلة على رفض الرأى القائل بوجود المناسبة بين الألفاظ والمعانى ، وفيما يلى أدلة القوشجى على ذلك :

الدليل الأول :

يقول القوشجى ^(٢) : «لو كانت دلالة اللفظ على معناه لذاته كدلالته على وجود لفظه لكان فهم معانى جميع اللغات بالنسبة إلى جميع الأشخاص على السواء ، وكنا عالمين بالهندية والسريانية والعبرانية ، ولا يخفى بطلانه ، كيف ؟ وكثير من مفردات كل لغة لا يعرفه أصحابها ، ولا تمتنع نقل لفظ من معناه إلى غيره بحيث لا يفهم الأول أصلاً ، وهذا حق ، فلو كان كل صوت يدل على معنى لكان الواقد الأجنبى يعلم معنى اللفظ العربى دون تعلم أو معرفة مسبقة باللفظ ودلالته ، وهذا لا يتحقق .

الدليل الثانى :

ويقول فيه القوشجى ^(٣) : «نحن نعلم أن كثيراً من الأعلام المنقولة عن المعانى اللغوية بحيث لا يخطر ببال سامعها تلك المعانى أصلاً» فهناك أعلام منقولة وأعلام مرتجلة ، فالأعلام المنقولة كثيرون لا يعرفون الصلة بين معناها الأصلية والمنقولة إليه ، فالعلم يكون منقولاً عن مصدر مثل نور ، زيد أو عن

(١) المنقود ص ١٧٩ .

(٢) المنقود ص ١٨١ .

(٣) المنقود ص ١٨١ ، ١٨٢ .

وصف مثل منصور، والحارث فحينما ينادى على شخص ما اسمه نور، فلا رابط بين معنى اللفظ الأصلي وهو المصدر وبين المنادى عليه، بل ينسب المعنى الأصلي تمامًا، وكثيراً لا يعرف المعنى الأصلي للأعلام، وحينما ينادى على شخص اسمه منصور فهل يوضع في الاعتبار الوصف «اسم المفعول» حين النداء؟.

ذلك على ما يقصده القوشجي حين يقول: «ولا يخطر ببال سامعها تلك المعاني أصلاً».

والأعلام المرتجلة لا تدل على شيء في جوهرها فربما دل العلم على إنسان، ودل معه على حيوان مثل أسامة وفهد... إلخ وهذا كثير من اللغة.

الدليل الثالث:

يقول القوشجي^(١): «نعلم قطعاً أن من يسمع لفظ الإنسان لا يفهم من جزئه الأول معنى الشك أو النفي» يقصد بذلك أن الجزء الأول من لفظ الإنسان هو «إن» يدل على معنى الشك أو النفي ثم يعلق قائلاً: «لو كانت دلالة إن عليهما لذاته^(٢) امتنع تخلفهما - أي تخلف المعنيين - ضم إليه شيء أولاً، لأن ما بالذات لا يؤول بالغير» أي أنه من المفروض أن يدل «إن» على الشك أو النفي سواء ضم إليه حرف آخر أو لا، لكنه لما لم يدل على ذلك مع ضم بعض الحروف إليه امتنع كون دلالته على معنى بعينه.

الدليل الرابع:

يقرر القوشجي في هذا الدليل أنه لو كانت نظرية المناسبة صحيحة لامتنع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافين كالجون للأسود والأبيض، وخفى

(١) المنقود ص ١٨٢.

(٢) أي لذات اللفظ.

بمعنى أظهر وكتب^(١)، وهذا واضح في إثبات تناقض رأيهم مع الحقائق اللغوية المعروفة، وفي النهاية يقرر القوشجي موقفه من هذا المذهب بصفة مؤكدة قائلا^(٢): «بطلانه لا يقتصر إلى بيان».

ولكن من ناحية أخرى فإن القوشجي يحاول أن يلتمس لمن قالوا بوجود المناسبة مخرجاً إذ يقول^(٣): «ولعل صاحبه - أي صاحب الرأي - لم يرد ظاهره بل أراد الرمز إلى لطيفة اعتبرها الاشتقاقيون والصرفيون هي أن لكل طائفة من الحروف خواص ككونها مجهورة أو مهموسة شديدة أو رخوة أو متوسطة بينهما وغير ذلك، وكذا للمعنى خواص متفاوتة، ولكن مقتضى الحكمة ألا يسوى الواضع في وضعه بين الألفاظ ولا بين المعاني، وألا يهمل تلك الأوصاف والخواص «ولكنه يعلق قائلا: «ويظهر لمن تتبع الألفاظ أن هذا غير مطرد «وهو هنا لا يرفض آراءهم كلها، ولكنه يؤمن ببعض ما أتوا به من أمثلة وإذا طبقت هذه الظاهرة على جزء من كلمات اللغة لا يجوز تطبيقها على كل مفردات اللغة؛ لأنها غير مطردة، والقوشجي في هذا معتدل في رأيه حيث كانت نظراته موضوعية، وحينما قدم كل هذه الأدلة لم يكن رفضه رفضاً قاطعاً، فهو يؤمن بأن المناسبة إذا وجدت في بعض الألفاظ فإنها لا توجد في الكل وتبقى المناسبة من قبيل المصادفة».

وهذا رأى بعض اللغويين المحدثين، فهذا هو ذا - فنديس يقول^(٤): «أغلب الظن أنه لا يوجد اليوم من يرى برأى الرئيس دي بروس، أو رأى كوردي جيلان من أن الكلمات تكونت في الأصل من أصوات مساوية للأفكار، وأن Fleuve النهر مثلاً يدين باسمه إلى الحرفين ف ل FL اللذين يحتويان حرفاً مائماً يوقطان الإحساس بشيء يسيل، إذ لا يوجد أي تطابق مبدئي بين الصوت والمعنى»، هكذا يقرر فنديس رفض وجود مناسبة بين اللفظ والمعنى

(١) المنقود من ١٨٢ .

(٢) المنقود من ١٨٣ .

(٣) المنقود من ١٨٣ .

(٤) اللغة ٢٣٥ .

فمن الحق - كما يقرر - أن نحكم بوجود علاقة بين الحرفين F ل ف ل مجتمعين ، وبين فكرة السيلان ، فالواقع كما يقول^(١) إن هناك بين الأصوات ومركبات الأصوات فروقاً في القدرة التعبيرية سواء قلّت هذه الفروق أو كثرت ، لكنها ليست استطرادية ، ومن وجهة نظره أن هذه فكرة قديمة وزائفة ، فكل كلمة تبعث في الذهن بعض الأفكار الحزينة أو البهيجة ، الصغيرة أو الكبيرة ، المضحكة أو المحزنة ، كل هذا يجب أن يكون مستقلاً عن معنى الكلمة الذي يفهم منها .

وللتلليل على هذا المعنى يعطى فندريس مثلاً حين يقول^(٢) : «اذكر اسم إنسان ما أمام شخص لم يره قط ، فإنه يكون عنه فكرة في الحال زائفة على وجه العموم ، فإذا قدمت له هذا المجهول أجابك على الفور أهو هذا؟ ما كنت أظنه هكذا!!» .

فمثل هذا الذي يحكيه فندريس يحدث لمفردات أى لغة لأن طبيعة إدراك الأشياء قائمة على المفاجأة ، فالأذهان لا تحمل شيئاً مما يقرره البعض من المناسبة ، ومن أجل هذا كان القوشجي على حق حينما رفض هذه الفكرة الزائفة ذات البريق ، واعتبرها خاطئة إلا من بعض كلمات ، واستطاع أن يبين خطأ هذه العادة النفسية القديمة التي تقيم اشتقاقاً مزيفاً بين اللفظ والمعنى واستطاع أن يكسر هذا الحاجز بين معتقدات الناس والحقيقة ، وأن يبرهن على صدق ما يقوله بأكثر من دليل .

وتلعل هذه الظاهرة الراسخة في أعماق الناس هو ما تفعله حينما نحاول الربط بين ما يدور في أذهاننا مسبقاً وبين المفردات اللغوية ، تماماً كما نفعل عندما ندخل على نص أدبي نحلله ، ونحن نحمل أفكاراً نبحت عنها داخل

(١) اللغة ٢٣٦ .

(٢) اللغة ٢٣٧ .

النص ، إننا في هذه الحالة نحاول رؤية ما في أذهاننا ، وليس الحقيقة ، يقول فندريس^(١) : «إني أعرف أن الكلمات الآتية زرزور عصفور التيل يؤيؤ صقر كلها أسماء طيور لأنى قابلت هذه الكلمات أو تلك في أوصاف بعض المناظر الخلوية أو عند تصفحي لكتاب من كتب التاريخ الطبيعي ، ولكنى لا أستطيع أن أكون لنفسى فكرة عن هذه الطيور ، فأسماءها لا توقظ فى ذهنى أية صورة محددة . . إنها طيور» ثم نجد بعض اللغويين يحاول الربط بين أسماء بعض الطيور وبين معانٍ محددة ، صحيح أن بعض الكلمات تدل حروفها على معانيها ، ولكن هذه النظرية سوف تتحطم إذا حاولنا تطبيقها على كل مفردات اللغة .

(١) اللغة ٢٤٣ .

الاتجاهات الذهنية والمنطقية في عنقود الزواهر

يصرف النظر عن اختلاف الآراء حول احتياج اللغة للمنطق اليوناني أو عدم احتياجها له ، والآراء المختلفة حول ذلك ، فقد أثبت بعض الباحثين أن النحو العربي تأثر بالمنطق اليوناني شأنه في ذلك شأن علوم الفقه والكلام والفلسفة «فقد صادف الاشتغال بالمنطق ، دراسة ومجادلة ، فترة تدوين النحو في القرن الثاني الهجري ، ودخل الأجانب منافسين للعرب في التأليف فيه ، وكان بعضهم على علم بالثقافة اليونانية والمنطق»^(١) وإذا كان العلم لا يقف عند حدود معينة ، وليست له تلك القوانين التي تلزمه وتحدده وتجعله متوقعاً داخل حدود ضيقة ، وإنما مكانه العالم أجمع ، أقول إذا كان الأمر كذلك فلا نعجب إذا وجدنا المنطق اليوناني يتسرب إلى النحو العربي .

وما كان باعثاً على التأثير بالمنطق أن العرب حينما جالوا في البلاد وانماعوا بها ، وجدوا أنفسهم أمام نوع جديد من الناس يحملون نوعاً جديداً من العلوم ورثته هذه الشعوب الجديدة عن أسلافهم ، فبهرهم هذا العلم .

«فاليونان الذين كانوا أساتذة العالم القديم لم تقف ثقافتهم عند حدود وطنهم بل تسربت إلى كثير من البلاد المعروفة في ذلك الوقت بفعل الاختلاط وهجرة العلماء»^(٢) ومن هنا فإن الاختلاط بين العرب والأجانب في العصر العباسي كان بداية لعصر زاهر ، فقد ترجمت العلوم الإغريقية ، ومنها المنطق موضوع الحديث الآن .

لم يسلم القوشجي من التأثير المنطقي في كتابه عنقود الزواهر ، وربما كان ما فعله في بعض الأحيان أقرب إلى دراسة المنطق منه إلى دراسة اللغة ، وذلك لأنه جنح إلى الدراسة الذهنية ، وفيما يلي بيان الطرق التي تأثر بها

(١) أصول النحو العربي ٢١ .

(٢) السابق ص ١٤ .

القوشجى تأثيراً منطقياً ، مع إتباع ذلك بمظاهر التأثير فى كتابه العنقود .

لقد تأثر القوشجى بطريقتين :

الطريق الأول :

طريق مباشر ، وذلك بقراءته لكتب المناطقة أنفسهم ، فقد قرأها القوشجى وتأثر بها تأثيراً مباشراً .

الطريق الثانى :

طريق غير مباشر وهو قراءة القوشجى لكتب الأصوليين من الفقهاء ، وهؤلاء الأصوليون اعتمدوا على المنطق فى بناء قواعدهم وإصدار أحكامهم .

أما الجانب الأول أو الطريق الأول ، وهو استفادة القوشجى المباشرة من كتب المناطقة فقد أرجعت بعض آرائه التى نقلها فى كتابه العنقود إلى مصادر المنطقية^(١) ، ويرجع إلى كتب المنطق للمؤلفين أنفسهم الذين استفاد القوشجى من كتبهم الأخرى مثل السيد الشريف الجرجانى والتفتازانى ، اتضح أنه تأثر بها من قريب أو بعيد ، والملاحظ أن مؤلفات هذه الفترة وما قبلها بقليل قد مزجت بين المنطق واللغة فى كتب المنطق نفسها ، فهم يخلطون بين القضايا المنطقية والقضايا اللغوية .

وقد انعكس هذا على القوشجى ، فهو دارس للغة بنحوها وصرفها ، ولكنه لم يستطع أن يبعد المنطق عنها نظراً لتغلغل الأفكار المنطقية ، وامتزاجها بالأفكار اللغوية ، ومثال ذلك بالرجوع إلى كتاب شرح مطالع الأنظار على شرح طوابع الأنوار للسيد الشريف الجرجانى ، وهو من الكتب المنطقية التى اعتمد عليها القوشجى فى مصادر العنقود ، حين يدرس الجرجانى قضية العموم

(١) العنقود ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ وما بعدهما .

والنصوص - وهي قضية منطقية - يقول فيها^(١): «إذا قيل لفظة أنا وضعت لكل متكلم واحد، ولفظة أنت لكل مخاطب مفرد مذكر، ولفظة هو لكل غائب مفرد ومذكر، فيكون كل واحد من هذه الألفاظ موضوعاً بوضع واحد لمعان شخصية متعددة، فلا يكون كلياً ولا مشتركاً؛ بل يكون الوضع له عاماً، والموضوع له خاص».

ومن يقرأ ذلك يظن أنه أمام نص من كتاب لغوى بحث، وليس من كتاب فى المنطق وعلم الكلام، ومثال آخر لما يقوله الشريف الجرجاني ويمزج فيه بين المنطق واللغة يقول^(٢) «معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع ارتسم فى النفس معناه، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم فكلماً أوردته الحس على النفس التفتت النفس إلى معناه هو الدلالة . . . وذلك بسبب العلم السابق بالوضع» فقارئ مثل هذا النص صعب عليه أن يحكم بأن هذا النص لغوى أو منطقى خالص، فهناك الحس والنفس والخيال، ومقابل ذلك هناك اللفظ والدلالة والوضع . . . إلخ . بل هناك ما هو أغرب من ذلك حين يتحدث فى قضية منطقية ويكون المثال نحوياً، وفى ذلك يقول الجرجاني فى كتاب آخر له^(٣): «والقانون أمر كلى إذا قلت مثلاً كل فاعل مرفوع فالفاعل أمر كلى» إنه يلمح فى هذا المثال العلاقة بين الوضع الشخصى الكلى والجزئى .

والوضع الشخصى حكمه حكم كلى، ولولا أن يطول بنا الحديث لأنيت بأمثلة أخرى^(٤) تؤكد التثبيت من وجهة النظر هذه .

هذه نماذج من الكتب المنطقية المؤلفة فى هذه الفترة التى قرأها القوشجي واستفاد منها مما كان له كبير الأثر فى تأثره بالمنطق، فلم يستطع أن

(١) شرح مطالع الأنظار ١١٥ .

(٢) شرح مطالع الأنظار ٣٨ :

(٣) حاشية على شرح الرزى على الشمية فى المنطق ص ١٦ .

(٤) السابق ص ٣١ وما بعدها .

يصفى القضايا اللغوية من آثار المنطق ، وخلق بينها خطاً واضحاً ، مما أدى إلى تعقيد بعض الأفكار عنده ، وفى بعض الأحيان كان القوشجى ينقل جزءاً كبيراً من نص ما فى كتاب من كتب المنطق^(١) ، والدلائل على تأثر القوشجى المباشر بكتب المنطقيين هى :

١ - أنه نقل من كتب المنطق بعض الآراء الواردة فى العنقود ، وقد أرجعتها إلى مصادرها فى أماكنها .

٢ - أن كتب الجرجانى اللغوية أثرت فى العنقود ، والجرجانى كان ممن مزجوا بين اللغة والمنطق فى مؤلفاتهم .

٣ - هذا الخلط الواضح ، والمزج بين اللغة والمنطق هو الذى وجد فى كتاب العنقود .

أما عن الطريق الثانى غير المباشر وهو كتب أصول الفقه ، فالأصوليون قد أدخلوا المنطق بصورة مباشرة فى الدراسات الفقهية ، ولذا فقد كانوا سبباً فى إدخال المنطق عن طريقهم إلى العلوم اللغوية ، فهم يجمعون فى كتبهم الأصولية الكثير من المسائل المنطقية بجوار المسائل اللغوية ، فعلمهم مزيج من المسائل الأصولية المختلطة بالنحو والصرف والمنطق ، وفى تأثير المنطق فى العلوم اللغوية والدينية يقول الدكتور محمد عيد :

«ينبغى أن يوضع فى الاعتبار العناصر الفلسفية والمنطقية التى أثرت - مادة وتفكيراً - فى كثير من العلوم وبخاصة العلوم اللغوية والدينية^(٢) ، ومما يؤكد أن القوشجى تأثر بكتب الأصوليين ما يأتى :

١ - هذه الآراء الأصولية التى أوردها القوشجى فى كتابه العنقود ، وقد أرجعتها إلى مصادرها مثل المنتهى الأصولى لابن الحاجب ومختصره والشروح والحواشى عليه ، التى ذكرت فى مكانها^(٣) ، والتوضيح والتلويع وشروحهما والحواشى عليهما ... إلخ .

(١) العنقود ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ . (٢) أصول النحو ٢٠ . (٣) العنقود ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

٢ - ما ذكره صاحب كشف الظنون^(١) من أن للقوشجي كتاباً باسم حاشية القوشجي على تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود .

ومعنى ذلك أن القوشجي قرأ كتب الأصوليين ، وتأثر بكتاباتهم حين مزجوها بالمنطق واللغة ، ولو عثر على كتاب القوشجي في الأصول لكان دليلاً على ذلك .

ولنأت بمثال في كتاب التلويح في أصول الفقه للتفتازاني ، يقسم التفتازاني التعريف إلى قسمين : حقيقي واسمي ، الأول الماهية الحقيقية أي التحقيق والشبوت مع قطع النظر عن المعنى العقلي ، والثاني الماهية الاعتبارية بحسب اعتبار العقل ، ثم يعلق التفتازاني قائلاً^(٢) : «وشرط لكلا التعريف أي الحقيقي والاسمي الطرد والعكس ؛ أما الطرد فهو صدق المحدود على ما صدق عليه الحد مطرداً كلياً ، أي كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود ، وهو معنى قولهم كلما وجد الحد وجد المحدود ... إلخ . فالقارئ لهذا النص يظن في أول الأمر أنه مجتزأ من كتاب منطقي ، وليس كتاباً في أصول الفقه مما دل على أن القوشجي حينما قرأ كتب الأصوليين تأثر بمنهجهم في مزج اللغة بالمنطق .

والآن وبعد معرفة كيفية تأثر القوشجي بالمنطق ينبغي توضيح مظاهر هذا التأثير ، فلو أننا نظرنا إلى قوانين أرسطو الثلاثة فإننا نجدها كما يلي :

١ - قانون الذاتية .

٢ - قانون التناقض أو عدم التناقض .

٣ - قانون الوسط الممتنع أو الثالث المرفوع^(٣) .

وهذه هي القوانين الصورية عند أرسطو ، فالقانون الأول يقرر «كل ما هو هو» ، إن حقيقة الشيء لا تتغير ولا تتبدل ، فلا مغايرة بين الشيء وذاته بل هما

(١) كشف الظنون ٤٩٦/١ ، ٤٩٧ .

(٢) التلويح ٧١/١ .

(٣) المنطق الصوري منذ أرسطو حتى صورتنا الحاضرة دكتور سامي النشار ص ٧٠ ، ٧١ .

أمر واحد ، والقانون الثاني يعبر عنه بأن الشيء لا يمكن أن يكون نفسه ونقيضه في الوقت عينه ، أى أنه لا يمكن أن يوجد الشيء وألا يوجد في آن واحد ، والقانون الثالث يعبر عنه بأن يمتنع ألا يوجد الشيء وألا يوجد أى يمتنع سلب الوجود عن الشيء وسلب لا وجوده .

لقد استخدم القوشجى هذه القوانين الثلاثة فهو يعبر عن القانون الأول بأن «المركب من المتناهي متناه»^(١) أى أن الشيء لا يختلف عن ذاته فحقيقة الشيء لا تتغير ولا تتبدل ، ويعبر عن القانون الثاني بأن «الشيء إما أن يكون أبيض أو أسود»^(٢) ولا جمع بين المتناقضين ، ويعبر القوشجى عن القانون الثالث بأن «بطلان اللازم ممنوع»^(٣) فالشيء اللازم لا يمكن أن يكون باطلاً مع لزومه وثباته ، وهذا هو القانون الثالث عند أرسطو .

واستخدم القوشجى القياس المنطقي ، وهو كما يعرفه ابن سينا^(٤) «قول مؤلف من أقوال إذا سلمت لزم عنها قول آخر بالذات اضطراراً» ، وفى هذا يقول القوشجى فى باب المشترك^(٥) : «وبيان امتناع اللازم أن إطلاق الوجود فى شيء من الواجب والممكن لو كان بطريق المجاز لصح نفيه عنه ؛ لأنها من لوازم المجاز ؛ مثلاً إذا قلنا بعد رؤية زيد الشجاع رأيت أسداً ، لصح أن يقال زيد ليس بأسد ، ولو كان موضوعاً لمعنى مشترك بين الواجب والممكن لزم وجود وجوب الممكن أو إمكان وجود الواجب ؛ لأنه على تقدير الاشتراك لا يكون عين ذاتيهما لتباين الذاتين بالضرورة ولا جزؤهما لامتناعه فى الواجب ، فيكون صفة لهما متحدة بينهما ، وإلا لم تكن مشتركة بينهما» فهذا حديث يمكن نقله إلى كتاب من كتب المنطق ولا ضير ، ويقول القوشجى فى موطن آخر^(٦) : «إن الألفاظ متناهية لكونها حروفاً متناهية ، والمركب من المتناهي متناه» فهذا قياس مبنى على مقدمات ونتائج تأثر فيه القوشجى بالمنطق اليونانى ، بل

(١) العنقود ص ١٩٨ .

(٢) السابق ص ١٨٢ .

(٣) العنقود ص ٢٠٠ .

(٤) العنقود ص ١٨٢ .

(٥) النهاية لابن سينا ٩١ .

(٦) العنقود ص ١٩٨ .

يمكن القول بأن المنطق لم يترك بصماته على كتابات القوشجي في المعاني فقط، ولكن في ألفاظه وأساليبه أيضاً فالمصطلحات والأساليب الواردة في كتب المنطق لا تختلف كثيراً عنها عند القوشجي، ففي العنقود ما يأتي: الحد، المحدود، نقيض الأعم، نقيض الأخص، الذات، الغير، المادة والصورة، بطلان اللازم ممنوع، رجحان المرجوح، رجحان المساوي، ثبوت المدلول، وجود المعلول متوقف على وجود العلة، المفرد المركب الجزئي، الكلّي... إلخ^(١)، وقد أدى هذا إلى تعقيد الأسلوب وغموضه وإغراقه في الجدل الفلسفي أحياناً، وهذه الألفاظ وغيرها عند القوشجي معظمها يدل على باب مستقل من أبواب المنطق أو قسم من أقسام التصورات، وهي إن تلت على عبقرية اللغة وعمقها وشمولها لكن من وجهة نظر أخرى نرى فيها عملية منطقيّة^(٢)، ومع تدقيق النظر، يتضح أن بعض هذه الألفاظ الدالة على الأبواب تبدو وكأنها لغوية بحتة ويبدو البعض وكأنه منطقي بحت، لكن يجب ألا نخدع ببريق المنطق وألفاظه الرنانة وفكرة عبقرية اللغة وعمقها واتساعها وشمولها فنفرق أبحاثنا في المنطق ونبتعد عن روح اللغة.

وإذا ثبت ذلك فإنه من المهم عرض رأي أحد أساتذة النحو في العصر الحديث، حين ينفي تأثير النحو بالمنطق اليوناني، وهو رأي الدكتور تمام حسان حيث يقول: «إن الاستدلال في الفقه والنحو إسلامي خالص»^(٣) ثم يقول: «إن الاستدلال على الطريقة الإسلامية بنوعيه (الفقه والنحو) استدلال طبيعي مباشر غير صوري، وإنه حتى مع استعمال بعض المصطلحات المنطقية مثل العكس، فإن الفكر في النهاية غير الفكر، والتطبيق غير التطبيق»^(٤).

ولم يترك الدكتور تمام القضية على هذا النحو، ولكنه يقدم دليلاً على ذلك من خلال ذكره للقوانين الثلاثة الصورية لأرسطو التي مرت أنفاً، ثم يعلق

(١) راجع مثلاً الهداية ٦٥ ما بعدها. (٢) المنطق الصوري ١٠٦.

(٣) (٤) الأصول ٧٤.

(٢) الأصول ٧٣.

قائلاً^(١) : «إن للعقل قوانينه الأساسية البديهية التي لا تحتاج إلى برهان على صدقها لأنها ضرورية فليست هذه البديهيات من عمل العقل ، ولكنها من بنية العقل ومن تركيبه ، فإذا نظرنا مثلاً إلى قانون الهوية الذي يقضى بأن الشيء هو هو وجدنا أن المرء لا يفتقر إلى منطق أرسطو ليعرف أن يده هي يده . . الخ » .

وهكذا يستمر في رأيه حتى يلغى قوانين أرسطو الثلاثة ، إن الدكتور تمام نفسه يقر بأن العرب أخذوا عن الإغريق بنهم فكري لم يسبقوا إليه في التاريخ يقول الدكتور تمام عن العلم الإغريقي : «لم يجد العرب مناصاً من الإعجاب بتركات هذه الشعوب إعجاباً قادهم إلى الأخذ عنها بنهم فكري لم يسبقوا إليه في التاريخ ، أخذوا عن الروم أو كما نسميهم نحن الإغريق أو اليونان» ثم يقول في نفس الموطن : «تعددت الدراسات التي أخذوها ، فكان منها الطب والفلك والفلسفة»^(٢) ، وهل أعجب العرب بهذه العلوم وأخذوها لكي يعلقوها على رفوف مكتبات الإسكندرية وبغداد ، لقد أثر المنطق في النحو تأثيراً كبيراً فتعددت^(٣) مسائل النحو وضلت الحقائق الأصلية فيه بين الخليط الهائل الذي امتلأت به كتبه نتيجة التأثير بأفكار فلسفية ومنطقية دخيلة تسربت إليه في وقت مبكر «ويعترف أوليري الذي ترجم له الدكتور تمام نفسه بأن أرسطو انتقل نفوذه من العالم المسيحي إلى الإسلام»^(٤) ويحدد أوليري أول معلومات حصل عليها العرب من أرسطو بأنها «اقتصرت على مؤلفاته في المنطق» بل إن الدكتور تمام نفسه لا يبرئ المعتزلة من تأثيرهم بالمنطق الأرسطي^(٥) وإذا كانت القوانين الأرسطية ، والمنطق الأرسطي بصفة عامة في متناول العقل العربي مع هذا التأثير العميق به ، فلماذا ينتفى ذلك ، ونقول إنه من البديهيات ، وتأثر النحو بالمنطق شيء مسلم به وأصبح من البديهيات ؛ بحيث اعترف به الأقدمون

(١) الأصول ٥٠ .

(٢) مسالك الثقافة الإغريقية أوليري المقدمة د .

(٣) أصول النحو العربي ٧٨ .

(٤) مسالك الثقافة الإغريقية ٢٦٤ .

(٥) الأصول ٥٥ .

والمحدثون ، هل ننسى تلك المناقشات الحادة بين متى بن يونس المنطقي والسيرافي النحوي حول اللغة والمنطق^(١) ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس^(٢) : «تأثر النحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية» .

ومن أجل هذا لا عجب «أن نشهد في بحوثهم – النحاة القدماء – اللغوية من الأقيسة والاستنباطات ما يمت لروح العربية بصلة»^(٣) ، وليحكم الدكتور تمام نفسه على المصطلحات والأساليب الآتية التي وردت في كتاب القوشجي ، الذات ، الغير ، الحد ، المحدود ، بطلان اللازم ممنوع ، القرينة ، رجحان المرجوح ، رجحان المساوي ، ثبوت المللول . . إلخ .

إن أبسط قواعد المنطق تحكم على هذه المصطلحات والأساليب بأنها منطقية خالصة ، وأنها بعيدة كل البعد عن اللغة بصفة عامة ، والنحو والصرف بصفة خاصة .

وفي النهاية يمكن القول بأنه قد وجد عند القوشجي الأسلوب المنطقي والمصطلحات المنطقية والدليل المنطقي ، بل ووجدت الروح المنطقية مما كان له أثر في غموض المعاني ، وتعقيد الأسلوب – أحياناً – ولعل الدكتور تمام يقصد بدايات التعقيد ، ولا يقصد ما فعله المتأخرون كالقوشجي وغيره ممن خلطوا بين اللغة والمنطق ، لأن كل الدلائل تشير إلى تأثير المنطق في اللغة ، وتؤكد أن الدكتور تمام نفسه يعلم ذلك^(٤) .

(١) الإمتناع والمؤانسة لأبي حيان ١٤/١ وما بعدها ،

(٢) من أسرار اللغة ١١٨ .

(٣) من أسرار اللغة ١١٨ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٦ .

تأثير القوشجي بأصول الفقه

أصبحت الدراسات الصرفية قاسماً مشتركاً بين نوعين من الدراسة منذ من القرن الخامس الهجري على يد إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤١٨ - ٤٧٨ هـ) على حد علمي .

أما النوع الأول وهو الدراسات اللغوية ، فيجب أن توضع تحت لوائها الدراسة الصرفية ، والنوع الثاني : علم أصول الفقه ، فقد أصبحت دراسة المشتقات جزءاً كبيراً من دراسة علم أصول الفقه ، ولا يمر عليها الأصوليون مروراً عابراً ، إنما يقفون عندها كما لو كانوا يدرسون فرعاً من تخصصهم ، ومن هنا حدث خلط ومزج بين علم أصول الفقه والصرف ، فحين يوجد كتاب في العلم الأول لا يخلو من دراسات في العلم الثاني ، وكان نتيجة ذلك أن وجد بعض الصرفيين يخلطون بين علمهم ومسائل في علم أصول الفقه ، وهذا ما فعله القوشجي في كتابه عنقود الزواهر ، وفيما يلي سوف تتضح مظاهر تأثير القوشجي بأصول الفقه .

لقد ذكر القوشجي بعض مسائل لغوية ، ومزج بينها وبين ما يدرسه الأصوليون في كتبهم ، فعل ذلك في بعض المواضع من كتابه العنقود وذكر فيها العلاقة بين الجانب اللغوي والفقه فيهما ، وهذا نص على سبيل المثال في مسألة عموم المشترك وخصوصه ، فحين يذكر القوشجي قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ﴾ (١) .

يقول القوشجي تعليقاً على هذه الآية (٢) : «نسب السجود فيه إلى العقلاء وغيرهم ، فالنسبة إلى العقلاء يكون وضع الجبهة على الأرض لا الانقياد

(١) سورة الحج الآية ١٨ .

(٢) العنقود ص ٢٠٣ .

والتسخير لأمر الكون ليصبح للتخصص بكثير من الناس ، وبالنسبة إلى غيرهم معناه الانقياد والتسخير لامتناع المعنى الأول من أكثرها ، ويكون مشتركا مستعملا في معنيين ، والجواب أنه يجوز أن يراد معنى ثالث يصح إسناده إلى الجميع ، وهو الانقياد اللائق المطلوب من المسند إليه ، وهى فى غير العقلاء انقياد أمر التكوين فقط ، وفى العقلاء انقياد أمر التكوين والتكليف معاً ، فيصح نسبته إلى الجميع ، والمشكلة التى يقدمها القوشجى هى معنى لفظ السجود من خلال الآراء الفقهية التى تصح فى معنى الآية ، وهذا ما جعله يقول : «لا يبعد أن يراد بالسجود وضع الرأس على الأرض فى الجميع ، ويجوز وقوع هذا فى الجمادات ، كما يقع منها التسبيح ، ومن الأعضاء الشهادة يوم القيامة ، وهذا بعيد جداً» إذ كيف تقوم الجمادات بوضع الرأس على الأرض ، وكيف يكون معنى التكليف صحيحاً بالنسبة لها ، وهذا مزج للمسائل اللغوية بالمسائل الأصولية الفقهية ، من خلال تلك المعانى التى يقدمها الأصوليون لبعض الآيات ، إذ لو نظر فى كتاب من كتب أصول الفقه لوجد أن ما يقدمه الأصوليون من تحليلات قريب منه ما رأيناه فى بعض كتب الصرف ، وبالنسبة للآية السابقة وجدت فى مختصر عضد الدين ما يقترب من حديث القوشجى عنها^(١) .

وهذا مثال آخر يوضح مظاهر تأثير القوشجى بعلم أصول الفقه ، فحين ذكر القوشجى قوله تعالى^(٢) ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ يقول^(٣) : «نسبت الصلاة فى استعمال واحد إلى الله تعالى وملائكته معاً ، وقد قالوا الصلاة من الله رحمة ، ومن الملائكة استغفار ، ومن المؤمنين دعاء ، فيكون مستعملا فى معنيين» فالقوشجى يقدم الصلاة ، ليس من خلال معناها اللغوى فقط ، ولكنه لا ينسى الجانب الفقهى الذى عليه المعول ، ومن أجل هذا يقول

(١) شرح المختصر للعضد ١١٤/٢ .

(٢) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .

(٣) العقود ص ٢٠٤ .

فى نفس الموضوع : « جاز أن يراد هنا العناية بأمر النبى ﷺ وإظهار شرفه بما يليق بكل واحد ، وهو ما ذكروا من قبيل عموم المجاز ، وهو أن يراد من اللفظ معنى يشمل معناه الموضوع له وغيره ، وإنما كان من هذا القبيل ؛ لأن الصلاة فى اللغة موضوعة للدعاء » .

ولا يعتمد القوشجى عن الأصول الفقهية حين يتحدث عن اللفظ المنقول فيقول (١) : « والمنقول إما شرعى إن كان مستعمله فى المعنى الثانى أهل الشرع كالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها ، وإما اصطلاحى إن كان المستعمل قومًا مخصوصين ، كالماضى والمضارع » .

فالقوشجى هنا يتحدث عن اللفظ ، وانتقاله إلى معنى آخر ، وهو يفرق بين استخداماته التى يظهر فيها المزج بين المعانى اللغوية والأصولية » .

وهذه المسائل عند القوشجى ناتجة عن النزعة الدينية عنده ، وهى تتجلى فى جانبين :

الجانب الأول :

مباشر ، وفيه يدافع القوشجى عن القراء ، ويقف موقفًا صريحًا دفاعًا عنهم فى وجه من يخطئهم ، كما يظهر ذلك فى الدراسة الخاصة بالاستشهاد من هذا البحث .

الجانب الثانى :

غير مباشر ، ويتمثل فى ظهور مثل هذه الآراء الفقهية المتعلقة بالمسائل اللغوية فى ثنايا كتابه العنقود .

وهناك مسألة فى هذا المقام على جانب كبير من الأهمية ، وهى قيمة الدراسات اللغوية لدى الفقهاء الأصوليين ، وهل ينظرون لها من نفس الزاوية لدى اللغويين؟ وما مدى جدواها لعلم الصرف؟ .

(١) العنقود ص ١٩٥ .

إن الفقهاء ينظرون إليها نظرة متفردة ، تختلف عن نظرة اللغويين لدراستهم ، ينظرون إليها من حيث ارتباطها بفكرة استنباط الأحكام الشرعية عندهم ، إنهم ينظرون إلى اسم الفاعل - مثلاً - من حيث دلالة على الحدث ، ويقاؤه واستمراره وتلبس الحدث بالذات .. إلخ . وربطوا بين كثير من الأبواب الفقهية مثل السرقة والزنا .. إلخ ، أقول ربطوا بين مشتقات هذه الكلمات وبين مدلولاتها الفقهية ، كما قاموا بدراسة الجوامد ، وربطوا بينها وبين الأحكام الفقهية^(١) ، لقد درسوا المشتقات ، وأدخلوا الفعل في نطاق دراستهم من حيث دلالة على الزمان ، وأسبقيه بعض الأفعال على بعض ، ودرسوا أسماء الأعيان الحسية ، وقرروا بأسبقيتها على الأسماء المعنوية فأسماء الأعيان هي المبدأ للمشتقات جميعاً ، ومن هنا كان لا بد من تناول كل ما هو محسوس ومتجسد أولاً^(٢) .

كل هذا وغيره من موضوعات لغوية يدرس في نطاق علم الأصول فما الذي تركه الأصوليون لعلم النحو والصرف من موضوعات؟ ويجب النظر لهذا المنهج بتحفظ شديد من ناحيتين :

الناحية الأولى :

أنهم درسوا بعض الموضوعات الخارجة عن منهجهم ، وأدخلوا ما ليس داخلاً في علمهم ، وقد تصفحت كتاباً من كتب الأصول هو مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب وقد ظننت في بادئ الأمر أن هذا كتاب وضع في علم الصرف والاشتقاق بصفة خاصة وعلم اللغة بصفة عامة ، وقد أقر الأصوليون قبل ابن الحاجب هذا المنهج منذ القرن الخامس ، يقول إمام الحرمين^(٣) : « ثم تكلموا - يقصد الأصوليين - في أمور لست أرى ذكرها ، ولكن أذكر منها ما تكلم فيه أهل النظر من الفقهاء والأصوليين ، ثم لا أجد بدءاً من ذكر حروف كثيرة الدوران في الكتاب والسنة » .

(٢) المشتق بين النحاة والأصوليين ١٥٣ .

(١) المشتق بين النحاة والأصوليين ١٥٣ .

(٣) البرهان في أصول الفقه ١٧٩/١ ، ١٨٠ .

الناحية الثانية :

التي يجب الوقوف أمامها بحذر وهي أن الأصوليين أدخلوا في مناقشتهم حول موضوع المشتق المنطلق اليوناني ، والجدل الأقرب إلى السوفسطائية ، وهذه صورة لما كان موجوداً في كتب الأصول ، ونتج عن ذلك تأثير النحو والصرف بالمنطق اليوناني عن هذا الطريق .

لكن لا يجوز أن نسلب الأصوليين حقهم في تلك الجوانب الإيجابية التي تتمثل في أنهم وجهوا اهتمامهم في دراستهم للمشتق إلى المنهج التاريخي ، فقد مالوا إلى دراسة الكلمة دراسة تاريخية ، ومعرفة أسبقية بعض الكلمات تاريخياً على بعضها ، وهذا ما يسمى بتاريخ الكلمة ، كذلك حاولوا أن يبينوا انتقال الألفاظ من معنى إلى معنى آخر ، وعلى هذا كان عليهم أن يوضحوا المعنى الأصلي للكلمة والمعاني الدخيلة عليه ، وهو ما يسمى بالحقيقة والمجاز ، ويمكن إعداد ذلك شيئاً جيداً بحسب لهم .

ومن أجل هذا بينوا القيمة الكبرى لأسماء الأعيان أو أسماء الذوات ، وأنها سابقة لأسماء المعاني ، باعتبار أن أسماء الأعيان هي الأصل والدلالة المعنوية فرع لها ، والمحسوسات سابقة على المعاني في الذهن ، وكان هذا إعلاناً عن أهمية أسماء الأعيان ، وأن أسماء المعاني يجوز اشتقاقها من أسماء الأعيان .

ولا يفوتني أن أبين سبب خلط اللغة بأصول الفقه عند الأصوليين فيها هو ذا إمام الحرمين يبين السبب قائلاً^(١) : «إن الشريعة عربية ، ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع ما لم يكن رياناً من النحو واللغة» ومن هنا يظهر أن الفقهاء الأصوليين يعتبرون علم الأصول علماً غير مكتمل إلا بالنظر في اللغة ، وإمام الحرمين يذكر ذلك في موطن آخر حيث يقرر^(٢) إنه يدرس أشياء

(١) البرهان في أصول الفقه ١/١٦٩ .

(٢) السابق ١/١٨٠ .

هي محض العربية ، ولا يجد بدأً من ذكرها ، وهي معانى الحروف كالباء في قوله تعالى ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ وغير ذلك من نصوص القرآن الكثيرة التي ورد بها مثل هذه الحروف . ومن هنا كان تأثير القوشجي بأصول الفقه وخاصة إذا علم أن للقوشجي كتاباً في أصول الفقه ، فهو إذن درس منهج الأصوليين وتأثر بمزجهم بين اللغة بنحوها وصرفها وأصول الفقه .

القسم الثانى
تحقيق كتاب
عنقود الزواهر
فى الصرف

وصف نسخ المخطوطة

اعتمدتُ في تحقيق كتاب «عنفود الزواهر في الصرف» على النسخ الآتية :

١ - النسخة (أ) :

وهي مخطوطة دار الكتب المصرية برقم ١٠ صرف طلعت ، لم يعرف ناسخها ، ولا تاريخ النسخ ، فالوجه الأول من الورقة الأولى كُتِبَ عليه عنوان «تعريفات العلوم في مفتاح العلوم» وبه تعريفات صاحب المفتاح «السكاكي» لعلوم الصرف والمعاني والبيان واللغة ، ويبدو أن الناسخ أراد أن يضع هذه التعريفات لتكون مرشداً للقارئ ، وهي لا تعتبر من أصل المخطوطة بل دليل أنه على الوجه الثاني من الورقة نفسها - وفي بداية نص العنفود - كتب عنوان «عنفود الزواهر» لعلي قوشجي ، وكان هذا إشارة إلى بداية نص العنفود ، ولطيل آخر أن هذا الوجه لا يوجد في بقية النسخ الأخرى ، وهناك شك في أن هذه الصفحة الأولى هي بقية مخطوطة أخرى تلتها نسخة العنفود ، وفي كل هذا لم يشر الناسخ إلى تاريخ النسخ أو اسم الناسخ .

وتقع هذه النسخة في مائتين وخمس وأربعين قطعة من الحجم الصغير ومسطرتها خمسة عشر سطراً ، وعلى الوجه الثاني من الورقة الأولى - وهي بداية النص - رسم جميل زين بماء الذهب وباللون الأزرق ، وكتبت هذه النسخة بخط النسخ بالمداد الأسود الذي يزينه ظهور المداد الأحمر بين ثناياه ، معلناً بداية فصل جديد أو فريدة أو عقد جديدين أو نقطة مهمة يريد الناسخ أن ينبه القارئ إليها ، إلا أن ناسخها ضيَّق المسافات بين كلماتها مما كان سبباً في تعسر قراءة عبارات كثيرة ، بالإضافة إلى صغر حجم الكلمات وتضييق المسافة بين السطور ، والنسخة بها هوامش وتعليقات جيدة ، ومعاني بعض الكلمات

التي استخرجت من بطون المعاجم مع الإشارة إلى ذلك ، مما يدل على دقة ناسخها ومعرفته بعلم الصرف معرفة جيدة ، مع ملاحظة أنه لا يخاف اختلاط هذه الهوامش والتعليقات بالمتن ؛ لأن متن المخطوطة قد وضع فى إطار رسم بماء الذهب فى كل صفحات المخطوطة .

ويلاحظ أن هذه النسخة روجعت على نسخة أخرى لم نصل إليها ؛ بدليل وجود بعض الأسقاط على الهامش مع وجود الإشارات التي تدل على أن هناك مراجعة لهذه النسخة .

وقد اعتمدت على هذه النسخة وجعلتها أصلاً مع ملاحظة عدم تحديد تاريخ النسخ ، ومع صعوبة القراءة فيها أحياناً لعدم إقامة النص واستوائه فى النسخ الأخرى ، على العكس من النص فى هذه النسخة ، ومن هنا فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغاً لتقديم النسخة الأقدم^(١) ، هذا إذا افترضنا أننا عثرنا على تواريخ وحددنا النسخة الأقدم عمراً ، فما بالنّا ونحن لم نحدد إلا تاريخ نسخة واحدة هي أسوأ ما يكون فى إقامة النص ودقته ، فالمنهج المتبع فى التحقيق كما يقول الأستاذ عبد السلام هارون أنه : « يجب مراعاة المبدأ العام ، وهو الاعتماد على قدم التاريخ فى النسخ المعدلة للتحقيق ما لم يعارض ذلك اعتبارات أخرى تجعل بعض النسخ أولى من بعض فى الثقة والاطمئنان كصحة المتن ودقة الكاتب وقلة الأسقاط .

ومن هنا أستطيع أن ألخص أسباب اعتمادى على هذه النسخة وجعلها الأصل لما يأتى :

١ - أنها أتم النسخ الموجودة وأدقها نسخاً كما يظهر ذلك من خلال التحقيق .

(١) تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون ص ٢٩ .

٢ - التأكد من مراجعتها مراجعة دقيقة على نسخة أخرى واستدراك الأسقاط التي بها .

٣ - أنها ضبطت بالشكل ضبطاً يكاد يكون صحيحاً ، وبقية النسخ لم تضبط ، وإن ضبطت بعض العبارات بالشكل فهي تحمل أخطاء كثيرة ماعدا النسخة (د) .

٤ - أن ناسخها لم يقع في الأخطاء والأسقاط الكثيرة التي وقع فيها بقية النسخ في النسخ الأخرى . إلا في بعض المواضع التي تعد على الأصابع ، فالسقط فيها قليل وهو مستدرك في الهامش ، ومن المعروف أن العبارات المعتلة أجدر بالإثبات منها عبارة النسخة التي لا تحمل الخطأ^(١) .

٥ - وجود التعقيبة وهي «الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها»^(٢) مما طمأننى إلى تسلسل صفحات النسخة وعدم سقوط بعض الأوراق منها .

٦ - وجود بعض التعليقات الجيدة في هامش النسخة ، ووجود تفسير لبعض الكلمات التي يستغلق فهمها .

كل هذا جعلنى أطمئن إلى هذه النسخة لتكون هي الأصل ، وباقي النسخ مساعدة لها ، ولم أفعل ذلك مع النسخة (ب) مع تحديد تاريخ نسخها لأسباب ستعرف حين الحديث عنها .

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٥٥ .

(٢) تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٢ .

٢ - النسخة (ب) :

وهي المخطوطة رقم «١٦» صرف طلعت بدار الكتب المصرية لم يعرف ناسخها ، إلا أنها كتبت في رمضان عام ٩٢٥هـ ببلدة قسطنطينية يقول ناسخها في نهايتها : «قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب في اليوم الثاني من شهر رمضان المبارك ببلدة قسطنطينية صانها الله عن البلية ومع جميع بلاد المسلمين آمين يا معين»^(١) وكتب مقابل هذا الكلام على الهامش بنفس الخط «سنة ٩٢٥هـ» .

وكتابة هذه النسخة قريبة العهد بالمؤلف ، ويبدو أن ناسخها أحد تلاميذه ، يرشح ذلك أنها كتبت بالقسطنطينية ، وكان نجم القوشجي لامعاً في القسطنطينية في أخريات أيامه تحت ظل السلطان محمد الفاتح .

وتقع هذه النسخة في مائتين وأربع ، أوراقها من القطع الصغير ومسطرتها تسعة عشر سطراً عدا الصفحة الأولى والأخيرة ، وقد كتبت هذه النسخة بالخط النسخ الواضح الجميل بالمداد الأسود ، وحينما يريد الناسخ بدء فصل أو فريدة أو سمط أو عقد فإنه يستعمل المداد الأحمر .

والنسخة بها أخطاء إملائية كثيرة جداً . وبها أسقاط كثيرة ، وفيها الكثير من انتقال النظر وتكراره وكثير من التصحيف والتحريف ، مما يدل على أن ناسخها غير دقيق ، ويدل على جهله بالنسخ عامة ويعلم الصرف خاصة ، وربما يكون قد نسخها من المخطوطة ج لأن بالمخطوطة ب نفس الأسقاط ونفس الأخطاء التي في ج وزيادة ، وإن كان ناسخ ج أدرك معظم الأخطاء والأسقاط في الهامش حين مراجعتها مع وجود العلامات التي تدل على ذلك ، لكن ناسخ ب لم يفعل ذلك ؛ لأنه نقل المتن دون النظر إلى الأسقاط والأخطاء

(١) مخطوطة ب ورقة ٢٠٤ .

المستدركة في الهامش ، أو ربما يكون «ب» ، «ج» قد نُقلا عن مخطوطة أخرى وروجعت «ج» ولم تراجع «ب» ، وفي بداية المخطوطة «ب» كتبت عدة تمليكات أذكر منها الأسماء التي استطعت قراءتها .

شيخ القراء فيض الله أفندي ، الحاج مصطفى صدقي ، محمد عصمت ابن إبراهيم بن حسن .

وكتب على الورقة الأولى من هذه النسخة «وفاة على قوشجي عام ٨٧٩هـ في تقويم التواريخ ، وفي أول النص كتب «عنقود الزواهر للمولى على قوشجي - بسم الله الرحمن الرحيم - الحمد لمن جلت أسماؤه ... إلخ» .

٣ - النسخة (ج) :

وهي النسخة التي تحمل رقم ١١٨ صرف طلعت بدار الكتب المصرية لم يعرف ناسخها غير أنه قد عرف موعد كتابتها حيث كان في شهر شعبان ببلدة بروس ، يقول الناسخ في نهايتها : «قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب في اليوم ()^(١) من شهر شعبان المعظم ببلدة بروس صانها الله عن البأساء مع بلاد المسلمين»^(٢) .

وتقع هذه النسخة في مائة وإحدى وثلاثين قطعة من القطع المتوسط ومسطرتها ثلاثة وعشرون سطرا ، وأوراقها قديمة بها تآكل وخروم مما يوقع في الظن بأنها أقدم النسخ الموجودة ، وبها ترقيع كبير ورد في الورقة العاشرة ، وقد راجعها ناسخها على نسخة أخرى لم تعرف ، مما أدى إلى تصحيح معظم الأخطاء التي بها واستدراك الأسقاط التي كتبت في هامشها مع وجود علامات الأسقاط .

(١) يياض في النسخة .

(٢) مخطوطة ج- ورقة ١٣١ .

وقد كتبت هذه النسخة بخط النسخ بالمداد الأسود تتخلله العناوين بالمداد الأحمر، وعلى الورقة الأولى كتب «كتاب المسمى بعنقود الزواهر من علم الصرف لعلی قوشجی رحمه الله تعالى» ويوجد بالورقة الأولى بعض الأختام والتعليكات أذكر الأسماء التي استطعت قراءتها:

١ - محمد نوری شیخ حسن أفندی زادة عام ١٣٠٦هـ.

٢ - السيد محمد عاطف - المدرس بدار الخلافة .

وكتب في أولها «بسم الله الرحمن الرحيم .. رب يسر وأعن يا كريم .. الحمد لمن جلت أسماؤه إلخ» .

والنسخة بها بعض الأخطاء الواضحة التي تدل على عدم دقة الناسخ وعدم فهمه للقضايا الصرفية مما جعلني أستبعد أن تكون هي النسخة الأصل .

٤ - النسخة (د) :

وهي المخطوطة التي تحمل رقم ٣٥ صرف تيمور بدار الكتب المصرية وناسخها عبد الرازق ابن الحاج محمد البلبل كما هو موجود بأخر المخطوطة وإن كان ناسخها لم يسجل تاريخ النسخ^(١) وتقع هذه النسخة في مائة وتسع وعشرين قطعة من الحجم المتوسط ، ومسطرتها واحد وعشرون سطراً عدا الصفحة الأولى والأخيرة ، وقد كتبت هذه النسخة بخط الثلث دون ترك مسافات بين الكلمات والعبارات مما كان له أكبر الأثر في صعوبة واستغلاق القراءة بسبب تداخل الكلام بعضه في بعض ، والخلط الواضح بين الكلمات والعبارات .

والقطعة الأولى من المخطوطة قد حليت بماء الذهب ، وكتب داخل إطار مذهب ورسوم مزركشة بين اللون الذهبي واللون الأخضر والأحمر وأما بقية

(١) لم أحر على ترجمة النسخ حتى أحدد تاريخ النسخ بالتقريب .

المخطوطة فقد كتبت صفحاتها داخل إطار بالمداد الأحمر ، وفي أول هذه النسخة يوجد فهرس للموضوعات مع العناية به ، فقد وضع بطريقة منظمة داخل مربعات ، في كل مربع يوجد عنوان الفريدة أو السمط أو الفصل مع رقم الصفحة .

وقد كتب على الصفحة الأولى من المخطوط تمليكان : الأول لشفيق الحسيني ، والثاني خاتم تملك لأحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر ، وليس هناك على هامش المخطوطة إلا بعض العناوين الجانبية المكتوبة بالمداد الأحمر بجوار العناوين الرئيسية داخل النص ، مما يدل على أن النسخة لم تراجع على نسخة أخرى مما كان له أثر في استمرار صعوبة قراءة الكلمات المطموسة ، والكلمات المكتوبة خطأ تركت وحالها ، مما ضاعف من مجهودي في الكشف عن مضموماتها .

ويبدو أن هذه النسخة أحدث النسخ ، فحالة أوراقها جيدة ، والمداد ذوبريق فوق صفحات المخطوطة وألوان زينتها تبدو عليها الحداثة .

توثيق الكتاب

اسم الكتاب :

لم تختلف المراجع في تسمية الكتاب المقصود تحقيقه ، ولكنها اختلفت في طريقة تسمية الكتاب وتمام الاسم ، فعلى حين ذكرت بعض الكتب أن اسمه «عنقود الزواهر في الصرف» نجد بعضها الآخر يقرر أن اسم الكتاب «عنقود الزواهر في نظم الجواهر في التصريف» ، وقد قمت برصد الاختلاف كما سيتضح لنا فيما يأتي :

وردت التسمية الأولى «عنقود الزواهر في الصرف» بالكتب الآتية :

(الشقائق النعمانية ، البدر الطالع ، التعليقات السنية ، الأعلام ، تاج التواريخ)^(١) .

وقد وردت التسمية الثانية «عنقود الزواهر في نظم الجواهر في التصريف» في كتاب هدية العارفين^(٢) ، وهناك تسمية ثالثة وردت في معجم المؤلفين^(٣) وهي «العنقود الزاهر في نظم الجواهر في التصريف» ، وتسمية أخيرة في كشف الظنون^(٤) باسم «العنقود الزواهر^(٥) في نظم الجواهر في التصريف» .

(١) الشقائق النعمانية ١٨١/١ ، البدر الطالع ٤٩٦ ، التعليقات السنية ٢١٤ ، الأعلام ١٦٢/٥ ، تاج التواريخ ٤٩٠ .

(٢) هدية العارفين ٧٣٦/١ .

(٣) معجم المؤلفين ٢٢٧/٧ .

(٤) كشف الظنون ١١٧٤/٧ .

(٥) لعله يقصد «المتنود الزاهر» كما ورد في معجم المؤلفين ، وعلى هذا تكون الواو زائدة في الكلمة على سبيل الخطأ .

وحول تسمية الكتاب «عنقود الزواهر فى الصرف» يلاحظ ما يلى :

أولاً : أن كثيراً من المراجع تشير إلى تلك التسمية وهى مراجع مهمة منها الشقائق ، والبر الطالع ، والتعليقات السنية ، والأعلام .

ثانياً : أن بقية التسميات التى أوردناها أنفاً غير متفق عليها ، فقد ذهب كل مرجع إلى طريقة معينة فى التسمية .

ثالثاً : متن كتاب عنقود الزواهر نفسه يثبت ذلك حيث يقول القوشجى عن الكتاب : «معقود عقود الجواهر مسمى عنقود الزواهر»^(١) ولم يقل مسمى عنقود الزواهر فى نظم الجواهر .

ومن هنا كانت التسمية الأولى أقرب إلى القبول من غيرها .

(١) مقدمة كتاب المعقود .

نسبة الكتاب إلى القوشجي

لا يختلف اثنان على أن كتاب «عنقود الزواهر» منسوب إلى القوشجي ، ولم يقرر أحد من المؤرخين أن هذا الكتاب لغيره ، إلا أن صاحب الشقائق يقول حين أراد أن يحصر مؤلفات القوشجي : «عنقود الزواهر في الصرف سمعت أنه من تصانيفه»^(١) ، ويقول صاحب كشف الظنون حينما أراد أن يتحدث عن عنقود الزواهر : «قال صاحب الشقائق سمعت أنه من تصانيفه وجزم المجدي بأنه له»^(٢) ، أما قول صاحب الشقائق «سمعت أنه من تصانيفه» فليس فيه إنكار لنسبة الكتاب إلى القوشجي وإن كان لا يؤكد كلامه ويجزم كما جزم المجدي فهذا من قبيل الأمانة العلمية ليبين أنه سمع ذلك ولم يتأكد ، أو لم يرَ الكتاب بنفسه .

أما صاحب كشف الظنون ، حينما يقول «قال صاحب الكشف سمعت أنه من تصانيفه وجزم المجدي بأنه له» ، فكلامه لا يؤدي إلى التشكيك أو إزالة نسبة الكتاب إلى القوشجي ، فهو لا يعلق على هذا الرأي من قريب أو بعيد ، ولكنه يتناول بعد ذلك مباشرة مقدمة الكتاب فهو يقر من طرف خفي أنه له ، وقد حاولت جاهداً أن أعثر على كتاب «المجدي» الذي قرر فيه ذلك فلم أعثر عليه ، والملاحظ أن أحداً لم يشكك في الكتاب بطريقة تدعو إلى التوقف ، أو يقدم بديلاً لمؤلف «عنقود الزواهر» غير القوشجي ، ومن هنا كانت نسبة الكتاب إليه نسبة مؤكدة وبقينية بعد أن أشارت كل المصادر دون استثناء إلى أن القوشجي هو مؤلف كتاب «عنقود الزواهر» .

(١) الشقائق النعمانية ١٨١/١ .

(٢) كشف الظنون ١١٧٤/٢ .

منهج التحقيق

حاولتُ قدر الإمكان أن أخرج كتاب عنقود الزواهر في صورته الكاملة ومن أجل ذلك سرت في التحقيق على النحو التالي :

١ - حاولت أن أجمع كل ما أمكن العثور عليه من النسخ التي وجدت وعارضتُ النسخ ببعضها ليستقيم النص .

٢ - التزمتُ نسخة الأصل (أ) إلا القليل الذي أثبتته من النسخ الأخرى - وقد أشرت إلى ذلك في موطنه ، وصححت الخطأ إن وقع في كل النسخ - مع الإشارة .

٣ - ترجمت لبعض الأعلام الذين وجدتهم يحتاجون إلى ترجمة .

٤ - كان اهتمامي بالشواهد القرآنية وأشرت إلى أرقام الآيات وسورها .

٥ - حاولت أن أحقق القراءات القرآنية التي وردت ونسبتها إلى أصحابها كلما أمكن .

٦ - خرجتُ الأحاديث التي وردت بالعنقود وأشرت إلى موطنها من كتب السنة وأثبت الخلاف اللفظي إن وجد .

٧ - عرفتُ بالشواهد الشعرية وشرحت الغامض منها ونسبتها إلى أصحابها - إن وجدوا - وإلى موضعها من كتب الشواهد والمراجع الرئيسية ، وأشرت إلى اختلاف الروايات في البيت إن وجد .

٨ - حاولت ضبط النص المحقق بالشكل ضبطاً صحيحاً والتزمت الضبط من النسخة (د) إلا إذا كان هناك خطأ يحتاج إلى تصويب ، مع الإشارة إلى ذلك .

٩ - قمت بتفسير الكلمات الغامضة داخل النص وتحتاج إلى تفسير من كتب المعاجم دون الإسراف في ذلك .

١٠ - استخدمت الكتب المطبوعة ، وأحياناً رجعت إلى أصولها المخطوطة نظراً لما يأتى :

(أ) عدم اكتمال طبعها .

(ب) بعض الآراء التى كنت أبحث عنها لم توجد فى المطبوعة منها .

وهنا كنت أميز بين المطبوع منها والمخطوط فكنت أضع حرف (خ) أمام المخطوط وأترك المطبوع كما هو دون إشارة ، فعلت ذلك فى شرح المفصل لابن الحاجب فاستخدمت المطبوع منه والمخطوط نظراً لعدم دقة التحقيق ، وفعلت ذلك فى سر الصناعة نظراً لأن الجزء الثانى والثالث ما زالا مخطوطين كذلك شرح عنقود الزواهر ... إلخ . فالمطبوع منه العقد الأول فقط ، وقد اهتمت عن طريق المطبوع منه والمخطوط إلى تفسير الغموض الذى كان يحيط ببعض النصوص مما أرشدنى إلى فهم كثير منها .

النص المحقق

عنقود الزواهر في الصرف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لمن جلت أسماؤه عن أن يغيرها حال أو يعتريها انفعال ، وعلت أفعاله عن أن يعتورها مضى واستقبال أو يحتويها اعتلال ، كلت لغات الأمم عن تصوير أسرارها بيد^(١) التقدير ، وطلت ذرات العالم جائلة في أنوار حكمه أنه على كل شيء قدير ، فسبحان من ختم بمعجزه^(٢) للباهر البراعة شفاء كل مصيِّع^(٣) مفوه بختم الإفهام^(٤) ، ولثم بقرآنه الظاهر البلاغة أفواه كل منطبق مفوه بلثام الإيكام ، والصلاة والسلام على صاحب لواء الشفاعة يوم القيامة صاحب أذيان الشرف والنباهة في أعلى المقام ، المفضل على سائر الأنبياء بكل خصال التفضيل ، المفصل لنعوت رسالته في التوراة والإنجيل ، هادي الأنام بإيضاح سبيل الصلاح والفلاح ، ماحي الظلام بالإفصاح عن مفتاح النجاح ، وعلى آله / وأصحابه السادة القادة القدوة الأئمة من العبادة والعادة [٢/٤] الذين جاهدوا في سبيل الله بالأموال والأشباح ، وبلنوا ابتغاء لمرضاته المهج والأرواح ، وعلى المقتدين بهديهم ، فنالوا الفوز والارتياح ، ما دام بناء الكلم موقوفاً على الحرف ، والإنباء عن المعاني منوطاً بالصرف .

أما بعد فإن من المعلوم لكل ذى فطرة ذات فطنة أن اللازم الأهم ، والواجب الأقدم لمن يروم تركيباً ، ويسوم ترتيباً ، أن يصرف الهمة أولاً إلى تحصيل المواد ، ليتأتى له التأليف والترصيف حسب المراد ، واعتبر بمن يقصد نظم عقد^(٥) من الجواهر كيف تجد شأنه ، وصرفه في اكتسابها أو انه (في إذا حصلت له على التمام)^(٦) كان نظمها على أحسن وجه عنده كالموضوع على

(١) في جـ «كلمة بعد» .

(٢) في ب ، جـ بمعجزة وهو تحريف .

(٣) المصغع بكسر الميم وسكون الصاد وفتح القاف البليغ ، الصحاح صقع ١٢٤٤/٣ .

(٤) في جـ الإفهام . وكذا وردت في شرح عقود الزواهر للشيخ عبد الرحيم ٦ .

(٥) العقد هو القفلة ، الصحاح عقد ٥٠٧/١ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

طرف الشمام^(١)، وإن مواد الكلام اللغات العربية والكلمات الأدبية، فمن لم يقف على صحتها مادة وصورة، وجودتها هيئة وصيغة، لا يقدر على تأليف كلام جيد، ولا الاطلاع على أسرار كلام الله المجيد. ومعرفة موادها منوعة بعلم متن / اللغة^(٢)، وتصحيح صورها بعلم الاشتقاق والصرف [٢ / ب] فالواجب على الشارع في العلوم أن يقدم الاهتمام بهذه العلوم، ليسهل عليه المطلب، ويتأتى له الفوز بالأرب، وقد صارت في هذا الزمان شيئاً فرياً، واتخذت أمراً ظهرياً^(٣) بل نسياً منسياً^(٤)، ومعظم سبب ذلك أن حفظ (اللغات منتشرة)^(٥) لكثرتها يقتضى زماناً طويلاً، مع أن طالب ما سنع له احتياج إليه منها يجد لأخذه من الكتب بسهولة سبيلاً، والعلمين الآخرين لم يقع فيهما كتاب يفضى بالمتعلم^(٦) إلى المرام إلا بجهد تام، إذ الكتب^(٧) المعتبرة في الفنين، بعضها مما أثر مؤلفه فيه الإيجاز فبالغ حتى تأدى إلى الإلغاز، وبعضها مما لا (يطلع على مغزاه)^(٨) ومحصل معناه من هو في العلوم كامل حاذق، إلا بنظر وافر وتأمل صادق، فليس للطلاب المبتدئ بلاق^(٩) وموافق، ولا للمنتهى «أجوبة وأمثلاً»^(١٠) وإن احتوى - مع عدم إخلال في اللفظ - على كثير من

(١) هذا مثل يضرب به في سهولة الحاجة وقرب المرام، ووجهه أن الشمام نبت ضعيف يسلمون به خصائص البيوت، شرح المنقود ١١، المصباح المنير ثم ١١٦، مجمع الأمثال للميداني ٢٣١/٢، ٢٣٨.

(٢) يقصد بذلك «البحث عن أوضاع المفردات باعتبار موادها كأوضاع المصادر والجوامد، فإن إفادة وضع الضرب للمحدث المخصوص والأسد للهيكل المحسوس مثلاً إنما تحصل بذلك العلم» شرح المنقود ١١.

(٣) اتخذت كلامه ظهرياً بالكسر أي نسياً منسياً وهو ما لقي وراء الظهر، الصحاح ظهر ٢ / ٧٣١.

(٤) من هنا إلى قوله «الأمثلة والشواهد» ساقط من د، وهو سقط كبير.

(٥) في ج اللغات المنتشرة.

(٦) في (أ) المتعلم.

(٧) من هنا إلى قوله «الأمثلة والشواهد» ساقط من ب.

(٨) ما بين القوسين ساقط من ج.

(٩) في ج بلاق وهذا هو نهج القوشجي في معظم الهزات المنقلبة عن ياء.

(١٠) هكذا في الأصل وفي د غير مقروء.

القواعد ، وجم من الفوائد ، إلا أن صاحبه ما حرر كثيراً من المقاصد ، بل أشار إليها بالأمثلة والشواهد / إذ الكتب المؤلفة لا يعرى كل منها عن تأبُّ عن فهم [٣ / أ] المستفيد^(١) ، والنفوس مجبولة على التوقان إلى الطرى العتيد ، والميلان إلى الطراز الجديد ، فتسبب ذلك لأن أشار إلى كَأمر نازل من السماء ، لا كما يقع فى خواطر أهل الأهواء ، حضرة من خصه الله تعالى بعرش خلافته ليملاً العالم بالفضائل علماً وعدلاً وإيماناً وأماناً ، ونصّب على سرير مملكته لينخل الأرض من الرذائل جهلاً وبغيًا وكفراناً وطغياناً ، فلاح فلاح الخلائق من أنوار مرحمته ، وطاح رواح البوائق^(٢) من آثار معدلته ، ظلت رقاب الأكاسرة خاشعة دون^(٣) سَرَادِقَات^(٤) جلاله ، وظلت أعناق الجبابة خاضعة لدى رايات إقباله ، إمام الفزاة والمجاهدين فى سبيل الله . الواضع صناديد الأمم وأقيال^(٥) العالم على عتبه العليا الشفاء والنجاة ، دارج مدارج السلطنة فى نسب يعلو إلى السبع^(٦) الشداد ، عارج معارج الخلافة فى حسب ينبو عن الحصر والعداد ، قالع قلاع الكفار بالصدمة القاهرة ، دافع شرار الشرار / بالصلة الباهرة [٣ / ب] .

(١) فى جـ المستفيدين .

(٢) جمع باققة وهى الداهية والشر الشديد . الصحاح بوق ٤ / ١٤٥٢ ، والعبارة كناية عن الأمان الذى يعيشه الناس فى ظل عدل الملك محمد الفاتح . شرح العنقود ١٤ .

(٣) فى د حرفت الكلمة إلى حرزاً .

(٤) السرادقات جمع سرادق وهو ما يمد حول حصن البيت . الصحاح سرق ٤ / ١٤٩٦ .

(٥) فى جـ وأقيال وهو تحريف ، وأقيال جمع قبل وهو ملك من ملوك حمير ويقصد به هنا ملوك العالم . شرح العنقود ١٤ ، الصحاح قول ٥ / ١٨٠٦ .

(٦) فى د سبع .

مَلِكٌ يُرِيكَ شَيْعًا مَنَزَلٍ قَدَرِهِ زَهْرُ الْكَوَاكِبِ مِنْهُ صَفٌّ نِعَالٍ^(١)
 لَيْتَ لَأَقْرَانَ الْمَجَامِعِ مَا لَهُ فَإِنْ، إِذَا دَعَتْ الْمُلُوكُ نَزَالَ^(٢)
 الخليفة ابن السلطان أبي الفتح محمد بن مراد خان^(٣).

لَا زَالَ بَابُكَ مَثْوَى الْعَدْلِ مَسْكَنُهُ مَاوَى الْعُلَى وَالْمَبَاغِي مَجْمَعُ الدُولِ
 وَمَتَعَ اللَّهُ نَسْلًا أَنْتَ وَالسُّدَّةُ بِالْعُمْرِ وَالْمُلْكِ مَحْفُوظًا عَنِ الْخُلَلِ^(٤)

أن أرتب كتابًا جامعًا لغرر هذه العلوم وقواعدها ، حاويًا للدرر نكتها وفرائدها واضح العبارة ، لا يخلو الإشارة مقتصدًا لا موجزًا مخلًا ولا مطنبا^(٥) مملًا ، فتشمرت قائلاً سمعًا وطاعة ، لامتنال الحكم الواجب الإطاعة ، وتركت تفاصيل مفردات اللغات ؛ لأن الكتب بالغة فيها أقصى الغايات ، واقتصرت من ذلك الفن على تحقيق مبادئ مهمة أهملت في كتب اللغة^(٦) ، موقوفة عليها معرفة الصيغة ، ولم آل جهدًا في جمع^(٧) مقاصد الفنين الآخرين ، بحيث لا

(١) في جـ النعال وهو تحريف .

(٢) الأبيات من بحر الكامل قيلت في مدح السلطان محمد بن مراد خان ، ولم أعر على قائلها ، وليس شيء بين أيدينا يدل على أن القوشجي كان شاعرًا ، لكن كان هذا النهج المعظم مؤلفي هذه الفترة وهو أن تضم المقلمة شعرًا .

(٣) هو أحد سلاطين آل عثمان ، ولد في مدينة أدرنة عام ٨٢٣ هـ ، وصعد سدة الحكم عام ٨٥٥ هـ ، وظل يحكم لمدة ثلاثين عامًا فتح خلالها بلادًا كثيرة حتى أنه لقب بأبي الفتح لكثرة فتوحاته ، وكان عظيم الولع بالشعر والأدباء والعلماء وأنه لو سمع بعالم متبحر في الهند كان أوفى السند استماله بالإكرام ، ونفعه بالمال ، ومن المتعارف المشهور كما يقول نجيب المصري فإنه استقدم العالم الكبير على قوشجي من ديار العجم ، وقدر له ألف قيمة على كل مرحلة من مراحل سفره توفي السلطان محمد عام ٨٨٦ هـ بمدينة أزمكيد . أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ٣٠٩ ، تاريخ سلاطين آل عثمان ٤٣ ، تاريخ الأدب التركي ١٢٣ ، ١٣٠ .

(٤) الأبيات من بحر البسيط ولم أعر على قائلها ، وقد قيلت في مدح الملك السابق ذكره .

(٥) «ولا» ساقطة من ب ، وفي جـ مطنبا لا .

(٦) يقول الشيخ عبد الرحيم : «اقتصرت منه على المبادئ التي هي مباحث الوضع لكونها مهمة في نفسها وقد أهملت في كتب اللغة ، ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف» شرح العقود ١٧ .

(٧) في ب جميع .

يشذ شيء منها ، اللهم إلا قليلاً ، وتجنب بقدر الوسع عن رذيلتي الكلام إخلالاً وتطويلاً ، وأثرت التقليل من التعليل ، لأن عامة أطله العربية مما لا يشفى العليل / ، ولا يروى الغليل ، بل مبنها على الاستقراء المحض ، [٤ / ١] والتتبع البحث ، وعقبت الألفاظ المشتبهة بتصحيحها وتوضيح معناها ، وإن تكررت فتفسيرها الأول عن الثاني أغناها ، فجاء بحمد الله وعنايته على وفق المراد وطبق المرام كتاباً جامعاً إن شاء الله تعالى ، نافعاً مرضياً ، عارياً عن وصمة الاشتباه ، والإغلاق ، لائحاً عليه آثار أمر الإفلاق ، معقوداً عقود^(١) الجواهر مسمى غنقود^(٢) الزواهر ، فجعلته خدمة للخزانة المعمورة ، أيدها الله بالطفاه مغمورة ، والله المسئول في أن ينفع به الطالبين ، وهو الكافي في تحقيق أمل الآملين بالفضل المبين^(٣) وهو مرتب على ثلاثة عقود ، ولنمهد قبل الشروع في المقصود مقدمة يتحصل منها الطالب على معرفة إجمالية بأصول ما يتضمنه الكتاب ، ليكون له بصيرة في طلب ما يرومه .

اعلم أن علم^(٤) العربية المسمى بعلم الأدب^(٥) علم بأمور يقتدر بالوقوف عليها على الاحتراز عن الخلل في كلام العرب لفظاً وخطاً . وقد صرح صاحب / الكشف^(٦) بانقسامه إلى اثني عشر قسمًا ، وذكر [٤ / ب] الفاضل

(١) جمع عقد وهو القلادة . المصباح عقد ٥٧٥ .

(٢) على وزن قنقول بضم الفاء والعين من العنب ونحوه . الصالح عند ٥٠٨/١ ، المصباح المنير ٥٧٥ .

(٣) من هنا إلى قوله «العقد الأول في مبادئ علم متن اللغة» ساقط من النسخة د وهو سقط كبير جداً يزيد عن أربع صفحات .

(٤) ساقطة من جـ .

(٥) قال الشيخ عبد الرحيم : «نقل عنه (أي عن القوشجي) الأدب اسم يقع على كل رياضة محمودة تفضى بالإنسان إلى فضيلة من الفضائل «شرح العقود ٢٣ ، والعبارة موجودة على هامش النسخة الأصل (أ) ق ٤ ؛ وهذا دليل على مراجعة هذه النسخة ودقتها ، وربما تكون المراجعة من المؤلف نفسه أو ربما يكون هو نسخها ولهذا كان اختيارها أصلاً .

(٦) قال الشيخ عبد الرحيم : «صرح صاحب الكشف في كتابه المسمى بقطاس العروض» شرح العقود ٢٣ .

الشريف^(١) رحمه الله في وجه ضبطه فيها أن الأقسام بعضها أصول هي العمدة في ذلك الاحتراز، وبعضها فروع، أما الأصول فالبحت فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق^(٢)، وأما عن المركبات على الإطلاق (فإما باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو)^(٣)، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفيته تلك^(٤) الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان، وأما عن المركبات الموزونة، فإما من حيث وزنها فعلم العروض^(٥) أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية، وأما الفروع فالبحت فيها إما أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط، أو يختص بالمنظوم فالعلم المسمى بقرض الشعر، أو بالمنثور فعلم إنشاء^(٦) النثر من الرسائل/ والخطب، أو لا يختص [٥ / أ] بشيء منها وهو علم المحاضرات، ومنه التواريخ، (وأما البديع)^(٧) فقد جعلوه ذيلًا لعلم البلاغة لا قسمًا برأسه. هذا كلامه^(٨)، وعلى هذا، الصرف والاشتقاق علمان متمايزان متباينان كالصرف والنحو، وأما على ما ذكره صاحب المفتاح^(٩) حيث عرف الصرف بأنه تتبع اعتبارات الواضع في وضعه

(١) في شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني مخطوط ورمز المخطوط خ الورقة ٢ أ النص نفسه للشريف، وقد كان القوشجي أمينًا حين ختم رأى الشريف بقوله «هذا كلامه».

(٢) من رأى القوشجي «أن موضوعات اللغة والاشتقاق والتصريف متحدة بالذات وهي المفردات، وكذا موضوعات النحو والمعاني والبيان وهي المركبات العربية» شرح العقود ٢٧.

(٣) ما بين القوسين ساقط من جـ.

(٤) ساقط من بـ.

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم: «وقد يجعل موضوعه الأزمان من جهة أن يتخلل بينها الإيقاعات والتقطيعات المعارضة للأشعار، فينبذ يكون من فروع الموسيقى» شرح العقود ٢٧.

(٦) في جـ الإنشاء.

(٧) ما بين القوسين ساقط من جـ وكتب مكانها اعلم.

(٨) أي كلام الشريف الجرجاني شرح المفتاح خ ورقة ١٢.

(٩) المفتاح للسكاكي ٤ النص نفسه.

من جهة المناسبات^(١) والأقيسة^(٢) فالاشتقاق جزء من الصرف لأن معرفة اعتبارات الواضع من جهة المناسبات هي علم الاشتقاق بعينه ، كما صرح هو به ، وكذا على ما ذكره ابن الحاجب ، حيث عرفه بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية^(٣) الكلم التي ليست بإعراب^(٤) ، وإنما عدوا^(٥) علم العروض وما بعده من أقسام العربية مع اشتراك سائر اللغات والألسنة فيها ؛ لأن للعرب اختصاصاً برعاية محاسن الكلام ، وتمرنًا بها ، وافتخارًا وابتهاجًا بتزيينه وتحسينه والمبالغة فيه ، ولهذا كان أقوى معجزات الرسول ﷺ من جنس الكلام ، فكان ما يتعلق بالبحث عن لطائف الكلام / ومحاسنه مختص بلغتهم ، [٥ / ب] وأيضاً^(٦) لهم زيادة اشتغال بالحروب ، ولهم أيام ووقائع^(٧) عظيمة كثيرة يحفظونها ، ويتذكرونها في نواديهم وبيادهم ، واهتمام عظيم أيضاً بأمر الأنساب ومعرفتها ، وكل ذلك من معظم ما يذكر في التواريخ التي هي من المحاضرات فكان علم المحاضرات أيضاً لهم خاصة ، وأما الخط ، وإن كان في غيرهم أكثر وهم له أشهر ، لكن ما يبحث عنه ههنا الأحوال التي تتعلق بنقوش هذه الكتابة التي هي من مخترعات العرب خاصة ، ويشكل على ما ذكره

(١) المناسبات هي المشاركات بين الكلمات في تركيب الحروف . شرح العقود ٢٩ .

(٢) جمع قياس وله عدة تعريفات أوردها الدكتور محمد عيد في أصول النحو ٧٥ وما بعدها ، ويختلف القياس النحوي عن الفقهي والمنطقي ، ونستطيع القول بأن القياس - على حد تعبير الدكتور محمد عيد - هو أن شيئاً يقاس على شيء ثم يحكم له بما حكم به له . أصول النحو ٧٥ .

(٣) جمع بناء وهي هياكل الكلمة التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها المعينة باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزائدة من الأصول . شرح نقرة كار للشافعية ٤ .

(٤) شافية ابن الحاجب ٩ النص نفسه .

(٥) الذي عد ذلك الزمخشري في القسطاس ، كذلك الشريف الجرجاني في شرح المفتاح (غ) ورقة ١٢ أ .

(٦) ساقط من جـ .

(٧) في جـ ودلائع وهو تحريف .

الفاضل أن درج البديع^(١) فيما ذكره في التقسيم لتمييز المعاني والبيان عن غيرهما ، أعنى إفادة المعاني المغايرة لأصل المعنى ، وكيفية تلك الإفادة في غاية البعد ، ولو سلم فإذا بحث فيهما عن إفادة التراكيب على الإطلاق أى منظومة كانت أو منشورة للمعاني الزائلة على أصل المعنى^(٢) وعن كيفية تلك الإفادة وعن وجود تحسينها مطلقاً ، فأى شيء يبقى لبحث عنه فى علم المحاضرات ؛ بل فى علم قرض الشعر ، وإنشاء النثر أيضاً / ، إذ ليس معنى توصيف [٦ / ٦] التراكيب بالإطلاق تقيدها به ؛ بل عدم تقيدها^(٣) بكونها منظومة أو منشورة ، فالبحث عن الأحوال المختصة بكل منهما مندرج فى البحث عن أحوال التراكيب على الإطلاق ، فالأولى أن نقول : إنهم لم يجعلوا البديع علماً واحداً مغايراً للعلوم المذكورة ؛ بل وزعوه ثلاثة أقسام ؛ لأن محسنات الكلام منها ما يحسن المنظوم من حيث هو منظوم ، (ومنها^(٤)) ما يحسن المنشور من حيث هو منشور^(٥) ، ومنها ما ليس له اختصاص بأحدهما ، فجعلوا الأول علم قرض الشعر ، والثانى علم الإنشاء ، والثالث علم المحاضرات ، وبعضهم جعلوا فنون الأدب خمسة عشر ، فطرحوا مما ذكر علم المحاضرات ، وزادوا علم البديع ، وعلم الأمثال ، وعلم الدواوين^(٦) ، وعلم الاشتقاق ، ونحن آثرنا ما ذكرنا أولاً ، ونظمنا الكلام لبيانها فى اثنى عشر عقداً^(٧) .

(١) يقول الشيخ عبد الرحيم : «وذلك بسبب أنه لا مدخل لعلم البديع فى الإفادة ، بل إنما يعرف به وجهه محسنة للكلام تابعة لبلاغته معتبرة بعد تمامها» شرح العقود ٣٣ .

(٢) فى جـ الأصل للمعاني وهو تحريف .

(٣) فى جـ التقييد هنا .

(٤) ما بين القوسين ساقط من بـ .

(٥) «هو منشورة» ساقطة من جـ .

(٦) يقصد دولوين الشعر أو صحف المكاتبات . شرح العقود ٣٦ .

(٧) يبدو أن القوشجى كان ينوى الكتابة فى كل علوم الأدب .

العقد الأول في مبادئ علم متن اللغة

سيأتى وجه التقديم فى أول العقد الثانى وهو معرفة أوضاع مفردات الكلام العربى من حيث / موادها وجواهرها ، واللغة مشتقة من [٦ / ب] اللَّغَى بفتححتين ، وهو الصوت ، ومصدر لَغَى أيضاً ، يقال لَغَى بالكلام أى لَهَجَ به بالكسر فيها يلغى لَغَى (وأصلها لَغَى)^(١) أو لَغَوُ ، والهَاء عوض وجمعها لُغَى ولُغَاتُ^(٢) ، ومعناها لغة اللفظ الموضوع لمعنى المفرد ، وأما أن ابن الحاجب خذ الموضوعات اللغوية بكل لفظ وضع لمعنى بدون قيد المفرد ، وقسمها إلى المفرد والمركب^(٣) ، فبناء على أن اللغة كثيراً ما تطلق على ما يشمل المفرد والمركب^(٤) ؛ ولهذا نحتاج عند^(٥) لإرادة المعنى الأول بحيث لا يشتبه إلى التقييد بقولنا متن اللغة ، وهى فيه بالمعنى الثانى ، فاللفظ الصوت المقطع^(٦) بوصله إلى منخرج الحرف ، وأصله المصدر بمعنى إخراج ذلك الصوت من الفم

(١) ما بين القوسين ساقط من د .

(٢) طغى بالأمـر يلغى من باب تعب لهج به ، ويقال اشتقاق اللغة من ذلك ، وحذفت الـام وعوض عنها الهاء وأصلها لغوة مثال غرفة « الصحاح لغو ٦/ ٢٤٨٣ » ، ويقول التفتازانى : « وجمعها لغى كبرة وبرى » شرح التفتازانى على التصريف العزى ص ٢ ، ويقول الشيخ عبد الرحيم ردأ على قول القوشجى بالكسر فيها : « لم أجده فى اللغة بالكسر فيهما أى فى كل من لغى ولهج » شرح العنقود ٣٧ .

(٣) يقول ابن الحاجب : « ومن لطف الله تعالى إحداث الموضوعات اللغوية » ثم يقول : « الحد كل لفظ وضع لمعنى ، أقسامها مفرد ومركب » مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب ١٦ .

(٤) يقول الشيخ عبد الرحيم : « إن ما ذكره ابن الحاجب مبنى على المعنى العرفى ، وما ذكرناه (أى ما ذكره القوشجى من أن اللغة تطلق عليهما) على الأصل اللغوى » شرح العنقود ٢٨ وبهذا زال التناقض الذى أوجده القوشجى .

(٥) فى د عن وهو تحريف .

(٦) « أى اللفظ المتميز فى المسموع عما يماثله ، وليس ككلمات الطيور وأصوات البهائم » شرح العنقود .

فلا يقال : لفظ الله ، ولا لفظ الله ، والمفرد سيأتيك تفسيره إن شاء الله تعالى والوضع لغة على ما قيل : جعل الشيء في حيز معين ، وفي الاصطلاح تعيين الشيء للدلالة بنفسه على شيء كما في بعض الألفاظ ، ونقوش الكتابة وغير ذلك ، والمراد بالدلالة بنفسه / أن يكون العلم بالتعيين كافيًا فيها ولا تفتقر إلى [٧ / أ] قرينة^(١) ، فعلى هذا لا يكون اللفظ موضوعًا لمعناه المجازي ، وبعضهم يحذفون من تعريف الوضع قيد بنفسه ، ويفسرونه بتعيين الشيء للدلالة على شيء ، ويقولون : اللفظ موضوع لمعانيه المجازية ، لكن بوضع ثان دون أول ؛ لأن المجاز مشروط بسبق وضع للمعنى الحقيقي ، ومقصودنا هنا وضع الألفاظ فتزيد من إطلاقنا الوضع في هذه المباحث إياه ، والكلام فيه مفتقر إلى زيادة بسط لتفصيل أقسامه ولإثبات الحاجة إلى الواضع ، ولطريق ثبوت الوضع ، ولتفصيل أقسام الموضوع ، ولتقسيم الموضوع له ، ولبيان الحكمة في الوضع لاحتوائها على فوائد جلية فنجمه ستة أسماط^(٢) .

(١) «القرينة هي ما نصبه المتكلم للدلالة ، لا بطريق الوضع على تعيين المراد ، وعلى أن المعنى الحقيقي غير مراد . الأولى قرينة معينة والثانية مائنة» شرح المنقود ٤١ .

(٢) «أسماط جمع سمط وهو الجانب قبل السماطان من الناس والنخل ؛ الجانبان ، أو القلاعة وهي من اللان والدرز المصباح ٣٩٢ ، لسان العرب (سمط) ١٩٤/٩ .

«السمط الأول» لتفصيل أقسامه

الوضع إما شخصي أو نوعي^(١)، والمراد من الوضع الشخصي أن يتخيل
الواضع لفظاً خاصاً، ويتصور معنى معيناً إما جزئياً أو كلياً.

ويعين اللفظ لعين ذلك المعنى، كما في زيد ورجل وضرب، أو لكل
واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى كما في / المضمرات وأخواتها^(٢) على [٧
/ ب] ما يتضح من بعد، فيترتب على هذا الوضع انفعال ذلك المعنى من
اللفظ أو فرد منه بعد العلم به، وجواز استعمال هذا اللفظ بخصوصه في عين
ذلك المعنى أو في فرد من أفراد لا غير، ومن الوضع النوعي أن يثبت من
الواضع حكم كلي بأن كل لفظ يكون بصفة كذا عينة للدلالة بنفسه على كذا
كان قال مثلاً: كل اسم ثلاثي غير إلى وزن فُعيل فإنه معين للدلالة على
تصغير معنى أصله، وكل اسم الحق بآخره ياء مشددة فإنه للدلالة على النسبة
إلى معنى الملحق به، وكل اسم الحق بآخره ألف ونون في حال رفعه وياء
مفتوح ما قبلها ونون في حالة نصبه وجره، فإنه للدلالة على اثنين من أفراد
معنى الملحق به، و يترتب على هذا الوضع جواز استعمال ألفاظ غير معودة
في معان غير محصورة، وجميع ما يدل بالهيئة كالجمع وأكثر المشتقات^(٣) من
الأسماء والأفعال وكل المركبات من هذا القبيل، ومن يحذف من التعريف
قيده بنفسه يكون عنده (في المجاز)^(٤) / أيضاً وضع نوعي، فيقسم الوضع
النوعي إلى [٨ / أ] قسمين: أحدهما ما ذكرنا، والثاني أن يقول الواضع: كل

(١) شرح المفتاح الشريف الجرجاني (غ) ورقة ١٤٥.

(٢) يقصد بقوله: «أخواتها» أسماء الإشارة الموصولة وأسماء الاستفهام. شرح العقود ٤٦.

(٣) قال الشيخ عبد الرحيم: «وإنما قال أكثر المشتقات لأن منها ما يكون ضمناً شخصياً لا نوعياً
كالجنون والجن فإنهما موضوعان لمعنييهما المشهورين بالوضع الشخصي مع أنهما مشتقان من الجن
بالمفتح بمعنى السترة» شرح العقود ٤٧.

(٤) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى ، سواء كان تعيينه بوضع شخصي^(١) أو نوعي^(٢) بالمعنى الأول فهو عند تحقق القرينة المانعة عن إرادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً ودالاً عليه ؛ بمعنى أنه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين ، حتى لو لم يثبت من الواضع هذا التعيين لكان ان فهم المعنى والدلالة عليه بحالهما ، وإنما فائدة هذا التعيين جواز استعمال اللفظ في هذا المعنى^(٣) ، ففي الوضع النوعي ليس خصوص الموضوع ولا خصوص الموضوع له ملحوظاً للواضع بالتفصيل ، بل لا يتيسر له ملاحظة أحدهما كذلك ، وليس أيضاً شيء من الموضوع له بالوضع النوعي مشخصاً اتفاقاً ، بخلاف الوضع الشخصي فإن الأول فيه ملحوظ مفصلاً ، وشخصي دائماً ، والثاني ملحوظ مفصلاً ، بعض اتفاقاً^(٤) ، وبعض على رأى^(٥) ومشخص كثيراً ؛ فلذلك سميناه بالشخصي والآخر بالنوعي .

تقسيم ثان للوضع :

محتاج إلى تمهيد / مقدمة^(٦) هي أن المضممرات وأسماء الإشارات [ب / أ] والمعرفات بلام العهد لأي شيء وضعت ، فوقع في كلام النحاة أنها وضعت للمعاني الكلية ، لكن الغرض من وضعها لها استعمالها في أفراد تلك المعاني لا فيها أنفسها ، فاشتراط الواضع ألا يستعمل شيء منها إلا في فرد من أفراد معناه الكلي ، ولم يجوز أن يستعمل فيه نفسه ، مثلاً وضع لفظ هذا

(١) «كما في المصادر وأسماء الأجناس» شرح العقود ٤٨ .

(٢) «كما في المشتقات والمركبات» شرح العقود ٤٨ .

(٣) «قال ذلك لكي ينفي مظنة السؤال كيف يصدر ذلك عن الواضع الحكيم مع أنه لا فائدة في ذلك التعيين أصلاً؟» شرح العقود ٤٩ .

(٤) «هذا فيما كان الموضوع له معيّنًا جزئيًا أو كليًا كزيد والرجل» شرح العقود ٥١ .

(٥) «كما في المضممرات وأمثالها فإنها عند المتكلمين موضوعات لمفاهيم كلية .

(٦) هكذا في جميع النسخ .

المفهوم المفرد المذكور المشار إليه ، لكن شرط أن يستعمل البتة^(١) في واحد مما يصدق عليه هذا المفهوم ، ومنع من استعماله في هذا المفهوم الذي هو الموضوع له ، وعلى هذا القياس غيره ، وحينئذٍ أولوا تعريف المعرفة بما وُضِعَ لشيء بعينه بأن المراد ما وُضِعَ ليستعمل في شيء بعينه ، ولما في هذا من البعد حيث يقتضى أن يفهم العالم بالوضع بين لفظ هذا مثلاً المفهوم الكلى لما علمت من معنى الوضع مع أن أحداً ممن يعلم الوضع لا يفهم منه عند سماعه إلا الفرد المشخص ، ويفضى أيضاً إلى أن تكون هذه الألفاظ الشائعة الاستعمال جداً مجازات دائماً بحيث / لا يسوغ استعمال شيء منها بطريق الحقيقة وخروج بعض [٩ / أ] المحققين^(٢) لهذه الألفاظ والحروف أيضاً وجهاً حسناً ، وهو أنها موضوعة لواحد واحد من أفراد المفهومات الكلية التي لا حظها الواضع عند الوضع ، وبها صارت أفرادها ملحوظة له إجمالاً بهذه المفهومات آلات لملاحظة الموضوع لها ، لا نفس الموضوع لها^(٣) ، فيكون تعريف المعرفة بما ذكر محمولاً على ظاهره غير محتاج إلى التأويل الذي ذكر أولاً ؛ فعلى هذا^(٤) هذه الألفاظ شبيهة بالمشارك اللفظي بل بالأعلام المشتركة^(٥) ، لا فرق بينهما إلا بأن المشترك موضوع لمعان^(٦) متعددة بأوضاع متعددة ، وهذه بوضع واحد فلا بد لها عند الاستعمال من قرينة مُعَيَّنة للمراد مثل المشترك .

(١) البتة مصدر بته يته بالضم والكسر ثم جعلت بعد دخول حرف التعريف عليها اسماً بمعنى الضرورة والزم ، وفي المصباح قال ابن فارس : فويقال لما لا رجعة فيه «الصباح بت ٢٤٢/١» .

(٢) وعلى رأسهم القاضي عضد الدين وتابعه الشريف الجرجاني في شرح المفتاح خ ورقة ١٤٦ وانظر شرح المنقود ٥٤ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ج .

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم : «كثير وعمر من جهة أن كلاً منها موضوع لمعان شخصية ، وأما على قول النحاة من أنها موضوعة للمفهوم الكلية فلا مشابهة بينها وبين المشترك لوحدة المعنى في الأول ونعده في الثاني» شرح المنقود ٥٧ .

(٦) في ب لمعاني وهو تحريف ، فالكلمة معلقة لإعلال قاض .

هي في المضممرات المخاطبية المخاطبية^(١) وسبق الذكر على أحد الأنحاء المعروفة في النحو^(٢) ، وفي المعرفات بلام العهد سبق المعهودية ، وفي أسماء الإشارة الإشارة الحسية ، وفي الحروف معاني مدخولاتها في الأكثر أو شيء آخر من مضمون الكلام ، فإن قيل : / أنتم قد اعتبرتم في تعريف [٩ / ب] الوضع قيد بنفسه ، وفسرتموه بالاستغناء عن القرينة فإذا احتاجت هذه الالفاظ إلى القرينة لم يكن لها وضع ، قلنا : في تقريرنا تنبيه على أن المراد بالاستغناء عن القرينة الاستغناء عنها في نفس الدلالة وانفهام المعنى ، والاحتياج إليها هنا في تعيين المراد لا في نفس الدلالة وبينهما بون ، وتحقيق هذا المقام أن المراد بالدلالة في قولنا : تعيين اللفظ للدلالة بنفسه^(٣) أو بالقرينة على معنى الدلالة عليه من حيث إنه مراد منه لا مجرد حصوله في الذهن ، وهذه هي الدلالة المعتبرة عند أهل العرف ، وكذا المراد بالانفهام في هذا المقام ، فإذا سمع العالم بوضع لفظ هذا مثلاً إياه من غير اطلاعه على إشارة المتكلم إلى فرد مما يصلح أن يشير إليه يفهم أن المراد منه إما هذا الفرد أو ذاك ، وذلك من غير أن يكون أحدهما مرجوحاً في هذا الفهم بالقياس إلى ما عداه ، فقد فهم كل واحد منها على أنه مراد منه ، لكن على التردد والتساوي ، وباطلاعه على الإشارة إلى واحد يندفع مزاحمة / الغير ويتعين دلالة عليه بخلاف المجاز فإن [١٠ / أ] السامع إذا سمع اللفظ بلا قرينة لم يفهم كون المعنى المجازي مراداً لا على التعيين ولا على التساوي ، بل يتعين عنده

(١) في ب والمخاطبية ، وفي ج والمخاطبة ، وفي الأصل والمخاطبية بالواو ، والصحيح المثبت من د لأنه يقصد بها الكون مخاطبةً .

(٢) هذه الأنحاء هي التقدم اللفظي ، التقدم المعنوي ، التقدم الحكمي شرح العقود ٥٩ .

(٣) يقول الشيخ عبد الرحيم : «الدلالة على المعنى بنفسه معناه الانتقال من مجرد اللفظ إلى المعنى بعد العلم بالوضع والقرينة فيما هو من هذا القبيل إنما يحتاج إليها لتحصيل العلم بالوضع ، وبعد العلم بالوضع ينتقل من مجرد اللفظ إلى المعنى من غير احتياج إلى القرينة في ذلك الانتقال» شرح العقود ٦١ .

المعنى الحقيقي للإرادة ، وبالقرينة يزول هذا ويحصل الدلالة على المعنى المجازي ، وأما المشترك فأمره أظهر لأنه مع ثبوت الفرق المذكور بينه وبين المجاز بينهما فرق آخر ، وهو أن مقتضى كل من وضعيه أن يجزم من نفس اللفظ بأن المراد هذا المعنى ، وإنما تخلف عنه لعارض الوضع الآخر ، ولا امتناع في أن يتخلف غرض الواضع من وضعه عنه لمانع بخلاف التعيين للمعنى المجازي على الوجه المذكور ، فإنه لا يقتضى كون ذلك المعنى مراداً إلا عند القرينة ، إذا تمهد هذا فنقول قد يكون الوضع والموضوع له كلاهما خاصين بأن يتعقل (معنى^(١) مشخصاً^(٢)) ويضع لفظاً له كما في الأعلام ، وقد يكونان عامين) بأن يتعقل مفهوماً كلياً ويضع لفظاً له كالرجل والضرب^(٣) ، وقد يكون الوضع عاماً ، والموضوع له خاصاً كما في المضمرات وأخواتها ، وأما كون الوضع (خاصاً)^(٤) والموضوع له عاماً فمتعذر ؛ لأن بالكليات تدرك مشخصاتها إجمالاً ، وذلك كافٍ في وضع اللفظ للم مشخصات / وليست المشخصات كذلك بالقياس إلى الكلى ، [١٠ / ب] كما لا يخفى ، هكذا قيل ، وينبغي أن نتنبه أن المراد مع الوضع العام أو الخاص أن يكون متعقل الواضع عند الوضع مفهوماً كلياً أو مشخصاً ، فيكون الوضع عاماً بهذا المعنى ، لا ينافي كونه قسمًا من الوضع الشخصي بالمعنى الذي سبق .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وفي ب حرفت معنى إلى معين .

(٢) في جـ معنى شخصياً .

(٣) يقول التفازاني : «العام لفظ وضع وضماً واحداً لكثير غير محصور مستغرق بجمع ما يصلح له» شرح

التاريخ ٣٢/١ وفي نفس الصفحة هذه التقسيمات ، ويقول الشيخ عبد الرحيم : «ويدخل تحت هذا

القسم أعلام الأجناس كاسماء للحيوان المفترس» شرح المتفرد ٦٢ .

(٤) ساقطة من الأصل .

تقسيم ثالث للوضع :

قال به شيخنا التحرير^(١) (رحمة الله تعالى عليه)^(٢) وهو أن الوضع إما قصدي كما ذكرناه بأقسامه ، وإما غير قصدي وهو وضع كل لفظ وضع لمعنى اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً لنفسه . وجعله علماً لها . ألا تراك تقول في قولنا : خرج زيد من البصرة ، خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر ، فنجعل كلاً من الثلاثة محكوماً عليه ، لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به (اللفظ)^(٣) مشتركاً^(٤) ، ولا يفهم منه بذلك معنى مسماه ، وأنكر عليه الفاضل الشريف - رحمه الله - قائلا^(٥) : «إن دلالة الألفاظ على أنفسها ليست مستندة إلى وضع أصلاً لوجودها في المهملات بلا تفاوت ، وجعلها محكوماً عليها ، لا يقتضى كونها أسماء لأن الكلمات متساوية / الأقدام في جواز الإخبار عن ألفاظها ، بل [١١ /] هو جارٍ في الألفاظ المهملة ، ودعوى أن الواضع وضع المهملات بإزاء أنفسها وضعاً قصدياً ، أو غير قصدي وأنها أسماء بهذا الاعتبار^(٦) ، خروج عن الإنصاف ، ومكابرة في قواعد اللغة ، على أن إثبات وضع غير قصدي أمر لا يساعده نقل ولا عقل^(٧) ، وإنما ارتكبه تقصياً عن إلزام الاشتراك في جميع الكلم ، والتحقيق أنه إذا أريد الحكم على لفظ تلفظ به نفسه^(٨) ، لم يحتاج هناك

(١) «هو العلامة سعد الدين التفتازاني ، والتحرير هو العالم المتبحر الذي أنقذ الفنون» شرح عنقود ٧٠ . وهذا التقسيم موجود بالحاشية الجديدة على «قوشجي لسيد حافظ ٨١ ولم أشر عليه عند التفتازاني .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب ، وفي جـ ، د رمز «ج» .

(٣) ما بين القوسين مكرر في جـ .

(٤) في ب المشترك .

(٥) شرح المفتاح للشريف الجرجاني خ ورقة ١٤٦ وهو تلخيص لكلام الشريف الجرجاني .

(٦) «أى باعتبار وضعها لأنفسها وإن لم تكن شيئاً من أقسام الكلمة باعتبار الوضع للمعنى» شرح عنقود ٧٢ .

(٧) نقل هذا الكلام الفاضل العصام غير منسوب في شرحه على الرسالة الوضعية لعلى قوشجي ٨٤ .

(٨) في جـ ، د بنفسه .

إلى وضع ولا إلى دال على المحكوم عليه للاستغناء بذاته عما يدل عليه ،
فيتشارك الألفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند التلطف بها أنفسها ، وإنما
يحتاج إلى ذلك إذا لم يكن المحكوم عليه لفظاً ، أو كان ولم يتلطف به نفسه ،
هذا كلامه^(١) ونحن نقول : «ولا نزاع لأحد من أرباب العربية أن مثل قولنا :
«زيد ثلاثي» كلام ، وهم مصرحون بأن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو اسم
وفعل^(٢) ، وأيضاً لا يخلو^(٣) إما أن يكون «زيد» في هذا التركيب مبتدأ أو لا^(٤) ،
فإن كان مبتدأ لزم أن يكون اسماً لأنه مأخوذ / من تعريف المبتدأ عندهم ، وإن
لم يكن مبتدأ لم يكن [١١ / ب] لرفعه ولا لرفع ثلاثي وجه لأنهما حينئذ^(٥) لا
يكونان شيئاً من المرفوعات المذكورة في كتب النحو ، وأيضاً كثيراً ما تقع المعرفة
صفة للفظ المعبر به عن نفسه ، وموصوف المعرفة يجب أن يكون معرفة
بالاتفاق ، وقد عرفتوا المعرفة بما وضع لشيء بعينه كما ذكرنا ، على أنهم
مصرحون^(٦) في مواضع من كلامهم أن «ضرب» و «من» وأخواتهما^(٧) أسماء
للألفاظ الدالة على معانيها ، وأعلام لها كما قال المحقق «الاسترأباض» اعلم أنه

(١) «أى كلام الفاضل الشريف إشارة إلى قوله وأنكر عليه الفاضل الشريف ومن هنا يبدأ في دفع
اعتراضات الفاضل الشريف بقوله : ونحن نقول وبهذا يظهر أنه مع الشريف» شرح العقود ٧٤ .

(٢) والمصرح بذلك الزمخشري حيث يقول : «الكلام هو المركب من كلمتين أسنلت إحداهما إلى
الأخرى ؛ وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو
قوله : ضرب زيد وانطلق بكر ، وتسمى الجملة» المفصل ٦ ، شرح المفصل ١٨/١ .

(٣) في الأصل لائح وهو تحريف .

(٤) ساقطة من جـ .

(٥) ساقطة من جـ ، د .

(٦) قسم الشيخ عبد الرحيم رد القوشجي على الشريف الجرجاني إلى ثلاثة أوجه : الأول قوله السابق
ولانزاع ،... الوجه الثاني قوله لا يخلو إما أن يكون ... وهما وجهان عقليان ، وهذا هو الوجه الثالث
الذي نقله عن رضى الدين الاسترأباض وهو وجه نقلى . الرضى في شرح الكافية ١٣٦/٢ ، شرح
العقود ٨٤ .

(٧) الأولو ساقطة من جـ ويقصد بقوله أخواتها بقية الأفعال والحروف . شرح العقود ٧٤ .

إذا قُصِدَ بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك : «أين» كلمة استفهام ، «وضرب» فعل ماضٍ فهي علم ، وذلك ؛ لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره^(١) ، ولا شك أن الاسمية مستلزمة للوضع وأيضاً هم كالمجتمعين^(٢) على أن اللفظ المستعمل استعمالاً صحيحاً جارياً على القانون منحصر في الحقيقة والمجاز ، وهما مقتضيان للوضع ؛ لأن الحقيقة اللفظ المستعمل في الموضوع له^(٣) ، والمجاز اللفظ المستعمل في لازم الموضوع له^(٤) ، ولا ريب أن استعمال / مثل (خرج وزيد ومن) في [١٢/أ] أمثال هذه التراكيب استعمال صحيح مقبول عند الكل ، وليست بمجازات فلزم أن يكون لها وضع لما استعملت هي فيه ، أعنى أنفسها من حيث إنها دالة على معانيها ، وكفى بهذا مستنداً إلى إثبات الأمور اللغوية ، وحينئذ القول بأنها موضوعات^(٥) لها قصداً وأصالة كالوضع لمعانيها يوجب القول بكون جميع الألفاظ مشتركة فاضطر إلى القول بوضع غير قصدي ، فعلى هذا ليس إثباته أمراً لا يساعده نقل ولا عقل ، بل إثبات أمر بمقتضى قواعد اللغة ، وأما قوله : «جعله محكوماً عليها لا يقتضى كونها أسماء» فبعيد . لأن إثبات محكوم عليه غير الفاعل والمبتدأ المستلزمين للاسمية أمر لا يساعده نقل ولا عقل وقوله : «لأن الكلمات متساوية الأقدام في صحة الإخبار عن ألفاظها^(٦)» شيء لا طائل تحته ، لأن الخصم^(٧) لا ينازع في ذلك ، ولكن يقول جميعها أسماء ، وقوله : «يحتاج

(١) شرح الكافية لرضي الدين الاسترأبادي ١٣٦/٢ النص نفسه .

(٢) في ب المجتمعين وهو تحريف .

(٣) يقول السكاكي : «الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هو موضوع له من غير تأويل في الوضع» المفتاح ١٦٩ .

(٤) يقول السكاكي : «المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوع له» المفتاح ١٧٠ .

(٥) في ج موضوعه .

(٦) شرح الفاضل المصام على الرسالة الوضعية ٨٢ .

(٧) المقصود بالخصم هنا هو المنكر للوضع غير القصدي لأن القوشجي يعتبره خصمه في هذه المسألة ويقصد به الفاضل الشريف .

هناك إلى وضع إلى آخره، إن أراد عدم الاحتياج إلى الوضع والدال، وتشارك الألفاظ في صحة الحكم عليها من حيث العقل فمسلّم، ولا يجديهِ نفعاً، وإن أراد عدم الاحتياج والصحة من حيث العربية حتى يصير هذا اللفظ^(١) محكوماً عليه / نحوياً فممنوع^(٢)، كيف ولو صح لزّم جوازاً أن يكون [ب/١٢] كل صوت صدر عن شخص، كيف كان، بل كل ما أشير إليه من غير لفظ محكوماً عليه بحسب النحو من غير فرق بينه وبين ما نحن بصدده ؟ وقد اعترف هو بالفرق بينهما^(٣)، وأما المهملات فالفرق بينها وبين الموضوعات يتبين بتحقيق معنى الوضع الغير القصدى، فنقول : إذا قال الواضع مثلاً : «ضرب» عينة لكذا، فلا شك أن قصده فى هذه الحالة إلى تعيين (ضرب) لمعناه لكن وقع منه (إطلاقه وإرادة نفسه منه، فوقع منه)^(٤) فى ضمن ذلك التعيين المقصود تعيينه لنفسه أيضاً، ولم يوجد منه مثله فى المهملات، والواجب علينا عند التكلم على القانون أن نتبع ما وقع منه، وقد شاع بين أهل اللسان استعمال الموضوعات بهذا الطريق دون المهملات، فلو وقع شيء منها فى كلام من يوقع به تأوله بهذا اللفظ، ولا يلزم من وجوب التأويل شيء قليل الوقوع ضرورة صيرورته موافقاً لما صدر عن الواضع وجوبه لما هو / شائع موافق لما صدر عنه، هذا ما سنح لى فى هذا المقام^(٥) [أ/١٣] بتوفيق الملك العلام، فكن أنت بفطنتك المنصفة فيصل الخصام .

(١) «أى اللفظ الذى ذكر، وأريد به نفسه من غير وضع ولا دال» شرح العقود ٧٧ .

(٢) فى ب، جـ فم وهو اختصار الكلمة .

(٣) أى اعترف الفاضل الشريف حيث قال : «إن المحكوم عليه إن كان لفظاً تلفظ به نفسه يصح الحكم عليه من غير حاجة إلى وضع ولا إلى دال»، وإن كان ولم يتلفظ به نفسه يحتاج فى صحة الحكم عليه إلى ذلك» شرح عقود الزواهر ٧٧ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من جـ وفى ب الخلاق بدل إطلاقه وهو تحريف .

(٥) «أى ما ذكر من الأبحاث عن الفاضل الشريف وترجيح جانب العلامة التفتازانى فى إثبات الوضع الغير القصدى وتحقيق معناه» شرح العقود ٧٩ .

السمط الثاني لإثبات الحاجة إلى الواضع

والكلام في تعيينه من قضايا العقل ، إن دلالة اللفظ على شيء دون شيء مع تساوى نسبته إليهما ممتنعة ، فلا بد لها من اختصاص بالأول مترتب على تخصيص صادر من مخصص ، وذلك المخصص بالتقسيم العقلي إما ذات اللفظ أو غيرها ، والغير إما الخالق أو المخلوق ، والأقسام المتشعبة من هذا باعتبار نسبة التخصيص على كل من هذه التقادير إلى كل الألفاظ أو بعضها ، وباعتبار الحكم بشيء من الأقسام أو التردد فيها وغيرهما كثيرة ، ذهب إلى بعض منها طوائف ، فذهب شاذلية^(١) ، إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لنوات الألفاظ ومناسبة بينها وبين معانيها ، وذهب كثير من المحققين^(٢) ، إلى أن دلالة الكلّي بتعيين الله تعالى وتوقيفه^(٣) عليه^(٤) واحداً أو جماعة ، إما بالوحي أو بخلق علم ضروري فيه / أو فيهم ، أو بخلق أصوات دالة وإسماعها له أو لهم [١٣ / ب] ولهذا سمي مذهبهم توقيفاً^(٥) والظاهر أن المال في الكل العلم الضروري ، وألا يقع الإشكال في فهم صاحب الوحي ما أرسل به ، وفي فهم السامع المراد من الأصوات سواء كانت الأصوات المذكورة الألفاظ

(١) يقول التفتازاني : «ذهب عباد بن سليمان الضميرى ومن تبعه إلى أن المناسبة بين اللفظ والمعنى طبيعية ولهذا نحن لا نحتاج إلى الوضع» مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للقرظي ١٦/٤ ويقول الشيخ عبد الرحيم : «وهم عباد بن سليمان الضميرى وأهل التكسير أى علم الحروف وبعض المعتزلة ، ففيه تنبيه على قلة أصحاب هذا المذهب» شرح العقود ٨٠ ، حاشية المسوقى على التفتازاني ١٦/٤ .

(٢) يقول ابن جنى : «إلا أن أبا على رحمه الله قال لى يوماً : «وهى من عند الله واحتج بقوله : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ثم قال : وهذا أيضاً رأى أبى الحسن» الخصائص ٤٠/١ ، ٤١ ، وقال المسوقى : «ذهب إليه أبو الحسن الأشعرى من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها تعليمًا بالوحي أو بخلق الأصوات والحروف في جسم وإسماع ذلك الجسم واحداً أو جماعة» حاشية الدموقى ١٦/٤ .

(٣) فى جد وتوقيفه .

(٤) فى ب على .

(٥) فى ب ، د توقيفاً وهو تصحيح وهذا رأى بالنص فى شرح التفتازاني على المختصر ١٩٤/١ .

الموضوعة المتنازع فيها كما قال بعضهم^(١)، أو ألفاظاً دالة على وضع الألفاظ لمعانيها كما قال آخرون^(٢)، وذهب جماعة^(٣)، إلى أن الكلي يتعيين طائفة من البشر وتعريفهم غيرهم بالترديد والتكرير والإشارة كتعليم الأطفال اللغات، ويسمى مذهبهم مذهب «الاصطلاح»، وذهب البعض (الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني)^(٤) إلى أن مقدار ما يتوقف عليه تعريف الوضع والاصطلاح من الله تعالى وما سواه على الاحتمال، وتوقف البعض^(٥) في المذاهب الثلاثة الأخيرة بناءً على أن المذهب الأول بطلانه يبين كما يجيء، ودليل شيء من المذاهب الآخر لا يفيد القطع فوجب الوقف، فإن كان مراده الوقف عن القطع بواحد من المذاهب فصحيح /، لكن لا [١٤ / أ] يكون هذا مقابلاً لتلك المذاهب؛ لأن الظاهر أن أصحابها لا يدعون القطع بما ذهبوا إليه، وإن كان مراده التردد والتوقف عن الحكم فغير صحيح، وقال بعض المحققين^(٦): بعد إبطال كون اختصاص الألفاظ بالمعاني من ذواتها في وجه ضبط المذاهب لما ثبت أن دلالة الألفاظ بالوضع، فالواضع هو الله تعالى أو الخلق أو بالتوزيع، ثم أن يجزم

(١) وذلك بأن يخلق الله تعالى جميع تلك الألفاظ في جسم ويسمها لواحد أو جماعة بحيث يحصل له أو لهم العلم» حاشية للمسوقي ١٦/٤، شرح المعتمد وشرح التفاتاني على المختصر ١٩٤/١ وقد نقل للتفاتاني هذا الرأي عن الأملد.

(٢) ومنهم الشريف الجرجاني في حاشية المختصر ١٩٤/١.

(٣) وهم البهشمية أي أصحاب أبي هاشم من المعتزلة قال البيضاوي: «وقال أبو هاشم الكل مصطلح» منهاج الوصول إلى علم الأصول ١٧، وقال ابن جنى: «كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً إذا ذكر عرف به مسماه» الخصائص ٤٤/١.

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب، د وفي جـ الأسفرائي، يقول أبو إسحق: «القدر المحتاج إليه في التعريف يحصل بالتوقيف من قبل الله، وغيره محتمل للأمرين» شرح المعتمد على المختصر ١٩٤/١.

(٥) يقصد القاضي أبا بكر الباقلائي حيث قال: «والجميع ممكن عقلاني» ورأى أبي بكر في شرح المختصر للمعتمد ١٩٤/١ وكما كتب على هامش المخطوط (٦) أي أبو بكر باقلاني.

(٦) لغائل بذلك ضد الحلة والدين في شرح المختصر الأصولي ١٩٤/١.

بأحد الثلاثة أو لا ، فهذه أربعة أقسام قال بكل قسم منها قائل ، ثم نسب المذاهب إلى أصحابها^(١) ، ويظهر لك من النظر في المذاهب أن الاحتمال الثالث ؛ أعنى الجزم بالتوزيع لم يقل به قائل ، وأن المذهب الثالث غير مندرج في وجه ضبطه ، تمسك الفريق الأول^(٢) بأنه لو لم يكن لذات اللفظ اختصاص بمعنى معين موجب لدلالته عليه ، فلا يخلو إما أن يكون له اختصاص بغير معناه أولاً ، وعلى الأول دلالاته على معناه دون الغير رجحان المرجوح^(٣) ، وعلى الثاني رجحان المساوى ، وكلاهما محال ، والجواب بالمناقضة^(٤) أنا نختار الثاني ونمنع المساواة لترجيح / دلالاته على [ب / ١٤] معناه بإرادة الواضع المختار - إن كان هو الله تعالى - (فلترجح وقت حدوث الحادث على سائر الأوقات ، وإن كان هو البشر)^(٥) ، فترجح علم الشخص على سائر الأشخاص ، وبالمعارضة أنه لو كانت دلالة اللفظ على معناه لذاته كدلالته على وجود لافظه ، لكان فهم معاني جميع اللغات بالنسبة إلى جميع الأشخاص على السواء ، فكنا عالمين بالهندية والسريانية والعبرانية^(٦) ، ولا يخفى بطلانه - كيف ، وكثير من مفردات كل لغة لا يعرفه أصحابها^(٧) - ولا تمتنع نقل لفظ من معناه إلى غيره بحيث لا يفهم الأول أصلاً ، ونحن نعلم أن كثيراً من الأعلام

(١) والناسب هو المضد في المختصر ١٩٤/١ وقد نسب كل الآراء السابقة إلى أصحابها حيث نسب إلى الأشعري بأن الواضع هو الله ، وإلى البهشية أن الواضع البشر ، وإلى أبي إسحق الاحتمال ، وإلى أبي بكر الباقلي التوقف وأن الجميع ممكن عقلاً .

(٢) «أى القائلون بأن دلالة الألفاظ لذواتها وهم عبّاد بن سليمان الفصميرى وأهل التفسير وبعض المعتزلة» شرح المضد على المختصر ١٩٢/١ .

(٣) فى جر رحمان المرحوم وهو تحريف .

(٤) «المناقضة هى المنع والبطلان والهدم» الصحاح نقض ١١١٠/٣ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) ساقط من ب .

(٧) يحال التفتازانى ذلك قائلاً : «لا يعرفها أصحابها لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ألا تختلف اللغات باختلاف الأمم» شرح التلخيص ١٦/٤ .

المنقولة عن المعاني اللغوية بحيث لا يخطر ببال سامعها تلك المعاني أصلاً ، وأيضاً نعلم قطعاً أن من يسمع لفظ الإنسان لا يفهم من جزئته الأول معنى الشك أو النفي ^(١) ، ولو كان دلالة «إن» عليها لذاته امتنع تخلفهما عنه ضم إليه شيء أولاً لأن ما بالذات لا يزول بالغير ، ولا امتنع اشتراك اللفظ بين معنيين متنافيين / كالجون للأسود والأبيض ، وخفى بمعنى أظهر وكنم ، فقال [أ/١٥] بعضهم ^(٢) في بيان الملازمة : لأنه يمتنع ^(٣) مناسبة شيء واحد لمتنافيين ، والمنع عليه ظاهر ؛ لأن هذا في الواحد في كل وجه ، وأما إذا كان الشيء ذا جهات واعتبارات متعددة كاللفظ فلا امتناع في مناسبته لشيء بجهة ، والمنافية بأخرى ، فلهذا عدل عنه صاحب المفتاح وقال لاستلزامه بشبوت المعنى وانتفائه متى قلت هو «جون» ^(٤) ، فإن ^(٥) أراد أنه يلزم عند هذا الإخبار أن يكون المخبر عنه متصفاً في نفس الأمر بالسواد لكونه مقتضى ذات اللفظ ، وأن لا يكون متصفاً به لأن كونه أبيض أيضاً من مقتضى اللفظ ، والأبيض لا يكون أسود ، فالاستلزام ممنوع ؛ لأن مقتضى ذات اللفظ عند هذا القائل الدلالة على المعنى لا ثبوت المعنى في نفس الأمر ، وليست هذه الدلالة عنده كالدلالة على وجود الالفاظ في استلزامها ثبوت المدلول ، بل في مجرد كونها من ذات اللفظ ، وإن أراد أنه يلزم عند هذا الإخبار فهم السامع المعنيين فبطلان / اللازم ممنوع ، لأن فهم شيء [ب/١٥] من اللفظ لا يستلزم ثبوته في نفس الأمر ولا كونه مراداً للمتكلم .

(١) يقول الشيخ عبد الرحيم : «معنى الشك إن كانت شرطية أو النفي إن كانت نافية نحو إن زيداً قائم» شرح العقود ٨٥ .

(٢) القائل بملك السكاكي المفتاح ١٦٩ ، وكذلك الشريف الجرجاني شرح المفتاح للجرجاني خ ورقة ١٤٥ ، وهذا الرأي للشريف في شرحه المختصر الأصولي ١٩٣/١ .

(٣) في جـ يمنع .

(٤) عبارة السكاكي : «لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه متى قلت هو ناهل أوجونه» المفتاح ١٦٩ .

(٥) في ب فإذا .

واعلم أن ظاهر هذا المذهب ، بطلانه لا يفتقر إلى بيان ، وإن أمكن لصاحبه المناقشة فيما عورض به بأن الملازمات المذكورة التي محصلها استلزام كون دلالة اللفظ لذاته امتناع تخلف فهم المعنى عن سماع اللفظ ، إنما يتم لو كان اقتضاء ذات اللفظ للدلالة كاقترضاء الماء للرطوبة ، أما لو كان كاقترضائه للبرودة (فلا) ^(١) ، ولعل صاحبه لم يرد ظاهره بل أراد الرمز إلى لطيفة ^(٢) اعتبرها الاشتقاقيون والصرفيون ، هي أن لكل طائفة من الحروف في أنفسها خواص ، ككونها مجهورة ^(٣) أو مهموسة ^(٤) (شديدة) ^(٥) أو رخوة ^(٦) أو متوسطة ^(٧) بينهما وغير ذلك ^(٨) ، وكذا للمعاني خواص متفاوتة ^(٩) ، فمقتضى الحكمة أن لا يسوّى الواضع في وضعه بين الألفاظ ولا بين المعاني ، وأن يهمل تلك الأوصاف والخواص ، بل إذا أراد تعيين لفظ المعنى ينبغي أن يراعى التناسب بين خاصتيهما ^(١٠) ، كما روى / في [١/٦٦] القَصْمُ بالفاء

(١) تكملة من د .

(٢) صاحب هذا الرأي السكاكي ، والحقيقة أنه صرح بذلك في صورة مباشرة قائلاً : «ولكن الذي يلور في خلدي أنه رمز وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف أن للحروف في أنفسها خواص ... إلخ» المفتاح ١٦٩ .

(٣) «المجهور هو حرف أشيع الاعتماد في موضعه وضع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت وهي حروف ما عدا «ستشحك خصفة» سر الصناعة ٦٩/١ .

(٤) «هو حرف أضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى معه النفس وهي حروف «ستشحك خصفة» سر الصناعة ٦٩/١ .

(٥) زيادة في ب ، ج ، د «والحرف الشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجرى معه وهي حروف «أجلت طبقك» سر الصناعة ٧٠/١ .

(٦) «الرخو هو الحرف الذي يجرى فيه الصوت وهو غير الشديد والمتوسطة» سر الصناعة ٧٠/١ .

(٧) «المتوسط هو الحرف الذي بين الشديد والرخو يجمعها لم يروعا» ٦٩/١ ، ٧٠ .

(٨) «مثل أن تكون مطبقة منفتحة منخفضة مستعيلة صحيحة معتلة» سر الصناعة ٧٠/١ ، ٧١ .

(٩) «ككونها ظاهرة أو خفية سهلة أو صعبة لذينة أو بشعة» شرح المنقود ٨٩ .

(١٠) المفتاح ١٦٩ ، وشرح التلخيص للتفتازاني ١٨/٤ «والتناسب هو : «أن يضع مثلاً للمعنى الذي فيه رخاوة وليتأ لفظاً كذلك دون سائر الألفاظ ويضع اللفظ الذي يهله لمعنى كذلك دون سائر المعاني ، وكلما ما فيه شدة وظلّة ونحو ذلك» شرح المنقود ٨٩ .

الذى هو من الحروف الرخوة ، لكسر الشيء من غير أن يبين ، أى ينفصل حتى صار اثنين ، والقَصْمُ بالقاف الذى هو من الشديدة لكسره حتى يبين ، وكذا فى الثَلَم بالميم الذى هو متوسط للإخلال بالحائط ، والثَلَب بالباء الذى هو شديد للإخلال بالعرض^(١) ، وكذا فى الزفير بالفاء لصوت الحمار ، والزئير^(٢) بالهمزة التى هى شديدة لصوت الأسد وأمثال ذلك^(٣) ، وأيضاً لهيئات الألفاظ خواص حقيقة (بالمراعاة)^(٤) ، كالفعلان والفعلَى بتحريك العين فيهما كالنَزَوَان لحركة الوثوب^(٥) ، والحيدي للحمار الذى يتحرك ويميل عن ظله لنشاطه ، وكفعل بالضم الذى فيه قوة ، ويحصل بضم الشفتين للأفعال الخَلْقِيَّة اللازمة ولذلك التزم ضم العين فى مضارعه ، ليكون أدل على اللزوم ، ومن هذا القبيل ما اشتهر من أن الزيادة فى البناء للزيادة فى المعنى كقطع أى قطع قطعاً كثيراً^(٦) ، وقالوا^(٧) فى الرحمن من المبالغة ما ليست فى الرحيم ، وقال / الزجاج الغضبان هو الممتلئ غضباً^(٨) ، وجهات المبالغة فى [ب/١٦] الرحمن متعددة ، ففيما ورد فى الأثر يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا ، المبالغة إما من جهة شمول الرحمن للدارين واختصاص الرحيم بالدنيا ، وإما من جهة كثرة أفراد

(١) «العرض هو النفس والحسب» المصباح عرض ٥٥٣ ، «ويكون الإخلال بالعرض بإظهار عيب صاحبه ونقصانه» شرح المنقود ٨٩ .

(٢) فى جـ الزائر وهو تحريف .

(٣) «كالصمود بالصاد الذى فيه استعمال وامتداد للترقى ، والجمود الذى فيه انخفاض وانحصار لا نقابض الشعر والجمود بالميم لتجمد الماء الذى فيه شدة ، والخمود بالخاء الذى فيه رخاوة لا نطفاء النار» شرح المنقود ٨٩ .

(٤) فى كل النسخ بالمراعات وهو تحريف .

(٥) «الوثوب هو القفز» المصباح وثب ٨٩ ويقصد به قيام ذكر الحيوان على الأثر» شرح المنقود ٨٩ .

(٦) هذا رأى قاله التفتازانى فى شرح التلخيص ١٩/٤ والشريف الجرجاني فى شرح المفتاح فى ورقة ١٤٥ أ لم علق قائلاً : «ولا يخفى عليك أن المعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتأثر فى بعض الكلمات كما ذكره ، ولما اعتبره فى جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فما ظنك باعتباره فى كلمات جميع اللغات» .

(٧) القاتل بلك الزمخشري فى الكشاف ٦/١ .

(٨) معانى القرآن وأعرابه للزجاج ٥/١ ، والكشاف ٦/١ نقلاً عن الزجاج .

المرحومين في الرحمن ، وقلتها بالنسبة إليه في الرحيم ، كما في قولهم يا رحمن الدنيا ورحيم الآخرة ، وفيما ورد في أثر آخر يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما ، المبالغة باعتبار جلالة النعم ودقتها ، كما فسر جار الله الرحمن في التسمية بالمنعم بجلال النعم ، والرحيم بالمنعم بدقائقها^(١) ، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني ، من جهة أنها داعية للواضع إلى وضعها لها دون غيرها ؛ لأنها موجبات مستقلة للدلالة ، هذا ويظهر لمن تتبع الألفاظ أن هذا غير مطرد ، وتمسك الفريق الثاني^(٢) وهم الأكثرون بقوله تعالى^(٣) : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا... الآية﴾ ، فإنه يدل على تعليم الله تعالى جميع الأسماء^(٤) لآدم قطعاً ؛ لأن / الجمع المعرف للمعوم والاستفراق [١٧/١] سيما المؤكد بكل ، وأن الملائكة لا يعلمون شيئاً فيها إلا ما علمهم الله ، ولا يكون واضعها البشر البتة ، ولا قومًا آخر مقدماً لأن الأصل عدم وضع سابق ، فيكون واضع الأسماء هو الله تعالى ، وكذا واضح الأفعال والحروف إما لأن الغرض من وضع الأسماء التكلم بها ، وهو لا يتم غالباً بدونها ، وإما لعدم القائل بالفصل ، وإما لأنها أسماء في اللغة ، لأن معنى الاسم فيها هو اللفظ الدال على المعنى بالوضع والتخصيص ، بما يقابلها اصطلاح (طراً للنحاة)^(٥) وبهذا التقرير يندفع ما يقال : يجوز أن يكون المراد الأسماء الموجودة في زمن آدم

(١) وعبارة الزمخشري : «قال الرحمن فتناول جلال النعم وعظائمها وأصولها ، أرفده الرحيم كالنتمة والرديف يتناول ما دق منها ولطف» الكشف ٨/١ ، والنص في شرح الجاريري للمشافية ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول خ ورقة ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) وعلى رأسه أبو الحسن الأشعري وأبو علي الفارسي ، يقول ابن جنى : «إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً : هي من عند الله واحتج بقوله سبحانه : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾» الخصائص ٤١/١ ، الاقتراح للسيوطي ٣١ ، ٣٢ ، شرح المختصر لمضد الدين ١٩٤/١ .

(٣) سورة البقرة الآية ٣١ .

(٤) لكن السؤال الذي يقفز أمامنا هو : لِمَ خُصَّت الأسماء مع أن اللغة بها أفعال وحروف ؟ يجيب ابن جنى على ذلك قائلاً : «فيل اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة (جمع قبيل وهو الجماعة) ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغنى الجملة المستقلة عن كل واحد من الحروف ولفعل فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا يخفاء به جاز أن يكتب بها» الخصائص ٤١/١ ، ٤٢ .

(٥) في كل النسخ «طرا للنحاة» وهو تحريف ، وفي شرح المختصر للجرجاني ١٩٥/١ نفس الرأي وبه طراً للنحاة وهو الصحيح المتيقن .

عليه السلام^(١) لا جميع الأسماء مطلقاً فلا يفيد المطلوب ، لأن الكلام في مبدأ اللغات المتداولة فيما بيننا ، سلمنا العموم مطلقاً^(٢) ، لكن لا مزيد فيه على أن علم آدم بها كان توقيفاً ، ولا يلزم معه أن يكون أصلها بالتوقيف ؛ لجواز أن يكون من مصطلح قوم آخر سابق على آدم عليه السلام ، والبارى تعالى علم ما اصطلاح عليه غيره / سابقاً ، وفي اندفاع الأخير^(٣) نظر ؛ لأن [١٧/ب] قوله : لأن الأصل عدم وضع سابق ، إن كان المراد به وضعاً سابقاً على تعليم آدم الأسماء فهو مسلم ، لكن مخالفة هذا الأصل معلومة ؛ لأن مخاطبة الله تعالى للملائكة بقوله^(٤) : ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ، وقولهم^(٥) : ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ... الآية﴾ ، وأمرهم بالسجود له كانت قبل خلقته عليه السلام ، فكيف بالتعليم ١٩ ، ولا بد لهذه الأسماء من وضع ، ويعود الكلام فيه ، وإن كان المراد وضعاً سابقاً على وضع الله تعالى ، فالخصم لا يسلم وضع الله حتى لا يحتاج إلى وضع سابق ، وإن كان المراد وضعاً سابقاً على تعليمه تعالى للملائكة ما علمهم من الألفاظ ، كان حديث تعليم آدم الذي جعل مدار الاستدلال ضائعاً ، على أنه لا دلالة في هذا على العموم كما هو المدعى ، وقد اعترض على الدليل بأن المراد بالتعليم الإلهام وبعث داعية على الوضع كما قال تعالى^(٦) ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾ أى ألهمناه^(٧) ، ولو سلم فيجوز أن يكون آدم أو من بعده

(١) شرح التفتازاني على المختصر ١٩٦/١ .

(٢) يقول التفتازاني : طو سلمنا العموم يجوز أن يكون آدم ومن بعده قد نسبها فاصطلح جماعة على ما تسمعه من اللغات ، شرح المختصر للتفتازاني ١٩٦/١ .

(٣) يقصد قوله سلمنا العموم مطلقاً ، شرح المنقود ٩٤ .

(٤) سورة البقرة الآية ٣٠ .

(٥) أى الملائكة ، ولتنص من نفس الآية السابقة .

(٦) سورة الأنبياء الآية ٨٠ .

(٧) المعترض على الدليل هو الشريف الجرجاني الذي خلق بعد هذا الرأي قائلاً : فولاخفاء في أن معنى إلهام الأسماء إلهام وضعها لمعانيها لا إلهام اللغات ، شرح المختصر للجرجاني ١٩٥/١ .

قد نسبها بالكلية بحيث لم يتذكرها / أحد ، فاصطلح من بعده أو [١٨/١] بعدمهم على هذه اللغات ^(١) ، ولو سلم فالمراد من الأسماء المسميات ، بقرينة قوله تعالى ^(٢) : ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ ، وأجيب عن الأولين بأنهما خلاف الظاهر ^(٣) ولا يصار إليه بلا دليل ، واستعمال التعليم للإلهام في موضع ^(٤) إن سلم ، لا يكون دليلاً على استعماله في موضع آخر ، وعن الثالث بأن التعليم للأسماء والضمير للمسميات وإن لم يتقدم لها ذكر صريح للقرينة الدالة عليها أعني الأسماء ، يشعر به اختلاف الضمير في كلها ، وعرضهم ، والدليل على أن التعليم للأسماء قوله تعالى ^(٥) : ﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ فلما أنبأهم بأسمائهم ، فإنه أضيف ههنا الأسماء إلى المسميات ، فليس المراد بها المسميات أنفسها ، بل الألفاظ الدالة عليها ^(٦) ، إذ لا يبعد أن يطلق الأسماء ويراد بها المسميات ، فأما إطلاق أسماء المسميات وإزادة المسميات فبعد جداً ^(٧) ، فلو كان التعليم للمسميات ، لما صح الإلزام بطلبه الإنباء بالأسماء ثم إنبائه بنفسه بالأسماء هكذا قيل ^(٨) ، والمفهوم من هذا أن فاعل إنبائهم على تقدير أن يكون التعليم / للمسميات إنما هو الله تعالى ، لأن آدم لم يتعلم

(١) حاشية المختصر للفتازاني ١٩٦/١ النص نفسه .

(٢) سورة البقرة الآية ٣١ .

(٣) «أما الأول فلأن الظاهر من تعليم الأسماء تعريف وضعها لآدم لا إلهامه أن يضعها هو نفسه ، وأما الثاني فلأن الظاهر بقاء المخاطبة بينهم بتلك الأسماء بدون نسيان» شرح المنقود ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) الموضع هو قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُومٍ﴾ وقد قال به الشريف الجرجاني في شرح المختصر ١٩٥/١ .

(٥) سورة البقرة الآية ٣١ .

(٦) شرح المختصر للفتازاني ١٩٥/١ النص نفسه .

(٧) وذلك ولاستلزامه خلاف الظاهر من وجهين : حمل الأسماء على المسميات وحمل الإضافة على الجبائية كما في يوم الأحد لا على ما هو الظاهر من اللامية مثل : غلام زيد لئلا يلزم أن يكون للمسميات مسميات» شرح المنقود ٩٨ .

(٨) لقاتل بملك الشريف الجرجاني في شرح المختصر الأصولي ١٩٥/١ وهو تلخيص لكلام الشريف .

الأسماء [١٨/ب] حينئذ حتى إنبائهم بها ، ونحن نقول عدم صحة الإلزام على هذا التقدير^(١) ظاهر ، فأما إن كان الضمير راجعاً إلى آدم كما يشهد به نظم الآية ، وكان معنى الآية أن الله تعالى علم آدم المسميات أى جميع الأشياء بحقائقها وصفاتها ثم عرضهم على الملائكة وأمرهم بالإنباء بأسمائها^(٢) أمر تعجيز ، فلما اعترفوا بعجزهم عنه أمر آدم به إظهاراً لفضله عليهم فإنبأوها^(٣) : إما بوضعه نفسه إياها للمسميات أو لعلمه بوضع من سبقه إياها^(٤) لها كان الإلزام صحيحاً ، وظهر فضله عليهم باطلاعه فى زمن قليل على ما لم يطلعوا عليه فى مدة طويلة ، أعنى الحكم والمصالح فى وضع الألفاظ ، أو كونها مع كثرتها موضوعة لمعانيها بالتفصيل ، فلا يتم الدليل على أن التعليم للأسماء ، وبما قررنا سقط ما يقال فى توجيه الدليل أنه تعالى فى معرض الامتنان على آدم عليه السلام بأن علمه ما لم يعلم الملائكة ، وإنما يتم هذا لو سأل الملائكة عما علم آدم ، أما لو سألهم عن شيء آخر فلا يلزم لجواز أن يكونوا عالمين بما علمه آدم ، وفى [١٩/أ] الاعتراض عليه^(٥) سلمنا أن المراد لا يحصل إلاً باتحادهما^(٦) ، ولكن يجوز أن يكون المراد بالأسماء فى الموضعين الحقائق فلا يحتاج إلى الجواب عن هذا بأنه يلزم حينئذ مجازان^(٧) فتدبر ، وتمسكوا أيضاً بقوله تعالى^(٨) ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافَ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ ، وجه

(١) فى ب النقد ، وفى د التقرير .

(٢) فى ب بأسمائهم ، وفى ج بأسماءها وهو تحريف .

(٣) وردت فى كل نسخ فإنبائها وهو خطأ .

(٤) فى ب إياه .

(٥) أى التوجيه الماضى .

(٦) رأى اتحاد ما علم آدم وما سئلوا عنه شرح المنقود ١٠٠ .

(٧) وهما لفظاً الأسماء فى الموضعين لإرادة الحقائق والمسميات منها شرح المنقود ١٠٠ .

(٨) سورة الروم الآية ٢٢ ، ومن الذين تمسكوا الأشعرى يقول ابن مسعود : «واستدل بقوله : ﴿وَإِنْ خِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ﴾ والمراد اللغات باتفاق قلنا التوقيف والإقذار سواء» شرح المختصر لعبد الدين ١٩٤/١ .

الاستدلال أن المراد بالألسنة هنا ليس نفس الجارحة المخصوصة باتفاق المفسرين^(١)؛ لأن المراد بالآية ما يدل على كمال القدرة وبديع الصنع، وهو في غير الأمثلة أكثر وأقوى؛ بل المراد اللغات، فمعنى الآية ومن آياته توقيفكم على اللغات المختلفة وتعليمكم إياها؛ فيكون الواضع هو الله تعالى بمثل ما مر في تقرير الدليل الأول، والجواب أنا لا نسلم أن المراد نفس الجارحة، لكن في الدلالة على كمال القدرة، وبديع الصنع ليس الحمل على تعليم اللغات أولى من الحمل على الإقدار^(٢) على وضعها^(٣)، بل لا يبعد أن يدعى أن الثاني أبلغ في حصول المرام^(٤) مع أن منع المقدمة التي أحيل بها على الأول أظهر منها، إذ يجوز أن يقال: الخطاب في الآية لهذه الأمة المنزل عليه^(٥) القرآن /، ولا ريب في سبق [١٩/ب] الوضع على توقيفهم وتعليمهم، فلا يتأتى أن يقال: الأصل عدم وضع سابق، تمسك الفريق الثالث وهم الاصطلاحية^(٦)، بقوله تعالى^(٧): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ فإنه يدل على أن لغة (قوم كل نبي)^(٨)، بل علمهم بها مقدم^(٩) على الوحي، لو كان العلم باللغات بالتوقيف، والتوقيف لا يكون إلا بالوحي، كان الوحي مقدماً على العلم بها، فلزم تقدم كل من الوحي والعلم باللغات على الآخر وتأخره عنه،

(١) يقول الزمخشري: «الألسنة اللغات أو أجناس النطق وأشكاله» تفسير الكشاف ٤٧٣/٣، شرح المختصر للشريف ١٩٥/١.

(٢) «الإقدار أي جعل العبد قادراً على وضعه» شرح العقود ١٠٠.

(٣) في ب وضعه.

(٤) في ب، جـ المراد.

(٥) في د عليهم.

(٦) وهم القائلون بأن واضع اللغات كلها هم البشر وهم البهشية. انظر رأيهم واستدلالاتهم بالآية في شرح المختصر لعبد الدين والملة ١٩٤/١ وقد مضى.

(٧) سورة إبراهيم الآية ٤.

(٨) تصحيح من شرح العقود ١٠٣ حيث وردت في كل النسخ (كل قوم نبي).

(٩) في جـ متقدم.

فلزم تقدم كل منهما على نفسه وتأخره عنه ، وبطلانه بيّن ، والجواب أن الآية إنما تدل على أن كل رسول له قوم ، فعلم قومه بلغتهم مقدم ، على الوحي إليه ، وأما في الرسول (الذي)^(١) ليس له قوم كآدم عليه السلام حين علم الأسماء فلا دلالة في الآية على سبق علمه ، ولا سبق علم أحد على الوحي إليه فلا يلزم من تعليمه اللغات بالوحي محذور ، وأيضاً قولهم التوقيف لا يكون إلا بالوحي^(٢) ممنوع لجواز أن يكون بخلق علم ضروري أو بخلق الأصوات^(٣) والألفاظ كما سبق ، ورد هذا بأنها خلاف المعتاد ، وأنت خبير بأن هذا لا يقدح / في المنع ، تمسك الرابع بأنه [٢٠/أ] لو لم يكن القدر المحتاج إليه في تصرف الاصطلاح توقيفاً لزم الدور^(٤) أى فسادُه يعنى توقف معرفة ذلك القدر على أنفسها ، أو التسلسل^(٥) أى توقفها على معارف غير متناهية مترتبة لأنه لو لم يكن معرفة ذلك^(٦) القدر بالتوقيف لكانت بالاصطلاح^(٧) ، فيتوقف على معرفة القدر المحتاج إليه في تعريف هذا الاصطلاح ، وهكذا ، فإن اتحدت المعرفتان في مرتبة من المراتب فالدور ، وإلا فالتسلسل ، وكلاهما باطل محال ، كما تبين في موضعه ، والجواب أنا لا نسلم أنها لو لم تكن بالتوقيف لكانت بالاصطلاح لجواز أن يكون بالترديد والقرائن كما للأطفال^(٨) .

(١) ساقطة من الأصل ، زيادة من بقية النسخ .

(٢) قد مر الحديث عن هذا الرأي والنص منقول من شرح المختصر لعبد الدين ١٩٦/١ .

(٣) شرح المختصر لعبد الدين ١٩٦/١ النص نفسه .

(٤) الدور هو ألا يمكن حصول شيء بدون الآخر ، وهو قسمان : دور متى كالبنوة والأبوة ودور تقديم وهو أن يكون كل من الأمرين حلة للآخر ومتقدماً عليه كما إذا توقف أ على ب وب على أ وهو محال .

(٥) دور التوقف على اصطلاح سابق وهو على آخر وهكذا شرح المختصر للتفتازاني ١٩٧/١ .

(٦) في جـ يياض يقترب من نصف صفحة لكن ليس هناك سقط .

(٧) هذا الكلام تلخيص لكلام التفتازاني في شرحه للمختصر ١٩٧/١ .

(٨) شرح المختصر للتفتازاني ١٩٨/١ .

السمط الثالث : لبيان طريق ثبوتها عندنا

وهو النقل لا غير ، إما بطريق التواتر^(١) كنقل السماء والأرض وأمثالهما ، وإما بطريق الأحاد كغيرها ، واففقوا على امتناع ثبوتها بالقياس الفقهي وهو تعدية حكم يشيء^(٢) إلى غيره ، لمشاركته له في علة ذلك الحكم كأن يقال ، علة وضع لفظ القارورة للزجاجة المخصوصة هو كونها بحيث يقر فيها المائع ، والذن يشاركها في هذه العلة فيثبت الحكم أيضاً وهو وضع لفظ القارورة / له ، وذلك لانا نعلم - قطعاً - أن كونها بحيث يقر فيها [٢٠/ب] المائع ليس علة موجبة لوضع هذا اللفظ ، إنما هو موجب النسبية لتعيينها من بين سائر الألفاظ ، وداع للواضع إلى اختيارها ، والعلة هي اختيار الواضع إياها دون غيرها ، فلا يكون غير الزجاجة مشاركاً لها في علة الحكم ، هذا في اللغة ، وأما الصرف والنحو فشبت أكثر أحكامها عندنا بالقياس لأن بحثهما عن دلالة الهيئات كما مرت الإشارة إليه ، وتلك الهيئات غير متناهية فلا يمكن نقل كل واحدة بالتفصيل ، وأما الأحكام الكلية الشاملة لجزئيات جزئيات^(٣) ، فالتقلد لم ينقلوا إلينا نص الواضع عليها ، ولم يصل إلى كلهم^(٤) بل أخذوها من موارد استعمال الأقدمين ، ولا شك أن الاستعمال إنما هو للبعض فقاموا بالباقي عليه حتى صار الحكم كلياً . نعم بعض أحكامها وهو الشواذ / طريق ثبوتها النقل لا غيره ، هذا في الثبوت عندنا ، وأما [٢١/أ] عند الناقل الأول ، فإن كان الواضع البشر فكل ذلك لأنه لا يمكن للواضع تعريف الأحكام الكلية بالتكرير والترديد ، وإن كان هو الله تعالى فالأمر محتمل لأنه يجوز منه خلق العلم الضروري بالحكم الكلي ، هذا

(١) التواتر هو التتابع يقال تواترت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بعضاً - الصحاح وتر ٨٤٣/٢ .

(٢) هكذا وردت وأعتقد أن الصحيح «شيء» .

(٣) قال الشيخ عبد الرحيم : «جزئيات الثاني تأكيد للأول أو صفة أي جزئيات مستقلة في كونها جزئيات من غير حاجة فيه إلى انضمام أخرى والفرض التعميم والاستفراق» شرح العقود ١٠٩ .

(٤) هكذا وردت العبارة ، وفي شرح العقود : «ولم يصل إلى كلهم وإن وصلت إلى بعضهم» الشرح ١١٠ .

وأنا أنبئك بشيء عجيب وأنبهك على أمر غريب ، وهو أن من أبناء الزمان من تشبث بأذيال اللغو واخترع فتناً في العربية سماه أصول النحو ، وطول فيه الكلام بالوهم والوسواس وتعذّى فيه حد العقل والقياس ، فقال أما حدُّ أصول النحو لقباً فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها توصلاً قريباً إلى استنباط الأحكام الفرعية عن أدلتها التفصيلية^(١) ، ثم قال : وأما أقسامه فثلاثة نقل وقياس واستصحاب الحال^(٢) وحد الليل النقلى بأنه الكلام العربي الفصيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة^(٣) ، واحترز بالقيّد الأخير عما جاء شاذاً من كلامهم ، ولم يعرف أن حده غير مطرد لصدقه على أصول الفقه وغيره^(٤) / ، وإنَّ جَعَلَ [٢١/ب] الأمور الثلاثة أقسام العلم بالقواعد لا يصح إلا على تأويل بعيد عن سياق كلامه جدك ، وأن دليل النحو لا يلزم أن يكون فصيحاً ، وأن الشواذ الثابتة^(٥) من

(١) هذه العبارة لابن الحاجب في تعريفه أصول الفقه يقول : «أما حده لقباً فالعلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية» شرح المختصر لابن الحاجب لعبد الدين ١٨/١ أما عبارة ابن الأنباري «أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروع وفصوله» الإغراب في جدك الإغراب ولمع الأدلة ٨٠ ، الاقتراح ٢٩ ، وهذه مخالطة من القوشجي لأنه يقصد بأقوله تلك ابن الأنباري بدليل ما نقل بعد ذلك عن ابن الأنباري ، ويعرف أستاذنا الدكتور محمد عيد أصول النحو قائلاً : «أصول النحو العربي يقصد بها الأسس التي بنى عليها هذا النحو في مسأله وتطبيقاته ووجهات عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم» أصول النحو العربي ص ١ .

(٢) القائل بذلك ابن الأنباري وعبارته «أقسام أدلته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال» الإغراب ولمع الأدلة ٨٠ .

(٣) عبارة ابن الأنباري «النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة» الإغراب ولمع الأدلة ٨١ ، وتبعه السيوطي في الاقتراح ٨٤ .

(٤) ينفي ابن الأنباري كلام القوشجي بقوله : «كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله» الإغراب ولمع الأدلة ٨٠ ، وبهذا للنحو أصوله وللفقه أصوله ليس فقط عند ابن الأنباري والسيوطي ، ولكن هذا ما نجده في العصر الحديث ويكفي أن نقرأ عنوان كتاب الدكتور محمد عيد «أصول النحو العربي» ، وكتاب «الأصول» للدكتور تمام حسان .

(٥) في ب الثانية وهو تصحيف .

الواضع من النحو ، فالكلام المشتمل عليه دليل النحو مع أن كثيراً من الأحكام الغير الشاذة مما وقع فى كلامهم قليلاً ، ومن الشاذة مما وقع فيه كثيراً ، فلا وجه لزيادة هذا القيد أصلاً ، وشرط فى الناقل^(١) إذا كان بطريق الأحاد العدالة ، كما فى نقل الحديث ، ولم يعرف أن أكثر من يؤخذ منه العربية البدويون الأجلاف^(٢) ، الذين ليس لهم معرفة بالدين والديانة ، ونسبته إلى الصلاح والصيانة ، وبسط الكلام وطوله وأجمله وفصله ، (مما أجمل وفصل^(٣)) وما ذكرته لك ، ولولا ما بهى من العذر^(٤) ، لصريت عن مثل هذا (الذكر صفحاً)^(٥) ولم ألتفت إليه لا نقلاً ولا قدحاً ، فإنه ليس من دأبى الاشتغال بما ليس فى إثباته منفعة ولا فى إبطاله منقبة .

-
- (١) الذى اشترط فيه ذلك ابن الأنبارى فى الإغراب ولمع الأظلة ٨٥ وتبعه صاحب الاقتراح ٨٦ .
 (٢) «جمع جلف وهو العربى الجافى ، وهى مأخوذة من أجلاف الشاة وهى المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن ، وقيل أصل الجلف الدن الفارغ» الصحاح جلف ١٣٣٩/٤ .
 (٣) فى جـ ، د بما أجمله وفعله .
 (٤) يعطى الشيخ عبد الرحيم هذا العذر قاتلاً : فعمل عنده أن الفن المخترع قد وصل إلى مسمع السلطان ، شرح العقود ١١٣ .
 (٥) فى جـ ، د العبارة «الذكر والذكر صفحاً» .

السمط الرابع : لتقسيم الموضوع

اعلم أن للفظ الموضوع تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة^(١) ، كما سيأتى / - إن شاء الله - ذكرها إليك^(٢) ، إذا أفضى بنا النوبة إلى الغوص [٢٢/أ] على فرائد البحار الزخارة ، علم التصريف المكمل يعلم الاشتقاق ، وعلم النحو وعلم البلاغة ، ونحن الآن ناظمون لك فى سلك البيان من تقسيماته ما ليس له كثير دخل فى مباحث تلك العلوم وتلك ثلاث فرائد :
الفريدة الأولى : تقسيمه إلى المشترك وغيره^(٣) :

اللفظ إما أن يوضع لكل واحد من معنيين أو أكثر وضعا ابتدائيا فهو المشترك ، وإلا فغيره ، والمراد من الوضع الابتدائي ألا يكون مبنيا على مناسبة للموضوع له مع شيء آخر ، وبذلك احتفظنا عن المنقول ، فإنه اللفظ الذى وضع لمعنى ثم استعمل بطريق المجاز لما يناسبه وشاع هذا الاستعمال حتى غلب على استعماله فى الموضوع له ، وصار المعنى المجازى متبادرا منه عند إطلاقه وكثرة استعماله فيه يكون تعيينا له لهذا المعنى ، وهو معنى الوضع له ، ولهذا جعلوا المنقول من الأقسام المترتبة على الاستعمال كالحقيقة والمجاز ، والمشارك من الأقسام / الحاصلة لمجرد الوضع ، وقالوا : المنقول ما غلب فى [٢٢/ب] غير الموضوع له بحيث يفهم بلا قرينة ، مع وجود العلاقة بينه وبين

(١) العبارة فى د كما يأتى : «باعتبارات مختلفة نورد بعضها إن شاء الله فى علمى الاشتقاق والصرف ، وبعضها مما يتعلق بعلوم آخر ، ونحن الآن ناظمون لك فى سلك البيان من تقسيماته ما ليس له زيادة اختصاص بشيء من تلك العلوم وتلك ثلاث فرائد» .

(٢) العبارة فى ب ما ذكرها إليك وهو تحريف .

(٣) يقصد بقوله «غيره» «المنقول والحقيقة والمجاز» شرح المنقود ١١٤ ، هذه التقسيمات للتفاضل فى شرح التلويح ٦٩/١ إلى ٧١ .

الموضوع له^(١)، لكن أظن أن هذا أكثرى لأنه قد يكون للمنقول وضع على حدة كما يقول العلماء عند ذكر معنى، ولنسمه كذا، والمنقول إما شرعى إن كان مستعمله فى المعنى الثانى أهل الشرع، كالصلاة والزكاة والصوم^(٢) والحج وغيرها، وإما اصطلاحى إن كان المستعمل قومًا مخصوصين، كالماضى والمضارع وغيرهما للمصرفيين، والمبتدأ والفاعل وغيرهما للنحويين، ولأهل كل صناعة منقولات، وإما عرفى إن لم يكن كذلك، كالحادثة والواقعة للمكروه، والداية لذوات القوائم الأربع أعنى الخيل والحمير^(٣) لخصوصها، وعلى تقدير أن يكون للفظ وضع بالنسبة إلى المعنى المجازى، كما زعم بعضهم لا حاجة إلى الاحتراز عنه بهذا القيد^(٤) لأن المتبادر من الوضع ما يكون للدلالة بنفسه لا بقرينة أعنى الشخص، والقسم الأول من النوعى، وقد عرفتهما إن كان على / ذكر منك^(٥)، فلا يشمله الموضوع ليحتاج إلى إخراجها، وهذا [٢٣/١] هو المشترك اللفظى، وقد يقال للفظ المشترك المعنوى، وهو الموضوع لمعنى كلى يصدق على متعدد^(٦)، سواء كان فى الجميع على سواء، ويقال له المتواطى لتواطؤ أفرادها أى توافقها فيه؛ كالإنسان والرجل، أو كان فى بعضها أشد كالأبيض للثلج والعاج، فإن بياض الثلج أشد وأقوى من بياض العاج، أو أقدم كالوجود للعلة والمعلول فإن وجود المعلول متوقف على وجود العلة أو أولى

(١) القائل بملك التفتازانى فى شرح التلويح ٧١/١ النص نفسه .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) يقول الشيخ عبد الرحيم : «حدد هذه الثلاثة لأن معنى الدابة الماشى على الأرض مطلقاً من دب يلب، ثم نقلت فى العرف العام إلى ما هو أخص من هذا المعنى وهو ذات القوائم الأربع» شرح العنقود ١١٨، شرح التلويح للتفتازانى ٧٠/١، ٧١ .

(٤) يقصد الوضع الابتدائى .

(٥) كما مر فى السط الأول : لتفصيل أقسامه .

(٦) يقول التفتازانى : «المشترك ما وضع لمعنى كثير بوضع كثير فيدخل فيه المشترك بين المعنيين فقط»

شرح التلويح ٣٢/١ .

كالوجود للباري - عز اسمه - وللممكنات فإن وجوده تعالى من ذاته ، ووجود الممكنات من غيرها ويقال له : المشكك لأنه يشكك الناظر فيه ، أنه متواطع لاشتراك الأفراد فيه ، أو مشترك للتفاوت والاختلاف فيه ، وإذا أطلق المشترك يراد منه المشترك اللفظي^(١) ، بقي ههنا بحث ، وهو أن الألفاظ الموضوعية بالوضع العام لمعان مخصوصة على ما اخترناه ونبهنك عليه ، هل هي من المشترك أو لا ؟ فإن اشترط في المشترك تعدد الوضع بالصريح لا تكون هي / [٢٣/ب] مشتركة ، ويزاد على التعريف لإخراجها^(٢) قيد الابتدائي ، لكن ما يلزم منه ألا تكون الموضوعات بالوضع النوعي أيضاً مشتركة ، وهم مصروحون^(٣) بالاشتراك في بعض الأفعال والمشتقات ، وإن اكتفى في المشترك بمطلق تعدد الوضع أعم من الصريح والضمني ، تكون تلك الألفاظ أيضاً مشتركة ، ويتم التعريف المذكور ، لكن يחדشه^(٤) أنا لا نجد في كلامهم ما يُشعر بأن مثل هذا هو من المشترك اللفظي ، ثم اختلفوا في المشترك في مقامين :

الأول أنه هل هو واقع في اللغة ؟ فقال الأكثرون وهو الحق ، نعم^(٥) وقال الآخر^(٦) ، لا بل هو ممتنع^(٧) استدلال الأولون أولاً على الجواز بأننا نقطع بأنه لو وضع أحد لفظاً لمعنى ثم وضعه هو أو آخر لمعنى آخر من غير اعتبار مناسبة بين المعنيين ، لم يلزم منه محال ، وثانياً على الوقوع بإطباق أهل العربية «على

(١) كان هذا تلخيصاً لكلام الشريف الجرجاني حاشية الجرجاني على المختصر ١٣٣/١ .

(٢) في ب لإخراجه .

(٣) والمصريح بوقوعه ابن الحاجب وعبارته «المشترك واقع على الأصح لنا» المختصر الأصولي ١٧ .

(٤) في ب ، جة تحدث وهو تعريف .

(٥) على رأس هؤلاء الأكثرين ابن الحاجب في المختصر ١٧/١ .

(٦) في جة ، د الآخرون .

(٧) يقول الشريف الجرجاني : «يلزم حينئذ من قوله هو جون أن يكون ذلك الشخص في نفس الأمر متصفاً بثبوت السواد وعدمه فإن لزومه باطل قطعاً» شرح المفتاح خ ورقة ١٤٤ ب ويقول في نفس الموقف : «يمتنع دلالة اللفظ بلباته إلى معنيين متنافيين لامتناع مناسبة ذاته لهما معا» المصدر السابق كذلك ابن مسعود في شرح التوضيح ٦٧/١ .

أن القرء للظهر والحيض معاً على البديل من غير ترجيح^(١) للمجموع ، إذا كان من غير ترجيح ، فلا يكون من قبيل / الحقيقة [أ/٢٤] والمجاز ، فلم يبق إلا أن يكون مشتركاً لفظياً ، قيل عليه : إن أردت بقولك القرء للظهر والحيض إنه موضوع لهما ، فالإطباق عليه ممنوع ، فإنه عين المتنازع فيه^(٢) وإن أردت أنه مستعمل لهما فمسلم ، لكن لا يلزم منه الاشتراك اللفظي لجواز أن يكون موضوعاً للقدر المشترك بينهما ، أو يكون في أحدهما حقيقة ، وفي الآخر مجازاً ؛ كما ذهب إليه البعض من أنه حقيقة في الحيض لأن القرء الجمع ، والحيض هو الذي يجتمع في رحم المرأة ، مجاز في الظهر ، وهذان الاحتمالان أولى من الاشتراك (أما الأول فظاهر ، لأن الغرض الأصلي من وضع الألفاظ ظهور المراد ، والاشتراك)^(٣) منحل به ، وأما الثاني فلأن الاشتراك مفتقر إلى وضعين بخلاف الحقيقة والمجاز فإنه يكفي فيهما وضع واحد ، والأصل في الحوادث للعدم ، وأيضاً أنه محتاج إلى القرينة في الاستعمالين دون الحقيقة ، وأيضاً من يقول بوقوع المشترك ، يعترف بأن استعمال اللفظ في المعنيين بطريق الحقيقة والمجاز أكثر منه بطريق الاشتراك ، والحق الفرد بالأعم الأغلب أولى ، والجواب أن المراد بقولنا القرء / للظهر والحيض أنه موضوع [ب/٢٤] لهما ، وبإطباق أهل العربية عليه إطباق النقلة الذين^(٤) يثبت نقلهم اللغة وكما ثبت منهم أن السماء والأرض موضوعان لمعنييهما بالانفراد ، وكذلك ثبت بعينه أن العين موضوع لمعانٍ بالاشتراك^(٥) وليس بأصنافها دليل غير النقل ،

(١) هذه عبارة ابن الحاجب في المختصر الأصولي ١٧ .

(٢) يقول ابن مسعود : «إن اللفظ إن استعمل في أكثر من معنى واحد بطريق المجاز يلزم أن يكون اللفظ الواحد مستعملاً في المعنى الحقيقي والمجازي معاً وهذا لا يجوز» شرح التوضيح ٦٧/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٤) في ب الذي وهو تحريف .

(٥) يقول التفتازاني : «يقال رأيت العين أراد بها الباصرة والجارية وغير ذلك» شرح التلويح ٦٧/١ وهذا عن منهج الأقدمين في دراسة الاشتراك ، أما المحدثون فيقره الكثيرون يقول : «ستيفن أولمان» عن هذه الظاهرة : «وإن نظرة واحدة في أي معجم من معجمات اللغة لتعطينا فكرة عن كثرة ورود هذه الظاهرة» دور الكلمة في اللغة ١١٤ ، ويقره أيضاً الدكتور كمال بشر ويمثل له «بلفظة عين فمن معانيها مثلاً الباصرة والنهب وهما معنيان متنافيان» دور الكلمة (هامش) ١١٢ .

لكن في إثبات النقل على المنكر المعاند صعوبة ، وقد يتمسك بأنه لو لم يقع المشترك لخلت أكثر المعاني عن الألفاظ الدالة عليها ، وهو باطل لمساس الحاجة إلى التعبير عنها ، وبيان الملازمة أن الألفاظ متناهية لكونها حروفاً متناهيةً ومركبة^(١) منها ، والمركب من المتناهي متناه^(٢) ، وإذا وزع غير المتناهي على المتناهي من غير^(٣) اشتراك يبقى غير متناه بلا مقابل ، ولا شبهة أن غير المتناهي أكثر من المتناهي فثبت ما قلنا ، والجواب عنه أولاً منع الملازمة . قولك المركب من المتناهي متناه مغلطة^(٤) ، فإنه يحتمل معنيين ، أحدهما أن المجموع المركب من أشياء / كل منها متناه متناه^(٥) ، وهذا صحيح وليس بمراد لعدم [٢٥/١] التقريب ، والثاني أن التركيبات الممكنة الحصول من أشياء منحصصة متناهية متناهية ، وهذا غلط ، ألا يرى أن أسماء العدد الغير المتناهية موادها الأولى الحروف السبعة عشر ، وموادها الثانية الأسماء الاثنا عشر ، نعم لو قيد بعدم تكرار المواد لزم تناهي التركيبات ، لكن لا داعي إلى التزام هذا ، كيف وكثير من الألفاظ الموضوعية مما مادته متكررة^(٦) ؟ وثانياً منع بطلان اللازم . قولك (لمساس)^(٧) الحاجة إلى التعبير عنها ، قلنا : لا حاجة بنا إلا إلى التعبير (عما نتعقله ، ويزيد إفهامه وهو متناه ، وزيادته على الألفاظ ليست بثبت^(٨)) ولئن سلم فمساس الحاجة إلى التعبير^(٩) عنها بالألفاظ موضوعية لها على الانفراد ، فيجوز أن يعبر عن بعضها بالألفاظ الموضوعية للقليل المشترك بينها وبين غيرها كما نعبر عن زيد برجل ثم نقول لهذا

(١) في ب ، جـ ، د أو مركبة .

(٢) هذا الرأي لا ين مسمود في شرح التوضيح ١٣٠/١ وينهى رأيه بقوله : فاستند المنع بأسماء العدد لعدم تناهيها .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) في ب غلط .

(٥) «متناه» لثانية ساقطة من ب .

(٦) في ب مكررة .

(٧) ساقطة من الأصل ،

(٨) في ب تثبيت وهو تصحيف .

(٩) ما بين القوسين ساقط من د .

المتمسك أنك مع قولك بوقوع الاشتراك لست تقول ، وليس بممكن أن تقول وضع لكل واحد من جزئيات المعاني الغير المتناهية / بخصوصه (لفظ لأن الوضع للشيء)^(١) بخصوصه [ب/٢٥] موقوف على تعقله مفصلاً ، وتعقل غير المتناهي مفصلاً محال ، والموقوف على المحال محال ، بل لا نقول : الوضع لكل جزء من الموجودات عما وضع له اللفظ بخصوصه ، سواء كان على الانفراد أو على الاشتراك متناه ، وإذا كانت المعاني غير متناهية اتفاقاً لزم أن يكون غير الموضوع له اللفظ غير متناه ، لأن المركب من المتناهي متناه ، فيكون أكثر مما وضع له اللفظ ، فانقلب دليلك عليك ولزمت الاعتراف بأن كثيراً من المعاني مما لم يوضع له لفظ بخصوصه بل اكتفى بالوضع للقدر المشترك بينه وبين غيره ، ويتعين المراد إما بإضافته إلى محله ؛ كرائحة المسك أو بوصفه ؛ كرائحة طيبة ، أو بإضافته إلى صفة محله كرائحة الحلاوة ، أو بقرينة خارجة عن المحل ، كما نقول جاء رجل وتريد زيداً بدلالة الحال ، واكتفى بالألفاظ المجازية^(٢) وقد يتمسك أيضاً على وجود المشترك بأنه لو لم يكن واقعاً لكان إطلاق الوجود في الواجب والممكن إما بالاشتراك المعنوي / [٢٦/أ] أو بالحقيقة والمجاز ، وكلاهما ممتنع . بيان اللزوم أن صحة إطلاق اللفظ على متعدد إذا تحقق أنه ليس مجازاً في الجميع منحصرة في أن يكون موضوعاً لكل واحد منه أو للقدر المشترك بين وحدانه^(٣) أو لبعضها الذي بينه وبين الباقي علاقة ، فالأول الأول ، والثاني الثاني ، والثالث الثالث ، فإذا انتفى أحد الأقسام لزم ثبوت أحد الباقيين بالضرورة وبين امتناع اللازم^(٤) أن إطلاق الوجود في شيء من الواجب والممكن لو كان بطريق المجاز

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) هذا الرأي تلخيص لكلام الشريف الجرجاني رداً على كلام عضد الملة والدين حاشية المختصر للشريف الجرجاني ١٣٠/١ ، ١٣١ وكذا شرح المختصر لعضد الملة والدين ١٣٠/١ .

(٣) في ب وجملته .

(٤) وقد قال بالملازمة عضد الملة والدين حيث يقول : فلكن لا تسلم الثانية وهو بطلان اللازم إذ من المعاني المختلفة ما لا يوضع له اسم ويعبر عنه بالألفاظ المجازية بل قال ابن توتية : أكثر اللفظة مجاز وكانواع الروائح ولا يختل مقصود الوضع ؛ شرح المختصر للعضد ١٣٠/١ .

لصح نفيه عنه لأنها من لوازم المجاز ، مثلاً إذا قلنا بعد رؤية الشجاع ، رأيت أسداً ، صح أن يقال زيد ليس بأسد ، ولو كان موضوعاً للمعنى مشترك بين الواجب والممكن (لزم وجوب وجود الممكن^(١)) أو إمكان وجود الواجب لأنه على تقدير الاشتراك لا يكون عين ذاتيهما لتباين الذاتين بالضرورة ، ولا جزءهما^(٢) لا متناحه في الواجب فيكون صفة لهما متحدة فيهما ، وإلا لم يكن مشتركاً بينهما ، فإن كانت واجبة فالأول^(٣) وإلا فالثاني^(٤) وكلاهما محال / ، والجواب أن ليس [٢٦/ب] معنى الاشتراك إلا أن في الواجب شيئاً ، وفي الممكن آخر يصدق على كل منهما مفهوم الوجود ولا يلزم من اشتراك الشئيين بهذا المعنى اتحادهما في الوجوب والإمكان^(٥) . فإن كثيراً من المعاني المشتركة ، بعض أفرادها واجبة وبعضها ممكنة كالعلم والمتكلم وغير ذلك^(٦) وادعاء الاشتراك في الجميع خروج عن الإنصاف^(٧) كيف وما ذكره مستلزم لرفض الاشتراك المعنوي مطلقاً ؟ بأن يقال مثلاً : لو كان مفهوم الإنسان مشتركاً بين الأفراد ، لكان متحداً فيها وإلا لم يكن مشتركاً فإن كان مقارناً للعلم لزم عالمية الجاهل ، وإلا لزم جاهلية العالم ، فإن قال مرادى بأنه لو كان متحداً فيهما لم يختلفا^(٨) ، بلوازم ذات الوجود مثل الوجوب والإمكان لا بالعوارض ، كما ذكرتم ، أجبناه : بأن مرادك من ذات الوجود إن كان نفس

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب ولا جزءهما ، وفي د ولا جزءهما .

(٣) يقصد وجوب الممكن .

(٤) يقصد إمكان الواجب .

(٥) ذهب إلى هذا الرأي العضد في شرح المختصر ١٣٢/١ .

(٦) يقول العضد : «كالعلم والمتكلم فإنهما في القديم واجبان وفي الحادث ممكنان مع أنهما مشتركان

في معنى قطعاً» شرح المختصر للعضد ١٣٢/١ .

(٧) بهذه العبارة يرد القوشجي على قول عضد الدين في الهامش السابق .

(٨) في ب يختلفوا .

الوجود المشترك فملازمتك مسلمة ، لكن لايجدى لك بطائل لأن الوجوب أو الإمكان^(١) ليس لازم هذا المفهوم المشترك ، بل مقتضى ذات ما صدق عليه ، وإن كان / ذات ما صدق عليه أو علم فالملازمة ممنوعة ، فإن [٢٧/أ] الجسم مشترك معنى بين الحيوان والجماد متحد فيهما ، مع أن ذات الحيوان يقتضى الإدراك ويستلزمه ، وذات الجماد يقتضى عدمه ، وكذا كل كلى بالنسبة إلى أفرادها فتدبر . قال بعض المهرة^(٢) بأن العالم والمتكلم واجبان فى القديم^(٣) لا يخلو من تعسف ، ووجهه غير ظاهر ، تمسك منكرو الاشتراك بأنه لو وقع لا تقتضى غرض الوضع ، وهو انفهام المراد بالتفصيل من اللفظ وما يعود على موضعه بالنقض ، فهو ممتنع من العاقل فضلاً عن الحكيم ، والجواب منع الملازمة ، وإنما يلزم لو لم يكن الغرض انفهام المعنيين معاً وهى ممنوعة . ولو سلم فلا نسلم أن الغرض من الوضع مطلقاً هو انفهام المراد بالتفصيل ، ثم لا يجوز أن يكون الغرض فى الوضع الانفهام الإجمالى ، كما أن المستعمل كثيراً ما يستعمل لفظ الكلى مريداً به بعض أفرادها ، بلا إقامة دالة على خصوصه لحصول مقصوده بالإجمال نحو أن نقول عند التحذير : جاء سبع ، أو لمانع من تفهيم الخصوص ، / كانتفاء إمكان أن ينكر إرادة هذا الشخص لدى [٢٧/ب] الحاجة أو غير ذلك من الأغراض ، ولو سلم ، فلا نسلم عدم المرجح فإنه لا ينحصر فى الوضع بل فى الأغلب يكون القرائن ، إذ لو انحصر فيه لامتنع المجاز بل استعمال الألفاظ الكلية وإرادة جزئى من جزئياتها ، وكيف ينكر أحد وضع العقلاء الحكماء الأعلام التى سبق لها وضع ، بل أوضاع لمن يريدون تسميتها مع القطع بأن غرضهم من وضعها فهم مسمياتها بخصوصها ، ولو صح

(١) فى ب والإمكان .

(٢) يقول التفزازانى : طيس على ما ينبى بل اللازم كون الواحد بالحقيقة واجباً لذات ممكنات لذات أخرى « حاشية التفزازانى على المختصر ١٣٢/١ .

(٣) فى ب التقديم .

تمسكهم لامتنع هذا ، وقد يقال إن الاشتراك لو وقع لربما أدى إلى مفساد قوية مثلاً أن يقول الوالي لمواليه : اقلعوا عين فلان ، ومراده عين بجلده بدلالة قرينة ، فيذهلوا عنها ، ويفهموا الباصرة فيقلعوها . يقال : بالجلد عين ، وهي دوائر صغار ، وذلك عيب فيه ، والجواب أنا إذا شرطنا في استعمال المشترك نصب القرينة بحسب فهم السامع فمع التأمل فيها لا يقع مثل هذا وبدونه على تقدير عدم الاشتراك إذا جوز المجاز والنقل / لا يندفع المحذور ، كما إذا [٢٨/أ] قيل اذهب إلى الأسد مراداً به الشجاع ، فيذهب إلى السبع فيفتريه ، وفساد قلة التأمل أعظم من أن يحيط به نطاق البيان ؛ سواء كان الاشتراك واقعاً أو لم يكن .

المقام الثاني استعماله في المعنى : لا نزاع في عدم صحة استعمال المشترك في المعنيين إذا كان بينهما تناف مثل هذا جون أى أسود وأبيض ، ومثل افعل مراداً به الأمر والتهديد^(١) ، وأما غير ذلك فقد اختلفوا في أنه هل يجوز أن يستعمل ويراد به كل واحد من معنیه أو معانيه على أن يكون لكل واحد متعلق بالنسبة ، ومناطق الحكم ، لا المجموع من حيث المجموع ، فذهب بعضهم إلى الجواز مطلقاً ، وبعضهم إلى النفي في الإثبات وإلى الإثبات في النفي^(٢) وبعضهم إلى النفي في المفرد وإلى الإثبات في الجمع ، تمسك المجوزون مطلقاً بالعقل والاستعمال ، أما العقل^(٣) فلأن المشترك موضوع لكل واحد من المعنيين فيجوز استعماله فيما وضع له ، ما لم يمنع منه مانع كالمنافاة بين المعنيين ، حتى قال بعضهم : يجب الحمل على كل واحد عند

(١) يقول المضد : «ونقل عن القاضى والمعتزلة أنه يصح إطلاقه أى المشترك حقيقة إن صح الجمع بينهما بخلاف صيغة افعل للأمر والتهديد» شرح المختصر للمضد ١١٢/١ .

(٢) يقول المضد : «وفصل قوم فقالوا يجوز في النفي لا الإثبات ... النص» شرح المختصر للمضد ١١٢/١ .

(٣) ساقط من ب .

/ التجرد^(١) من المانع ، [٢٨/ب] وهذا معنى عموم المشترك ، وسنخرج جواب هذا عن دليل النافين مطلقاً ، وأما الاستعمال ففي آيتين^(٢) الأولى قوله تعالى^(٣) : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ﴾ نسب السجود فيه إلى العقلاء وغيرهم ، فالنسبة إلى العقلاء يكون معناه وضع الجبهة على الأرض لا الانقياد والتسخر لأمر الكون ليصبح التخصيص بكثير من الناس ، وبالنسبة إلى غيرهم معناه هنا الانقياد والتسخر لامتناع المعنى الأول^(٤) من أكثرها فيكون مشتركاً مستعملاً في معنيين ، والجواب أنه يجوز أن يراد معنى ثالث يصح إسناده إلى الجميع ، وهو الانقياد اللائق المطلوب من المسند إليه^(٥) ، وهو في غير العقلاء انقياد أمر التكوين فقط ، وفي العقلاء انقياد أمر التكوين والتكليف معاً ، فيصح نسبته إلى الجميع ، ويظهر وجه التخصيص بكثير من الناس ، فلم يثبت كون^(٦) لفظ السجود مشتركاً فضلاً عن كونه مستعملاً في المعنيين ، وبعد تسليم كونه مشتركاً يجوز أن يراد من المذكور الانقياد لأمر التكوين فقط أو بعذر عند قوله / وكثير من الناس (يسجد آخر)^(٧) مراداً منه الانقياد لأمر [٢٩/أ] التكليف فلا يكون المشترك مستعملاً في

(١) هذا رأى الشافعي يقول عنه العضد : «ونقل عن الشافعي رحمه الله أنه ظاهر فيهما دون أحدهما فيحمل عند التجرد عن القرائن عليهما ، ولا يحمل على أحدهما خاصة إلا بقريئة» شرح المختصر للعضد ١١٢/١ ، وانظر شرح العقود ١٤٤ .

(٢) في ب ، ج الآيتين .

(٣) سورة الحج الآية ١٨ .

(٤) يقول عضد الدين تعليقاً على الآية السابقة : «والسجود من الناس وضع الجبهة على الأرض ، ومن غيرهم أمر مخالف قطعاً» شرح المختصر للعضد ١١٢/٢ .

(٥) يقول عضد الدين : «الجواب أولاً أن معنى السجود في الكل واحد وهو غاية الخضوع» شرح المختصر للعضد ١١٤/٢ .

(٦) يثبت كون حرفت في ب إلى يشتركون .

(٧) هكذا وردت العبارة في كل النسخ وفي شرح العقود «يسجد الآخر» شرح العقود ١٤٦ .

معنيين باستعمال واحد على ما هو المتنازع فيه ، وقد أجيب^(١) أيضاً بأنه لا يبعد أن يراد بالسجود وضع الرأس على الأرض في الجميع ، ويجوز وقوع هذا من الجمادات كما يقع منها التسبيح أو من الأعضاء الشهادة يوم القيامة^(٢) ، وهذا بعيد جداً ، والثانية قوله تعالى^(٣) : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ نسبت الصلوات في استعمال واحد إلى الله تعالى وملائكته معاً ، وقد قالوا الصلاة من الله رحمة ، ومن الملائكة استغفار^(٤) ، ومن المؤمنين دعاء ، فيكون مستعملاً في معنيين ، والجواب أن قولهم هذا لا يدل على كونها مشتركة بين هذه المعاني لجواز أن يكون مرادهم أنها لمعنى يتحقق من الله في ضمن الرحمة ، ومن الملائكة في ضمن الاستغفار^(٥) ، ومن المؤمنين في ضمن مطلق الدعاء ، وفي قولهم إشعار بذلك لأنهم يبتئوا اختلاف المعنى باختلاف المنسوب إليه ، وليس من دأب اللغة وضع اللفظ بالنسبة إلى موصوف آخر ، فجاز أن يراد ههنا / منها العناية بأمر النبي [٢٩/ب] عليه السلام وإظهار شرفه بما يليق لكل واحد وهو ما ذكروا فيكون من قبيل عموم المجاز ، وهو أن يراد من اللفظ معنى يشمل معناه الموضوع له وغيره ، وإنما كان من هذا القبيل ؛ لأن الصلاة في اللغة موضوعة للدعاء ، وههنا المراد أعم منه لأن يراد منها كل واحد من الأمور على أنه الموضوع له فيكون من عموم المشترك ، وعلى الدعاء موضوع له والآخرين يناسبانه ليكون من الجمع بين الحقيقة والمجاز فإنه أيضاً ممتنع^(٦) ، ونظير هذا بوجه ما ذكروا في تفسير قوله تعالى^(٧) : ﴿يُحِبُّهُمْ

(١) والذي أجاب بهذا الحديث ابن مسعود في شرح التوضيح ٦٩/١ .

(٢) شرح التوضيح لمبيد الله بن مسعود ٦٩/١ لنص نفسه .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٥٦ .

(٤) شرح التوضيح ٦٧/١ ، شرح المختصر للضد ١١١/٢ وقد نسب إلى الشافعي .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) يقول ابن مسعود : فوجد أوردوا على هذه الآية من قبلنا إشكالاً فاسداً وهو أن هذا ليس من المتنازع

فيه ، فإن الفعل متعدد بتعدد الضمائر فكأنه كرر لفظ صلى ، وأجابوا عن هذا أن التعدد بحسب

المعنى لا بحسب اللفظ لعلم الاحتياج إلى هذا شرح التوضيح ٦٧/١ .

(٧) سورة المائدة الآية ٥٤ .

وَيُحِبُّونَهُ ﴿١﴾ أن المحبة من الله تعالى الإثابة ، ومن العباد الإطاعة ^(١) وليس مرادهم أن المحبة فى اللغة مشتركة بين المعنيين ، بل إن المراد منها : لامتناع الحقيقة معنى عام لازم للموضوع له يناسب أن يتحقق من الله فى ضمن الإثابة ومن العباد فى ضمن الإطاعة ، وبعض العلماء يبين عدم استعمال المشترك هنا فى أكثر من معنى واحد بأن سياق الآية لإيجاب اقتداء المؤمنين بالله تعالى والملائكة فى الصلاة / على النبى (ﷺ) ^(٢) [٣٠/أ] فلايد من اتحاد معنى الصلاة من الجميع ؛ لأنه لو قيل أن الله ^(٣) يرحم النبى والملائكة يستغفرون له ، يا أيها الذين آمنوا ادعوا له ، لكان هذا الكلام فى غاية الركافة ^(٤) ، ورد عليه بأن الركافة إنما تكون لو لم تكن الأفعال المختلفة متشاركة فيما هو المقصود بالاقتداء ^(٥) ، بأنه إذا قيل علماء الزمان طالعوا هذا التأليف المتين ، واطلعوا على ما فيه من آثار الفضل المبين وأنوار علم اليقين استلمه أعاضهم بالتبريك والتحسين ، واغتتمه أفاضلهم للتلقن والتلقين ، فيا ذا السلطان العظيم والملك المكين انثر عليه من الدر المكنون والجوهر الثمين ، لكان هذا غاية فى حسن النظام ، ونهاية من لطف الكلام ، وتمسك الفارق بين النفى والإثبات بأن الألفاظ فى النفى تكون مفيدة للشمول دون الإثبات كالنكرة فإنها فى النفى عامة ، وفى الإثبات خاصة ، وكالفعل مثل : جاء زيد ولم يجئ زيد ، فإن الأول يصدق بمجرد مجيئه فى جزء / من أجزاء [٣٠/ب] الزمان الماضى ، والثانى لم يصدق إلا إذا عُد مجيئه فى جميع أجزائه ، ورد بالفارق وهو أن عموم النكرة المنفية لضرورة أن نفى الجنس أو نفى الفرد المبهم

(١) الكشف ٦٤٦/١ وشرح التوضيح ٦٨/١ يقول ابن مسعود : «المحبة من الله إيصال الثواب ومن العبد الطاعة» .

(٢) ما بين القوسين حذف من ب ووضع مكانه «عليه السلام» .

(٣) لفظ الجلالة ساقط من ب .

(٤) من هؤلاء العلماء ابن مسعود فى شرح التوضيح ٦٧/١ ، ٦٨ .

(٥) الرأى بهذا الرأى هو العلامة التفتازانى إلا أنه يأتى بمثلة غير أمثلة القوشجى شرح التلويح ٦٨/١ .

لا يصح ما ثبت فرد لثبوت الجنس والفرد المبهم لأن معناه الفرد بالإطلاق من غير اعتبار قيد معه لا مع عدم اعتبار القيد معه ، ولا شبهة في صدق الفرد على الفرد المعين فما ثبت^(١) فرد يصح أن يقال الجنس أو الفرد المبهم ثابت فلا يصح نفيه بالضرورة ، فيلزم من صحة النفي عدم ثبوت فرد أصلاً ، وهذا معنى عموم النكرة في النفي بخلاف الإثبات ، فإنه لا يقتضي إلا ثبوت فرد ما ، وكذا الفعل الماضي المثبت ؛ فإنه يدل على ثبوت جنس الحدث الذي هو معنى المصدر في شيء من أجزاء الزمان الماضي ، فيصدق ثبوت فرد ما من هذا الحدث فيه لثبوت الجنس في ضمنه ، والمنفي فيه يدل على عدم هذا الجنس في هذا الزمان ، وبالضرورة لا يصدق إلا إذا عدم جميع أفراد الجنس على قياس ما عرفت / ، وأما ما ذكروا في بيان أن ضرب مثلاً يكفى في صدقه [٣١/أ] وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان ، وما ضرب يفيد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي من أنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض ، فلو جعلوا النفي كالإثبات مقيداً بجزء من الأجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين ، فاكتفوا في الإثبات بوقوعه مطلقاً ولو مرة ، وقصدوا في النفي الاستغراق ، إذ استمرار الفعل أصعب وأقل من استمرار الترك لأن العدم لا يفتر إلى سبب ، بخلاف استمرار الوجود فكلام ظاهري لا تحقيقي هنا ، وأما المشترك فلا تدعو فيه ضرورة إلى شمول المعنيين ، ولو في النفي ، فإن نفي أحد المعنيين لا يقتضي نفي الآخر أصلاً ، إلا إذا كان بين المعنيين نوع ملازمة ، والكلام ليس فيه بل في مطلق معنى المشترك ، وإلا لم يكن للفرق بين الإثبات والنفي وجه ، وتمسك الفارق بين المفرد والجمع بأن الجمع بمنزلة تكرير الأحاد ، فإذا قلت رأيت / عيوناً فكأنك قلت رأيت [٣١/ب] عيوناً وعيناً وعيناً ، وفي هذا يجوز لإرادة المعاني اتفاقاً ، فكذا في ذلك^(٢) ، ورد بمنع أن الجمع بمنزلة تكرير الأحاد من كل وجه ، ألا ترى أنك

(١) في ب فما يثبت .

(٢) رأى في الجمع وأما في المفرد فلا تكرر فيه أصلاً فلا جواز للإرادة شرح العنود ١٥٦ .

تورد في التكرير^(١) الواوين ، ولا محال لك أن توردهما في الجمع ، نعم هو بمنزلة في حاصل المعنى ، وهو لا يفيد المطلوب ، وأما النافون مطلقاً فيستدل أكثرهم بالنقل ويتمسك (بعض بالعقل ، أما النقل فقوى صحيح اتفق عليه جمهور أئمة اللغة ، قال صاحب المفتاح ما معناه أن القرء إذ استعمل)^(٢) يدل بنفسه دلالة ظاهرة ما دام منتسباً إلى الوضعين معنى من غير قرينة مخصصة له بأحد الوضعين على ألا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما^(٣) ، فأشار بقوله غير مجموع بينهما إلى أن المشترك لا يصح استعماله في المعنيين أصلاً ؛ لأنه إذا لم يصح بدون التخصيص بأحد الوضعين فمع التخصيص به مثل أن نقول : القرء بمعنى الطهر أولاً بمعنى الحيض أولى ، وههنا بحث دقيق سنورده بتيسير الله تعالى في مباحث علم البيان في العقد السادس / ، والمتمسكون بدليل العقل^(٤) [٣٢/أ] قالوا^(٥) : المشترك لا يخلو إما أن يكون موضوعاً لكل واحد من المعنيين بشرط انفراده عن الآخر أو مع قطع النظر عن انفراده عنه واجتماعه معه ، إذ لا يجوز أن يكون موضوعاً لمجموع المعنيين من حيث المجموع وإلا لم يكن مشتركاً ، ولا لكل واحد بشرط اجتماعه مع الآخر ، وإلا لما صح استعماله في أحدهما على الانفرد وهو باطل بالاتفاق وعلى التقديرين يحصل المطلوب ، أما على الأول فظاهر ، وأما على الثاني ،

(١) في ب التكرار .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) يقول المكاكي صاحب المفتاح : «الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص أو القرء في ألا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما» المفتاح ١٧٠ ، شرح المفتاح للشريف الجرجاني خ ورقة ١٤٦ أ وقد كان القوشجي أميناً حين قال : «ما معناه» .

(٤) ساقط من ب .

(٥) وعلى رأس المتمسكين سعد الدين التفتازاني ورأيه الذي لخصه القوشجي موجود في شرح التلويح ٦٧/١ .

فلأن وضع اللفظ تخصيص بالمعنى أى جملة بحيث يقتصر على ذلك المعنى لا يتجاوز ولا يراد به غيره عند الاستعمال ، فلا يمكن الجمع بين اعتبار الوضعين فى استعمال واحد ، لأن اعتبار وضعه لهذا المعنى يوجب عدم إرادة المعنى الآخر واعتبار وضعه للمعنى الآخر يوجب عدم إرادة هذا المعنى ، فاعتبار الوضعين ^(١) معاً يوجب اجتماع المعنيين فى الإرادة وعدم اجتماعهما فيها ، بل يوجب كون كل منهما مراداً أو غير مراد ^(٢) . والجواب : أنا لا نسلم أن معنى تخصيص اللفظ بالمعنى ما ذكرنا ، وإنما معناه جعل اللفظ / بحيث يدل بهذا ^(٣) الجعل هو لا غيره ، على هذا المعنى لا [٣٢/ب] على غيره ، ولا يوجب هذا ألا يدل هذا اللفظ بجعل آخر على معنى آخر ، ولا ألا يدل لفظ آخر بجعل آخر على هذا المعنى ، فجاز أن يستعمل المعنيين باعتبار الوضعين .

الفريدة الثانية : تقسيمه إلى المرادف وغيره :

اللفظ إن كان موضوعاً لأول معنى بالأصالة ، موضوع بإزائه بعينه لفظ آخر كذلك غير مغير أحدهما عن الآخر فهو المرادف له ، وهما المترادفان ، وإلا فهو المباين له وهما متباينان ، وقيدنا إفادة المعنى فى الوضعين بالأصالة احترازاً عن مثل «شيطان ليطان» و«عطشان نطشان» و«أجمع أكتع» و«أبصح أبتع» مما يجب أن يكون المتأخر تابعاً للمتقدم ، وقلنا بعينه لئلا يتوهم أن الحد والمحدود مترادفان بناء على أن مدلول كل منهما هو نفس الماهية ، وذلك لأن مدلولهما وإن كان متحدًا بالذات فهو مختلف بالاعتبار لأنها باعتبار الإجمال

(١) ساقط من ب .

(٢) يقول القشازانى : «فلو اعتبر الوضعان فى إطلاق واحد لزم فى كل واحد من المعنيين صفة الانفراد عن الآخر والاجتماع معه بحسب الإرادة بل يلزم أن يكون كل منهما مراداً أو غير مراد فى حالة واحدة وهو باطل بالضرورة» شرح التلويح ٦٧/١ ، مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح ١٢/٤ ، ١٣ .

(٣) فى ب هذا .

مدلول المحدود وباعتبار التفصيل مدلول الحد ، والقيد / الأخير لإخراج مثل يأمر ويأمر^(١) [أ/٣٣] بالهمزة والألف أعنى كل لفظين أحدهما الأصل والآخر حاصل بنوع تغير له من إعلال وإدغام أو غير ذلك ليحصل له حالة أحسن من الأولى ، وهذا بخلاف نحو الإخراج والمخرج بمعنى المصدر ، فإن كلا منهما موضوع بالاستقلال لا لتحسين حال الآخر ، وعرف بعض العلماء المترادفين^(٢) بأنهما اللفظان المتغايران الموضوعان لمعنى واحد مستعملاً كل منهما مفرداً ، وقال يخرج بالقيد الأول الاسم الموضوع لمعنى واحد أو أكثر ؛ أعنى التأكيد اللفظي وبالثاني التأكيد المعنوي والأسماء المتباينة والاسم والحد ، لأن الأول موضوع للمجموع من حيث هو مجموع ، والثاني في الأجزاء وبالثالث بعض التأكيد المعنوي التابع نحو : شيطان ليطان ، إذ لا يستعمل كل منهما مفرداً ، ونحن نقول لا حاجة إلى التقييد بالمتغايرين لإخراج ما ذكر ، لعدم دخوله في (اللفظان)^(٣) ، لأن المفهوم منه لغةً وعرفاً التعدد باعتبار ما يرجع إلى اللفظ أعنى الحروف وحركاتها وسكناتها وتقدمها / وتأخرها والتعدد باعتبار التلفظ [ب/٣٣] والزمان ليس منه ، ألا يرى أنه يحسن أن يقال في «ضرب» الضاد غير الرء في التلفظ ، فهو مقدم ومفتوح فيه ، ولا يصح أن يقال زمان هذا اللفظ ، أو لافظه غير زمان ذلك أو لافظه في التلفظ^(٤) ، ولهذا يتحاشى هو أيضاً عن إطلاق الاسمين الموضوعين فنقول يخرج الاسم الموضوع ، ولو اعتبرنا تعدد الزمان أو اللافظ في صيرورة اللفظ متعدداً فلنعتبر تغايرهما في صيرورته غيراً

(١) في الأصل يأمر ويأمر والمثبت من د .

(٢) عرف الشريف الجرجاني الترادف قائلاً : «إنه توارد لفظين أو ألفاظ في الدلالة على الانفراد بحسب

أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة» حاشية الشريف الجرجاني على المختصر ١٣٤/١ .

(٣) مكنا وردت على الحكاية .

(٤) في ب التلفظ له .

فلا يخرج (بالمتغايران)^(١) أيضاً بل يلزم ألا يوجد مترادفان أصلاً ، لأن الترادف لا يتصور بدون تعدد الواضع أو زمان الوضع ، ولا شك أن المعنى القائم بهذا الوضع ، أو المعقول في هذا الزمان غير القائم بذلك أو المعقول في ذلك ، ولا يتحقق وضع لفظين لمعنى واحد أصلاً ، فضلاً عن الأكثر ، وأيضاً الترادف والتباين من الأحوال الحاصلة للألفاظ ، والمفهوم من ظاهر تعريفه أن الترادف لا يتحقق بدون استعمال كل من المترادفين إلا أن يقول / بأن المراد - منياً - [٣٤/١] استعمال كل منهما ، بل هذا التأويل ضروري وإلا لم يصح وقوعه مستعملاً حالاً . وبالجمله ، فتعريفنا أجلى وأولى ، ثم اختلفوا في أن الترادف هل هو واقع أو لا^(٢) ؟ وينبغي أن يكون محل الخلاف الوقوع بالنسبة إلى لغة واحدة^(٣) وإلا ففساد القول بأن كل معنى وضع له في لغة العرب مثلاً لفظ يوضع له في شيء من اللغات الأخر لفظ أظهر وأكثر من أن يلتزمه أحد ، احتج القائلون بالوقوع على جوازه أولاً بأنه لا شبهة في أنه لا يلزم من وضع لفظين بمعنى واحد ، كما ذكرنا محال أصلاً ، خصوصاً إذا كان الواضعان من شخصين ، أو كان وضع الثاني عند ذهول^(٤) الواضع ، وعلى وقوعه ثانياً بما هو الطريق في إثبات اللغات من نقل الثقافات مثل : إن الجلوس والقعود موضوعان للوضع المخصوص والأسد والهزير للحيوان المعهود ، إلى غير ذلك مما لا يحصى ، وإنكار ذلك مكابرة يأتي مثلها في كل الألفاظ ، تمسك المنكرون وهم

(١) هكذا وردت على الحكاية .

(٢) يقول ابن الحاجب مبيناً رأيه في الترادف : «المترادف واقع على الأصح كأمس وسبع وجلوس وقعود ، قالوا لو وقع لعري عن الفائلة قلنا فائدته التوسعة ، تيسير النظم والنثر للرؤى أو الوزن وتيسير التجنيس والمطابقة . قالوا تعريف المعروف قلنا علامة ثانية» مختصر المنتهى الأصولي ١٩ .

(٣) يقول الشريف الجرجاني : «والكلام في المترادفات من لغة واحدة إذ لا منكر له من اللغات المتعددة» حاشية الجرجاني على المختصر ١٣٦/١ .

(٤) في ب دخول وهو تعريف .

الشذوذ / [٣٤/ب] القائلون - منهم أبو العباس الثعلب^(١) - بأنه لا شك أن الغرض من وضع الألفاظ استعمالها لإفادة المعاني ، فإن لم يستعمل دائماً إلا واحداً منهما يكون وضع الآخر عبثاً ، وإن استعملاً فلما أن يفيد الثاني المعنى فيكون إفادة المفسد قبله بالأول وهذا محال^(٢) ، أو لا يفيد فيكون وضعه واستعماله عبثين ، قالوا من استقرأ اعلم^(٣) أنه ما من لفظين في لغة العرب إلا وبين معنييهما فرق باعتبار كالتعود والجلوس فإن الأول يقال عند الانتقال من هيئة أرفع منه كالقيام والركوع والثاني عند الانتقال من هيئة أخفض كالاضطجاع والسجود وكالأسد والهزير ، فإن الأول لذات هذا الحيوان من غير اعتبار معنى فيه ، والثاني له باعتبار شدة السورة^(٤) وزيادة القوة والجرأة فيه ، ولهذا وصف الشاعر الأول بالثاني فقال^(٥) :

(أَسَدٌ دَمَ الْأَسَدِ الْهَزِيرِ خِصَابُهُ)^(٦)

وقال الجوهري^(٧) : الهزير والهزيران : الرجل السعي الخلق ، وإن خطئ بأنهما بالزاي المعجمة والراء تصحيف ، وكالإنسان^(٨) والبشر فإن الأول باعتبار

(١) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي الإمام أبو العباس الثعلب بغيعة الرواة ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ .

(٢) من رأى العنقود أنه غير محال لأنه «نصب علامة ثانية لتحصيل المعرفة بهما بدلاً لا معاً» شرح المختصر للعنقود ١/٣٦٦ .

(٣) في ب اعلم .

(٤) في د الثورة .

(٥) ساقطة من د ولم أعثر على القاتل .

(٦) هذا شطر بيت من بحر الكامل وبقيته :

مَوْتُ فَرِيصٍ قَمَوْتُ مِنْهُ يَرَعُدُ

شرح العنقود ١٦٩ ، الفريصة هي اللحمية التي بين الجنب والكف التي لا تزال ترعد من الدابة وقيل

جميعها فريص وفرائص والخضاب ما يختضب به . الصحاح «خضب» ١/١٢١ .

(٧) يقول الجوهري : «رجل هزير وهزيران أي سعي الخلق» الصحاح هز ٢/٨٤٥ .

(٨) مكررة في الأصل .

/ نسيانه كما قال الله ^(١) تعالى ^(٢) : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ [٣٥/١] مِنْ قَبْلِ فَتْنَيْهِ﴾ أو أنسيه ^(٣) على اختلاف الرايين في أن همزته زائدة أو أصلية والثاني باعتبار ظهوره ، كما سمي الجن جنناً لاجتنانه أي استتاره ، وكذا سائر ما يظن أنه من المترادفات ^(٤) ، فإنه من قبيل الجزء والكل ، كالناطق والإنسان أو الموصوف والصفة كالسيف ^(٥) والصبار ، أو الصفتين لشيء كالكتاب والمنشئ أو نحو ذلك ، والجواب أن الدليل العقلي غير معتبر في إثبات وضع الألفاظ أو نفيه فضلاً عن الوهم المبني على استقراء ناقص ، فإن المعتبر في هذا النقل وعدمه فقط ، وقد ثبت كما ذكرنا ، مع أن الفوائد في وقوع الترادف جملة من توسعة طريق التعبير عن المقصور على المتكلم ، وطريق حفظ الألفاظ للمعاني على المخاطب ، وتأتي الوزن والقافية للشاعر ، وأصناف البديع من السجع والتجنيس ^(٦) والترصيع ^(٧) ونحو ذلك ^(٨) ، وسنورد جميع ذلك في موضعه ، إن من الله علينا بالتوفيق ، ومن هذا نخرج وجه دفع لما تمسكوا به وتحقق الفرق بين بعض الألفاظ باعتبار لا يستلزم عدم / الترادف ، وإنما يلزم لو [٣٥/ب] كان ذلك داخلياً في الموضوع له ، وهو ممنوع في بعض ما ذكر ، وتحقيقه في البعض لا يستلزم تحقيقه في الجميع ، وادعاء ذلك وهم من غير دليل .

(١) لفظ الجلالة ساقط من ب ، جـ .

(٢) سورة طه الآية ١١٥ ، وفي أ ، ب معهدنا وهو تحريف .

(٣) في ب ، جـ ، أو أنه ، وفي شرح المنقود «أو أنه أي لفته واستتاره على اختلاف الرايين» شرح المنقود ١٧٠ .

(٤) في ب ، جـ ، د المترادفات .

(٥) في ب ، د كما في السيف .

(٦) «هو تشابه الكلمتين في اللفظ» شرح المفتاح للجرجاني خ ورقة ١٧٩ أ .

(٧) «هو التركيب يقال تاج مرصع بالجوهر وسيف مرصع أي محلى بالمرصع وروص المقدر ضم بعضه إلى بعض» اللسان ٤٨٣/٩ «روص» .

(٨) لنخص القرشجي فوائد الترادف من شرح المختصر لعبد الدين ١٣٥/١ .

الفريدة الثالثة : تقسيمه إلى الاسم والصفة :

فكان الأنسب من وجه إيراد هذا بعدما نقسم الكلمة - إن شاء الله تعالى - في علم الاشتقاق إلى : الاسم والفعل والحرف ؛ لأنه تقسيم للاسم بخصوصه ، لكن^(١) أوردناه هنا لعدم تعلقه كثير تعلق بمباحث العلوم الآتية فنقول : «الاسم بالمعنى المقابل للفعل والحرف إما أن يكون موضوعاً لذات معينة بلا اعتبار معنى من المعاني المتعلقة^(٢) كالفرس والعلم ، وإما أن يكون لها باعتبار معنى كذلك^(٣) وهذا على ثلاثة أقسام ، لأنه إما أن يكون ذلك المعنى معنى لفظ آخر مناسب لهذا الاسم في المادة أو لا يكون ، الثاني^(٤) ، كالرجل فإنه موضوع للإنسان مع معنى الذكورة ، وهو ليس معنى للفظ يشارك الرجل في المادة ، والأول إما أن يكون ذلك المعنى داخلاً في الموضوع له أو لا ، الثاني كالأحمر إذا / جعل علماً لذات شخص فيه حمرة ، والخمر للشرب [١/٣٦] المخصوص بمخامرته العقل ، والأول كأسماء الزمان والمكان والآلة وكالإله والإمام والكتاب ، وإما أن يكون موضوعاً لذات مبهمة مع معنى معين كالضارب والمضروب والحسن والأحسن والأحمر الغير الأعلام^(٥) ، هذه هي الأقسام المتحققة والمراد بالذات هنا ، ما هو المستقل بالمفهومية ، سواء كان قائماً بنفسه أو بغيره ، وبالمعنى ما لا يكون كذلك ، لاشتماله على نسبة ما ، وبالذات المعينة ما اعتُبر فيها تعيّن ما ، وإن كان متوغلاً في العموم حتى لا يصدق على بعض الذوات ، وبالمبهمة خلافها فيصدق على الجميع ، فيقال

(١) في بقية النسخ «لكن» .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) حاشية الشريف الجرجاني على الكشف الزمخشري ٣٨/١ والكلام للشريف الجرجاني .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) حديث القوشجي هنا تلخيص لحديث الشريف الجرجاني في شرح المفتاح غ ورقة ١٤٧ ، ١٤٨ ،

ويقول السكاكي : «فذلك والتسوية بين تسمية إنسان له حمرة بأحمر وبين وصفه بأحمر» المفتاح

للأقسام الأربعة الأول الاسم وللخامس الصفة ، فإن قلت : هنا قسم سادس وهو ما يكون موضوعاً لذات مبهمه بلا اعتبار معنى فيه كلفظ الذات ، قلت : هو مندرج في الأول لأنه موضوع لمعنى متعين مستقل في المفهومية ممتاز عن جميع المعاني كلفظ الفرس بعينه ، فإن عدت قائلاً فالصفة ليست موضوعه لذات مبهمه ، بل لمعينة لما حققته ، قلت لمفهوم الذات اعتباران : أحدهما / [٣٦/ب] خصوصه وامتيازه عن سائر المفهومات ، والثاني شموله وصدقه على جميع المعاني المستقلة حتى على نفسه ، فبالاعتبار الأول هو ذات معينة ومندرج في القسم الأول ، وبالاعتبار الثاني ، مبهمه ومأخوذة في الصفة فلا محذور ، أو نقول لفظ الذات موضوع لهذا المفهوم أعنى ما يستقل بالمفهومية وهو معنى معين ، والمعتبر في مفهوم الصفة فرد منه وهو مبهم فتأمل ، وتلتبس الأقسام الثلاثة الأخيرة للاسم بالصفة من جهة اعتبار الذات والمعنى في الجميع ، سيما الرابع لمشاركته الصفة في دخول معنى المشتق منه فيه ، بخلاف الثالث لعدم دخول المعنى فيه ، وبخلاف الثاني لأنه ليس له مشتق منه ، والفرق من جهة المعنى والاستعمال ؛ أما من جهة المعنى فلأن الذات في أقسام الاسم معتبرة لنوع تعين كما علمت ، وهي المقصودة الأصلية فيها ، واعتبار المعنى لتعيينها أو تمييزها عن غيرها ، والذات في الصفة مبهمه مطلقاً ، والمعنى هو الغرض الأصلي فيها واعتبار الذات لضرورة أن المعنى لا يعقل دونها ، ولذلك فسروا الصفة بما يدل على ذات مبهمه / ومعنى معين ، أو بما يدل على ذات باعتبار معنى هو [٣٧/أ] المقصود^(١) ، وقد بان مما فصلناه لك أنه لا يمكن أن يكون معنى الاسم والصفة واحداً أو يكونا متساويين لأن الذات (المبهمه)^(٢) أعم من المعينة البتة ، فما قال صاحب الكشف من أن الإله من

(١) الذي فسر الصفة بذلك هو عضد الملة والذين وجبته فهو - أي لفظ الصفة - ما يدل على ذات غير

معينة باعتبار معنى معين كالضارب شرح المختصر للعضد ١٢٨/١ .

(٢) تصحيح من بقية النسخ وفي الأصل «المهملة» .

أسماء الأجناس^(١) يقع على معبود بحق أو باطل محمود على الاستغراق غير حقيقي ، ولا يبعد أنه قصد له شمول الصنفين أعنى الحق والباطل لا شمول أفرادها ، قال الفاضل الشريف - رحمه الله - المعنى المعتبر في القسم الثالث والرابع مرجح للتسمية لا مصحح للإطلاق ، فلا يطردان في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى ، وفي الصفة مصحح للإطلاق^(٢) ، يعنى^(٣) إنما اعتبر الواضع المعنى في كل من أنواع الصيغة بوجه مخصوص من التعلق بالذات ليصح إطلاقها على كل ما يوجد فيه المعنى بذلك الوجه ؛ كالضارب يصح إطلاقه على كل ما قام به الضرب ، والمضروب يصح إطلاقه على كل ما وقع عليه الضرب ، والأحمر يصح إطلاقه على كل ما لونه حمرة ، وفي قسمي الاسم ما اعتبره لذلك ، وإلا لصح إطلاق الأحمر / الذي هو علم [٣٧/ب] الشخص على شخص آخر فيه الحمرة بذلك الوضع ولصح إطلاق الخمر على غير هذا الشراب إذا اشتد وخامر العقل ، وإطلاق المفتاح على الإصبع إذا فتح به مغلاق الباب ، وإطلاق الكتاب على الجدار إذا كتب عليه شيء ، لكنه لا يصح ، بل اعتبره ليظهر أن وضع هذا الاسم له أولى وأنسب من سائر الأسماء ، ونحن نقول : ما قال صحيح في القسم الثالث ، وأما في القسم الرابع فاعتبار المعنى مصحح للإطلاق^(٤) ، وأما في اسم الزمان والمكان فظاهر لأن كل زمان أو مكان يقع فيه الضرب يصح إطلاق المضروب عليه ، كما أن كل ما يقوم به الضرب يصح إطلاق الضارب عليه ، لا تفاوت بينهما إلا بتعيين الذات وعدمه ، وهذا لا دخل له فيما نحن بصده ، وكذا غير اسم الزمان والمكان ؛ كاسم أحدهما الإله والكتاب وغير ذلك ، فإن الذات فيها معتبرة بنوع تعين ، فكلما توجد ذات

(١) هذا الرأي للزمخشري - الكشف ط الحلبي ٣٦/١ .

(٢) حاشية الشريف الجرجاني على الكشف ٣٨/١ وهو كلامه بالنص .

(٣) والذي يعنى هو الشريف الجرجاني في المرجع السابق - الصفحة نفسها .

(٤) حاشية الشريف الجرجاني على الكشف ٣٨/١ وقد مثل لذلك بلفظ «المعبود» .

ذلك التعيين ، ويتعلق المعنى^(١) بها بالوجه المعبر فيها يصح إطلاقها عليهما ، ولا يقدح في كونه مصححاً للإطلاق عدم اطراده فيما لا يكون بهذا التعيين ، والظاهر أن اسم الآلة ، كالمفعول والمفعول موضوع لما هو آلة الفعل عادة ، [٣٨/أ] ويتعارف إطلاق آلة ذلك الفعل عليه^(٢) ؛ كالإقليد والقلم للكتّاب لا لما يعم ما يجعل آلة لفعل نادرًا ؛ كالإصبع للفتح أو للكتّاب ، فلهذا لا يصح إطلاق المفتاح على الإصبع ، لعدم كون المعنى مصححاً للإطلاق ، مع أن هنا شيئاً آخر هو أن السيد^(٣) ما جعل القسم الثاني قسمًا برأسه^(٤) كما فعلناه نحن ، بل أورد التقسيم هكذا : الاسم قد يوضع لذات مبهمه باعتبار معنى معين يقوم به ، ومثله يسمى صفة وقد يوضع لذات مبهمه^(٥) ، ولا يلاحظ معها شيء من المعاني القائمة بها فيكون اسمًا لا يشتبه بالصفة ، وقد يوضع لها ويلاحظ في الوضع معنى له نوع تعلق ، وذلك على قسمين : الأول أن يكون ذلك المعنى خارجًا عن الموضوع له وسببًا باعثًا لتعيين الاسم بإزائه^(٦) ، الثاني أن يكون ذلك المعنى داخلًا في الموضوع له فيتوكلب من ذات معينة ومعنى مخصوص ، وهذان القسمان أيضًا من الأسماء . هذا محصول كلامه^(٧) ، ولاشبهة أن مثل الرجل والمرأة مندرج في القسم الأخير من تقسيمه ، وأن المعنى / المعبر فيه فيصحح الإطلاق [٣٨/ب] قالوا : يلزم في الصفة ذكر موصوف لفظًا أو تقديرًا

(١) في ب المعين وهو تحريف .

(٢) «الإقليد هو المفتاح» الصحاح قلد ٥٢٥/١ .

(٣) السيد هو السيد الشريف على بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني ، وقد نخص القوشجي رأيه من حاشيته على الكشف ٣٧/١ ، ٣٨ ، وترجمته بغية الوعاة ١٩٦/٢ .

(٤) «يقصد القسم الثاني من أقسام الاسم وهو ما دل على ذات معينة مع معنى ليس ملولاً لفظ آخر مناسب في المادة كالرجل» شرح العقود ١٨٣ .

(٥) في نص الشريف «وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شيء من المعاني القائمة فيكون اسمًا لا يشتبه بالصفة» حاشية الشريف على الكشف ٣٨/١ .

(٦) بالنص عند الشريف ومثل ذلك بقوله : «كأحمر إذا جعل علمًا لولد فيه حمرة والكادبة إذا جعلت اسمًا للنوات الأربع في أنفسها» السابق نفس الصفحة .

(٧) أي كلام الشريف الجرجاني في حاشيته على الكشف ٣٧/١ إلى ٣٩ .

تعييناً للذات التي قام بها المعنى ، وليس مرادهم الموصوف باصطلاح النحو لعدم الاحتياج إليه في نحو زيد قائم ، بل ما يقوم به المعنى ، لكن هذا ليس بمطرد في نحو قولنا : المتحرك أعم من الماشى ومباين للساكن ، وقولنا إن في الواقع موجوداً ، وقولنا كل موجود إذا لم يكن واجباً فهو محتاج إلى الواجب ، فظاهر أن مرادهم لزومه إذا كان المقصد إلى ذات معينة ، وكأنهم بتعليقهم يشيرون إلى ذلك ، وأما من جهة الاستعمال ؛ فلأن أقسام الاسم توصف ولا يوصف بها ، عكس الصفة^(١) ، حيث يوصف بها وهي لا توصف ، والمراد بالوصف هنا جعل الشيء صفة نحوية مثلاً يقال «إله واحد» ، ولا يقال شيء إله ونقول : رجل «عالم نحري» أى على أن يكون نحري نعت العالم ، بل نعت لموصوف العالم ، هكذا قيل^(٢) والظاهر أن نحرياً في مثل قولنا رأيت زيدا عالماً نحرياً صفة «عالماً» لا مفعول آخر وحال أو صفة لموصوف بمقدر .

ويكفى في وجه الفرق الاستعمالي / أن الصفة يوصف بها [٣٩/أ] دون الاسم ، فإذا وقع في الاستعمال رب معبود ، ولم يقع مثل رب إله مع كثرة دوران الإله على الألسنة علم أن المعبود صفة دون الإله ، على أن الغرض من بيان الفرق ، أنه إذا اشتبه على الطالب لفظ علم من وجه الفرق أنه صفة أو اسم ومعلوم أنه كما يقع في الاستعمال مثل رجل عالم ، يقع أيضاً كثيراً مثل عالم نحري ، فما لم يعلم أن عالماً صفة ، كيف يعلم أن نحرياً ليس صفة له ؟! فيتوقف كل من علمه بكون عالم صفة وعلمه بعدم كون نحري صفة له على الآخر ، ولا يفيد هذا الفرق ، وينبغي أن يكون مرادهم عدم وقوع الاسم نعتاً

(١) عبارة الشريف الجرجاني فومعيار الفرق أنهما يوصفان ولا يوصف بهما على عكس الصفات. حاشية الشريف على الكشف ٣٨/١ .

(٢) يقول الزمخشري : «فإن قلت أسم هو أم صفة ؟ قلت بل اسم غير صفة ، ألا تراك تصفه ولا تصف به ؟ لا تقول شيء إله كما لا تقول شيء رجل وتقول إله واحد صمد كما تقول رجل كريم خير» الكشف ط الحلبي ٣٧/١ ، ٣٨ .

لغير أسماء الإشارة، لتصريحهم بأن الاسم في مثل قولنا هذا الاسم نعت نحوى لهذا، واستدل بعضهم على كون الإله^(١) اسماً لا صفة كالمعبود بوجه آخر، وهو أن جميع ما يطلق على الله تعالى من الألفاظ صفات بلا نزاع سوى الإله، فلو جعلناه أيضاً صفة بقيت صفاته تعالى غير جارية على موصوف^(٢) وأنه محال، واعترض عليه أولاً بمعنى مبنى الملازمة؛ أعنى جميع ما يطلق عليه تعالى سوى الإله صفة لأن الله اسم علم له فتجرى عليه صفاته، فلم يبق بلا موصوف / [٣٩٩/ب] فبطلت الملازمة وأجيب عنه^(٣)، بأن الله تعالى هو الإله بحذف الهمزة فإن كان الإله صفة كان الله أيضاً كذلك، وإن عرض له الاسم لصيرورته علماً فلم يكن لله في أصل الوضع اسم^(٤) تجرى عليه صفاته فصحت الملازمة.

ورد الفاضل الشريف رحمه الله المراد بأن إلهاً لو كان اسماً لم يكن لله أيضاً في أصل الوضع اسم تجرى عليه صفاته؛ لأن إلهاً ليس اسماً له تعالى بل للمعبود مطلقاً فالمحذور مشترك^(٥)، ورده ليس بوارد على هذا الجواب لأن المقصود منه دفع السؤال ويندفع به، نعم هذا اعتراض آخر على أصل الاستدلال تقريره أن يقال إن أردت بالموصوف في قولك بقيت صفاته غير جارية على موصوف موصوفاً مختصاً به تعالى، فالمحذور مشترك لأن إلهاً لو كان اسماً يبقى كذلك أيضاً، وإن أردت به موصوفاً أعم من أن يكون مختصاً أو أعم، فالملازمة ممنوعة لتحقق اسماً يجوز إطلاقه على الله تعالى وإجراء صفاته عليه مثل الذات والشيء، وغير ذلك قال الفاضل الشريف رحمه الله:

(١) تصحيح يقتضيه السياق، فقد وردت هكذا «الالة».

(٢) المستدل بذلك هو الزمخشري في الكشاف ط الحلبي ٣٨/١ وعبارته «فإن صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجرى عليه فلو جعلناها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهذا محال».

(٣) لم يذكر من أجاب إلا أن هذه عبارة الشريف فوأجيب عن الأول بأن لفظ الله هو الإله بحذف الهمزة فإن كان الإله صفة كان الله أيضاً صفة وإن عرض له الاسم لصيرورته علماً، والمقصود أن إلهاً لو كان صفة لم يكن لله في أصل الوضع اسم تجرى عليه صفاته حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف ٣٨/١.

(٤) في ب اسماً وهو تحريف.

(٥) حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف النص نفسه ٣٨/١.

«ولا مخلص لمن يزعم أنه اسم / في أصله إلا بأن يقول لابد لجنس المعبود^(١) من اسم [٤٠/أ] يجرى عليه صفاته فإنه معنى متعارف وليس له اسم سوى إليه^(٢)، وأنت خبير بأن هذا ورطة لا مخلص؛ لأنك علمت أنه لا يمكنه لمعنى الصفة اسم لاعتبار إبهام الذات في معنى الصفة وتعنيها في الاسم وهما متنافيان، فكلامه في هذا المقام مختل، واعترض أيضاً بمنع بطلان اللازم فإن المستحيل أن توجد صفات في نفس الأمر بلا ذات موصوفة، لا أن يوضع للذات باعتبار قيام معان بها الألفاظ، ولا يوضع لخصوصية^(٣) الذات اسم، والجواب أنك سمعت أنهم ألزموا مع الصفة ذكر موصوف تعييناً للذات المبهمة فيها، وهو الاسم المختص لا غير، وإلا لم يصلح للموصوفية أو للتعيين، والمراد بالاستحالة مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة، وهي هذا الملتزم أو أن كل معنى من المعاني التي يراد كثيراً فهمها وتفهمها فيما بين أهل اللغة قد وضعت لها أسماء تجرى عليها صفاته، وأهم المعاني بالفهم والتفهم ذات الله تعالى، فكيف لا يوضع اسم^(٤) قال الجزري^(٥): «إذا كان الله صفة وسائر أسمائه / صفات يلزم أن [٤٠/ب] العرب لم يبقوا^(٦) شيئاً من الأشياء المعتبرة الاسمية، ولم تسم خالق الأشياء ومبدعها هذا محال»، ويرد عليه أن ذكر بقاء الصفات غير جارية على موصوف يبقى مستدركاً على أن أصل هذا الاستدلال إثبات اللغة بالقياس وهو باطل^(٧).

(١) في ب المعبود وهو تعريف.

(٢) حاشية الشريف على الكشف ٣٩/١، شرح المفتاح للشريف خ ورقة ١٤٧، ١٤٨.

(٣) تصحيح من بقية النسخ، وفي الأصل «لخصوصيته».

(٤) يقول الشريف الجرجاني: «المراد من الاستحالة مخالفة القاعدة المعلومة من اللغة فإن الاستقراء دال على أن كل حقيقة تتوجه الأذهان إلى فهمها وتفهمها فيما بين أهل اللغة، وقد وضع لها اسم يجرى عليه صفاتها وأحكامها» حاشية الشريف على الكشف ٢٨/١ وهذا يعني أن نقل القوشجي شبه كامل لنصوص الشريف.

(٥) «الجزري هو عمر بن عثمان بن الحسين بن شعيب الجزري أبو حفص إمام في النحو والأدب له باع طويل في النحو والشعر لم يوجد مثله توفي عام خمس مائة وخمسين» البغية ٢/٢٢١.

(٦) تصحيح يقتضيه السياق، فقد وردت الكلمة «يقى».

(٧) يلخص السيوطي هذه القضية قائلاً: «نعلم أنهم يطلقون لفظة الله على المعبود بحق وإن كنا لا نعلم مسمى هذا اللفظ أذاته؟ أم كونه مميوزاً؟ أم كونه قادراً على الاختراع؟ أم كونه ملجأً للخلق؟ أم كونه متحير العقول في إدراكه إلى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ» الانتراج ٧٩.

السمط الخامس : لتقسيم الموضوع له

اعلم أنه يحصل للموضوع له بحسب تقسيمات الوضع والموضوع تقسيمات، ولكن تلك ليست له حقيقة بالذات بل اعتباراً^(١) وبالعرض، فنورد هنا ما هو تقسيم^(٢) له أصالة، وهو أنه، إما معنى وهو الأكثر، أو لفظ وذلك لأنه يمكن التعبير عن كل لفظ بنفسه، وقد وقع الاتفاق والاصطلاح على جواز ذلك كما بيناه لك بما لا مزيد عليه، ولا حاجة كثير حاجة إلى وضع الألفاظ المغايرة لها للتعبير عن خصوصياتها، لكن مست الحاجة إلى الوضع لها للأحكام الكلية عليها، أو للحكم على بعض مبهم^(٣) منها، لأنه لو لم يوضع لها لفظ، فيإذا أردنا أن نحكم على كل الألفاظ بشيء لزمنا أن نعد جميعها بخصوصيتها ثم نحكم عليها، وكذا إذا أردنا أن نحكم على بعض غير معين منها / [١/٤١] افتقرنا إلى ذكرها كلها، ثم القول بأن بعضاً منها كذا، وبالجملة فنحن نحتاج في هذه السطور المعلودة إلى ذكر جميع الألفاظ مرات متعددة، وهذا^(٤) وإن فرضنا إمكانه يصير السطور مجلدات، فوضعوا لها ألفاظاً لجنسها إلا بعد المتناول للكل موضوعاً أو غير موضوع حرفاً واحداً أو أكثر حتى لنفس اللفظ، ثم الأخص منه الكلام بمعنى المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة، المتواضع عليه المتناول للمفرد والمركب. والكلمة بمعنى اللفظ^(٥) المفرد الموضوع للمعنى المتناول لحرف واحد أو أكثر، ثم لأخص منه كالاسم

(١) في ج باعتبار .

(٢) في ب تقسيمه .

(٣) في ب منهم وهو تحريف .

(٤) «أي وهذا الذكر وهو أسلوب استنكاري أي أنه ليس بممكن» شرح للعقود ١٩٤ .

(٥) يقول الزمخشري : «الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع» المنفصل ٦ .

والفعل والحرف والمركب ، ثم لأخص منه كالمعرب والمبنى والجملة ، ثم لأخص منه كالكلام بمعنى المركب المشتمل على الإسناد^(١) المقصود بالذات ، ثم لأخص منه كالخبر والإنشاء ، ثم لأخص منه كالأستفهام والتمنى وغير ذلك ، وقد ضع لبعض الألفاظ بخصوصها أيضاً ألفاظ مغايرة ، وهى أسماء الأفعال على ما قيل ، كما سيتحقق لك كل ذلك إن شاء الله تعالى .

(١) يقول الزمخشري : «الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى» المفصل ٦ .

السمط السادس

ليان الحكمة والمصلحة / فى وضع الألفاظ

لا يخفى على الذكى المتأمل جزالة هذه النعمة وجلالة قدرها ، إذ يعلم أن الإنسان محتاج فى (انتظام)^(١) أمر معاشه ومعاده إلى أشياء لا تقى بها قدرة واحدة ، بل قوة أحاد حتى قال بعض : أنت فى أكلك على الغفلة^(٢) لقمة تحتاج إلى تسعمائة صانع : تسعون فى تحصيل أسبابها فهو مضطر إلى الاجتماع مع بنى نوعه ليتعاونوا ويتشاركوا فى اكتساب المعارف الإلهية والإحاطة بالأحكام الشرعية وتحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغير ذلك ، وهذا التعاون لا يتأتى إلا بإعلام كل أحد أصحابه ما فى ضميره^(٣) ، وهذا لا يتصور بدون فعل منه ، وغير التكلم من الأفعال لا يصلح لإعلام المعدادات والمعقولات الصرفة والموجودات الغائبة عن الحس ، مع أن شيئاً منها ليس أخف منه ، لأنه ليس وراء تكيف النَّفْس الضرورى الموجود بكيفية مخصوصة^(٤) ، (فأنعم الله على عباده بوضع اللغات وتعليمهم إيّاها أو بإقدارهم عليه وإلهامهم^(٥)) وله مراتب كثيرة بحسب الجهر والهمس يوقع المتكلم أيتها يشاء بقدر غرضه المتفاوت بقرب السامع وبعده ، وإرادة عدم / إطلاع البعض عليه وعدمها ، وليس [٤٢/أ] له بقاء حتى يطلع عليه من بعد من لم يرد إطلاعه عليه ، ولا يحتاج إلى تحصيل محل يوقعه فيه كالكتابة) بالآلات جبل

(١) ساقطة من الأصل وهى تكملة من بقية النسخ .

(٢) فى د الغفلة وهو تصحيف .

(٣) يقول الشريف الجرجاني : فلما علم الله سبحانه احتياج الناس فى تحصيل السعادة الدنيوية والدينية إلى إعلام ما فى الضمائر من أمرى المعاش والمعاد أقدرهم على الصوت وتقطيعه - حاشية الشريف الجرجاني على المختصر ١١٥/١ .

(٤) من هنا إلى قوله «فيه كالكتابة» تأخر فى ب وجاء بعد قوله «وكيفية تحريكها» .

(٥) من هنا إلى قوله «فيه كالكتابة» تأخر فى ج وجاء بعد قوله «وكيفية تحريكها» .

الإنسان عليها ، خفيف المؤنة فى استعمالها حتى إنه كثيراً ما ليس له شعور بتحقيقها وكيفية تحريكها ، وناهيك فى عظم الكلام نعمه وجموم منافعه وعموم مصالحه ، أنه قاصر عن بيان كمال نفسه ، وغير واف بأداء شكره ، والألسنة - أعنى لسان الإنسان ولسان القلم - عن تقرير ما يترتب عليه من الفوائد الدنيوية والأخروية ، ولنختتم الكلام فى العقد الأول حامدين لله تعالى جل جلاله ، وعلى أعلى منه علينا بعبية الكلام ، وعلى جميع (منه)^(١) الثامة ونعمه الخاصة والعامة مقتدين بالسعداء الذين قال فيهم^(٢) ﴿وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

(١) تصحيح من بقية النسخ ، وفى الأصل «منته» .

(٢) سورة يونس الآية ١٠ .

العقد الثاني : فى علم الاشتقاق

[٤٢/ب]

قد كان الأوائل ميّزوا بين علمى الاشتقاق والصرف ، وجعلوا كلا^(١) منهما علماً على حدة ، مفرداً بالتدوين^(٢) باعتبار أن الأول يبحث عن كيفية أخذ الألفاظ المتناسبة : تركيباً ومعنى بعضها عن بعض^(٣) ، والثانى عن أحوال هيئاتها التى لها قياس واطراد^(٤) ، والمتأخرون لما رأوا شدة الارتباط وكمال الاتصال بين مسائلهما بحيث تعسر التمييز التام بينهما ، خلطوهما ودونوهما على مثال علم واحد حتى أنهم تدرجوا بهما فى تعريف واحد ، كما فعله صاحب المفتاح بحيث عرف الصرف بأنه تتبع اعتبارات الواضع فى وضعه من جهة المناسبات والأقيسة^(٥) ، وصرح بأن الاشتقاق داخل فيه^(٦) ، وكما فعله ابن الحاجب حيث عرفه : بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب^(٧) ، ولا شبهة فى اندراج الاشتقاق فيه وصدقه عليه ، وإدراج علم فى تعريف علم آخر مباين له ، لا يجوز عند من اشترط كون التعريف مانعاً كصاحب المفتاح وابن الحاجب ، فقول العلامة التفتازانى / بناء [٤٣/أ] على هذا الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة^(٨) صدق بلا مريّة ، ولا يرد عليه ما

(١) هكذا فى ب ، ج ، د أما فى الأصل كل وهو تحريف .

(٢) من هؤلاء الأوائل الذين ميزوا ابن جنّى يقول فى باب علم التصريف : «ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به» وهذا فصل بين العلمين . المنصف ٢/١ .

(٣) يبدو أن هناك سقطاً وأن بقية العبارة «ورد بعضها إلى بعض» كما جعلت على هامش للنسخة الأصل .

(٤) يقول الشيخ عبد الرحيم : «يقصد بذلك الهيئات الموضوعة بالوضع النوعى ويخرج هيئات الجوامد» شرح المعنود منطوق ورمزها خ للتمييز بينها وبين المطبوع ١١٣ ب .

(٥) المفتاح ٤ .

(٦) صرح بقوله عن علم الصرف : «وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة» المفتاح ٣ .

(٧) الشافية لابن الحاجب ٩ .

(٨) شرح المفتاح للتفتازانى (خ) ورقة ٦ .

أورده الفاضل الشريف (رحمه الله)^(١) من قول صاحب المفتاح في موضع من كتابه أين هم عن علم الاشتقاق؟ أين هم عن علم الصرف^(٢)؟ وفي موضع آخر وكأنه تنبيه على ما عليه أئمة الاشتقاق والصرف، إذ تأويل العبارة في غير التصريف، بأنه أوردها هكذا نظراً إلى اصطلاح الأوائل، إذ جعل جزء العلم علماً ادعاء ومبالغة أمرهين، فأما إدراج شيء في تعريف مباينه خطأ بين، ولا بأس بكونهما علمين عند جماعة وعلماً واحداً عند آخرين، فإن جعل المسائل المتعلقة بأشياء متغايرة ذاتاً أو اعتباراً علماً واحداً أو أكثر أمر استحسانى^(٣) مبني على اعتبار مناسبة لا أمر واجب الاتفاق عليه، فلكل وجهة هو موليها إلا أننا أثّرنا الانسواء بالسلف على الاقتداء بالخلف، وأخرناهما عن علم اللغة لأن نظره في الألفاظ باعتبار الوضع الشخصى والاشتقاقى، يأخذ من موضوع شيئاً أو يرد إليه شيئاً، ولا شك أن هذا موقوف على الوضع، والصرفى يبحث عن أحوال / الموضوعات بالوضع النوعى^(٤)، وهو [٤٣/ب] مسبق بالوضع الشخصى كما تنبّهت له^(٥) فى العقد الأول، فقدّمنا الاشتقاق على الصرف لأن نظر الاشتقاق فى أحوال مادة الكلمة، أعنى حروفها، ونظر الصرفى فى أحوال هيئتها، ومادة الشيء متقدمة على هيئته^(٦)، والكلام فى هذا العقد منظوم فى سمطين : الأول فى المقدمات، الثانى فى المقاصد .

(١) ساقطة من ب، جـ .

(٢) شرح المفتاح للرحماني (خ) ورقة ١٤٤ .

(٣) يعترض الشيخ عبد الرحيم على القوشجى قائلاً : «وهذا باطل» ويعمل ذلك بقوله : «تقول موضوع العلمين متغايران بالاعتبار، لكن الأوائل جعلوهما علمين نظراً إلى تمايز موضوعهما ولو اعتباراً مع كثرة مباحث كل منهما فى نفسه، وجعلهما المتأخرون علماً واحداً نظراً إلى شدة الارتباط وكمال الاتصال بين مسألتها بحيث يعسر التمييز بينهما» شرح العنقود خ ورقة ١١٤، ١١٥ وهذا يدل على خطأ القوشجى فى تحليله المبني على التقسيم بحسب الذات والاعتبار .

(٤) «وهو وضع المشتقات والهيئات التركيبية وأوضاع المشتقات مسبقة بأوضاع المصادر، ولأوضاع التراكيب مسبقة بأوضاع المفردات، وتلك الأوضاع أوضاع شخصية فكانت مباحث التصريف أيضاً متأخرة عن مباحث اللغة» شرح العنقود خ ق ١١٦ أ .

(٥) فى ب، جـ إليه .

(٦) ينبغى أن يعلم أن الذين فرقوا بين الصرف والاشتقاق اعترفوا بالتقارب الشديد بينهما . يقول ابن جنى : فوينبغى أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريباً واتصالاً شديداً المنصف ٣/١ .

السمط الأول

فيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : فى تفسير لفظ الاشتقاق

وهو فى اللغة أخذ شق الشيء^(١) ، وفى الاصطلاح ينسب تارة إلى الواضع ومعناه حينئذ أن يأخذ من لفظ ما يشاركه فى حروفه الأصول وستعرفها كلها أو أكثرها مع تناسب الباقي مخرجاً أو نوعاً ، وتجعله دالاً على ما يناسب معنى المأخوذ منه^(٢) ، وتارة إلى مستخرج القوانين بالتبع ، والمراد منه حينئذ ، أن نجد لفظين كما ذكرنا فيرد أحدهما إلى الآخر ، وتوضيح هذا أن الواضع لم يتيسر له وضع الألفاظ لما يقصد من المعانى الجزئية منتشرة ، أعنى لكل واحد وضعاً شخصياً لعدم انحصارها ، فقصد فى البعض وجه ضبط / وهو إن سلك طريقاً مندرجاً فأخذ المعانى الجنسية [٤٤/أ] المتشاركة فى إمكان تنوعها بقيد مخصوص ، فوضع لكل واحد لفظاً منتظماً من طائفة من الحروف حسبما وقع عليه اختياره ثم اعتبر معها قيداً ما ، فوضع للحاصل من كل منها بوضع عام لفظاً آخر مشتملاً على تلك الطائفة من الحروف بترتيبها الأول ثم وثم ، إلى أن يتيسر له أو ينتهى قصده ، مثل أن أخذ معنى الشق والوصل وغيرهما ، فوضع لها الألفاظ المعهودة ثم اعتبر معها الاقتران بالزمان الماضى فوضع لها مثل شق ووصل ، ثم اعتبر صلورها من أحد بطريق المغالبة والمبالغة فوضع لها مثل شاق وواصل ، ثم اعتبر صلورها من جانبين فوضع لها مثل

(١) فى المصباح : «شق بالكسر نصف الشيء» شق ٤٣٥ .

(٢) السؤال الذى يفغز أمامنا هو كيف نفرق بين المأخوذ والمأخوذ منه أو المشتق والمشتق منه ؟ والجواب عند الشيخ عبد الرحيم فى قوله : «يعرف ذلك إما باشتغال أحد اللفظين على معنى الآخر مع زيادة كما فى الضارب والضرب فإنه يجعل الأول مشتقاً والثانى مشتقاً منه ، بناء على أنه ينهى أن يجعل المطلق أصلاً والمقيد فرعاً ، وإما بقلة حروفه وكثرتها أو قلة الاستعمال وكثرتها ، فإن ما هو أقل حروفاً أو أكثر استعمالاً تناسب أن يجعل أصلاً ومشتقاً منه» شرح المنقود (م) ١١٦ أ .

تشاق وتواصل ، وهذا من الاشتقاق الصغير ويذكر عن قريب ، وهو مطرد في الأفعال إلا نادراً ، وكثير في الأسماء ، وقد يكون الوضع للمشتق أيضاً في هذا الاشتقاق شخصياً وبغير طريق التدرج في التنوع كأن وضع الجِنّ للستر ، ثم وضع الجنون للمعنى المتعارف لهجوم^(١) الليل لاستتار العقل في / الأول ، والأشياء في الثاني ، ووضع الجِنّ لاستتارهم [٤٤/ب] والجنان للقلب لاستتاره ، أو لاستتار الأشياء فيه ، والجنّة للنبات الملفت لاستتار الأرض به ، والجنّة للستر ، والمِجَنّ للترس ، والجنن للمقبر لستره الميت ، والجنين لما في البطن ، وبالجمله ألزم تركيب الجيم والنون معنى الستر^(٢) كما ألزم تركيب الفاء والصاد والحاء معنى الظهور ، لكن على كل تقدير يلزم أن يكون المشتق في الاشتقاق الصغير مشتملاً على معنى المشتق منه مع زيادة ، كما صرحوا به ، ولهذا فسر بعضهم^(٣) الاشتقاق بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى^(٤) ، وهذا مبنى على أن المعتبر الظاهر من الاشتقاق هو الصغير ، والمستخرج يسلك ذلك الطريق لكن بعكس الواضع فيبتدئ من حيث انتهى إليه الواضع أو يعترض طريقه فيبتدئ من حد من حدود مسلكه ، مثلاً في المثال المضروب يجد أن بين تشاق وشاق اشتراكاً في الحروف الأصول ومناسبة في المعنى ، ويعلم أن المأخذ الحقيقي / ما لا يكون [٤٥/أ] مأخوذاً فينظر في شاق فنجدته مشاركا ومناسبا لشق ، وشق للشق فيرد تشاق إلى الشق بل إلى الشق ، أو يبتدئ أولاً من شاق ، ويفعل مثل ما ذكرنا ، وهذا جرى على مقتضى زيادة المناسبة ، ولا فيجوز أن يلاحظ الواضع ابتداء المشاركة والمناسبة بين الشق وتشاق ، وكذا المستخرج .

(١) في ب ولهجوم .

(٢) المزهر للسيوطي ٢/١ .

(٣) حاشية الجرجاني على المختصر ١٧١/١ ، شرح الجارودي للشافية ١٩٩ حيث يقول : «إن المشتق فرع مأخوذ من لفظ آخر» ، وهناك اتجاه يعبر عنه السيوطي بقوله : «وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل ، وليس منه شيء اشتق من غيره» الجمع للسيوطي ٢/٢١٣ .

(٤) شرح الجارودي للشافية ١٩٩ .

الفصل الثاني : فى تقسيمه

هو ثلاثة أقسام : صغير وكبير وأكبر^(١) ، فالصغير أن يشترك اللفظان فى الحروف الأصول كلها على الترتيب المخصوص مع التناسب فى المعنى ، ولا يَتَوَهَّمَنَّ من اشتراط خصوص الترتيب لزوم بقاء الاتصال أو الانفصال بين تلك الحروف ، حتى لا يكون خرج مع الخروج أو ضارب مع الضرب متشاركين فى الترتيب المخصوص إذ المراد به مجرد التقديم والتأخير ، والكبير أن يشتركا فى الحروف الأصول كلها ويتناسبا أو يتحدا فى المعنى ، لكن بلا بقاء الترتيب كالجذب والجذب ، والحمد والمدح ، والأكبر أن يشتركا فى أكثرها مع التناسب مخرجاً أو نوعاً فى الباقي ، ومع اتحاد المعنى أو مناسبة كاله [ب/٤٥] وعله بمعنى تحجير ، والهمزة والعين كلاهما من حروف الحلق ، وكفليج وفلق ، والجيم والقاف كلاهما مجهور شديد من حروف القلقة ، وقد تنبته مما ذكرنا أن ليس بين القد وهو قطع الشيء طولاً ، والقط وهو قطع الشيء عرضاً اشتقاق مع تناسبهما فى المعنى ، وكون الدال والطاء من مخرج واحد ، وكونهما مجهورين شديدين من حروف القلقة ، نعم بين القط والقطع اشتقاق أكبر لأن الطاء والعين كلاهما مجهور مصمت ، ومن هنا احتجنا إلى بيان مخارج الحروف الأصلية أعنى التسعة والعشرين المشهورة ، خمسة عشر أقصى الحلق من الجانب السفلى وهو للهمزة والألف والهاء^(٢) ، وأوسطه كذلك وهو للعين والحاء ، وأدناه من الجانب العلوى وهو للعين والحاء المعجمين ، وأقصى اللسان

(١) قسم السيوطى الاشتقاق إلى الأكبر والأصغر فقط ، والأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جنى فى مادة «قوله» فى خصائصه ج ١/٥ إلى ١١ يقول السيوطى : «ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحد من النحويين إلا أبو الفتح بن جنى وحكى عن أبى على أنه كان يأنس به فى بعض المواضع» الهمع ٢/٢١٢ .

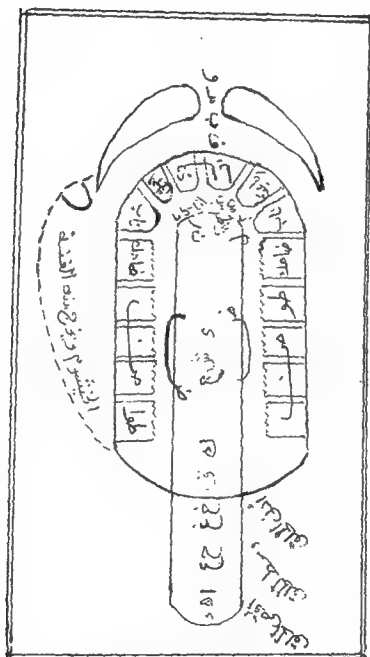
(٢) هذا رأى القوشجى ، وهو على العكس من رأى سبويه والزمخشري وابن يعيش وكثير من علماء اللغة ، وهناك رأى مُخالف للأخفش القائل بأن الهاء مع الألف لا قُدِّمَها ولا خَلْفَها الكتاب ٤/٤٣٣ ، المفصل ٣٩٣ ، شرح الرضى ٣/٢٥١ .

وما فوقه من الحنك وهو للقف ، وما يلي ذلك من اللسان والحنك وهو للكاف ،
 ووسط اللسان وما يحاذيه من وسط الحنك الأعلى وهو / للميم [أ/٤٦] والشين
 والياء ، وأول حافة اللسان بالتحفيف أى جانبه وما يليه من الأضراس وهو
 للضاد ؛ سواء أخرجه من الجانب الأيمن أو الأيسر على حسب ما سهّل له ^(١) ،
 وأكثر الناس على إخراجهم من الجانب الأيسر ^(٢) وما بعد حافة اللسان إلى طرفه ،
 وما يحاذى ذلك من الحنك الأعلى فُوقِ الضاحك والتاب والرابعة والثنية وهو
 للام ، وما بين طرف اللسان وفوق الثنايا وهو للنون ، وما هو أدخل من ذلك
 قليلاً فى ظهر اللسان وأميل إلى مخرج اللام وهو للراء ، وما بين طرف اللسان
 وأصول الثنيتين العلين ، وهو الطاء والذال والتاء ، وما بين الثنايا مع طرف
 اللسان وهو للظاء والذال والتاء ، وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنيتين العلين
 وهو للفاء ، وما بين الشفتين وهو للباء والميم والواو ، إلا أن فى الباء والميم زيادة
 تضام للشفيتين ^(٣) ، واعلم أن الأسنان منها أربع ثنايا وهى المقدمة / بحذاء
 وسط الشفتين اثنتان من الجانب الأعلى واثنتان [ب/٤٦] من الأسفل ، ثم
 أربع رباعيات بفتح الراء وتحفيف الياء ، جمع رباعية على مثال ثَمَانِيَّة ، من كل
 جانب من الجوانب الأربع ، واحدة ثم أربع ، من كل جانب واحدة ، ثم أربع
 كذلك ضواحك سميت بذلك لأنها لا تظهر إلا عند الضحك ثم اثنى عشرة
 طواحن لدقتها الطعام ، ثم أربع نواجد من نجله أحكمه ، وتسمى أضراس الحلم
 لأنها تنبت بعد البلوغ ، وإن شئت زيادة الوقوف على مخارج الحروف فانظر إلى
 مواضعها فى هذا الشكل .

(١) يقول ابن جنى : فومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد إلا أنك إن شئت
 تكلفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر سر الصناعة ٥٢/١ .

(٢) يقول سيبويه : فإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف لأنها من حافة اللسان مطبقة وهو
 تعليل جيد . الكتاب ٤/٤٣٢ .

(٣) هذا الحديث للفوشى قريب الشبه من حديث ابن جنى ، بل هناك بعض العبارات نقلت بنصها من
 سر الصناعة ٥٢/١ ، ٥٣ .



صورة المخطوط مكان الأصوات

ثم اعلم أن تعيين المخارج مما لا يتعلق إثباته ببرهان ، ولا مجال فيه لزيادة بيان ، حتى قال صاحب المفتاح ، وعندى أن الحكم فى أنواعها ومخارجها على ما يجده كل أحد مستقيم الطبع سليم الذوق إذا راجع نفسه واعتبرها كما ينبغي ، وإن كان بخلاف الغير لإمكان التفاوت فى الآلات ^(١) ، وبعضهم يستدلون على تعيين مخارج البعض مثل ؛ أن يختلف سيبويه والأخفش بعد أن اتفقا أن أقصى الحلق للهمزة / فى أن الأقرب منها الألف والهاء فقال سيبويه [٤٧/أ] بالأول ^(٢) ، والأخفش ^(٣) بالثانى ^(٤) ، استدل الأخفش بأن الألف من أنا وحيهلا الموقوف عليهما تقلب هاء ، ويقال أنه وحيهله ، وكذا الهمزة من أرت وأنرت ، ويقال هرقت وهنرت ، والأشبه أن تقلب الشيء إلى ما هو قريب منه لا إلى ما هو بعيد عنه ، فيكون الهاء بين الهمزة والألف لتكون قريبة منهما ، واستدل سيبويه بأن الألف إذا حركت صارت همزة ، فلو كانت الهاء بينهما لكان جذبا لها إلى البعيد ، وأجاب عن دليل الأخفش بأن القلب فى (أنه) وأمثاله ليس بلازم ، وإنما هو أمر بالاختيار بخلاف صيرورة الألف عند التحرك همزة ، فإنها بمقتضى ذاتها فدل على أنها تلى الهمزة ، على أن كون الهاء فيهما بدلا من الألف ممنوع ، كما ستقف عليه

(١) المفتاح ٦ النص نفسه .

(٢) يقول سيبويه : «فللحلق منها ثلاثة فاقصاها مخرجاً للهمزة والهاء والألف» الكتاب ٤/٤٣٣ وهو رأى الزمخشري فى المفصل ٣٩٣ .

(٣) فى ب أخفش .

(٤) ذهب جان كانتينو إلى أن أقصى الحلق للهمزة والهاء وأسقط الألف قائلا : «الألف فى نظرنا ليست حرفاً» وربما كان تعليله لذلك قوله : «كان فى السامية حرف شديد من أقصى الحلق ، وكان هذا الحرف يرسم عادة بواسطة علامة تدعى كليف (alep) بالعبرية والاب (alap) وآلف (alf) بالحبشية ، وقد ضعف هذا الحرف فى اللغة الآرامية» دروس فى علم الأصوات العربية : جان كانتينو ٢٢ ، ٢٩ ، ١٢١ ، ويقول ابن جماعة : «ذهب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح إلى أن الألف هوائية لا مخرج لها» حاشيتة على الشافية ٣٣٥ .

فى آخر الكتاب - إن شاء الله تعالى - ودليل سيبويه ، وإن صححوه ورجحوه^(١) ، لكن إجراء دليل مثله فى كل واحد من المخارج صعب ، ونحن نقول : ﴿هاؤم أفرءوا كتابيه﴾^(٢) يحذف الألف بين الهاء والهمزة ، ونحكم فى الجميع بمثله قال / ابن الحاجب : «تقسيم [٤٧/ب] المخارج على هذا الوجه على التقريب^(٣)» والحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد ، والتحقيق أن يقال كل حرف له مخرج مخالف للآخر وإلا كان إياه ، فجعلوا الهمزة والألف والهاء من أقصى الحلق ، ولا شك أن الهمزة أول والألف بعدها والهاء بعدها وحكمه صحيح ، ولكن دليله إنما يتم لو ثبت أن ليس فى حقيقة الحرف لغير المخرج من أحوال الصوت والنفس مدخل ، وإلا فلا يلزم من اتحاد المخرج على القطع اتحاد الحروف ، وذلك محل نظر ، وبهذا يمكن أن يقدح فى دليل الأخفش^(٤) وسيبويه ، سيما دليل الأخفش^(٥) ، فإن من الشائع فى القلب ما هو بين الألف والواو مع أنهما أبعد حرفين مخرجاً لكون إحدیهما حلقية والأخرى شفوية ، فبالضرورة سبب القلب شيء آخر غير قرب المخرج على ما ذكر هنا ، وإنما قيدنا فى أول الفصل الحروف بالأصلية لأنه يتفرع منها حروف آخر ، بعضها مأخوذ بها فى كل كلام فصيح حتى فى القرآن ، وبعضها / مستهجنة فالأولى النون الساكنة من [٤٨/أ] التثنية وغيره إذا وقع بعدها غير حروف الحلق وغير الباء وحروف (يرملون) تصير غنة^(٦) ، فى الخيشوم نحو :

(١) والذي صححوه ورجحه ابن جنى فى سر الصناعة ٥٢/١ ، والجارىدى فى شرح الشافية ٣٣٦ ، شرح المنفصل ١٤٢/١٠ .

(٢) سورة الحاقة الآية ١٩ .

(٣) عبارة ابن الحاجب «ومخارج الحروف ستة عشر تقريباً وإلا فلكل مخرج» الشافية ٣٣٥ .

(٤) العبارة فى ب «أن يقدح دليل الأخفش» .

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم تعليقا على كلام القوشجي : «خصصه لأن القلب فيه ضرورى» شرح المنقود (خ) ورقة ١٢٤ .

(٦) «الغنة هى الصوت الصادر من الخيشوم» . شرح المنقود (خ) ورقة ١٢٥ .

عنك ، ومن جاءك ، زيد قام ، وعمرو صام ، يشير إلى معنى هذا الكلام قوله
في بيان حال النون الساكنة :

لَدَى الْحَلْقِ إِظْهَارٌ لِيَرْمُونَ^(١) مَذْغَمٌ لَدَى الْبَاءِ قَلْبٌ فِي بَوَاقِيهِ إِخْفَاءٌ^(٢)

وسيجيء تفصيله - إن شاء الله تعالى - .

وسمى النون الخفية والخفيفة وألف الإمالة ، وهى التى تمال إلى مخرج
الياء فى مثل عالم ، وألف التفخيم^(٣) ، وهى التى تمال إلى مخرج الواو فى مثل
الصلاة والزكاة ، ولهذا تكتبان بالواو والشين الشبيهة بالجيم فى مثل الشين
والصاد الشبيهة بالزاي فى مثل الصراط والهمزة بين مخرجها ، وبين مخرج
الألف إذا وقعت بعد الفتحة وبين مخرج الواو إذا وقعت بعد الضمة ، وبين
مخرج الياء إذا وقعت بعد الكسرة^(٤) ، والثانية الكاف الشبيهة بالجيم والعكس ،
والجيم الشبيهة بالشين ، والصاد الشبيهة بالطاء ، والصاد الشبيهة بالسين ،
والطاء الشبيهة / بالثاء ، والطاء الشبيهة بالثاء ، والياء الشبيهة بالفاء [٤٨/ب] والقاف
الشبيهة بالكاف^(٥) ، فعلم أن عدد جميع الحروف التى تتكلم بها العرب
ستة وأربعون ، وأن المقلوقة سبع وثلاثون ، وأن جميع المتفرعات ممتزجة أى

(١) فى ب ليرملون تحريف ويخرج وزن البيت عن الصحة .

(٢) البيت من بحر الطويل ومعناه : «أن حال النون الساكنة عند واحد من حروف الحلق إظهار ، وعند
واحد من حروف ليرمون إدغام ، وعند الباء قلب أى قلب ميمًا من غير إدغام مثل أنيشونى ، صم
بكيم ، ووجه القلب تناسب الميم والياء» شرح العقود خ ق ١٢٥ ب .

(٣) تبع القوشجى صاحب المفصل حيث يقول : «ولمّا الإمالة والتفخيم» المفصل ٣٩٤ ، وأما ابن
الحاجب فقد ذكر بدل ألف التفخيم لام التفخيم ويعنى بها «اللام التى تلى الصاد والطاء والطاء إذا
كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة كالصلاة وصلون فإن بعضهم يفخمها وكذا لام الله إذا كان
قبلها ضمة أو فتحة» الشافية ٣٣٩ ، وانظر شرح العقود خ ق ١٢٥ ب .

(٤) الهمزة فى أحوالها الثلاثة زادها القوشجى عما ورد عند سيبويه الكتاب ٤٣٢/٤ .

(٥) زاد القوشجى هذا الحرف أيضًا عما ورد فى كتاب سيبويه وبهذا أصبح عددها عند القوشجى ستة
وأربعين حرفًا ، أما عند سيبويه فهى اثنان وأربعون حرفًا .

مائلة إلى مخرجين ، سوى النون الخفيفة فإن مخرجها خارج عن مخارج الكل ، ولهذا يلحقون كثيراً مخرجها بمخارج الحروف الأصلية ، ويجعلونها ستة عشر^(١) ، بقى هاهنا بحث ، وهو أن^(٢) الألف والياء اللذين يحصلان من إشباع حركة ما قبلهما كالواو الثانى فى وقود ، والياء الثانى فى يفى^(٣) ، كون مخرجيهما المخرجين المذكورين للواو والياء محل خفاء ، سيما الواو يظهر لك إذا تلفظت بالمثال المذكور ملاحظاً حال الواو الأول والثانى كيف تجد بينهما فرقاً بيئاً ؟ حتى أن بعض «القرءاء» صرح بأن مخرجيهما ومخرج الألف أيضاً الجوف ، وسماها حروفاً جوفية ، والخليل أيضاً بعدما جعل الواو شفوية كالفاء والباء والميم سمى حروف المد واللين جُوفاً جمع أجوف لأن الألف يخرج [٤٩/أ] من جوف الحلق والواو والياء المدتين تخرجان من جوف الفم لا اعتماداً لها على موضع ، ولا مماسة فيه ولا مصادمة فكانها أجوف^(٤) ، هكذا قيل^(٥) ، وبالجملـة نجد بين^(٦) الواو والياء مدتين وبينهما متحركين أو ساكنين من غير أن يكون حركة ما قبلهما من جنسهما كما فى ثوبين .. بل وإذا كانت من جنسهما أيضاً لكن لم يحصلا من إشباعهما ، كما فى مدعو ومرمى من الفرق فى الأداء والأحكام ما لا تجده فى حرف آخر بين متحركه وساكنه .. فلا يبعد أن يقال «إنهما حرفان آخران» .

(١) والذي جعلها ستة عشر السكاكى فى المفتاح ٥ ، وابن جنى فى سر الصناعة ٥٢/١ ، وابن الحاجب فى الشافية ٣٣٥ .

(٢) «أن» ساقطة من ب .

(٣) فى ب نقى تصحيف ، والمعبارة فى د «الثانى يفى» .

(٤) هكذا وردت والصحيح جوفاء أو تكون على تقدير «فكانها حرف أجوف» .

(٥) يقول الرضى فى شرح الشافية : «وكان الخليل يقول الألف اللينة والواو والياء والمهمزة هوائية أى أنها من هواء الفم» شرح الرضى ١٥١/٢ ويقول الزمخشري : «حروف المد واللين جوفاء» المفصل ٣٩٦ .

(٦) ساقطة من ب .

الفريضة الثانية : فى أنواعهما :

هى تتنوع باعتبارات مختلفة ، فباعتبار تنوع إلى المجهورة والمهموسة ، فالمهموسة ما يجمعه قولك «ستشحك خصفه»^(١) أو «سكت فحثة شخص» الشحث التكدى ، وخصفه علم شخص والمجهورة ما عداه ، ويجمعه قولك : ظلٌ تورِض إذا غزا جند مطيع»^(٢) ، القو المكان الخالى والريض المأوى ، ومعنى الجهر فى الأصل الإظهار ، والمراد هنا الاعتماد على مخرج الحرف اعتماداً ، ومنع النفس أن يجرى مع الحرف^(٣) فتخرج ظاهرة / لا يخفيها [٤٩/ب] (النفس بتفريقه إياها ، والهمس الصوت الخفى ، والمراد هنا عدم الاعتماد حتى يجرى النفس مع الحرف)^(٤) فيخفيها شيئاً^(٥) ، وإن شئت وضوح الفرق بين المجهور والمهموس ، فقل : ققق وككك بتكرير القاف والكاف المتقاربى المخرج ناظرًا إلى نفسك بالتأمل كيف تجد نفسك فى الأول منحصراً لا تحس معه شىء منه ، وفى الثانى جاريًا معه مصاحبًا له ، وباعتبار آخر يتنوع إلى الشديدة والرخوة ، وتسمى المعتدلة ، وعسى أن تسميها فى بعض المواضع ما بَيِّنِيَّة ، فالشديدة ما يجمعه قولك «أجدتُ طبَقَك» أو «أجدك قطيت» أى عبست ، والمعتدلة حروف «لم يروعنا» أو «لم يروعنا» والرخوة ماعدا ذلك ، والمراد بالشدة أن ينحصر صوت الحرف^(٦) فى مخرجه انحصاراً فلا يجرى^(٧) ، والرخوة بخلافها ، فإذا انحصر الصوت فى المخرج ثم جرى يخرج

(١) قال الجاريدى : «خصفه اسم امرأة ، والشحث هو الإلحاح فى المسألة والمعنى مستمر عليك هذه المرأة فى السؤال» شرح الجاريدى للشافية ٣٤٠ ، شرح العنقود خ ١٢٧ ب .

(٢) قال المعنى إذا غزا أو هزم الكفار عسكر مطيع فظل المكان القفر مأوى لهم ومرجع يرضون الرجوع إليه ويطلبون أمكنة مأنوسة لكمال إطاعتهم وانقيادهم» شرح العنقود خ ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٣) الكتاب ٤/٤٣٤ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣ .

(٦) فى ب صوت الحصر تحريف .

(٧) الكتاب ٤/٤٣٤ .

قويًا فيكون الحرف شديدًا ، وإذا جرى كما يجيء به يخرج ضعيفًا فيكون الحرف رخوًا ، واستوضح هذا من الماء إذا حبس في مجراه ، ثم أرسل وإذا دام على جريانه / كيف تجده ؟ ويتعرف تباينهما بأن تقف على الجيم [٥٠/أ] والشين المتقاربي المخرج فيقول : الرج الرش حيث تجد صوت الجيم راكدًا محصورًا لا يقدر على مده ، وصوت الشين جاريًا تملده إلى حيث شئت ، وإنما صورنا في الوقف بناء على ما قال ابن جني^(١) : إنك إذا أردت تعرف صدى الحرف فسبيلك أن تأتي به ساكنًا ، لأن الحركة تزجج الحرف عن موضعه وتجذبه إلى مخرج الحرف الذي هي بعضه ، بخلاف ما سبق ؛ لأن الإسكان مع ذلك التكرير لا يتيسر ، والاعتدال أن لا يتم له الانحصار ولا الجري ، وتبين لك هذا إذا وقفت على سَبَّحَ وسَبَّحَ ، فإنك تجد صوتك جاريًا عند النطق بالحاء لا العين ، لكن العين أيضًا لا يخلو عن شائبة جريان وميل إلى مخرج الحاء .

اعلم أن الشيء إذا انقسم تقسيمات فلا بد أن يتداخل أقسام تقسيم آخر^(٢) ، وإلا لم يكن شيء من التقسيمين حاصرًا ، فهنا لا بد أن يتداخل المجهورة والمهموسة مع الشديدة والرخوة والمعتدلة ، وكذا الحال في سائر الأقسام الآتية ، فيكون الحرف مثلاً مجهورًا شديدًا بأن ينحصر فيه النفس والصوت معًا ، وهو ما عدا التاء والكاف من حروف «أجذت طبقك» ومجهورًا / رخوًا ، بأن ينحصر النفس ويجري الصوت ، وهو الظاء [٥٠/ب] والضاد والذال والغين والزاي المعجمات ، ومجهورًا معتدلاً وهو مجموع حروف «لم يروعتنا» ، ومهموسًا شديدًا وهو التاء والكاف ، ومهموسًا رخوًا وهو ما عداهما من

(١) وعبارته «سبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنًا لا متحركًا لأن الحركة تفلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه» سر الصناعة ٧/١ .

(٢) يقول الشيخ عبد الرحيم : «لا بد من كل تقسيم من التباين بين الأقسام فيه إما بالذات إن كان تقسيمًا حقيقيًا أو بالاعتبار إن كان تقسيمًا اعتباريًا» شرح العتقود (خ) ١٢٧ ، ١٢٨ .

حروف «ستشحك خصفه» ، وليس من المهموس معتدل ، هذا عند الجمهور ، وأما صاحب المفتاح فقد اعتبر في هذه الأقسام انحصار النفس وجريه فقط ، قال : الجهر انحصار النفس في مخرج الحرف ، والهمس جرى ذلك فيه ، فإذا تم الانحصار سميت شديدة ، وإذا تم الجرى سميت رخوة ، وإذا لم يتم شيء منهما سميت معتدلة^(١) ، وجعل المجهورة حروف قدك^(٢) أترجم ونطايب^(٣) فأسقط من المجهورة عند الجمهور الظاء واللام والضاد والذال والغين والزاي والعين ، وزاد الكاف والتاء ، ووافقهم في الشديدة والمعتدلة من جهة الحروف ، فعنده المجهورة تنقسم إلى الشديدة والمعتدلة لا إلى الرخوة ، والمهموسة إلى الرخوة والمعتدلة لا إلى الشديدة / وباعتبار آخر [٥١/أ] ينتوع إلى مطبقة وهي الفصاد والطاء والظاء^(٤) ، سميت بها لجعل الحنك كطبق على اللسان عند التلطف بها ، وإلى منفتحة وهي ما عداها سميت بها للانفتاح بين اللسان والحنك عندها ، وبآخر إلى المستعلية وهي المطبقة والحاء والغين والقاف لارتفاع اللسان إلى الحنك مع الإطباق أو بدونه ، والأظهر أن يقال الاستعلاء ، النفس الصاعد إلى الحنك لأننا لا نجد في الحاء والعين ارتفاعاً للسان ، وإلى المنخفضة وهي ما عداها ، وبآخر إلى حروف القلقة وهي حروف قد طبع وإلى غيرها والطبيخ^(٥) الضرب على الشيء الأجوف كالطبل ، وإنما سميت حروف

(١) المفتاح .

(٢) وردت في كل النسخ «فدك» والصحيح «قدك» كما وردت في المفتاح .

(٣) «فدك» بمعنى حبسك والهمزة في أترجم للاستفهام التقريرى من الرجم بمعنى القتل ، ونطايب مضارع متكلم بمعنى المطايب أي الممازجة والملاطفة وحاصل المعنى يكفيك من جهة مجيئنا إليك أنك تقصد قتلنا ونعد نملك هذا ملاطفة ولا نعمله على الحقيقة» شرح عنقود (خ) ورقة ١٣٠ ب .

(٤) الحق أن القوشجي قد سها وأسقط الحرف الرابع من الحروف المطبقة وهو الفصاد يقول سيبويه : «فأما المطبقة فالفصاد وفضاد والظاء والكتائب ٤/٣٦ ، سر الصناعة ١/٧٠ .

(٥) تصحيح من د وهو الصحيح كما ورد في الشافية ٣٤٣ وشرحها لنقرة كار ٢٠٨ حيث يقول الطبع الشيء الأجوف كالأرأس ، وفي بقية النسخ طبخ وهو تصحيف .

القلقلة لما يُحسُّ به عند الوقف عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر ، والقلقلة تصويت الأشياء اليابسة ، وبأخر إلى حروف الصغير وهي الصاد والزاي والسين لأنه يحس عند الوقف عليها بمثل الصغير ، وهو صوت الطائر ، وإلى غيرها ، وبأخر إلى حروف الذلاقة وهي حروف مُر بنفصل^(١) ، وإلى المصممة وهي / ما عداها ، وسميت الأولى حروف الذلاقة [٥١/ب] لسهولة النطق بها من قولهم : لسان ذَلَقَ أى حادٌ ، والذلق بالتسكين مجرى الحبل في البكرة لسهولة جريه فيه ، ولخفة هذه الحروف قلما يخلو رباعي أو خماسي منها كجعفر وسفرجل ، مثل المسجد وهو الذهب قليل جداً^(٢) ، وأما ما قيل سميت بها للاعتماد على ذلق اللسان أى طرفه فبعيد^(٣) ؛ لأن أكثرها وهي الميم والباء والفاء لا مدخل لطرف اللسان فيها ، ولا يظهر أيضاً مناسبة وجه تسمية عديلتها مصممة ، بأنه لا تكاد تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرأة عن حروف الذلاقة فكأنها صُمِّت عنها ، وإنما تظهر المناسبة على ما ذكرنا ، هذا ولكن يُرد على الأول أيضاً أن سهولة النطق بالراء واللام بالنسبة إلى سائر الحروف يكذبها الوجدان ، وكون الأول حرفاً مكرراً والثاني منحرفاً كما سنذكره^(٤) ، وباعتبار آخر إلى اللينة وهي الألف والياء والواو ، وتسمى حروف العلة لكثرة^(٥) إعلالها ، وحروف اللين لضعفها عن تحمل الحركات إما بطريق / الامتناع كالألف أو لا كأختيها ، فحروف العلة مطلقاً [٥٢/أ] تسمى فى فننا هذا حروف اللين ، وأما عند الصرفيين ، فإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين وإلا لا ، فى اصطلاحهم

(١) «النفصل بالتحريك الغنية» شرح الشافية للجاريدى ٣٤٣ .

(٢) علل الفاضل المعصام قلة ذلك بأنه دخيل فى العربية شرح المعصام على الشافية ٢٠٨ وهذا ما فعله

الجاريدى فى شرح الشافية ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣) المقاتل بملك الفاضل المعصام فى شرح الشافية ٢٠٨ ، والجاريدى ٣٤٢ ، أما نقرة كار فقد اعترض

قائلاً : «وفيه نظر لأنه لا يصح تسميتها بملك» نقرة كار ٢٠٨ .

(٤) تصحيح من ب . جـ .

(٥) ساقطة من ب .

الأشهر، ثم إن كان حصولها من إشباع حركة ما قبلها تسمى حروف ملولين ، ومندات أيضاً فالواو الأول من موعود حرف لين والثاني حرف مد ولين ومدة ، وكذا حال الباءين في الأيدي والألف حرف مد ولين ومدة دائماً^(١) ، هذا ولكن كثيراً ما يطلقون على مطلقها حروف اللين ، كما هو مصطلح هذا الفن وإلى غيرها وهي ما عداها ، وبأخر إلى المنحرف وهو اللام لأن اللسان عند النطق به ينحرف قليلاً إلى الحنك وإلى غيره وهو غيره ، وبأخر إلى المكرر وهو الراء لما يحس عند النطق به من شبه ترديد اللسان في مخرجه^(٢) ، ولذلك أجرى مجرى حرفين في كثير من الأحكام ، فحسن إسكان ينصركم ويشعركم ، ولم يحسن إسكان ليسمعكم ويقبلكم ، والإدغام في مثل ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ﴾^(٣) أحسن منه في ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ﴾^(٤) ، وأميل طارد وغارم ، ولم يمل طالب وغانم ، وامتنعوا من إمالة راشد / ولم يمتنعوا من إمالة ناشد ، كما ستعرف تفصيلها ، وكل [٥٢/ب] هذه لملاحظة التكرير فيه دونما سواء وإلى غيره وهو غيره ، وبأخر إلى الهاوى وهو الألف ، إما لأنه يهوى في الحلق حتى يصل إلى مخرج الهمزة ، وإما لأن مخرجه اتسع لهواء الصوت أشد من اتساع مخرج الياء والواو^(٥) ، وإلى غيره ، وبأخر إلى المهتوت وهو التاء^(٦) ، وإلى غيره

(١) شرح الجاردي للشافعية ٣٤٣ .

(٢) وبعلل ابن الحاجب تسميتها بالمكرر قائلاً : «والمكرر الراء لتعثر اللسان به» الشافعية ٧٩ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٢٠ .

(٤) سورة آل عمران آية ١٤٠ .

(٥) يقول ابن جنى : «والألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً وهو الحرف الهاوى» سر الصناعة ٧١/١ .

(٦) هناك خلاف واضح بين اللغويين في الحرف المهتوت فرأى الفوشجي هذا هو رأى الكثيرين من أمثال الزمخشري في المفصل ٣٩٦ ، وابن الحاجب والتحليل في الشافعية ٢٤٤ ، وابن جنى في سر الصناعة ٧٤/١ ، والجاردي في شرحه للشافعية ٣٤٤ يقول : «والدليل على أن المهتوت الهاء قول التحليل لولا هنة في الهاء لأشبهت الحاء» وهناك رأى مخالف وهو رأى ابن مالك في تسهيل الفوائد ٣٢٠ يقول : «المهتوت الهمزة» ، وهو رأى ابن القوطية أيضاً وهناك رأى ثالث يقول عنه الجاردي في شرحه للشافعية ٣٤٤ : «وقال الجعفي المهتوت بالهاء والهمزة» والرأى المقبول والقريب من العقل أن المهتوت هو الهاء لما فيه من ضعف النطق ، بخلاف الهمزة التي هي حرف انفجاري ، والتاء التي هي حرف مجهور عند السكاكي وشديد فكيف يكون ضعيفاً ولو كان همسه يوجب ضعفه كما يقول الفوشجي لكأن كل الحروف المهموسة مهتوتة .

وهو ما سواه ، سمي التاء مهتوتاً لضعفه وخفائه لكونه مهموساً شديداً ، فشدته أى انحصار الصوت فى مخرجه توجب خفاءه فى أول مرة ، وهمسه يوجب ضعفه ، والأحسن أن نقول : اعتبر خفاؤه بالنسبة إلى سائر الحروف الشديدة ، لأن كونه مهموساً نقص من الظهور الذى تقتضيه الشدة شيئاً ، والكاف وإن شاركه فى الشدة والهمس لكن مخرجه من أوائل المخارج ، وهو أقصى الحنك فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه فى التاء فصار حاصل هذا السياق ، أن الهمزة مجهورة شديدة مفتحة منخفضة مصمتة ، والالف مجهور ما بينى مفتح منخفض مصمت لين / هاو ، والباء مجهور شديد مفتح منخفض ذلقى [٥٣/أ] قلقلى ، والتاء مهموس شديد مفتح منخفض مصمت مهتوت ، والتاء والشين والحاء والهاء مهموسة رخوة مفتحة منخفضة^(١) مصمتة ، والجيم والذال مجهوران شديدان مفتحان منخفضان قلقليان مصمتان ، والحاء مهموس رخو مفتح مستعل مصمت ، والذال مجهور رخو مفتح منخفض مصمت ، والراء مجهور ما بينى مفتح منخفض ذلقى مكرر ، والزاي مجهور رخو مفتح منخفض (صغير مصمت)^(٢) ، والسين مهموس رخو مفتح منخفض صغير مصمت ، والصاد مهموس رخو مطبق مستعل صغير مصمت ، والصاد والطاء مجهوران رخوان مطبقان مستعليان مصمتان ، والطاء مجهور شديد مطبق مستعل قلقلى مصمت ، والعين مجهور ما بينى مفتح منخفض مصمت ، والغين مجهور رخو مفتح مستعل مصمت ، والفاء مهموس رخو مفتح منخفض ذلقى ، والقاف مجهور شديد مفتح مستعل قلقلى مصمت ، والكاف مهموس شديد مفتح منخفض مصمت / ، واللام مجهور ما بينى مفتح منخفض ذلقى [٥٣/ب] منحرف ، والميم والنون مجهوران معتدلان مفتحان منخفضان ذلقلان ، والواو والياء مجهوران معتدلان مفتحان مصمتان لينان ، ولم يذكر هنا الأحوال التى ليس لها أسماء اصطلاحية كعديله^(٣) حرف الصغير والقلقلة لعدم كونها أوصافاً محصلة مضبوطة بل هى عبارة عن عدم هذه .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) فى د كعديلة .

الفصل الثالث

فى تفسير الكلمة وتقسيمها إلى أقسامها^(١) الأولية

لأن علمى الاشتقاق والصرف يبحثان عن أحوال الكلمة بل عن أحوال الاسم والفعل ، فلا يد من معرفتها ، ولنجعل هذا أيضاً فريدتين :

الفريدة الأولى : فى تفسير الكلمة :

هى اللفظ الموضوع لمعنى المفرد^(٢) ، وقد عرفت معنى اللفظ فى صدر الكتاب^(٣) ، والمراد به أعم من أن يكون ملفوظاً به تحقيقاً أو تقديرًا ، ليتناول فاعل قام فى زيد قام ، والمبتدأ فى «فى الدار» فى جواب أين زيد ، والمفرد ما لم يقصد الواضع - فى وضعه هذا - الدلالة بجزء من أجزائه المرتبة فى المسموع على شيء / ، واحترزنا به عن المركب مثل : زيد قائم وعبدالله إذا لم [٥٤/١] يكن علمًا ، وقيدنا القصد بهذا الوضع لئلا يخرج عن الحد مثل عبد الله علمًا ، فإنه لم يقصد فى وضعه العلمى دلالة جزئه ، وإن قصدت فى وضعه الأصلى ، وقيدنا الأجزاء بالمرتبة فى المسموع لئلا يخرج مثل «ضرب» فإنه يدل جزؤه المادى على الحدث المخصوص ، وجزؤه الصورى على الزمان الماضى بالوضع^(٤) ، فلولاً هذا القيد لنخرج عن الحد ، ومعه لا^(٥) ، لأن المادة

(١) فى ب ، ج «إلى الأقسام» .

(٢) المفصل ٦ وتبعه ابن الحاجب فى شرح المفصل ١٣/٢ رسالة ماجستير بمكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٣٥ لعام ١٩٧٥ م .

(٣) فى العقد الأول : علم متن اللفظ .

(٤) يقول ابن الحاجب : فذكر فخر الدين فى المحرر رداً على الزمخشري فقال : قوله اللفظة الدالة على معنى مفرد فيه إشكال ؛ لأن صيغة الماضى مع أنها ليست دالة على معنى مفرد لأنها دالة على اقتران حدث بزمان فتكون دالة على الحدث والزمان والاقتران والمطلوب أمور ثلاثة ؛ شرح المفصل لابن الحاجب (غ) ورقة ١٦ ب (لم أجد هذا القول فى شرح ابن الحاجب المحقق) .

(٥) دأى مع القيد المذكور لا يخرج عن الحد لأن المادة والصورة ليستا بمرتبتين فى السمع بأن تسمع إحداهما أولاً والأخرى ثانياً ، كما فى الضاد والراء والباء بل هما مسموعتان معاً ؛ شرح العقود (غ) ورقة ١٣٧ أ .

والصورة مسموعتان معاً ، وكذا الكلام في مثل ضارب ومضروب ورجال ومساجد وأمثالها ، فإن قلت ينبغي أن يفيد تقييد شيء بشيء زيادة خصوص له وخروج بعض متاولاته عنه ، فكيف صار القيد هنا سبباً للعموم ودخول ما لولاه لخرج ؟ قلنا : نعم كل قيد يفيد خصوص ما قيد به وتقليل تناوله ، فإذا وقع القيد في الإثبات تعلق الإثبات بأقل مما يتعلق به لولا القيد بالضرورة ، وإذا وقع في حيز النفي تعلق النفي بأكثر مما يتعلق به بدون القيد ، لأنه يكون / المقيد [٥٤/ب] به هو المنفى لا النفي ، فيصدق النفي حيث لا يتحقق هذا القيد المخصوص ، وعند عدم القيد يصدق النفي حيث لا يتحقق المنفى المطلق ، ولا شك أن تحقق المخصوص أقل من تحقق المطلق ، فيكون مقابل الأول أكثر ، وهو الذي يصدق فيه نفي المقيد ، ومقابل الثاني أقل (وهو الذي)^(١) يصدق فيه نفي المطلق ، والحاصل أن الواقع في حيز النفي إذا كان مقيداً ، فالنفي يصدق إذا انتفى الذات والقيد جميعاً ، وإذا ثبت الذات وانتفى القيد ، وإذا كان مجرداً من القيد لم يصدق مع ثبوت الذات أصلاً ، وهنا المقيد وقع في حيز النفي ، أعني لم يقصد فيصدق إذا لم يوجد دلالة الجزء (أصلاً ، وإذا قيد دلالة جزء)^(٢) غير مترتب ، وهذا ما قال المنطقيون : نقيض الأعم مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً ، فإن قلت ما ذكرتم يقتضى ألا يكون ما سوى الفعل الماضى المفرد المذكر الغائب وأمر المخاطب من الأفعال كلمة ، وكذا نحو الرجل وقائمة وبصرى ومسلمان ومسلمون وجبلى وحمراء / وغير ذلك ، قلت كل من ذلك [٥٥/أ] كلمتان لكن لشدة الامتزاج بينهما لسبب عدم استقلال أحدهما صارتا ككلمة واحدة ، وعوملتا معاملتها ، فسكن أول المضارع وأجرى الإعراب على تاء قائمة وغير ذلك ، بقى (هاهنا)^(٣) شيء

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) ما بين القوسين تكلمة من ج ، ب .

وهو أن الاسم المعرب الغير المنون يدل هو على معناه وحركته الإعرابية على معنى آخر ، فإن قلنا الحركة الإعرابية مسموعة مع حرفه الأخير ، كما يعيل إليه الشيخ عبد القاهر فلا إشكال^(١) ، وإن قلنا إنها مسموعة بعده كما اختاره كثير من الأئمة كأبي على وغيره^(٢) ، فينبغي ألا يكون كلمة ، ولا يمكن أن يقال هما كلمتان صارتا ككلمة كما يمكن ذلك في التون ، وفي جميع ما قلنا هناك ، بل الجواب أنه إذا كان كذلك فالحركة الإعرابية خارجة عن الاسم لاحقة به ، فإن لفظ زيد مثلاً مركب من ثلاثة أحرف وهيئتها بالاتفاق لا منها ومن شيء لاحق بها ، ولذلك لا يصير الاسم بتغير (حركته الإعرابية اسماً آخر كما يصير بتغير حركة)^(٣) حرف منه غير الأخير إلا أنهم لم يعتبروا هذا أيضاً ، وجعلوا الاسم مع الإعراب كلمة واحدة بل هذا أولى لك / من الصورة التي تقدمت ، واعلم أن [٥٥/ب] كلمة علماء النحو في مثل عبدالله علماً مختلفة ، بعضهم يحكون بأنه كلمة ، والإعرابان فيه إبقاء لأثر وضعه الأصلي لينبئ من نقله عن أصله^(٤) ، وبعضهم يقولون^(٥) : إنه «كلمتان» ، استبعاداً منهم أن يكون في كلمة واحدة إعرابان لفظيان ، والأئمة قد لاحظوا فيه الوضعين ، واعتبروا في إعرابه الجهتين ، ولم يهملوا شيئاً منهما بالكلية ، فإدخال الإعرابين فيه اعتبار لوضعه

(١) «لأن الاسم المعرب وإن كان له جزآن قصد الدلالة بكل منهما لكنهما على ذلك التقدير بمترتبين في المسموع» شرح المنقود ورقة ١٣٩ ب .

(٢) مثل الزجاجي حيث يقول : «إن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب» الإيضاح في علل النحو ٦٧ والجندي في الإقليد حيث يقول : «اعلم أن الحركة بعد الحرف لا قبله ولا معه ، لآنا نشاهد تحقق الإدغام إذا أسكن الأول وامتناعه إذا تحرك» انظر الإقليد شرح المفصل خ ورقة ١٠ ب لمؤلفه أحمد ابن محمود بن عمر الجندي معهد المخطوطات العربية رقم ١٧ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) يقول ابن الحاجب : «إن الأعلام المنقولة أجريت في كلامهم مجرى الأصول المنقولة هي عنها بخلاف غيرها» شرح الكافية ٧٨/١ .

(٥) يقول الشيخ عبد الرحيم : «قال الفاضل الشريف مذهب الفريق الأول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ ، ومذهب الثاني لتحديد لها باللفظة كالزمخشري وهو أنسب لقواعد العربية ومقاصدها» شرح المنقود (خ) ورقة ١٤٠ ب .

الأصلى ، وإسقاط التنوين من مثل أبى هريرة وأبى كبشة اعتباراً لوضعه العلمى وفتح آخره ، وإن كان فى محل الرفع اعتباراً لهما معاً^(١) فتأمل ، لكننا ملنا إلى الأول لتأييد البرهان النير جانبه ، وهو أن يقع فاعلاً ومبتدأً ومنادى وكثيراً مما لا يكون إلا للأسماء ، فإن قلنا فى عبدالله إن الفاعل والمبتدأ وغيرهما هو الجزء الأول فما تقول فى تأبط شرّاً وأمثاله ؟ . أترضى بأن نلتزم أن الفاعل أو المبتدأ أو مثل ذلك فعل أو جملة ؟ ليس القول بهذا أصعب من القول ببقاء كيفية إعراب أصلى فى لفظ مع توسع الإعراب / المحكى فى كلامهم مثل : [١/٥٦] مَنْ زَيْدًا فى جواب من قال : هل رأيت زَيْدًا ؟ ، لا إِنْخَالِكَ مجيباً إِلَّا بِلَا وَيَلَى ، فإن قلت إنما حكمنا على مثل (عبدالله) بأنه كلمتان لوجود الإعراب فى جزئه الأول بحسب العوامل ولم يوجد ذلك فى تأبط شرّاً فنجعله كلمة ، قلنا إنما يستتب لك هذا لو وجدت لهم^(٢) تعريفاً للكلمة يصدق على الثانى دون الأول ، لكنك لا تجده ، واحترزنا بالموضوع للمعنى عن الألفاظ الغير الموضوعه الدالة بالعقل كالمسموعة من وراء جدار على وجود لانفها أو بالطبع كدلالة أَعْ عَلَى الوجع وأَعْ أَعْ عَلَى السعال ، وعن سائر المهملات ، ومنها أغلاط العامة كمشوم فى مشاؤم^(٣) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) يقصد ابن الحاجب والزمخشري وغيرهم يقول ابن الحاجب فى شرح المفصل ١٣/٢ : «اللفظة إن أراد بها أقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لأن أقله حرف واحد ، وإن أراد عدداً مخصوصاً ينتهى إليه فليس عليه قرينة ، وإن أراد معنى اللفظ كان أولى للاختصار» .

(٣) فى د مشؤم .

الفريدة الثانية : فى تقسيم الكلمة^(١) إلى أقسامها الأولية :

الكلمة إما موضوعة لمعنى مستقل بالمفهومية أو لا ، الثانية الحرف والأولى إما دالة بهيئتها فى وضعها الأسمى على زمان معين من الأزمنة الثلاثة ، أعنى الماضى والحال والمستقبل أو لا ، الثانية الاسم والأولى الفعل^(٢) ، والمراد بالمستقل^(٣) بالمفهومية ، ألا يحتاج فى تعيينه عند العقل إلى ذكر شيء / آخر ، ومعنى الحرف ليس كذلك ، فإن (من) مثلاً^(٤) ليس [٥٦/ب] موضوعاً لمعنى الابتداء مطلقاً ، بل لكل واحد من أفراد المعينة المخصوصة كما حققناه فى علم اللغة ، ولا يتصور تعيين فرد منه بالخصوص عند العقل إلا بذكر ما له الابتداء وما فيه ، مثلاً ؛ فى «سرت من البصرة» ، لا يمكن تعريف هذا الابتداء الجزئى إلا بذكر السير والبصرة ، بخلاف معنى لفظ الابتداء ، فإن العقل فى تعقله لا يحتاج إلى ذكر شيء آخر أصلاً ، وكذا سائر الحروف ، فما يقال إن (من) معناه الابتداء (وفى) الظرفية ، و(اللام) معناه التعليل ، المراد منه أن معناها جزئيات تلك المعانى لا أنفسها ، وإلا لكانت أسماء مثل ألفاظها ، لأن مدار الاسمية والحرفية ليس إلا المعنى ، وينبغى أن يكون هذا مراد من قال معنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء^(٥) ، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس ملولوه مضمون لفظ آخر بل ملولوه معناه الذى فى نفسه مطابقة ، ومعنى «من» مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأسمى فالحرف وحده لا معنى له أصلاً ، إذ هو كالعلم / المنسوب بجنب شيء ليدل على [٥٧/أ] أن فى ذلك الشيء فائدة ما ، فإذا

(١) ساقطة من ب .

(٢) النص نفسه عند ضد الملة والدين فى شرح المختصر ١٢٠/١ .

(٣) فى ب بالمستقبل تحريف .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) قتله الرضى فى شرح الكافية ١٠/١ .

أفرد عن ذلك الشيء بقى غير دال على معنى (أصلاً - وإلا فكيف يتصور من له قدم في العربية القول باختلاف اللفظين في الاسمية والحرفية مع اتحاد المعنى ، وبأن الحرف لا معنى ^(١)) له مع اعترافه بأن الحرف قسم من الكلمة ، والكلمة لفظ موضوع لمعنى ، وأما ما ذكره صاحب المفتاح ^(٢) من أنه يفسر المستقل بنفسه على سبيل التقريب والتأنيس بأن الذى يتم الجواب به ^(٣) كقول القائل : زيد فى جوابك إذا قلت : من جاء ؟ وقرأ إذا قلت : ما فعل ؟ بخلافه إذا قال «فى» أو «على» إذا قلت أين قرأ ^(٤) ؟ فلا تقريب فيه يُعْبَأُ به بل فيه تأنيس يجعل بعض الحروف اسماً كنعم ولا وبلى وغيرها ، فإن تمام الجواب بها إذا قلت : هل قرأ ؟ وأما قرأ زيد ؟ أظهر منه فيما ذكر سيما الفعل فقط ، فظهر مما قررنا الفرق بين الكاف الذى هو حرف والذى هو اسم فى مثل زيد كالأسد فإن معنى الثانى هو المثل مطلقاً ، وإن أضيف هنا إلى الأسد ، ومعنى الأول التشبيه الجزئى المختص بما بين زيد والأسد ، ولا يقدح فيما ذكرنا / أن الواضع منع من إبقاء بعض [٥٧/ب] الأسماء فى الاستعمال على إبهامه ، وشرط ذكر شيء معه لنوع تبيين وتخصيص له كلفظ ذو ، فإن معناه الصاحب ، وهو معنى مستقل ، لكن الواضع شرط إضافته فى الاستعمال إلى ما يتبينه بخلاف لفظ الصاحب ، وكذا الموصولات فإن معناها ^(٥) الشيء والذات ، لكن شرط وصلها بجملة تزيل إبهامها ، وأما أسماء الاستفهام والشرط فلتضمنها معنى حرفى الاستفهام والشرط - ولذلك بنيت - ترد ^(٦) على التقسيم لأن معانيها لا تفهم بدون ما ينضم إليها كالحرف ، إلا أننا نختار فيها مذهب سيبويه

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وهو سقط كبير والنص ما زال للرضى فى شرح الكافية ١٠/١ .

(٢) المفتاح ٤ .

(٣) العبارة فى جى يتم به الجواب وهى فى المفتاح ص ٤ كما وردت فى المتن .

(٤) إلى هنا ينتهى نص السكاكى فى المفتاح ٤ .

(٥) فى ب مضافاً وهو تحريف .

(٦) هكذا فى كل النسخ وفى شرح المنقود «ترد تلك الأسماء على التقسيم» ورقة ١٤١ أ .

من أن حرف الاستفهام والشرط قبل هذه الأسماء محذوف وجوباً ، لكثرة الاستعمال^(١) ، والأصل في أيهم قام مثلاً أيهم قام ؟ أو إن أيهم قام ، فهي موضوعة للمعاني المستقلة ، وعدم الاستقلال بتضمن معنى الحرف عارض لها ، والمراد بدلالة هيئة الكلمة على الزمان أن تكون هيئتها الحاصلة من ترتيب حركاتها وسكناتها^(٢) ومن ترتيب حروفها الزوائد إن كانت مع الأصلية مستقلة في الدلالة على الزمان لا يكون / لمادتها [٥٨/أ] مدخل فيها فيخرج الأسماء طراً ، لأن ما يدل منها على الزمان كلفظ الزمان واليوم والامس والغد ، والماضي والآن والحال والمستقبل والصَّبُوح والغَبُوق لمادته مدخل في الدلالة على الزمان^(٣) ، فعلى هذا تقييد الزمان بالمعنى للتحقيق والبيان لا للاحتراز ، وقيدنا بالوضع الأصلي لئلا يخرج الأفعال المنقولة إلى الإنشاء ؛ كبعت واشترت وعسى ونعم وبس وحبذا ، وإنما قلنا الزمان مدلول هيئة الفعل لأنه كلما اختلفت الهيئة والصيغة اختلف الزمان بمعنى أن الواضع عيّن عدة صيغ من المجردة والمزيدة المعروفة والمجهولة ، كما سنفصله في علم الصرف - إن شاء الله تعالى - للماضي مثلاً ، فكلما كانت الكلمة على إحدى هذه الصيغ تدل على الزمان الماضي ، وإن اختلفت مادتها كضرب وذهب ، وإن كانت على صيغة أخرى لا تدل عليه وإن اتحدت مادتها كضرب ويضرب ، وتلزمه أنه كلما اتحد الزمان اتحدت الهيئة ، وإن قلنا بأن المضارع موضوع لأحد / الزمانين من

(١) يقول سيبويه : «وليس أي ومن وما ومتى بمنزلة الألف وإنما هي أسماء بمنزلة هذا وذلك إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هنا . . . إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسئلة فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف» الكتاب ٣/ ١٨٩ .

(٢) يقول الشريف الجرجاني : «الصيغة هي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها . . . إلخ» حاشية على مطلع الأنظار شرح طوائف الأنوار للجرجاني منخطوط دار الكتب برقم ١١٨٦ علم الكلام ورقة ١٠١ ب .

(٣) يقول الشريف الجرجاني : «المراد بدلالة الأسماء على الزمان بجوهرها أن صيغها ليست مستقلة بالدلالة عليه ، بل لمادتها مدخل فيها سواء كان مدلولها الزمان وحده إما مطلقاً كلفظ الزمان أو مقيداً بنوع معين كالיום والامس أو الزمان مع شيء آخر ، وهو ينقسم إلى ما يكون زمانه أحد الأزمنة الثلاثة وما لا يكون كذلك والثاني كالصباح والغروب والمنتأخر إلخ وصف بهما غير الزمان ، والأول كالأفعال» حاشية على مطلع الأنظار للجرجاني ورقة ١٠١ ب .

الحال والاستقبال ، وفي الآخر مجاز فكلما [٥٨/ب] اختلف الزمان اختلفت الهيئة ، ويلزمه أنه كلما اتحدت الهيئة اتحد الزمان ، وإن قلنا إنه مشترك بينهما فالأكثر أنه إذا اختلف الزمان اختلفت الهيئة ، فلما كان اختلاف الهيئة مستلزماً لاختلاف الزمان ، واتحاد الزمان لاتحاد الهيئة كلياً ، واختلاف الزمان لاختلاف الهيئة (واتحادها لاتحاده ، إما كلياً أو أكثرياً ، علم أن الدال على الزمان هو الهيئة^(١)) بلا مشاركة المادة ، فإن هذا القدر يكفي للاستدلال في مباحث العربية ، وبهذا التقرير اندفع ما قال الفاضل الشريف (رحمه الله)^(٢) من أن الملازميتين كاذبتان قطعاً^(٣) ، أما الأولى ، أعنى قولنا كلما اختلفت الصيغة اختلف الزمان وإن اتحدت المادة ، فلأن أمثلة الماضي مبنية للفاعل والمفعول من مادة واحدة مختلفة الصيغ^(٤) مع اتحاد الزمان فيها ، وكذا الحال في أمثلة المضارع وغيره ، وأيضاً الأمر والنهي مختلفان صيغة لا زماناً^(٥) ، وأما الثانية أعنى قولنا كلما اختلف / الزمان اختلفت الهيئة فلأن [٥٩/أ] المضارع مشترك بين الحال والاستقبال على المذهب الأصح ، ثم قال^(٦) فإن قيل الزمان منحصر في الماضي والمستقبل ، أما الحال فأجزأؤه من الطرفين^(٧) ، وقد استقرأنا لغة العرب فوجدناهم لم يدلوا على الزمانين بصيغة^(٨) واحدة ، فنقول : اختلاف

(١) ما بين القوسين ساقط من د .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب ، ج .

(٣) حاشية المطالع للجرجاني ورقة ١٠٢ أ .

(٤) في ب الصيغة .

(٥) في ب زمان وهو تحريف .

(٦) القائل الشريف للجرجاني في حاشية المطالع خ ورقة ١٠٢ أ .

(٧) يقول الشيخ عبد الرحيم : «يريد الشريف أن يثبت المضارع للزمان المستقبل فقط» ثم يقول : «فحيث

انحصر الزمان في القسمين يكون صيغة المضارع موضوعة للاستقبال فقط لا مشتركة بينه وبين

الحال» شرح العقود م ورقة ١٤٨ أ .

(٨) في ب لصيغة تحريف .

الزمان يستلزم اختلاف الصيغة ، فيكون اتحاد الصيغة مستلزماً لاتحاد الزمان ، وهذا القدر يكفيننا للاستدلال ، فإنه لما صدق كُلُّما اختلفت الصيغة اختلف الزمان ، وإن اتحدت المادة كما في ضرب يضرب كان الدالُّ على الزمان هو الصيغة وحدها ، . . قلنا : زمان الحال وإن كان أجزاء منهما لكنه زمان معتبر عند أهل اللغة ، فلا يكون اتحاد الصيغة مستلزماً لاتحاد الزمان ، هذه عبارته ^(١) وأنت خبير باختلالها وعدم انتظامها ؛ لأنه ليس في كلامه ما يترتب عليه قوله ، فإنه لما صدق كلما اختلف الزمان اختلفت الصيغة نقول كلما اتحدت الصيغة اتحد الزمان ، وإنما أطينا في هذا المقام لينكشف لك أنه من مزال أقدام الفضلاء الاعلام ^(٢) ، وما ذكرناه غاية تقرير المرام ، وقد علم من التقسيم حد كل من الاسم والفعل والحرف / ، وسمى الأول اسماً لسموه أى [٥٩/ب] علوه على عديله لأنه مستبد ^(٣) بتركب الكلام منه ولوقوعه الجزء الأشرف من الكلام ؛ أعنى المحكوم عليه نحو زيد عالم دونهما ^(٤) ، والثاني فعلاً لأنه بسبب دلالته على وقوع معناه في الزمان يدل على تجده ، وكونه أثراً وموجدًا لفاعل من الفعل وهو التأثير والإيجاد والثالث حرفاً لأنه كثيراً ما يتصل بأول لفظ أو آخره ، بحيث يصير كل طرف منه نحو : «يضرب وضربت وقائمة ، والحرف الطرف .

(١) أى عبارة الشريف الجرجاني في حاشية المطالع ورقة ١١٠٢ .

(٢) يقول الشيخ عبد الرحيم : «قد وقع في بعض حاشية المطالع فإنه لما صدق كلما اختلف الزمان اختلفت الصيغة كما ذكره المصنف (يقصد القوشجي) ولعلها هي النسخة المصححة» شرح المنقود ورقة ١٤٨ ب ، ولم أعر على هذه النسخة .

(٣) في ب مبتدأ تحريف .

(٤) اقتصر القوشجي على ذكر رأى البصريين مما يدل على أنه يميل للمذهب البصري ، والرأى المخالف قد ذهب إليه الكوفيون «أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة» الإنصاف للأبناري ٤/١ المسألة رقم ١ .

السمط الثاني : في المقاصد

من المعلوم عندك أن الاشتقاق لا بد له من مشتق منه ومشتق ، ولأرباب الصناعة في تعيينهما اختلاف ، فذهب الكوفيون^(١) إلى أن المصدر مشتق من الفعل بدليل أن إعلاله وعدم إعلاله تابعان لإعلان الفعل وعلمه ، كما سيأتى في الصرف ، وأن مثل يدع ويذر ، وأفعال المدح والذم وعسى لا مصادر لها ليستق منها ، وأن أمر المخاطب مشتق من الفعل المضارع كما هو المشهور ، وذهب البصريون^(٢) ، إلى أن الأفعال والأسماء المتصلة / بها كلها [٦٠/أ] مشتقة من المصدر ؛ لأن الأوتى والنسب الذى يحل محل الواجب إذا قصد ترتيب وتفريع بين مطلق ومقيد أن يعتبر أولاً المطلق ثم المقيد ، ومعنى المصدر مطلق ، وما عداه من معانى المذكورات مقيدات^(٣) ، فأوجب ذلك أن يكون هو الأصل والمأخذ ، وأصالة الفعل فى الإعلال لا تستلزم أصالته فى الاشتقاق لأن الإعلال مبنى على طلب الخفة ، وهو بالثقل أولى ، والفعل لتركب معناه من معنى المصدر والزمان ودلالته مطلقاً على فاعل ، وإن كان متعدياً فعلى مفعول أيضاً بالالتزام فيه ثقل ، فهو بالإعلال أولى ، ويدع ويذر وأمثالهما فى التقدير مشتقة من المصادر ، وإن أميئت «مصادرهما»^(٤) كما أميئت كثير من أمثلة متصرفاتها مع أنها أشياء شاذة لا يعبأ بها^(٥) وأمر المخاطب بالحقيقة مشتق من المصدر لأن مأخذ المأخذ مأخذ ، نعم يقع فى كلامهم مثل أن «ضارباً» من ضرب لكن مرادهم أنه مشتق من مصدره وإنما يتعرضون للماضى / [٦٠/ب] تنبيهاً على الحروف الأصول وتقریباً إليها ، إذ كثيراً ما

(١) الإنصاف ١٤٤/١ مسألة ٢٨ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) «يقصد أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين» الإنصاف ١٤٩/١ مسألة ٢٨ .

(٤) فى الأصل «مصادرهما» والصحيح «مصادرهما» كما فى ب ، ج ، د .

(٥) فى ب لا يعبر بها تحريف .

يشتمل المصدر على الزوائد دون الماضى ، أو يكون فيه أقل كالخروج وخرج والإخراج وأخرج ثم لا بد فى الاشتقاق من تغيير فى اللفظ ، إما صريحاً أو تقديرًا ، فالتغيير التقديرى كما فى فُلْكَ فإنه يجىء مفردًا وجمعًا قال الله تعالى ^(١) : ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ فأفرد وقال ^(٢) : ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾ فجمع وصورة اللفظ واحدة إلا أن ضمة المفرد كضمة بُرْد ^(٣) وفى الجمع أزيلت هذه وضمة أُسْد جمع أُسَد ، وأما التغيير الصريح فإما مقصور على ما بين الحروف الأصول أو متجاوز عنه ، وقبل أن ننمحه حقه من التفصيل لا بد من تعريف الحروف الأصول والزوائد وما يتعلق بها بوجه إجمالى على حسب ما لا يتم بحثنا إلا به ، وأما لاستقصائه فموضوع آخر من كتابنا .

اعلم أنه ليس للحروف ولا للأسماء المشاكلة لها من نحو إِذْ وإذا وأُنَى ^(٤) ، ومتى حظ فى الاشتقاق ^(٥) ، فلا يتعلق لنا غرض ببيان أصالة حروفها أو زيادتها وما سواها من الأسماء / والأفعال فبناؤها لا ينقص عن ثلاثة أحرف [٦١/أ] ولا يزيد على خمسة ، فبناء الخماسى مختص بالاسم والثلاثى والرباعى يشاركه فيها الفعل ، وإنما لم يجعلوا الفعل خماسى الأصل حذرًا عن أن يلزمه

(١) سورة يس الآية ٤١ .

(٢) سورة يونس الآية ٢٢ وبقية الآية ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ فدل على أن الفلك مجموع هنا .

(٣) فى اللسان : «البرد من الثياب قال ابن سيده البرد فيه خطوط» اللسان ٥٣/٤ (برد) وبهذا فالكلمة تدل على مفرد ، على العكس من كلمة أُسْد فهى جمع مع أنها على وزن بُرْد .

(٤) فى ب أين .

(٥) يقول ابن جنى : «والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق لأنها مجهولة الأصول وإنما هى كالأصوات نحو صه ومه ونحوهما ، فالحروف لا تمثل بالفعل لأنها لا يعرف لها اشتقاق» ثم يقول : «كلما كان الاسم فى شبه الحروف أقصد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد» المنصف ٩/١ .

اجتماع الثقل المعنوى كما بيّنا^(١) واللفظى^(٢)، ولأن الفعل يتصل به الضمير المرفوع ويصير بمنزلة جزء منه حتى يسكن آخره^(٣) بسببه «كضربت» فيكون رباعية كخماسى الاسم، ولما كانت الحروف أدوات كثيرة الافتقار إلى استعمالها، كثيرة الوقوع عند أغراض متفاوتة جعلوها صالحة لما يراد منها، فبنوها من حرف واحد إلى خمسة أحرف كلكن وأمثال لها كما ترى آلات الصناعات من خفاف وثقال وأثقل، وكذا بناء الأسماء على الإطلاق، وأعدل الأوزان الثلاثى لكونه لا خفيفاً خفيفاً، ولا ثقیلاً ثقیلاً، ولكونه مشتملاً على مبدأ ومنتهى ووسط بالسوية على قدر الحاجة^(٤)، واقتصروا على الخمسة ليكون الطرفان، أعنى الزيادة والنقصان على السواء من مرتبة الاعتدال، ولثلاثا يتوهم أنه كلمتان ثلاثيتان، فالحروف الأصول هذه الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة التى بنى عليها الكلمة تسمى أصولاً /، وكل لفظ تركب منها فقط [٦١/ب] اسماً كان أو فعلاً يسمى مجرداً، وغير تلك الحروفسمى زوائد، والمتضمن لشيء منها مزيداً، ومن دأبهم إذا أرادوا التعبير عن الأصول أن يعبروا عما هو أولها فى ابتداء الوضع بالفاء، وعن ثانيها كذلك بالعين، وعن ثالثها باللام فيقولوا فى (ضرب) : الضاد فاء الكلمة، والراء عينها، والباء لامها^(٥)، وإن كانت الأصول أربعة يقولون : للثالث اللام الأول، والرابع اللام الثانى، وإن كانت خمسة يقولون : لل خامس اللام^(٦) الثالث، وإذا أرادوا تأدية هيئة الكلمة يعبرون عنها

(١) ويقصد بالثقل المعنوى أن الفعل متركب من معنى المصدر والزمان والنسبة .

(٢) ويقصد به كثرة الحروف فلاشك أن الثلاثى أخف من الرباعى والرباعى أخف من الخماسى وهكذا .

(٣) شرح الجاربرى للشافية ١٤ .

(٤) يقول ابن جنى : فلماذا يكثر الأصل الثلاثى فى اللغة العربية دون الرباعى والخماسى ؟ الجواب هو لأنه حرف يتبدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه « الخصائص ٥٥/١ .

(٥) المنصف ١١/١ النص نفسه .

(٦) ساقطة من ب .

بالمنتظم من هذه الحروف ، ويسمونه وزن الكلمة فيقولون مثلاً وزن عمرو^(١) فَعْل ، ووزن جَعْفَر فَعْلَل ، ووزن سَفَرَجَل فَعْلَل ، وإن كان في الكلمة زائد ، فإن كان غير مكرر ، ولا مبدلاً من تاء الافتعال ، ففي الوزن يوردونه بعينه فيقولون : وزن أَحْمَر أَفْعَل ، ووزن ضَارِب فَاعِل ، ووزن عَطْشَان فَعْلَان ، وإن كان مكرراً سواء كان للإلحاق كما في جَلَبَبَ إلحاقاً بِذَخْرَجَ أو لغيره ، وسواء فصل بين المثلين بحرف كما في تحرير أو لا كَقِرْدَد ، وهو المكان / الغليظ المرتفع ، وسواء كان الزائد من حروف الزيادة [٦٢/أ] واستعرفها ، كما في «حَلِيت» وهو صمغ الأنجذان^(٢) أو لا كما في الأمثلة المذكورة يكررون ما به يعبر عن أولهما فيقولون : وزن جَلَبَبَ فَعْلَل لا فَعْلَبَ ، ووزن حَلِيتَ فِعْلِيل لا فِعْلَيْتَ ، وعلى هذا ، وإن كان مبدلاً من تاء الافتعال يعبرون عنه بالتاء فيقولون : وزن اذْكِرَ واصْطَبِرَ أَفْتَعَل لا أَفْدَعَلَ وَأَفْطَعَلَ ، وعلى هذا القياس قَيَّدنا الضابط بقولنا : في ابتداء الوضع لأنه في المقلوب كجاء مقلوب وجه لا يعبر عن جيمه بالفاء مع كونه الآن أول ، بل بالعين ، ويقال جاء «عفل» . وإنما أثروا الوزن المنتظم من هذه الحروف لعموم معناه^(٣) ووجوده في ضمن الأفعال ، وكثير من الأسماء ، إذا تقرر هذا فنقول التغيير اللازم للاشتقاق قد يكون فيما بين الأصول فحسب ، فهو مختص بالصغير والكبير ، فأما مع حفظ الترتيب ولو تقديراً ، فهو في الصغير أو بدونه فهو في الكبير ، وإنما قلنا ولو تقديراً ؛ لأن الاشتقاق الصغير لا ينافي القلب ، وهو تغيير مواضع بعض حروف الكلمة بالتقديم والتأخير لعارض يقتضيه لا على نية أن تصير كلمة أخرى كما / ذكرنا في جاء ووجه وكما في

(١) في د عمر تحريف .

(٢) يقول الجاريري : «صمغ الأنجلان بالذال المعجمة هو نبات يقاوم السموم جيد لوجع المفاصل جاذب مدر للطمث» شرح الشافعية للجاريري ١٨ .

(٣) هذا وجه معنوي لاختيار هذا الوزن وهناك وجه آخر لفظي ذكره الشيخ عبد الرحيم هو «أن اختيار هذا الوزن لما فيه من حروف الشفة والوسط والحق» شرح المتنقود ورقة ١٥٥ أ .

ناء ونأى، [٦٢/ب] وسيجىء بيان ما يميز به القلوب عن غير المقلوب فى مظان الاشتباه، وكذا لا ينافى الإعلال، وستقف عليه فى الصرف إن شاء الله تعالى، هذا والصور الممكنة الحصول من التغيير المذكور فى الثلاثى المتخالف الحروف ست لأن المركب من حرفين له صورتان بتقديم كل من الحرفين، وإذا ضم إليهما ثالث فله ثلاثة أحوال: تقدمه عليهما وتوسطه بينهما وتأخيره عنهما، فيضرب أحواله الثلاث فى حاليهما يحصل ست صور، وفى الرباعى أربع وعشرون لأن للحرف الرابع أربع أحوال، تتنبه لها مما ذكرنا فى الحرف الثالث بأدنى تأمل، فيضرب أحواله الأربع فى الست التى كانت فى الثلاثة يحصل أربع وعشرون، وفى الخماسى مائة وعشرون، وبيانه يعلم من سابقه، وإن شئت تستوضح الجميع فلاحظ الدول وانظر فى الجدول^(١) وصور الجدول يتبين لك المجمع.

صور الثلاثى الست

دول	ودل	ولد
دلو	لدو	لود

(١) انظر الجدول.

صور الرباعي الأربع والعشرون

جدول	دجول	دوجل	دولج
جودل	وجدل	ودجل	ودلج
جولد	وجلد	ولجد	ولدج
جللو	دجلو	دلجو	دلوج
جلدو	لجدو	لدجو	لدوج
جلود	لجود	لوجد	لودج

صور الخماسي المائة والعشرون

مجدول	جمدول	لجدوم	جنولم	جلولم	مدجول	دمجول	دجمول	دجولم
منوجل	دموجل	نومجل	نوجمل	مئولج	مئولج	دمولج	دولمج	دولجم
مجدول	جمودل	جودمل	جودلم	ومجدل	وجمدل	وجمدل	وجمدل	وجنلم
مودجل	ومدجل	ودمجل	ودجمل	مئولج	ومئولج	ودمئولج	ودلمج	ودلجم
مولجد	جمولد	جولمد	جولمد	موجلد	ومجلد	وجملد	وجلمد	وجلدم
مولجد	ولمجد	ولمجد	ولجمد	مولدج	ولمدج	ولمدج	ولمدج	ولدجم
مجللو	جمللو	جللمو	جللوم	مدجلو	دمجلو	دجملو	دجلمو	دجلوم
مئلجو	دملجو	دلمجو	دجلمو	مئلوج	دملوج	دلموج	دلموج	دولجم
مجلدو	جملدو	جلدمو	جللوم	ملجنو	لمجنو	لجدمو	لجدمو	لجدمو
مئدجو	لمدجو	لدنمو	لدنمو	مئلوج	لدنمو	لدنمو	لدنمو	لدنمو
مجلود	جلمود	جلومد	جلودم	لمجود	لجمود	لجمود	لجمود	جلمود
مولود	لمودج	لومجد	لوجمد	ملودج	لمودج	لومدج	لومدج	لودجم

ملحوظة : هذا الجدول من النسخة الأصل

/ هذا إذا اقتصرنا على اعتبار الحروف في ترتيبها ، وإذا [٦٣/ب] تجاوزنا إلى اعتبار الحركات والسكنات بعد أن نراعي تحرك الأول ، ولا نعتد بحركة الآخر ، يبلغ صور الثلاثي اثنتين وسبعين ، وصور الرباعي ألفاً ومائة واثنين وخمسين ، وصور الخماسي ثلاثاً وعشرين ألفاً وأربعين ، وإن أسقطنا صور التقاء الساكنين والساكنات تعود (صور الثلاثي)^(١) إلى ^(٢) وصور الرباعي إلى ثمانمائة وأربع وستين ، وصور الخماسي إلى سبع عشرة ألفاً ومائتين وثمانين ، وإنما بسطنا الكلام بإبداء هذه الصور لأننا لم نرَ أحدًا حامٍ حول هذا كله فيما بين الحروف الأصول فقط ، وإذا تعداها الاعتبار فالصور الجزئية الممكنة الحصول غير متناهية لا يتيسر إلا بيان أنواعها ، وهو بيان أنواع التغيير ، وهي فيما يتعلق به غرضنا الزيادة والحذف والقلب ، فتفتقر إلى بيان ضوابط لتعرف منها أن أي حروف الكلمة أصل وأيهما زائدة ، وأنه هل حرف من الكلمة أنه محذوف^(٣) أو لا ؟ ، وأنه هل هو بدل من حرف آخر منها أو لا ؟ ، وأنه أهذه الكلمة مقلوبة / تلك^(٤) أو لا ؟ ، فنفصل السمط أربعة فصول لبيان [٦٤/أ] هذه الضوابط .

(١) ما بين القوسين ساقط من د .

(٢) بياض في كل النسخ .

(٣) في ب مخلوقاً .

(٤) في د توك تحريف .

الفصل الأول

ليبان ما يُعرف به كون الحرف زائداً في الكلمة أو أصلياً

اعلم أنه قد يُعلم كون الحرف أصلياً أو غير أصلي من ذات الحرف ، وقد يعلم من موقعه من الكلمة ، وقد يعلم من وجوه آخر فلنجعل الفصل ثلاثة أصناف :

الصف الأول : لمعرفة الأصالة وعدمها من ذات الحرف :

فنقول الألف في موضوع بحثنا أعنى الأسماء المتمكنة والأفعال لا يكون أصلياً أبداً ، بل إما زائد كما في الجدار وفاعل ، أو بدلاً عن حرف أصلي كما في العضأ والرحى ودعا ورمى وغيره إن كان خارجاً من الحروف العشرة التي يجمعها سبع مرات ما تذكره ، وهو أن خليل^(١) بن أحمد أتاه سُلَمِيُون^(٢) ، وسأله عن الحروف الزوائد فقال : «السمان هويت» ، وأتاه سليمان فعاوده بالسؤال عنها فقال : «اليوم تنساه» ، وعأوده فقال : «يا ملأء تسهون» ، «لم يأتنا سهواً» ، «سألتمونيها» ، لا يكون زائداً إلا لقصد التكرار أو الإلحاق ، وستعرف معناه في الصرف / ، فإن الزيادة لهما لا تخص حرفاً دون حرف [٦٤/ب] إلا الألف للتكرير ، فإنه لا يمكن ، وذلك ، كعطار وستار ، وقطع ، وقتل وقردد وجندل ؛ وهو الحجارة بزيادة الدال في الأول ، والتون في الثاني للإلحاق بجعفر وجلبب أي لبس الجلباب وشعلل أي أسرع للإلحاق بدحرج ، وليس معنى تسمية هذه الحروف بالزوائد أنها لا تكون إلا زائدة ، فإن كثيراً من الكلمات كل حروفها من هذه كالإنسان والإيمان والإسلام^(٣) وجميع ما ذكرناه لتجنبها ، بل إن الزائد

(١) هكذا وردت في كل النسخ والمشهور الخليل بن أحمد ، النص في المفصل ٣٥٧ .

(٢) القبط من جـ ، وفي د سلميُون وهي اسم قبيلة شرح المنقود ورقة ١٥٨ أ .

(٣) قال ذلك لئلا يتوهم البعض أن هذه الحروف أينما وقعت فهي زائدة والمقصود الحروف التي ليست من أصول الكلمة .

الموصوف لا يكون إلا منها ، وبعضهم يجعل الراء في دِمَثَر وهو المكان اللين ، وفي سِبَطَر وهو الأسد الذي يمتد عند الوثبة زائداً^(١) ، وهو إن ثبت ففي حكم العدم لندرته ، وكلما نحكم حكماً كلياً ، وعلى طريق الوجوب ، فالنادر المخالف لا يقدح في كليته ووجوبه ، سيما إذا كان على الاحتمال ، وليكن هذا على ذكر منك ينفعك في مواضع ، والجوهري أورد السبطر في باب الراء^(٢) ، فيدل على أنه لم يجعله زائداً ، فما عدا الحروف المذكورة إذا لم يكن للتكرير^(٣) ، / أو الإلحاق يعرفنا [٦٥/أ] بنفسه أي من غير نظر إلى موقعه أو إلى الوجوه التي ستأتي أنه أصلي ، وكذا الهاء عند المبرد ، فإنه لا يعده من حروف الزيادة^(٤) ، وأورد عليه ابن جنى^(٥) الاعتراض بمثل أخشه في الوقف

(١) لم أشر على أحد يقول بزيادة الراء فكل المراجع التي أمامي تحكم بأصلتها : الشافعية ٢٣٠ ، المنصف ٢٦/١ ، شرح الرضى ٣٨٤/٢ ، الجاريدى ٢٣٠ إلخ ، وإن كان ابن يعيش شكك فيها بقوله عنها : «ألا ترى أن الراء ليست من حروف الزيادة فجاز أن تكون فيما أبهم أمره» شرح المنفصل ١٥٢/٩ .

(٢) الصحاح سير ٦٧٦/٢ .

(٣) في ب ، جد لتكرار .

(٤) لم أشر على كتاب إلا وهو يقرر هذا الرأي كما في الهمع ٢/٢١٥ ، شرح المنفصل ١٤٣/٩ ، شرح الشواهد للبغدادى ٣٠١ ، التصريف الملوكى ١٥ إلخ ، والذي وجدته في مقتضب المبرد غير ذلك فقد صرح في أكثر من موضع بأن الهاء من حروف الزيادة قائلاً : «فأما أمهات فلها زائدة لأنها من حروف الزوائد» ١٦٩/٣ ، وقال في موطن آخر من المقتضب : «والهاء تزداد لبيان الحركة ولخفاء الألف» ٥٦/١ ، وموطن ثالث ٦١/١ ، ورابع ٦٤/١ إلخ وهكذا في أربعة مواضع يحكم المبرد بزيادتها ولكن كما يقول محقق المقتضب «تأشب عمرو إذ تتأشب خالد» لأن حديثهم عن المبرد غير محقق .

(٥) هذه الاعتراضات عند ابن جنى في سر الصناعة (خ) حـ ٥٠٤ - ٥٠٩ ، حـ ٥١٠/٣ (مخطوط بلار الكتب رقم ٨٥٧ لغة) .

على اخش ، ويقولهم أمهة وأمهاث فى أم وأمات ، قال الشاعر ^(١) :

أُمَهَتِي خَنِيفٌ وَالْيَاسُ أَبِي ^(٢)

وبأن الأخفش ^(٣) قال : الهجرع ، وهو الطويل من الجرع ؛ بمعنى المكان السهل وقال الخليل ^(٤) : الهِرْكُولَةُ وهى الضخمة هفعولة من الركل وهو الضرب بالرجل الواحد ، وبأن أهرق أى صب ، يهرق إهراقه بسكون الهاء أصله أراق يريق إراقه ، وأجاب ابن الحاجب من قبل المبرد عن الأول بأن الهاء فى اخشه حرف معنى كالنتين وباء الجر ولامه ^(٥) ، أى حرف جىء به لمعنى الوقف ^(٦) ، فلا يكون من حروف الزيادة ، لأن الحرف الزائد لا يكون لمعنى ، وعن الثانى : يجوز أن يكون الأصل هو الأمهة كالأبهة بمعنى العظمة ، ثم يحذف الهاء والتاء كما قال الجوهري ^(٧) ، ويؤيده أن الغالب فى استعمال الجمع أمهاث ألا ترى / أنها وردت فى التنزيل فى مواضع ^(٨) ، ولم ترد [ب/٦٥] الأمهاث فى موضع ،

(١) الشاعر هو قصي بن كلاب بن مرة أحد أجداد النبى ﷺ الشواهد الكبرى ٥٦٥/٤ وقال البغدادي البيت لامرأة من اليمن الخزائة ٣٠٦/٣ ط بولاق .

(٢) من الرجز وبقيته :

وَحَاتِمُ الطَّائِفِ وَهَابُ الْمَنَى

وقبل أنه الشطر الثانى وقبله :

مُعْتَرِجُ الصَّوْلَةِ عَلَى النَّسَبِ

وخندف هو أم مدركة زوجة إلياس واسمها ليلى بنت حلوان بن عمران ، والخندفة مشبة كالهرولة فيها سرعة وتقارب خطى ، وإلياس هو ابن مضر بن نزار ، وهمزته همزة قطع حذفها الشاعر للضرورة ، والبيت شاهد على أن الهاء زائدة فى أمهة شرح الشواهد للبغدادى ٣٠١ ومن مواضع البيت الجمع ٢٣/١ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٢٠٣ ، شرحه المفصل ٤٠٣/١٠ ، الصحاح خلف ١٧٤٧/٤ .

(٣) الشافعية ٢٣١ ، شرح الجاريردى ٢٣١ ، سر الصناعة ٥٠٩/٢ .

(٤) المنصف ٢٥/١ ، الشافعية ٢٣١ ، شرح الجاريردى ٢٣١ (النص نفسه) ، سر الصناعة خ ٥٠٩/٢ .

(٥) الشافعية ٢٢٩ النص نفسه .

(٦) فى ب الوقوف تحريف .

(٧) قال الجوهري : «والأمهة أصل قولهم أمه» الصحاح أمه ٢٢٢٥/٦ ، وانظر أبه ٢٢٢١/٦ .

(٨) قال تعالى : «حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ... الآية» النساء ٢٣ وقد ورد اللفظ فى هذه الآية فقط ثلاث مرات .

فوزن أم فع ، ويجوز أيضاً أن يكونا أصليين ، قال بعضهم الأمهات للناس ،
والأمات للبهائم^(١) ، وعن الثالث والرابع بأن قولهما هذا غير مقبول عند أهل
الصناعة لبعدها المناسبة بين معنى اللفظين سيما في ما قاله الأخفش ، واعترف
بورود الخامس عليه ، وقال لا جواب عنه إلا القول بأنه خطأ وقع حين قلبوا
همزة أراق هاء ، وقالوا هراق فتوهم البعض الهاء فاء الكلمة ، فزاد عليه الهمزة ،
وأنت خبير ببعدها هذا لأن مثل أهراق ليس من أبنتهم ، فعلى تقدير توهم هاء
أهراق فاء الكلمة لا وجه لزيادة الهمزة مع بقاء هذه الحروف ، وإنما هذا التأويل
في لغة أخرى لهذه الكلمة ، وهي أهرق يهرق إهراقاً على أفعل يفعل إفعالاً ،
قال الجوهري^(٢) : عندى أن هاء أهراق عوض عن الحركة النازبة للعين : إذ
أصل أراق أريق كما قال الأخفش^(٣) ، في اسطاع يسطيع اسطياعاً ، بفتح الألف
في الماضي وضم الياء في المستقبل لغة في / أطاع يطيع ، إذ السين عوض
عن ذهاب حركة العين^(٤) [أ/٦٦] فقد تنبّهت أن في هذا اللفظ ثلاث لغات^(٥) ؛
هَرَاق يَهْرِق هَرَاقَه فهو مُهْرِق ، وذلك مُهَرَاق ، ويفتح الهاء في الجميع إلا في
المصدر ، وإنما قالوا أنا أهرقه ، ولم يقولوا أنا أريقه لاستثقالهم الهمزتين ، وقد
زال ذلك بعد الإبدال والثانية أهرق يهرق إهراقاً ، والثالثة أهراق يهرق أهراقاً

(١) المفصل ٣٥٩ .

(٢) وصارته : «وتركت الهاء عوضاً من حذف حركة العين لأن أصل أهرق أريق» الصحاح راق ١٥٧٠/٤ .

(٣) وصارته : «يريدون به اسطاع يستطيع» ، ثم يقول : «فجعل السين عوضاً من إسكان الياء» معاني
القرآن للأخفش رسالة دكتوراه بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٣٨٦ جـ ٢ ص ٢٦٤ .

(٤) شرح الجارودي ٢٣١ النص نفسه ، معاني القرآن للأخفش ٢٦٤/٢ .

(٥) ذكر البطليوس رأياً رابعاً يقول فيه : «الكسائي حكى راق الماء يريق إذا انصب» الاقتصاب ٢٢٧ .

فهو مُهْرَقٌ^(١)، وذلك مُهْرَق يسكون الهاء في الجميع قال امرؤ القيس^(٢) :
وَأِنْ شِفَائِي عَبْرَةُ مُهْرَاقَةٍ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ^(٣)
وقال آخر^(٤) :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ مُهْرَاقٌ^(٥)

وتقدير مُهْرَق ومُهْرَق بفتح الهاء يُهْفَعِلُ ومُهْفَعِلُ ، وأما تقدير يَهْرِقُ ومُهْرَق يسكونه لا يمكن أن ينطق به ؛ لأن الهاء والراء كليهما ساكنان والمقصود بالنظر هنا هي اللغة الثالثة ، والأقرب أن يقال : هي شيء شاذ لا يوجب إبطال أصل هو أصالة الحرف ، ألا ترى إلى صاحب المفتاح حيث يقول لا بد للحكم بكون الحرف زائداً ألا يكون توجه الحكم عليه / بالزيادة على [٦٦/ب] مسبيل الندرة^(٦) ، على غير هذه الحروف ، وألا ترى إلى غيره كيف جوز زيادة راء «دَمَثَر» وسَبَطَر كما ذكرنا ، واعلم أنه شاع في كلام ابن الحاجب وأشباعه^(٧) ، القول بأن الحرف الزائد ما لا يكون لمعنى ، وليس كذلك لأن

(١) في ب مهرق .

(٢) ديوانه ٩ ، الخزائن ٦١/٤ .

(٣) البيت من بحر الطويل وقد ورد في الديوان برواية (عبرة إن سفتحها) وهي رواية الأصمعي من نسخة الأعلام ، وعلى هذا لا شاهد فيه ، وأورده سيبويه (وإن شفاء عبرة) الكتاب ١٤٢/٢ ومن مواضع البيت المنتصف ٤٠/٣ ، الأشموني ١٢٢/٣ ، والشاهد في البيت ورود «مهراق» بفتح الهاء وهي لغة فيها إذ لو سكنت لفسد وزن البيت ، وفي النسخة ب من المخطوط كتب البيت كتابة مشوهة لا تقرأ .

(٤) الآخر هو الخنساء الشاعرة وهي تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمي ديوانها ١١٠ .

(٥) البيت من بحر البسيط ونقيته :

مَحَا فَلَا عَارِبَ عَنْهَا وَلَا رَاقٍ

ورواية الديوان :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا الدَّمْعُ مُهْرَاقٌ

والشاهد فيه تسكين هاء مُهْرَق وهي لغة فيه .

(٦) المفتاح ٨ .

(٧) يقصد الجاريري في شرحه للمشافية ١٩٤ ، والرضي في شرحه ٣٤٠/٢ .

حروف المضارعة وهمزة الإفعال وسين الاستفعال وغير ذلك من حروف الزيادة لها معان ، كيف وقد قال بعضهم^(١) : إن من جملة الشواهد لزيادة الحرف أن يكون له معنى ممثّل بالتثنية وتاء التانيث وسين الكسكسة ونحو ذلك ، فالصواب أن يقال الحرف الزائد ما يكون في الاسم المتمكن أو الفعل واتصل به بحيث يصير معه بمنزلة كلمة واحدة ، ولم يكن من حروفه الأصول ، سواء كان له بخصوصه معنى كحروف المضارعة وياء التصغير ، أو «زيد» للعرض كالميم المشددة في اللهم عوضاً عن حرف النداء ، والتاء في إجابة عوضاً عن الواو ، ولتفخيم المعنى كميم زُرقم وهو شديد الزرقه وسُتْهم بالضم فيهما^(٢) وهو كبير العجز جداً أو للمد كما في عماد وعمود / وعميد ، أو لتيسير [٦٧/أ] التلفظ كالف الوصل أو للمحافظة على حركة الآخر أو على حرف المد كهاء الوقف في اخشه ، وكتابه وغلالمهوه ، وغلالميه وسين الكسكسة بفتح الكافين سين تلحقه بنو بكر بكاف الضمير المؤنث تمييزاً له عن ضمير المذكر نحو أكرمتكس ، وبنو تميم يلحقون به الشين المعجم لذلك وتسمى شين^(٣) الكشكشة نحو أكرمتكش .

الصنف الثاني : لمعرفة الأصالة والزيادة من المواقع :

فلنجعله فريدتين :

الفريدة الأولى : لبيان مواقع الأصالة :

بعض المواقع يشهد بأصالة الحرف مطلقاً أيّا كان ، وبعضها بأصالة بعضها دون بعض فمن الأول ، الأول من الأسماء الغير المتصلة بالأفعال أعني المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، وأسماء

(١) القائل بذلك السكاكي في المفتاح ٨ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ب .

الزمان والمكان والآلة ، وستقف على معانيها وأحكامها إن شاء الله تعالى إذا كان بعده أربعة من الحروف الأصول ، فإنه لا يصلح للزيادة ، وإن كان من حروف الزيادة ، قال المبرد^(١) ياء يَسْتَعْمَر وهو اسم مؤنث ، ويقال شجر ، من نفس الكلمة كعين عَضْرُفُوط^(٢) لأن الزوائد لا تلحق أول / الرباعي إلا الميم [٦٧/ب] في الاسم المبني على فعله «كَمْدَحْرَج» فهمزة مثل اصطَلَب واصطَلَحَ : اسم بلد ، وميم مَرْدَقُوش وهو المَرْدَحُوش - ويقال الزعفران - أصلان ، وكون الأربعة بعدهما أصلاً ظاهراً إذ ليس شيء منها من حروف الزيادة ، ومنه المواضع الأربعة من الكلمة ، التي الأول والثالث منها من جنس والثاني والرابع من جنس ، ويسمى المضاعف الرباعي ، فإن شيئاً منها لا يصلح للزيادة على المذهب الأصح خلافاً للكوفيين^(٣) ، فإنهم يزعمون أن الثالث منها تكرر للأول ، فالحروف الأربعة من «صَيصية» وهي شوكة الحائث التي بها يسوى السدنة واللحمة ، ومن وَعَوَع^(٤) ، أي نبح وضج أصل ومنه كل من الأول والثاني من الأسماء والصفات الغير المشتقة من المزيادات إذا علم زيادة صاحبه ، فإنه يكون في الأغلب أصلاً وتجاوز على قلة زيادتهما معاً كما في : انتقل وانتقخر بمعنى الفحل والقهر وهما الشيخ الذي يبس جلده على جسده لكبره ، وانزهر وهو الفخر والتكبر^(٥) ، ففي مَنَجْنِيْق / إذا جعلنا نونها الأول زائداً بدليل جمعها على مجانيق [٦٨/أ] وتصغيرها على مجنيق بحذفه فميمها أصل ، ويكون وزنها فتعليلاً ، وإن اعتبرنا ما قاله أبو سعيد السيرافي : «أخبرنا ابن دريد عن

(١) لم أشر عليه عند المبرد .

(٢) يقول المازني : «فلمّا مثل يستعمَر فهو بمنزلة «عضرفوط» لأن الياء من نفس الحرف» المنصف ١٤٥/١ ، وانظر الجارودي ٢٢٥ ، وشرح الرضى ٣٧٥/٢ .

(٣) الشافعية ٢٢٣ ، وشرح الرضى ٣٦٧/٢ يقول الرضى : «وقال الكوفيون ونحو زلزل وعرعر مما يفهم المعنى يسقط ثالثه إنه مكرر للفاء وحدها بشهادة الاشتقاق وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي» .

(٤) المفتاح ١٣ .

(٥) شرح الجارودي ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

أبى عبيدة أنه حكى عن بعض العرب أنه قال ما زلنا نُجْنِقُ أى نرمي بالمنجنيق^(١)، وحكى غيره قولهم كنا نجنيق مرة ونرشق أخرى وحكى الفراء جَنَّقْنَاهُمْ ، وكلاهما زائد ويكون وزنه منفعيلا^(٢)، لكن قال الفراء : هذا الاستعمال مما لا يعتد به لأنه مؤلّد من المنجنيق^(٣) واعلم أن المنجنيق معربة مؤنثة قال زُفر بن الحارث^(٤) :

لَقَدْ تَرَكْتَنِي مَنَجْنِيقُ ابْنُ بَجْدَلٍ أَحِيدُ مِنَ الْمُصْفُورِ حِينَ يَطِيرُ^(٥)

وأصلها بالفارسية «من جه نيك» أى ما أجودنى ، كذا ذكره الجوهري^(٦) ، وبعضهم يأبون عن التعرض لوزنها والحكم بأصالة بعض حروفها ، وزيادة بعضها زعمًا منهم أن ذلك إنما يكون فيما هو أصل لغتهم .

والأكثر على خلاف ذلك بناء على أنهم لما ألحقوها بلغاتهم وتصرفوا فيها تصرفهم فى كلماتهم ، من التصغير والتكسير وغير ذلك / [٦٨/ب] لزم تعيين الأصول ، والزوائد لتيسير التصرفات وفق قوانينهم ، وإنما حكموا عليها بالتعريب لعدم وجدان الجيم والقاف فى كلمة إلا معربة كالجردق بمعنى الرغيف «مُعَرَّب» كرده^(٧) أو حكاية صوت كالجَلَنْبَقِ^(٨) لصوت الباب الضخم عند انفتاحه وارتداده^(٩) ، ومن الثانى أول الكلمة على الإطلاق فإنه لا يصلح

(١) النص منقول من شرح الجاريدى ٢١٥ .

(٢) السابق الصفحة نفسها .

(٣) وعلم الفراء ذلك قائلاً : «فلتته فى استعمال الفصحاء الجاريدى ٢١٥ .

(٤) زفر بن الحارث الكلبي كان سيد قيس فى زمانه فى الطبقة الأولى من التابعين ، قال ذلك حينما تملك قنشرين بعد موت يزيد بن معاوية فحاصره ابن بجذل شرح الشواهد ص ٣٠٠ .

(٥) البيت من بحر الطويل وقد ورد فى الصحاح برواية (أحيد عن المصفور) وهو الصحيح والمنجنيق هى التى تُرمى بها الحجارة ، أحيد مضارع حاد إذا تنهى ، والشاهد فى قوله منجنيق حيث إنها معربة مؤنثة ولهذا قال تركتنى ، ومن مواضع البيت الصحاح جنتى ١٤٥٥/٤ ، شرح الشواهد ٢٩٩ .

(٦) الصحاح جنتى ١٤٥٥/٤ وعبارته «من جى نيك» .

(٧) يقول الجاريدى فى شرح الشافية ٢١٤ : «نحو الجردقة للرغيف وهى معرب كرده» .

(٨) فى ج ، د الجلبنيق وهو تحريف . الصحاح جنتى ١٤٥٤/٤ .

لزيادة الواو، فواو (وَرْتَل) أصل قيل اسم بلد وقيل إنه «الداهية» وقيل شيء يعادى الأسد، ولم نجده فيما عندنا من كتب اللغة، وكذا أول الكلمة لا يصلح لزيادة اللام، فلام نحو لَهْذَم، على وزن «جعفر» وهو القاطع من الأَسِنَّة أصل وكذا حشوها إلا ما ذكره الجوهري^(١)، من أن اللام في قَلْفَع على وزن خِنْصَر وهو ما يتقلع ويتشقق من الطين إذا ييس زائدة^(٢)، ولام نحو يَلْدَح اسم موضع وطُحْلَب بضم الطاء واللام ويفتح اللام أيضاً، وهذا هو الأخضر الذي يعلو الماء أصل، وكذا آخرها لا تكون اللام فيه زائدة، إلا في عبدل وزيدل بمعنى عبد وزيد، وَفَحَجَل على وزن جعفر بتقديم الحاء المهملة على الجيم بمعنى الأفحج، وهو الذي تتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه، فيتفحج أى يفتح ساقاه، وَقَدْ سَهَا صاحب الإقليد نقلاً وعقلاً وتبعه غيره ففسروا الأفحج بالذي / يتدانى عقباه، ويفتح ساقاه^(٣)، فإن اللام في هذه [أ/٢٩] الألفاظ زائد لفقدانه في أمثلة اشتقاقها كما ذكرنا، فلام كَنْهَل على وزن خِنْصَر اسم موضع وسَقَرَجَل أصل، وأما لام ذلك وهنالك وأمثالهما، وإن ذكره الشيخان عبد القاهر وجار الله^(٤) فليس مما نحن فيه لما علمت أن مورد الاشتقاق الذي يبحث عنه هو الأسماء المتمكنة والأفعال، ومنه كل موقع من الأسماء الغير المتصلة بالأفعال، فإنه لا يصلح لزيادة السين، فسين سمرمد وعسجد وفِرْسَن على وزن خنصر وهو للبعير كالحافر للدابة. ودرِّقَس على وزنه أيضاً وهو الإبل العظيم

(١) الصحاح ج٢/٤/١٤٥٤.

(٢) يقول الجوهري: «القفع مثال خنصر ما يتقلع ويتشقق من الطين واللام زائدة» الصحاح (قلع) ١٢٧٠/٣.

(٣) أنكر الجوهري أن تكون اللام من حروف الزيادة كما ورد في شرح الرضى للشافعي ٣٨١/٢.

(٤) صاحب الإقليد هو تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي وكتابه الإقليد شرح المفصل للزمخشري مخطوط بمعهد المخطوطات العربية رقم ١٧ وعبارته «الأفحج الذي يتدانى عقباه وتتفتح ساقاه في المشي أى تتفتح» الإقليد (غ) ٣١ ب.

(٥) قاله جار الله في المفصل ٣٦٠ والسكاكي في المفتاح ١٢، ولم أحر عليه عند عبد القاهر.

أصل ، ومنه كل موقع من الأفعال ، وأول الاسم الخماسي فإن شيئاً منها لا يصلح لزيادة الميم ، فميم تمعد أي تشبه بمعد ، وتمغفر أي اجتنبى المغفور بضم الميم ، وهو صمغ حلوله رائحة كريهة ، واسمهر أي صلب واشتد ، واخرتجم أي كثر وازدحم وأمثالها أصل ، وكذلك استدل سيبويه^(١) بمجىء تمعد على أن وزن معد فعل لا مفعول كمرّد ، وأما تمندل وتمدرع وتمنطق / وتمسكن في تندر وتندر وتندل وتسكن أي تمسح [ب/٦٩] بالمندبل ، وليس الدرع والمنطقة ، وتلعل فضيفة لا يعتد بها ، وكذا ميم مرزجوش ، ويقال مرزنجوش وهو العشرة ، وهي نبت ينبت شعباً متفرقة ومنه سميت عشيرة الرجل الأدنون عشرة أصل^(٢) ، (ها هنا بحث يجب)^(٣) التنبيه عليه ، وهو أنه ينبغي أن لا يتوهم من تقييدنا حروف الزيادة في أول الفصل بما لا يكون بقصد التكرار أو الإلحاق أن الزيادة التي نحكم بعدم صلاح هذه المواقع لها مقيدة أيضاً بما لا يكون لهما ، بل هذه المواقع لا تصلح لزيادة هذه الحروف ، ولو للإلحاق ، والألم يصح تفريع أصالة ميم تمعد ، وتمغفر وأمثالهما على الضابطة المذكورة ، ولا استدلال «سيبويه»^(٤) بمجىء تمعد على أصالة ميم معد ؛ لأن تمعد وأمثاله من ملحقات دحرج أو تدحرج كما ستعرف تحقيق ذلك - إن شاء الله تعالى - ولذلك لم يدغم الدال فيه ، ومنه آخر الفعل إذا وقع نوئاً فإنه يكون أصلاً عند البصريين ، فنون تدهقن / وتشيطن أصل [أ/٧٠] عندهم^(٥) ، ووزن تدهقن تفعلل من الدهقنة ووزن تشيطن تفعيل من شطن إذا بعد ، وسمى اللعين شيطاناً ؛ لبعده من رحمة الله تعالى ، وأما عند الكوفيين

(١) يقول سيبويه : «أما المعزى فالميم من نفس الحرف» ثم يقول : «ومعد مثله للتمعد لقلّة تمفعل» الكتاب ٣٠٨/٤ .

(٢) في جـ عسر أجل تحريف وكلمة أصل ساقطة من ب .

(٣) تكلمة من ب ، جـ ، د .

(٤) الكتاب ٣٠٨/٤ .

(٥) أي عند البعض ومنهم السكاكي في المفتاح ١٢ .

فنونهما زائد ووزنهما فعلا ن ، والأول من أدهقت الكأس ملأتها ، وكأس دهاق
 أى ممتلئة ، وأدهقت الماء أفرغته إفراغاً شديداً ، والثانى من شاط أى هلك ،
 واختار صاحب المفتاح هذا^(١) ، وصاحب المفصل أيضاً ، جعل وزن شيطان
 فعلا ن^(٢) ، فعلى هذا هو غير منصرف وعلى الأول منصرف لأنه فيعال ، ومنه
 غير أول الكلمة سواء كان حشوها أو آخرها ، إذا كان أصلاً إلا الهمزة التى
 وقعت طرفاً ، وكان قبلها ثلاثة أصول فصاعداً فى غير المضاعف الرباعى ، فإنها
 حينئذ تكون زائدة البتة ، وسيجىء ، ففى نحو ضَبِّلَ وَزَبِّلَ على وزن خنصر
 بضاد وزاى معجمين وباء موحد بعد الهمزة ، وربما يضم الباء فيهما ، وهما ما
 يعلو الثوب الجديد من الخشونة مثل ما يعلو الصَّقُولَات^(٣) وفى جَوْدُرْ / يضم
 الجيم والذال المعجم بينهما همزة ساكنة ، [٧٠/ب] وهو ولد بقر الوحش ،
 وفى (بَرَّال)^(٤) الديق على وزن دحرج إذا نفش بَرَّالُه يضم الباء والمد وهو
 الريش المستدير على عنقه كما يفعل عند الموائبة مع قِرْنِه ، وفى تَكَرَّفَا
 السحاب على وزن تدحرج أى ارتفع وتراكم ، الهمزة أصل ، وكذا إذا وقع فى
 هذا الموقع فإنه يكون فى الأغلب أصلاً ، لكن ربما يوجد ما يقتضى خلاف
 الأغلب ، كما فى دَلَامِصٍ وَدُمَالِصٍ^(٥) يضم الدال فيهما وهما البراق من
 الدَّلَامِص بكسر الدال وهو أيضاً البراق^(٦) وفى قَمَارِصٍ يضم القاف وهو اللين
 الحامض ، وأصله القارص ، وفى هِرْمَاسٍ بكسر الهاء وهو الأسد من الهَرَس ،

(١) المفتاح ١٢ .

(٢) تنويع من القوشجي حين يقول صاحب المفصل أن يكون رأى الزمخشري فى المفصل ولكنه لم
 يفعل ذلك هنا فهذا رأى فى الكشف ٦٥/١ .

(٣) فى د الصفرات تحريف ، وفى اللسان صقل ٤٠٤/١٣ . الصقولات - القران من الدابة وغيرها .

(٤) تصحيح من ب ، ج ، د وفى الأصل برك تحريف .

(٥) فى الصحاح : «الدَّلامِص البراق والدُّمَالِص مقصور منه والميم زائدة وكذلك الدُّمَالِص والدُّمَالِص»
 الصحاح (طلص) ١٠٤٠/٣ .

(٦) فى الصحاح : «الدَّلامِص والدُّمَالِص اللَّيِّن البراق» (طلص) ١٠٤٠/٣ .

وهو الدق^(١)، فإن هذه الألفاظ أمثلة الاشتقاق اقتضت زيادة الميم كما أنه إذا وقع أولاً وبعده ثلاثة حروف يكون في الأغلب زائداً كمُخْرِج ومُدْخِرْج، وربما يوجد ما يقتضى أصلته كما في معد على ما سمعت وكما في معزى بكسر الميم مقصوراً و«ماعز» وهما بمعنى المعز، فالاشتقاق الظاهر اقتضى الحمل / على خلاف الأغلب كما أن فك الإدغام في مثل يَاجِج^(٢) [أ/٧١] وماجِج^(٣) اسم موضع (ومهدد)^(٤) اسم امرأة، اقتضى ذلك لأنه دل على أن أحد الجيمين وأحد الدالين زائد للإلحاق بجعفر، ولولا ذلك لوجب الإدغام فهو في نحو حَرْمَل على وزن جعفر، وهو هذا الحَب الذى يدخن به، وفي عَظْلِم بكسرتين أصله نبت يصبغ به، وهو بالفارسية نيل، ويقال هو الوسمة أصل العظم يقال على التشبيه لليل المظلم.

الفريدة الثانية : لبيان مواقع الزيادة :

والتقسيم الذى أوردناه فى بيان الأصالة لا يتأتى هنا ؛ لأنه ليس موضع من الكلمة يشهد بزيادة الحرف مطلقاً ، فمن المواقع التى تشهد بزيادة بعض الحروف أول كل كلمة فيها ثلاثة أصول فقط سواء ، فإنه لا يصلح لأصالة الهمزة والياء ، وكذا الميم فى الأغلب ، ومعرفة^(٥) الأصول ، إما بخروجها عن حروف الزيادة كما فى إصبع ويَغْفِر بضم الفاء اسم أبى الأسود الشاعر إن ضمنت الياء صرفته ، وإن فتحته لم تصرفه ، وفى مَدْحَج على / [ب/٧١] وزن مسجد بالذال المعجم وتقدير الحاء المهمل على الجيم اسم أبى قبيلة من اليمن ، فإن شيئاً

(١) فى المصباح : «الهرس دق الشيء» (هرس) ٨٧٦ .

(٢) فى د ياجج .

(٣) فى د . ناجج .

(٤) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل مهلو .

(٥) فى ب وهو معرفة .

من حروف هذه الكلمات غير الأوائل ليس من حروف الزيادة، وأما بمواقعها كأسطر وأفلح وإفجیل بكسر الهمزة والجيم بينهما فاء ساكن وهو الجبان، فإن السين واللام والجيم فيها، وإن كانت من حروف الزيادة، لكن مواقعها تشهد بأصلاتها إن كان ما بينته لك على ذكر منك، فأوائل هذه الكلمات كلها زوائد خلأً لسيبويه في ميم مذحج، هذا تفصيل ما ذكره صاحب المفتاح^(١)، وهو إنما يدل على أن المراد بالأصول ما دل دليل على أصلاتها، وليس كذلك لأنه جعل الأيدع وموظبا ومريم من أمثلة هذا الضابط^(٢)، مع أن الواو والياء من حروف الزيادة، وموقعهما أيضاً يشهد بزيادتهما كما ستعرفه بل المراد بها ما يصلح للأصالة، ومنها كل موقع من غير المضاعف الرباعي إذا كان مشتملاً على ثلاثة أصول، فهو لا يصلح لأصالة شيء من حروف اللين إلا أوله / الواو كَوَرَّتَل^(٣)، وأما [أ/٧٢] الألف فحاله في الابتداء مستغنية عن البيان، والياء عرفت حاله في ابتداء مثل هذه الكلمة أنفاً، ففي نحو كاهل وغزال والعَلَقَى^(٤)، بالقصر نبت، وضَيْغَم وعَثِير بكسر العين وفتح الياء المثناة من تحت، بينهما ثاء مثناة ساكنة وهو الغبار، وعَوَسَج على وزن جعفر شوك، وخِرْوَع على وزن ذرهم نبت، حروف اللين زوائد، وإن كانت الأصول أكثر من ثلاثة فالحكم كذلك إلا أن الياء أيضاً في أولها يكون أصلاً كما في يَسْتَعُور، وقد عرفته، ففي نحو عَذَافِر^(٥) بضم الأول الجمل العظيم وسِرْدَاح على وزن سريال الناقة العظيمة، والحَبْرَكِي^(٦) بفتح الحاء والراء المهملتين بينهما باء موحد ساكن القراد، ويقال للرجل الطويل الظهر القصير الرجل شبيهاً به،

(١) يقول السكاكي: «أوائل أصبح ويعفر ومذحج زوائد المفتاح ١٣ ولم يذكر شيئاً عن سيبويه في هذا الموضع، ومع البحث عند سيبويه لم أعر على شيء عنده من هذا.

(٢) والذي جعل ذلك السكاكي في المفتاح ١٣.

(٣) الأورنتل هو الشر شرح الشافية للرضي ٣٧٥/٢، ص ٨٤ من هذا التحقيق.

(٤) في ب القلقى تحريف.

(٥) في ج عذر يحذف الألف تحريف.

(٦) في ب الجركى تحريف.

وسَمِّيَ عَ بالفتحات وسكون الياء السيّد ، وعُزْنِيْق بضم الغين المعجم وفتح النون الطويل العنق من طير الماء ، وَقَدَوُكْس بالفتحات وسكون الواو الأسد ، وفردوس والقَبْعُشْرَى^(١) العظيم الشديد ، وخَزْعَبِيل بضم / الخاء وفتح الزاي المعجمين الأباطيل ، [٧٢/ب] وعَضْرَفُوط^(٢) بفتح العين والراء المهملين بينهما ضاد معجم ساكن دويبة أكبر من (الوزغة)^(٣) حروف اللين^(٤) في^(٥) كل ذلك زوائد ، ومنها آخر كل اسم ما قبل آخره ألف قبله ثلاثة أصول ، فإنه لا يصلح لأصالة النون في الأغلب ، ففي نحو سَعْدَان بفتح الأول نبت وهو من^(٦) أطيب مراعى الإبل ، وسِرْحَان بكسره^(٧) وهو الذئب وعثمان هو في الأصل فرخ الحبارى ، وعُمْدَان بضم الغين المعجم وسكون الميم قصر باليمن ، ومَلَكْفَان كزعفران اللثيم وحِنْدِيَان^(٨) بكسر الحاء والذال المهملين بينهما نون ساكن قبيلة ، وعُقْرَيَان بضميتين ذكر العقرب له أرجل طوال ، وليس ذنبه كذنب العقارب النون زائد ، وكذا الهمزة إذا وقعت مكان النون في هذا الاسم إلا أن يكون المضاعف الرباعي كالضوضاء بمعنى تصويت الناس وجلبتهم ، فإن الهمزة فيه مبدلة من الواو ، والأصل ضوضاو مصدر^(٩) ضوضى كِرْلَزَال مصدر «رَلَزَل» ، ففي طَرْفَاء بفتح الطاء وسكون / الراء المهملين شجر وعاشوراء ، وبرَآكَا وبَرُوكَا [٧٣/أ] بفتح الأول فيهما الثبات في الحرب جُحَادَبَاء^(١٠) بضم

(١) في ب القبعشورى تحريف .

(٢) في ب عضرفوط تصحيف .

(٣) تصحيح من دوى في الأصل الوزعة وهى دويبة الصحاح وزغ ١٣٢٨/٤ .

(٤) ساقطة من د .

(٥) «فى» مكورة فى ب .

(٦) «من» ساقطة من ب .

(٧) يقصد بكسر السين .

(٨) فى د وحندفان وفى معجم القبائل ٣١٠/١ «الحندمان قبيلة» .

(٩) فى ب «ضوضاو ومصدر» الواو زائدة .

(١٠) فى ب جحداباء .

الجيم وبالحاء المعجم جراد أخضر طويل الرجلين ، الهمزة زائدة ، ومنها الثالث من الكلمة لا يصلح لأصالة النون الساكن ، فنون عقتل بالفتحات الكثيب العظيم ، وَجَحَنْقَلْ كذلك بتقديم الجيم على المهمل الغليظ الشفة ، وَشَرَنْبُث الغليظ الكفين والرجلين زائد ، ومنها مواقع زيادات الأفعال المزيدة والأسماء المتصلة بها كهمزة الإفعال ، وتاء التفعّل وسين الاستفعال ، وغير ذلك ، وستعرف تفاصيلها في العقد الثالث - إن شاء الله تعالى - ونختم الفريدة بأن الثاني سواء كان حرفاً أو حرفين في موضع الفاء والعين أو في موضع العين واللام ، إذا كان في الكلمة ثلاثة أصول دونه ، فهو زائد كما في فَلَزَ بكسر الفاء واللام وبالنزاي المعجم المشدد ما ينفيه الكبير^(١) مما يذاب من جواهر الأرض ويطلق على هذه الجواهر ، وَخَلَبَ بكسر الخاء المعجم وفتح / الدال [٧٣/ب] المهمل وتشديد الباء الضخم ، وَجَنَ وَقَطَعَ واقشعر أي ارتعد وقِرَدَدَ ورَمَدَدَ كدرهم الهالك ، وَغَنَدَدَ بضم العين وفتح الدال المهمل بينهما نون ساكن^(٢) يقال : ما لي منه عندد^(٣) ومعلندد أي بد ، وَشَرَبَ بضم الشين المعجم والباء الموحد بينهما راء مهمل ساكن موضع ومرمريس الداهية^(٤) وَعَصَبَصَبَ الشديد ، واعلم أن التكرير إذا كان في موضع العين إنما يحتمل زيادة الثاني إذا لم يقع بينهما حرف أصلي ، وأما إذا وقع فلا^(٥) .

(١) «الكبير هو مجمرة الحلادين أو زق الحلاد الذي يتفخ به» المصباح (كبر) ٧٤٨ .

(٢) في ب نون ساكنة .

(٣) في ب عندد تحريف .

(٤) في ب الداهية تحريف .

(٥) العبارة في ب «إذا وقع لا» .

الصف الثالث

لبيان ما يعرف به كون الحرف أصلاً أو زائداً غير ذاته وموقعه

وهو وجوه :

الأول : أن يلزم من الحكم بزيادة إثبات بناء خارج عن الأبنية المعتبرة عندهم كحروف سال ، فإن الحكم بزيادة واحد منها يؤدى إلى إثبات البناء الثنائى الأصل (فى الفعل)^(١) .

الثانى : أن يلزم من الحكم بأصالة ذلك ككلف قبعثرى ، فإن حروفه الخمسة أصول البتة ، فلولم يكن الألف زائداً لثبت البناء السداسى الأصل ، وكذا حرف / المضارعة فى الرباعى لأداء أصالته إلى ثبوت البناء [أ/٧٤] الخماسى الأصل فى الفعل ، وهذا مرفوض عندهم بل يمكن أن يقال : معلوم أن دحرج ويدحرج وتدحرج وأدحرج وتدحرج كلها من أصل واحد ، فلو كانت حروف المضارعة أربعها أصلاً ومحذوفة من دحرج ، لزم البناء الثانى .

الثالث : أن يلزم منها رفض بناء معتبر كحرف المضارعة فى الثلاثى ، فإنه لو كان فى المضارع أصلاً لكان من الماضى ، فلم يوجد فى الأفعال أعدل الأوزان أعنى الثلاثى .

الرابع : أن يكون ثبوته بقدر الضرورة كهزمة الوصل ، فإنها لا تقع إلا عند لزوم الابتداء بالسكن لولا زيد شيء ، وهو مرفوض عندهم ، فإذا اندفعت هذه الضرورة سقطت كما فى اسم ، والله ، واقرأ ، وبسم الله أقرأ^(٢) .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) فى ب اقراء .

الخامس : أن توجد أمثلة ظاهرة المناسبة للكلمة التي فيها الحرف في التركيب والمعنى ، وهو الاشتقاق ، (فإن لم تكن مناسبة المعنى ظاهرة يسمى شبهة الاشتقاق)^(١) / ، فبالاشتقاق يعرف أصول نحو رجلان ورجال [٧٤/ب] ومسلمون وجميع الأسماء المتصلة بالأفعال وغير ذلك وزوائدهما .

السادس : عدم النظر ، وهو أن يلزم من زيادة الحرف أو أصلته كون الكلمة نفسها ، أو زنة أخرى منها خارجة عن الأوزان المستعملة في كلامهم ، فالأول كنون خِنْصَرٍ وَيَنْصَرُ فإنه يحكم بأصلته ، لعدم فعل في كلامهم ، وكتاء تَنْفُلٌ ولد الثعلب وترُتَبُ الأمر الثابت بفتح التاء وضم الثالث فيهما فإنه يحكم بزيادته لعدم مثل جَعْفَرُ بضم الفاء في كلامهم فوزنها^(٢) تَفْعُلٌ وكنون كُنْتَالٌ بالهمزة وغيره وهو القصير ، وكنْهَيْلٌ نوع من الشجر لعدم فُعْلِلٌ^(٣) أو فُعْلَلٌ^(٤) بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام بعده همزة مكسورة ، أو ألف وعدم مثل سَفَرَجُلٌ بضم الجيم فوزن الأول^(٥) فَنَعْلٌ أو فَنَعَالٌ ، ووزن الثاني فَنَعْلٌ ، وكنون خَنْفَسَاءٌ دويبة معروفة وقَنْفَخَرٌ عظيم الجثة بضم الأول / وفتح الثالث فيهما لمثل ما ذكرنا والثاني كتاء [٧٥/أ] تَنْفُلٌ وترُتَبُ^(٦) بضم التاء فيهما ونون

(١) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

(٢) في د فوزنهما .

(٣) في شرح الرضى : «لأن فَعْلَلًا وفَعْلَلًا وفَعْلَلًا نَوَارٌ ، وكذا كنهيل لأن فَعْلَلًا وفَعْلَلًا نَادِرَان» شرح الرضى للشافعية ٢/٣٦٠ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ب ، جـ الألف تحريف .

(٦) قال الجاربردى : «التاء زائدة لوجهين أحدهما الاشتقاق وهو أنه من رتب والثاني عدم النظر فدل هذا على أن له اشتقاقاً» شرح الجاربردى ٢١٨ .

خُتِّفَسَاء بضم الفاء وَفَتَفْخَر بكسر القاف^(١) ، فإن أوزانهما وإن كانت مستعملة كِبْرُتُن للسباع والطيور بمنزلة الأصابع للإنسان وكَفَرُفَسَاء ، ضرب من القعود ، وكَفَرُطَقَب قال الجوهري^(٢) يقال ما عنده قِرْطَعة ولا قَدْخَمَلة ولا سَعَنَة ولا معنة أى شيء . قال أبو عبيد . ما وجدنا أحداً يدرى أصولها^(٣) ، لكن لما ثبت زيادة التاء والنون فى بعض وجوهها كما بينا حكم بزيادتها فيها أيضاً ، لاتفاق اللفظ والمعنى ، وأورد هنا إشكالاً ، وهو أن هذه الأمثلة على تقدير زيادة الحرف أيضاً خارجة عن^(٤) الأوزان المستعملة ، وأجيب بأن الزيادة فى حروف الزيادة أكثر^(٥) ، وعند الاشتباه الحمل على الأكثر أولى^(٦) ، وعورض بعد التسليم بأن الأصل فى الحرف الأصالة ولو كان من حروف الزيادة ، على أن هذا على تقدير تمامه وجه آخر لمعرفة الزيادة لا دخل لعدم النظر فيه ، لاستواء نسبته إلى الزيادة والأصالة ، نعم بعض المواضع / مما يغلب فيه زيادة الحرف بحيث [٧٥/ب] يقرب من الاطراد ، كما ذكرنا عند تفصيل المواقع ، فيحكم بزيادة الحرف عند الاشتباه إذا وقع فيه ، وما فى هذه الأمثلة ليس من هذا القبيل ، واعلم أن الضوابط المذكورة فى الأصناف كثيراً ما يجتمع بعضها مع بعض ، واجتماعها إما أن يكون بمجرد التقارن ، أو مع التعاضد والتعاون ، أو مع التعاند والتباين ، فالأول كما فى ضَوَّمران ضرب من الرياحين ، حيث اجتمع فيه ما يقضى زيادة الواو وهو وقوعه فى كلمة ليست بالمضاعف الرباعى ، ولها

(١) يقول الجوهري : «رجل قفأخر بضم الفاء وقفا أخرى ضخمة الجثة وقفتخر مثال جردحل ونون زائدة عن محمد بن السرى» الصحاح (قن) ٧٩٨/٢ .

(٢) فى الصحاح قرب ٢٠١/١ النص نفسه .

(٣) فى ب أصلها .

(٤) «عن» ساقطة من ب .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ولذى أجاب بذلك الجاريدى فى شرحه للشافية ٢١٩ .

ثلاثة أصول ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، لأن الواو في هذه الكلمة يكون زائداً سواء كان آخرها نوناً أو لا ، كعمود (وَكُمُون)^(١) ، وكذا النون في آخر هذا الاسم سواء كان فيه واو أم لا كسعدان^(٢) وسرحان فعلنا بهما ، وحكمنا بزيادة الحرفين بلا تردد ، والثاني : إما أن يكون اقتضاء المجتمعين الأصالة والزيادة بالنسبة إلى حرف واحد/ والأمر فيه ظاهر ، وإما أن يكون بالنسبة إلى [٧٦/أ] حرفين ، وهو أن يكون إجراء حكم أحدهما واسطة في تحقيق الآخر كما في اصطلح حيث اجتمع فيه ما يقتضي أصالة اللام ، وهو وقوعه آخر الكلمة ، مع ما يقتضي أصالة الهمزة ، لكن على تقدير أصالة اللام وهو وقوعه أول اسم غير متصل بالفعل وبعده أربعة أصول فحكمنا بالأصالة للام ثم للهمزة ، وكما في يستعور حيث اجتمع فيه ما يقتضي أصالة السين وهو وقوعه في اسم غير متصل بالفعل مع ما يقتضي أصالة الياء لكن على تقدير أصالة السين ، وهو وقوعه أول الاسم المذكور ، وبعده أربعة أصول ، فحكمنا بالأصالة للسين ، ثم للياء وكما في إعصار وإكسير وأغلولة^(٣) ، حيث اجتمع فيها ما يقتضي زيادة حروف اللين وهو وقوعها فيما يشتمل على ثلاثة أصول من غير المضاعف الرباعي مع ما يقتضي زيادة الهمزة ، لكن على تقدير زيادتها ، وهو وقوعها في أوائل كلمات فيها ثلاثة أصول فقط ، فحكمنا بزيادة حروف اللين وهو وقوعها فيما يشتمل على ثلاثة ثم بزيادة الهمزة ، وكما في عقنقل^(٤) فإنه اجتمع فيه [٧٦/ب] ما يقتضي زيادة النون ، وهو وقوعه ثالثاً ساكناً ، مع ما يقتضي زيادة القاف الثاني ، لكن على تقدير زيادة النون وهو وقوعه ثاني التكرير مع موقع

(١) في ب ، ج ، د كمون والصحيح ما ورد بالمتن مصدر كَمَنَ أي استتر .

(٢) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت العبارة أو لا كسعدان .

(٣) في ب وأغلولة .

(٤) «على وزن سفرجل والمقنقل الكتيب العظيم من الرمل إننا ارتكمت بعضه فوق بعض» شرح الرضي

(هـ) ٦٠/١ .

العين من غير فصل بحرف أصلى ، فحكمنا بزيادة النون ثم بزيادة القاف ،
والثالث : أيضاً إما أن يكون تعاند المجتمعين بالنسبة إلى حرف واحد كما فى
عنسل بوزن جعفر الناقة السريعة (السير)^(١) ، فإن أمثلة اشتقاقه ، كعَسَلَ
الذئب أى أسرع يقتضى زيادة النون وعدم النظير أصالتها لعدم فعل فى
كلامهم^(٢) ، وكما فى فينان ، وهو الشجر الملتف الأغصان ، فإن مثال اشتقاقه
وهو الفَنَن بفتحيتين معناه يقتضى أصالة النون الأخير ، وموقعه يقتضى زيادته ،
وقد سبق مثل هذا فى دلامص وأمثاله ، وإما أن يكون بالنسبة إلى حرفين كما
فى أيدع بالياء المثناة من تحت الساكنة بين الهمزة والبدال المفتوحتين
الزعفران وأوتكى^(٣) مقصوراً ضرب من التمر الردىء ، وموطلب بفتح الأول
والثالث المنقوط / اسم موضع ، ومكوزة بالفتحات مع سكون الثانى اسم
[٧٧/أ] رجل ، ومريم فإنه اجتمع فى هذه الألفاظ ما يقتضى زيادة الهمزة
والميم ، وهو وقوعها أول كلمة فيها ثلاثة أصول مع ما يقتضى زيادة حروف
اللين ، وهو وقوعها فى كلمة كذلك من غير المضاعف الرباعى ، لكن تحقق
كل منهما على تقدير إهدار الآخر ، فلا يمكن العمل بهما لأدائه إلى أن
يعمل^(٤) بشئ منهما ، ولخروج الكلمة عن الأبنية المعتبرة أيضاً ، وكذا فى
مَحَبَّب بوزن جعفر اسم رجل اجتمع مقتضى زيادة الميم كما ذكرنا آنفاً مع
مقتضى زيادة الباء وهو وقوعه مكرراً فى كلمة فيها ثلاثة أصول ، لكن كل منهما
على تقدير إهدار الآخر وكذا فى حَوَمَان اسم موضع على قياس ما عرفت ، ولا

(١) تكلمة من د .

(٢) يقول الجاريدى : «وقيل إنه من العنس وهى الناقة الصلبة فالنون أصلية واللام زائدة والأول أصح وهو رأى سيبويه لقوة المعنى ، ولأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام أخراً» شرح الجاريدى ٢٠١ ،

(٣) فى ب أيتكى .

(٤) فى ب ، ج ، د العبارة «أن لا يعمل» .

دخل للصنف الأول في الاجتماع بطريق التعاند ، ولا للوجوه الأربعة من (الأولى)^(١) من الصنف الثالث ، وإنما هو في غيرها إما من^(٢) جنس واحد كاشتقاقين أو موقعين أو غير ذلك ، أو من جنسين كاشتقاق وعدم نظير مثلاً^(٣) ، فالأول إن كان المتجانسان متساويين / في اقتضاء الحكم ، فالخيرة لك في الحكم [٧٧/ب] بمقتضى أيهما شئت ، كما في أرطى شجرة من أشجار الرمل^(٤) فإن له قبيلين من أمثلة الاشتقاق متساويين في المناسبة معه أحدهما مثل بعير أرط أى أكل الأرطى ، وأديم مأروط أى مدبوغ بالأرطى ، وهذا يقتضى أصالة همزته ، والثانى مثل بعير راطٍ وأديم مرطى ، وهنا يقتضى زيادتها^(٥) ، وكما في شيطان ، وقد مر فيه ما يتعلق بهذا المقام ، فلا حاجة هنا إلى إعادته كما في حسان ، فإنه يحتمل أن يكون فَعْلان من الحسن أو فعّالاً من الحسن وصرفه يؤيد الثانى ، وعدمه يؤيد الأول^(٦) ، وكما في الأولى وهو شبه الجنون ، فإنه يحتمل أن يكون فوعلا من قولهم ألقى الرجل فهو مألوق ، ويقال أولق فهو مأولق قال الشاعر^(٧) :

وَمَا أُولِقٍ أَنْصَجَتْ كَيْهَ رَأْسِهِ فَتَرَكْتُهُ ذَفِرًا كَرِيحِ الْجَوْرَبِ^(٨)

(١) ساقطة من ب ، جـ .

(٢) «من» ساقطة من ب .

(٣) تصحيح من ب وفي بقية النسخ «ومثلاً» .

(٤) فى د رمل .

(٥) شرح الجاريردى ٢٠٧ .

(٦) شرح الجاريردى ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٧) لم أشر على قاتل هذا البيت .

(٨) البيت من بحر الكامل وقد ورد فى اللسان برواية «ومؤلوق» وهو الصحيح . وفى رواية أخرى فى موضع آخر «ومؤلوق» اللسان لقي ٢٨٧/١١ ، ذفر ٣٩٤/٥ وفى اللسان يقال للمجنون مؤلوق على وزن مفعول والذفر بالتحريك الصنان وخبيث الريح والجورب معرب والجمع جواربه والمعنى أن الشاعر ترك من يهجوه ورائحته كريهة كريهة الجورب تنبأ والشاهد فى البيت حيث جاء مؤلوق على وزن مفعول وعلى هذا فهو من ألقى بدليل مألوق .

كنى بإنضاج رأسه عن هجوه . قال أبو زيد^(١) امرأة ألقى بالتحريك أى سريعة^(٢) الوثب ، ويحتمل أن يكون فوعل^(٣) من قولهم ولقى الرجل فهو مولوق^(٤) / وأما الجوهري فقد علل في موضعين من كتابه^(٥) [١/٧٨] احتمال كون الألقى أفعل يقولهم ألقى^(٦) الرجل فهو مألوق على المفعول وهو مشكل جداً ، وحكى أن رجلاً مسمى بحيان حضر عند ملك^(٧) فقيل للملك أينصرف حيان أم لا ؟ فقال إن أكرمته لا ينصرف وإلا ينصرف ، يعنى إن أكرمته^(٨) فكأنى أحبيته فيكون من الحيوية ، فمنع صرفه لزيادة الألف والنون في العلم ، أو فيكون إكرامى له دليل رغبتي في حضوره فلا يرجع عن حضرتي ، وإن لم أكرمه فكانه هلك ، فيكون من الحثي فيصرف أو فيرجع عن حضرتي ، وإن لم يكونا متساويين في اقتضاء الحكم بأن يكون أحد الاشتقاقيين مثلاً أوضح من الآخر أو يكون له مرجح آخر عمل به كما في ملك أصله ملاك لأن جمعه ملائك وملائكة قال الشاعر^(٩) :

فَلَسْتُ لِلْإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَاكٍ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ^(١٠)

(١) هو أبو زيد سميد بن أوس بن ثابت الأنصاري بنية الوعاة للسيوطي ٥٨٢/١ ، النوادر في اللغة ١٧٩ طبع المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٤ م .

(٢) في د سريع .

(٣) في ب فوعلا .

(٤) في ب ، د مولق .

(٥) الصحاح الموضع الأول ألقى ١٤٤٧/٤ ، الموضع الثاني ولقى ١٥٦٨/٤ .

(٦) في ب ، جـ أولق .

(٧) في ب ملك .

(٨) فإن أكرمته ساقطة من الأصل .

(٩) اختلف في اسم الشاعر قائل هذا البيت فقال العيني قائله رجل من عبد القيس يمدح به النعمان بن

المعذر ، وقيل أبو وجرة السلمي المعروف بالسمدى يمدح عبدالله بن الزبير ، وقيل علقمة بن عبدة

المشهور بعلقة الفحل للشواهد الكبرى ٥٣٢/٤ ، والذي أرجحه أنه لعلمة بليل روده منسوباً إليه

في ديوانه مع شرح الأعلام ١٢٩ وفي حاشية ابن جماعة على الشافية ٢٠٨ وشرح الشواهد ٢٨٧ .

(١٠) البيت من بحر الطويل وقد ورد في ديوان علقمة برواية :

وَلَسْتُ بِجَنَى وَلَكِنْ مَلَاكًا

وجو السماء هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، يصوب ينزل الصحاح صوب ١٦٥/١ والمعنى أن

أفعالك لاتشبه أفعال الإنس ، وإنما أنت ملاك أفعاله عظيمة لا يقدر عليها أحد ، والشاهد في قوله

ملاك حيث يدل على أن أصل المَلَك ملاك ، ومن مواضع البيت الكتاب ٣٨٠/٤ ، المنصف

١٠٢/٢ ، البحر المحيط ٢٠٣/٦ ، شرح هجره كار للشافية ١٣٠ .

ثم هو يجوز أن يكون مفعلاً من الألوكة بمعنى الرسالة كما ذهب الكسائي^(١)، من أن أصله مالك، فقلب بتقديم اللام، ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال، ويجوز أن يكون فعلاً من الملك^(٢) كما قال ابن كيسان^(٣)، لكن الأول راجح لوضوح الاشتقاق / بسبب ظهور المناسبة بين معنى [٧٨/ب] الملك والرسالة دون الملك، ولكثرة مَفْعَل وندرة فَعَّال في الكلام، قال أبو عبيدة^(٤) هو مفعّل من لَأَك بمعنى أرسل، والظاهر أن مراده أنه بعد قلب ألك إليه؛ لأنه لا يوجد في الكتب المشهورة لأك بهذا المعنى، وإن ثبت فما قاله راجح على الوجهين السابقين، وكما في إنسان فإنه فعّلان من الأُنْس عند البصريين، وإفعال من النسيان^(٥) عند الكوفيين، وأصله إنسيان حذف لامة لكثرة الاستعمال لمجىء تصغيره على «أنيسان»، ولما روى عن ابن عباس^(٦) **يُرْبِئُهُ**^(٧) إنما سمى إنساناً لأنه عهد إليه فنسى، ولقول أبي تمام^(٨):

لَا تَنْسِينَ تِلْكَ الْعُهُودَ فَإِنَّمَا سُمِّيَتْ إِنْسَانًا لِأَنَّكَ نَاسٌ^(٩)

والترجيح مع البصريين لأن معنى الأُنْس في الإنسان أوضح من معنى النسيان ولمجىء الإِنْس بكسر الهمزة بمعناه كثيراً^(١٠)، وكذا الأُنْس بفتحيتين.

(١) شرح الجارودي ٢٠٨.

(٢) الضبط من د، ج.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ورأيه في الشافعية ٢٠٩ شرح الرضى للشافعية ٣٤٤/٢.

(٤) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى من نحاة البصرة ورأيه في الشافعية ٢٩ وشرح الرضى للشافعية ٢٤٧ وحاشية ابن جماعة ٢٠٩.

(٥) هكذا وردت العبارة في كل النسخ والصحيح «إفغان من النسيان»، يقول ابن الحاجب: «إفغان من نسي لمجىء إنسيان» الشافعية ٢٠٩ ويقول الجارودي: «وقال الكوفيون هو إفغان من نسي» شرح الجارودي ٢٠٩ والقوشجي يرجع المذهب البصري لتعليقاته المذكورة.

(٦) شرح الجارودي ٢١٠، شرح المعاصم ١٣١.

(٧) في د عنهما، وهو أصح.

(٨) ديوانه ٢٤٥/٢، شرح الشواهد ٢٩٧ وهو حبيب بن أوس الطائي من الشعراء المولدين.

(٩) البيت من بحر الكامل وهو البيت العاشر من قصيدة لأبي تمام يمدح بها أحمد بن المعتصم، والشاهد فيه إثبات أن همزة إنسان زائدة لأنها من نسي، ومن مواضع البيت شرح المعاصم ١٣١، شرح الجارودي ٢١٠.

(١٠) الإنصاف ٤٧٩/٢.

قال الشاعر^(١) :

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَتُونُ أَنتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا
فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ زَعِيمٌ نَحْسُدُ الْأَنْسَ الطَّعَامًا^(٢) [١/٧٩]

وكذا الأنيس قال المتنبي^(٣) :

إِنَّمَا أَنَفْسُ الْأَنْيَسِ سِبَاعٌ^(٤)

وكذا الأناس قال آخر^(٥) :

إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعُ (م) مِنْ عَلَى الْأَنْسِ الْأَمِينَا^(٦)

(١) الشاعر هو شعر بن الحرث الضبي ، أو شعر بن الحارث الطائي ، وقيل قائله جذع بن سنان الغساني ، وقيل تايبط شراً للشواهد الكبرى ٤/٤٩٨ ، الخزائن ٢/٣ ، الكتاب ٢/٤١١ ، الخصائص ١/١٢٩ الجمع ٢/١٥٧ ، الأشموني ٤/٩٠ .

(٢) البيت من بحر الوافر وقد روى «منون قالوا سراة الجن» ورواية «عموا صباحاً» وروى في الكشف ٢/١ «نحسد الإنس» وعلى هذا لا شاهد فيه ، سراة الجن أى أشرفهم ، عموا بمعنى انعموا ، منون أنتم أى من أنتم ؟ ويذكر المعنى أن الجن طرقت باب الشاعر ليلاً وقد أوقد ناراً لطعامه فقال ذلك ، والشاهد فى قوله الأنس يفتحون وهى لغة فى الإنس .

(٣) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجمعى ولد بالكوفة سنة ٣٣٣هـ ، والبيت فى ديوانه ٢/١١١ .

(٤) هذا صدر بيت من بحر الخفيف وعجزه :

يَتَقَارَسُنْ جَهْرَةً وَاجْتِيَالًا

وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ، ومعنى البيت أن الناس سباع حتى من تأنس به منهم فهم يتقارئون جهراً ويغتابلون بعضهم اغتياًلاً ، والشاهد فى قوله أنيس وهو بمعنى الإنس يدل أيضاً على إنسان ومن مواطن البيت منسوكا شرح الشواهد ٢٩٦ ، شرح الجاريدى ٢١٠ .

(٥) القائل هو ذو جند الحميرى وقد نسب لعبيد بن الأبرص خطأ الخزائن ١/٣٥١ .

(٦) البيت من مجزوء الكامل ، المنايا جمع منية وهى الموت ، يطلعن يشرفن ويقربن ، الأمن المطمئن ، وفى الصحاح : «الأناس لغة فى الناس وهو الأصل» الصحاح أنس ٢/٩٠٢ ، وقد رد ابن يعش هذا البيت لأنه لا يعرف قائله شرح المفصل ٢/٩ ، ومن مواضع البيت لكشاف ١/٥ ، شرح الشواهد ٢٩٦ ، شرح المفصل ٥/١٢١ .

ولعرائه عن الحذف المخالف للقياس ، وردّ البعض ما ذكره الكوفيون بأنه يستدعى الإعلال بحذف اللام في الأفراد وهو ظاهر^(١) ، وفي الجمع أيضاً إذا قلت : أناس لأن الياء الأخيرة مبدلة عن النون ، وأصله أناسين ، والياء المتقدمة عليها زائدة ، وليست بلام الفعل لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف ، بغير هاء التانيث ، إلا وأوسطها حرف مد زائد كمصاييح وقناديل ، وفيه نظر لأن لهم أن يقولوا الياء الأخيرة لام الفعل ، لا مبدلة عن النون ، والألف والنون المزيديتان ساقطتان في الجمع ، بل هذا مما يؤيد مذهبهم لعدم افتقاره إلى إبدال النون بالياء ، هذا وما روى عن ابن عباس (رضي الله عنهما)^(٢) ليس بثبت ، وقول أبي تمام جار على طريقة الشعراء من التخيلات مع أنه^(٣) ممن لا يستشهد بقوله سيما في الاشتقاق^(٤) ، وأما التصغير فكلام الجوهرى^(٥) ، يدل / [٧٩/ب] على أنه عند البصريين أنيسان بدون الياء الثانية قال : وتقدير إنسان فعلا ، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل رويجل وكما في سُرَّة ، فإنها يحتمل أن تكون فُعْلِيَّة من السَّر^(٦) ، بمعنى الجماع أو الإخفاء لأن المولى يُسرّها ويخفيها عن حريمه وضم سينها من تغييرات النسب كما يقال دَهْرِيّ في النسبة إلى الدهر وسُهْلِيّ في النسبة إلى السَّهْل بضم الأول فيهما ، ويحتمل أن يكون فُعْلِيَّة^(٧) من السَّراة ، وهي الوسط المختار لأنها لا تجعل سرية إلا بعد اختيارها . والراجع الأول لأن معنى السر فيها أوضح (ولكثرة فُعْلِيَّة وعدم

(١) في ب وهو الظاهر .

(٢) ما بين القوسين تكملة من د .

(٣) «أنه» ساقطة من د .

(٤) هذه هي النظرة التقليدية للاستشهاد ، وقد نوقشت هذه القضية في قسم الدراسة من هذه الرسالة .

(٥) الصحاح أنس ٩٠٢/٢ .

(٦) في جـ من السر وهو الصواب .

(٧) في د فُعْلِيَّة .

فَعَلِيَّةٌ^(١) في كلامهم ، وكان الأخفش يقول إنها من السرور لأنه يسر بها^(٢) ، وهذا أولى مما تقدم من جهة اللفظ ، واعلم أن صاحب المفتاح^(٣) يحكم بانحصار الترجيح إذا كان للفظ اشتقاقان في التفاوت بوضوح الاشتقاق وخفائه ، ولا أرى لهذا الحصر وجهًا ، هذا في الاشتقاقين ، فإن كان المتعاندان الموقعين ، فإن كان حكم أحدهما كليًا / ، والآخر أغلبيًا قدم الكلى عند الجمهور [٨٠/أ] وكما في مريم على ما عرفت^(٤) ، فزيادة الياء في مثله كلية ، وزيادة الميم أغلبية ، فقدم الكلى ، وحكم بزيادة الياء دون الميم ، وكما في مُأَجَّج اسم موضع^(٥) ، فإنه اجتمع فيه ما يقتضى زيادة الميم ، وما يقتضى زيادة الثانى من المكرر ، لكن حكم الثانى كلى والأول أغلبى ، فرجح الكلى وحكم بأصالة الميم ، وإن كانا^(٦) في ذلك على السواء ، فإن خرجت الكلمة على تقدير إجراء حكم أحدهما على الأبنية المعتبرة دون الآخر ، رجع الثانى كما فى الدَّلَوَى أى أسرع فإنه يحكم بزيادة الثانى من المكرر دون حرف اللين الآخر لعدم أفْعَوَلَى فى أبنيتهم ، ووجود أفْعَوَل كاعشَوْشَب أى كثير العشب ، وكما فى حَوْلَايا اسم موضع ، فإنه يحكم بزيادة واوها دون يائها لعدم فَعَلَايا ووجود فَوَعَالَا كَرَوَعَالَا وهو النشاط^(٧) ، وإن كانت أيضًا فى ذلك على السواء بأن خرجت على كلا التقديرين ، أو لم يخرج على شىء من التقديرين ؛ فعلى

(١) فى ب «الكثرة فعلية وعدم فعلية» وفى شرح الجاريدى وردت العبارة «الكثرة فعلية كحرية وقلة فعולה وعدم فعلية» شرح الجاريدى ٢١٣ .

(٢) شرح الجاريدى ٢١٣ وبقية عبارته «لأنه يسر بها فأقبلوا من الرأه الأخيرة ياء ثم قلبوا وأدغموا» ويرجح القوشجى رأى الأخفش البصرى .

(٣) المفتاح ١٤ .

(٤) شرح الرضى ٣٩١/٢ .

(٥) فى ب ماحج وهو تحريف .

(٦) فى ب كان .

(٧) شرح الجاريدى ٢٣٣ .

الأول يرجح الأكثر بزيادة كما في تَيَّان بفتح التاء القوقانية النقطتين وكسر الياء المشددة التحتانية النقطتين ، والفاء أول الشيء^(١) ، فإن فعلاً / [٨٠/ب] وتفعلاً ليسا من أبنيتهما ، لكن زيادة التضعيف أكثر من زيادة التاء في هذا الموقع ، فحكم بزيادة الياء الثاني دون التاء ، فوزنه فعلاً ، وكما في كَوَّأَل بفتح الكاف والواو وسكون الهمزة القصير ، فإن فَوَعَّلَا وفعَّلَا^(٢) ليسا من أبنيتهما ، لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة ، فحكم بزيادته فوزنه فَوَعَّلَ^(٣) هكذا ذكر ابن الحاجب^(٤) ، وعلى الثاني إما أن يلزم من إجراء حكم أحدهما أمر شاذ من فك إدغام أو عدم إعلال أو غيرها أو لا ، وعلى الأول إما أن يكون هناك شبهة اشتقاق أو لا ، فعلى الثاني يُرْجَح الآخر أى ما لا يلزم منه الأمر الشاذ ووجه هذا أوضح ، وعلى الأول بعضهم يرجحون بعدم لزوم الأمر الشاذ لثلا يلزم خرم قاعدة معلومة ، وبعضهم بشبهة الاشتقاق لثلا يلزم تركيب لم يوجد فى أبنيتهما ، مثال ذلك مَوْظَب ومَكْوُزة فإنه اجتمع فيهما ما يقتضى زيادة الميم ، وما يقتضى زيادة الواو ، ولا يمكن العمل بهما ، ولهما على تقدير زيادة / الميم شبهة اشتقاق ، لوجود تركيب و ظ ب ، [٨١/أ] ك و ز^(٥) كما فى المواظبة والكوز دون تركيب م ظ ب ، م ك ز ، لكن اعتبارهما يستلزم الفتح الشاذ فى الأول ، وتصحيح الواو الشاذ فى الثاني ، إذ قياس المفعل^(٦) من المثال أن يكون بكسر العين ، ومن الأجوف أن يكون بإعلاله ، وكذا محجب ، فإنه اجتمع فيه ما يقتضى زيادة الميم ، وما يقتضى زيادة الثاني من المكرر ، وعلى تقدير زيادة

(١) فى شرح الرضى ٣٩٧/٢ : «يقال جاء على تَيَّان ذلك وتَيَّته وتَفَّته أى أوله» .

(٢) فى ب فوعلاً وتفاعلاً .

(٣) فى جـ ، د فَوَعَّلَ .

(٤) الشافية ٢٢٤ .

(٥) المفتاح ١٤ .

(٦) فى ب الفعل تحريف .

الميم له شبهة اشتقاق لوجود تركيب ح ب ب دون تركيب م ح ب^(١) ، فإن اعتبر عدم لزوم الشاذ حَكِم بزيادة الواو المكرر ، حيثئذ يكون موظب فوعلا ، ولاشذوذ فيه ، ومكوزة فَعُولَة ، ولا يجب فيها الإعلال ، لأنه إنما يكون في ملحقات الفعل وحكم بزيادة الثاني من المكرر ، ليكون كقردد ملحقا بجعفر ، ولا يجب بل لا يجوز في مثله الإدغام ، وإن اعتبر شبهة الاشتقاق حكم بزيادة الميم في الجميع ، ولننبهك على أصل ، وهو أنه إذا خرجت الكلمة على تقديري^(٢) أصالة الحرف / وزيادته عن الأوزان المعتمدة ، ولم تجد لواحدة منهما [٨١/ب] مرجحا مما يظهر لك مما ذكرنا بالتذكر فاجعله زائداً لأن الشذوذ بالزائد أولى ، والأصل بالأصالة أخرى ، واعلم أن صاحب المفتاح جعل شبهة الاشتقاق في باب الاعتبار ملحقا بالاشتقاق وقدمها على الموقع وعدم النظر وغيرهما^(٣) ، ووجهه شارحوه بأن الشاهد الصادق على الأصالة والزيادة هو الاشتقاق لأن مبنى غيره على الاستقراء ، ويحتمل أن يكون (جزئيا)^(٤) بخلافه شذ عن استقراءه ، وفيه نظر ؛ لأن المال في الحكم بموجب الاشتقاق أيضاً هو الاستقراء بمعنى أنا تبعنا فلم نجد مثال اشتقاق معارضا لما حكم بموجبه ، ولو سلم فلا يلزم من تقدم الاشتقاق على الكل كما هو الحق تقدم شبهته عليه ، والثاني أي ما يكون المتعاندان من جنسين ، فإن كان أحدهما الاشتقاق قدم وعمل به ، أما تقديمه على الموقع فكما في فَيَنان على ما سبق ، فإنه يقدم الاشتقاق على الموقع ، ويحكم بأصالة نونه^(٥) ، فوزنه فيعال لا فعلان^(٦) ،

(١) المفتاح ١٤ .

(٢) في ب ، ج تقدير .

(٣) المفتاح ١٣ وعبارته : هو قانون عندي في باب الترجيح هو اعتبار شبهة الاشتقاق .

(٤) تصحيح من دوفي بقية النسخ جزئي .

(٥) شرح الجارودي ٢٠٤ .

(٦) ساقطة من ب .

وكما / [٨٢/أ] في مراجل وهي ثياب الوشي ، فإن مثال اشتقاقه وهو الممرجل يشهد بأصالة ميمه ، وأن وزنه فعالل ، والموقع وهو الأول من كلمة فيها ثلاثة أصول بزيادته وأن وزنه مفاعل ، فقدم الاشتقاق وحُكِمَ بأصالته ، وإنما جعلنا الميم الثاني من ممرجل أصلاً لأنه لو كان زائداً لكان وزنه مفعلاً^(١) وهو ليس من أبنيتهم ، وكما في مِعْرَى ، فإن مثال اشتقاقه ، وهو المعز يشهد بأصالة ميمه ، وأن وزنه فعلى ، والموقع المذكور بزيادته ، وأنه مفعول ، فقدم الاشتقاق كما ذكرنا ، وكما في الأول ، فإن أمثلة اشتقاقه مثل الأولى ، والأول يشهد بأصالة واوه ، وأن وزنه أفعل ، والموقع وهو ثاني كلمة مشتملة على ثلاثة أصول سواء بزيادته وأن وزنه فوعل ، فحكم بالأصالة على ما هو مذهب البصريين ، ثم اختلفوا في أصله ، فقال الجوهري أصله أوّل مهموز الوسط ، قلبت الهمزة واواً وأدغم^(٢) ، وقال ابن الحاجب^(٣) الصحيح أن أصله أوّل^(٤) من وول ، وكأنه حكم بذلك لما في الأول من القلب المخالف للقياس ، إلا أن فيما اختاره أيضاً كون الفاء والعين متجانسين / ، وهو في غاية القلة ، ومثل هذا [٨٢/ب] القلب في الألفاظ الكثيرة الاستعمال غير عزيز ، وأيضاً القياس فيما إذا اجتمع في أول الكلمة واوان متحركان أن يبدل الأول همزة ، كما تطلع عليه عن قريب ، وأصل المؤنث على مذهب ابن الحاجب وُؤلى بالواوين ، وعلى مذهب الجوهري وُؤلى بهمزة الثانية قلبت الواو الأولى همزة لزوماً^(٥) ، وإن كانت الثانية ساكنة^(٦) ، حملاً على الأولى على ما سيجيء - إن شاء الله تعالى - ، ثم الثانية على مذهب الجوهري ، وقال قوم أصل أول وول على فوعل قلبت الواو الأولى همزة ،

(١) في جـ ، د مفعلاً .

(٢) ولذلك أتى به الجوهري في مادة وائل الصحاح ١٨٣٨/٥ .

(٣) الثانية ٢٠٥ .

(٤) في د أوّل .

(٥) الصحاح وائل ١٨٣٨/٥ .

(٦) ساقطة من ب .

وأما تقديمه على علم النظر فكما فى عنسل ، حيث حكم بزيادة نونه مع أن فيعلا ليس من أبنيتهم للدلالة أمثلة اشتقاقه عليها كما عرفت ، وكما فى شأمل وشمال بالهمزة فيهما بمعنى ربح الشمال ، فإن أمثلة اشتقاقهما وهى الشَّمْل والشَّمْل بفتح الشين وسكون الميم أو فتحه والشمال والشمول فى قولهم ^(١) :

غدير شمول تضربه ربح الشمال فتبرد ^(٢)

تشهد بزيادة همزتها وأن وزنها فأعل وفعال ^(٣) ، وعدم النظر وهو / فقدان هذين الوزنين فى أبنيتهم بأصالتها ، وأن وزنها فَعَلَّلُ [أ/٨٣] فقدم الاشتقاق ، وحكم بزيادتها ، وكما فى رَعَشَن بفتح الأول والثالث وسكون الثانى ، الذى يرتعش فإنه حكم فيه بزيادة النون مع عدم فَعَلَن فى أبنيتهم لشهادة أمثلة اشتقاقه من الرعش ، وكما فى «فرسن» ^(٤) حيث حكم بزيادته ، يقال فرس الأسد فريسته فرساً أى دق عنقها ، والفرسن يدق أى يكسر كل ما وقع عليه وكما فى بَلَعَن ^(٥) بكسر الأول وفتح الثانى وسكون الثالث وهو البلاغة ، حيث حكم بزيادة نونه مع عدم فَعَلَن فى أبنيتهم ؛ لظهور اشتقاقه من البلوغ وكما فى ضَهْيَا بلا مد المرأة الشبيهة بالرجل فى عدم تدلى ثديها ^(٦) ، فإن أمثلة اشتقاقه وهى الضَهْيَاء على وزن حمراء وضاهيت ، وما يضاهيه يشهد بزيادة همزته ، وإن وزنه فَعَلَّا ^(٧) ، وعدم هذا البناء فى كلامهم يشهد بأصالتها ، وأن وزنه فَعَلَّل ،

(١) نقل القوشجى هذا النص عن الجاريدى ولم يشر إلى هذا النقل ، شرح الجاريدى ٢٠١ والنص كما وجدته عند الجوهري : «غدير مشمول تضربه ربح الشمال حتى يبرد ومنه قيل للخمر مشمولة إذا كانت باردة الطعم» الصحاح شمل ١٧٤٠/٥ .

(٢) فى ب قبارد ، وفى د فبرد تحريف .

(٣) فى د فأعل وفعال .

(٤) ولا يكون الفرسن إلا للبعير وهى له كالقدم للإتسان والنون زائدة» المصباح فرس ٦٤٠ .

(٥) فى ج بَلَعَن .

(٦) يقول الرضى عن معنى ضهياً : «هى المرأة التى لا تحيض فإنها تضاهى الرجل» شرح الرضى للشافعية ٣٢٩/٢ .

(٧) فى ج فعلاوة تحريف .

فقدم / الاشتقاق وحكم بزيادتها ، [٨٣/ب] وقد يتعاضد الموقع وعدم النظر على خلاف الاشتقاق فيقدم عليهما جميعاً كما في معد فإن موقع الميم وهو أول كلمة فيها ثلاثة أصول فقط سواء يشهد بزيادته ، وكذا عدم بناء فَعَلَ بفتحين وتشديد الآخر في كلامهم ، والاشتقاق - كما سلف - يشهد بأصلته ، فقدم الاشتقاق عليهما ، وحكم بأصلته ، وإن لم يكن أحد المتعاندين الاشتقاق ، فالكل من المواقع مقدم على عدم النظر ، وهو على غيره .

الفصل الثاني

بيان ما يعرف به أنه هل حرف من الكلمة محذوف أولاً

فنقول : إذا وقع التردد في ذلك ، فالضابط فيه أنه إذا لزم من عدم اعتبار الحذف انحطاط الكلمة عن أقل الأوزان المعتبرة لزوماً بيئاً ، أو بعد تأمل ما يعرف به كون حرف محذوفاً منها ، كما في يد وغد وفم ودم ، وعَدَ وقل ولم يك وق ، ول^(١) ، وعدة وزنة ، ودعت ورمت ، وعَلَوْا وَعَمُوا ، وقرَن^(٢) ، وقمن وعديّ وزنيّ ، وإجابة واستجابة وأمثال لها ، فإنك بمجرد نظرك/ في هذه [٨٤/أ] الكلم ، أو مع تأملك فيما تعلم وستحقق - إن شاء الله تعالى - من أن حرف الجحد وتاءى التانيث^(٣) ويأى النسبة وضمائر الفاعلين كلمات ، أو فيما عرفت من قوانين زيادة الحروف تعرف أن في الكلمة المذكورة وأمثالها حذفاً . وذكر صاحب المفتاح أنه مما يدل على كون الحرف محذوفاً من الكلمة أن يلزم من الإخلال بالحذف أن لا يكون في الأسماء خماسي أصلاً نظراً إلى التحقير والتكسير مع كونهما مستكرهين في فريزد وفرازد ، وسفيرج وسفارج ، وجميع ما شاكل ذلك^(٤) يعنى أن الخماسي كالرباعي في أن تصغيره فَعِيلٌ وتكسيـره فَعَالِلٌ ، وليس في هذين الوزنين إلا أربعة أصول ، فلو لم يكن فيهما حذف أبداً ، لم يكن للخماسي تصغير وتكسير ، وهو مستبعد ، وأيضاً لو لم يكن في هذا التصغير والتكسير حذف حرف أصلي لم يكونا مستكرهين ، لكنهم مصرحون^(٥) باستكراههما وضعفهما ، فهما دليلان على الحذف ، وفيه نظر لأن

(١) ق من وقى ، ول ولّى ، وعلى هذا ليس المحذوف منها حرفاً بل حرفين وكذلك : لم يك ، المحذوف منها حرفان .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) المقصود بهما التاء في الاسم والفعل .

(٤) المفتاح ٩ النص نفسه .

(٥) المصرح بذلك ابن الحاجب في الشافية ٧٨ ، والجارودي في شرح الشافية ٧٩ .

الغرض من هذا الضابط أن الحذف / إذا اتفق أن يدور بين [٨٤/ب] الحذف من الكلمة والزيادة في أمثلة اشتقاقهما أن يكون هو الشاهد لحذفه^(١) ، ويعرف هو به ، ودليله الأول لا يدل إلا على أن في التصغير والتكسير مطلقاً حذفاً ، ولا يعرف منه الحذف في مادة مخصوصة أصلاً ، فليس فيه فائدة ، وفي دليله الثاني دور لأن معرفة استكراه التصغير والتكسير موقوفة على معرفة أن فيهما حذف أصل ، فلو عرف هذا الحذف به كان دوراً ، وينبغي أن نتنبه أن الحذف لا يخص حرفاً دون حرف ، لكن في غير حرف اللين قليل .

(١) في ب تحذفه تحريف .

الفصل الثالث

ليان ما يعرف به كون الحرف بدلا من غيره

إذا وقع التردد فيه

وهو إنما يكون إذا كان الحرف من الحروف الصالحة لكونها بدلاً من غيرها ، والمقصود هنا الإبدال لغير الإدغام ، وأما الإبدال للإدغام فسيجيء بيانه في الصرف - إن شاء الله تعالى ، فاعلم أن كلمتهم مختلفة في حرف البدل ، فذهب أبو علي ^(١) وتبعه عبدالقاهر إلى أنها اثنا عشر ^(٢) ، تسعة منها من حروف الزيادة ، وهي ما عدا السين ، وثلاثة من غيرها ، وهي [أ/هـ/و] الجيم والذال والطاء ، ويجمعها قولك (طال يوم أنجذته) وذهب صاحب المفصل إلى أنها خمسة عشر ، مجموعة في قولك «استنجدَ يوم صال زطُ» ^(٣) ، وذهب غيره إلى أنها أربعة عشر ^(٤) ، وهي هذه ما عدا السين ، فَصَحَّ أنجذته مكان استنجدته وهذا هو الظاهر لأن المنظور الحروف المبدلة لا المبدل منها ، والسين وإن أبدل منها الصاد (إذا وقع بعده الحاء والطاء والغين والقاف) ^(٥) كما في صخر وصلخ وصطع ومصيطر وأصبغ ومسَّ صقر وصبقت ، وأبدل منه الزاي إذا وقع بعده الدال كما في يزدل ثوبه ، وفي لغة كلب إذا وقع مع القاف خاصة فهم يقولون :

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي ، وكنيته أبو علي توفي سنة ٣٧٧هـ ، بنية الرواة ٤٩٦/١ ، وقد وهم القوشجي في رأى أبي علي ، فأبو علي الفارسي قد عدها أحد عشر حرفاً فقط ، وهي «حروف الزيادة ما عدا السين والنون» قال في التكملة بعد أن عد هذه الحروف : «فهذه ثمانية أحرف من حروف الزيادة ، فأما للثلاثة الأخر التي ليست من حروف الزيادة فالطاء والدال والجيم» التكملة للفارسي ما جستير لكناظم المرجان ، جامعة القاهرة رقم ١٠٢٣ ص ٣٢٩ .

(٢) في ج ، د اثني عشر تحريف .

(٣) المفصل ٣٦٠ .

(٤) يقول ابن يعيش : «وكان الروائي بعدها أربعة عشر حرفاً» شرح المفصل ٨/١٠ .

(٥) العبارة في ب هكذا : «إذا وقع بعد الحاء والطاء والغين والقاف» تحريف .

«مس زقر»^(١)، لكنه لا يبدل من حرف فنقول: يعرف كون الحرف بدلاً من غيره (بعد أن يكون من)^(٢) هذه الحروف بثلاثة أوجه:

الأول: أن تجد استعمال غيره مكانه)^(٣) في أمثلة اشتقاق الكلمة المشتمة عليه أكثر منه، فيعرف منه أنه بدل من الآخر/ الأكثر استعمالاً [٨٥/ب] كهزمة أجوه وإعاء في قراءة سعيد بن جبير «مِنْ إِعَاء أَخِيهِ»^(٤)، وكتاء تجاه وتراث، فإن كانا متساويين فلا دلالة على بدلية أحدهما من الآخر كالفاء والقاف في الفصم والقصم، والحاء والقاف في الفلح والفلق، ألا ترى أن ليس شيء منها من حروف البديل، وأنت تفتقر في بعض المواضع إلى مزيد استبصار لثلاث تزعمها من قبيل الأكثر، وهي في حين المساواة كالواو في أتوته أثوه أتوا مع الياء في أتيته آتية وآتيا والآتي وأتيت، فإنه يرى في بادئ الرأي أن الياء أكثر من الواو، لكن بعد التأمل ينكشف أنهما في حيز المساواة لأن الأمثلة الثلاثة الأخيرة مشتركة بين الواوي واليائي، لأن الواو يعمل فيها كما ستقف عليه - إن شاء الله تعالى.

الثاني: أن يكون الكلمة المشتمة على الحرف فرعاً لآخرى مشتمة على حرف آخر، مكان الأول، كالواو في ضويرب ضوارب^(٥)؛ فإنه بدل من ألف ضارب وضاربة.

الثالث: أن يلزم من أصلته بناء لم يعهد من أبنتهم، كالهاء في [٨٦/أ] هراق والطاء في يضطرب، وإذا قد عرفت هذا فلنفصل:

إن كلا من الحروف المذكورة مما يبدل، ولنجعل الكلام فيه أربع عشرة فريدة:

(١) في ب «مس سقر» تحريف . سورة القمر آية ٤٨ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ما بين القوسين ساقط من د .

(٤) سورة يوسف آية ٧٦ يقول أبو حيان: «قرأ ابن جبير من إعاء يبدل الواو المكسورة همزة كما قالوا إشاح وإسادة في وشاح ووسادة، وذلك مطرد في لغة هذيل يبدلون الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة البحر المحيط ٣٢٢/٥ .

(٥) شرح الجارودي على الشافية ٣١٤ .

الفريدة الأولى :

الياء تبدل من تسعة أحرف :

الأول : الواو فإنهما متى اجتمعا فى كلمة ، والسابق منهما ساكن فى غير
أفعل مكبّرًا أو مصغّرًا إلا أن الواو فيه طرف أو فى حكمه ، ولم يكن أحدهما
مبدلًا من غيره وجب إبدال الواو ياء ثم الإدغام ، وكسر ما قبلهما إن كان
مضمومًا كما فى طَى ومَرَمَى ودَعَى ومسلمَى رَفَعًا ، وَلَهَى وَلَكَيْةٌ مصغرى ^(١) لهُو
وظلوا أصلها طوى ومرموى ودعيو ومسلموى ولهيو ووليوة ، بخلاف نحو ^(٢) ارمى
واغزو وادعو ^(٣) يوم الجمعة ، وبخلاف نحو طويا وطويت وأيوم أى شديد وأسيود
وديوان وحيوة اسم رجل ، وببيع وتبيع ، فإن كلاً من ياء ديوان وواو حيوة مبدل
من الآخر ، وواو بُيِعَ وتُبِعَ من الألف فى / بايع وتبايع وضَيَّوْنَ شاذ ، وجاء لى
فى [٨٦/ب] جمع آلَى أفعل من اللى وهو القتل بكسر اللام وضمه على
الأصل وهو غريب ، وقد يبدل الياء على الندرة فيما وقع آخرًا بعد الواو واوًا ،
بناء على أن التغيير بالآخر أولى مع أن التغيير فيه أقل ، وإن كان الأول أخف
فيقال فى فعول من النهى نَهَوْ ، وفى مفعول من الرضا مرضَوْ ، والواو إذا وقع
مكسورًا قبله صحيح ساكن وجب إبداله ياء بعد نقل كسرتة إليه كما فى
يستجير ، بخلاف نحو اسودّ وادور ^(٤) وأووى مجهول آوى ، وهو إذا وقع طرفًا
مكسورًا ما قبله أو مضمومًا ، وجب إبداله ياء مكسورًا ما قبله ، كما فى الأدلى
جمع اللو على أفعل ، وفى الداعى ودَعَى لا فى عنفوان بضم العين والفاء أول
الشيء وقمحدوة ^(٥) بفتح القاف والميم خلف الرأس وتُكُو ، فإن كان بينه وبين

(١) فى د مصغر .

(٢) ساقطة من د .

(٣) هذه الأفعال وارمى واغزو وادعوه أفعال أمر معتلة الآخر ، وكان الواجب أن يحذف القوشجي منها

حروف العلة فتصبح ارم ، اغزو ، ادع .

(٤) هكذا وردت الكلمة فى كل النسخ .

(٥) فى ج قمحدوة وصححت فى الهامش إلى قمحلق تحريف .

الضممة واو آخر مدة ففي الجمع يجب إبداله مع المدة ياءين ، وإبدال الضمة كسرة كما في عُصْبِيَّ وقُسْبِيَّ جمع عصا وقوس بتأخير العين/ إلى موضع اللام [٨٧/أ] أصلهما عُصْوٌ وقُسْوٌ على فُعول ، وقد يكسر الفاء أيضاً إتباعاً للعين ، قال الله تعالى ^(١) : ﴿وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًا﴾ ونُحَوِّ في جمع نحو شاذ ، وفي المفرد القياس إبقاؤهما بالإدغام كعَتُوَّ وجثُوَّ وسمُوَّ وعلُوَّ ومدعوَّ ومغزوَّ ، وكثيراً ما يجرى فيه أيضاً الإبدال كمَرَضِيٍّ ومدْعِيٍّ ومَعَزِيٍّ قال سيبويه ^(٢) : الوجه في المفرد هو الواو ، والأخرى عربية كثيرة ، والوجه في الجمع الياء ، وهو إذا وقع رابعاً فصاعداً غير مضموم ما قبله وجب إبداله ياء كما في أرضيت ^(٣) وتراضينا واسترضينا وعَزَّيَّا وتدوعيا واستغنيا بخلاف نحو يغزوان ، وهو إذا وقع عيناً في فعال مصدرًا ، أو ما فيه زنته وقد أعل فعله ، أو جمعاً لمفرد سكن عينه أو أعل وجب إبداله ياء كما في قيام مصدر قام ولياذ مصدر لاذ واجتياز بالجمع والزاي المعجم ، وكما في حياض وديار وحياد جموع حوض ودار وجيد ورواء في جمع رِيَّان شاذ ، بخلاف نحو قوام ما يقوم به الشيء ولواذ مصدر لاوذ/ [٨٧/ب] ، وبخلاف نحو طوال جمع طويل ، ونواء جمع ناو السمين وطيال في قوله ^(٤) :

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذَلَّةٌ فَإِنَّ أَعْيَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا ^(٥)

(١) سورة مريم الآية ٧٧ .

(٢) يقول سيبويه : «وقالوا : عَتَىَّ ومَعَزَىَّ شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل ، فالوجه في هذا النحو الواو والأخرى عربية كثيرة ، والوجه في الجمع الياء وذلك قولك : ثلثي وعصبي لأن هذا جمع » . الكتاب ٤/٣٨٤ .

(٣) في ب وضيت .

(٤) القائل هو أنيف بن زيان النبهاني من طيء وهو شاعر إسلامي شرح الشواهد للبغدادي ٣٨٥ . معجم الشواهد ١/٢٨٨ .

(٥) البيت من بحر الطويل ، القماعة يقول الجوهري : «تمدُّ الرجل قماعة صار قمعاً وهو الصغير اللليل» الصحاح ٦٦/١ قمأ ، والشاهد في قوله (طيالها) حيث إن طيالها شاذ قياساً واستعمالاً والقياس طولها وهو الكثير المستعمل ، ومن مواضع البيت الشواهد الكبرى ٤/٥٨٨ ، المنتصف ١/٣٤٢ ، الأشموني ٤/٣٠٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٨٨ ، شرح الملوك لابن يعيش ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، التصريح ٣/٣٨٣ .

شاذ عدل به للدلالة على أن ليس المراد به الطول الجسماني (القماءة)^(١) بفتح القاف التصاغر^(٢)، وهو إذا وقع ساكنًا غير مدغم بعد كسرة وجب إبداله ياء، كما في ميقات، وقيل بخلاف نحو حَوَال واجلُوْاذ الإسراع في السير ومُوْعَد ومُوْعَد، الواو إذا وقع لام فعلى مؤنث أفعل يبدل ياء كالدنيا إلا في القليل النزر^(٣) كالقصوى هكذا ذكره صاحب المفتاح^(٤)، واحترز بقوله مؤنث أفعل عن نحو حُزوى اسم موضع، وأما صاحب المفصل^(٥) فقد قال تباعا لأبي على^(٦): وفُعلى يُقْلَبُ واوها ياء في الاسم دون الصفة، فالاسم نحو الدنيا والعليا والقصيا، وقد شذ القصوى وحُزوى، والصفة قولك إذا بنيت فُعلى من غزوت غزوى فقد جعل الدنيا اسمًا، وهذا وإن كان ظاهرًا إذا أطلقت على ما يقابل الأخيرة^(٧)؛ فإنهما صارتا اسمين للدارين من غير ملاحظة [١/٨٨] معنى الوصفية فيهما، لكن في مثل قوله تعالى^(٨): ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾ وقوله^(٩): ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ هي باقية على الوصفية، وفيه شيء آخر وهو أن الظاهر أن صيرورة الصفات بمنزلة الأسماء كالممكن والمعجزة وغيرهما، إنما يكون بعد كثرة الاستعمال فيلزم كون الدنيا مستعملة أولاً كثيراً بالواو ثم صارت إلى الياء، وأما العليا والقصيا فصيرورتهم بمنزلة الأسماء غير ظاهرة مطلقًا، فالظاهر هنا ما ذكره صاحب المفتاح^(١٠)، وهو إذا وقع بعد ياء التصغير غير طرف ولا في حكمه جاز إبداله ياء قياسًا، كما في أَسِيدٌ وجُدَيْلٌ مصغرى أسود وجدول، وفائدة قولنا: غير طرف علمت مما مر، وكذا إذا وقع لام مفعول كمدعى في مدعو كما سبق، الواو يبدل ياء

(١) تصحيح من ب، ج، د وفي الأصل القماءة تحريف.

(٢) في ب التصاغير تحريف.

(٣) في ب، ج، د النزر تحريف. (٤) المفتاح ١٠.

(٥) المفصل ٣٩١.

(٦) وعبارة الفارسي: «وإذا كانت اللام واوًا في فُعلى فإنها تبدل في الصفات الجارية مجرى الأسماء، وذلك الدنيا والعليا والقصيا وقد قلوا القصوى فجاء على الأصل» للتكملة ٣٥٩.

(٧) في ب، ج، د، الآخر. (٨) سورة الأنفال الآية ٤٢.

(٩) سورة الملك الآية ٥.

(١٠) المفتاح ١١ وعبارة: «الواو غير طرف بعد ياء التحقير تبدل الياء كجدَيْل وأَسِيد».

سماعًا فى نحو صبية جمع صبى ، أصلها الواو وفى صَيِّم من الصوم ، وفى قولهم : هو ابن عمه دَنِيًّا^(١) بكسر الدال^(٢) من الدنو ، وفى / ثَبْرَةَ بكسر الثاء المثلث وفتح الياء جمع ثور ، وفى عَلَيَّان «٨٨/ب» على وزن عطشان من العلو ، وفى يَبْجَل بفتح الياء الأولى فى يوجل من الوجل وهو الخوف .

الثانى الألف : فإنه إذا وقع بعد الكسرة وجب إبدالها ياء قياسًا ، كما فى مفيتيح ومفاتيح تصغير مفتاح وتكسيه ، وكذا إذا وقع بعدها ياء التصغير ، كما فى كَتَيْب تصغير كتاب ، وهو إذا وقع رابعًا فصاعدًا وجب إبدالها فى التثنية والجمع بالألف (والثاء)^(٣) ياء ، كما فى حبليان وحبليات ، وحباريان وحباريات ، وهذيل يرون إبدال الألف لغير التثنية - إذا لحقه ياء الإضافة - ياء كالواجب كما فى عصى ورحى .

الثالث الهزمة : فإنها إذا وقعت طرفًا مطلقًا أو غير طرف لكن ساكنة قبلها مثلها مكسورة^(٤) ، وجب إبدالها ياء قياسًا كما فى الجائى وايتمر ، وهى إذا عرضت بعد ألف الجمع ، وبعدها ياء أبدلت هى ياء ، والياء الآخر^(٥) ألفًا كما فى مطايا وركايا جمع مطية وهى التى تمتد فى سيرها وركيَّة وهى البئر^(٦) بخلاف نحو جَوَاءٍ وشَوَاءٍ جمع جائية وشائية إذ هَمْزَتْهَا [أ/٨٩] كانت قبل الجمعية وبخلاف الجائى والشائى ، وأما الخطايا جمع الخطية ، وإن لم يكن بعد الهزمة فيها ياء ، لكونها من المهموز لكن الياء المدة لما أبدلت فى الجمع همزة على ما ستعرفه ، فصارت خطاء بهمزتين فاستثقلوا اجتماعهما فأبدلوا الثانية ياء ، صارت مثل مطائى بهمزة وياء ، فعومل بها معاملةتها الهزمة إذا وقعت مفتوحة بعد (مكسور)^(٧) ، أو ساكنة بعد مكسور غير مماثل لها ، أو

(١) هكذا فى كل النسخ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل الياء .

(٤) هكذا العبارة فى كل النسخ .

(٥) فى ب الأخير .

(٦) كتاب البئر لابن الأعرابى ٥٨ .

(٧) تصحيح من ب ، جـ ، د وفى الأصل «كسوكا» تحريف .

مكسورة بعد ياء التصغير ، أو كيف كانت بعد ياء مدة زائدة جاز إبدالها قياساً كما في مَثَر جمع مِثْرَة بكسر الميم بعده همزة ساكنة وهي العداوة ، وفي بثر وفي أفسيس تصغير فاس ، وفي هَنَى وَخَطِيَّة^(١) بخلاف نحو جَيَّال بفتح الجيم والهمزة بينهما ياء ساكن الضمُّع ، وبأبى والجيشة والمجىء ، وهي إذا وقعت مضمومة بعد مكسور جاز إبدالها ياء عند الأخفش^(٢) كما في يستهزى بخلاف نحو يقرأون ولن يستهزأ^(٣) . الهمزة/ من الواجىء اسم فاعل من وجأء بالسكين ضربه به يبدل [ب/٨٩] ياء سماعاً .

الرابع : أحد حرفى التضعيف : إما الأول أو الثانى وهو الأكثر ، بينهما فاصل أو لا مما فيه الإدغام أو لا ، اعلم أنه إبدال غير قياسى ، لكنه كثر فى بابى التفعّل والتفعيل مما العين واللام فيه من جنس واحد ، فيجتمع ثلاثة أمثال فيبدل الأخير ياء ، كما فى قوله تعالى^(٤) ﴿لَمْ يَتَسَنَّه﴾ فى (لم يتسنن)^(٥) ، والهاء للسكت ، أى لم يتسنن ، وقوله تعالى^(٦) ﴿وَتَصَدَّى﴾ إن كان من الصد لا من الصدى ، وقولهم قصيت أظافرى ، فى قصصتها أى قلّمتها ، وتسرّيت فى تسررت ، وتظنّيت فى تظننت ، وتلّعّيت فى تلّعّت أى خرجت لطلب اللّماعاة بضم اللام وهى نبت ، ومنه تقضى البازى أى سقوطه فى الطيران ، ومن غير البابين قول الشاعر^(٧) :

نَزَفَرُ امْرَأَ أُمَّا الْإِلَهَ فَيَسْتَقِي وَأَمَّا يَفْعَلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِمِي^(٨)

(١) أصلها خطيئة . (٢) معانى القرآن للأخفش ٣١/٢ وعبارته : «إنما يقولون يستهزئون وقاريون» .

(٣) هكنا وجدت فى كل النسخ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥٩ وتام الآية ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّه﴾ يقول الزمخشري : لم يتسنه لم يتغير والهاء أصلية أو هاء السكت وقيل أصله يتسنن من الحما المستون فقلبت نون حرف العلة كقضى البازى» للكشاف ٣٠٧/١ .

(٥) تصحيح من ب ، ج ، د وفى الأصل لم يتسن» .

(٦) سورة الأنفال الآية ٣٥ وتام الآية ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عَنِ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدَّى﴾ .

(٧) الشاعر هو كثير عزة ، الانقصاب ١٢٨ ، ٢٣٧ .

(٨) البيت من بحر الطويل يقول ابن يعيش : «أنشده ابن السكيت عن ابن الأعرابى والشاهد فيه قوله يأتى أراد يأتى ، أبدل من الميم الثانية ياء» شرح المفصل ٢٦/١٠ ، الإبدال السكيت ١٣٥ ، ومن مواضع البيت شرح المفصل ٢٥/١٠ ، شرح الملوكى لابن يعيش ٢٥٢ ، الأشمونى ٣٧٧/٤ .

أى فيأتم ، ومما هو مع الفاصل قولهم دهديت فى دهدت أى دحرجت
وصهصيت فى صهصهت/ أى قلت صه صه ، ونظيره مكاكى فى [أ/٩٠]
مكاكيك جمع مكوك بالتشديد مكيال ، ودياجى فى دياجيج جمع ديجوج
الظلمة ، وأما أمليت أمليت ، فلا دليل على كون الياء فيه مبدلاً من اللام ، إذ
كلا الاستعمالين شائع بلا رجحان ولذلك قال الجوهري^(١) أمليت الكتاب
وأملنته لغتان جيدتان جاء بهما القرآن ، ومما أبدل فيه الأول من حرفى
التضعيف ياء قولهم ايتصلت فى اتصلت ، وديوان فى دوان ودينار فى دنار
وقيراط فى قراط .

الخامس النون : فإنه قد يبدل ياء سماعاً كما فى أناسى أصله أناسين
جمع إنسان ، وظرايى أصله ظرايين جمع ظريان بفتح الأول المعجم ، وكسر
الثانى المهمل ، دوية منتنة الريح جداً ، حتى تزعم العرب أنها تفسو فى ثوب
(أحدهم)^(٢) إذا اصطادها فلا تنهب الرائحة حتى يبلى^(٣) الثوب^(٤) . هذا على
ما ذكره صاحب المفصل^(٥) ، وأما الجوهري فقد جعله جمع ظرياء ممدود ظريى
بكسر الأول فيهما جمع الظريان^(٦) ، فعلى هذا الياء/ ليس مبدلاً [ب/٩٠] من
النون

السادس الباء : فإنه يبدل ياء سماعاً كما فى قوله^(٧) :

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ مُتَمَرَّةٌ مِنْ الشَّعَالَى وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(٨)

(١) الصحاح ملا ٢٤٩٧/٦ . (٢) تصحيح من ب ، د أما فى أ ، ج فهى «أخنهم» تحريف .

(٣) تصحيح من ج ، د وفى أ ، ب «يتلى» تحريف .

(٤) الصحاح ظرب ١٧٤/١ .

(٥) وعبارته : «أبدل الياء من التاء الأولى فى اتصلت ومما سوى ذلك فى قولهم أناس وظرايى» المفصل ٣٦٤ .

(٦) الصحاح ظرب ١٧٤/١ .

(٧) القائل هو أبو كاهل النمر بن تولب البشكري الشواهد الكبرى ٥٨٣/٤ ، وقال صاحب معجم الشواهد ٤١٤/١ هو من الخمسين والتصحيح قول العين لورود البيت منسباً فى شرح الشواهد ٤٤٦ ، ولأن
سبويه قد نسب إلى رجل من بنى يشكر الكتاب ٢٧٧/٢ .

(٨) البيت من بحر البسيط وقد روى برواية «من لحم تتمر» المفصل ٣٦٥ يقول الجوهري «الياء منهما
ياء الصحاح تمر ٦٠٢/٢ ، ومن مواضع البيت الهمع ١٨١/١ ، شرح المفصل لابن عيش ٢٤/١٠ ، ٢٨
الأشومنى ، شرح تهره كار للشافعية ١٩٢ .

أى من الثعالب ومن أراستها ، والضمير فى لها للعقاب ، وأشارير جمع إشارة بكسر الهمزة أى قطعة ، والتتمير بالتاءين التجفيف والوَخَز بالمعجمين القليل .

السابع الثاء : كما فى قوله ^(١) :

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الشَّالِي

وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي ^(٢)

أى هذا الثالث .

الثامن السين : كما فى قوله ^(٣) :

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةٌ فَسَالُ فَرَّوْجُكَ خَامِسُ وَأَبُوكِ سَادِي ^(٤)

أى سادس ، والفِسال جمع فسل بوزن الرذل ومعناه .

التاسع العين : كما فى قوله ^(٥) :

وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَسَوَازِقُ

وَلِضَفَادِي جَمْعُهُ نَقَانِقُ ^(٦)

أى لضفادع ، والحوازق بالحاء المهملة والزاي المعجم حازقة وهى الجماعة من الطير ، وجمه معظمه وكثرته ، والنقانيق جمع النقنقة وهى

(١) لم يعرف قائل هذا البيت يقول البغدادي : «وقائله مجهول والله أعلم به» شرح الشواهد ٤٤٩ .

(٢) البيت فى بحر الرجز ، وقد ورد فى كل النسخ «وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ أَنْ لَا تُبَالِي» ، وهذا يكسر وزن البيت ، والشاهد فى قوله الشالى حيث أبدل الياء من الثاء ، ومن مواضع البيت غير منسوب للسان ثلث ٤٤٦/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٤ ، ٢٨ ، الهمع ١٥٧/٢ ، الأشمونى ٣٣٧/٤ .

(٣) القائل النابغة الجعدي شرح الشواهد ٤٤٨ ، الصحاح فل ١٧٩٠/٥ وقيل للحادرة وليس فى ديوانه معجم الشواهد ١٢٤/١ .

(٤) البيت من بحر الوافر قاله النابغة يهجو به ليلى الأخيلية ، والفسل من الرجال الرذل الصحاح ١٧٩٠/٥ والشاهد فى قوله سادى حيث أبدل السين ياء ، ومن مواضع البيت غير منسوب للهمع ١٥٧/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠ ، ٢٨ ، الصحاح مدلى ٢٣٧٥/٦ .

(٥) القائل رجل من بنى يشكر الكتاب ٢٧٣/٢ وقيل هو مصنف لخلق شرح المفصل لابن يعيش ٢٨ ، ٢٤/١٠ .

(٦) البيت من بحر الرجز وقد ورد البيت فى الهمع ١٢٧/٢ برواية «ولضفادى جمه نقانيق» والشاهد فى قوله ولضفادى حيث أبدلت العين ياء للضرورة ومن مواضع البيت الأشمونى ٣٣٧/٤ ، شرح الشواهد ٤٤١ .

التصويت ، واعلم أن إبدال الياء من الأحرف الأربعة/ الأخيرة لم [٩١/أ] يأتي إلا في أبيات شاذة وهو من أردأ اللغات ، وكذا كثير من الإبدالات السماعية التي تأتي بعد .

الفريدة الثانية :

الهمزة تبدل من خمسة أحرف :

الأول الواو : فإنه إذا وقع صدر الكلمة مقروناً بآخر متحرك أو وقع هو أو الياء عين الكلمة في وزن الفاعل ، أو وقع أحدهما طرفاً بعد ألف زائدة ، وجب إبداله همزة قياساً كما في أواصل جمع واصله وأويصل تصغير واصل أصلهما وواصل وويصل ، وأوّل بضم الهمزة وفتح الواو جمع الأولى ، وأصلها وول كما عرفت ، وكما في قايل وبائع ، وكما في الدعاء والثناء بخلاف نحو نودي^(١) ، ووعد ، وورى ووُعد^(٢) ، وبخلاف هو قوول وبيوع ، وبخلاف نحو سقاية ودلو وواد وبخلاف نحو رواية وظبي^(٣) وآى ، وأما شاك كقاضٍ وشاك كعام في شائك فاعل من الشوكة وهى شدة اليأس ، وكذا لاث ولاث من لاث عمّامته على رأسه أى لفها ، وكذا صات ، وصات^(٤) من الصوت بتأخير العين/ إلى موضع اللام . أو بحذف العين فيها [٩١/ب] فشاذة ، وفيها وجه آخر ذكره جاز الله في الكشف ، وإن كان مخالفاً لما ذكره في المفصل ، وهو أنه قال ، الهار الهائر وهو المتصدع الذى أشفى على التهدم والسقوط ، ووزنه فَعَلْ قَصَرَ عن فاعل كحلف عن حالف^(٥) ، ونظيره شاك وصات في شائك وصائت ، وألفه ليست بألف فاعل ، وإنما هى عينه ، وأصله هورٌ وشوك^(٦) وصوت^(٧) ، الواو والياء الزائدة المدة إذا وقع بعد ألف جمع متوسط بين أربعة حروف يجب إبداله همزة قياساً ، كما في عجائز وصحائف ، بخلاف نحو جداول وعشاير جمع عشير الغبار ،

(١) فى جـ نووى . (٢) فى ب تحريف فى هذه الكلمات الثلاثة يجعلها غير مقرونة .

(٣) فى جـ نووى . (٤) تصحيح من ب ، ج ، د وفى الأصل صامت ،

(٥) فى د خالف تصحيح . (٦) الضبط من د .

(٧) النص نفسه فى الكشف ٣١٢/٢ فى المفصل يقول : «وإعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة كقولك قاتلٍ وبائع وربما حذف كقولهم شاك» للمفصل ٣٧٨ .

وبخلاف نحو معاون جمع معونة ومعاش جمع معيشة ومصائب (جمع)^(١) مصيبة شاذ ، وبخلاف نحو جواهر وضياعم وسراويل وشرابين إن كان الباء فيه زائداً ، وأما خطايا جمع الخطيئة فكان في الأصل على ما ذكره الجوهري^(٢) ، خطائى على فعائل بالياء قبل الهمزة ثم خطائى ، بهمزيين على ما عرفت آنفاً ، فلما اجتمعتا قلبت الثانية لكسرة ما قبلها ياء على ما ستعرفه / ، ثم استثقلت والجمع ثقيل مع أنه معتل [أ/٩٢] فقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء لخفائها بين ألفين ، الواو والياء إذا اكتنفا الألف المذكور يجب إبدال أخيرهما همزة مطلقاً ، أى سواء كانا مدتين أو لا ، زائدين أو أصليين ، متجانسين أو متخالفين ، كما فى أوائل جمع أول وخيائى جمع خير بالتشديد وبوائى جمع بئوغة ، على فوعدة من البيع ، وسياتى (جمع)^(٣) أصله سياوق جمع سيقّة ما استاقه العدو من الدواب مثل الوسيقة ، بخلاف نحو طواويس^(٤) لأن الألف متوسط بين خمسة أحرف ، والأخفش يخص الهمزة من بين الصور بما إذا كان المكتنفان الواوين ، استدلالاً بقولهم ضياون جمع ضيون وهو السُّنور الذكر ، وأجاب الجمهور بأنه شاذ ، عن المازنى أنه سأل الأصمعى أن العرب كيف تُكسّر العيّل بالتشديد واحد العيال ، فقال عيائل بالهمزة^(٥) ، وإنما جاء عواور على وزن فعاول بالواو فى قول الشاعر^(٦) :

فَقُمْتُ مَقَامًا لَمْ تَقْمُهُ الْعَوَاوِرُ^(٧) ب/٩٢

(١) تكلمة من ب ، ج ، د وهى شاذة لأن المدة فيها أصلية وليست زائدة .

(٢) الصحاح (خطأ) ٤٨/١ يقول الجوهري : «تجمع الخطيئة خطايا وكان الأصل خطائى على فعائل فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء لأن قبلها كسرة ثم استثقلت والجمع ثقيل وهو معتل مع ذلك فقلب الياء ألفاً ثم قلبت الهمزة الأولى ياء لخفائها بين الألفين» .

(٣) تكلمة من ب ، ج ، د . (٤) فى د طواويس تعريف .

(٥) يقول المازنى : «سألت الأصمعى عن عيل كيف تكسره العرب فقال عيائيل يهزمون كما يهزمون فى الواوين» المنصف ٤٤/٢ .

(٦) للشاعر هو ليبيد بن ربيعة العامري ديوانه ٤ ، الصحاح عور ٧٦١/٢ .

(٧) هذا عجز بيت من بحر الطويل وصدره فَوْفَى كُلِّ يَوْمٍ ذِي حِفَاطٍ بَلَوْتَنِيْ يقول الجوهري : «العوار الجبان والجمع العواوير وإن شئت لم تعرض فى الشعر فقلت العواور» الصحاح عور ٧٦١/٢ والشاهد فى قوله عواور حيث جاءت على فعاول وكان الأصل أن يأتى على عواوير .

٩٢/ب وعيائيل على وزن فعائيل بالهمزة قبل الياء في قول الآخر^(١) :

فِيهَا عَيَائِيلٌ أَسْوَدٌ وَثَمَرٌ^(٢)

أى فى المقازة ، مع أن الضابط يقضى عكس ذلك ولأن أصل الأول عواوير لأنه جمع العوار بضم العين ، وتشديد الواو الجبان ، بقياس جمع مثله فعائيل حذف الياء للضرورة ، وأصل الثانى عوائل بدون الياء على ما رويها كجيد وجياد وجياد ، أشبعت الهمزة للوزن ، الواو المضموم الواقع صدراً إذا لم يقرن بأخر متحرك يجوز إبداله همزة قياساً ، كأجوه وأورى فى وجوه ووورى بخلافه فى نحو طال يطول ، وإنما التزم إبدال أول ، الأولى حملاً لها على الأول وكذا الواقع ثانياً مفرداً كان أو مقروناً بمثله غير مدغم فيه ، كما فى أدور جمع دار (والنأور)^(٣) بفتح النون وبهمزة بعدها واو دخان الشحم والعور بضم الغين مصدر غارت عينه فى رأسه بخلافه فى نحو تعود ، والتعوز ، وقد يتوهم ضمة ما قبل الواو واقعة عليه ، فيبدل همزة مع أنه ساكن كما فى قول جرير^(٤) :

لَحَبُّ الْمُؤَقَّدَانِ إِلَى مُوسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ^(٥) [٩٣/أ]

بهمزة المؤقدان وموسى ، وعليه قراءة من قرأ «يُوقِنُونَ»^(٦) بالهمزة ، وغير

(١) القائل هو حكيم بن معية الربيعى من بنى تميم الشواهد الكبرى ٥٨٦/٤ ، شرح الشواهد ٣٨٠ .
(٢) البيت من بحر الرجز وقد رواه سيبويه «فيها عيائيل» الكتاب ٥٧٤/٣ ورواه الجوهري «فيها تمائيل» الصحاح نمر ٨٣٧/٢ وواحد العيال عيل والجمع عيائل وعيال الرجل من يمولهم ، الصحاح عيل ١٧٨٠/٥ ، والشاهد فى قوله عيائيل على أن أصله عيائل بهمزة مكسورة والياء حصلت من إشباع كسرتهما لضرورة الشعر .

(٣) تصحيح من دوفى بقية التنسخ والنور .

(٤) ديوانه ٥٨/١ ، شرح الشواهد ٣٢٢ .

(٥) البيت من بحر الزواهر أول قصيدة لجرير يمدح بها هشام بن عبد الملك ، وموسى وجهلة ولدا جرير ، وروى حمزة بطل جمدة وهو ابنه أيضاً شرح الشواهد ٣٢٢ وقد ورد فى موضعين من المنصف بروايتين الأولى كما فى المتن والثانية «أحب المؤقدين» للمنصف ٣١١/١ ، ٢٠٣/٢ ورواية الديوان :

لحب الوافدان إلى موسى وجهلة لو أضاءهما الوقود

وفى النسخة د من المخطوط روى «الموقدان» والشاهد فى قوله المؤقدان وموسى حيث أبدل الواو فيها همزة لمجاورتها للضمة قبلها .

(٦) سورة البقرة الآية ٤ وتامها «وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾» .

المضموم الواقع صدرًا يبدل همزة سماعًا ، فإن كان مكسورًا فكثيرًا حتى إن المازني يلحقه بالمضموم في كون إبداله قياسيًا^(١) ، كما في إشاح وإعاء وإفادة وإسادة (مما يطول تقريره في وشاح ووعاء ووفادة ووسادة)^(٢) ونظائرها ، وإن كان مفتوحًا فقليلاً كما في أناة بفتح الأول من «الوني» بمعنى الضعف وهي المرأة قال^(٣) :

رَمَنَهُ أُنَاةٌ مِنْ رِبِيعَةِ عَامِرٍ نَوْمُ الضَّحَى فِي مَاتَمٍ أَيْ مَاتَمٍ^(٤)

وكما في أسماء اسم امرأة من الوسامة ، وكما في أحد واحد ، واحد أحد أحد^(٥) ، بصيغة الأمر المكرونة من النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص حين رآه يشير في التحيات عند قوله (إلا الله)^(٦) بإصبعين ، وفي رواية لرجل رآه يأكل الشهد بإصبعين .

الثاني الياء : وقد عرفت ما يبدل الياء فيه همزة قياسًا ، وجوبًا وجوازًا فنقول : يبدل همزة سماعًا في نحو الشُّمَّة^(٧) ،/ وفي قولهم قطع «٩٣/ب» الله أديه ، وفي لسانه أُلّ^(٨) بدل يديه وليل وهو القَصَر ، وأما في قولهم ألملم^(٩) ويللم لميقات أهل اليمن ، وأسروع ويُسروع بضم الأول فيهما ، والأصل الفتح لدودة حمراء تكون في البقل ، ثم تتسلخ فتصير فراشة ، فلها دليل على كون أحد الطرفين بدلًا عن الآخر .

(١) المنصف ٢٢٨/١ ، ٢٢٩ وعبارته : «ويكون ذلك مطردًا فيها» .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) القائل أبو حية النمرى يقول البطليوسى : «واسمه الهيثم بن الربيع» الاقتضاب ١٩٣ .

(٤) البيت من بحر الطويل ، يقول البطليوسى : «رمت أناة أى فتنته بمحاسنها وصادته بعينها فكانها رمت من أحاطها بسهم قتله ، والشعراء يشبهون العيون بالسهم والسيوف والرماح . والأناة المرأة التى فيها فتور عند القيام وهى مشتقة من الونى وهو الإعياء والفتور» الاقتضاب ١٩٣ والشاهد فى قوله أناة حيث قلبت الواو همزة فى وناة .

(٥) ساقطة من ب ، ج ، د وربما تكون زائدة فى الأصل .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) «الشُّمَّة هى الطبيعة وأصلها الشُّمَّة فهمز» شرح الرضى ٢٠٥/٣ .

(٨) فى شرح الرضى ٢٠٦/٣ : «فى ألسانه أُلّ أى يَلّ» .

(٩) فى ج ، د العلم بدون همزة .

الثالث الألف : فإنه إذا وقع زائداً بعد ألف الجمع يجب إبداله همزة قياساً ، كما فى رسائل وعماثم ، بخلاف نحو «مقاوم» جمع مقامة و«معاون» جمع معونة ونواصير ونواصر ثانى ألفى التأنيث فى نحو حمراء وصحراء يجب إبداله همزة قياساً ، وبعضهم جدّ فى الهرب من التقاء الساكنين ، فأبدل الألف فى مثل دابة وشابة^(١) و«ابياض» و«ادغام» مما التقاء الساكنين فيه مفتقر عند الجمهور همزة ، وقرأ «ولا الضالين»^(٢) و«ولا جان»^(٣) بالهمزة ، وعن العجاج أنه كان يهزم العالم والخاتم خاصة^(٤) .

الرابع الهاء : فإنه يبدل همزة سماعاً كما فى ماء أصله «مَوْه» بدلالة قولهم «أمواه» وماهت الركبة إذا ظهر ماؤها/ وكثر ، ومُهِت الرجل بضم [أ/٩٤] الميم وكسره إذا سقيته الماء ، وقد يترك الإبدال فيقال رجل «ماه» أى كثير ماء القلب قال الشاعر^(٥) :

إِنَّكَ يَا جَهَنَّمَ مَاءُ الْقَلْبِ^(٦)

أى بارد القلب بليد ، وقد يبدل الجمع أيضاً ، قال^(٧) :

وَيَلْدَةَ قَالِصَةِ أَمْوَأُهَا مَاصِحَةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَأُهَا^(٨)

(١) من هؤلاء البعض أبو زيد والزمخشري . الكشف ١٧/١ .

(٢) سورة الفاتحة الآية ٧ وهى قراءة أيوب السخيتاني . الكشف ١٧/١ .

(٣) سورة الرحمن الآية ٣٩ وهى قراءة عمرو بن عبيد . الكشف ١٧/١ ، المحتسب ٣٠٥/٢ .

(٤) كما فعل فى قوله «فخندف هامة هذا العالم» شرح الرضى ٢٠٥/٣ .

(٥) لم أوفق لمعرفة القائل .

(٦) هذا صدر بيت من الرجز وتمته :

صَنَمٌ عَرِيضٌ مُجَرَّتَشُ الْجَنِبِ

ماء القلب أى رقيق القلب أى جبان ومجرتش المنتفخ الجنبين ، وفى الصحاح ورد برواية ماء القلب ، وعلى هذا لا شاهد فيه الصحاح موه ٢٢٥٠/٦ وفى اللسان موه ٤٤١/١٧ ورد برواية ما هى القلب والشاهد فى قوله ماء حيث جاءت على الأصل ولم تقلب الهاء همزة .

(٧) لم أحر على القائل .

(٨) هذا بيت من بحر الرجز ، للشاهد فيه قول «أموَأُها» ، على أن الأصل أمواها فأبدلت الهاء همزة فى الجمع ، ومن مواضع البيت غير منسوب للمنتصف ٢ - ١٥١ وقد أنشده ابن جنى عن أبى على ، شرح المفصل لابن يعيش ١٥/١٠ ، اللسان موه ٤٤٠/١٧ .

يقال قلص الماء كثر وارتفع ، ومصح الشيء قصر وذهب ، وقد استعمله هنا متعديًا ، وراد الضحى ارتفاعه ، والفيء الظل ، تقول يذهب ظلال أشجارها ، ارتفاع الضحى أى أثره وهو الحر ، وكما فى آل^(١) أصله أهل بدلالة قولهم فى تصغيره أهيل قلبت الهاء همزة من غير قياس ، ثم الهمزة ألفًا قياسًا كما ستعرفه ، ولو كان معتل العين واويًا أو يائيًا لقليل أوَّيل أو أُيَّيل كئويَّب أو نُيَّيب ، وإنما لم يحكم بكون الألف مبدلاً من الهاء ابتداءً إذ كانت الهمزة إليه أقرب ، وكانت أبدلت منه فى ماء بخلاف إبدال الألف منه ، فإنه لا يوجد له نظير .

الخامس العين : فإنه يبدل الهمزة منه سماعًا كما يقولون [٩٤/ب]
أباب (بضم الهمزة)^(٢) فى «عباب» ، وقد جوز عبدالقاهر أن يكون الهمزة فيه غير مبذلة من قولهم «أب للذهب» إذا تهيأ له .

الفريدة الثالثة :

الألف يبدل من أربعة أحرف :

الأول الواو : فإنه أينما وقع متحركًا حركة غير عارضة مفتوحًا ما قبله ، ولا يكون ما بعده موجبًا لفتحته ، ولا حقًا بالإعلال منه فى غير باب فعَّان ، ولا فعَّلى يفتح العين فيهما ولا مقلوب عما ليس فيه ذلك يجب إبداله ألفًا قياسًا ، وكذا الباء بهذه الصفة كما فى قال وباع وياب وناب ودعا ورمى ، وعصا ورحى بخلاف نحو خَوَّرَ وَغَيَّرَ ودعوا الله ، واخش الله ، وعوج ، وسير ، وغزوا ، ورمىا ، وعصوان ورحيان ، وطوى ونوى^(٣) وثوران وطيران وصَوَّرى (اسم ماء) وحَيَّدى وأيس مقلوب يش ، وأما نحو القَوَد والغَيَّب فشاذ يصار إليه للدلالة على الأصل ، وهذا^(٤) التصحيح الشاذ إنما يختص بموضع العين ، ولا يأتى فى

(١) ساقطة من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) فى د لوى .

(٤) فى ب وهو .

اللام كعصو ورحى ، الواو والياء إذا وقع مفتوحاً ، ما قبله حرف صحيح ساكن ، ولم يكن ما بعده/ ساكناً إلا في مصادر^(١) أُعْلَت أفعالها ، «أ/٩٥» ولم يكن اللفظ من صيغتي التعجب ، ولا من الأفعال التي صُحِّح أصلها ، وإن كان من الأسماء المزيد فيها موافقاً للفعل في الزنة ، ومخالفاً لها في الزيادة يجب إبدالها ألفاً قياسياً بعد نقل فتحته إلى ما قبله ، كما في أقام وإقامة وأقال وإقالة ومكان ومسير أصلهما مَكُون بفتح الواو كأكرم ومُسِير بكسر^(٢) الياء ، كيصير بخلاف نحو يَسْتَحْوِذُ أى يغلب وأَيُّوم وعَوَج وأَعور وأَعوار وما أجوده وأجوده به ، وما أزينه وأزين به ، وهذا أجود من ذاك وأزين منه وأسود وأبيض ، وأقواء وأعياء لتصحيح قوى وعيى ، ونحو مدين ومریم ومكورة ومشورة وقصيرة ، وأَعْيَلَت المرأة إذا أرضعت ولدها^(٣) وهى تُؤْتَى ، وأَعْيَمَت السماء صارت ذات غيم شاذ ، وأما نحو مَقُول ومَخِيط فتخفيف مقول ومخياط ونحو ﴿اسْتَحْوِذْ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾^(٤) فقد قال أبو زيد^(٥) : هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل ، تقول العرب : استصاب واستصوب واستجاب واستجوب قياس^(٦) مطرد عندهم قال تعالى^(٧) : ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ^(٨) عَلَيْكُمْ﴾ [ب/٩٥] . الواو إذا وقع طرفاً مكسوراً ما قبله فى الفعل جاز إبداله ألفاً قياسياً عند طبع ، كما فى رضى وفتى ودعى بخلاف دعيت ورموا والداعى ، وهو يبدل ألفاً سماعاً فى ياجل^(٩) ، أصله يوجل ففيه أربع لغات يُوْجَل بالواو الساكن بين فتحتين وهى أصلها وأجودها وأخريان سمعتهما ، وييجل بالياء الملة ، وهذه ليست على لغة بنى أسد من كسر

(١) فى ب مصادرنا تحريف .

(٢) فى ب حرفت كلمة «بكسر» إلى «بك» .

(٣) فى ب وصددها تحريف .

(٤) سورة المجادلة الآية ١٩ .

(٥) هذا النص فى الصحاح حو٢/٥٦٣ ، ولم أعثر عليه عند أبى زيد .

(٦) وردت الكلمة بالمخطوط «وقياس» والصحيح كما ورد بالمتن .

(٧) سورة النساء الآية ١٤١ .

(٨) فى ب يستحوذ تصحيح .

(٩) فى د ياجل .

حروف المضارعة في باب «علم» ليشتعر بكسر العين، وفي الماضي لأنهم لا يكسرون الياء، لثقل الكسرة^(١) على الياء مع ضعف الموجب بل هذا الكسر، لتبدل الواو ياء فيجمل نوع خفة .

الثاني الياء : وقد عرفت قياس ما يبدل منه ألفاً أنفأ، وهو قد يبدل ألفاً سماعاً في طائي وحاري وزباني، فالأول منسوب إلى طييء بوزن سيّد، فإذا نسب إليه حذف ياءه الثاني لما استعرف في مباحث النسبة - إن شاء الله تعالى -، فصار طيئى كطبيعى، ثم أبدل الياء ألفاً على غير قياس، والثاني منسوب إلى حيرة، بكسر الأول وسكون الياء مدينة بقرب الكوفة، والثالث منسوب إلى / زينة بفتح الزاى المعجم وكسر الباء الموحد ونون بعد [٩٦/ أ] الباء أوى قبيلة، أبدل الياء فيها ألفاً من غير قياس وهما أبعد من الأول، لأن قبائل من اليمن يُجوزون إبدال الياء الساكن المفتوح ما قبله ألفاً قياساً حتى في الحروف قال قائلهم^(٢) :

أَيَّ قَلُوصٍ رَاكِبًا تَرَاهَا طَارُوا عَلَاهِمْ فَطَرَّ عَلَاهَا^(٣)

أى عليهن وعليها، والقلوص من النوق الشابة، قيل وعلى هذه اللغة ورد قوله تعالى^(٤) ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ .

(١) في ب، جال الكسر.

(٢) نسب هذا البيت إلى بعض أهل اليمن وقيل إن أبا عبيدة أنهم المفضل بضمه الخزاعة ١٩٩/٣، نوادر أبي زيد ٥٨، ١٦٤

(٣) البيت من بحر الرجز رواية الصحاح «طاروا علاهم» الصحاح علا ٢٤٧٨/٦ رواية اللسان «فشل علاها» اللسان علا ٣٢٢/١٩ وفي الخزاعة روى البيت :

طاروا علاهم فطر علاها واشدد بمثنى حقب حقواها

ومن مواضع البيت شرح الشواهد ٣٥٥، والشاهد في قوله علاهم، علاها وأصلهما عليهن، عليها .

(٤) سورة طه الآية ٦٣ يقول أبو حيان : «هي رواية أبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة واختلفوا في تخريج هذه الآية فقال القدماء من النحاة إنه على ضمير الشأن، وقال الزجاج اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير لهما ساحران، وقيل ها ضمير القصة وليس محذوفاً، وقيل إن بمعنى نعم، والذي اختاره أبو حيان أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالآلف دائماً، وهي لغة لكثانة ولبنى الحارث بن كعب وقد قرأها ابن محيصن وحفص وابن كثير بتخفيف النون، وقرأت عائشة والحسن وأبو عمرو إن هذين بتشديد نون إن وبالياء في هذين» البحر المحيط ٢٥٥/٦ .

الثالث الهمزة : فإنها إذا وقعت ساكنة بعد أخرى مفتوحة وجب إبدالها ألفاً قياساً كما فى آمن وأدم ، وإذا وقعت ساكنة بعد مفتوح غير الهمزة جاز إبدالها ألفاً كما فى راس وفاس ، ويامر وتامر .

الرابع النون : فإنه يبدل فى الوقف ألفاً وجوباً فى ثلاثة مواضع التنوين والنون الخفيفة المفتوح ما قبلها نحو رأيت زيداً و﴿لَنَسْفَعًا﴾^(١) ونون إذا كما ستقف على ذلك فى الوقف ثلاثها يجب إبدالها حين الوقف عليها ، ولذلك تكتب بالألف لأن الكتابة تراعى حال الوقف الذى للجواب والجزاء .

الفريدة الرابعة :

الواو تبدل من ثلاثة أحرف :

الأول الياء : فإنه إذا وقع ساكنًا غير مدغم بعد ضمة وجب إبداله واوًا قياساً كما فى موسر وموظ بخلاف نحو هَيَّام شيء يشبه الجنون وصَيِّم ودَّين ، وهو إذا وقع ملء ثانية زائدة وجب إبداله واوًا قياساً / [٩٦/ب] فى التصغير ، وفيما إذا وقع بعده ألف الجمع كما فى ضُوَيْرِيب وضوارب تصغير ضميراب وتكسيره بخلاف نحو خبير وطيلسان وصحيفة وكتيبة^(٢) وميل وقيل ، وهو إذا وقع لام فَعَلَى بفتح الفاء وسكون العين غير صفة وجب إبداله واوًا قياساً ، وإن لم يظهر له علة ؛ كما فى «اليقوى» و«التقوى» مصدر بقى وتقى ، بخلاف نحو خَزْيَا وصَدْيَا وريًا تأنيث خَزْيَان وصَدْيَان وريَّان كسرى وسكران ، وهو إذا وقع لام الفعل بعد الضمة ، وجب إبداله واوًا قياساً كما فى رَمُوت اليد أى صارت رامية ورميت ، الواو يبدل فى مفعول مضى وفعل نهى عن الياء سماعًا فيقال هذا أمر مضمؤٌ عليه ، وهو «نهؤ» عن المنكر ، وكذا فى جمع هدية ويقال فى هدايا هداوى .

(١) سورة العلق الآية ١٥ وبقيتها ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ .

(٢) دوكتيبة الواو ساقطة فى د .

الثاني الألف : فإنه إذا وقع بعد الضمة وجب إبداله واوًا قياسًا كما في «ضروب» مجهول ضارب ، وهو إذا وقع طرفًا وجب إبداله في النسبة واوًا إن لم يحذف ، ومستطلع على مواضع حذفه في النسبة كما في «عصوى» وروحى وحيلوى ومرموى» منسوبات إلى العصا والرحى وحيلى والمرمى ، وهو إذا/ وقع ثانيًا واحتيج إلى تحريكه وجب إبداله واوًا كما في [أ/٩٧] (تصغير ضارب وتكسيه بزيادة ألف ثالث نحو كويهل وكواهل) .

الثالث الهزمة : فإنها إذا وقعت ساكنة بعد أخرى مضمومة وجب إبداله واوًا قياسًا كما في (أومر)^(١) مجهول أمرٌ، وإن كان قبلها حرف آخر جاز إبدالها واوًا كما في (٢) (يؤمر ويؤمر)^(٣) .

الفريدة الخامسة :

التاء يبدل من خمسة أحرف :

الأول الواو : فإنه إذا وقع قبل تاء الافتعال وجب إبداله تاء قياسًا في الأصح ، كما في أتعد وأتكل من الوعد والوكول ، وكذا الياء كما في أتسر من يسر القوم الجزور أى نحروه واقتسموا أعضاءه ، هذا إذا كان الياء أصلًا ، فإن كان مبدلاً من غيره لا يبدل ، كما في ايتزر أى لبس الإزار فإنه مبدل من الهزمة ، فأبداله تاء خطأ ، وبهذا ظهر فساد قول من قال الواو من أصل اتعد يبدل ياء لسكونه وانكسار ما قبله ، ثم يبدل الياء تاء مع أنه تطويل للمسافة بلا طائل إذ إبدال الياء تاء ليس أنسب من إبدال الواو ، وبعضهم يقول/ ايتعد ، لما ذكروا^(٤) ايتسر على الأصل ، وأما اتخذ فحمله [ب/٩٧] ابن الحاجب^(٥) على

(١) تصحيح من جد، وفي أ، ب، أمر بدون الواو .

(٢) ما بين القوسين ساقط من د .

(٣) في ب يؤمر ويؤمر .

(٤) في ب كما ذكروا .

(٥) عبارة ابن الحاجب : «بغلاف تغذ يتخذ فإنه أصل» الشافية ٣٥٩ .

أنه ليس من أخذَ حتى يكون مثل ايتزر ممتنع الإدغام بل هو من اتخذ يتخذ كعلم يعلم وهي لغة برأسها ، لكن الجوهري قال الاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة ، وإبدال التاء^(١) ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ وقالوا اتخذ يتخذ^(٢) ، وقرئ ﴿لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾^(٣) ، ونظير ما ذكره الجوهري^(٤) اتقى يتقى افتعل يفتعل من الوقاية فلما كثر استعمالهما خففا ، فقبل تقى يتقى بفتح التاء فيهما مخففاً ، ثم توهم التاء من نفس الكلمة فقبل في الأمر منه تقى قال^(٥) :

تَقَى اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو^(٦)

ثم رد إلى ما له نظير من كلامهم فقبل تقى يتقى مثل : قضى يقضى قال أوس^(٧) :

تَقْسَاكَ يَكُفُّبٍ وَاحِدٍ وَتَلَدَّ يَدَاكَ (٨)

(١) الصحاح أخذ ٥٥٩/٢ النص نفسه .

(٢) هذا النص منقول عن الصحاح مع تحريف يقول الجوهري : «وقالوا اتخذ يتخذ» الصحاح أخذ ٥٥٩/٢ .

(٣) سورة الكهف الآية ٧٧ ، وقد أخطأ الناسخ في كتابتها هكذا : «لَتَخَذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرَهُ» .

(٤) الصحاح وفي ٢٥٢٧/٦ تلخيص لكلام الجوهري .

(٥) اللغات عبد الله بن هلال شرح ابن جماعة ٣٥٩ ، مناهج الكافية ٣٥٩ وقد نسب في هامش الصحاح

وفي ٢٥٢٧/٦ إلى عبد الله بن همام السلولي .

(٦) هذا جزء بيت من بحر الطويل وصله :

زَيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَقْطَعَنَّهَا

روى تلو بدلاً من تلو والشاهد في قوله تقى حيث جاء فعل أمر به التاء فتوهم أن التاء من نفس الكلمة ، ومن مواضع البيت الشافية ٣٥٩ ، شرح الجاربردى ٣٥٩ .

(٧) هو أوس بن حجر الصحاح وفي ٢٥٢٧/٦ .

(٨) هذا جزء بيت من بحر الطويل وتماهه :

تَقَاكَ يَكُفُّبٍ وَاحِدٍ وَتَلَدَّ يَدَاكَ إِذَا مَا هُوَ بِالْكَفِّ يَمْسِلُ

قال في اللسان للذ ٤٣/٥ وأنشده ابن السكيت ولم يذكر المنشد له روى البيت في نسخ المخطوط «يقال بكعب» تحريف ، والشاهد في قوله تَقَاكَ حيث جاءت بالتخفيف .

يعنى الرمح ، وقال آخر^(١) :

وَلَا أَتَقَى الْفَيْسُورَ إِذَا رَأَى

والثناء يبذل من الواو فاء سماعًا ، فى نحو أتلقه من الولوج أى أولجه ، وتولج كناس (الوحش)^(٢) / وتجاه من الوجه تيقور من الوقار ويمعناه ، [أ/٩٨] وتكلان من التوكل ويمعناه ، وتكَلَّة^(٤) العاجز الذى يكل أمره غيره ، وتُكَأ كثير الاتكاء من التوكؤ ، وتُهَمَّة من الوهم ، وتُخَمَّة من الوخامة أربعتها على وزن هُمَزَة ، وتَقِيَّة وتَقَوَّى من الوقاية وتوراة من ورى الزند خروج ناره ، وهذا كتسمية القرآن نورًا ، وتترى من التواتر^(٥) ، وتراث من الوراثة وتليد الذى ولد ببلاد العجم فجلب إلى دار الإسلام ، وتالد وتلد للشىء القديم كأنه ولد عندك ، ولا ما فى نحو بنت من البنوة وأخت من الأخوة ، وهنت بفتح الهاء وسكون النون تأنيث هَنَ والأصل هنو بلبليل هنوان وهنوات ، وهذا كله كناية ومعناها الشىء إلا أنه يكنى بها عما يتهجن ذكره .

الثانى الياء : وقد عرفت ما يبذل منه تاء قياسًا ، فهو يبذل تاء سماعًا فى نحو أستنوا أى دخلوا فى السنة أى القحط ، والأصل أسنوا مبدلاً من أسنوا لما عرفته بلبليل سنوات^(٦) ، وفى نحو ثنتان/ من الشى . [ب/٩٨]

الثالث السين : كما فى قوله^(٧) :

يَا قَاتِلَ اللَّهْ بَنَى السُّعْلَةَ
عَمُرَوْا بَنَ يَرْثُوعِ شِرَارِ النَّاتِ

(١) لم أر مصدراً نسبته إلى قائله إلا فى هامش الصحاح وفى ٢٥٢٧/٦ ونسبه إلى الأسدى .
(٢) هذا صدر بيت من بحر الوافر وقد روى فى النسخ «لا أتقى» وصحته كما ورد بالمتن لسلامة الوزن وتبتم البيت «ومثلَى لَزَّ بِالْحَمْسِ الرَّبِيس» والشاهد فى قوله ولا أتقى حيث جاءت بتسكين التاء على مثال أفضى .

(٣) تنمة من ب ، ج ، د .
(٤) فى ب كالكلام .
(٥) فى ب التوازة تحريف .
(٦) فى ب أسنوات تحريف .
(٧) القاتل هو علباء بن أرقم الشكرى وهو شاعر جاهلى . نوادر أبى زيد ١٠٤ .

غَيْرَ أَغْفَاءَ وَلَا أَكْيَاسٍ^(١)

بدل الناس والأكياس ، السعلاة بالكسر أخبث الغيلان ، وكما في طست
وست بدليل طسوس وطسيصة ، وسدس وسادس .

الرابع الصاد : كما في قوله^(٢) :

وَتَرَكْنَ نَهْدًا عَيْلًا أَبْنَاؤَهَا وَبَنَى كَنَانَةً كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ^(٣)

بدل اللصوص ، نهدي قبيلة من اليمن ، والعيل جمع عايل من العويل وهو
البكاء ، والمُرْد جمع مارد .

الخامس الباء : كما في الذعالت بدل الذعالب وهي قطع الخِرَقِ^(٤) .

الفريدة السادسة :

الميم تبدل من أربعة أحرف :

الأول النون : فإنه إذا وقع ساكنًا قبل الباء وجب إبداله ميمًا قياسًا ، كما

(١) الأبيات من بحر الرجز وقد وردت بعدة روايات مختلفة ، في الإنصاف ٧٧/١ :

يَا لَمَنْ لَّلهُ بَنَى السُّغَلَاتِ
عَمَرُوْا بَنَ مَيِّحُونَ

وفي شرح الشواهد ٤٦٩ برواية :

يَا قَبِيحَ اللهِ بَنَى السُّغَلَاتِ
عَمَرُوْا بَنَ مَسْغُود

السعلاة أتى القول أو أخبث الغيلان أو ساحرة الجن ، وأغفاء جمع عفيف من العفة ، وأكياس جمع
كيس وهو القطن ، وقد رواه الجوهري وابن السكيت «يَسْبُغُوا أَغْفَاءَ» الصحاح سين ٢١٤١/٥ ، إبدال
ابن السكيت ١٠٤ والشاهد في قوله النان ، أكياس حيث أبدلت السين فيهما ناء ، ومن مواضع
البيت شرح الشواهد ٤٧٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣٦/١٠ ، ٤١ .

(٢) القائل هو عبد الأسود بن عامر بن جوين الطائي شرح الشواهد ٤٧٥ .

(٣) البيت من بحر الكامل رواه ابن جني «فتركت نهدي» سر الصناعة ١٧٣/١ وروى «فتركت نهلاً» شرح
المفصل ٤١/١٠ قال الجوهري «الفتت بالفتح اللص وجمعها لصوت في لغة طبرستان ونهد أبو قبيلة
من اليمن هم قضاة» الصحاح لصت ٢٦٤/١ ومن مواضع البيت شرح الملوكي لابن يعيش ٤٩٨ .

(٤) شرح الشافية لنتفه كار ١٩٤ .

فى «عنبر» و«من بعده» ، وقوله تعالى ^(١) : ﴿جَزَاهُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ، وفى غير ذلك قد يبدل سماعاً كما فى قوله ^(٢) :

وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبُ الْبَنَامُ ^(٣)

بدل البنان ، وقولهم «طامه» لله على الخير بدل «طانه» ، أى جيله .

الثانى الباء : كما فى قوله ^(٤) :

فَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجَلَى مُشَابِرَةً

حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنَى جِيدِهَا نَفْمًا ^(٥) ١/٩٩

بدل نغماً ، أى بادرت تلك المرأة مسرعة مواظبة حتى حلبت جرعاً من اللبن بدل ما كان من حقها ذبحها وحلبها دماً ، وفى قولهم بنات مخز ^(٦) ، بدل بنات يخر ، لقطع سحاب بيض رفاق من البخار ، وقولهم مازلت راتماً على هذا بدل راتباً أى ثابتاً ، ورأيته من كشم بدل كشب أى قرب ، وأما مثل الثلب والثلم فليس من هذا القبيل لما عرفته .

الثالث اللام : فإن الميم تبدل من لام التعريف فى لغة حمير قال قائلهم ^(٧) :

(١) سورة الواقعة الآية ٣٤ .

(٢) القائل هو رؤية بن المجاج شرح الصريح ٣٩٦/٢ .

(٣) هذا شطر بيت من الرجز وقد ورد فى كل النسخ «وكذلك المخضب» تعريف وانكسار البيت موسيقياً ، وقيله :

يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّمْتَمِ

وهال علم امرأة منادى مرخم ، والتتم من التمتعة وهى تكرار التاء والمخضب الذى استعمل فيه الخضاب والبنام الأصابع وأصله البنان وهو الشاهد .

(٤) لم أعثر على القائل .

(٥) البيت من بحر البسيط رواه الأشمونى برواية «فبادرت سريها» الأشمونى ٣٤٠/٤ وفى اللسان نغب ٢٦٢/٢ : «قال النغبة المرة الواحدة والنغبة بالقسم الجرعة» ومن مواضع البيت شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٠٣٣/١٠ .

(٦) فى جـ بناء فخر تحريف .

(٧) القائل بجير بن عتبة أحد بنى يولان شاعر جاهلى مقل من طيء . الشواهد الكبرى ١/٤٦٤ ، شرح الشواهد ٤٥٩ .

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يَعْزَابِي يَرْمِي قَرَأَتِي بِأَسْمِهِمْ وَأَمْسَلِمَةً^(١)
 بدل بالسهم والسلمة بفتح السين وكسر اللام واحدة السَّلام وهي الحجارة
 وقد روى عن رسول الله ﷺ : «ليس من امير امصيام في امسقر»^(٢) .
 الرابع الواو : وهو في فم وحده .

الفريدة السابعة :

الهاء تبدل من أربعة حروف :
 الأول التاء : فإنه إذا كان لتأنيث المفرد ملحقًا بالاسم بإبداله في الوقف
 هاءً قياسي ، كما في امرأة مسلمة ونفخة واحدة ، وسيأتي تمامه في الوقف -
 إن شاء الله تعالى - . [٩٩/ب]
 الثاني الهمزة : فإنها تبدل هاء سماعًا في نحو هرفت الماء بدل أرقّت ،
 وهرحت الدابة بدل أرحّت أي رددتها إلى المُرّاح ، بضم الميم وهو الموضع
 الذي تأوى إليه بالليل ، وهنرت الثوب بدل أنرت ، أي أعملت من النير بالياء
 المدة وهو العلم ، وهردت الشيء بدل أردت ، وهياك بدل إياك ، ولَهْنَك بدل
 لأنك وهَمَّا واللّه بدل وأَمَّا واللّه .
 الثالث الألف : كما في قوله^(٤) :

(١) البيت من بحر المنسرح ، ورد في شرح الفطر لابن هشام :
 ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِيَتِي

وروى البيت في الصحاح سلم ١٩٥٠/٥ :
 وَإِنَّا مَوْلَايَ ذُو يَعْزَابِي لَا إِحْنَةَ بَيْنَنَا وَلَا جِرْمَةَ
 ينصرنى منك غير معتزم يرمي ورائي باسمهم واسلمة
 والشاهد في قوله باسمهم واسلمة حيث أبدلت لام آل المعرفة ميماً ، ومن مواطن البيت المعنى
 ٤٧/١ ، الهمع ٧٩/١ .
 (٢) شرح المالكي لصحيح الترمذى ٢٣١/٢ وهي رواية كعب بن عاصم أما رواية الترمذى عن جابر عن
 النبي ﷺ فهي : «ليس من البر الصيام في السفر» الترمذى ٢٣١/٢ ، شرح المفصل ٣٤/١٠ .
 (٤) يقول ابن جنى : فلم أعثر على القائل لكنه يرفع هذه الأبيات بإسنادها إلى قطرب . سر الصناعة
 ١٨٢/١ .

قَدْ وَدَّتْ فِي أَمْكِنَه
مِنْ هَا هُنَا وَمِنْ هُنَه
إِنْ لَمْ تُرَوْهَا فَمَمَه^(١)

بدل من هنا وفما ، فتخصيص ابن الحاجب^(٢) هذا الإبدال بالاستفهامية محل نظر ، وكما في أَنَّهُ وَحِيْلَهُ بدل أنا وحيهلا .

الرابع الياء : كما في هذه بدل هذى ، بدليل قلة وقوع الأول بالنسبة إلى الثاني ، وأيضاً ثبت وقوع الياء علامة للمؤنث كما في تعلمين دون الهاء ، ومع ذلك لو جعلنا أصليين لم يبعد .

الفريدة الثامنة :

الدال تبدل من التاء :

فإن فاء الافتعال إذا كان دالا أو ذالا أو زايًا وجب/ إبدال [أ/١٠٠] تائه دالاً كما في اذَان أى استقرض ، وفي «اذْكُرْ» في قراءة أبي عمرو و«وازدَجِرْ»^(٣) ، وفي غير ذلك قد يبدل سماعًا في قوله^(٤) :

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدُرْ شَيْخَا^(٥)

(١) من مشطور الرجز وردت رواية «إن لم تردها فمه» شرح الشواهد ٤٧٩ ، المنصف ١٥٦/٣ وفي النسخة ب من المخطوط رويت «من أمكنه ، من هنا» ، وهو تحريف يقول البغدادي : «قد وردت أى الإبل والورود الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولاً وأمكنة جمع مكان» شرح الشواهد ٤٨٠ والشاهد في قوله هته ، فمه حيث أبدل الألف هاء من هنا وفما ، ومن مواضع الآيات شرح الرضى ٢٤٣/٣ ، التصريف الملوكي ٣٠ .

(٢) وجيزة ابن الحاجب : «وفي مه مستفهما» الشافية ٣٢٣ .

(٣) سورة القمر آية ٩ وتماها «تَكْذِبُوا عِبْدَنَا وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدَجِرْ» .

(٤) القائل يزيد بن الطرية الصحاح جزر ٨٦٥/٢ وقيل قد نسب ابن برى إلى مضر بن رعي الفقعسى الشواهد الكبرى ٥٩١/٤ .

(٥) البيت من بحر الوافر ، وقد ورد في الصحاح براءة «اجتز شيخًا» وأورده المعنى براءة «لا تحبسنا» وقوله اجتز أصله جز من الصوف ، والشيخ نبات مشهور ، والشاهد في قوله اجتز حيث قلبت تاء الافتعال دالاً ومن مواضع البيت شرح الشواهد ٤٨١ ، الخزانة ٤٠٢/٤ ، الأشمونى ٣٣٧/٤ .

بدل اجتزأ أمر من الاجتزاز خاطب الواحد خطاب الاثنين مبالغة كقوله تعالى^(١) ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ أى لا تحبسنا بنزع أصول الكلام ، واقطع شيئا من وجه الأرض لثلا يطول المكث هنا ، وفى قولهم فزد بدل فزت ، واجدمعوا بدل اجتمعوا ، ودولج بدل تولج .

الفريدة التاسعة :

الطاء يبدل من التاء :

فإن فاء الافتعال إذا كان من حروف الإطباق وجب إبدال تائه طاء قياسا كما فى اصطبر واضطرب وأطلب واظلم ، وفى غير ذلك يبدل نادرا كقولهم فَحَصَّطُ بدل فحصى .

الفريدة العاشرة :

اللام قد يبدل سماعا من الضاد :

كما فى قوله^(٢) :

مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفَ فَالْطَّجَعُ^(٣)

(١) سورة ق الآية ٢٤ .

(٢) الغائل منظور بن حية الأسدى . الشواهد الكبرى ٥٨٤/٤ .

(٣) من الرجز وصدده :

لَمَّا رَأَى أَنَّ لَادَعَةً وَلَا شَيْعَ

أن لا دعة أى أن لا راحة ، والأرطاة شجرة من شجر الرمل والجمع أرطى والضمير فى رأى للذئب والمعنى أنه لما رأى عدم إدراكه للطنى ليشيع من لحمه وأنه قد تعب فى طلبه عمد إلى أرطاة فاضطجع عندها والشاهد فى قوله فالطجع حيث أبدلت اللام من الضاد ، وأصله فاضطجع . الشواهد الكبرى ٥٨٤/٤ ومن مواضع البيت الاقتضاب ٢٢٠ ، الخصائص ٦٣/١ ، شرح الشواهد ٢٧٤ ، معانى القرآن للفراء ٣٨٨/١ .

بدل فاضطجع أى الذئب ، والحِقف بكسر الحاء المهمل المعوج /
«١٠٠ب» من الرمل .

[ومن النون كما فى قوله^(١) :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا أَغْنَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ^(٢)

بدل «أَصِيلًا» تصغير أصلان بضم الأول كغدير وغدران ، والضمير لديار الحبيبة .

الفريدة الحادية عشرة :

النون يبدل سماعًا من الواو :

فى نحو صنعانى بدل صنعاوى ، منسوب إلى صنعاء بلد باليمن ، وبهرانى بدل بهراوى ، منسوب إلى بهراء قبيلة من قضاة ، ومن اللام فى «لَعَنَ» بدل لعل لقلة الأول وكثرة الثانى .

الفريدة الثانية عشر :

الجيم يبدل من الياء كما فى قوله^(٣) :

خالى عريف وأبو عَليج المطعمان اللحم بالعَشيح
وبالغداة كُتِلَ البَرنج تقطع بالود وبالصيبح^(٤)

(١) القائل النابغة الذبياني ديوانه ٢٣ ، الكتاب ٣٢١/٢ .

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر وأصيلان جمع أصيل وهو العشى وقد قال الشاعر أصيلًا بدل أصيلًا وهو الشاهد ، وقد روى البيت فى شرح المفصل ٢٨/٢ ، ١٢/٨ ، ١٣٢/٩ . ٤٥/١٠ ، ٤٦ بثلاث روايات رواية المتن والثانية : «وقفت فيها أصيلًا كى أسألها عيت جوابًا» والثالثة : «وقفت فيها طويلًا كى» ومن مواضع البيت المعنى ٢٣/١ ، الشواهد الكبرى ٣١٤/٤ معانى القرآن للفراء ٢٨٨/١ ، ٤٨٠ ، الإنصاف ١١١/١ ، ١٧٤ شرح الشواهد ٤٨١ .

(٣) القائل أعرابى من أهل البادية لم يعرف اسمه الشواهد الكبرى ٥٨٥/٤ .

(٤) الأبيات الأربعة من الرجز ، وروى فى الكتاب ١٨٢/٤ «وبالغداة فلق البرنج» وروى فى سر الصناعة ١٩٢/١ «عمى عريف» ومن مواضع البيتين الصحاح ٢٠٧٧/٥ ، شرح المفصل لابن يمشى ٧٤/٩ ، ٥٠/١٠ ، المنصف ١٧٨/٢ ، ٧٩/٣ ، التصريف الملوكى ٣٢ .

بدل أبو على ، وبالعشى ، والبرنى ، ضرب من التمر ، وبالصيصى القرن
و«الكُتْل» بضم الأول وفتح الثانى جمع الكتلة بالتسكين وهى القطعة
المجمعة من الشيء ، والود مبدل الودت حكى أبو عمر^(١) أنه قال لرجل من بنى
حنظلة ممن أنت ، فقال «فَيَتَمَج» فقال من أيهم قال «مرج»/ بدل فيسمى^(٢)
ومرى ، [١/١٠١] وأكثر ما يكون هذا الإبدال من الياء المشددة فى آخر
الكلمة ، وقد يكون من غير المشدد^(٣) كما فى قوله^(٤) :

لَاهُمْ إِنْ كُنْتُ قِيلَتْ حُجَّتْ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَيْحٌ^(٥)

بدل حجتى وبى ولاهم تخفيف اللهم ، والشحيج والشحاج بالشين
المعجم المضموم فى الثانى والحاء المهمل والجيم صوت البغل والغراب ،
ونحوهما ، وفى غير الآخر أيضاً كما فى قوله^(٦) :

كَأَنَّ فِى أَذْنَابِهِنَّ الشُّوْلُ
مِنْ عَيْسِ الصَّيْفِ قُرُونٌ الْأَجَلِ^(٧)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤ ، شرح العصام على الشافعية ١٩٦ .

(٢) فى ديفمن تحريف .

(٣) فى جـ ، د المشددة .

(٤) القائل لم يعرف ونسبه العيى إلى بعض أهل اليمن الشواهد الكبرى ٥٧٠/٤ .

(٥) البيتان من الرجز المسلس وردا برواية «يارب إن كنت قبلت» الشواهد الكبرى ٥٧٠/٤ وفى الجمع
روى بالروايتين ١٨٧/١ ، ١٥٧/٢ ومن مواضع البيت مجلس ثعلب ١٤٣/١ ، شرح الشواهد ٢١٥ ،
الأشمونى ٢٨١/٤ ، التصريف الملوكى ٣٢ .

(٦) القائل أبو النجم العجلي الصحاح شول ١٧٤٢/٥ ، أجل ١٦٢١/٤ .

(٧) البيتان من الرجز وقد وردا فى النسخة ب «عن عيس» والشاهد فيه قوله لأجل حيث أبليت الياء
المشددة جيماً ، ومن مواضع البيت شرح المفصل ٥٠/١٠ ، شرح الشواهد ٤٨٥ ، التصريف الملوكى
٣٢ .

بدل الأيل ، الشول المرتفعة ، والعبس يسكون الباء ، ما يجف على ذنب البعير من البعر والبول ، والأيل يضم الهمزة وكسرها الذكر من الوعول ويقال^(١) بالفارسية «كاوكوزن»^(٢) ، وقد يكون من غير المشدد في غير الآخر كما وقع في قول بعضهم أمسجت وأمسجا بدل أمسيت وأمسيا .

الفريدة الثالثة عشرة والرابعة عشرة :

الصاد والزاي يبدلان من السين قياساً :

وقد مر أمثلتها في صدر الفصل ، والزاي جاز إبداله من الصاد قياساً إذا وقع بعده الدال/ كما في المثل «لم يحرم من فُزَدَ له»^(٣) بدل [ب/١٠١] من فصد له ، سكن الزاي تخفيفاً كما يقال عَلم في عَلم ، وفي قول حاتم هكذا فزدي أنه^(٤) بدل فصدى أنا ، ولعمباح الإبدال تتميم يجيء في العقد الثالث - إن شاء الله تعالى - .

(١) العبارة في ب ، د الذي يقال له ،

(٢) في الصحاح أجل ١٦٢١/٤ : «هو الذي يسمى بالفارسية كوزن»

(٣) هذا مثل يضرب في القناعة والفصيد دم يؤخذ من أوداج البعير والفرس ويشوى ويطعم للضيف .
جمهرة الأمثال للمسكزي ١٦٨/٢ ، شرح المفصل لابن الحاجب ١٠٤٨/٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/١٠ .

(٤) هذا مثل قاله حاتم الطائي حين عقر ناقة ، وقيل له هلا فصدتها شرح الشافعية لنفوه كار ١٩٧ والشاهد في قوله فصدى حيث أبدل الصاد زائياً قياساً لأن الدال وقعت بعده ، وأول من تكلم بهذا المثل كعب بن مالك مجمع الأمثال للميداني ٣٣٥/٢ ، شرح المفصل لابن الحاجب ١٠٤٧/٣ .

الفصل الرابع

لبيان ما يعرف به كون الكلمة مقلوبة من أخرى

اعلم أن الكلمتين المشتركتين في الحروف المختلفتين في ترتيبها قد تكون إحداهما مقلوبة من أخرى ، وقد لا تكون ، فتفتقر إلى ضابط يعرف به عند الاشتباه ذلك ، والأصل ^(١) ، الأصالة ، فعند عدم الدليل على كونها مقلوبة يحكم بأن كلامهما أصل ، ووجه الدلالة على كونها مقلوبة خمسة :

الأول : أمثلة الاشتقاق كما في الوجه والجاه وأصله الجوه ، وكما في الواحد والحادى وأصله الحادو ، فإن مثل التوجه والتوجيه والوجه والمواجهة كثيرة ، ولا يوجد ما يناسب الجاه ، وكذا التوحد والتوحيد والوحدان والاحاد ^(٢) إلى غير ذلك .

الثاني : قلة استعمال إحداهما وكثرة الأخرى كما في «أ/١٠٢» الأرام والآرام في جمع رثم بكسر الراء المهمل وسكون الهمزة الظبي الخالص البياض ، فإن الأول أكثر استعمالاً من الثاني ، وكما في الأدور وأصله الأدور بالواو ، والأدر (في جمع) ^(٣) الدار ، وأما الأرام جمع الأرم والأدر جمع الأثرة فليس فيها قلب .

الثالث : عدم الإعلال مع موجب لولا القلب كما في أيس ، فلولا أنه مقلوب يشن ، فكأنه هو لوجب إبدال الياء ألفاً ، ولا يرد على هذا النحو الجاه والحادى مما أعل مع اعتبار القلب ، لانا جعلنا عدم الإعلال مع موجب دليل القلب لا العكس ، فالدليل ملزوم والمطلوب لازم ، واللازم قد يكون أعم من ملزومه ، وهذا كما تقول : إن كون الألف غير زائد في الأفعال والأسماء

(١) في ب والأجل تحريف .

(٢) الواو تكملة من ب ، جـ ، د .

(٣) في ساقطة من ب .

المتمكنة تحليل أنه مبدل من غيره ، ولا يلزم منه أن يكون كل ألف مبدل من غيره في تلك الكلمات غير زائد كما في ^(١) اسلنقى ، فإن ألفه مبدل من التاء مع أنه ليس من الأصول .

الرابع : أن يلزم من عدم اعتبار القلب خرم قاعدة مقررة كما في أشياء على المذهب/ الأرجح على أنه ليس مخفف أشياء على أنه جمع [ب/١٠٢] شيء بتشديد الياء كيبين وأبيناء ، كما ذهب إليه الفراء ^(٢) ، على أنه جمع شيء على خلاف القياس كما ذهب إليه الأخفش ، إذ يرد عليهما أنه حينئذ جمع كثرة ، وجمع الكثرة في التصغير يرد إلى الواحد ، وأشياء يصغر على أشياء من غير رد وأيضاً فإنه يكسر على أشاوى مبدلاً من أشاوى ^(٣) كفتاوى ^(٤) وأفعلاء لا يكسر على أفعال ، وأيضاً ليس لحذف الهمزة موجب ، إذ بينها وبين أختها حاجز ، ويلزم الفراء ^(٥) خاصة أنه ينبغي أن يستعمل الأصل شائعاً كهيئ ، وميت ، وإذا لم يكن كذلك فهو إما أفعال ، كما ذهب إليه الكسائي ^(٦) ، ولا مساغ لعدم صرفه في لغة العرب أصلاً فتعين أن يكون مقلوباً من «شيء» اسم جمع لشيء بتقديم اللام إلى موضع الفاء ، فيكون وزنه لفعاء ، وليس فيه محذوف سوى القلب وهو شائع في اللغة وهذا مذهب الخليل وسيبويه ^(٧) .

الخامس : وهو مختص بما يكون مشتقاً من المصدر ، موافقة المصدر لواحدة/ منهما كما في نأى نأى ، وناء بناء فإن مجيء التأى [أ/١٠٣] دون النأى يدل على أن الثاني مقلوب الأول .

(١) في ساقطة من ب واسلنقى الرجل أى نام على ظهره الصحاح ساق ١٤٩٧/٤ .
(٢) عبارة الفراء : «لكننا نرى أن أشياء جمعت على أفعلاء كما جمع بين وأبيناء فحلل من وسط أشياء همزة كان ينبغي لها أن تكون لأشياء فحللت الهمزة لكثرة» معاني القرآن للفراء ٣٢١/١ وانظر الصحاح ٥٨/١ .

(٣) في الكتاب ٣٨٠/٤ : «وأشاوى أصلها أشايا» .

(٤) العبارة في ب «يكسر على أشاوى مبدلاً من أشياء وكفتاوى» تحريف .

(٥) في ب ولا يلزم الفراء .

(٦) قال الجوهري : «قال الكسائي أشياء أفعال مثل فرخ وأفراخ» الصحاح ٥٨/١ .

(٧) يقول سيبويه : «فوسلغته عن مسائيه فقال هي مقلوبة وكذلك أشياء وأشاوى» ثم قال : «وكان أصل أشياء شيئاً» ٣٨٠/٤ .

السادس : وهو ما يتمسك به الخليل^(١) ، أن يلزم من عدم اعتبار القلب اجتماع الهمزتين المستكره عندهم ، كما في جاء فإن أصله جايء بتقديم الياء على الهمزة ، فلو لم يعتبر القلب لوجب إبدال الياء همزة لما عرفته كما في يائع فاجتمعت الهمزتان ، وقال سيبويه^(٢) لا حاجة إلى ذلك إذ يبدل الهمزة الثانية ياء ، لما مر ، وإنما لاستكره إذا بقيتا على حالهما (ترتيب)^(٣) ، قد ضبطوا التغيير اللازم في الاشتقاق^(٤) بأنه^(٥) إما بحركة أو بحرف بزيادة أو بنقصان إما على الانفراد أو على التركيب ثناء أو ثلاث أو رباع ، يرقى إلى خمسة عشر ، ووجهه أن الأقسام الإجمالية زيادة الحركة ونقصانها^(٦) ، وزيادة الحرف ونقصانها^(٧) ، فإن أخذت فرادى فهي أربعة أقسام ، وإن اعتبر التركيب الثنائي بأن يوجد الأول مثلاً مع الثلاثة الباقية ، والثاني مع الأخيرين والثالث/ مع الرابع حصل ستة ، وإن اعتبر الثلاثي حصل [١٠٣/ب] أربعة بأن يسقط كل واحد من الأربعة ، وبالتفصيل يؤخذ الأول مع الثاني والثالث ، أو مع الثاني والرابع ، أو مع الثالث والرابع ، أو يؤخذ الثاني مع الثالث والرابع ، هذا وقال بعض المهرة : التغيير إما حرف أو حركة أو فيهما ، بزيادة أو نقصان ، أو بهما ، فهذه تسعة أقسام زيادة حرف ، نقصانه ، زيادة حرف ونقصانه ، زيادة حركة ، نقصانها ، زيادة حركة ونقصانها ، زيادة حرف وحركة ، نقصانها^(٨) ، زيادة حرف وحركة ونقصانها^(٩) ، ثم أورد على نفسه أن هذا التقسيم غير شامل لجميع أقسام التغيير ، إذ من أقسامه زيادة حرف ونقصان حركة وعكسه ، وأجاب بأنهما داخلان في التغيير بالحرف والحركة بالزيادة والنقصان . قال : والسرفيه

(١) يقول الخليل نقلاً عن الكتاب ٥٤٩/٣ : «إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الأخرى وذلك جائع» .

(٢) وعبارة سيبويه : «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الأخيرة ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين» الكتاب ٢٨٠/٤ .

(٣) هكذا ، وفي فهرس النسخة د «بحث ترتيب» .

(٤) همع الهوامع ٢١٣/٢ وقد نقل عن أبي حيان بعضاً من هذا الحديث .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) في ب ونقصانه .

(٧) في ب ونقصانها .

(٨) تصحيح من ب ، د ، وفي أ ، وجد نقصانها .

(٩) في ب ، ج ، د ونقصانها تصحيف .

أن هذا القسم ينقسم أقسامًا خمسة بأن يكونا زائدين أو ناقصين أو زائدين وناقصين معًا أو الحرف زائدًا والحركة ناقصة أو عكسه ، وأنت خبير بأن جوابه لا يغنى من الحق شيئًا ، إذ غايته أن نصير الأقسام ثلاثة عشر ، فيبقى قسمان/ مما ذكرنا خارجين عن [١٠٤/أ] التقسيم مع أنه لا وجه لعد القسمين الأولين من الخمسة من قبيل التغيير بالزيادة والنقصان ، إذ ليس فى شيء إلا الزيادة والنقصان ، وإن اعتبر الواو بمعنى أو يشمل سائر الأقسام فكان عليه أن يقول هذا القسم ينقسم أقسامًا سبعة :

- ١ - زيادة الحرف ونقصان الحركة .
- ٢ - زيادة الحركة ونقصان الحرف .
- ٣ - زيادة الحرف ونقصانه وزيادة الحركة .
- ٤ - زيادة الحرف ونقصانه ونقصان الحركة .
- ٥ - زيادة الحركة ونقصانها وزيادة الحرف .
- ٦ - زيادة الحركة ونقصانها ونقصان الحرف .
- ٧ - زيادة الحرف والحركة ونقصانها .

فيتضح الكلام ويوافق ما ذكرنا أولاً ، وأيضاً قوله فهذه تسعة أقسام^(١) ثم أورد لتمثيل الأقسام ما لا يصلح له ، لكن أعرضنا عن تفصيل ذلك مخافة التطويل هذا كله مما يتعلق بتغيير اللفظ ، فأما تغيير المعنى ، فهل هو شرط فى الاشتقاق الصغير أم لا ؟ ، فالأكثر أن يميلون إلى اشتراطه ، وبعضهم ينفونه فعند الأولين ليس بين القتل والمقتل إذا كان مصدرًا ميميًا اشتقاق ، وعند الآخرين بينهما اشتقاق ، وحينئذ الأظهر أنهم يجعلون الثانى مشتقاً . ولنتقصر على هذا القدر من الكلام فى الاشتقاق حامدين موقننا للإتمام على الانتظام والاتساق^(٢) ومصلين على أفضل رسله المتمم لمكارم الأخلاق ، وعلى آله وأصحابه وأتباعه المبرزين عن النفاق والشقاق . تم . .

(١) الهمع ٢/٢١٣ .

(٢) ساقطة من ب ، جـ .

العقد الثالث

فى علم الصرف

قد ذكرنا أنه العلم الباحث عن أحوال هيئات الكلمات العربية التى لها قياس واطراد/ ولا مدخل للحروف والأسماء المشاكلة لها فى [١٠٤/ب] ذلك، وإنما هي فى الأفعال والأسماء المتمكنة، والعُمدة فيها الأفعال والأسماء المتصلة بها، وقد عرفتُها فى العقد الثانى، لكون جميعها فى ذاتها على تلك الهيئات إلا بعض الأفعال الخارجة عن أصلها وبعض المصادر، وأيضاً قد يعرض لها نوع آخر من تلك الهيئات بسبب أمور عارضة لها (من إعلال أو إدغام أو غيرها، وأما غيرها من الأسماء فلا يحصل لها تلك الهيئات إلا بسبب أمور عارضة لها)^(١) كالتصغير والنسبة والتثنية والجمع فتكون المذكورات أولاً أولى بالتقديم فى فننا هذا، والعوارض المذكورة منها ما هى لأغراض معنوية كإلحاق الضمائر ونونى التوكيد وكالتصغير وأخواته ومنها ما هى لأغراض لفظية، كالإعلال^(٢) والإدغام والإمالة وغيرها، والأنسب الفصل بينها فى البحث/ فنجعل العقد ثلاثة أسماط لبيان الهيئات الذاتية للأفعال [١٠٥/أ] وما يتصل بها، ولبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لأغراض معنوية، ولبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لأغراض لفظية. إذا تمهد هذا فاعلم أن من أهم ما ينبغى للشارع فى علم أن يطلع أولاً على المصطلحات الكثيرة الدور فى ذلك العلم، لئلا يتشوش عليه الكلام فى أثناء المباحث، فنقول^(٣) الواو والياء تسمى فى عرفنا هذا حروف العلة ومعتلة، لكثرة ما يعرض لها من التغيير (والتبديل)^(٤).

(١) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٢) فى ب والأعلام تحريف.

(٣) فى ب لنقول.

(٤) تكملة من ب.

وما لم يكن فى حروف الأصول شىء منها من الأسماء والأفعال يسمى صحيحاً أو سالمًا أو بالضرب والخروج ، وما فيه ذلك معتلاً ، فإن كان واحداً فما هو فى موضع فائه ^(١) يسمى مثالا لمماثلة ماضيه الصحيح فى التصارييف ، وما هو فى موضع عينه يسمى أجوف ، كأن وسطه لاعتلال ما فيه خال ، وذا الثلاثة أيضاً لكونه ماضيه إذا حكيت عن نفسك على ثلاثة ^(٢) أحرف كقلت وبعث وما هو فى موضع لامه يسمى ناقصاً ومنقوصاً لاعتلال آخره بل لنقصه كثيراً/ بالحذف ، وذا الأربعة أيضاً لكون ماضيه ذلك على [١٠٥/ب] أربعة أحرف كدعوت ورميت ، وإن كان متعدداً فما هما فى موضع فائه وعينه ، أو عينه ولامه يسمى لفيفاً ، لالتفاف حرفى العلة مع اقترانهما فيه مثل ويل ، يوم ، طوى ، وعيسى ، وما هما فى موضع فائه ولامه يسمى لفيفاً مفروقاً كيدو ^(٣) ، ووعى ^(٤) ، ولم يعتدوا ^(٥) بما جميع أصوله حروف العلة كالواو ويبت أى كتبت الباء ولم يسموه باسم لندرتة ، وكل من الصحيح والمعتل إذا تماثل عينه ولامه فى الثلاثى كالمند والود والجو وفاؤه ولامه الأول وعينه ولامه الثانى فى الرباعى ، كززلز ، وولول ، ووضوض يسمى مضاعفاً ، وإذا كان أحد أصوله همزة يسمى مهموزاً ، واللفظ الدال بهيئته على الزمان الماضى يسمى ماضياً (وعابراً ^(٦)) بالعين المهمل من عبر أى مضى ومرّ ، والدال على الزمان الحاضر أو الآتى بها مضارعاً ومستقبلاً ^(٧) وغابراً بالغين المعجم من الغابر بمعنى الباقي والدال بالوضع على طلب الفعل أمراً ، وعلى / المنع [١٠٦/أ] عنه كذلك نهياً .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) فى الأصل عن ثلاثة .

(٣) فى د كيد تحريف .

(٤) فى ب ودعى تحريف .

(٥) فى جـ ، د ولم يعتدوا .

(٦) فى ب وغابراً تصحيف .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

السمط الأول

اعلم أن المقصود بالبحث وإن كان أحوال الهيئات المذكورة أعنى هيئات الموضوعات بالأوضاع النوعية ، وهى الأفعال وبعض الأسماء المتمكنة ، لكن جرت ^(١) عادة ^(٢) الأصحاب بتقديم ضبط إجمالى بمطلق هيئات تلك الأسماء تمييزاً للبحث وتكميلاً للفائدة ، فنحن أيضاً سلكنا طريقتهم ، واتبعنا وتيرتهم ، فجعلنا السمط ثلاثة فصول ، لضبط هيئات الأسماء المتمكنة على الإطلاق ، ولييان هيئات الأفعال ، ولييان هيئات الأسماء المتصلة بها ، ثم كل من الاسم والفعل كما علمت فى العقد الثانى إما مجرد أو مزيد ، وتعلم أن تقديم المجرد على المزيد عند تفصيلهما كالواجب ، فجعلنا كل فصل من الفصلين الأولين صنفين لبيان هيئات المجرد ^(٣) (من كل ، ولييان هيئات المزيد منه ولم يفعل بالثالث كذلك لاشتباك مباحث مجرده ومزيده) .

الصنف الأول من الفصل الأول : لبيان هيئات الأسماء المجردة

قد عرفت أن الاسم ثلاثة أقسام : ثلاثى ورباعى وخماسى ، فهىئات الثلاثى المجرد منه عشر ^(٤) وكان المحتمل بعد وجوب الابتداء بالمتحرك إما لاستبشاع ضده كما هو عندنا أو لامتناعه كما هو عند البعض ، وترك الآخر للإعراب/ اثنى عشر حاصلة من ضرب الأحوال الثلاث [١٠٦/ب] للفاء ^(٥) ؛ أعنى ^(٦) الحركات فى الأحوال الأربع للعين ؛ أعنى هذه مع السكون لكن رفضوا

(١) فى ب ، جـ ، د جرت على ، وهو تحريف والصحيح ما ورد بالأصل .

(٢) فى د عادت .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ب للفاعل تحريف .

(٦) ساقطة من ب .

اثنتين^(١) منهما وهما ما فيه الانتقال من الكسرة إلى الضمة مطلقاً وعكسه أيضاً لكن في الاسم لأن مبناه على زيادة خفة لكثرة استعماله لوقوعه كلاً من ركني الكلام وجميع فضلاته ، بخلاف الفعل فإنه لا يقع إلا أحد ركنيه ، ألا ترى أنهم كيف التزموا فيه الشغل المعنوي وهو تركب معناه من الحدث والزمان والنسبة أيضاً ، والثاني فيه خفة بالنسبة إلى الأول لكون الانتقال فيه من الأثقل إلى الأخف ، وهو أهون من عكسه فلذا بنى الفعل عليه كضرب المجهول ، وإنما رفض الأول فيما إذا كانت الضمة والكسرة لازمتين ، بخلاف ما إذا كانت إحداهما^(٢) للإعراب كَتَضَرَّبُ والدُّثِلَ بضم الدال وكسر الهمزة دَوِيَّة شاذ^(٣) ، وقال أحمد بن يحيى^(٤) : لا نعلم اسماً جاء على فُعلٍ غير هذا ، وبعضهم نقل رُئِماً^(٥) بالراء والهمزة اسماً للاست^(٦) ، وذكر صاحب المفتاح^(٧) الوَعْلَ أيضاً ولم نجده/ فيما عندنا من كتب اللغة ، وأما الحَبْكُ بكسر المهملة وضم [١٠٧/١] الباء الموحدة فمحمول على تداخل اللغتين ، أعنى ضم الحاء والباء وكسرهما وهو تكسر الشيء كالرمل والمياه إذا مرت بهما الريح ، فبقيت عشرة وهى كَهْلٌ كَفَلٌ^(٨) كَتَفٌ ، رَجُلٌ رَجُلٌ صِلَعٌ واحد الأضلاع وهى عظام الجنب إيل ، بُزْدٌ صُرْدٌ اسم طائر طُنْبُ حبل الخباء وعرق الشجر أيضاً ، فالألفاظ التى على هذه الهيئات تكون فى واحدة منها أو أكثر أصلية ، وقد يرد من بعضها إلى بعض ، والعمدة فى معرفة ذلك إذا استعمل اللفظ على هئتين من ذلك ما فى كَتَفٍ

(١) فى ب ، د اثنتين . (٢) فى كل النسخ إحداهما .

(٣) يقرر الرضى فى شرح الشافية ٣٦/١ أن الدتل تستخدم جنساً وعلماً أما العلم فهو الدتل بن بكر بن كنانة ومن بنه الأسود الدؤلى ، أما الجنس فهو دويبة كالثعلب ، أما عند سيبويه فإنه فى الأسماء والصفات فُعلٌ ، ولا يكون إلا فى الفعل ، الكتاب ٢٤٤/٤ .

(٤) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى البغدادى الإمام أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين فى النحو واللغة توفى سنة إحدى وتسعين ومائتين بغيعة الوعاة ٣٩٦/١ ، ٣٩٧ وانظر رأيه فى حاشية ابن جماعة على الشافية ٢٩ ، شرح الرضى ٣٨/١ ، الصحاح دتل ١٦٩٤/٤ .

(٥) فى جرهما تعريف .

(٦) الذى نقل ذلك البطلوسى فى الاقتضاب ٢٧٢ ، السكاكى فى المفتاح ١٦ .

(٧) المفتاح ١٦ .

(٨) وجدت العبارة الآتية على هامش الأصل ورقة ١٠٧ : «الكفل محركة العجز أو ردفه أو البطن جمعه أكتال» وانظر معانى القرآن للزجاج ٩١/٢ وبعد كلمة الكفل وجدت كلمة مبهمه تعسر قراءتها .

بفتح الكاف وكسر التاء وكُتِف بكسر الأول وسكون الثاني أو أكثر كما في فَخِذ بفتح الفاء وكسر الخاء أو سكونه ، وَفِخِذ بكسرها أو سكون الثاني تساوى الاستعمالين وعدمه ، فعند التساوى يحكم بكونه أصلاً فيهما وعند التفاوت بكونه أصلاً في الأكثر استعمالاً والآخر مردود إليه وكذا في الأكثر ، والضابط في هذا أن في كل متحرك العين من هذا التقسيم يجوز إسكانه ، فإن كان الفاء مفتوحاً والعين حرف حلق مكسوراً/ كما في فَخِذ [١٠٧/ب] يجوز فيه وجهان آخران وهما سكون العين مع كسر الفاء ، وكسرها ، والفعل في ذلك شارك الاسم كشهد وإن لم يكن حرف الحلق كما في كُتِف فوجه آخر وهو أول الوجهين ، وبعضهم قد يجوز في فَعَلَ بضم الفاء وسكون العين ضم العين^(١) والأكثرون على خلافه ، ويحملون نحو عُسْرَ ويُسْرَ بضميتين مع عُسْرَ ويُسْرَ بالسكون على أن كلا منهما أصل ، وقد يكون^(٢) رد الهيئة في شيء إلى هيئة أخرى في شيء آخر كرد فَعَلَ بكسر الفاء في جميع الأجوف اليائي كبيض إلى فَعَلَ بضمه في جمع غيره كسُودَ وحُمِرَ لمثل ما ذكر ، وهو كون فَعَلَ في الجمع أكثر من الأول لوقوعه في الصحيح وسائر المعتلات سوى الأجوف اليائي واختصاص الأول به .

وهيئات الرباعى المجرد من المتفق عليها خمس : وهو جَعْفَرُ وزُجْرُج بكسر الأول والثالث الذهب أو الزينة ويُزْنُ ، وَدِرْهَمٌ ، قِمَطَرٌ وأثبت الاخفش^(٣) سادسة (وهي جُخْذَبٌ)^(٤) بضم الأول وفتح الثالث ، وسيبويه^(٥) يرويه بضميتين

(١) يقول الرضى في شرح الشافعية ٤٦/١ : «يحكى عن الزخفش أن كل فعل في الكلام ثقيله جائز» ثم يقول : «قال عيسى بن عمران كل فعل كان فمن العرب من يخففه ومنهم من يثقله نحو عسر ويسر» وانظر الشافعية ٣٣ .

(٢) في ب ، ج ، د العبارة «قد لا يكون» .

(٣) هو عبدالمجيد بن عبدالمجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر كان إماماً في العربية أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس . البغية ٧٤/٢ ، ورواه في الشافعية ٣٤ ، شرح الجاريدى ٣٤ ، ٣٢١ ، شرح الرضى ٤٨/١ .

(٤) الجراد الأخضر الطويل الرجلين شرح الرضى ٥١/١ ، الصحاح جنب ٩٧/١ .

(٥) نقل القوشجي هذا رأى من الجاريدى ٣٤ ولم أعتز عليه عند سيبويه إلا على قوله «ويكون على فعلل فيها فالأسماء نحو التَّزَنُّمُ والتَّزَنُّن» الكتاب ٢٨٨/٤ .

كَبُرْتُنْ^(١) ، وقد أثبت الجوهرى بَرَقَمًا^(٢) وطَحَلَبًا^(٣) وعُنْدَدًا^(٤) ، وعُظْبًا^(٥) بضم الأول المهمل وسكون الثانى وتقديم الياء المثنى على الباء الموحد اسم واد بفتح / الثالث إما مع تجويز الضم كما فى الأولين أو بدونه [١٠٨/أ] كما فى الأخيرين ، وأما جَنْدَلٌ وعُظْبٌ وهُدْبٌ بفتح الثانى مع فتح الأول فى الأول وضمه فى الأخيرين ، فمحمولة على أنها مخففة جنادل موضع ذو حجارة ، وعلاط الضنخم ، وهُدَابٌ اللين الخاثر لثلا يلزم توالى أربع حركات فى كلمة .

وهيئات الخماسى المعجود أربعة سَفَرَجَلٌ ، جَحْمَرٍش بفتح الأول والثالث وكسر الرابع المعجوز الكبير ، وقُرْطَعْبٌ بكسر الأول وفتح الثالث وقد روينا فيه ، وقُدْعَمِلٌ بضم الأول وفتح الثانى وكسر الرابع المرأة القصيرة ، ويقال الإبل الضنخم .

الصنف الثانى من الفصل الأول : لبيان هيئات الأسماء المزيدة

اعلم أن هيئات مزيد الثلاثى والرباعى — مع أن مباحثها ليست من مقاصد الفن كما نهبناك عليه — فيها كثرة يفضى الاستقصاء فيها إلى الإغلال ، وجملة الأمر أن الزيادة يجوز أن تكون من جنس أصول الكلمة أو غيره للإلحاق ، كفرْدَدٌ وجَوْهَرٌ أو غيره كَبَيْعٌ وأحمر ، وأن يكون واحدًا فى الكل وثنتين وثلاثًا/ فى الثلاثى والرباعى وأربعًا فى الثلاثى ، [١٠٨/ب] والمتعددة يجوز أن تكون^(٦) مجتمعة ومفترقة ، وكثير من الأقسام يجوز أن يكون قبل الغاء أو بينه وبين العين ، أو بين واحد منهما وبين اللام الأول والثانى فى الرباعى والثانى والثالث أيضًا فى الخماسى ، وكل من الأقسام يجوز أن يكون على هيئات

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٢) الصحاح برع ١١٨٤/٤ والبرق للذئاب ونسأه الأعراب .

(٣) الصحاح طحلب ١٧١/١ الطحلب الذى يعلو الماء .

(٤) الصحاح عند ٥١١/١ ما لى منه عند أى يد ، وفى ب عندل تحريف .

(٥) الصحاح علب ١٨٩/١ .

(٦) فى كل النسخ يكون .

مختلفة فاعتبر كثرة الجزئيات الحاصلة منها ، ونحن نورد ذلك مثلاً لكل قسم واقع ليكون نموذجاً يتوصل ^(١) به ^(٢) إلى استخراج النظائر ، فالزيادة الواحدة قبل الفاء في الثلاثي كما في أَحْمَر ، وفي الرباعي كما في مدحرج ، وبين الفاء والعين في الثلاثي كما في خاتم ، وفي الرباعي كما في قَنَفَخَر ، وبين العين واللام في الثلاثي كما في غزال وفي الرباعي كما في فَنَدَوَكْس ^(٣) ، وبعد اللام في الثلاثي كما في حبلَى وفي الرباعي كما في قنديل وكما في حَبَرَكَى وفي الخماسي كما في خَنْدِيس وهي الخمر القديمة وخَزَعَبِيل وعَضَرَفُوط ، وقِرْطَبُوس / بكسر القاف وفتح الطاء الداهية وقيل الناقة [١٠٩/أ] العظيمة كما في قَبَعُشْرَى ، وما ذكره الجوهرى من أن ألفه ليست للتأنيث وإنما زيد ليلحق بنات الخمسة ببنات الستة ^(٤) وغير صحيح لأنه أين بنات الستة الأصلية ليلحق بها شيء؟ ولعله لم يرد الإلحاق المصطلح إلا أن الحكم بكونه للإلحاق لا معنى له ، وليس لمزيد الخماسي هيئة غير ما عددها ، والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في الثلاثي كما في إَنْقَعْل ^(٥) ، وبين الفاء والعين فيه كما في صِيْهَم (بكسر الصاد وسكون الهاء بينهما ياء مشددة ^(٦) مفتوحة ^(٧)) الذي يرفع رأسه إلى ^(٨) فوق يقال فرس صِيْهَم) وصِيْهَم أيضاً كَصِيْغَم ، وبين العين واللام فيه كما في دلامص ، وبعد اللام فيه كما في عِلْبَاء ، وفي الرباعي كما في فَنَدَوِيل بفتح القاف العظيم الرأس وَحَنْدِمَان ^(٩) ، والمفتقرتان المكتنفتان الفاء في الثلاثي كما في مساجد ، والعين كما في قَيْصُوم نبت ، واللام فيه كما في حَبَارَى بضم الأول المهمل مقصوراً طائر ، وفي الرباعي كما في حَبَوَكْرَى ^(١٠)

(١) في جـ ، د يتوصل .

(٢) في الأصل قد وكس تحريف والفدوكس هو الأسد الصحاح فليس ٩٥٤/٢ .

(٣) في الصحاح قير ٧٨٥/٢ .

(٤) في الأصل اتحل وهو تحريف والانقطة كجردحل الذي ييس جلده على عظمه من البؤس والكبر والهرم الصحاح قحل ١٧٩٩/٥ .

(٥) في جـ مشدد .

(٦) في ب ، جـ مفتوح .

(٨) ما بين القوسين كلمة من ب ، جـ ، د .

(٩) تصحيح فقد وردت حنلمان ، والحنلمان الجماعة ويقال الطائفة الصحاح حنم ١٩٠٨/٥ .

(١٠) في أ ، جـ جوكرى تحريف .

الداهية والفاء والعين في الثلاثي كما في اخْرِيطُ^(١)، والعين واللام كما في خَوَزَنَى بفتح الخاء والزاي المعجمتين بينهما واو ساكن مقصور/ مشبة [١٠٩/ب] فيها تفكك، وفي الرباعي كما في خَيْتَعُور بفتح الخاء المعجم والتاء المشني بينهما ساكن وبالعين والراء المهملين كل شيء لا يدوم كالسراب، ويقال للذئب والغول^(٢) والداهية خيتعور، واللامين كما في حَبَوَكْرِي بفتح الحاء المهمل والباء الموحد مقصوراً الداهية، وجميع الأصول في الثلاثي كما في أَجْفَلَى مقصوراً^(٣) بفتح الهمزة والفاء بينهما جيم دعوة الناس إلى الطعام عامة، وصاحب المفتاح بعدما اعتذر عن ترك حصر مزيدات الأبواب الثلاثة بإيرائه السأمة قال^(٤): فلنخص في الذكر منها عدة أمثلة لها مدخل في التفریع (فمنها أَفْعُل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين جمعاً نحو الأعصُر يفرع عليه)^(٥) أَفْعُل فيها بنقل ضمة العين إلى الفاء في المضاعف كالأسد، وَأَفْعِل فيها أيضاً بإبدال ضم العين كسرة في المنقوص كالأظبي والأدلي للضبط والمناسبة، / وَفُعُول بضم الفاء والعين جمعاً وغيره يفرع عليه [١١٠/أ] فُعِيل وفُعِيل بكسر العين مع ضم الفاء أو كسره في المنقوص كحَلَى وعَصِي كَذلك^(٦)، والجمع الذي بعد ألفه حرفان بكسر ما بعد الألف وفتح الصدر يفرع عليه الذي ما بعد ألفه ساكن في المضاعف كدواب، والذي ما بعد ألفه مفتوح مضموماً صدره أو مفتوحاً فيما آخره ألف كُفَيَارِي بضم الغين وفتحه جمع غَيْرَان بمعنى الغيور هذا حاصل كلامه^(٧)، وأنت خبير بأنه قليل الفائدة والمناسبة لهذا المقام، لأن مثل هذا التفریع بالإدغام والإعلال يجري في سائر الهيئات وفي الصور المذكورة أيضاً لا ينحصر فيما ذكر، بل يفرع على الأول أفع أيضاً كأظب وأذل وعلى الثالث فعَال كدراع وزوام، مع أن المبحث كان الهيئات الغير الموضوعة بنفسها بلا اعتبار المادة وهيئات المجموع موضوعة كذلك.

(١) الأخریط ضرب من الحمض الصحاح خرط ١١٢٢/٣، وردت الكلمة أحرط تصحيف.

(٢) في ب والغور تحريف.

(٣) سقطت من ب. (٤) المفتاح ١٧، ١٨ النص نفسه.

(٥) ما بين القوسين مكرر في الأصل.

(٦) تصحيح يقتضيه السياق، فالوارد في كل النسخ (لذلك).

(٧) أي كلام صاحب المفتاح ١٧، ١٨.

الفصل الثاني

لبیان الهيئات الذاتية للأفعال

وهو صنفان

الصنف الأول : لبيان هيئات الأفعال المجردة :

قد مرت الإشارة إلى أن الفعل / قسمان : ماض ومضارع [ب/١١٠] وأما الأمر والنهي فمن شعب المضارع ، وعلمت أن الفعل إما ثلاثي أو رباعي فهنا أربعة أقسام ، فتجعل الصنف أربع فرائد لبيان هيئات هذه الأقسام .

الفريدة الأولى : لبيان هيئات ماضى الثلاثي المجرد :

اعلم أن كل فعل إما معروف وهو ما بنى للإسناد إلى الفاعل ويسمى المبني للفاعل ، وإما مجهول وهو ما بنى للإسناد إلى المفعول ويسمى المبني للمفعول ، وهيئة كل منهما فيما نحن بصده إما أصلية أو متفرعة عليها ، فالهيئات الأصلية للمعروف ثلاث لأن فاءه^(١) ولامه ملزمان الفتح ، أما الفاء فلأنه أخف أحواله مطلقاً ، وأما اللام فثلاثا يكون مع شقيقه أعنى المضارع من البعد بحيث لا يُتَراى^(٢) ناراها أعنى كون أحدهما معرباً والآخر معرباً عن أثر الإعراب بالكلية مبني^(٣) على الفتح فيحصل شبه بينهما مع الخفة إلا إذا عرض داع إلى إسكانه كحقوق ضمير متصل مرفوع متحرك به ، وستطلع على تفصيل تلك الضمائر عن قريب ، أو إلى ضمه كاتصال واو الضمير به [ب/١١١] كضربوا ؛ ولهذا السر لم يستوف المضارع جميع وجوه الإعراب ؛ وعينه إما

(١) فى أ ، ب فلاؤه .

(٢) مكلا .

(٣) فى د فبنى .

مفتوح أو مكسور أو مضموم ولم يسكن لثلاث يلزم في صور سكن اللام التقاء الساكنين ، فهذه الثلاث هيئاته الأصلية ، ولمجهوله هيئة واحدة أصلية وهي ضم الفاء وكسر العين مطلقاً وفتح اللام على ما فصلنا في المعروف ، وإنما اختاروا له هذه الهيئة مع ثقلها لأنه لما كان فاعله مجهولاً بنوه على هيئة مجهولة فيما بين الأبنية ليتناسب حاله ، ولهذا اكتفوا فيه بهيئة واحدة ، وأما المتفرعات ففي المعروف ما يسكن العين فيها مع بقاء الفاء واللام على الفتح إما وجوباً كما في قال وشد ، أو جوازاً كما في شَهِدَ ونَعِمَ^(١) ، (أو مع كسر الفاء كما في شَهِدَ ونَعِمَ)^(٢) وكيد وزيل في كاد وما زال^(٣) رواهما سيبويه^(٤) عن أبي الخطاب الأخفش^(٥) عن بعض العرب ، ويكسران معاً كما في شَهِدَ على ما ذكرنا ، أو يسكن اللام فيهما مع بقاء الفاء والعين بحالهما كما في دعا ونعمًا هي ، أو مع كسر الفاء كما في نَعِمًا هي ، أو بحذف الفاء كما في وُوُخِذَ^(٦) بتخفيف الهمزة ، و بحذف العين مع ضم الفاء أو كسره وإسكان اللام كما في قُلْتَ وِبَعْتَ ، أو بحذف اللام كما في دعا الرجل ورمت ، وفي / المجهول ما [١١١/ب] يسكن العين فيها إما مع بقاء الفاء بحاله كما في شُدَ وقول ويوع أو بيع ، أو مع كسرة خالصة كما في قيل وبيع ، أو مع الإشمام فيه يعنى النطق بضممة مائلة إلى الكسرة في المثاليين ، أو يسكن اللام مع فتح العين كما في بنى مقصوراً كما في لغة طين فإنهم يدللون الياء المفتوح^(٧) بعد الكسرة ألفاً بقلب الكسرة فتحة فيقولون في بَقِيَ بَقِيَ وفي بُنِيَ بُنِيَ ، أو بحذف الفاء كما في خذ أو العين كما في قلت وبعث أو اللام كما في قول البولاني^(٨) :

(١) يقول التفزازاني : قولاً ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكن العين فمزال من الأصل لضرب من الخفة والأصل فيها فعل بكسر العين ، شرح التفزازاني على العزى ٤ ، يقول سيبويه : « قالوا شهد فحذفوا وتركوا الشين على الأصل » الكتاب ١٠٩/٤ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) (٤) الكتاب ٣٤٢/٤ .

(٣) في د مازال .

(٥) الكتاب ٣٤٢/٤ .

(٦) في ب ، ج المفتوحة .

(٨) هو شاعر من بني بولان من طيء وبولان فعلان من قولهم رجل بولة إذا كان كثير البول شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٥/١ ، حماسة أبي تمام ٥٤/١ وقيل هذا البيت لرجل من بني العين بن جسر شرح الشواهد ٤٩ ، شرح الرضي ١٢٤/١ .

نستوقد النبل بالحضيض (م) ونصطاد نفوساً بنت على الكرم^(١)

أى بنيت قال المرزوقي: ^(٢) يقول تنفذ سهامنا فى الرمية حتى تجاوزها وتصل إلى حضيض الجبل فيخرج النار منه لشدة رمينا ، ونصيد بها نفوساً مبنية على الكرم أى نقتل بها الرؤساء والأشراف ، وقال الجوهري : يعنى إذا أخطأ يورى النار ولن يخفى عليك شأن الوقف فى إسكان الأخير من القبيلين^(٣) .

الفريدة الثانية^(٤) : لبيان هيئات مضارع الثلاثى المجرد :

وإنما سمي مضارعاً^(٥) لأنه يشابه الاسم فى أنه صالح للحال / [١١٢/أ] والاستقبال ، ويدخول اللام المفتوح عليه يختص للحال ، ويدخول السين أو سوف للاستقبال كما فى قولنا : إن زيدا ليصلى أو سيصلى أو سوف يصلى ، كما أن اسم الجنس صالح لكل حصة من حصص مفهومه ، ويدخول لام العهد عليه يتعين لحصة منها ، وأيضاً مضارع كل باب يشابه اسم الفاعل منه فى عدد حروفه وفى حركاتها وسكناتها كيضرب من^(٦) ضارب ويكرم من مكرم ويدحرج من مدحرج ويقشعر من مقشعر ، والهيئات الأصلية المعروفة بحكم الاستقراء ثلاث لأن حروف المضارعة وهى : الهمزة للمتكلم وحده ، والتون له مع غيره ،

(١) البيت من بحر المنسرح ، وقد رواه أبو محمد الأعرابي :

ونقتاد نفوساً صيفت على الكرم

ولاشاهد فى هذه الرواية ، وقوله نستوقد النبل أى نرمى بها رمياً شديداً فتخرج النار لشدة رمينا الحضيض الجبل والشاهد كما يقول البغدادى : «على أن أصله بنيت وطين تفتح قياساً ما قبل الباء إذا تحركت الباء بفتح غير إعرابية فتقلب الباء ألفاً وكانت طرفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار بُنَات فحذفت الألف لالتقاء الساكنين» شرح الشواهد ٤٨ ، شرح التفازانى على العزى ٣٧ .

(٢) شرح الحماسة ١/١٦٥ .

(٣) فى د القبيلتين .

(٤) تكملة من بقية النسخ .

(٥) المفصل ٢٤٤ ، شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ٣/٦٣٢ .

(٦) فى جم مع .

والثناء لمن يخاطب مطلقاً ، والجمع المؤنث الغائب ، والياء لغيرها من الغائب
ويسمى هنا زوائد مفتوحة أبداً والفاء ساكن واللام متروك للإعراب ، فلم يبق إلا
أن يكون العين^(١) مكسوراً أو مضموماً أو مفتوحاً ، ففي الثلاثة يكون الماضي
مفتوح العين كجلس يجلس ونصر ينصر وسأل يسأل ، لكن الثالث لا يكون إلا
إذا كان العين أو اللام حرف الحلق كما في المثال المذكور وفي منع يمنع ،
وأبى أبى شاذ مع أنهما بمعنى منع يمنع ، والعرب تحمل الشيء على ما هو/
بمعناه [١١٢/ب] كثيراً ، وأما نحو ركن يركن فمحمول على تداخل اللغتين
لأنه كنصر ينصر وكعلم يعلم ، فأخذ الماضي من أحدهما والمضارع من
الآخر ، وهذا أهون مما ذكر في الحيك^(٢) ، وفي الثالث يكون الماضي مكسور
العين أيضاً كعلم يعلم ، وفي الأول قد يكون الماضي مكسور العين وهو من
الصحيح في أربعة أحرف حسب يحسب ونعم ينعم ويش يش ويس يبس
مع جواز الفتح فيهن ، ويجيء هذا الباب من المثال أكثر مع تعيين الكسر كورث
يرث وورع يرع أى اتقى ويثق ويثق وومق يوق أى أحب وورم يرم أى صار ذا ورم ،
ويجىء منه أيضاً على لحركتين كويق يبق أى هلك ، وإذا كان الماضي
مضموم العين فمضارعه لا يكون إلا كذلك لأن هذا الماضي مختص بالأفعال
الطبيعية اللازمة ، وقولهم رحبتك الدار أى وسعتك ، أصله رحبت بك الدار أى
وسعتك فالتزم في مضارعه الضم المفتقر إلى ضم الشفتين لرعاية زيادة
المناسبة ، وقد مرت إليه إشارة ، هذه الستة هي أبواب الثلاثي المجرد/ ، ولا
مزيد عليها . [١١٣/أ] وأما نحو فضل يفضل ونعم ينعم ، ومت أموت وكدت
تكود فقال سيبويه^(٣) : إنما يجىء هذا عند أصحابنا على لغتين يعنى ثبت

(١) ساقطة من ب .

(٢) هناك كلام كثير حول كلمة الحيك في قوله تعالى ﴿وَلَسَاءَ ذَاتُ الْحَيْكِ﴾ بكسر الحاء وضم الباء
ملخص هذا الحديث أن هذه قراءة شاذة للحسن وأبى بن مالك يقول للرضي : «إن صح النقل قلنا
فيه بناء على ما قال ابن جنى وهو أن الحيك بكسرتين والحَيْك بضميتين بمعنى أن الحيك مركب
من اللغتين يعنى أن المتكلم به أراد أن يقول الحيك بكسرتين ثم لما تلفظ بالحاء المكسورة ذهل
عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الْحَيْك بضميتين فلم يرجع إلى ضم الحاء بل خلاها مكسورة
وضم الباء فتداخلت اللغتان» شرح الشافية ٣٩١/١ ، الجارودي ٢٠ ، وما قيل في الحيك أصعب مما
في ركن يركن وهذا ما قصده الفوشجي .

(٣) الكتاب ٤٠/٤ وقد علق سيبويه على هذا الرأي قائلاً : «وفضل يفضل ومت تموت أئيس» وانظر
الصالح فضل ١٧٩١/٥ .

فَقَصَلَ يَفْضُلُ كَدَخَلَ يَدْخُلُ وَقَصَلَ يَفْضُلُ كَحَذَرَ يَحْذَرُ ، وكذا نَهَمَ يَنْهَمُ ككُرم
 أي صار لينًا ناعمًا يَنْعَمُ يَنْعَمُ كعلم يعلم ، وكذا مات يموت كقال يقول ومات
 يمات كخاف يخاف ، وأصله مَوَتَ يَكْسِرُ الواو ، وكذا كاد على ما رواه عن
 بعض العرب^(١) من قولهم كُذِّتْ أَفْعَلْ كذا بضم الكاف فإنه يدل على أن العين
 المحذوفة منه إما مضموم أو مفتوح ، وأيهما كان كان يلزم كون مضارعه مضموم
 العين ، أما على الأول فلَمَّا عرفتَه أنفًا ، وأما على الثاني فلما تعرفه عن كشب ،
 وهذا القدر يكفي في كونه على لفتين ، فما وقع في بعض الكتب من أنه لم
 يرو في مستقبل كذبت بضم الكاف أكود حتى يحمل هو أيضًا على أنه مركب
 كأخواته ليس بشيء ، والأبواب الثلاثة التي تخالفت حركة العين فيها في
 الماضي والمضارع تسمى دعائم الأبواب^(٢) ؛ لكونها بمنزلة الأصول الباقية
 لشياعها ، فأما ما عينه / مفتوح فيهما قليل^(٣) ، فقد عرفت أنه مختص بما
 [١٣٣/ب] يكون عينه أو لامة حرف حلق ، وهو مضموم فيهما بأفعال الطباع ،
 والمكسور العين فيهما قليل ، مع أن أكثره يجرى على باب آخر ولمجهول هذا
 أيضًا هيئة أصلية واحدة ، وهي ضم الزوائد ، وإسكان الفاء وفتح العين ، وأما
 المتفرعات على كل من هئيات المعروف والمجهول^(٤) بسبب إعلال أو إدغام أو
 غير ذلك ما في يعد ويقول . ويقال وَيَرْمُونَ وَيَرْمُونَ وَيَشُدُّ وَيَشُدُّ وَتَعْلَمُ فِي تَعْلَمُ
 فستقف عليها مفصلة في مطاوى المباحث الآتية في الكتاب فلا يطول الكلام
 بذكرها هنا ، وإنما قدمنا في الماضي إشارة إجمالية إلى متفرعاته قصدًا إلى نوع
 تبصير ، ثم اعلم أن الأبواب الستة بأسرها جارية في الصحيح غير المهموز
 والمضاعف ، وأما في غير ذلك فمهموز الفاء واللام والمضاعف والأجوف

(١) الذي رواه سيبويه وعلق قائلا : «هذا قول الخليل وهو شاذ من بابه كما أن فضل يفضل شاذ من بابه»

الكتاب ٤٠/٤ .

(٢) ساقطة من أ، د .

(٣) ساقطة من ج، د .

(٤) العبارة في د، ب، ج. «هئيات المعروف وهئيات المجهول» .

والناقص ، ولم يجرىء شىء منها بكسر العين فى الماضى والمضارع معاً ، ولم يجرىء فى الأجوف الواوى يفعل بالكسر ولا فى اليائى يفعل بالضم إلا ما زعم الخليل فى طاح يطيح وتاه يتيه ، وإنهما فعل يفعل كحسب يحسب وهما من الواو كقولهم: ^(١) طوحت وتوحت ، وهو أطوح منه وأتوه ، لكن قال الجوهري: ^(٢) طاح [١١٤/أ] يطوح ويطيح هلك ، وقال: ^(٣) تيه فسه وتوه بمعنى حيرها ، وما أتيتها ، وأتوه ، فعلى هذا الضابطان كليان ، والمضاعف اللازم يجرىء مضارعه بالكسر لا غير والمتعدى واستعرف معناهما ، إذا كان مفتوح العين فى الماضى يطرده فى مضارعه الضم إما بالتعيين وهو الكثير كعدّه يعده ، ومده يمهده ، وإما مع جواز الكسر على قلة ، قال الفراء: ^(٤) ما كان على فعلت من ذوات التضعيف غير واقع فإن يفعل منه مكسور العين مثل ، عَفَفْتُ - بوزن كففت ومعناه - أَعْفَهُ ^(٥) ، وما كان منه واقعاً مثل ، رددت ومددت فإن يفعل منه مضموم إلا ثلاثة أحرف جاءت نادرة شدّه يشدّه ويشدّه ، وعله يعله ويعله من ^(٦) العلل وهو الشرب الثانى ، ونم الحديث أى نقله إلى أنه يخفى منه ينم وينم: قال : فإن جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل ، وقد زاد الجوهري ^(٧) على هذه حرفين وهما : بته أى قطعه يتهه ويتهه ، وحبه بالكسر/ لا غير ، قال : وهذه وحدها [١١٤/ب] بلفة واحدة ، وإذا كان مكسور العين فى الماضى يجوز فى مضارعه الفتح كعضضت تعض ، ولم يجرىء منه مضموم العين إلا ما حكى الجوهري ^(٨) عن الفراء من حَبَبْتُ بالضم فى حَبَبْتُ بالكسر أى صرت حبيباً ، وعن يونس بن حبيب ^(٩) لَبَبْتُ بالضم فى لَبَبْتُ أى صرت لبيباً ، وأما مفتوح العين فيهما

(١) فى ب ، جـ: لقولهم .

(٢) الصحاح طوح ٢٨٩/١ النص نفسه .

(٣) القائل الجوهري فى الصحاح تيه ٢٢٢٩/٦ النص نفسه .

(٤) حديث الفوشجى منقول من الصحاح شدد ٤٩٠/١ .

(٥) فى جـ ، د أعف .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) الصحاح بتت ٢٤٢/١ .

(٨) الصحاح حبب ١٠٦/١ .

(٩) شرح الرضى على الشافى ٧٧/١ . وانظر الصحاح لبب ٢١٦/١ .

فلم يَجِءَ في المضاعف مطلقاً كالمضارع المضموم العين في المثال إلا في لغة بني عامر قال قائلهم^(١) :

لو شئت قد نَعَمَ الفؤاد بشربة تدعُ الصَّوَادِي لايجْدُنْ غليلاً^(٢)

نعم أي حصل له الرى ، والصوادي العطش ، والغليل حرارة العطش ، وإذا كان حرف التضعيف واواً^(٣) لم يَجِءَ منه قَعْلُ بفتح العين وضمه لاستكره مثل فووا أو قووا في التثنية وقووت وقووت ، وأما في مثل آروا وقووا في جمع أوى وقوى فالواو^(٤) والثاني ليس من الكلمة فلا عبرة بجمعهما ، وإذا كان العين أو اللام في الماضى المفتوح العين واواً لا يكون المضارع / [١١٥/١] إلا مضموم العين^(٥) كقال يقول ودعا يدعو ، وإذا كان أحدهما ياء لا يكون إلا مكسور العين كباع يبيع ورمى يرمى ، فظهر أن المفتوح العين فيها لم يَجِءَ في الأجوف والناقص واللفيف مطلقاً .

الفريدة الثالثة : لبيان هيئة ماضى الرباعى المجرد :

وإنها^(٦) هيئة واحدة بالفتحات مع سكون الثانى لينجبر ثقل الرباعى بخفة الفتحات والسكون ، ولا يصبح فتح الكل لامتناع توالى أربع حركات كما مر ، ولا يصلح غير ثانيه للسكون أما الأول فظاهر ، وأما الآخر فلأن فتحة الآخر علامة الماضى بها يمتاز عما^(٧) يوازنه من الأسماء كرجل أى وضع ورجل أى

(١) القائل جرير بن عطية بن الخطمي البصري التميمي المقرئ أحد فعول شعراء العصر الإسلامي ديوان جرير ٦٠/١ ، والمغنى ٢١٥/١ ، وقد نسبته الجوهري للشاعر لبدي بن ربيعة / الصحاح وجد ٥٤٤/١ وانظر الأشموني ٣٤١/٤ ، لهما ٦٦/٢ ، شرح الملوكي لابن يعيش ٤٩ .

(٢) البيت من بحر الكامل ورد في المنصف ١٨٧،١ برواية «تدع الحوائم» ورد في الصحاح تقع ١٢٩٣/٢ «نعم الفؤاد بمشرب» قال ابن يعيش : «قال سيبويه : وقال ناس من العرب وجد بجعد يضم الجيم في المستقبل وأنشد لو شاء قد نعم الفؤاد إلخ» شرح المفصل ٦٠/١٠ ولم أعر على البيت عند سيبويه .

(٣) في ب وإذا تحريف . (٤) في د قالوا .

(٥) ساقطة من ب . (٦) في ب وإنهما .

(٧) في ب مما .

مرسل^(١) ليرَضَعَ أمّه وحَنِرَ وحَنِرَ ودحرج وجعفر^(٢)، وأما الثالث فلأن الآخر يسكن كثيراً لاتصال بعض الضمائر به فتعين إسكان الثاني .

الفريدة الرابعة : لبيان هيئة مضارعه :

وهي أيضاً واحدة ، والضابط في بناء مضارع غير الثلاثي المجرد أعنى الرباعي المجرد والمزيدات مطلقاً ؛ أن يُصَلَّرَ الماضي بعد حذف همزة الوصل إن كانت/ فيه ، بأحد حروف المضارعة مفتوحاً إلا فيما كان [١١٥/ب] ماضيه على أربعة أحرف ، وهي أربعة أبواب : الإفعال ؛ والتفعيل ، والمفاعلة ، والفعللة ، فإن حروف المضارعة فيها مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره مفتوحاً ولو تقديرًا ، إلا فيما كان ماضيه مُصَلَّرًا بناء زائدة وهي ثلاثة أبواب : التفاعل والتفاعل والتفعّل ، فإن ما قبل الآخر فيها مبقى على فتحه ، ونحو احمرَّ يحمرُّ واحمارَّ يحمارُّ من قبيل التقدير فإن الأصل يحمرر ويحمارر وأصل يكرم يؤكرم ، فكروها اجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس مثل أكرم لأنه يشبه نباح الكلب ، فحذفوا الثانية منه ثم من أخواته ، ثم من اسمى الفاعل والمفعول طردًا للباب ، وقد يجيء هذا على الأصل كقول الراجز^(٣) :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آيِ يَهْمَا تَحْلِينَ

غَيْرَ رِمَادٍ وَخَطَامٍ كِنْتَيْنِ

وغير وَدٍّ^(٤) جاذل أودين

(١) في ب ، جرّ وعل تحريف .

(٢) يلاحظ أن هذين المتالين للرباعي وما قبلهما للتفرقة بين هيئة الثلاثي من الأسماء والأفعال .

(٣) الراجز هو خطام الريح المجاشعي وهو بشر بن نصر بن رباح من بني مجاشع الشواهد الكبرى

٥٩٢/٤ ، الخزائن ٢٧٣/٤ وقيل للقاتل هو خطام الكلب واسمه بجير دارم الخزائن ٣٦٩/١ ،

التخصص ٣٦٨/٢ . المنصف ١٩٢/١ ، ١٨٢/٢ ، ٨٢/٣ ، شرح المفصل ٤٢/٨ .

(٤) ضبطت الكلمة في د وُدٍّ .

وصاليات ككما يؤثفين^(١)

الحطام بالضم الخشب أو النبات إذا يبس وتكسر والكثف بكسر الكاف وسكون النون، وعاء تكون فيه أداة الراعى، والود أصله الود/ [١١٦/أ]، والجادل بالميم والذال المعجم المنتصب مكانه لا يبرح، والصاليات من صلى فلان النار بكسر اللام أى احترق بها، والمراد هنا الحجارة التى جعلت أثافي حتى اسودت والأثفية بضم الهمزة وتشديد الياء ما ينصب عليها القدر، والخطاب فى تحليل أى تزئين لمنازل الحبيبة، مثل هذا يكون للتأسف والتحزن، وكما فى قول الآخر^(٢):

شَيْخٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا فَسَائُهُ أَهْلٌ لَأَن يُوْكَرَّمَا^(٣)

هذا هيئة معروفة الأصلية، والبعض^(٤) بكسر حروف^(٥) المضارعة فى كل ما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة سواء كان من الثلاثى أو الرباعى مجرداً أو مزيداً فيه، ليدل على الكسرة الذاهية نحو يعلم وتعلم وإعلم^(٦)،

(١) الأبيات من الرجز الممسس، وقد روى العيني «يحلين» والبغدادى «مائلات ككما يؤثفين» الخزانة ٣٦٩/١، وقد روى البيت الأخير فقط فى الاقتضاب ٤٣٠، الكتاب ٢٧٩/٤ والشاهد فى قوله يؤثفين فإنه جاء على الأصل للضرورة ووزنه يؤفعلن مثل أكرم يؤكرم.

(٢) اضطرب فى قائله اضطراباً شديداً يقول العيني فى شواهد ٨٠/٤: «أبو حيان الفقمسى كذا قال ابن هشام الحنبلى، وقال ابن هشام الفخمى قائله مساور العيسى ويقال قائله المعجاج والد رؤية، وقيل الديبرى وقيل عبد بنى عيسى» (بتصرف) ويقول البغدادى: «لم أجد قائله ولا تتمته» شرح الشواهد ٥٨ ومن رأى البغدادى أن العيني كان يتحدث عن أبيات أخرى ليس فيها هذا البيت... والحق أنتى رجعت إلى الشواهد الكبرى لأجد البيت - كما قال العيني - مستوفى فى شواهد النعت ونون التوكيد فلم أجده، وإن كان يصف أبياتاً على نفس الوزن والقافية، ومن مواضع البيت الخصائص ١٤٤/١، الإيضاف ٧/١، ١٤٨، ٤٦/٢، الأشمونى ٤٣٤/٤، الهمع ٢١٨/٢، المنصف ٣٧/١، ١٨٤/٢، الصحاح كرم ٢٠٢٠/٥.

(٣) من الرجز وقد ورد البيت بتراكيب كثيرة، ويلاحظ أن الشطر الثانى قد ورد منفرداً فى كتب كثيرة والشاهد فى قوله يؤكرما حيث أتى بالهمزة على الأصل للضرورة.

(٤) شرح الرضى على الشافى ١٤١/١ يقول الرضى: «واعلم أن جميع العرب إلا أهل الحجاز يجوزون كسر حرف المضارعة».

(٥) فى ب حرف.

(٦) مثّل لها الرضى بقوله: «دأنا إعلم لثلا يلتبس بالامر» شرحه على الشافى ١٤١/١.

ونعلم ، ويفتح^(١) ويستفتح ويحرنجم ، وبعضهم خصوا الكسر بما عدا الياء لثقل الكسرة عليه وهذا هو الأولى ، وهيئة مجهولة في الكل أن يضم حروف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر ولو تقديرًا إن لم يكن مفتوحًا كيكرم ويدحرج ويقشعر .

الصنف الثاني من الفصل الثاني : لبيان هيئات الأفعال المزيدة :

اعم أن الزيادة في الأفعال/ قد تكون^(٢) للإلحاق وقد [١١٦/ب] تكون لغيره كما سمعت غير مرة ، ومعنى الإلحاق أن يكون بناء أنقص أصولًا من بناء آخر فيزاد في الأول شيء لغرض أن يصير في اللفظ مثل الثاني ويتصرف فيه كما يتصرف في الثاني ، كما في جلب أى أتى بشيء من موضع آخر ، وعلق أى ألقى أحدًا على ظهره ، فإن أصولها أنقص من أصول دحرج من درجة المجلة ، وحرجم يقال حرجمت الإبل أى رددتها فارتدلت واجتمعت مزدحمة ، فزادوا باء آخر على جلب وباء على سلق فصارا جلب و سلق ، ثم أبدلوا الياء^(٣) ألفًا ، وإنما فعلوا مع أنهم لا يغيرون هيئة الملحق بإعلال أو إدغام كما في جعور^(٤) وجلب ليظهروا^(٥) أمر الإلحاق ، لأن حال آخر الكلم ليس لها كثير دخل في الهيئة ، وآخر الماضى وإن كان مختصًا بالاعتبار لكنه من حيث إنه آخر يجرى فيه من المسامحة ما لا يجرى في^(٦) غيره ، ثم تصرفوا فيهما كما يتصرفون في دحرج وحرجم من بناء المضارع والأمر والنهى وغيرهما بعينها ، ومن أخذ المزيدات منها ، فزادوا في أول جلب التاء/ فصار تجلب كما [١١٧/أ] يفعلون ذلك في دحرج فيصير تدحرج^(٧) ، وزادوا في سلقى الهمزة

(١) تصحيح من ج، د، وفي الأصل يفتح .

(٢) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت في كل النسخ ويكونه .

(٣) في ب الياء .

(٤) في ب جهور .

(٥) ف ج د ، دليلظهر .

(٦) في ب فيه .

(٧) ساقطة من الأصل .

والنون فصار اسلنقى كما فى ^(١) احرنجم وعلى هذا هو التحقيق ، وإن كان الأكثرون يجعلون أمثال تجلبب واسلنقى ^(٢) ملحقة بتدحرج واحرنجم ^(٣) كما يجعل جلبب ملحقا بدحرج ، ومصدقا كون الزيادة للإلحاق على الإطلاق أن لا يحصل منها معنى فى المزيد ، وفى الأفعال بالخصوص أن يكون الملحق موافقا للملحق به كل الموافقة فى المصدر ، فلا يكون مضرب ملحقا بدحرج ولا أكرم ، وإن كان موافقا له فى الجملة فى المصدر لأنه لا يجيء منه دحراجا إلا أن مصدره الآخر درجة وليس لأكرم مثله ، ولعمري لقد أفرط ابن الحاجب ^(٤) فى اعتبار الإلحاق متابعة لصاحب المفصل ^(٥) حيث حكم بأن تغافل وتكلم ملحقان بتدحرج بناء على موافقتها له فى المصدر ، مع أنه شرط فى الإلحاق أن لا يكون الغرض ^(٦) فى الزيادة إلا جعل مثال (على مثال) ^(٧) أزيد منه ، وقد ذكر فى تفاعل وتَفَعَّل معانى ليست فى تفعّل كما سننبه عليه ، وذكر فى شرح المنفصل ^(٨) أن العملة/ فى الدلالة على كون الزيادة للإلحاق إنما هى [١١٧/ب] الوجه الأول ، وذكر فيه أيضا أنهم لم يوقعوا الألف للإلحاق ، ومشهور فيما بينهم أن زيادة الإلحاق لا يكون فى أول الكلمة ، وأن تضعيف العين لا يكون للإلحاق فهذه سقطة ^(٩) منه ، إذا تقرر ذلك فنقول ، المزيد إما ثلاثى أو رباعى فنجعل الكلام فريدتين :

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب سلقى .

(٣) ساقطة من الأصل .

(٤) الشافية ٢٨ وعلق الجارديدى على ابن الحاجب بقوله : طيست الألف فى تضاد للإلحاق لأن الألف لا تقع للإلحاق حشواً لا فى الاسم ولا فى الفعل وقد عدّها سهواً من ابن الحاجب شرح الجارديدى ٣٨ .

(٥) المنفصل ٢٧٨ وقد علق ابن يعيش على الزمخشري « بأنه كلام فيه تسامح » شرح المنفصل ١٥٦/٧ .

(٦) مكورة فى ب .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب ، جـ .

(٨) شرح المنفصل لابن الحاجب (رسالة) ٧٤٠/٣ تلخيص لحديث ابن الحاجب .

(٩) فى ب ، جـ سقطة .

الفريدة الأول : لبيان هيئات مزيدات الثلاثى :

وهى ثلاثة أقسام ، لأن الزيادة فيها إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث لا تعدو هذه ، المعتبر الماضى للواحد ، وقد عرفت أنها ملحقة بالرباعى أو مزيدة الملحقة^(١) أو غيرهما ، فهى^(٢) ستة أقسام :

الأول : ما تكون^(٣) الزيادة فيه من غير إلحاق ، وهى ثلاثة أبواب أفعل كأكرم ، وفعل كعظم ، وفاعل كقاوم^(٤) ، فهذه موازنة للرباعى وإن لم تكن ملحقة به لما عرفت ، وفى غيرها لا يمكن الموازنة وهو ظاهر .

الثانى : ما تكون فيه الزيادة فيه واحدة ، وهو ملحق ، وهى ستة : شمل أى أسرع ، وحول أى كبر ، وبيطر أى شق ، وجهور ، أى رفع الصوت [١/١١٨] وقلسى أى ألبس القلنسوة ، وقلنس أى لبسها .

الثالث : ما تكون الزيادة فيه اثنتين من غير إلحاق ، وهى خمسة أبواب : تفعل كتفضل ، وتفاعل كتفاضل ، وانفعل كانفصل وافتعل كاحتقر ، وافعل كاحمر .

الرابع : ما تكون الزيادة فيه اثنتين من مزيد الملحق ، وهى أربعة : تجلبب أى ليس الجلباب^(٥) ، وتجورب (أى لبس الجورب)^(٦) ، وتشيطن أى فعل الشر ، وترهوك أى مشى كأنه يمشى فى مشيته .

الخامس : ما تكون الزيادة فيه ثلاثاً من غير إلحاق ، وهى أربعة أبواب : استفعل كاستغفر ، وافعول كاخشوشن ، أى اشتد خشونته أو اعتاد لبس الخشن ، وافعول كاجلود يقال اجلود بهم السير أى دام مع السرعة^(٧) ، وافعول كاحمار .

(١) فى ب ملحقة .

(٢) فى ب ، ج ، د فهذه .

(٣) فى كل النسخ ما يكون ، كذا فى بقية المواضع الستة .

(٤) فى ب تقاوم .

(٥) فى ب جلباب .

(٦) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٧) فى ب للسرعة .

السادس : ما تكون الزيادة فيه ثلاثة^(١) من مزيد الملحق وهو اثنان : اقعنسس أى رجع إلى خلف ، واسلنقى أى نام على ظهره .

الفريدة الثانية : لبيان هيئات مزيدات الرباعى :

وهى ثلاثة : تفعلل كتحدرج وهو مطاوع دحرج يقال دحرجته فتدحرج ، وافعلنل كاحرنجم وهو مطاوع حرجم ، وافعلل / كاقشعر أى [١١٨/ب] ارتدع ، فظهر أن المزيدات كلها على ما اخترنا سبعة وعشرون ، ومزيدات الثلاثى منها أربعة وعشرون ، وصاحب المفصل جعل مزيدات الثلاثى خمسة وعشرين^(٢) وعد منها نحو^(٣) تمسكن^(٤) ، مع أنه قال فيه : الميم لا يزداد فى الفعل ، ونحو تمسكن لا اعتداده به^(٥) كما ذكرنا^(٦) فى العقد الثانى ، وصاحب المفتاح^(٧) جرى فى الإلحاق على ما اخترناه من أن الملحق به لا يكون إلا زنة أصلية ، وبناء على ذلك قال هنا : الهيئات الأصلية المستوجبة للتعداد بجملتها إذا تعرضت للزيادة ومواقعها فيهن^(٨) على ما استقرت عليه آراء الجمهور من مهرة هذا الفن إحدى وعشرون . ست إلحاقات وعدّها ثم قال : وأما تجليب وأخواته واسحنكك واسلنقى ، فإن اعتبرته ازداد العدد ، وأنت خبير بأنه لا وجه للتردد فى اعتبار هذه الهيئات لأنها هيئات ومزيدات مبانة لما سواها من الهيئات المعدودة ، وإنما محل التردد كونها ملحقات على حالها^(٩) كما ذهب إليه الكثيرون^(١٠) ، أو مزيدات الملحقات كما / حققناه ، ومعنى [١١٩/أ] اسحنكك

(١) فى كل النسخ ثلثا . (٢) فى ب وعشرون تحريف .

(٣) ساقط من ب .

(٤) الفصل ٢٧٨ ولم يذكر فى هذا الموضع أن الميم تزداد فى الفعل .

(٥) الفصل ٣٥٨ النص نفسه . (٦) فى ب كما ذكر .

(٧) المفتاح ٢٠ تلخيص لكلام السكاكى .

(٨) النص فى المفتاح : «فهن على ما استقرت عليه» وهو الصحيح .

(٩) فى ج ، د على حالها تحريف .

(١٠) مثل ابن الحاجب فى الشافية ٢٨ ، والجاريدى فى شرحه على الشافية ٢٩ ، وابن جماعة ٢٩ .

بالكافئين أظلم ، هذا ، فقد علم مما فصلنا الهيئات الأصلية لماضى المزيديات المعروف ، وأما الهيئة الأصلية لماضيها كلها ، المجهول وللرباعى أيضاً^(١) ، فبان يضم أوله وتكسر ما قبل آخره إن لم يكن أوله همزة وصل أو تاء زائدة كعظم وأكرم ودحرج ، وإن كان أحدهما تضم وأول متحرك بعده ، والكسر بحاله كاحتقر وتفضل وتدحرج ، وأما الهيئات المتفرعة على ما ذكرنا هنا فى المعروف والمجهول فالثقة بفطنتك القوية على استنباطها مما نبهناك عليه فيما تقدم اغنتنا عن التطويل فيها ففكر ، ثم إن هنا شيئاً يجب التنبيه له ، وهو أن الأفعال الماضية التى فى أوائلها همزة وصل ، وهى ثلاثة عشر إنما هى فى الأصل موضوعة على سكون الأوائل كما قال جابر الله فى المفصل^(٢) وقد جاء من الكلم ما هو على السكون وعد منه هذه الأفعال ، وقال فى الكشف والاسم من الأسماء العشرة التى بنوا أوائلها على السكون ، فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة وصل لثلاث يقع / ابتدأؤهم بالساكن^(٣) ، [١١٩/ب] وشبه أبو على^(٤) هذه الهمزة بهاء السكت فى «مالية» و«كتابيه»^(٥) فى أنها تزداد فى الفصل ، وتسقط فى الوصل ، ولا شبهة أن هاء السكت ليس له دخل فى هيئة الكلم نفسها ، ولعلنا نورد هذا البحث بتمامه فى موضع أليق من هذا ، فعلى هذه الهيئات الأصلية لماضيات تلك الأبواب ما هى بعد الهمزة ولهذا قال صاحب الإقليد^(٦) : إن الزيادة فى كل من افتعل وانفعل واحدة ، وإنما جعلناها نحن مما الزيادة فيه اثنتان بناء على الظاهر وموافقة للأصحاب فيما لا يقدر فى

(١) تفصيل لأحوال الماضى المقصود .

(٢) المفصل ٣٥٥ .

(٣) الكشف ٤/١ النص نفسه .

(٤) التكملة ١٩ .

(٥) فى التكملة ١٩ أمثلة لفارسي «مايه وكتابه» سورة الحاقة ١٩ ، ٢٥ .

(٦) يقول الجندى صاحب الإقليد (ن) ورقة ٨٣ أ : «الزيادة فى كل واحد منها واحدة أى أنها فى انفعال قبل الفاء ، وفى افتعل بين الفاء والعين وإحدهما تون والأخرى تاء ، غير أنها تأخيا فى أنهما من حروف الزيادة فإذا قلت لم قلت فى انفعال على الفاء وزحلت فى افتعل من الصدر إلى الوسط ، قلت لأن افتعل يرد لمعان أخرى سوى المطالعة» .

المقصود حتى ينتهى الأمر إلى وقت التحقيق ، وأما هيئات مضارع المزيادات كلها معروفة ومجهولة فقد عرفتھا ، واعلم أن الأبواب الأفعال خواص ولوزام من الأحوال والمعانى قد ذكر بعضها فى أثناء بيان هيئاتها لا أثناء المناسبة إليه واقتضائها له ، والمقام يستدعى إيراد ما بقى منها ، ففعل بفتح العين لخفته وكثرته لاشتراك عدة أبواب فيه يجرى لمعان لا تضبط كثرة ، ومن خواصه إذا كان مضارعه مضموم/ العين أن لا يكون^(١) مهموز اللام إلا ما قال [١٢٠/أ] الأخفش^(٢) : فى هناء الطعام : أن مضارعه يجرى بالكسر والضم ، وأن كل باب من أبواب الثلاثى المجرد إذا كان غير معتل الفاء وغير معتل العين واللام اليائى^(٣) إذا أريد منه الغلبة بعد المغالبة ينقل إليه ، فيقال فى ضرب يضرب ، ضاربتة فضربتة أضربه ، بفتح الراء فى الماضى وضمه فى المضارع أى تضاربنا فغلبت فى الضرب ، وكذا يقال فى علم يعلم : عالمتة فعلمتة أعلمه بفتح اللام فى الماضى وضمه فى المضارع ، وكذا فى فخر يفخر بفتح الخاء فيهما فاخرته ففخرته أفخره بالضم فى الثانى ، وفى كرم يكرم بالضم فيهما كازمته فكرمته أكرمته بالفتح فى الأول ، وكذا ماددته فمددته أمده ، وقاومته فقمته أقومه وهاجوته فهجوته أهجوه ، إلا فى خاصمت فلاناً فخصمته أخصمه فإن الجوهري^(٤) يرويه بالكسر فى المضارع ولا يجوز الضم ، قال : «وهو شاذ» . وأما صاحب المفصل^(٥) فيورد هذا أيضاً بالضم ، وإن كان معتل الفاء واوياً كان أو يائياً كوعد ويسر ، أو معتل العين أو اللام/ يائياً كباع [١٢٠/ب] ورمى فمضارعه يكون بالكسر ، لأن هذه المعتلات لا تكون فى باب فَعَلَ يفعل فهذا أيضاً من خواصه ، والجوهري^(٦) استثنى من الضابط ما كان عينه أو لامه حرف

(١) فى ب أنه لا يكون ، وفى ج ، د ألا يكون .

(٢) النص فى الصحاح هنا ٨٤/١ وقد نقل القوشجي رأى الأخفش من الصحاح .

(٣) فى ب ، ج ، د أو اليائى .

(٤) الصحاح خصم ١٩١٢/٥ .

(٥) المفصل ٢٧٨ .

(٦) الصحاح شعر ٦٩٩/٢ .

حلق كما في شاعرتة فشعرتة أشعره ، وفاخرته ففخرته ^(١) أفخره ، وقال هو بالفتح لأجل حرف الحلق روى عن الكسائي ^(٢) ، والجمهور على خلافه لأن حرف الحلق لا يستلزم الفتح بل بالعكس ، وليس المراد من الضابط أن كل ثلاثي يستعمل على هذا الوجه بل إن كل ما يستعمل في باب المغالبة يكون على فعل يفعل ، وإلا في بعض الأفعال يكتفى بالغلبة ، ولا يستعمل هو ، مثلاً لا يقال نازعني فنزعته بل غلبت عليه ، وفعل بكسر العين يكثر فيه الألوان والعيوب والأمراض والأحزان وضدها ، كسمير ، وسود ، وشهب ، وعور وعرج ، ومريض ، وألم ، وسقم ، وحزن ، وقريح ، ومرح ، وأفعل للتعدية في الأكثر . ولنبيين هنا معنى اللازم والمتعدى : فاللازم ما اقتصر معناه على ما يقوم به لا يقتضى شيئاً يقع / عليه كقام وذهب ، والمتعدى ما يقتضى معناه [١٢١ / ١] شيئاً يقوم بأحدهما ، ويقال له الفاعل ويقع على الآخر ويقال له المفعول به ، فكل فعل لا ينفك معناه عن اقتضاء شيء يقوم به ، وأما اقتضاء ما يقع عليه ففي بعضها إما ^(٣) عن أصلها كضرب وطلب وأكرم وعظم ويسمى هذا المتعدى بنفسه ، وإما ^(٤) بواسطة حرف يدخل عليه أو على معموله ، أو بواسطة تكرير عينه ، كما في ذهب زيد وكرم عمرو وعظم بكر ، فإن هذه الأفعال لا يتعدى معناها على ما يقوم به إلى ما يقع عليه ، فإذا أدخلت عليها الهمزة جعلتها على وزن أفعل ، أو على فاعلها الباء الجار أو كررت عينها وقلت مثلاً : أكرمت عمراً ^(٥) ، وذهبت بزيد وعظمت بكرًا . فقد جعلتها متجاوزة عن اقتضاء الفاعل فقط إلى اقتضاء المفعول به أيضاً ، ويسمى الثاني المتعدى بالحرف ويسمى مدخول الباء مفعولاً به بالواسطة ، فبان لك معنى قولنا أفعل للتعدية في الأكثر ومن النادر أن يكون فَعَل متعدياً وأفعل لازماً مثل كبه أي أسقطه على وجهه ، وأكب / أي

(١) تكملة من ب .

(٢) المفصل ٢٧٨ ، الشافية ٤٢ .

(٣) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت لما .

(٤) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت لما .

(٥) في ب عمرو ، والملاحظ أن كرر أكرم وأعظم مع المتعدى بنفسه والمتعدى بالواسطة .

سقط هو على وجهه ، وتجيء للتعريض [١٢١/ب] ومعناها جعل الشيء يعرض شيء بضم العين أى بجانبه وفى طرفه ، تقول : أبعث الجارية أى هيأتها للبيع وساموت عليها ومنه قوله تعالى ^(١) : ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ أى جعله ممن يقبر ، ولصيرورة الشيء ذا شيء : أجرب أى صار ذا جرب ، وأضر أى صار ذا ضرة وهى المال الكثير قال الأشعر ^(٢) :

بِحَسْبِكَ فِى الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِىهِمْ غَنَى مُضَرَّرٌ ^(٣)

وأضررت المرأة أى صارت ذات ضرائر ، وهن النساء الآخر لزوجها ، ومنه أصبحنا وأمسينا أى صرنا ذوى صباح ومساء ، وقريب منه أحصد الزرع أى ^(٤) قرب من الحصاد وحان حينه ، ولوجدان الشيء على صفة نحو أحمده أى وجدته محموداً ، وأجبتته أى وجدته جباناً ، وللإزالة نحو أشكيتته أى أزلت شكايته ، ومنه حروف المعجم أى حروف الخط المُرَّال المعجم وهى الإبهام ينقط أكثرها من بين سائر خطوط الأهم ، وللنسبة نحو أكفَّره أى نسبه إلى الكفر ، وللمبالغة والزيادة فى المعنى نحو أشغلته فى شغلته ، وبمعنى فعل نحو قلَّته البيع ^(٥) وأقلَّته إياه / ، وفعل للمبالغة والتكثير فى الأغلب إما فى [١٢٢/أ] الفعل نحو حوكت وطوَّقت ، أو فى الفاعل نحو مؤنت الإبل أو فى المفعول نحو غلَّقت الأبواب ، وللتعديّة كما عرفت ، وللإزالة نحو قرَّدت البعير وجلَّدته أى أزلت قراده وجلده ، وللنسبة نحو فسَّقته وأثمته أى نسبته إلى الفسق والإثم ، وفاعل للدلالة على كون الفعل من الجانبين بطريق الالتزام ، لأنه يكون فى

(١) سورة عيس الآية ٢١ .

(٢) الأشعر هو الأشعر الرقيان الأسدى النوادر ٧٣ ، الصحاح ضرر ٧٢٠/٢ ، الخصائص ٢٧٢/٢ شرح المفصل ٢٣/٨ ، ١٣٩ ، المفتاح ٩٣ ، الإنصاف ١١٠/١ ، ٤٠٣/٢ .

(٣) البيت من بحر المتقارب وهو من ضمن مقطوعة للشاعر فى النوادر ٧٣ وقد ضبط البيت فى الاقتضاب ٢٥٨ ، ٢٦٢ «غنى مضرة» بفتح الضاد وفى الصحاح المضر الذى تروح عليه ضرة من المال وهو الشاهد .

(٤) فى جـ ، د إذا .

(٥) يقول سيبويه : «كما أنه قد يجيء الشيء على أصل لا يستعمل غيره وذلك قلته البيع وأقلته إياه» الكتاب ٦١/٤ ، انظر المفصل ٢٨١ .

اللفظ منه إلى أحدهما : مثل حارب زيد عمراً إذا وقع الحرب بينهما ، وبمعنى أَفْعَلَ مثل عافاك الله بمعنى أعفاك أى أعطاك العافية ، وبمعنى فَعَلَ تقول : نعمه الله وناعمه ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١) وبمعنى فَعَلَ كسافرت ، وَتَفَعَّلَ لمطابقة فَعَلَ نحو فرّقه فترقه ومرّقه فتمزقه ، وللتكليف نحو تجمل وتحمل وتحكم وتحلم قال حاتم^(٢) :

تَحْلَمُ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحْلُمَا^(٣)

ولادعاء ما ليس فيه كتباً أى ادعى النبوة ، وتقيس أى ادعى أنه من قيس ، وبمعنى استفعل نحو تكبر كأنه طلب الكبر من نفسه ، وللمعمل بعد العمل فى مهلة نحو تجربعه وتعلمه ، وللاتخاذ نحو توسّده أى اتخذه وسادة ، وتعبّده أى اتخذه عبداً ، وللتجنيب نحو تأثم وتهجد أى تجنب [١٢٢/ب] الإثم والهجود ، وللتلبس نحو تعمّمت أى لبست العمامة ، وتدرعت أى لبست الدرع ، وتنطّقت شددت المنطقة على وسطى ، وللمبالغة نحو تنزّه وتقدّس ، وتفاعل للدلالة صريحاً على كون الفعل من الجانبين إما واقعاً من كل على الآخر كتضاربا وتحاربا ، أو منهما على ثالث كترافعا الأمر إلى الحاكم قال الله تعالى :^(٤) ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ﴾ ، ولإرادة ما ليس من صفته نحو تفاقلت وتجاهلت قال^(٥) :

(١) سورة البقرة الآية ٢٦١ .

(٢) هو حاتم الطائي أو حاتم طيخ كما يقول سيبويه فى نسبة البيت الكتاب ٧١/٤ ، ديوان حاتم ٢٤ ، شرح المفصل ١٥٨/٧ ، وقد أورده صاحب المفضى ١٨٧/٢ منسوباً إلى الأحنف بن قيس وقد رد عليه الأمير فى حاشيته ١٨٧/٢ بأن البيت من قصيدة نسبها السيوطى لحاتم .

(٣) البيت من بحر الطويل ورد ضبطه فى شرح المفصل «الأذنين» فهو مثنى ، ووردت فى هامش الكتاب ٧١/٤ «الأذنين» فهو جمع وهذا هو الصحيح بدليل «واستبق ودهم» ، ورواية الديوان :

تَحْمَلُ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقِ وُدَّهُمْ

حيث جاءت تحمل يقصد بها تكلف الحلم .

(٤) سورة النساء الآية ٦٠ .

(٥) لم أعر على القائل .

تَعَالَيْتِ كَيْ أَشْجَى وَمَا بِكَ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِي قَدْ ظَفِرْتَ بِذَلِكَ^(١)

وللمبالغة نحو تعالى وتعاضم ، وبمعنى نقل نحو تدانيت في الأمر ، ولمطاطوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ، ومن خواص هذا الباب أنه إذا كان من فاعل المتعدى إلى مفعول واحد (يكون لازماً كما في ضارب زيد عمر^(٢)) وتضاربا ، وأنه إذا كان من المتعدى إلى مفعولين يكون متعدداً إلى واحد^(٣) كنازعة القول وجاذبته الثوب وتنازعنا القول وتجادبنا الثوب . وانفعل لا يكون إلا للمطاطوعة ، والغالب أن يكون لمطاطوعة فعل ككسرتة فانكسر ، ومعنى المطاطوعة كونه تابعاً وأثراً لفعل آخر متعدد كما في المثال ، فإن الانكسار مرتب على الكسر وأثره ، وكلما تقول لشيء «إنه» / مطاوع ، وكذا لا نريد أن يلزم أن يكون [١٢٣/أ] تابعاً له في الذكر ، بل تحقق هذا المعنى ، فيجوز أن يقال ابتداء انكسر الإناء ، وقد جاء على الشنوذ^(٤) لمطاطوعة أفعل في قولهم ، أقحم فرسه النهر فانقمح ، وأغلق الباب فانغلق ، وأسفقه بالسين المهمل وتقديم الغاء على القاف أى رده فانسفق ، وأزعجه أى أزاله عن مكانه فانزعج قالوا ، ولا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير^(٥) ، وفسروه^(٦) بما يزاول بالجوارح والأعضاء الظاهرة ولو كان لساناً كما في قلته فانقال ، فمثل علمته فاعلم وأعدمته^(٧) أو عدمته فاعدم خطأ^(٨) ، وافتعل أيضاً يكون^(٩) لمطاطوعة فعل كثيراً مثل غره فاغتر وطرده فاطرّد ، وأورد صاحب المفصل^(١٠) هنا غمه^(١١) فاعتم ، وشويته فاشتوى قال^(١٢) :

(١) ورد هذا البيت - وهو من بحر الطويل - في كتاب التلخيص للقزويني ٢٣ برواية «تعللت كي أشجي» وهي الرواية الصحيحة والشاهد في قوله تعللت حيث جاءت بمعنى تعاضمت ، وتعللت أى تلهيت الصحاح طل ١٧٧٤/٥ .

(٢) في د عمروا .

(٣) ما بين القوسين تكملة من ب ، ج ، د . (٤) المفصل ٢٨١ .

(٥) القائل بذلك الزمخشري في المفصل ٢٨١ .

(٦) والذي فسره ابن الحاجب في شرح المفصل (رسالة) ٧٥٤/٣ .

(٧) في ب وانعلمته تحريف . (٨) في ب خطأ تحريف .

(٩) ساقطة من ج . (١٠) المفصل ٢٨١ .

(١١) في ب ، د غمته وهو نص المفصل ٢٨١ .

(١٢) القائل بذلك الزمخشري في المفصل ٢٨١ .

ويقال انغم وانشوى^(١)، وقال الجوهري^(٢) : انشوى اللحم ولا تقل اششوى ، ويجيء لمطاوعة فعل مثل سويته فاستوى ، وللاتخاذ مثل اذبح واطبخ واشتوى أى اتخذ الذبيحة والطبيخة^(٣) ، (والشواء^(٤)) ، وللقبول مثل اتهب أى قبل الهبة ، واتعظ أى قبل النصيحة / ، ومنه^(٥) ايتمر أى قبل الأمر [١٢٣/ب] فعمل به ، فتأمل لئلا يذهب بك الوهم إلى أن هذا راجع إلى المطاوعة ، فإن المطاوع لازم للمطاوع لا يمكن انفكاكه عنه كالانكسار مع الكسر ، والاستواء مع التسوية . والهبه والوعظ والأمر يمكن تحقيقها بدون المعانى المذكورة ، وبمعنى تفاعل مثل اجتوروا أى تجاوروا ولهذا لم يعمل واوه ، وبمعنى فعل كقرا واقترا ، وللزيادة على معناه نحو اعتمل ، قال تعالى^(٦) لطفًا بعباده : ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ، يعنى تثاب باليسير ولا تعاقب إلا بالكثير ، واستفعل للطلب إما حقيقة مثل استغفر واستكتب زيدًا ، أو اعتبارًا مثل استخرجت لطائف المعانى^(٧) ، كأن القائل طلب منها الخروج من مكان الخفاء ، ولوجدان الشيء على صفة مثل استعظم الأمر واستصعبه أى وجده عظيمًا وصعبًا ، وللصيرورة نحو استحجر الطين أى صار حجرًا ، وفى المثل استنوق الجمل أى صار ناقة ، وبمعنى فعل نحو قرؤ واستقرّ وعلا^(٨) واستعلى ، ولا يبعد فى كل ما قلنا أن المزيد بمعنى المجرد أن يكون المعنى / فى المزيد أزيد رعاية [١٢٤/أ] للقاعدة المشهورة فيما بينهم أن الزيادة فى اللفظ للزيادة فى المعنى ، وافعل وافعال من خواصهما أنهما للألوان والعيوب ولا يكونان إلا لازمين ويفيدان المبالغة^(٩) ، وكذا افعول قال الخليل^(١٠) ، حين سمع أحدًا يقول اعشوشبت

(١) فى ب انشوى تعريف . (٢) الصحاح شوى ٢٣٩٦/٦ .

(٣) تصحيح من د وفى بقية النسخ الطبخة تصحيف .

(٤) فى ب ، جد والشوى .

(٥) ما بين القوسين ساقط من د . (٦) سورة البقرة الآية ٢٨٦ .

(٧) فى ب ، جد المعنى .

(٨) فى ج على (بالياء) .

(٩) شرح المفتاح للرجزاني (خ) ورقة ١٤٤ ، ١٤٥ .

(١٠) لكتاب ٧٥/٤ ، الفصل ٢٨٢ .

الأرض أى كثر عشبها إنما يريد أن يجعل ذلك عامًا قد بالغ ، والغالب عليه وعلى افعول اللزوم ، وقال الجوهري : لم يجرى افعول متعديًا إلا^(١) احولى يعنى وجد الشيء حلوا^(٢) ، واغروريتُ الفرس يعنى ركبته عربانًا ، ومثال افعول المتعدى اعلوط بغيره بالمهملين أى تعلق بعنقه وعلاه ، واعلوطنى فلان أى لزمنى ، وتفعّل وافعلنل الغالب عليهما مطاوعة فعلل ، وقد ذكر ، والأول يجرى للتشبه نحو تمعدد كما عرفت سابقًا ، وملحقات الرباعي ثلاثتها^(٣) لا تكون^(٤) إلا لازمة .

فصل : قد مر أن الأمر والنهى من متشعبات المضارع ، فالآن أوان أن نبين حالهما وكيفية انشعابهما منه فنقول : أما الأمر لغير المخاطب من المبنى / للفاعل والنهى مطلقًا طريقهما أن يدخل على أول [١٢٤/ب] المضارع لام مكسور للأمر ، و(لا) للنهى ، ثم إن كان آخره حرف علة يحذف كما فى^(٥) ليغزُ وليسر وليخش ، ولاغزُ ولأرم ولأخش فى الغائب والمتكلم الواحد ، وفى المخاطب المبنى للمفعول أيضًا وكما فى لا تعدُ ولا يعص^(٦) ولا يسع ولا أعدُ ، ولا أعص ، ولا أسع فيما ذكر وفى المخاطب المبنى للفاعل أيضًا ، وإن كان آخره صحيحًا أسكن فقط إن لم يكن قبله ساكن كما فى ليضرب ، ولا يضرب ، وإن كان حذف ذلك الساكن كما فى ليقم ، وليع ولا يخف ، وهكذا حكم سائر ما يجزم المضارع ، وتفصيلها فى النحو ، وأما أمر^(٧) المخاطب من المبنى للفاعل ويسميه مثال الأمر فطريقه أن يحذف تاء المضارعة ، فإن كان من باب الإفعال أعيدت همزته المفتوحة الذاهية ، وإن كان من غيره ابتدئ بما بعد التاء إن كان متحركًا ، وإن كان ساكنًا يزداد همزة وصل مضمومة ، إن كان عين الفعل مضمومًا إبتاعًا له ، ومكسورة إن لم يكنه ، وحال الآخر ما عرفت

(١) الصحيح جلا ٢٣١٧/٦

(٢) فى كل النسخ لا يكون .

(٣) فى جـ لا يعص .

(٤) فى الأصل إلى .

(٥) تصحيح ، وفى كل النسخ ثلثها .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) فى ب والأمر

فيقال ارو ، وأجب/ وأكرم وقه ورة ، [١/١٢٥] وعذ وبغ وخف وأذغ وانصر وعظم وتكرّم واستقم ودحرج ، وفي تقرير المفتاح هنا ضبط حيث قال ^(١) : طريق اشتقاق مثال الأمر هو أن يحذف من الغابر الزائد في أوله ويبتدأ على الثاني إن كان متحركًا ، وإلا فلامتناع ^(٢) الابتداء بالساكن إن كنت في باب أفعل رددت الهمزة الساقطة ، وإلا جلبت همزة وصل إلى آخره فلزم من تقريره أن لا يرد الهمزة في مثل : أر وأجل ، وهذا كله فيما لم يكن آخره مشدداً ، فإن كان مشدداً فلاخذ الأمر والنهي منه طريقان أحدهما : أن يفك إدغام المضارع ، ثم يسلك الطريقة التي مهدناها كما في قوله تعالى ^(٣) : ﴿اغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ ، و﴿لِيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ ^(٤) ، و﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ ^(٥) ، والثاني ألا يفك الإدغام ويسلك تلك الطريقة إلا أنه لا يسكن الآخر بل يحرك أى حركة كانت إن كان ما قبل المدغم مضمومًا كما في مد ، الكسر على أصل تحريك الساكن ، والفتح للخفض ، والضم للإتباع ، وإلا فالأولين كما في فر وعض قال الله تعالى ^(٦) : ﴿خَذُوهُ فَعْلُوهُ﴾ وقال ^(٧) : ﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ وقال ^(٨) : ﴿وَلَا تَمُدَّنْ عَيْنِيَكَ﴾ / ، وهذا إنما هو إذا لم يلحقه نون جماعة النساء ؛ إذ [١٢٥/ب] مثل اردذن لا يتأتى فيه الإدغام ، وكذا في المضارع مثل يرددن وترددن للزوم سكون ما قبل هذه النون ، وسيجيء لهذا الكلام تنمة ، وقد ينجيء أمر المخاطب من المبني للفاعل أيضًا باللام كما في قوله تعالى ^(٩) : ﴿فَبِذَلِكْ فَتَنْقَرِحُوا﴾ فيمن

(١) أى السكاكى في مفتاحه ٣٢ ، ٣٣ النص نفسه .

(٢) في ب فلا امتناع تحريف .

(٣) سورة لقمان الآية ١٩ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٨٢ .

(٥) سورة المدثر الآية ٦ .

(٦) سورة الحاقة الآية ٣٠ .

(٧) سورة النساء الآية ٧٧ .

(٨) سورة طه الآية ١٣١ والروا في «ولا تمدن» ساقطة من ج .

(٩) سورة يونس الآية ٥٨ وهذه قراءة الرسول ﷺ وهو الأصل والقياس الكشاف ٣٥٣/٢ ، وانظر الإنصاف

قرأ بالتاء فوقاني ، قالوا : إنما يحسن ذلك إذا كان بعض المأمورين حضوراً والبعض غيباً فيؤذن التاء بالحضور واللام بالغيبة كما في الآية وكما في قول النبي عليه السلام : «لتأخذوا مصافكم»^(١) .

(١) هذه رواية للحديث وهناك رواية أخرى «لتأخذوا مضاجعكم» وثالثة تقول «فما أنتم على مصافكم» يقول الحافظ العسقلاني : «هذا طرف من حديث أخرجه الترمذي عن معاذ بن جبل قال أبطأ عنا رسول الله ﷺ في صلاة الفجر حتى كادت الشمس تطلع ثم خرج فأقيمت فصلى بنا صلاة تجوزها فلما سلم فما أنتم على مصافكم ... الحديث» الكافي الشاف تخریج أحاديث الكشف ٢/ ٣٥٣ ، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ ١٧٦ ، الإنصاف ٢/ ٣٠٣ .

الفصل الثالث

ليان الهيئات الذاتية للأسماء المتصلة بالأفعال

والاتصال بينها وبين الأفعال إنما هو في الاشتقاق إما بأن الأفعال مشتقة منها كالمصدر ، وإما بأنها مع الأفعال مشتقة من شيء واحد كغيره^(١) ، وأما ما ذكره شراح المفصل^(٢) من أن معنى اتصالها بها أنها لا تنفك عن معناها فالمصدر اسم الفعل ، واسم الفاعل اسم لمن قام به الفعل^(٣) وكذلك إلى آخرها على ما سيأتي ، فإنما يصح إذا أريد بالأفعال/ الأفعال الحقيقة أعني [١٢٦/١] المصادر لا الاصطلاحية ، وكانت الإضافة في قولهم معناها بيانية ، ومع ذلك القول يكون المصدر متصلاً بالفعل ، حينئذ فيه تكلف وهي ثمانية ، وقد ذكرت مفصلة في العقد الثاني فجعل الفصل ثمانية أصناف :

الصنف الأول : لبيان هيئات المصادر :

وهو ما وضع لحدث أي لمعنى منسوب إلى شيء ، وهيئاته إما سماعية وهي في الثلاثي المجرد ، وإما قياسية وهي في غيره وفيه أيضاً ، فنجعل الصنف فريدتين :

الفريدة الأولى : لبيان الهيئات السماعية :

وهي كثيرة ترتقى إلى ست وثلاثين^(٤) أو أكثر وهي فغل بسكون العين مع حركات الفاء الثلاث كصَوِّمَ وَذَكَرَ وَشَغَلَ ، وفغلة كذلك مع إلحاق التاء كَرَحِمَة

(١) هذه قضية خلافية ذكرت في الإنصاف ١٤٤/١ ، شرح التفتازاني على المعزى ٣ .

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٥٣٧/٢ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) علما الزمخشري في المفصل ص ٢١٨ اثنين وثلاثين بناء ، وتبعه ابن الحاجب في شرح المفصل

٥٣٩ ، ٨٣٥/٢ .

وعِفَّةٌ وقُرَّةٌ ، وفَعْلَى أيضاً كذلك مع إلحاق الألف كذَعَوَى وذِكْرَى وبُشْرَى ، وكذا فَعْلَانٌ بإلحاق الألف والنون كَشَنَانٌ بمعنى البغض في قوله تعالى ^(١) : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ^(٢) شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ لَا تَعْلَمُوا﴾ ، وهو قليل لم يسمع غيره ، وغير لِيَانٌ مصدر لَوَاهُ بدينه أى مَطَّلَ فى أدائه قال ذو الرُّمَّة ^(٣) / : [١٢٦ ب]

ثُرَيْدِينَ لِيَانِي وَأَنْتَ مَلِيْشَةٌ وَأَحْسَنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ الثَّقَافِيَا ^(٤)

ولقلة هذا يقول المبرد ^(٥) فى لِيَان : إن الأصل الكسر وفتح استشفالاً للكسرة مع التضعيف ، وقد جاء الكسر ، ويجوز فى شَنَاَن أيضاً أن يقال الأصل فتح النون كما قُرئ به ^(٦) وإن كان فيه شذوذ من جهة أن قياس هذا البناء بالفتح أن يكون لما فيه حركة واضطراب كالحفقان والفرقان ، وقد مر فى الاشتقاق ، وكعَصِيَانٌ وغُفْرَانٌ ، وفَعْلَانٌ بفتح الفاء والعين كما سمعت أنفاً ، وفَعَلَ بفتحهما أو بكسر العين كغَرَقَ وخَنَقَ وهو قليل ، وفَعَلَ بكسر الفاء وفتح العين كصَغَرَ ، وفَعَلَ بضم الفاء وفتح العين كهُدَى ، وفَعَلَةً بفتححتين أو بكسر العين كغَلَبَةٍ وسَرَقَةٍ ، وفعالاً بحركات الفاء الثلاث كطَوَافٌ وصِرَافٌ مصدر صرفت الكلبة إذا اشتبهت الفحل وسؤال ، وفعالة كذلك مع إلحاق التاء كجَهَالَةٍ ودِرَابة ودُعابة بمعنى المزح ، وفُعُولٌ بضمهما أو يفتح الفاء كدُخُولٌ وقَبُولٌ ، وهذا أيضاً قليل حتى قال أبو عمرو بن العلاء ^(٧) : لم أسمع غيره ، / لكن ذكر الجوهري ^(٨) الولوع

(١) سورة المائدة الآية ٨ .

(٢) ساقطة من د وفى أ ، ب ، لا يجرمنكم وفى جـ . لا يجرمنكم وصحة الآية ما ورد بالمتن .

(٣) هو غيلان بن عتبة المدنى ديوانه ٦٥١ ، الصحاح لوى ٢٤٨٦/٦ ، شرح المفصل ٤٥/٦ .

(٤) البيت من بحر الطويل ورواية الديوان ، وابن يعيش «تظليل لِيَانِي» قال كازابل هنرى محقق الديوان : «وروى تسيين لِيَانِي» الديوان ٦٥١ (هامش) والشاهد فى قوله لِيَانٍ حيث جاءت مصدراً للوى على وزن فَعْلَان وهو قليل .

(٥) لم أعر على هذا الرأى عند المبرد .

(٦) حجة ابن خالويه ١٢٨ ، يقول الفراء : ففالوجه إذا كان مصدراً لأن يشغل «أى يفتح» وإذا أردت به بغيض قوم قلت شَنَاَن بالتسكين» معانى القرآن للفراء ٣٠٠/١ .

(٧) الصحاح قبل ١٧٩٥/٥ يقول الجوهري : «حكى اليزيدى عن أبى عمرو القَبُول بالفتح ولم أسمع غيره .

(٨) الصحاح ولم ١٣٠٤/٣ ، وزع ١٢٩٧/٣ .

مصدر وَلَعْتُ به كعلمت [١٢٧/أ] أى حرصت عليه ، وَالْوَزُوعُ أيضاً بمعنى الإغراء ، وصاحب الكشف^(١) يجوز في الوقود والدحور ونحوهما بالفتح أن يكون مصادر ، وفَعِيل يفتح الفاء وكسر العين كعَوِيل وهو رفع الصوت بالبكاء وفاعل كقمت قائماً أى قياماً قال الفرزدق^(٢) :

أَلَمْ تَرْنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَسِينَ رَتَاجَ قَائِمًا وَمَقَامَ
عَلَى خَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِّنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ^(٣)

أى لا يخرج خروجاً ، الرتاج بكسر الراء وبالتاء فوقانى والجيم الباب العظيم والمراد باب الكعبة ، والمقام مقام إبراهيم .. عاهد ربه أن لا يقول الشعر فنقض وقال آخر^(٤) :

كَفَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءَ كَافٍ^(٥)

أى كفاية ، وكان القياس كافياً ، إلا أنه حمل النصب على الجر ، وفاعلة كافية وباقية وكاذبة قال الله تعالى^(٦) : ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ﴾ وقال تعالى^(٧) : ﴿لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ ، ومفعول نحو ميسور بمعنى اليسر ومعسور

(١) الكشف ٣٦/٤ .

(٢) هو أبو فراس بن غالب ينتهى نسبه إلى تميم البصرى الخزائنة ١٠٨/٢٠ ، ٧٢٠/٢ ، ديوانه ٧٦٩ ، الكتاب ٣٤٧/١ ، المعنى ٥٩/٢ ، المقتضب ٢٦٩/٣ ، شرح الشواهد ٧٢ .

(٣) البيتان من بحر الطويل وقد قالهما الفرزدق لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على القرآن . حاشية الأمير على المعنى ٥٩/٢ ، وفي شرح المفصل ٥٠/٦ الرواية «قائم ومقام» والشاهد فى قوله خارجاً فهو عند سيوبه مصدر حذف عامله ؛ أى ولا يخرج خروجاً .

(٤) القائل بشر بن أبى خازم الأسدى جاهلى قديم الخزائنة ٢٦١/٢ ، ديوانه ١٤٢ .

(٥) صدر بيت من بحر الوافر وحجزه .

وَلَيْسَ لِحَبَّتِهَا إِذْ طَالَ شَأْفَى

وهذه رواية ٥١/٦ ، ١٠٣/١٠ ، ورواية المنصف ١١٥/٢ :

وَلَيْسَ لِحَبَّتِهَا مَا عَشْتُ شَأْفَى

والشاهد فى قوله كاف وصحتها كافى حيث نصب على المصدر وأسكنت الياء ضرورة لجملة كالمقصود وفى النسخة دهوكنى «بناى» تحريف ، ومن مواطن البيت الخصائص ٢٦٨/٢ ، شرح الشواهد ٧٠ .

(٦) سورة الحاقة الآية ٨٠ .

(٧) سورة الواقعة الآية ٢ .

بمعنى العسر ، قال تعالى ^(١) : ﴿بَايَكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ ، ومفعولة نحو مكروهة / بمعنى الكراهة ومصدوقة بمعنى الصدق ، وفَعُولَةٌ بضم [١٢٧/ب] الفاء والعين كَعُدُوبَةٌ ، وفَعْلَةٌ بضمهما وتشديد اللام كَعَلْبَةٌ قال الممرار ^(٢) :

أَخَذْتُ بِنَجْدٍ مَا أَخَذْتُ عُلبَةً وَيَا لِنُصُورٍ لِي عِزٍّ أَشْمُ طَوِيلٍ ^(٣)
أشم أى رفيع وقال الآخر ^(٤) :

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ عُلبَةً ظَلَمًا وَتَكْتَبُ لِلْأَمِيرِ ^(٥) أَفِيلًا ^(٦)

المخاض الحوامل من التوق ولا واحد لها من لفظها ، ويقال للواحدة خِلْفَةٌ بفتح الخاء والفاء بينهما لام مكسور ، والفصيل ولد الناقة إذا فصل عن أمه ، والأفيل الإبل الصغير كابن المخاض وهو ما تمت له سنة والفصيل ونحوهما ، أى أخذ العمال المخاض بدل الفصيل ظلمًا وقهرًا وكتبوا فى دفتر الحساب الأفيل تلبيسًا وخيانة ليفوزوا بالزيادة بين الفصيل والمخاض ، ومفعلة بضم العين كمعونة ومكرمة ، وفَعَالِيَّةٌ بفتح الفاء والياء المخفف كطواعية وكراهية ، وأما نحو التهذار بمعنى الهدر ^(٧) بسكون الدال أى الغليان ، والتلعاب ^(٨) بمعنى اللعب ، والترداد بمعنى / الرد بفتح التاء فى الكل فقد جعلها الفراء ^(٩) [١٢٨/أ] وغيره من الكوفيين مصادر لفعل ^(١٠) يقولون : كرر تكريرًا وتكرارًا وذكر تذكرًا

(١) سورة القلم الآية ٦ .

(٢) الصحاح غلب ١٩٥/١ ، اللسان غلب ١٤٣/١٢ ، وأعتقد أنه الممرار الأسدى شرح المفصل ٤٤/٦ (هاش).

(٣) البيت من بحر الطويل ورجل غلبة أى يقلب سريعًا وهو الشاهد حيث أتى على وزن عُملَةٌ .

(٤) القائل هو الراعى وهو عُبيد بن حُصَيْن بتصغيرهما ابن بنى ربيعة الخزائة ٥٠٤/١ ، ديوان الراعى ١٤٢ ، التكملة ٢٨٢ ، شرح المفصل ٤٤/٦ .

(٥) فى أ ، ب ، ج ، د بالأمير وهو تحريف .

(٦) البيت من بحر الكامل والشاهد فيه كالشاهد السابق .

(٧) فى ب العور تحريف .

(٨) فى أ ، ب التلعبان تحريف .

(٩) حاشية ابن جماعة على الشافية ٦٦ .

(١٠) شرح المفصل ٥٦/٦ .

وتذكّاراً قال سيّويه: ^(١) لو كان كذلك لصح أن يقال التهديد والتلعيب وليس كذلك فهي كلها صيغ مبنية للمبالغة في هذه الأفعال كالفعليلي مقصوراً بكسر الفاء والعين المشدد يقال كان بينهم رمي أي الرمي الكثير، والحشي أي الحث الشديد قال عمر (رضي الله عنه) ^(٢): «لولا الخيلفي لأذنت» ^(٣) أي لولا كثرة أشغال ^(٤) الخلافة، وهذا باب واسع حتى جعله جار الله ^(٥) قياساً، وعد بعضهم ^(٦) من هيئات المصادر المفعّل بفتح الميم وضم العين وقرأ ^(٧) «فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» بضم السين والإضافة ^(٨) قال الأخفش ^(٩)، وهو غير جائز لأنه ليس في الكلام بغير الهاء إلا مكرم في قول الشاعر ^(١٠):

لَيْسَ رَوْعٌ أَوْ فَسَالٌ مَكْرُمٌ ^(١١)

- (١) الكتاب ٨٤/٤ وعبارته بعد أن أورد أمثلة هذا الباب: «وليس شيء من هذا فعلت».
 - (٢) ما بين القوسين تكملة من ب، د وفي جـ العبارة «رضي الله تعالى عنه».
 - (٣) حاشية ابن جماعة ٦٧.
 - (٤) في أ، ب اشتغال وفي شرح الجارودي ٦٦ وجدت العبارة «الاشتغال يأمر الخلافة».
 - (٥) المفصل ٢٢٢.
 - (٦) التي عد ذلك الجارودي في شرحه ٦٧، وابن جماعة في حاشيته ٦٧.
 - (٧) سورة البقرة الآية ٢٨٠ وانظر حجة ابن خالويه ١٠٣ وهي قراءة نافع وابن محيص وأهل الحجاز والباقون بالفتح وهو الأشهر لأن مفعلة بفتح كثير وبضم قليل. إتحاف فضلاء البشر ١٠٠، المحتسب ١٤٤/١، ١٤٥.
 - (٨) هذا نص الجارودي ٦٧ وابن جماعة في حاشيته ٦٧.
 - (٩) الصحاح يسر ٨٥٧/٢ وعبارة الجوهرى: «قال الأخفش وهو غير جائز لأنه ليس في الكلام مفعّل بغير الهاء».
 - (١٠) القاتل هو أبو الأخزر الحماني الراجز أحد بنى عبدالمعزى كعب بن سعد الاقتصاب ٦٩، شرح الشواهد ٦٨، وانظر الاختصاص ٢١٢/٣، المنصف ٣٠٨/١، الصحاح كرم ٢٠٢١/٥، اللسان كرم ٤١٦/١٥، يوم ١٣٨/١٦.
 - (١١) هذا بيت من الرجز المشطور يملح به مروان بن الحكم وقبلة مروان مروان أخو اليوم اليمى
- الروع الفروع والخوف والمكرم الكرم وأصلها مكرومة وحذفت لثاء لضرورة الشعر، وهو الشاهد واليمى أصلها اليوم.

وَمَعُونٍ فِي قَوْلِ الْآخِرِ (١) :

بَيِّنَ الزَّمَى «لَا» إِنَّ «لَا» إِنَّ لَزِمَتْهُ عَلَى كَثَرَةِ الْوَاشِينَ أَيْ مَعُونٍ (٢)

وهما جمعا مكرمة ومعونة/ ولا نظير لهما ، وبشين بضم الباء [١٢٨/ب] الموحد وفتح الثاء ترخيم بثينة على صيغة التصغير ، وهي معشوقة الشاعر وهو جميل ، قال الخليل (٣) أصل هذه الهيئات كلها أخفها وهو فَعَلَ بفتح الفاء وسكون العين ، ألا ترى أن أيتها كانت إذا أريد بناء المرة منها يكون على فَعَلَة ، كجلسة وقومة وفرحة وغير ذلك ، إلا أنهم أرادوا أن ينبهوا أن ليس المصدر مشتقا من الفعل فعملوا به عن سنن الاشتقاق من كونها على قياس ونهج واحد وسلوكوا بها مسلك أرض وعرض وجبل ورجل وفد ، وغير ذلك ، وخصوا هذا التنبيه بالثلاثي المجرد لزيادة خلوصها بخفتها لثقل الهيئات المختلفة ، ثم هي وإن كانت سماعية (٤) لكنها لا تعرى عن أنواع من الضبط ، فمنها أن الغالب في مصدر فعل - بفتح العين إذا كان متعديا - الفَعْل كالضَرْب والقَتْل والمَلَأ ، وإذا كان لازما من غير الأصوات الفَعُول كالخروج والمُدُول والسُّنُوح ، ومن الأصوات الفَعَال بضم الفاء / كالصَّرَاح والثَّبَاح [١٢٩/أ] ومنه البكاء ، ومنها أن فَعَلًا بفتح العين مع ضم الفاء مختص بالمنقوص كهُدَى وَتَقَى ، وكذا مع كسر الفاء لكن إذا كان ماضيه مفتوح العين كَشَرَى وقرى بمعنى الضيافة ، بخلاف نحو صغر وكبر وعظم ، ومنها أن فَعَلًا بفتححتين إذا كان ماضيه مفتوح العين مختص بالمضارع المضموم العين كالطلب والهرب إلا الفَلَب والجَلَب مصدر جلب الجرح أى علاه الجَلْبَة بضم الجيم وسكون اللام وهي الجليلة التى تظهر عليه

(١) هو جميل بن عبد الله بن معمر العنبري شاعر نصيب مقدم في الشعر والرواية الاقتضاب ٤٦٩ ، ديوانه ٢٠٨ ، المنصف ٣٠٨/١ ، الخصائص ٢١٢/٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل ، معون أى العون والمساعدة يقول : إن سالك سائل : هل بينك وبين جميل صلة قرولى لا فإن فيها عوناً على الواشين ودفعاً لشراً ، والشاهد فى قوله معون على أن أصله معونة فحذفت ثاء الضرورة .

(٣) مناهج الكافية فى شرح الشافى ٦٢ ، شرح الجاريدى ٦٢ .

(٤) ساقطة من ب .

عند بدء البرء ، وإذا كان ماضيه مكسور العين فهو مختص باللازم كالعجب والغضب والفرح والمرح والترح ، ومنها أن الغالب في الألوان المُفْعَلَة كالأدمة والسمرة كذا ذكر ابن الحاجب^(١) ، وأما الجوهري^(٢) فقد قال : السمرة لون الأسمر وقال : الأدمة السمرة والظاهر هذا كالحمرة والصفرة والخضرة ، قال الفراء^(٣) : إذا (فإن)^(٤) سمعت فعل بفتح العين ولم تسمع مصدره فاجعل مصدره على وزن فَعَلَ لأهل الحجاز ، وعلى فُعُول/ لأهل نجد ، ونحن نقول جعله على طبق الضوابط أولى . [١٢٩/ب]

الفريدة الثانية : لبيان الهيئات^(٥) القياسية للمصادر :

وهي قسمان :

الأول : مختص بما عدا الثلاثي المجرد : وهو أن لا يزداد في أوله الميم فكل باب من غير الثلاثي المجرد لمصدره هيئة مطردة في أمثلة مختصة به إما واحدة أو أكثر ، والضابط فيها أن كل باب في أول ماضيه همزة يزداد قبل آخره ألف وتكسر الهمزة فيما لم تكن فيه مكسورة ، فإن كانت الهمزة للوصل يكسر أول متحرك بعدها أيضاً كما في إكرام واقتتال^(٦) واحرنجام ، وإن لم عمل بموجب الضرورة كما في افعيّل وافيعلال مصدرى افعال وافيوعّل ، فإن الألف والواو الساكن الغير المدغم بعد الكسرة يجب إبدالهما ياء كما عرفت ، وكما في افعلال وافيعلال مصدرى افعّل وافيعلّ ، فإن بقاء الإدغام مع تخلل الألف

(١) الشافية ٦٣ .

(٢) الصحاح سمر ٦٨٨/٢ ، آدم ١٨٥٩/٥ .

(٣) الشافية ٦٣ ، شرح الرضى للشافية ١٥٧/١ .

(٤) تكلمة من ب وعبرة الفراء : «إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز وفِعْلاً لنجد» السابق الصفحة نفسها .

(٥) في ب ، ج الهيئة .

(٦) العبارة في د هكذا : «يكسر أول متحرك بعدها أيضاً ثم إن لم لازم مما ذكرنا تغيير آخر فنصر على ذلك كما في إكرام واقتتال» .

بين المثلين ممتنع وإذا قلت : الإدغام بين اللام الثاني والثالث في افعِل ؛ لزم إدغام الأول في الثاني ، وأما ما ليس في أول ماضيه همزة/ فليس له ضابط [١٣٠/] فلنعدّ الجميع عداً ففي أفعِل المصدر أفعال ، وفي فَعَلْ تفعيل وتفعلة كتقديم وتقدمة وتكريم وتكرمة ، ومهموز اللام ومعتله مختصان بالثاني كتبرئة وتخطئة وتسلية وتوصية وتسوية لا يجيئان على الأول إلا نادراً ، أما المهموز فكما ذكره الجوهري^(١) من أنه يقال : هنا بالولاية تهنة وتهنيئاً ، وأما المعتل فكما في قول الشاعر^(٢) :

فَهِيَ تُنْزَى دَلْوَهَا تُنْزَى^(٣)

أى تحرّكه من النزوان ، وفِعَالٌ أيضاً بكسر الفاء وتشديد العين قال تعالى^(٤) : ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ وفي فاعل مفاعلة وفعال كمقاتلة وقتال وبعضهم يقول :^(٥) قِيتَالٌ بالياء رعاية للألف ، في الماضي وفي تَفَعَّلْ تَفَعَّلْ كَتَعَلَّمَ وَتَفَعَّلْ بالكسرتين مع تشديد العين قال^(٦) :

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ ، فَحُبٌّ عِلَاقَةٌ وَحُبٌّ تِمْلَاقٌ وَحُبٌّ هُوَ الْقَتْلُ^(٧)

العِلَاقَةُ بفتح العين تستعمل في المعاني كعلاقة المحبة والعداوة ونحوهما ، وبكسرة في الأعيان كعلاقة السوط والسيف ونحوهما ، والتِمْلَاق

(١) الصحاح هنا ٨٤/١ وحبارته : «هنا بالولاية تهنة وتهنيئاً» .

(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت يقول البغدادى : ولم يذكر أحد تيمته ولا قائله والله أعلم «شرح الشواهد ٦٧ ولكننى وجدت تيمته انظر المصنف ١٩٥/٢ ، واللسان نزا ١٩٢/٢٠ .

(٣) هذا بيت من الرجز ويعلمه «كما تنزى شهلة صبياء» وقد ورد برواية باتت تنزى طوها تنزاه الخصائص ٣٠٢/٢ ، وفي رواية أخرى «بات ينزى طوه تنزاه» شرح المفصل ٥٨/٦ (هامش) والتنزى رفع الشيء إلى فوق ، والشهلة المعجوز الكبيرة ، والشاهد في قوله تنزاه حيث أتى بها مشددة والقياس تنزاه بتخفيف الياء بعدها هاء التانيث .

(٤) سورة النبا الآية ٢٨ .

(٥) القائل بذلك الجاربردى في شرح الشافية ٦٥ وابن جماعة في حاشيته ٦٥ .

(٦) لم أعثر على القائل ، البيت في شرح المفصل ٤٧/٦ ، ٤٨ ، ١٥٧/٩ ، مجالس ثعلب ٢٩ ، الصحاح ١٥٥٦/٤ ، واللسان ملق ٢٢٢٤/١٢ .

(٧) البيت من بحر الطويل والشاهد في قوله تملاق حيث جاءت على تفعال بالكسرتين مع تشديد العين .

والتعلق ، وهو التودد وإظهار المحبة/ يقول : الحب ثلاثة أنواع حب متعلق [١٢٠/ب] بالقلب موجود في الشخص ، وحب ظاهري غير حقيقي ، وحب قاتل لمن فيه وهو العشق ، وقيل : حب المحاربة والمكادحة ، وفي تأفعل تفاعَل كتقاتل ، وفي انفعَل انفعال كانهلال ، وفي افعلل افتعال كاحتفال ، وفي افعلل افعللال كاحمرار وفي استفعل استفعال كاستقبال ، وفي افوعول افيعمال كاعشيشاب ، وفي افوعول افوعول كاعلواط ، وفي افعال افيعلال كاحميرار^(١) ، وفي فعلل فعللة كخربلة وفعللال بكسر الفاء فقط إن لم يكن مضاعفاً كخربلال وإن كان مضاعفاً فيه وبالفتح أيضاً كخربلال وسُلسال ، وفي تفعلل كتحرج ، وفي افعللل افعللال كاحرنجام ، وفي افعلل افعللال كاقشعرار ، وإنما عددناها كلها مع شهرة بعضها ولزوم تكرار في البعض لانتظام الكلام ، ثم لا يخفى عليك حال الملحقات ومزاداتها . هذه هي الهيئات الأصلية لهذه المصادر ، وما يتوهم مما سواها أنه مصدر لبعض / تلك الأبواب لوقوعه موقع مصدر كما في كلمت [١٣١/أ] ، كلاماً ، وسلمت سلاماً وأمثال ذلك قال الله تعالى^(٢) : ﴿وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ وقال الله تعالى^(٣) : ﴿وَاللَّهُ آتَبَتْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ فالأولى أن تجعل أسماء لمعاني مصادر تلك الأفعال لا مصادر لها اصطلاحية ، وممكن أن تؤول بأن التقدير واجعلوهن سارحات سراحاً ، والله جعلكم نابتين من الأرض نباتاً ، وكذا في غيرهما ، وذلك لأنها خارجة عن نهج مصادر المزيادات ، وهو عدم اشتراك شيء منها بين بابين من أبوابها ، وأما عطاء في قول القطامي^(٤) :

أَكْثَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّثَا^(٥)

(١) في ج ، د العبارة : فافيعلال كاحمرار .

(٢) سورة الأحزاب الآية ٤٩ .

(٣) سورة نوح الآية ١٧ ولفظ الجلالة ساقط من الأصل في «قال الله تعالى» .

(٤) وهو عمير بن شبيب القطامي من قصيدة له في مدح زفر بن الحارث الكلبي وكان أسره في الحرب فمن عليه وأعطاه من الإبل الشواهد الكبرى ٥٠٥/٣ ، ديوانه ٣٧ ، الخصائص ٢٢١/٢ ، الجمع ١٨٨/١ ، ٩٥/٢ ، الأشعوني ٢٨٨/٢ ، شرح المفصل ٢٠/١ .

(٥) البيت من بحر الوافر وقد ورد في النسخة أ ، ب الرياحا وهو تحريف لأن البيت من قصيدة عينية للقطامي ديوانه ٣٧ وقد تناول القوشجي البيت بالشرح وتوضيح الشاهد فأغنى عن ذكرها هنا .

فألوجه فيه بعد إعماله النصب فى المائة أن يقال : أصله الإعطاء حذف منه الهمزة وحرك العين ، أو يقال استعمله فى معنى الإعطاء مجازاً وإلا فهو اسم لما يعطى لا بمعنى المصدر كالسلام والكلام ، الرتاع جمع راتع يقال : رتعت الماشية أى أكلت ما شئت ، ثم يتفرع على هذه الهيئات هيئات أخرى نحو أن يقال : فى مصدر أفعّل واستفعل إذا كانا معتلّى العين إفالة/ واستفالة [١٣١/ب] كإقالة واستقالة ، لأنه إذا حذف العين بالإعمال كما مر وسيجىء بتمامه جبروا نقصه بإلحاقه التاء ، وصاحب المفصل^(١) لم يذكر هنا استفعل ، وجعل معتل اللام من فَعَّل كتنعزة وتسلية من هذا القبيل ، وليس بسديد ؛ لأن مثل هذا على تفعلة وقد عرفت أنها هيئة أصلية لمصدر هذا الباب فلا حاجة إلى ارتكاب الحذف والتعويض بلا موجب ، وقد يجىء مصدر أفعّل هذا بدون التاء كما فى قوله تعالى^(٢) : ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾ وفى قولك أريته إراءً ونحو أن يقال فى مصدر تفعّل إذا كان معتل اللام تفعّ كترجّ وتمنّ ، وفى مصدر تفاعل تفال^(٣) كتماد^(٤) وتماذ ، وفى أفعّل إفعال كإهراق على ما مر واسفّال كاسطاع مصدر أسطاع بفتح الهمزة يستطيع بزيادة العين ، والأصل أطاع يطيع ، وكذا مصدر اسطاع بكسر الهمزة بفتح حرف المضارعة والأصل استطاع يستطيع حذف التاء استثقلاً له مع الطاء ، قال الله تعالى^(٥) : ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ إلى غير ذلك/ مما يطلعك عليه [١٣٢/أ] تتبع موارد استعمالاتهم وقواعد اصطلاحاتهم .

القسم الثانى : وهو مشترك بين الثلاثى المجرد وغيره . . أن يزداد الميم فى أوله ويسمى مصدرًا ميميًا وهو فى غير الثلاثى المجرد على نمط مضبوط

(١) المفصل ٢٢٣ ويقصد القوشجى أن الزمخشري قد جعل المصدر من فَعَّل المعتل اللام مثل تنعزة قد عوض بالتاء عن اللام الساقطة حين صياغة المصدر .

(٢) سورة النور الآية ٣٧ .

(٣) أعتقد أن صحتها تفاع .

(٤) فى ب ، جـ كنواد .

(٥) سورة الكهف الآية ٩٧ .

مطرّد، وهو أن يكون من كل باب على وزن اسم مفعوله وستعرفه، وأما في الثلاثي المجرد من غير المعتل الفاء فالأكثر في مصدره مَفْعَلٌ بفتحتين حتى حكم ابن الحاجب^(١) بكونه قياساً مطرّداً كَمَقَتَلٍ وَمَضْرَبٍ ومَرَدٌ ومعاش، وقد يجيء بكسر العين كما في قوله^(٢): «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ»، «وَالِإِيهِ الْمَصِيرُ»^(٣) ومن المعتل الفاء يائياً كان أو واوياً حذف الواو من مضارعه فمصدره مَفْعِلٌ بكسر العين كميسر وموعد وموضع إلا ما جاء في قولهم دخلوا مَوْحَدٌ مَوْحَدٌ بالفتح، وأما نحو مَوْرَقٍ ومَوْطَبٍ فاعلام لا اعتبار لها كثير اعتبار في القواعد، وإن ثبت الواو في مضارعه أو كان مع ذلك معتل اللام أيضاً سواء كان الواو ثابتاً أو محذوفاً فالمصدر مفعِلٌ بالفتح كموجِلٌ ومرجِعٌ والمولّى والمرعى، ثم إن مما يناسب/ أن يذكر في مباحث المصدر أنه موضوع لنفس [١٣٢/ب] الحدث الذي هو جزء معنى، ولا شبهة أن في ضرب ليس دلالة على وحدة الضرب أو تعدده لا شخصاً ولا نوعاً وكذا^(٤) في المصدر، ولهذا لا يثنى المصدر ولا يجمع لكن قد يراد منها الوحدة أو التعدد فيلحق بها علامة تدل على ذلك، فإن أريد بها الوحدة الشخصية يلحق بآخره تاء التأنيث فيقال في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه فعلة كضرب وقبلة، ويقال لها بتاء المرة ولا يجيء من هذا الثلاثي على غير هذه الهيئة كما مرت إليه إشارة ونحو أتيت إتيانة، وولقيته لقاء قليل، وإن أريد به الوحدة النوعية بكسر الفاء فيقال جلسة، وفي الحديث^(٥) «قد مات ميتة جاهلية»، ولو كان غير الثلاثي المجرد يلحق به التاء على هيئته كأكرامته وإكرامة واستخراجه وتدحرج تدحرجة، ما ذكرنا كان فيما لا تاء فيه، وإن كان فيه التاء ثلاثياً كان أو غيره فوحدته تستفاد من خارج^(٦)،

(١) الشافية ٦٧.

(٢) سورة يونس الآية ٤ «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا».

(٣) سورة المائدة الآية ١٨ «وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ».

(٤) في د، جـ، وهكذا.

(٥) رواه مسلم بإسناده إلى أبي هريرة عن النبي ﷺ صحيح مسلم ٢٣٨/١٢ وروايته: «من خرج من

الطاعة وفارق الجماعة فقد مات ميتة جاهلية».

(٦) هكذا وردت والصحيح من خارجه أو أن هناك كلمة ساقطة.

فتاء نحو المعيشة والمعجزة ليس للمرة بل هما بمنزلة/ العيش والعجز ، وكذا نحو المكالمة والدحرجة ، وإن أريد [١/١٣٣] بها التعدد تشبيها وتجمع على حسب الهيئات التي فصلت .

الصف الثاني : لبيان هيئة اسم الفاعل :

وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على ما قام به معناه بوجه الحدث^(١) ، واحترز بالقيد الأخير عن الصفة المشبهة وستقف عليها ، ولا يرد نحو الكائن والمدير لله تعالى لأن أصل اشتقاقهما ووضعهما للحدث ، وهيئته الأصلية في الثلاثي المجرد على فاعل كناصر وضارب ، وكثيرا ما يغير إلى فَعَالٍ أو فَعُولٍ أو مفعال للمبالغة ، قال الله تعالى^(٢) : ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ وقال الله تعالى^(٣) : ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ وتقول : إنه لمضيف ، أى كثير الضيافة وفى غيره على هيئة مضارعه المعروف قائما مقام حرف المضارعة ميم مضمومة إلا فيما كان فى ماضيه تاء زائد ، وقد عرفت أنها ثلاثة أبواب : تَفَعَّلَ وتفاعَلَ وتفعَّلَ ، فإن فيها يُغَيَّرُ فتحة ما قبل الآخر إلى الكسرة أيضا ، فيقال فى يُكْرِمُ مُكْرِمٌ ، وفى يدحرج مُدَحْرَجٌ ، وفى يَقْشَعِرُ مُقْشَعِرٌ ، وفى يَتَفَضَّلُ مُتَفَضِّلٌ ، وفى يتدحرج مُتَدَحْرَجٌ .

[١/١٣٢ب]

الصف الثالث : لبيان هيئة اسم المفعول :

وهو ما اشتق من المصدر للدلالة على ما وقع عليه معناه ، وهيئته الأصلية فى الثلاثي المجرد مفعول كمنصور ومضروب ، ولا يختلج فى وهمك على ما قلنا إنهم قالوا أصل مفعول مفعِلٌ^(٤) فزيد الواو لثلاثيته اسم المفعول من

(١) فى ب الحدث .

(٢) سورة نوح الآية ١٠ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٧٢ .

(٤) الذى قال ذلك الزمخشري فى المفضل ٢٢٩ .

المجرد به من المزيد ، لأن هذا الأصل مرفوض بالكلية لم يستعمل قط ، وإنما هو مجرد مناسبة راعوها ليطرد كون اسم المفعول جاريًا على فعله فيظهر مشابهته له فتصير سببًا لجواز عمله ، فلا يقدح في أصالة هيئة مفعول . وفي غيره مطلقًا على هيئة مضارعه المجهول بلا فرق سوى قيام الميم مقام حرف المضارعة ، وبعد إحاطتك بالتشبيهات السابقة لا يخفى عليك الهيئات المتفرعة لاسمى الفاعل والمفعول سوى شيء تذكره وهو أن فى اسم مفعول الأجوف سواء كان واويًا أو يائيًا ينقل ضمة العين إلى الفاء كما ستقف عليه فى الإعلال ، فيلتقى ساكنان عين الفعل وواو المفعول . . فسيبويه^(١) يحذف فيهما واو المفعول لأنه زايد ، والزائد بالتغيير / أولى ، ثم فى اليائي تبدل ضمة الفاء لثقلها مع [أ/١٣٤] الياء كسرة فمقول ومبيع عنده مَفْعَل ومَفْعَل بضم الفاء وكسره ، والأخفش^(٢) يحذف فيهما^(٣) العين لأن واو المفعول علامة والعلامة بالإبقاء أولى ، ثم فى اليائي يبدل ضمة الفاء كسرة ليقبّل الواو ياء إعلامًا بأنه يائي ، فهما عنده مَقول^(٤) ومفيل .

الصف الرابع : لبيان هيئة الصفة المشبهة^(٥) :

وهى ما اشتق من مصدر لازم ثلاثى مجرد للدلالة على ما قام به معناه على وجه الثبوت ، والمراد به أن ليس لها دلالة على الحدوث والتجدد كاسم الفاعل ، لا أنها تدلّ ألّبتة على الاستمرار ، وهذا نظير ما يقال إن الجملة الاسمية للثبوت والدوام ، مع أن الشيخ عبد القاهر قال^(٦) : لا تعرض فى زيد

(١) الكاب ٤/٣٤٨ .

(٢) الشافية ٢٩٥ ، حاشية ابن جماعة ٢٩٥ واحتج الأخفش «بأن عين الكلمة لغير معنى بخلاف واو مفعول فإنها حرف معنى يدل على المفعولية وحذف ما لا معنى له أسهل» ابن جماعة ٢٩٥ ، شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة ١٠٦٧/٢) .

(٣) هكذا وردت .

(٤) فى ب مفعول .

(٥) العبارة فى ج «لبيان هيئة اسم المفعول» وهذا سهو من الناسخ .

(٦) لم أعثر عليه عند عبد القاهر .

منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له ، فإذا أريد إثبات الحزن لشخص مطلقاً يقال ضيق ضيق ، وإذا أريد التعرض لحلول الحزن له يقال صدره ضايق ، وكذا في ميت ومات وغير ذلك^(١) ، وقيل لها الصفة المشبهة لشبهها باسم الفاعل في / المعنى ، وفي كونها تثني وتجمع وتذكر وتؤنث ، وقد [١٣٤/ب] يكون الصفة المشابهة من فعل متعد كالرب والرحمن تقول : ربه يرثه رباً فهو رب ، لكن بعد جعله لازماً ونقله إلى باب فعل تقديرًا ، يعتبر أنهما من رُبِيت ورُحِمَت أى كنت بصفة الربوبية والمرحمة ، وهيئاتها كثيرة متنوعة إلا أن بعضها يدخل تحت ضبط ، وهو أن من الألوان والعيوب والحلى يكون على أفعال كأحمر وأعرج وأبلج ، ومما في الجوع والعطش وضديهما يكون على إعلان كحمضان وصديان وشبعان^(٢) وريان ، ومن غير ما ذكرنا الغالب في فعل بكسر العين فعل مثله كفرح وولّه ، وقد يجيء مع الضم كئدس^(٣) للقطن ، وقد تكون على فاعيل كسليم ، وعلى فَعَل يفتح الفاء وسكون العين كشكس قال الراجز^(٤) :

شَكْسُ عَبُوسٍ عَتَبَسَ عَزُورٌ^(٥)

وهذه الألفاظ المتقاربة في المعنى وهو سوء الخلق ، وعلى فَعَل يضم الفاء كحُر من حَرِرت بالكسر تحر بالفتح ، وعلى فَعَل بكسر الفاء كصفر أى خال ، وعلى فَعُول بفتح الفاء كخيور ما ذكرنا هيئتها/ إذا كان [١٣٥/أ] موصوفها مذكراً ، وإذا كان مؤنثاً فهي فى أفعال فعلاء كحمراء وعرجاء وبلجاء^(٦) ، وفى إعلان فعلى بفتح الفاء أو فعلانة وفى غيرهما إلحاق التاء (بآخر ما ذكرنا)^(٧) .

(١) ساقط من ب .

(٢) فى أ ، ب شعبان .

(٣) فى ب كنوس تحريف .

(٤) لم أشر على قائل هذا الرجز .

(٥) من بحر الرجز وفى اللسان قال الفراء : رجل شكس عكس والشكس هو الشيء الخلق ، وقد ذكر

البيت فى اللسان شكس ٤١٧/٧ بدون نسبة .

(٦) مؤنثة ومذكرها أبلج أى مشرق مضى الصبح بلغ ٣٠٠/١ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

الصف الخامس : لبيان هيئة أفعال التفضيل :

وهو ما اشتق من مصدر ليدل على زيادة موصوفه على غيره فى معنى ذلك المصدر كالأعلم فى قولنا زيد الأعلم ، واحترزنا بالقيد الأخير عن نحو فاضل وزايد وغالب فإنها وإن دلت على زيادة موصوفها على غيره فى شيء لكن لا دلالة لها على زيادته عليه فى الفضل والزيادة والغلبة ، وقد يجيء والمصدر^(١) الذى اشتق هو منه قد أميت ، كقولهم أحنك الإبل أى أشدها أكلاً ، وهو^(٢) منه الأول ، كما أميت مصدر بعض الأفعال كيدع ويذر ، ولا يبنى من الألوان والعيوب الظاهرة والحلى إلا ما شذ من نحو

«أبيض من أخت بنى أباض»^(٣)

و : «لأنت أسود فى عيني من الظلم»^(٤)

وأما قوله تعالى^(٥) : «مَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَصْلَبُ سَبِيلًا» فهو من عى البصيرة لا البصر ، وقيدنا/ بالظاهر لأنه يقال فلان أحمق [١٣٥/ب] من فلان وأبله منه ، وأرعن وأهوج وأخرق وأعجم وأنوك ، كما يجيء منها أفعَل ، فعلم من هذا أن تعليل عدم بناء أفعَل للتفضيل من المذكورات بأنه لدفع الالتباس بينهما غير تام ، والأولى فى التعليل أن يقال إن الثلاثى المجرد

(١) زيدت كلمة (حال) فى الأصل ، وهى زيادة ليست مطلوبة .

(٢) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٣) هذا بيت من أرجاز رؤية بن المجاج وقيله «يا ليتنى مثلك فى البياض» ورواية أخرى تقول «تقطع الحديث بالإيماض» وأخت بنى أباض يفتح الهمزة كانت معروفة بالبياض وقيل هم قوم الخزائن ٤٨٣/٣ ويستشهد بهذا البيت على أن أفعَل للتفضيل «أبيض» شاذ لأنه لا يبنى من الألوان والعيوب وهذا مذهب بصرى ، ويبدو أن القوشجي كان مؤمناً بهذا المذهب على العكس من المذهب الكوفى الذى يبيع صياغته من الألوان والعيوب ، ومن مواطن البيت الإنصاف ٩٦/١ ، شرح المفصل ٩٣/٦ ، ١٤٧/٧ .

(٤) قاله المتنبى وهو أحمد بن الحسين الجعفى الكندى الكوفى والبيت من بحر البسيط من قصيدة له فى صباه وصدر البيت «أبعلت بياضاً لا يياض له» والتنثيل فيه كالبيت السابق ومن مواطن البيت الخزائن ٤٨١/٣ ، ديوانه ٣١٠/٢ ، شرح المفصل ٩٣/٦ .

(٥) سورة الإسراء الآية ٧٢ .

لا يجيء بالأصالة من المذكورات إلا قليلاً ، كآدم وسود وشهب وحول وعور ، على أنه يجوز أن يقال أصل الكل أفعال كما هو الأكثر في الاستعمال ، ولهذا صح الواو فيها فاعتبر الأكثر ، وهو لم يبين من غير الثلاثي المجرد لأنه بدون حذف شيء لا يمكن ، ومع الحذف يلتبس ، إلا أن سيبويه^(١) يجوز بناءه من الأفعال قياساً ، وكثرة وقوع مثل : هو أعطاهم للدينار وأولاهم للمعروف ، وأنت أكرم لي من فلان ، مع قلة التغيير فيه تؤيد مذهبه ، ونقل عن المبرد^(٢) والأخفش^(٣) تجويز بنائه من جميع المزيادات ، وهو بعيد ، وإذا أريد التفضيل فيما لا يجوز بناؤه منه بنى من الشدة أو الكثرة أو القوة أو نحوهما ويميز بما أريد/ التفضيل فيه ، فيقال هذا أشد حمرة ، وأكثر عرجاً ، وأقوى [١٣٦/أ] عوجاً ، وأزيد استخراجاً ، لكن ينبغي أن يجعل الزيادة المستفادة من صيغة أفعال في هذا النوع راجعة إلى ما وقع تمييزاً ليفهم أن شدته أو كثرته أو قوته إنما هي بالإضافة إلى شيء آخر ، إذ لو حملت على ما هو الظاهر من معنى أفعال التفضيل لزم أن يكون الزيادة في الشدة والكثرة والقوة ، وليس كذلك ، وقياسه أن يكون لتفضيل فاعل المصدر المشتق منه ، وقد يجيء به من الفعل المتعدى لتفضيل مفعوله كما في الأشهر والأعرف والأحمد والأنكر ، ومنه أعنى في قول سيبويه^(٤) : «أنهم يقدمون^(٥) الشيء الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعنى وهيبته الأصلية للمذكر ما ذكر ، وللمؤنث فعلى بضم الفاء وقد غيرت في خيرٍ وشرٍّ إلى فَعَلٍ للتخفيف فيما يكثر استعماله ، ولا يستعملان على الأصل إلا في لغة رديئة ، قالت امرأة من العرب : «أعيزك بالله من نفس حرى وعين شرى»^(٦) ، أي خبيثة وحرى مؤنث حران كعطش وعطشان في اللفظ والمعنى .

(١) الكتاب ١٠٠/٤ ، شرح المفصل ٩٢/٦ .

(٢) شرح المفصل ٩٢/٦ .

(٣) شرح المفصل ٩٢/٦ .

(٤) يقول الزمخشري : وقال سيبويه : وهو ببيانه أعنى المفصل ٢٣٣ ولم أشر عليه عند سيبويه .

(٥) في ب يقومون تحريف .

(٦) الصحاح شرح ٦٩٥/٢ ولم يذكر اسم هذه المرأة .

الصنف السادس والسابع : اسما الزمان والمكان : [١٣٦/ب]

جمعتهما لثلة المناسبة بينهما من جهة المعنى ، ولهذا أشركوهما في الصيغة^(١) وهما ما اشتق من المصدر للدلالة على زمان معناه ومكانه ، وهيتهما مثل هيئة المصدر الميمي في المجرد والمزيد مطلقاً إلا في الصحيح الذي مضارعه مكسور العين ، فإن المصدر منه في الأغلب مفتوح العين كما عرفته ، وهما مكسورا العين تقول : ضربت زيداً مضرباً شديداً وجلست مجلساً خفيفاً ، واليوم والدار مضرب الدراهم ومجلس القوم ، ففيما مضارعه مضوم العين أو مفتوحه ، القياس أن يكونا مفتوحى العين ، وقد جاء من المضوم ثلاثة عشر اسماً مكسور العين على خلاف القياس وهى المسجد والمنسك والمرفق ، والمفرق والمشرق والمطلق والمغرب والمنبت والمنسكن والمسقط والمحشر والمنخر ، ومن المفتوح اسم واحد وهو المَجْمَع ، وجاء بعض هذه الأسماء بفتح العين أيضاً كالمنسك والمطلع وقرئتا بهما فى القرآن^(٢) ، وكالمنسكن والمجمَع قال [١٣٧/أ] الفراء^(٣) : الفتح فى كلها جائز وإن لم يسمعه ، وقال سيبويه^(٤) : المسجد بالكسر البيت الذى بنى للعبادة ، وأما موضع السجود فلا يجوز فيه إلا الفتح ، وبعض اسم الزمان والمكان يحىء بالتاء كالمزلة والمضلة بكسر العين وفتحته فيهما كما فى مضارعهما ، والمظنة بالكسر وهى الثالثة عشر مما جاء على خلاف القياس ، وأما نحو مَسْبِعة ومَأْسَدَة ومَذَابَة ومَحْيَاة ومَفْعَاة للأرض التى يكثر فيها السبع والأسد والذئب والحية والأفعى مما نحن فيه أعنى من الأسماء المتصلة بالأفعال ، ولكن هذا قياس مطرد فى كل اسم ثلاثى . . كالمبطنحة لمكان يكثر فيه البطيخ ، والمقنثة لمكان يكثر فيه القنأ ،

(١) ومن الذين أشركوهما فى الصيغة ابن الحاجب فى الشافية ٧٠ ، والجاريدى فى شره ٧٠ ، ٧١ وابن جماعة فى حاشيته اتباعاً لابن الحاجب ٧٠ ، ٧١ .

(٢) فى قوله تعالى ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْكِبًا﴾ سورة الحج الآية ٣٤ قرأ حمزة والكسائى بالكسر حجة ابن خالوية ٢٥٣ ، حاشية ابن جماعة ٧١ .

(٣) حاشية ابن جماعة ٧١ ، الصحاح سجد ٤٨١/١ النص نفسه .

(٤) وهبارة سيبويه : «المسجد فإنه اسم للبيت ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت تلك لقلت مسجد الكتاب ٩٠/٤ .

ولا يتأتى ذلك فيما عدا الثلاثي كالشعلب والصفدع ، (ولا يأتى مشله بل قالوا فيه كثيراً الشعلب والصفدع)^(١) ، وأما المقبرة فقد جاءت بالفتح على القياس وبالضم لأنه أريد بها بقعة معينة مهياة للدفن لا موضع الدفن مطلقاً ، لا يقال لكل مكان دفن فيه أحد مقبرة ، وجاء في الشعر بدون التاء مفتوحاً قال^(٢) :

لِكُلِّ أناسٍ مقبرٌ بفنائهم^(٣) فهم ينقصون والقبور تزيد [١٣٧/ب]

الصف الثامن : بيان هيئة اسم الآلة :

وهو ما اشتق من مصدر الثلاثي المجرد للدلالة على استعماله وسيلة إلى تيسير معنى ذلك المصدر ، فلا يقال للقلم والسكين اصطلاحاً اسم آلة لعدم اشتقاقهما مما هما وسيلة إليه ، وهيئته مفعّل ومفعّل بكسر الميم وفتح العين في الكل كمقص ومقراض ومكسحة وهي ما يكتس به الثلج وغيره ، قالوا : هيئته الأصلية مفعّل والأخريان منقوصتان منه بعوض أو بغيره ؛ بليل عدم إعلال نحو معول ومخيط^(٤) ؛ ولولا ذلك وجب إعلالهما كما ذكر ، والتي فيها التاء ليست بمطردة بل هي سماعية كما في اسمي الزمان والمكان^(٥) ، وأما نحو المسعط^(٦) وهو الإناء الذي يجعل فيه السعوط^(٨) بفتح السين أى الدواء الذي يصب في الأنف ، والمصدق وهو ما يدق به ، والمسدن وهو قارورة الدهن ، والمكحلة وهو ما يجعل فيه الكحل مما جاء بضم الميم ، أو بها ويفتح العين ،

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة جـ .

(٢) القائل عبدالله بن ثعلبة الحنفي حماسة أبي تمام ٣٧٥/١ ، الصحاح ٧٨٤/٢ .

(٣) في ب ونائهم .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو من مقطوعة علدها ثلاثة أبيات كما وردت في الحماسة وفي الصحاح المقبرة واحدة وقد جاء في الشعر المقبر مفتوحاً بدون التاء وهو الشاهد .

(٥) القائل نقره كار في شرح الشافية ٤٦ .

(٦) انظر شرح المصام على الشافية ٤٦ .

(٧) في ب المسط تخريف .

(٨) في الأصل السعوط (بكسر السين) معناه قال بعدها «بفتح السين» .

أيضاً ، كالمنخل لما تخرج به النخالة عن الدقيق^(١) فليست [١/١٣٨] بأسماء الآلة اصطلاحاً بل هي كسائر الأسماء الموضوعة لآلات الأشياء كالسوط والسيف وغيرهما ، ألا ترى أن منها ما ليس مشتقاً من المصدر ، والأظهر في معنى الآلية من الظرفية ، وأورد صاحب المفصل^(٢) المحرصة في عدادها وتبعه ابن الحاجب^(٣) ، ولكن الجوهرى^(٤) ذكرها بكسر الميم وفتح الراء على القاعدة وفسرها بإناء الحرص وهو الأُشْتَان .

(١) في ب من الدقيق .

(٢) المفصل ٢٤٠ .

(٣) الشافية ٧٣ .

(٤) الصحاح حرص ١٠٧٠/٣ .

السمط الثانى

لبیان هیئات تحصل بسبب عوارض لأغراض معنوية

وهی خمسة فنجعل السمط خمسة فصول :

الأول : لیان ما يحصل بسبب إلحاق الضمائر ونونى التوكید :

وانما قدمناها لاختصاصها بالأفعال التى هی المعملة فیما نحن فیه
لشمول الهیئات المقصودة بالبحث جنسها بحسب الأصل ، والكلام فیه
صنفان :

الأول : فى بیان ما يعرض بسبب إلحاق الضمائر :

اعلم أولاً أن الضمیر هو اسم وضع للدلالة على أن^(١) معناه متكلم بحسب
ظاهر العرف أو مخاطب أو غیرهما ویسمى هنا^(٢) غائباً ، [١٣٨/ب] وشرط
هذا تقدم ذكر بوجه ، والضمیر قسمان : منفصل وهو ما يجوز النطق به ابتداء ،
ومتصل وهو ما لیس كذلك ، وله فى وضعه خواص : منها أنه مع كونه مبنيّاً
وضع على وجه يعرف من نفسه ، أنه فى موقع أى من وجوه الإعراب ، ومنها أن
دلالته على تذكیر معناه وتأنیثه بجوهره لا بلحوق علامة ، فتفرع على ما ذكر
لكل واحد من المنفصل والمتصل بعد ما علم أن كلاّ منهما إما متكلم أو
مخاطب أو غائب تقسیمان :

الأول : ثلاثى باعتبار وجوه الإعراب .

الثانى : ثنائى باعتبار حالى التذكیر والتأنیث .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

ثم انقسام كل إلى الأفراد والتثنية والجمع ظاهر، وتفصيل هذا أن المنفصل إما متكلم أو مخاطب أو غائب، ثم كل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، صارت تسعة، ثم كل منهما إما مذكر أو مؤنث صارت ثمانية عشر، ثم كل من هذه إما مفرد أو مثنى أو مجموع صارت أربعة وخمسين، وكذا في المتصل صارت مائة وثمانية، لكن أقسام المجرور، وهو في كل واحد من المنفصل والمتصل / ثمانية عشر^(١) مطرحة، إما لأن المجرور لا [١٣٩/أ] دخل له أصلاً في الإلحاق بالفعل، وإما لأنه لم يوضع له منفصل ومتصل لم يميز في اللفظ عن المنصوب فعادت^(٢) الأقسام إلى اثنين وسبعين، ثم إن في المتكلم لم يفرق بين المذكر والمؤنث لعدم الفائدة فيه، فسقط من أقسامه في المنفصل والمتصل اثنا عشر فبقى ستون، ثم إن في المتكلم بكلام جزئي، لا يمكن التعدد حقيقة وقولهم لنحو «نحن»، صيغة المتكلم بناء على التغليب والعرف، من هنا ننبه لفائدة تقييدنا المتكلم بما قيدناه به في التعريف فاكتفوا به بالدلالة على انفراده فيما ينسب إليه أو كون الغير معه واحداً أو أكثر، فذهب من أقسامه أربعة وبقيت ست وخمسون، ثم إنهم لم يفرقوا في تثنية المخاطب والغائب من التذكير والتأنيث لقلة الاحتياج إليه إذ لا يكثر وقوعها، فنقص من أقسامها في المنفصل والمتصل ثمانية أقسام، واستقرت على الثمانية والأربعين، فعندها على مراتبها:

المرتبة الأولى: / للمنفصلة المرفوعة وهي: أنا نحن أنت [١٣٩/ب] أنتما (أنتم أنت)^(٣) أتنن، وهو هما هم هي هن.

المرتبة الثانية: للمنفصلة المنصوبة وهي: إياي إيانا إياك إياكما إياكم إياك^(٤) إياكن وإياه وإياهما وإياها إياهن.

(١) ساقطة من ب.

(٢) في ب فعاد.

(٣) ما بين القوسين ساقطة من د.

(٤) تكملة من د.

المرتبة الثالثة : للمتصلة المرفوعة ، ومن خواصها انقسامها إلى البارزة وهي الملفوظ بها حقيقة ، والمستترة ، ويقال لها المستكنة وهي ما تؤدي في ضمن رافعها ومثالهما ما تذكره ، وهي ما في عرفتُ عرفنا عرفتُ عرفتم عرفتِ عرفتن وعرف عرفا عرفوا عرفتُ عرفن .

المرتبة الرابعة : للمتصلة المنصوبة ، وهي ما في عرفنى وعرفنا عرفكُ عرفتكما عرفكم عرفكُ عرفكن وعرفه عرفهما عرفهم عرفها عرفهن ، واعلم أن ما ذكرنا مبنى ^(١) على ما اشتهر بين الناس وهو مذهب بعض الكوفية من أن ^(٢) أنت وإياك وأخواتهما بكمالها ضمائر ^(٣) ، وإلا فمذهب جمهور المحققين منهم الأخفش ^(٤) أن الضمير هو «أَنْ وإيا» ، واللواحق حروف دالة على أحوال المرجوع إليه حتى / قال بعض النحاة ^(٥) : إن هذا في أنت مجمع [أ/١٤٠] عليه ، وقال الزجاج ^(٦) : في إياك وأخواته أن الضمير هو الكاف ونحوه ، وإيا اسم مظهر مبهم مضاف إليها إضافة بيان ، كأن إياك بمعنى نفسك ، واستدل بما ورد في قول بعض العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، وذهب ابن كيسان ^(٧) وبعض الكوفية إلى أن الضمير ما ذكره الزجاج وإيا دعامة لها ^(٨) لتصير منفصلة بسببها ، وقال الخليل ^(٩) : إنه مضاف إلى ما بعده من الأسماء ، فعلى هذه المذهب ينقص عدد الأقسام عما ذكرنا ، وموقع الضمائر من المضارع كما هو

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) من هؤلاء الكوفية الفراء حاشية الجرجاني على الكشاف ٦١/١ ، وانظر القضية في الإنصاف ٤٠٦/٢ مسأله ٩٨ .

(٤) يقول الجرجاني : ذهب الأخفش وجمهور المحققين إلى أن إيا ضمير منفصل واللواحق التي تلحقه حروف تدل على أحوال المرجوع إليه حاشية الجرجاني على الكشاف ٦١/١ .

(٥) الإنصاف ٤١٠/٢ .

(٦) معاني القرآن للزجاج ١٠/١ ، ١١ ، الكتاب ٢٧٩/١ ، الإنصاف ٤٦/٢ ، شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (دكتوراه) د . محمد أبو الفتوح مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٦٤ .

(٧) الإنصاف ٤٠٦/٢ .

(٨) في ب له .

(٩) الإنصاف ٤٠٦/٢ ، الكشاف ط الحلبي ٦١/١ .

من الماضي بلا تفاوت إلا في المرتبة الثالثة فإنها تقع في المضارع ، هكذا أعرف نعرف ، وتعرف تعرفان تعرفون تعرفين تعرفن ، ويعرف يعرفان يعرفون تعرف يعرفن ، ويظهر لك مما ذكرنا أن موقع المستتر من أمثلة الماضي واحد لا غير وهو الغائب ، ومن المضارع خمسة ، وهي صيغتا المتكلم وصيغة الخطاب وصيغتا الغائب والغائبة ، واعلم أن قياس اتصال الضمائر بالفعل يقتضى أن يكون ما اتصل به / ضمير المتكلم المنصوب ، [١٤٠/ب] كعرفنى ويعرفنى بدون النون ، وإنما ألحقوه بغير تثنية المضارع لصيانة آخر الفعل عن الكسر^(١) الذى هو الجر مع كونه كاللازم لشبهة جزئية^(٢) فى الضمير المتصل مطلقاً ، بخلاف نحو لم يضرب الرجل فإنه عارض ، وبخلاف نحو تضربين فإن الضمير المتصل المرفوع بمنزلة الجزء من الفعل ، فكان الكسر ليس فى آخره ، وبثنية المضارع كما فى قوله تعالى^(٣) : ﴿أَتَعِدَّائِنِى أَنْ أُخْرَجَ﴾ طرداً للباب ، ويسمى هذا النون نون الوقاية ، وقد علم وجهه ونون العماد لاعتماد الفعل عليه ، وهو كما يلحق الفعل^(٤) يلحق الحروف المشبهة به عند دخولها على هذا الضمير ، وهى إن أن كأن لكن ليت ولعل لإبقاء شبهها بالماضى^(٥) وهو فتح الآخر ، ويجوز حذف هذا النون من المضارع إذا لحقه نون لغير جماعة النساء ؛ لأنه حينئذ يجرى الكسر على النون الذى هو للإعراب ولا امتناع له عن الكسر لا على آخر الفعل بخلاف نون جماعة النساء كيضرين وتضربين «فإنه بهيئة الفتح/ ضمير فلا يغير ويجوز حذفه»^(٦) عن الحروف [١٤١/أ] المذكورة أيضاً لأنها ليست أفعالاً ، ولوجود النون فى آخرها وهو ظاهر فى لعل لأن بعض لغاته عن ولعن ، ولأن ، فحمل اللام على النون إلا فى ليت فإن حذفه فيه ضعيف لا ينجى فى السعة بل لم يوجد فى غير قوله^(٧) :

(١) ولهذا سميت «نون الوقاية» .

(٢) فى ب لشيئته جريمة .

(٣) سورة الأحقاف الآية ١٧ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى الأصل العبارة «فى الماضى» .

(٦) العبارة فى ب «فإنه بهيئة ضمير ويجوز حذفه» .

(٧) القائل زيد الخيل وهو زيد بن مهلهل بن يزيد بن عبد رضا الطائى وقيل زيد الخير ، الشواهد الكبرى

٣٤٦/١ ، الخزائن ٤٤٦/٢ ، الكتاب ٣٧٠/٢ ، الهمع ٦٤/١ .

كَمْثَنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِقُهُ وَأَفْقَدُ بَعْضَ مَالِي^(١)
ولا يلحق نون الوقاية مع الضمير المجرور إلا في «لَدُنْ وَقَطْ وَقَدْ» من
الأسماء، و«مَنْ وَعَنْ» من الحروف صيانة لسكون أواخرها قال تعالى^(٢): «قَدْ
بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا» بالتشديد، وقال الرازي^(٣):
امْتَلَأَ الْحَوْضُ فَقَالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي^(٤)
وقال^(٥):

قَدْ نِيَّ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي
لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيجِ الْمُلْحِدِ^(٦)

خُبَيْبٌ بالخاء المعجم مصفراً اسم ابن عبدالله بن الزبير، وهو يكنى أبا
خُبَيْبٍ، وفي البيت يروى بصيغة التثنية والجمع، فعلى الأولى المراد عبدالله

(١) البيت من بحر الوافر، وروى الشطر الثاني بعدة روايات هي «أصادقه وأغرم جل مالي» «الصالح ليت
٢٦٥/١، وروى «وأُتلف بعض مالي» شرح المفصل ١٢٣/٣، وروى «أصاحبه وأفقد بعض مالي»
السابق ٩٠/٣، وروى «وأُتلف جل مالي» الخزائنة ٤٤٦/٢، وقوله كمنية أي تمنياً كتمنى جابر،
والشاهد في قوله ليتي حيث حذفت النون والأصل ليتني.

(٢) سورة الكهف الآية ٧٦.

(٣) يقول العيني: «لم أقف على اسمه» الشواهد الكبرى ٣٦١/١، ومن مواضع البيت شرح الملوكي في
التعريف ٤٤١، الإنصاف ٨٣/١، أمالي المرتضى ٢١/١، الصحاح ١١٣٥/٣.

(٤) البيتان من بحر الرجز، وقد وردا برواية «وقال قطنى» الخصائص ٢٣/١ وبرواية «سلا رويداً» اللسان
قطط ٢٥٧/٩، قطنى أي حسبى والضمير في قال للحوض والمقصود أنه امتلأ للنهاية لأنه لا يتكلم
والشاهد في قوله قطنى حيث اتصلت بها نون الوقاية.

(٥) القاتل حميد الأرفط الخزائنة ٤٥٧/٢ وقيل أبو نخيلة أو أبو بجدلة أو حميد بن مالك أو حميد بن نور
الشواهد الكبرى ٣٥٨/١.

(٦) البيتان من بحر الرجز ورد البيت الثاني برواية «ليس أميرى بالظلم الملحد» وروى «ليس الأمير
بالشحيح الملحد» الخزائنة ٤٥٢/٢ قدنى بمعنى حسبى وكفانى، وقدى الثانية تأكيد للأولى
والخُبَيْبَيْنِ هما عبدالله بن الزبير وأخوه مصعب وقيل عبدالله وابنه خبيب وقيل أبو خبيب وأصحابه
على الجمع، والإمام تعرض بعبد الله بن الزبير لأنه كان شحيحاً، والملحد الذى استحل حرمة
الحرم وانتكحها، والشاهد في قوله قدنى حيث دخلت نون الوقاية على قد، والذى حسن ذلك
كونهما أمراً بمعنى اكتف انظر شرح المفصل ١٤٣/٧، الهمع ٦٤/١، الإنصاف ٨٢/١، الكتاب
٣٧١/٢، الصحاح لحد ٥٣١/١.

وابنه وقيل هو وأخوه مصعب ، وعلى الثانية ثلاثيتهم ، وقيل عبدالله وأتباعه ،
ومني / وعنى كثير ، وجاء على قلة حذف النون منها قُرئ [١٤١/ب] قوله
تعالى ^(١) ﴿مِنْ لَدُنِّي﴾ بالتخفيف ، وقد مر حذفه من قد في بيت الراجز ، وذكر
الجوهري ^(٢) قطنى وقطى ، وقط بحذف الياء أيضاً بمعنى حسب ، وقال
الشاعر ^(٣) :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي ^(٤)

إذا عرفت هذا فتقول إلحاق الضمائر المتصلة المرفوعة لا يغير شيئاً من
هيئات الأفعال ، وأما هي فإن اتصلت بالصحيح الغير المدغم الآخر أو بالمثال
لا يزيد تغييرها له على أن تسكن آخر الماضي ، إن كان المتصل أحد ضميرى
المتكلم أو ضمائر الخطاب مطلقاً أو ضمير جماعة النساء وعدت وَعَدْنَا ،
ووعدتَ إلى وعدتْ ووعدنْ ، وتسكن آخر المضارع إن كان المتصل ضمير
جماعة النساء في الخطاب والغيبة وتتبع حركته في تثنيتهما وفي خطاب
مؤنث لما لحقه من ألف أو ياء ، وإن اتصلت بما آخره مدغم فمع المتصلات
الثمانية المسكنة ^(٥) للماضى يفك الإدغام ، لامتناع بقائه مع سكون/ المدغم
فيه اللهم إلا فى [١٤٢/أ] الوقف ، ويعود المدغم إلى حركته كقولك فى
المفتوح العين : مددت مددنا ، وفى المكسور مسست مسسنا وكذا احمراررت
واقشعرورت ، وعند فك الإدغام قد يحذف المدغم ، إما مع حركته أو بعد نقلها

(١) سورة الكهف الآية ٧٦ وهى قراءة عاصم حجة ابن خالويه ٢٢٨ .

(٢) الصحاح فقط ١١٣٥/٢ .

(٣) لم أعر على قائله يقول البغدادي : دوفى النفس من هذا البيت شيء لأننا لم نعرف له قائلاً ولا

نظيراً الخزانة ٤٤٩/٢ ، انظر شرح المفصل ١٢٥/٢ .

(٤) البيت من بحر الرمل والرواية المشهورة فى البيت «عَنْهُمْ وَعَنِي» فى الخزانة ٤٤٩/٢ ، الشواهد

الكبرى ٣٥٢/٢ ، وقد ورد برواية القوشجي فى حجة ابن خالويه ٢٢٨ ، وفى النسخة ب «قبيس ولا

قبيس منى» تحريف ، والشاهد فى قوله «عنى ومنى» بالتخفيف حيث حذفت النون وهو ضرورة عند

سيبويه والقياس تشديد النون .

(٥) فى ب المكسنة تحريف .

إلى ما قبله فيقال مست وحست قال^(١) :

خَلَا أَنْ الْعِشَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شُوسُ^(٢)

أى أَحْسَنَ، والضمير فى به للحادى، «وشُوس» جمع أشوس وهو الناظر بمؤخر العين تكبراً وتغيظاً وفى المضارع يفك مع نون جماعة النساء كتمددن ويمددن، لأنه مسكن المضارع، كالثمانية للماضى. وإن اتصلت المسكنات بالمعتل العين، ففى الماضى الذى أبدل عينه مدة، كقال وباع واختار وانقاد وقيل وبيع وقول وبوع تسقط تلك المدة، لامتناع الساكن الغير المدغم بعدها، ثم إن كان غير الثلاثى المجرد تبقى حركة ما قبلها على حالها، كما فى اخْتَرْتُ وَانْقَلْتُ وَاخْتَرْتُ، وفى الثلاثى المجرد إن كانت المدة ألفاً ففى المكسور العين يكسر الفاء كخَفْتُ، وفى / المضموم يضم ككَلْتُ^(٣)، وفى المفتوح [ب/١٤٢] إن كان واوياً يضم ككَلْتُ، وإن كان يائياً يكسر كيجت، وإن كانت غيره لا يتغير ما قبلها بحال، فنقول فى «قيل» بالكسر الخالص أو بالإشمام، قَلْتُ بالكسر أو بالإشمام، وفى قوله قُلْتُ بالضم، وفى المضارع أيضاً تسقط مع مُسْكَنِهِ، وقد عرفته، ولا يتغير الفاء بحال فتقول تَقُلُّنَ وَيَقُلُّنَ وَتَبِيعُنَ وَيَبِيعُنَ وَتَخْتَرُنَ وَيَخْتَرُنَ وَتَقُلُّنَ وَيَقُلُّنَ، وعلى هذا، وإذا اتصلت بالمعتل اللام ففى الماضى إن كان ثلاثياً مجرداً معروفاً، لامة لا يعمل لعدم موجهه، وهو تحرك حرف العلة كما فى دَعَوْتُ دَهَوْنَا وَرَمَيْتُ رَمَيْنَا، وكذا إذا اتصل به ضمير تشبيه الغائب كدَعَوَا وَرَمَيَا، لأن لو أعل لالتقى ساكنان، فلزم حذف أحدهما

(١) القائل هو أبو زيد الطائى واسمه حرملة بن المنذر وهو أحد من اشتهر بكنيته دون اسمه الاقتضاب ١٢٨، ٢٩٩، الصبحاح حس ١١٤/٧، وانظر الإنصاف ١٧٦/١، ١٧٧، المنصف ٨٤/٢، شرح المفصل ١٥٤/١٠.

(٢) البيت من بحر الوافر وقد روى «أحسن» به الخصائص ٤٣٨/٧ وروى فى المفتاح ٣٤ «فهو إبيه شمس» وهو خطأ لأنه يكسر وزن البيت موسيقياً، وهو يصف قومًا أسوداً والأسد يفتقر آثارهم لكن ينهز فيهم فرصة، الاقتضاب ١٢٨، والشاهد فى قوله «أحسن» به حيث حذف المدغم بعد نقل حركته وأصله أحسن.

(٣) فى ب ككَلْتُ تصحيف.

فالتيس التثنية بالواحد ، وإن كان غير ذلك ألزم الياء مطلقاً ، كأُعليت وُسُميت ودُعيت ودُعياً وتُخشون ويُخشون ففي المضارع يسقط اللام مع شيئين الأول : ضمير جمع المذكر سواء كان للمخاطب أ للغائب كَتَدْعُون ويُدْعُون [١٤٣/أ] وتُرمون ، وإن اتصل بالماضي ضمير جمع الغائب كَدَعُوا وَرَمُوا وَخَشُوا حذف اللام ، أما في الأولين أعل لتحركه بعد الفتحة فالتقى ساكنان أعنى الألف المبذلة من اللام وواو الجمع فحذف اللام ، وأما في الثالث فلاستبشاع^(١) الخروج من الكسرة إلى الضمة ، سيما مع حرفي العلة ، فنقل حركة اللام إلى العين ثم حذف ، وكذا إن لحقه تاء التأنيث لكن إن كان مفتوح العين كدعت ورمت ودعنا ورمنا بخلاف رضيت ورضينا ، وذلك لمثل ما ذكرنا من الإعلال والتقاء الساكنين حقيقة كما في دعت أو تقديرًا كما في دعنا فإن حركة التاء لضرورة الألف بعده ، وإلا فأصله السكون ، وبعضهم يعتبر الحركة الظاهرة ، وإن كانت عارضة فيقول : دعانا ورمانا^(٢) ، والفصح هو الأول (وفي المضارع يسقط اللام مع شيئين الأول : ضمير جمع المذكر سواء كان للمخاطب أو للغائب كتدعون ويُدْعُون وتُرمون^(٣) ويُرمون وتُخشون ويُدْعُون وتُدْعُون وتُرمون ويُدْعُون وتُخشون فإن الأصل تَدْعُوْنَ وتُرْمِيْنَ وتُخْشِيْنَ ، ففي الأول ثقل اجتماع الضميتين مع [١٤٣/ب] الواوين ، وفي الثاني ثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة ، كما ذكرنا فحذف منهما اللام بعد نقل حركته إلى العين ، وفي الثالث : وجد سبب الإعلال وهو تحرك حرف العلة بعد الفتحة فأعل فصار تخشاؤن فحذف اللام ، ومثل هذا يُفعل في المجهولات ، الثاني : ضمير المخاطبة كتدعين وترمين بكسر العين فيهما وتخشين بفتحها ، ويمكنك تخريج وجه هذه مما ذكرناه أنفأ ، وحكم اتصال الضمائر بأمثلة الأمر والنهي كحكمه في المضارع من غير فرق سوى أن نون الإعراب فيها ساقط ، وفي اللغيفين المعبر حال اللام لأن التغيير بالآخر أولى ، وكأى بك لم يفارقك مما

(١) في ب لإشباع تحريف .

(٢) في أ ، ب دعانا ورمانا .

(٣) ما بين القوسين ساقط من د .

ذكرنا^(١) من الأحكام الجمالية شائبة شبهة في تعريف أمثلة المعتل العين واللام أملاً منى قلعهما بالكلية ، فحداني^(٢) الحذب عليك أن أفصل لك أمثلة منها^(٣) لتتفصل بها عما أنت فيه وهي هذه قلتُ قلنا قلتُ قلتما قلتُم (قلتُ قلتما)^(٤) / قلتُن ، قال قالا قالوا قالت قالتا [١٤٤/أ] قلن ، وفي مجهوله قلتُ قلنا (إلى الآخر)^(٥) ، ويجوز أن تكون صيغ التكلم والخطاب وجمع الغائبة كالمعروف ، حنو النعل بالنعل ، وغيرهما قول قولاً قولوا قولت قولتاً ، ويجوز إشمام الكسرة في الجميع كما مر ، وبُعْتُ بعنا بعْتُ بعتما بعتم بعْتُ بعتما بعْتُن ، وفي مجهوله أيضاً يَعتُ بعنا إلى الآخر ، إلا أنه يجوز هنا ضم الباء وإشمام كسره كما عرفت ، وأقول نقول نقول نقولان تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن ، يقول ، يقولان يقولون ، تقول تقولان تقلن ، وفي مجهوله أقال ، تُقال تُقالان ، يُقالان يُقالون ، تُقالين ، تُقالان تُقلن يُقال ، يُقالان يُقالوان تُقالان يُقلن^(٦) ، ويبيع يبيع تبيع تبيعان تبيعين تبيعان تبِعْ تبِعْ يبيع يبيعان يبيعون تبيع يبيعن ، ومجهول المعتلات في واوها وبانيها لا يتفاوت إلا في ماضى المعتل العين ، كما عرفت ، ودَعَوْتُ دعونا ، دَعَوْتُ [١٤٤/ب] دعوتما إلى آخره ، دَعَا ودَعَوَا دَعَا ، دَعَتْ ، دَعَتَا ، دَعَوْنَ ، وفي مجهوله دُعيت دُعينا دُعيت^(٧) إلى آخره ، دُعِيَ ، دُعِيَا ، دُعُوا ، دُعِيتُ ، دُعِيتَا ، دُعِين ، ورَمِيتُ ، رمينا ، رميت^(٨) إلى آخره رَمَى ، رَمَيَا ، رَمَوْا رَمَتْ رَمَتَا ، رَمِين ، وَخَشِيتُ ، خَشِينَا ، خَشِيتَ إلى آخره ، خَشَى ، خَشِيَا ، خَشَوْا ، خَشِيتُ ، خَشِيتَا ، خَشِين ، وأدعو ، ندعو ، تدعوا ، تدعوان ، تدعون ، تدعين ، تدعوان ، تدعون^(٩) ، يدعو

(١) في ب بما ذكرنا .

(٢) في ب فحداني الحذب .

(٣) في ب منها .

(٤) ما بين القوسين ساقط من د وقلتما فقط ساقطة من ب ، ج .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) في بقية النسخ «تقلن» .

(٧) ساقط من الأصل .

(٨) ساقط من ج .

(٩) ساقط من الأصل .

يَدْعَوَانِ ، يَدْعُونِ ، تَدْعُو تَدْعَوَانِ ، يَدْعُونِ ، وَأَرْمَى تَرْمَى ، تَرْمَى تَرْمِيَانِ ، تَرْمُونِ ، تَرْمِينِ ، تَرْمِيَانِ ، تَرْمِينِ ، يَرْمَى ، يَرْمِيَانِ يَرْمُونِ ، تَرْمَى ، تَرْمِيَانِ ، يَرْمِينِ ، وَأَخْشَى . نَخْشَى ، تَخْشَى ، تَخْشِيَانِ تَخْشُونِ تَخْشِينِ ، تَخْشِيَانِ ، تَخْشِينِ ، يَخْشَى ، يَخْشِيَانِ ، يَخْشُونِ ، تَخْشَى تَخْشِيَانِ يَخْشِينِ ، وَفِي الْمَجْهُولِ أَدْعَى تَدْعَى ، تَدْعَى تَدْعِيَانِ ، تَدْعُونِ ، تَدْعِينِ ، تَدْعِيَانِ تَدْعِينِ ، يَدْعَى ، يَدْعِيَانِ يَدْعُونِ ، تَدْعُونِ ، تَدْعَى ، تَدْعِيَانِ يَدْعِينِ .

الصنف الثاني : في بيان ما يعرض للفعل من الهيئة بسبب إلحاق نوني التأكيد :

[١/١٤٥]

وهما نون مشددة ونون ساكنة ، ويسمى الأولى ^(١) ثقيلة والثانية ^(٢) خفيفة وإنما يدخلان الفعل الذي فيه معنى الطلب حقيقة كالأمر والنهي والاستفهام والتمنى والعرض ، أو حكماً كالقسم ، وكل فعل للمتكلم بتحقيقه اهتمام تام كأنه مطلوب له ، ولهذا لا يدخلان الماضي وقد شبه النفي بالنهي ، فيلحق به نون التأكيد كما في قوله ^(٣) :

يَخْشَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا ^(٤)

أي ما لم يعلمن ، أبدل النون ألفاً في الوقف كما في قوله تعالى ^(٥) ﴿لَنْسُقَنَّ﴾ ، ومن هذا القبيل قوله ^(٦) :

- (١) في ب الأول .
(٢) اضطرب في قاتل هذا البيت اضطراباً شديداً راجع الخزانة ٥٦٩/٤ ، الشواهد الكبرى ٨٠/٤ وانظر ص ١٤١ من هذا التحقيق .
(٣) تحدثنا عن القصيدة التي فيها هذان البيتان من قبل في هذا التحقيق ، وقد رواها نقرة كار في شرح الشافية ٣٦ وشيخ على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكَّرَتَا ، والشاهد في قوله ما لم يعلمنا حيث أبدل النون ألفاً في الوقف البحر المحيط ٤٩٥/٨ .
(٤) سورة العلق الآية ١٥ ، البحر المحيط ٤٩٥/٨ .
(٥) الفاتل جنبمة الأبرش الرضاح ملك الحيرة كان شاعراً وكان أبوه ملكاً على العراق الخزانة ٥٦٧/٤ ، الكتاب ٥١٨/٣ ، الشواهد الكبرى ٥٦٧/٤ ، الصحاح شمل ١٧٣٩/٥ ، المقنن ١٥/٣ ، شرح المفصل ٤٠/٩ ، معنى اللبيب ١٢٠/١ ، ٩/٢ ، الهمع ٣٨/٢ ، حاشية الأمير على المعنى ١١٩/١ .

رُئِمَا أَوْفُسِيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ قَوِيٍّ شَمَالَاتٍ^(١)

أى ارتفعت فى جبل ، إذ ربما للتقليل تناسب العدم والنفى . والثقيلة تدخل جميع صيغ غير الماضى ، فيفتح ما قبلها فى الصيغ الخمس ، التى عرفت أنَّ ضميرها مستتر فتقول لأعرفنْ ، لتعرفنْ ، لتعرفنْ ، لتعرفنْ ، وتزيد ألفاً قبلها مع نون جماعة النساء فتقول لتعرفنَّ فى الخطاب ، ولتعرفنَّ فى الغيبة ، ويحذف نون الإعراب أينما كان/ لأنهما يجعلان الفعل مبنياً ، وواو [١٤٥/ب] الجمع وياء المخاطبة إذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً ، اجتزأ عنها بالضممة والكسرة اللتين قبلهما فتقول لتعرفنْ ولتعرفنْ ، وإذا كان مفتوحاً حركت الواو بالضم والياء بالكسرة حركة كاللازمة من وجه لكون لام المضارع فى الأصل متحركاً ، وكون النون بمنزلة الجزء مما لحقه إذا لم يكن قبله ضمير بارز ، ولهذا يُردّ العين المحذوفة من قومنْ وبعينْ بخلافه فى ﴿قُمْ اللَّيْلُ﴾^(٢) ، وكالعارضة من وجه كما فى رمتا ، ولهذا لم يعمل اخشونْ واخشينْ ، وهى مفتوحة فى سائر المواضع لثقلها وخفة الفتحة إلا بعد الألف سواء كان للضمير كما فى : لتعرفنَّ ، أو للفصل بين النونات ، كما فى : لتعرفنَّ تشبيهاً لها بنون المثنى كتعرفان وعارفان ، وإنما لم يحذف هنا الألف كما حذف الواو والياء كما فى لتعرفنْ ولتعرفنْ لالتقاء الساكنين وأما فى لتعرفنَّ فظاهر ، لأن الألف إنما اجتلب للفصل فلو حذف عاد ما هرب منه ، وأما فى لتعرفنَّ فلأنه لو حذف/ لالتبس بالواحد ، إذ كسر النون كان لأجل الألف ، فلو [١٤٦/أ] حذف لانفتح النون مع أن المد فى الألف أكثر منه فى الواو والياء ، وفى المد شبه الحركة ، وحكم الخفيفة حكم الثقيلة غير أنها لا تدخل ما كان الثقيلة^(٣) فيه بعد الألف

(١) البيت من بحر المديد ، قوله أوفيت أى أشرفت على الشيء ، فى بمعنى على ، والعلم الجبل ، الشمالات جمع شمال وهى الرياح ، ويصف انقطاعاً عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، والشاهد فى قوله ترعن حيث أكده بالنون الخفيفة وهذا نادر كما يقول العيني .

(٢) يقصد قوله تعالى ﴿قُمْ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلاً﴾ سورة المزمل الآية ١/

(٣) والأصح ما كانت الثقيلة .

للزوم التقاء الساكنين على غير حله ، أو اجتماع النونات فيما كان عينه ولامه نونًا ، فالكوفيون^(١) يجوزون إثباتها بعد الألف ، فبعضهم ساكنة ، بناء على ما ذكرنا من أن الألف فيه شائبة الحركة من جهة زيادة مد فيه ، وبعضهم مكسورة على القانون .

(١) الإنصاف ٢ / ٣٨١ ، ٣٩١ المسألة ٩٤ .

الفصل الثانى

لييان ما يحصل بسبب التصغير

وهو أن يزداد فى الاسم بعد حرفه الثانى ياء ، ويفتح ما قبله ، ويضم الصدر إن لم يكونا كذلك ليدل على تحقير معناه إن لم يكن جمعاً ، وعلى تقليله إن كان جمعاً ، ولا ينتقض التعريف بنحو قوله ^(١) :

يَا مَا أَمِيلَحْ غِرْلَانَا شَدَنْ لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءِ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ ^(٢)

لأنه بالحقيقة تصغير الاسم وإن جرى فى الظاهر على الفعل ، ومعنى التصغير راجع إلى ما وصف بالملاحة كأنه / قال مَلِّحَات [ب/١٤٦] ومع هذا لا يقع إلا فى فعل التعجب ، لأنه يشبه الاسم من جهة عدم تصرفات الأفعال فيه وأنهم إذا منعوا من تصغير الأسماء التى هى بمنزلة الأفعال أعنى الصفات العاملة ، فلم يُجَوِّزُوا نحو هو ضويرب زيدا ، فما ظنك بالأفعال؟! الغِرْلَان بكسر الغين جمع الغِرَال بفتحه ، وشَدَنْ الغِرَال أى قوى وطلع قرنه واستغنى عن أمه ^(٣) ، والمذكور فى البيت جمع مؤنثه ، وهَوْلِيَاء تصغير هَوْلَاء كما ستطلع عليه ، والضَّالُّ بتخفيف اللام ، والسمر بضم الميم شجران ، وأوزان التصغير فَعِيلٌ وفَعِيلِلٌ وفَعِيلِلِلٌ ، ومرادنا هنا - وفى التكسير أيضاً - بالوزن وترتيب

(١) اختلف فى القائل ، فالبنادى نسب إلى على بن محمد المغزنى وهو متأخر من قصيدة له فى مدح على بن عيسى وزير ابن المعتز ، الخزائن ٩٥/٤ وقد نسب العيني إلى عبد الله بن عمر المرجى الشواهد الكبرى ٤١٦/١ ، ونسب أيضاً إلى المجنون ، ولم أشر عليه فى ديوانه .

(٢) البيت من بحر البسيط ، وقد ورد :

مِنْ هَوْلِيَاءِ كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ

الهمع ١/٧٦ . ٩٠/٢ ، ١٩١ وهى رواية العيني ، والشاهد فى قوله «أميلح» حيث جاء التصغير فى فعل التعجب ، وخرج للشاهد على أن التصغير هنا راجع إلى المفعول المتمجب منه وإليه أشار القوشجى بقوله «معنى التصغير راجع إلى ما وصف بالملاحة» انظر شرح الشواهد ٨٣ ، شرح المنفصل ١٤٣/٧ ، الإنصاف ٨١/١ ، الأشمونى ١٨/٣ ، ٢٧ .

(٣) الصحاح شَدَنْ ٦/٢١٤٤ .

الحركات والسكنات ، لا القاعدة المذكورة في العقد الثاني من اعتبار أصالة الحروف وزيادتها ، إلا في الياء فإنه مرعى إذ لا يقال : مدرج مثلها على وزن التصغير ، ففَعِّل لما هو على ثلاثة أحرف كيف كانت ملفوظة كلها أو محذوفة بعضها ، بردها في التصغير نحو حُجِّير في تصغير حُجِّر بسكون/ [١٤٧/١] الجيم مع الحركات الثلاث للحاء وبفتحهما ، ومُيِّت في تصغير مَيَّت ، والياء فيه زائد ، وُنَى وُنَمَى وُمِنَى ووعيدة في تصغير ابن ودم ومد وعِدَة ، وفَعِّل لما هو على أربعة أحرف كذلك كَثَرْتَهُمْ ومُسَلِّم في درهم ومسلم ، ولما هو على ^(١) أزيد من الأربعة ولكن بعد حذف الزائد سواء كان واحداً أو أكثر ، وهذا القسم لا يقع إلا نادراً ، فإن كان ^(٢) حروف الكلمة كلها أصولاً كما في قِرْطَعِب وجَحْمَرَش فينبغي أن يحذف ^(٣) الأخير فيقال قِرْطَع وجَحْمِر ، قال سيبويه ^(٤) في تعليقه : لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع فإنما حذف الذي ارتدع عنده ، وبعضهم يحذف الميم ^(٥) من جحمرش لأنه من حروف الزيادة ، والطاء من قرطعب لأنه شبيه في المخرج بالذال الذي هو منها فيقال جحمرش وقرمب ، وإن كان في الكلمة زيادة فينبغي أن يراعى الترتيب في الحذف فلا يحذف الأصل ، وإن كان آخرًا ، بل الزائد فيقال في مدرج دحرج لا مديحر ، ولا الزائد المفيد مع/ غير المفيد فيقال في [١٤٧/ب] مضراب اسم آلة مُضَيِّر لأن الميم تفيد الآلية دون الألف ، إذ وجوده وعدمه في ذلك سواء ولا المفيد فائدة عائدة إلى نوع الكلمة مع المفيد فائدة عائدة إلى جنسها ، فيقال في منطلق مُطَلِّق لا نُطَلِّق لأن فائدة النون وهي الدلالة على ^(٦)

(١) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٢) والصحيح «وكانت حروف الكلمة» .

(٣) في ب يحذف تصحيف .

(٤) الكتاب ٤٤٩/٣ .

(٥) نسب كثير من الصرفيين هذا الرأي للزمخشري ومنهم ابن جماعة في حاشيته ٧٩ ، والرؤى في شرحه على الشافية ٢٠٥/١ ، والحق أن الزمخشري يقول ما نصه : «ومنهم من يقول فريزق وجحمرش بحذف الميم لأنها من الزوائد المفصل ٢٠٢ ، ويبدو أنه وهم من الزمخشري ومن بقية الصرفيين كما يقول السيرافي والأندلسي لأن هذا الرأي غير منسوب إلى أحد بعينه .

(٦) ساقطة من ب .

المطاوعة تعود إلى أمثلة الباب رأساً ، وفائلة الميم وهي الدلالة على من قام به الفعل ، تخص بعضهما ، ولا ما يؤدي حذفه إلى ما لا نظير له مع ما لا يؤدي حذفه إليه ، فيقال في : استقراض تُقْرِضْ لا سُقْرِضْ لوجود تَفْعِيلِ مصغر تَفْعِيلِ أو تَفْعَالِ كَتَجَنَّفِيف^(١) دون سُقْرِيعِيلِ فإذا انتفى هذه^(٢) الجهات فالخيرة إليك ففي قلنسوة إن شئت قلت قَلْنِسَةٌ وإن شئت قلت^(٣) : قَلَيْسِيَّة ، وما نقلناه من سيويه ربما يرجح الأول^(٤) ، وفعليل لما هو على خمسة أحرف رابعها مدة كذَنِّيِيرٍ وعُصَيِّفِيرٍ وقَتِيدِيلِ في دينار وعصفور وقنديل ، ولما حُذِفَ منه شيء مما سبق تعويضاً^(٥) لما حذف منه/ بالمدة كما يقال في جحمرش جحيمر [١٤٨/أ] وفي منطلق مطليق ، ولا اعتداد في هذه الأصول بتاء التأنيث ، وباء النسبة ولا بزيادات التثنية ، وجمعي السلامة وستعرفها ، فبعد طليحة مثلاً مما هو على ثلاثة أحرف وتصغر على طليحة وسعادة مما هو على أربعة أحرف وتصغر على سَعِيدَةٍ ، ولهذا لم يكسر حاء طليحة لأنه من قبيل فَعِيلٍ لا فُعِيلِلٍ ، وكذا في عُصَيْرِ وَجُعَيْرِ وَمُسَيْلِمَانٍ وَمُسَيْلِمُونٍ وَمُسَيْلِمَاتٍ ، وإن كان الاسم مؤنثاً سماعياً ، إن كان ثلاثياً يظهر التاء في تصغيره كَشُمْسِيَّة في شمس ، وعُرَيْسٍ مصغر عُرْسٍ بكسر العين امرأة الرجل ، وعُرَيْبٍ مصغر عرب شاذان ، وإن كان فوقه أى فوق الثلاثي لا ، فيقال في تصغير عقرب عَقِيرِبٍ ، وقُدَيْدِيْمَةٍ وُورِيْمَةٍ مصغرتا قدام ووراء ، وهما من بين الظروف مؤنثان سماعيان شاذان ، وللزوم الحركة ثاني المصغر لا ثبات فيه لهزمة الوصل كما تنبعت له من إيرادنا بُنْيَا في^(٦) تصغير ابن وقول من قال^(٧) : ولتحرك أوله لا ثبات لهزمة الوصل معه

(١) الكتاب ٤/٤٤٣ .

(٢) والأصح انتفت هذه .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) أي أن القرشجي يميل إلى حذف التماس وهو ملتبس بسيويه وهذا دليل على أن مذهبه بصري .

(٥) في جـ تصريفاً .

(٦) ساقطة من أ . ب .

(٧) اللغات الزمخشري في المصطلح ٢٠٣ يقول : «وتقول في اسم وابن سمي وبني فتد للام الناهية وتستغنى بتحريك الفاء (يعني الأول) عن الهمزة» .

فيه نظر، ولهذا أيضاً لا ثبات للألف ثانياً فيه بل إن كان له أصل يرد إلى أصله، كما في بويب ونبيب مصغرى باب وناب، والألف [١٤٨/ب] يبدل وأوا رعاية للمناسبة بينه وبين ضم الأول وحذراً عن ثقل الياء مع ياء التصغير كما في ضُوَيِّب مصغر ضارب، وللزوم السكون ياء للتصغير لا ثبات للألف بعده ظرفاً كان أو لا بل يُبدل ياء، كعَصِيَّة وعَصِيْم في عصا وعصام، وكذا الواو كعُرِيَّة في عروة، إلا أنه إذا كان غير ظرف يجوز إبقاؤه نحو: أسود في أسود وإن كان الأفصح أَسِيد، وإذا أبدل حرف من الكلمة بغيره، فإن كان سبب الإبدال في المصغر أيضاً موجوداً أبقي على حاله كما في تخمة وتخيمة والإلا رد الأصل، كمُوَيِّز في ميزان وكما ذكرنا من بويب ونبيب، وهذا ظاهر وإنما قالوا عيب في تصغير عيد، مع الأصل الواو فرقاً بينه وبين مصغر عود، وإذا وقع بعد ياء التصغير ياء ان حذف الأخير إن كان ظرفاً كما في غُطِيَّ مصغر عطاء، وأحَى مصغر أحوى، وهو ما خالط خضرته سواد وصفرة^(١) بخلاف ما إذا كان أحدهما قبل ياء التصغير كما في حَيَّيَّ مصغر حَيَّ أو كان في الوسط كما في / أُيِّيَّب باجتماع أربع ياءات مصغر [١٤٩/أ] أيوب، ومن قال في أسود أسبود يقول في أخوى أخَيو، وجمع الكثرة لا يصغر على حاله، للزوم^(٢) التنافي بين الكثرة والتحقيق بل يرد إلى جمع قلة إن كان له وستعرفهما، أو إلى مفردة ثم يجمع جمع السلامة، مثلاً يقال في غُلَّمان غُلَّيْمَة أو غُلَّيْمون، وفي جُلَّران جُلَّديران، وأما أسماء الجموع: سواء كان في حكم الكثرة كناس وقوم أو في حكم جمع القلة كرهط فإنه يطلق على ما دون العشرة من الرجال، فإنها كالمفردات تصغر مثلها، والاسم المركب من كلمتين تصغيره تصغير الأولى منهما فيقال في بعلبك وخمسة عشر بعلبك وخمسة عشر، ولا يكسر ما بعد ياء التصغير بجعل الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث، واعلم أن ما ذكرنا هو الأصل في باب التصغير، وقد يخالف ذلك لفظاً ومعنى، أما لفظاً فمثل أنه يحافظ على ألف

(١) في ب، ج سواده وصفرته .

(٢) في ب، للزومهم .

أفعال جمعاً وألفى التأنيث الممدودة والمقصورة وما شابههما وهو الألف والنون في مثل سكران فيقال/ في أجمال وحمراء وحبل وندمان أجيمال وحُميراء [١٤٩/ب] وحُبيلَى وتُدَيمان، وكان الأصل أجيميلًا وحميرَى وحبيليا وتديميا بخلاف نحو أمشاج حيث يقال في تصغيره أَمَشِجْ إذ هو ليس بجمع قال تعالى ^(١) ﴿مِنْ نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ أى مختلطة بماء المرأة ودمها، وبخلاف نحو معزَى وكِسَاء حيث يقال مُعْزَى وكُسَىء إذ ألفهما ^(٢) ليس للتأنيث، وبخلاف نحو سرحان وشيطان حيث يقال في تصغيرهما سُرْجِحين وشُيْطَين، إذ الألف والنون فيهما ليسا مشابهيْن لألفى التأنيث، ومثل أنه يحذف من المزيد زوائده من غير موجب ويصغر على الأصل فيقال في أزهر زُهَيْر، وفي جاهل جُهَيْل وفي مسمار سَمِير وفي متعلم عَلِيم، وفي مدحرج دُجْجِج، وفي سرحان سَرِج، ويسمى هذا تصغير الترخيم، ومثل أنه يزداد على زنة التصغير كما يقال في تصغير إنسان أنيسيان، وفي تصغير رَجُل رويجل وفي تصغير مَفرَب مغيربان، وفي تصغير عَشِيَّة عَشِيَّان/ وعُشَيْشِيَّة ومنه أُعِيلمة وأُصَيْبِيَّة في تصغير غِلْمة وصَبِيَّة [١٥٠/أ] وهذا ليس بقياس، ومثل أنه يصغر بعض المبهمات على غير تلك الأوزان وذلك بأن يترك أوائلها على ما كانت عليه من الفتحة والضمة ويلحق الألف بأخرها، أو بما قبل آخرها فيقال: في ذا وتا وأولا ذَيَّا وتَيَّا وأولَيَّا، وفي أولاء بالمد أولَيَّاء كذلك، وفي الذى والتى والذين واللاتى، اللذيان واللتيان، واللذيان واللتيان بفتح ما قبل الياء فى الجميع وفتح الياء أيضاً فى اللذيون لأنه لما ذهب الألف الملحق بسبب التقائه مع الواو الساكن أبقى فتحة الياء تنبيهاً عليه كما فى الأعْلُون، ولم يسمع مصغر اللذين واللتين، وأما معنى فمثل أنه يجيء لإظهار الشفقة نحو يا بنى، وللدلالة على قرب المسافة بين المتفاوتين كقولهم هذا دوين ذاك وفويقه أى تفاوت ما بينهما قليل، وللتعظيم كما فى قوله ^(٣):

(١) سورة الإنسان الآية ٢.

(٢) فى ب أنهما.

(٣) القائل لبيد بن ربيعة العامري من قصيدة طويلة له يريى النعمان بن المنذر ديوان لبيد ٢٥٦، الشواهد الكبرى ٥٣٥/٤، وانظر المغنى ١٢٠/١، الإنصاف ٨٨/١، الأشمونى ٨٨/١، الهمع ١٨٥/٢، شرح نقره كار للشافعية ٤٧، حاشية ابن جماعة ٧٥.

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ يَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ^(١)

أى داهية عظيمة/ وهى الموت هكذا يقال ، وعندى أن [١٥٠/ب] قصد الشاعر إلى معنى آخر وهو التعريض برداءة معاملة الناس مع الموت ، وقلة مبالاتهم وفزعهم ، حتى اعتقلوه حقيراً هيناً ، بل توهموا أنه لم يأتهم فأجرى الكلام على ما اعتقلوه بحسب ظاهر حالهم ، وكأنه قال ما زعمتموه داهية حقيرة ستشاهدونه وتعرفون عظمتها ، فهذا ليس من كون التصغير للتعظيم فى شيء ، وإن كان على خلاف الأصل من وجه آخر ، ثم اعلم أن من المصغر ما لا يُكَبَّرُ كَكَمَيْتٍ وَكَعَيْتِ^(٢) بنقطنين البلبل ، وجميل طائر ، وإنما حكموا بكونها مصغرات ، ولم يقولوا أسماء موضوعة ابتداء على وزن المصغر كرؤيد ومُهَيِّم اسم فاعل من هَيِم ، لأن أريد الجمع يقال كُمْتُ وَكَيْتَانِ وَجَمْلَانِ بكسر الكاف والجيم ، فيدل على أن الأصل أَكُمْتُ وَكُمْتُ وَجُمَلْتُ بضم الأول وفتح الثانى فيهما كصُرد وصُردان وَجُمَلْتُ وَجَمْلَانِ وأشباهاها ، ولو جمعت على المستعمل لقليل كمايت وكعانت^(٣) وجماليل أو كَمَيْتَاتٍ وَكَعَيْتَاتٍ وَجُمَيْلَاتٍ ، ومن المكبر ما لا يصغر وهو [١٥١/أ] الأسماء النازلة منزلة الأفعال وهى أسماء الأفعال والأسماء المتصلة بالأفعال إذا كانت عاملة والأسماء النازلة منزلة الحروف وهى الضمائر ، ومن وما ومع وأين ومتى وحيث وحسب وعند وأمس ، وبعض الأسماء المتمكنة أيضاً كغد وأول من أمس والبارحة وأيام الأسبوع .

(١) البيت من بحر الطويل ، والشاهد فى قوله دويهية حيث جاءت مصغرة للتعظيم وهو ما لا يظنه القوشجى ، وقد روى البيت «خويخية تصفر» والخويخية بنخامين مجعنين وهى الداهية أيضاً هامش شرح المفصل ١١٤/٥ .

(٢) فى شرح الجاربردى ٩٦ يقول عن كميته وكعيت : «إنما صغر لأنه بين السواد والحمرة ليدل ذلك على المعنى» .

(٣) مكنا وردت والصحيح كمايت .

الفصل الثالث

لبیان ما يحصل بسبب النسبة^(١)

اعلم أن الألفاظ الدالة على النسبة على أنحاء شتى ؛ فمنها ما يدل على نسبة حدث إلى ذات بوجه مخصوص ، وهو كل ما يشتق من المصدر على ما علمته ، ومنها ما يدل على نسبة شيء إلى شيء بوجه الاختصاص الكامل ، وهو المركب الإضافي ، ومنها ما يدل على نسبة أمر إلى آخر بطريق الإسناد ، فإن اعتبر معلوميتها للمخاطب ، فهو المركب الوصفي وإلا فهو المركب الخبري ، ومنها ما يدل على نسبة صنعة إلى شخص يتمرن ويدوم عليها ، وهو فَعَّال إما مشتق من اسم عين كجَزَّاز ويُقَالُ /، وإما مصدر كقَصَّاب [١٥١/ب] وقَصَّار^(٢) ، ومنها ما يدل على نسبة شيء إلى شيء بالحصول له في الجملة ، وهو فاعل مشتق من اسم عين ، كلابن وتامر لمن له اللبن والتمر ، ومنه طاعم وكاس أي ذو طعام وكِسوة ، ومنها ما يدل على نسبة شيء إلى شيء مطلقاً وهو ما يلحق آخره ياء مشدد مكسور ما قبله كبصري ومصري ، وقد يعوض عن تشديد الياء ألف قبل آخر الاسم فيقال في النسبة إلى اليمن والشام بالهمزة وهو لغة في الشام يمان وشام ، وعبرة المفتاح هكذا^(٣) ، وقد يزداد عوضاً عن التشديد قبل الياء ألف ونقل في الصحاح^(٤) عن سيبويه أن بعضهم يجمع بينهما ويقول يمانى بالتشديد قال أمية بن خلف^(٥) :

يَمَانِيَا يَظَلُّ يَشُدُّ كِبَرًا وَيَنْفُخُ دَائِمًا لَهَبَ الشَّوْاطِ^(٦)

(٢) هكذا وردت .

(١) في ب ، ج النسب .

(٣) المفتاح ٣١ ، وكلمة المفتاح ساقطة من ب . (٤) الصحاح يمن ٢٢١٩/٦ .

(٥) هو أمية بن خلف الخزاعي من قصيلة له يهجر فيها حسان بن ثابت الأنصاري الشواهد الكبرى ٥٢٣/٤ ، الصحاح شوط ١١٧٣/٣ .

(٦) البيت من بحر الوافر ، وقد روى في موضع من الصحاح «وينفخ دائباً» وفي موضع «وينفخ دائماً» الصحاح يمن ٢٢٢٠/٦ ، شوط ١١٧٣/٣ يقول الجوهري : «الشواط الذهب الذي لادخان له» والشاهد في قوله «يمانى» حيث جمع بين الألف والياء المشددة في النسب ، وقد روى البيت في النسخة ب طهب الشواهد .

والمقصود بالبحث هنا ، توهم البعض اختصاص المنسوب إليه بحسب الأصالة بالأب والبلد ، حتى عرف المنسوب بأنه اسم الأب أو البلد الملحق بآخره ياء مشددة ، وقال : فإذا نسب إلى غيرهما فعلى التشبيه . ذكره فى الإقليد^(١) / وليس بشيء إذ يعلم قطعاً أن النسبة فى لُغوى [١/١٥٢] وصرفى ونحوى ، والجملة الاسمية والفعلية إلى غير ذلك مما لا يتناهى ليست مبنية على تشبيه غايته أنها فيهما كثيرة مما ذكرنا هو الأصل فى النسبة ، ثم إنه قد يستعمل اللفظ على هيئة المنسوب وليس له منسوب إليه يستعمل ككرسى ، وقد يكون المجرد من الياء مستعملاً لكن الفرق بينه وبين ذى الياء غير ظاهر كأوحد وأوحدى ، وأحمر وأحمرى فيحمل على أن المراد نسبة الجزئى إلى كُليّه أو المبالغة فى وصفه بعدم النظر ، فينسب إلى لفظ الأوحد بمعنى أنه هو المستأهل لأن يطلق عليه لفظ الأوحد دون غيره ، وقريب منه بالتوجيه الأول الروم والرومى والعجم والعجمى ، فإن المجرد عن الياء لنفس الجنس وفى الياء لفرد منه ، وقد يلحق هذا الياء باسم فيفيد الكون على معناه كالإنسانية والعالمية والجاهلية^(٢) أى الكون إنساناً وعالمًا وجاهلاً ، ويمكن جعله على الأصل بأن يقال المراد الصفة المنسوبة / إلى الإنسان والعالم [١٥٢/ب] والجاهل والمتبادر منها الكون إنساناً وعالمًا وجاهلاً ، ثم إن الاسم يلحقه بسبب النسبة تغيرات بعضها قياسى وبعضها سماعى فمن الأول حذف تاء التأنيث منه حتمًا ، وكذا زيادات التثنية وجمع السلامة لو لم يسم بهما ، وكذا إن سمي بهما عند من يجعل إعرابهما بالحرف^(٣) ، كما كان فيقال فى النسب إلى مكة ومدينة مكى ومدنى وإلى الحرمين حرمى وإلى الزايدى

(١) انظر الإقليد شرح المفصل (خ) ورقة ١٤٨ ب النص نفسه .

(٢) فى الأصل «كالمالية والجاهلية والإنسانية» والأفضل ما ورد فى بقية النسخ بدليل ما بعده .

(٣) الشافية ١٠١ ، شرح الرضى على الشافية ١٠/٢ .

زايدى وإلى السبعين سبعى وإلى قَسْرَيْنِ قنْسرَى والسبعان اسم موضع قال الشاعر (١) :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ (٢)

أى أكثر عليها الليل والنهار ، أسباب الدروس ، وقنسرين بكسر القاف وفتح النون المشدد (٣) وكسره بلد بالشام ، وعند من يجعل إعرابهما حينئذ بالحركات كالمفردات لم تحذف فيقال فى النسبة إلى سبعان وقنسرين سبعانى وقنسرينى ومنه أنه يبدل كسرة ما قبل المكسور الذى قبل الياء فتحة حتما فيما هو على ثلاثة أحرف ، ولم يكن فاؤه / مكسورا سواء كان مع التاء أو [أ/١٥٣] بدونه ، فيقال فى النسبة إلى نَمِرٍ وشِقْرَةٍ وهما قبيلتان وإلى ذُلٍّ نَمْرَى وشَقْرَى ودوْلَى ، وكذا ضمة عين فَعُولَةٍ وسكون عين فَعَلٌ إذا كان ياء مدغما فى مثله اتفاقا ، كما فى طَى وحَى وسكون عين فَعَلَةٌ إذا كانت معتلة اللام عند يونس (٤) كما فى غزوة وظبية ، كما تطلع على جميع ذلك بعد هذا ، وفيما هو على أربعة أحرف ، ويكون ثانیه (ساكنا أو على ثلاثة ويكون فاؤه أيضا مكسورا فبعضهم يبدل تلك الكسرة فتحة ، فيقول فى تغلب وإبل تغلبى وإبلى بفتح اللام فى الأول والباء فى الثانى ، وبعضهم لا يغير (٥) الكسرة فيها وهنا هو الأكثر الأفصح

(١) الشاعر هو تميم بن أبى مقبل شاعر مخضرم الخزاعة ١١٣/١ ، وقد نسب البيت إلى شاعر جاهلى من بنى عقيل ، ونسب إلى ابن الأحمر ولمعه خلف الأحمر كما ظن ذلك الأستاذ عبد السلام هارون فى معجم الشواهد ٣٩٦/١ ولكن هذا غير صحيح لورود البيت فى ديوان ابن مقبل ٣٣٥ ، ولوروده منسوبا فى الاقتضاب ٤٧٢ ، الكتاب ٢٥٩/٤ ، والخزانة ٣٧٥/٣ ، والصالح سبع ١٢٢٧/٣ ، ولا نظن أن كل هذه الكتب قد أخطأت فى حين أن مرجحا واحدا قد أصاب .

(٢) البيت من بحر الطويل وقوله الملوان أى الليل والنهار ، وفى الاقتضاب أى الغداة والعشى ، والشاهد فى قوله السبعان حيث أجرى الاسم مجرى سلمان إذ لو جرى مجرى الثانية لقيل بالسبعين ، وانظر البيت فى الخصائص ٢٠٢/٣ ، شرح المنفصل ١٤٤/٥ ، والتصريح ٢٨٨/٢ .

(٣) ساقطة من ب ، وفى د المشددة .

(٤) الكتاب ٣٤٧/٣ ، الشافية ١١٣ ، حاشية ابن جماعة ١١٣ .

(٥) الذى يفعل ذلك هو سيبويه والخليل الكتاب ٣٤٣/٣ ، شرح الرضى على الشافية ١٨٨/٢ ، ١٩٠ .

فى ذات الأربعة ، وفيما هو على أربعة أحرف ويكون ثانيه^(١) متحركاً كعَلَبَطْ وهُدَبَدْ أو على أكثر كيف كان كعَلَابَطْ ومُسْتَعَصِم ، لا يغير الكسرة حتماً ، ومنه أنه يحذف الياء والواو من كل فعيلة وفعولة لكن بشرط ألا يكون العين معتلاً ولا مماثلاً للام^(٢) / وتفتح عين فَعُولَة لثلاً [١٥٣/ب] ينتقل من الضمة إلى الكسرة والياء من فعيل معتل اللام ومن كل فَعِيلَة لكن بشرط عدم المماثلة ، ومن فَعِيل معتل اللام فيقال فى حَنِيفَة وَشَنَوَة وَغْنَى وَغْنِيَة حَنْفَى وَشَنْئَى وَغْنَوَى وَفَى جُهَيْنَة وَعَيْنَة وَقَوَيْمَة وَقَصَى وَقُصِيَة جَهْنَى وَعَيْنَى وَقَوْمَى وَقُصَوَى ، بخلاف نحو حنيف وصبور وطويلة وقولة وشديدة ولجوجة وزبير وخَبِيب وخَبِيبَة ، فإنه لا يحذف منها شيء . . أما الحذف فى المؤنث مع عدمه فى المذكور حيث وقع فللفرق بينهما ، مع أن الحذف بالمؤنث المستثقل أولى ، وأما عدم الفرق بينهما بترك الحذف فى المعتل العين من فَعِيلَة وفَعُولَة والمضاعف منهما ومن فَعِيلَة ، فلأنه لو حذف وقيل فى طويلة وشديدة وخبيبة مثلاً طولة وشدة وخبيبة ، فإن أعلّ الواو وأدغم الدال فى النسبة لزم كثرة التفسير مع الإلباس فى البعض ، وإلا لزم الاستثقال وعدم الفرق بالحذف فى فَعِيل وفَعِيل معتلى اللام للاستثقال / اجتماع أربع ياءات مع الكسرتين [١٥٤/أ] أيضاً فى فعيل ، وقد جاء فى تصغير أُمَيَّة أُمَيَّيَّ بعدم الحذف لعدم الكسرتين وقد شذ عن حكم فعيلة سليقى وسَلَيْمَى وعَمَيْرَى فى النسبة إلى السليقة وهى الطبيعة ، وإلى سُلَيْمَة أزد لا سليمة غيرهم^(٣) ، وإلى «عميرة» كلب لا عميرة غيرهم^(٤) ، وعن حكم فَعِيل ثَقَفَى فى النسبة إلى ثقيف ، وعن حكم فَعِيلَة خَزْزَبَى بضم الخاء وفتح الزاى المعجمتين فى النسبة إلى خَزْزَبَة وهى موضع ،

(١) ما بين القوسين ساقط من جر وهو سقط كبير .

(٢) المقصود بها ألا تكون مضاعفة مثل كلودة وشديدة شرح الرضى على الشافية ٢٥/٢ .

(٣) أزد أبو حى من اليمن وهو أزد بن الغوث ينتهى نسيه إلى كهلان بن سبأ حاشية ابن جماعة ١٠٥ .

(٤) كلب حى من قضاة حاشية ابن جماعة ١٠٥ .

وعن حكم فَعِيل قَرَشَى وَفُقِمَى وَمُلْجَى وَهَنْلَى في النسبة إلى قريش يعني القبيلة لا قريش بمعنى دابة من دواب البحر ، وإلى فُقِمِ دارم^(١) لافقيم غيرهم وإلى مُلِج سعد^(٢) لا مليح غيرهم وإلى هَنْلَى ، وما ذكرنا إنما هو موافق لكلام ابن الحاجب^(٣) وهو الصحيح ، وأما صاحب المفصل^(٤) وتبعه صاحب لباب الإعراب^(٥) فلم يذكر لحذف ياء فَعِيلَة شرطاً ، وصاحب المفتاح قال هكذا^(٦) . ومن ذلك يعني من التفسير المضبوط أن يقال فَعَلَى البتة في كل فَعِيلَة / وفَعُولَة كحَنَفَى وشَنَى ، وأن يقال فَعَلَى في كل فَعِيلَة [ب/١٥٤] كجَهَنَى إلا في المضاعف والأجوف من ذلك ، فإنه يقتصر على حذف التاء ، ثم إنك بعدما تنبّهت أن ياء فَعِيل وفُعِيل معتلَى اللام يحذف في المذكر والمؤنث ينبغي أن تعلم أن الياء الآخر منهما يبدل واوًا كراهية اجتماع الياءات والكسرة ، كما في غَنَوَى وقُصَوَى ، وكذا في النسبة إلى تَحِيّة مع أنها تفعلّة يقال تَحَوَى ، لكونها موافقة في العلة لغنيّة ، والنسبة إلى عَدَوَى اتفاقاً ، وأما في عَدَوَة فعند «المبرد» كذلك^(٧) ، لأن الإدغام جعل الحرفين كحرف واحد فكأنها ليست من قبيل شنوعة ، وسبويه^(٨) أجراها على الضابط فقال في النسبة إليها عدوياً ومنه

(١) اسم رجل من بني كنانة وهو أيضاً اسم رجل من بني تميم ، وفقمى نسبة إلى فقيم الكنانى أما الآخر فالنسبة إليه فقيمى حاشية ابن جماعة ١٠٦ .

(٢) اسم رجل من بني خزاعة وهو اسم رجل من بني أسد حاشية ابن جماعة ١٠٦ .

(٣) الشافى ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤) الحق أن صاحب المفصل قد اشترط نفس الشرط وعبارته : «وتحذف الواو والياء من كل فَعِيلَة وفَعُولَة فيقال فيهما فَعَلَى نحو قولك حنفى وشننى إلا ما كان مضاعفاً أو معتل العين نحو شديدة وطويلة ، المفصل ٢٠٧ ، شرح المفصل ١٤٦/٥ .

(٥) انظر لباب الإعراب لأبى البقاء العكبرى ولم يشترط أى شرط اللباب ٥٤٩/٢ دكتوراه بجامعة القاهرة .

(٦) المفتاح ٣١ .

(٧) وتعليه كما يقول : «لأن ياء النسب تعاقب هاء التانيث وكل ما نسب إليه فالهاء ملغاة منه فكأنه لم تكن هاء «المقتضب ١٣٧/٣ ، الشافى ١٠٧ ، وشرح الجاريدى ١٠٧ .

(٨) الكتاب ٣٤٥/٣ ، ٣٤٦ ، وعبارته : «فإن أضفت إلى عدوة قلت عدوى من أجل الهاء» .

أن يحذف الياء الثاني من كل كلمة ما قبل آخرها ياء مشدد سواء كان أحدهما أصلاً ، كما في بَيْع أو بدلا عنه كما في سَيْد ومَيْت أو لا ، كما في حُمْير لأن توالى الكسرتين في الياءين المشددين في غاية الثقل^(١) ، ولهذا إذ أرادوا الفرق بين نسبة / مُهَيِّم اسم فاعل من هَيِّم [١٥٥/أ] الحب أى جعله هائماً متحيراً ، وبين نسبة مهَيِّم الذى أصله مُهَيِّوم مصغر مهوم اسم فاعل من هوم أى هز رأسه من النعاس ، بعدم الحذف فى الثانى زادوا ياء ساكنة بين المشددين ، فقالوا : مُهَيِّمِاً لإزالة لثقل توالى الكسرتين كان فى السكون بين المشددين نوع استراحة لآلة النطق ، فيقال فى النسبة إليها يبعى وسيدى وميتى وحميرى ، وربما يدلون أيضاً الياء الأول ألفاً كما يقولون طائياً وكان القياس طَيِّياً ، ومنه أن الياء الطرف إذا كان ثالثاً ، فإن كان ما قبله متحركاً ، ولا يكون إلا مكسوراً لأنه لو كان مفتوحاً وجب إبدال الياء ألفاً ، وليس فى الكلام ياء طرف ما قبله مضموم يبدل واواً حتماً ، فيقال فى النسبة إلى العمى والعمية صفتين من عمى الأمر أو الرجل بكسر الميم أى التبس وجهل عموى ، وإن كان ما قبله ساكناً فعند سيبويه^(٢) ، النسبة لا تغير الكلمة مذكراً كانت أو مؤنثاً ، فيقول فى النسبة إلى ظبى وظبية ظَبِيّاً ، ووافقه / يونس [١٥٥/ب] فى المذكر وفى المؤنث تقول ظبوراً كعمرى فرقاً بينهما مع التحرز عن اجتماع الياءات^(٣) ، وبكوى بفتح الدال فى النسبة إلى بدوشاذ ، وحكم الواو فى هذا حكم الياء إلا أن ما قبله لا يكون إلا ساكناً لأنه إن كان مفتوحاً وجب إبدال الواو ألفاً ، وليس فى الكلام واو طرف مضموم ما قبله أو مكسور ، فالنسبة إلى غزو غَزَوِى اتفاقاً ، وأما إلى غزوة فكذلك عند سيبويه^(٤) ، وعند يونس^(٥) غَزَوِى بفتح الزاى ، وكذلك غَزَوَةٌ ورِشْوَةٌ ، ووجه قول يونس هنا غير ظاهر ظهوره فى ذات الياء ، وإذا كان رابعاً

(١) هذا تعليل سيبويه فى الكتاب ٣/٣٧٠ ، ٣٧١ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤٦ وعبارته : «فى ظبية ظبى وهو القياس» .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٧ .

(٤) الكتاب ٣/٣٤٦ .

(٥) الكتاب ٣/٣٤٨ ، الثانية ١١٣ .

يحذف عند البعض وهو الأفصح^(١)، ويبدل واواً عند آخرين فيقال في النسبة إلى القاضي قاضي وقاضوي، وإذا كان فوق ذلك حتمًا فيقال في المستقي والمستقي مستقي ومستقي، ثم إن كان قبله ياء مشددة ففيه الوجهان حذف الرابع أيضًا وإبدال الثالث واواً، وإبقاؤهما بحالهما، فيقال في النسبة إلى المحي اسم فاعل من حي محوي/ أو محيي كأموي وأموي هذا كله إذا كان الياء أو [١٥٦/أ] الواو الطرف مخففاً، فإن كان مشدداً، فإن كان ياء النسبة يحذف مطلقاً، فالنسبة إلى الكرسي والشافعي كنفسهما والشفعوي من خطأ العوام، وإن كان غيره، فلا يخلو إما أن يكون قبله حرف واحد أو حرفان أو ثلاثة أو فوق ذلك، ففي الأول إن كان ياء يرد المدغم إلى أصله ويفتح ويبدل المدغم فيه واواً، فيقال: في النسبة: إلى طيّ وحى طوي وحوي، وإن كان واواً أبقى على حاله فيقال في النسبة إلى دَوّ وهو البادية وإلى كَوّ بفتح الكاف وضمه وهي ثقب الباب دَوّي وكَوّي، والثاني هو فعيل وفعول وقد عرفت حكمهما وفي الثالث إن كان ياء ففيه وجهان: الحذف رأساً، وحذف أحدهما وإبدال الآخر واواً فالنسبة إلى مرمي كنفسه أو مرموي وإن كان واواً كمغزو فلم يذكر حكمه في شيء من الكتب المتداولة، وفي الرابع لا يكون الياء إلا ياء النسبة كمصباحي ففيه الحذف/ لاغير فبالنسبة لا يتغير اللفظ، ومنه [١٥٦/ب] أنه إذا وقع الياء بعد ألف زائد يبدل همزة لأن الياء الواحد كثيراً ما يستثقل بعد الألف الزائد كما في بائع فكيف الثلاثة مع الكسرة، فيقال في النسبة إلى سِقَاية وعِظَاية وهي لغة في عِظَاءة سِقَاتِي وعِظَاتِي، بخلاف الواو هناك فإنه يبقى فيقال في شقاري، إذ ليس الاستثقال هنا كشمّة^(٢)، وإذا وقع بعد ألف متقلب عن أصل ففيه ثلاثة أوجه: إبداله واواً لأن قانون استثقال الياء في النسبة أن يبدل واواً، وإبداله همزة كما في الألف الزائد، وإبقاؤه، إذ الألف

(١) قاله الزمخشري في المفصل ٢٠٨ ورجحه ابن الحاجب في الشافية ١١١ والجاربردي في شرحه ١١١

(٢) «كشمه» في كل النسخ والصحيح كشمّة أى هناك .

يبدل عن حرف أصلى وكان ما قبله حرف أصلى ساكن فى ظبى فيقال فى النسبة إلى آية وراية وثاية بالشاء المثلث ، وهى مأوى الإبل والغنم أوى وراوى وثاوى ، وأتى ورائى وثائى وآبى ورامى وثايبى ، ومنه أن الألف الطرف إذا كان ثالثاً سواء ؛ كان مبدلاً عن واو أو ياء ويبدل واوًا فيقال فى / [١٥٧/أ] النسبة إلى العصا والرحى عصوى ورحوى ، وكذا الرابع إن كان مبدلاً عن أصل فيقال فى النسبة إلى الملهى والمرمى : ملهوى ومرموى ، ولم يجز فيه الحذف كما يفهم من سائر الكتب المعتمدة^(١) وصرح به البعض^(٢) وإن كان زائداً فإن كان الحرف الثانى من الاسم ساكناً ففيه ثلاثة أوجه : الحذف وهو أحسنها والإبدال فحسب والفصل معه بين الواو والياء بألف فيقال فى النسبة إلى الدنيا والجبلى دُنْبى وحبلى ، ودنبوى وحبلى ، ودنياوى وحبلاوى ، وإن كان متحركاً أو كان الألف فوق الرابع ، ففيه الحذف لاغير فيقال فى النسبة إلى الجَمْزَى جَمْزَى وإلى المُرَامَى والحَبَارَى والقَيْعَثَرَى ، مُرَامَى وَحَبَارَى وَقَيْعَثَرَى ، فَمَصْطَفَوَى من خطأ العوام والصواب مصطفى ، ومنه أن الهمزة بعد الألف إن كانت للتأنيث تبدل واوًا حتماً فيقال فى النسبة إلى حمراء وصحراء حمراوى وصحراوى ، وإلا فإن كانت أصلية كما فى قُرَاء ووُضَاء بضم الأول وتشديد/ الثانى فيهما ومعنى الأول المتنسك والثانى التنظيف [١٥٧/ب] فالإبدال رخصة والكثير القوى هو الإبقاء ، فيقال فى النسبة إليهما قُرَائَى ووُضَائَى ، وجاء على قلة وضعف قراوى ووضاوى ، وإن كانت بدلاً عن حرف أصلى لا للإلحاق كما فى كساء ورداء جاز الأمران هنا أيضاً الإبقاء فيقال فى النسبة إليهما كسائى وردائى أو كساوى ورداوى ، وإن كانت بدلاً عن حرف الإلحاق كما فى علباء ملحقا بسِرْدَاح وأصله علباى فعلى عكس ما قبله ، فيقال فى النسبة إليها علباوى أو

(١) كما فى المفصل ٢٠٨ ، والشافية ١١٠ .

(٢) الذى صرح بالحذف الجاريدى فى شرح الشافية ١٠ يقول : «ويجوز حذفهما فتقول ملهى ومرمى لأن الاسم لم ينقص بحذفها عن أقل الأصول» .

علباي^(١)، ومنه أن الاسم الذي صار على حرفين بحذف حرف منه إن كان المحذوف لأمه من غير تعويض همزة الوصل عنه وهو في الأصل متحرك العين كآب وأخ واست وهو الاست أصله أَبَوٌ وَأَخَوٌ وَسَتَهُ بفتحتين في الكل، يرد المحذوف حتماً فيقال أَبَوِي وَأَخَوِي وَسَتِي وكذا ذو بمعنى الصاحب أصله^(٢) ذوو كعصو فحذف اللام/ لثلا يلزم في تثنيته الجمع بين الواوين بأن يقال ذووان [١٥٨/أ] كعصوان^(٣) فيقال في النسبة إليه ذَوِي، وإنما لم^(٤) يتحرزوا هنا عن الجمع بين الواوين كما في التثنية لأنهم يلتزمون في النسبة أشياء لا يلتزمون بها في غيرها كما ترى، وكذا النسبة إلى مؤنثها أعنى الذات ذَوِي لأن النسبة تذهب بناء التأنث كما عرفت، وهذا إذا كانت على أصلها بمعنى الصاحبة لازمة الإضافة لكنها كثيراً^(٥) ما يعدل بها عن أصلها، فيستعمل استعمال الأسماء المستقلة بمنزلة النفس والعين فيقال ذات قديمة وذات محدثة وحينئذ يقال في النسبة إليها ذاتي، وما ذكره الجوهري^(٦) من أن المحذوف من ذُو هو العين فيه بُعد لأن حذف العين من الاسم الذي هو على ثلاثة أحرف في غاية القلة، لم يوجد منه إلا مذ وسه في سته، وأما ثبة إذا كانت بمعنى الجماعة، فالذاهب منها اللام بلليل جمعها على أثابي، وإذا كانت بمعنى وسط الحوض الذي يرجع إليه الماء^(٧)، ويجتمع فيه فيحتمل أن يكون الذاهب العين من ثاب [١٥٨/ب] أي رجع، وأصل دم ساكن العين عند الجمهور لمجىء جمعه على دماء ودمى كدلاء وطلّى في جمع دلو، وظباء

(١) في ب علباوي أو علباي تحريف .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) الصحاح ٦/٢٥٥١ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في كل النسخ كثير .

(٦) الصحاح ٦/٢٥٥١ .

(٧) في ب الماضي تحريف .

وظيى فى جمع ظيى ، ولو كان متحرك العين كقفا وعصا لما جمع هكذا ، فلا يرد مجيء نسبته على دمي ودموى نقضاً على الضابطة ، نعم عند المبرد^(١) - وإليه مال الجوهري^(٢) - هو متحرك العين ؛ والذاهب منه الياء بلليل تثنيته على دميان قال الشاعر^(٣) :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(٤)

فلا يتم الضابط عندهما ، وكذا يُرَدُّ المحذوف حتماً ، إن كان فاء المعتل اللام كما فى شِية ، وهى كل لون فى الحيوان يخالف معظم لون أصلها وشية يقال فى النسبة إليها وَشَوَى بفتح الشين ، وهو من التغيرات السماعية ، وكأنهم لاحظوا أن الشين ألف الكسرة قبل النسبة ، فكأنه باق على الكسرة ، الأخفش يقول وَشِيئاً^(٥) بسكون الشين والياء^(٦) على الأصل ، فإن عوض عن اللام المحذوف/ همزة وصل سواء كان العين فى الأصل ساكناً [١/١٥٩] كاسم أصله سُمُو بكسر السين وضمه مع سكون الميم أو متحركاً كابن أصله بَنُو بفتحتين ، أو كان الاسم المحذوف اللام ساكن العين من غير تعويض همزة الوصل ، كغَدٍ أصله غَدُوٌ وحِرٍ أصله حِرَجٌ بحائين مهملين أولهما مكسور وراء سهمل ساكن ، وهو من المرأة ما يستهجن ذكره ، وكأنهم إنما حذفوا لامه لثلا

(١) المقتضب ١٥٢/٣ .

(٢) الصحاح دما ٦/٢٣٤٠ .

(٣) الشاعر هو على بن بدال السلمى على أرجح الأقوال ، وقد نسب هذا البيت إلى شعراء كثيرين هم أوس بن حجر ، الفرزدق ، الأخطل ، إلا أن البغدادي يرجع أن يكون لعلى بن بدال السلمى الخزائنة ٣٤٩/٣ ، ٢٥٢ ، شرح الشواهد ١١٣ ، ومن مواطن البيت الإنصاف ٢١٨/١ ، المنصف ١٤٨/٢ ، المقتضب ١٥٣/٣ ، الصحاح دما ٦/٢٣٤٠ ، الأشموني ١١٩/٤ ، التصريف الملوكى ١٠ .

(٤) البيت من بحر الوافر ، والدميان تثنية دم ولقياس الدمان ، ولهذا اعتبرت الدميان شاذة ، وقال البعض الدعوان .

(٥) يقول المبرد ، وكان أبو الحسن الأخفش يقول فى النسب إليها وشىى لأنه يقول إذا رددت ما ذهب من الحروف رددته إلى أصله وثبتت الياء بسكون ما قبلها المقتضب ١٥٦/٣ ، الشافية ١١٨ ، وربما نقلت عن الأخفش فى حالة النصب وصحتها «وشىى» .

(٦) فى جد الباء تصحيف .

يقع منهم تصريح باسمه كما في ست وسه ، جاز في هذه الأقسام رد المحذوف وعدمه فيقال في النسبة إلى المذكورات سَمَوَى وَيَتَوَى وَغَدَوَى ، وإن كان اللام صحيحاً غير محذوف لا يرد المحذوف حتماً سواء كان هو الفاء كما في عدة ، وزنة أصلهما عدة ووزنة ، أو العين كما في سه ومد علماً فيقال في النسبة إليها عِدَى وَزِنَى وَسَهَى وَمُذَى لا غير ، ومنه أن الجمع المكسر إذا كان باقياً علي معنى الجمعية ، أى غير صائر علماً ولا نازلاً منزلة ، وكان جارياً ، على قياس جمع واحده يرد إلى الواحد فيقال في النسبة إلى المساجد والجُمع بفتح الميم / والعرفاء والصحائف مَسْجِدَى وَجُمُعَى بضم الميم أو [١٥٩/ب] سكونه وعريفى وصَحَفَى ^(١) بفتحيتين بخلاف نحو أنمارى وأنبارى حيث صارا علمين للمقبيلة والبلد ، وأنصارى حيث صار نازلاً منزلة العلم ، بخلاف نحو محاسنى ولواقحى حيث لم يجريا على قياس جمع واحدتهما ، أعنى الحسن والمُلَقَّحَة ^(٢) والنسبة إلى الأعراب أعرابى لأنه لا واحد له وليس جمعاً للعرب لأن العرب هو هذا الجيل من الناس المقابل للعجم والأعراب سكان البادية منهم خاصة ، وأن يكون الجمع مخالفاً لواحدته إلا بالعدد ومنه أن المركب إذا لم يكن إضافياً ينسب إلى الجزء الأول منه ويحذف الباقي .

فيقال في النسبة إلى بعلبك وخمسة عشر وبرق نحره أعلاماً بَعْلَى خَمْسَى وَبَرْقَى ، وكذا في النسبة إلى «اثنا عشر» ^(٣) ، اثنى أو ثنوى لأنه بعد حذف الجزء الثانى والألف الشبيه لألف التثنية يبقى اثن كابن فينسب إليه كما ينسب إليه وقد عرفته ، وإذا كان إضافياً فإن كان المضاف إليه مما له معنى قد قصده الواضع وأضاف إليه ، كما في أبى حنيفة / وابن الزبير وسائر الكُنَى

(١) في ب صحيفى تحريف .

(٢) «الملقحة» هى التى تلقح غيرها تقول ألقت الريح السحاب والفعل الناقة وتقول رياح لواقع والأصل فيه مُلَقَّحَة وهو من النوادر الصحاح لقع ٤٠٦/١ .

(٣) فى بقية النسخ «اثنى عشر» ، الوارد فى الأصل على الحكاية .

ينسب إليه بعد حذف المضاف [أ/١٦٠] فيقال : فيها حنفيّ وزبيريّ والا كما في امرئ القيس وعبد القيس يحذف هو وينسب إلى المضاف فيقال فيها امرئ وعبدى ، ومن الثانى قولهم فى النسبة إلى بصرة بصريّ بكسر الباء ، وفى النسبة إلى سهل ودهر وعالية سهلى ودهرى وعلوى بضم الأول فيها ، وكذا ثلاثى ورباعى وخماسى^(١) ، وفى النسبة إلى أمية أموى بفتح الهمزة ، وفى النسبة إلى القرية والبلد أو البادية^(٢) قرّوى ويَدَوى بفتح الثانى فيهما ، وفى النسبة إلى خُراسان خراسيّ وخُرَميّ وفى النسبة إلى خريف خَرَفى بفتحتين وفى النسبة إلى جَلَوَاءَ وَخَرَوَءَاءَ (اسمى موضعين جَلَوَلَى وَخَرَوَرَى)^(٣) ، وفى النسبة إلى صَنْعَاءَ وَرَوْحَاءَ اسمى بلدين وَيَهْرَاءَ وَزَيْنَةَ اسمى قبيلتين صنعانى وبهرانى وروحانى وزبانى ، وفى النسبة إلى روح رُوحانى بضم الراء ، وزيادة الألف والنون فى النسبة كثيرة ، وفى النسبة إلى العصلب عَصَلْبَى يقال رجل عَصَلْبَى أى شديد ، وفى النسبة إلى عدة عدوى/ وليس هذا ردّاً لمحذوفه وإلا لقيل وعدى بل هو [ب/١٦٠] كالعوض منه ، وفى نسبة الإنسان إلى مرو بلد مَرَوَزَى لا نسبة غيره^(٤) ، يقال ثوب مَرَوَى وفى النسبة إلى رَى رَازَى ويقال فى النسبة إلى عبد ربه وعبد قيس وعبد شمس عبد رىّ وعبقسى وعبشمى ، وقد مر فى أثناء الكلام كلمات فيها تغيرات غير قياسية فتنبه لها .

(١) ساقطة من ب .

(٢) العبارة فى ب «البلد والبادية» .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب ، وجلولاء قرية ناحية فارس الصحاح جلال ١٦٦١/٤ وحروراء قرية

ينسب إليها الحرورية من الخوارج وكان أول مجتمعهم بها الصحاح حرر ١٦٨/٢ وفى معجم البلدان

١٢٩/٢ : «جلولاء مدينة مشهورة بأفريقية فبينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً وفيه أيضاً

٢٥٦/٢ : «حروراء قرية بظاهر الكوفة وقيل موضع على ميلين منها نزلت به الخوارج» .

(٤) فى ج «وفى نسبة» .

الفصل الرابع

ليان ما يحصل بسبب التثنية

وهي أن يلحق بآخر الاسم ألف أو ياء مفتوح ما قبله ونون مكسور ، ليدل الأول على فردين من أفراد مدلول ذلك الاسم ، سواء كان مفرداً كما في الرجلين ، أو اسم جمع كما في الرهطين والقومين ، أو جمعاً مكسراً وستعرفه كما في قول أبي النجم^(١) :

تَبَقُلْتُ مِنْ أَحْسَنِ النَّبَقْلِ بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ^(٢)

تبقلت أي أكلت البقل وفاعله ضمير الإيل ، ومالك ونهشل قبيلتان ، وليكون الثاني عوضاً عن حركة الإعراب فقط كما في الرجلان ، أو عنها وعن التنوين معاً كما في رجلان ، وقد جعل البعض لهذا النون حالة [أ/١٦١] ثالثة وهي أن يكون عوضاً عن التنوين وحده ، كما في قولك غلاماً زيد لأنك تسقطه سقوط التنوين في قولك غلام زيد ، والحركة لا تسقط بالإضافة ، ورده الشيخ عبد القاهر بأن هذه الحالة عائدة إلى الأولى ألا ترى أنك إذا قلت غلامان لم يكن بد من أن تعتقد في النون كونه عوضاً عن الحركة والتنوين معاً ، فإذا جاءت الإضافة لم يمكن أن يقال : إنها وجبت أن يكون النون عوضاً عن التنوين وحده لأن الكلمة باقية على حالها ، وإنما يجب أن يقال : إن النون حذف ، وإن كانت الحركة التي هي عوض عنها لا تحذف لأنه لو أثبت يحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والجمع بين زائدتين على آخر الاسم إذ يجب حينئذ

(١) هو الفضل بن قدامة بن عبدالله بن الحرث ينتهي نسبة إلى بكر بن وائل وهو أحد رجاء الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى الخزائنة ٤٩/١ ، شرح الشواهد ١٦ ، وانظر شرح المفصل ١٥٥/٤ ، شرح الشواهد ٣١٢ .

(٢) البيت من الرجز من اللامية المشهورة لأبي النجم المعبلى وقد ورد برواية «تبقلت من أول النبقل» الصحاح بقل ١٦٣٧/٤ ، الخزائنة ٤٠١/١ عرضاً ومالك قبيلة من هوازن ونهشل قبيلة من ربيعة ، والشاهد في قوله «رماحي» على أنه يجوز تثنية الجمع المكسر لتأويله بالجماعتين .

أن يقال : غلامان زيد ، وذلك بمنزلة أن يقال : غلامٌ زيد بالتنوين فيفصل بين الجار والمجرور ، ويجمع على آخر الاسم زياتان التنوين والمضاف إليه وفيه بعد ، فإن جعل النون فى هذه الصورة عوضاً من التنوين وحده كان قد عرّى الكلمة عن عوض للحركة ، فإنه يقال إن النون عوض ^(١) عنهما ، وحذف مع وجوب الحركة للمضاف خير مما قاله ^(٢) ، وكأنه اعتقد فى نون غلامان/ عند قصد الإضافة أنه غير النون فى غلامان عند علم [١٦١/ب] الإضافة ، والعدول عن الظاهر إلى هذا الوجه البعيد من غير فائدة مما تركه أحسن ، هذا محصل كلامه ^(٣) ، ولا يغير التثنية هيئة أصل الاسم الثابت المعجز إلا إذا كان ألفاً ، فالمقصود إن كان ثالثاً مبدلاً عن واورد إلى أصله كما فى عصوان ، وإلا أبدل ياء كما فى رحيان ، ومنجيان ، ومصطفيان ، ومستصفيان ، وقيل مذرأوان ، وهو ما يذّر به الأكداس وينقى الطعام لأن واحده ليس بمستعمل ، فكأنه ليس بمثنى ، والممدود إن كان همزته أصلية تثبت حتماً كما فى قرأ أن ووضأ أن وإن كان للتأنيث أبدلت واواً حتماً كما فى حمراوان ، وإلا فالوجهان سواء كانت مبدلة عن حرف أصلى كما فى كساء ورداء أو عن حرف للإلحاق كما فى علباء ^(٤) ، وحرباء ^(٥) ، إلا أن فى الأولى الإثبات أولى من الثانية ، وفيهما الإثبات أولى من الإبدال ، وما ذكرنا من لزوم إبدال همزة نحو حمراء واواً ، هو المذكور فى جميع الكتب المعتمدة مثل الإيضاح ^(٦) / والمفصل ^(٧) والمفتاح ^(٨) ،

(١) فى الأصل عوضاً بالنصب تحريف .

(٢) فى ب «خير ما قاله» .

(٣) أى كلام الشيخ عبد القاهر .

(٤) «عصب عنق البعير ويقال الغليظ منه خاصة» الصحاح ج ١/ ١٨٨ .

(٥) الحرباء ذكر أم حنين ويقال هو دويبة يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، يقول

الجوهري : فوهى أكبر من العطاء» الصحاح ج ١/ ١٠٩ .

(٦) الإيضاح للفارسي (ن) دار الكتب المصرية رقم ١٠٠٦ صرف ص ٧٩ .

(٧) المفصل ١٨٥ .

(٨) المفتاح ٣٠ .

وغير ذلك حتى قال الشيخ [١٦٢/أ] عبد القاهر^(١) قال أبو عمرو^(٢) : كل العرب يقول حمراوان وحكى محمد بن يزيد وهو المبرد^(٣) عن أبي عثمان المازني ذلك ، لكن الرضى قال^(٤) : ربما صححت فقيـل حمراآن ، وحكى المبرد عن المازني ، قلبها ياء نحو حمرايان هذا كلامه^(٥) ، وما ذكره أبو على^(٦) من أن مَنْ يقول في النسبة إلى قراء فراوى تجوز عنده في تثنيته قُرَاوان ، فشيء أجازـه على القياس دون السماع وليس بذلك لأن النسبة يأتي فيها من التغيير ما لا يأتي في غيرها كما سمعته مفصلاً ، والاسم المحذوف المعجز إن كان حذف عجزه على القياس ، كشج أى حزين وعم وقاض ترده التثنية إلى أصله حتماً فيقال شجيان وعميان وقاضيان ، وإلا فقد لا ترده حتماً كما في فوه ، فإنه لا يقال فوهان ألـبـتـة ، بل فمان وقد جاء في الشعر فـمـوان^(٧) :

هَـمَّا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِّنْ فَمَوِيَّهَما^(٨)

(١) الإيضاح للفراسي (خ) ص ٧٩ .

(٢) هذا النص في الإيضاح للفراسي (خ) ص ٧٩ ، ٨٠ .

(٣) أكد المبرد هذا الكلام في موضعين من المقتضب ولم ينقل شيئاً عن المازني . المقتضب ٣٩/٣ ، ٨٧ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ١٧٤/٢ النص نفسه .

(٥) أى كلام الرضى .

(٦) التكملة ٥٣ .

(٧) تصحيح يقتضيه السياق فى كل النسخ فوان .

(٨) هذا صدر بيت من بحر الطويل للفرزدق وصجزه :

عَلَى النَّاسِجِ الْعَاوِي أَشَدُّ رَجَامٍ

ويروى «أشد لجام» وهو من قصيدة له يتوب فيها عن الهجاء وقذف المحصنات ، والضمير فى هما ليس للأيوين كما قال ابن السيد فى الاقتضاب ٢٨٧ ولكن الضمير لإبليس وابنه بلليل أن قيل هذا البيت :

وَإِنَّ ابْنَ إِبْلِيسَ وَإِبْلِيسَ أَلْبِيسَا

والشاهد فى قوله فـمـوان حيث جمع بين البدل والمبدل منه فى التثنية ، وفى كل النسخ فويهما تحريف ، وحرفت «نفثا» فى النسخ إلى نقشا وتكتفا والصحيح ما ورد بالمتن ، ومن مواضع البيت الكتاب ٣٦٥/٣ ، ٣٢٢ ، الخزائن ٢/٢٧٠ ، ٣٤٦/٣ ، ٣٧٤ ، الخصائص ١/١٧٠ ، المقتضب ٣/١٨٥ ، الإنصاف ١/٢١٤ ، شرح الكافية للرضى ١٧٥/٢ .

وقد لا ترده في الأكثر ، كما في دمان ويدان ، وقد جاء دموان ودميان ، وقد مر ، وقد يرده في الأكثر كما في أبوان وأخوان ، وقد جاء [١٦٢] ب على قلة أبان وأخان ، وكذا الحكم في ذواتا مال ، وهذا كله سماعي ، وليس في التثنية تغيير للاسم سوى ما ذكر حتى لا يحذف لها تاء التأنيث فنُخْصِيان وإِلْيَان ، إذا قلنا إنهما تثنيتا خُصْية وإلية شاذان ، وقيل هما تثنيتا خَصْى وإِلَى وإن لم يقعا في الاستعمال ، وتثنية خُصْية وإلية خصيتان وإليتان المستعملتان بالاتفاق ، وقيل الخُصْى والإِلى أيضاً مستعملان ، وإن كان أقل من استعمال الخصية والإلية ، وكذا ضُبْعان تثنية ضُبْعان كسرحان مذكر ضَبْع شاذ والقياس ضبعانان .

الفصل الخامس

لبیان ما يحصل بسبب الجمع

وهو تغيير الاسم ولو تقديراً إما بزيادة شيء ، حرف كما في رجل ورجال أو حركة كما في رَهْنٌ ورُهْنٌ بضميتين ، وإما بنقصانه كذلك ، كما في عطشان عُطْشٌ وأسَدٌ وأُسْدٌ ، وإما بزيادة حرف ونقصان آخر ، كما في ضاربة وضوارب ، وإما بمجرد تغيير الحركات ، كما في خَشَبٌ وخُشْبٌ ليدل على أزيد من اثنين من أفراد/ ملولوه على القول الأصح ، وعند البعض [١/١٦٣] منهم صاحب المفصل^(١) أقل الجمع اثنان ، وقولنا ولو تقديراً قد علم فائدته في نظيره في الاشتقاق فلا حاجة^(٢) إلى الإعادة ، والجمع ينقسم باعتبار إلى جمع التصحيح ويسمى جمع السلامة لبقاء هيئة مفردة فيه إلا في عدة مواضع غيرتها العوارض تؤخر ذكرها إلى ذيل^(٣) الكلام تحرراً عن تشتت المرام ، وأتى جمع التكسير لنقد ذلك فالأول أن يلحق بآخر الاسم مدة إما واو أو ياء للدلالة على ما ذُكِرَ بعده نون مفتوح لما ذُكِرَ في التثنية بعينه ، كما في قولنا جاءني الزيدون العالمون ، ومررت بالزידين الجالسین ، وإما ألف بعده تاء كالهنداءات والمسلمات والأول مختص بصفة غير المؤنث ممن يعلم حكماً^(٤) كما ذكرنا وكما في قوله تعالى^(٥) : ﴿فَتَعِمَّ الْمَاهِدُونَ﴾ و ﴿أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٦) والزيدون

(١) لم أجد في المفصل ما يدل على هذا الرأي لكنني وجدت ما يدل على عكسه حيث يقول الزمخشري : «وحكم الزيادة في مسلمون نظير حكمها في مسلمان ، الأولى علم لضم الاثنين فصاعداً إلى الواحد ، والثانية عوض عن الشيتين» المفصل ١٨٨ فدل هذا على أن الجمع في رأيه ضم الاثنين إلى الواحد فيكون المجموع ثلاثة وإن كانت الزيادة في الجمع كالزيادة في المثني .

(٢) في ب ، جـ فلا وجه .

(٣) في ب «في ذيل» .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) سورة الذاريات الآية ٤٨ .

(٦) سورة المؤمنين الآية ١٤ .

وكذا الهندات بالحقيقة من الصفات ، لأنهما مؤولان بالمسمين بزيد والمسميات بهند ، وإلا فالعلم من حيث هو لا يصح جمعه لكن شرط فيها مطلقاً أن يكون مجردة/ عن تاء التانيث ، وأن لا يكون أفعال فعلاء [١٦٣/ب] ولا فعلاان فعلى ، ولا مستويًا فيها المذكر والمؤنث إلا إذا زادت على أربعة أحرف فلا يجمع بالواو والنون نحو طلحة وعلامة ولا نحو أحمر ولا نحو سكران ولا نحو جريح وصبور ، وإنما استثنى الزائد على الأربعة لأن نحو الصهصلق بمعنى الشديد يستوى فيه المذكر والمؤنث ومع ذلك يجمع بالواو والنون لاستكراه جمع التكسير للخماسى كما ستعلم ، وقلة جمع المذكر من ذوى العلم بالألف والتاء ، وقد خالف الكوفيون^(١) فى ذى التاء ، فأجازوا نحو الطلحون بسكون اللام وابن كيسان^(٢) فيه ، وفى أفعال وفعلاان أيضاً فأجاز الطلحون بفتح اللام وأحمرون وسكرانون ، وقد يجمع هذا الجمع صفات غير أولى العلم تشبيهاً لها لها بصفات أولى العلم إذا كان لها زيادة اختصاص بهم ، كما فى قوله تعالى^(٣) : ﴿رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ أى الكواكب ، و﴿آتَيْنَا طَائِعِينَ﴾^(٤) أى السماء والأرض ، وقد شذ مع شيوخه جمع ما لم يأت له تكسير من المحذوف العجز ، المعوض عنه تاء التانيث/ بالواو والنون مع تغيير أوله كسينون [١٦٤/أ] وقلون بكسر أولهما فى سنة وقلة بفتح الأول فى الأول وضمه فى الثانى ، وهو قد يضم السين فى سنون وهو قليل أو بدونه كظيئون وكُرون فى ظبة بالطاء المعجم وهى طرف السيف والسهم ، وكره طوب^(٥) فإنه لم يسمع فيهما الكسر كذا قاله بعضهم ، لكن الجوهري^(٦) جوّز فى كرين الضم والكسر ، وفيما فاؤه

(١) الإنصاف ٢٦/١ .

(٢) الإنصاف ٢٦/١ .

(٣) سورة يوسف الآية ٤ .

(٤) سورة فصلت الآية ١١ وقد حرفت الآية فى الأصل إلى «آتَيْنَاهُمَا طَائِعِينَ» .

(٥) ساقطة من ب ، ج ، د .

(٦) الصحاح ٢٤٧٣/٦ .

مكسور كإرة وهي موضع النار^(١) وعِزَّة وعِصَّة^(٢) وهما الفرقة ، لم يجيء التغيير ، وكان التغيير فيما غير للدلالة على أن هذه ليست جموعاً على الحقيقة ، ولهذا غير العين في «عشرون» ، وقد يجيء في المحذوف الفاء أيضاً كرقين ولدين ، في رقة وهي الدرهم المضروب ولدة وهي التربة أى الذى ولد مع الشخص ، أصلهما ورقة وولدة ، وقد يجيء أيضاً فيما له جمع تكسير كشيبة فإنه يقال ثُبُون بالضم والكسر مع أثابى كما مر ، ويجيء على قلة فى الأسماء التامة كأرضون وأوزون وحرّون^(٣) فى لوز بكسر الهمزة والزاي المعجم المشدد البط وحرّة بالمهملين / مع فتح الأول وتشديد الثانى أرض [١٦٤/ب] ذات حجارة سود ، وكذا أهلون وأبينون جمع مصغر (ابن) على خلاف القياس كما ذكره الجوهري^(٤) وتَمَيِّهُون جمع مصغر دهاده جمع الدَّهَاه بالهاءين وهو الإبل الصغير وأبيكرون جمع مصغر أبكر جمع بكر بفتح الباء ، ووجه الشذوذ فى جميع ذلك عدم الوصفية والعلمية معاً ، وكذا فى العالمين إن كان العالم اسماً لكل جنس مما يعلم به الصانع ، وإن كان اسماً لكل جنس يعلم الصانع كالملك والجن والإنس فوجه الشذوذ عدم الوصفية فقط ، وعلى كل تقدير لما كان دالاً على ذات ومعنى قائم به ، شبه بالصفات فجمع بالواو والتون على التقدير الثانى بلا تأويل آخر ، وعلى الأول بعد تغليب العقلاء على غيرهم ، والثانى يجيء فى الاسم والصفة ، وفى المذكر والمؤنث وفى ذى العلم وغيره ، أما الاسم فأنواع أحدها ما يكون فيه علامة تأنيث ظاهرة كالغرفة والبشرى والسراء ومنه الفراحات والانشرافات ، لأنهما جمعاً فرحة / وانشرافة ،

(١) الصحاح أرا ٢٢٦٧/٦ يقول الجوهري : «الإرة موضع النار وأصله إرى وإلهاء عوض عن الباء والجمع لرون مثل عزون» .

(٢) يقول ابن جنى : «قال الكسائي العضة والمعضون من المعضة وهي الكذب» سر الصناعة ٥٤٥/٣ مخطوط بدار الكتب رقم ٨٥٧ لفة .

(٣) الكتاب ٥٩٩/٣ .

(٤) الصحاح بنا ٢٢٨٧/٦ .

لكن [١٦٥/أ] يشترط في ذى الألف ألا يسمى به ذو العلم فإن سُمِّيَ به يجمع بالواو والنون، الثانى : اسم جنس مذكر لا يعقل ، ولا يكون له جمع تكسير غير مستكره كحمام وسبحل وكجَحْمَرَش وسَفَرَجَل ويَوَانَات^(١) ، جمع يَوَان بكسر الباء عمود الخيمة ، مع مجيء بُون بالمدة فى تكسيره شاذ ، الثالث : الجمع الذى لا تكسير له سواء كان للمذكر أو للمؤنث من العقلاء وغيرهم كرجال وعجائز وبيوت بخلاف أكلب ، فإنه لا يقال فيه أكلبات لمجئ تكسيره على أكالب^(٢) ، هذه هى القياسيات ، وأما الأسماء المؤنثة بناء مقلد مما ليس تأنيثها حقيقياً ففى بعضها جاء السماع بجمعها بالألف والتاء كالسموات والشمالات ، وفى بعضها كالأرض والشمس والعقرب ، ولعل هذا هو الأكثر ، وأما الصفة فهى أيضاً أنواع أحدها ما يكون فيها علامة تأنيث ظاهرة سواء كانت فى الأصل علماً لمذكر يعقل ، كحمزة أو للمؤنث ، كعزة وسلمى وزهراء أو لغيرهما كحُزَوَى بضم الحاء المهمل والنون/ الزاى الممعجم ، ودَهْنَاء [١٦٥/ب] بفتح الدال المهمل والنون ، وهما اسماء موضعين ، أو صفة لذلك كعلامة وعالمة وواسعة وحُبْلَى ، لكن يشترط أن لا يكون فعلى فعلان ولا فعلاء أفعل ، فلا يجمع بالألف والتاء نحو ، حائض وطامث وهما بمعنى ، ولا نحو ؛ جريح وصبور صفتى امرأة ولا سكرى ولا حمراء خلافاً لابن كيسان^(٣) فى الأخيرين ، وقد يعرض للصفة معنى الاسمية فيجمع بالألف والتاء وإن لم يوجد الشرط كما فى قوله يُكَلِّبُ : «ليس فى الخضراوات صدقة»^(٤) فإن المراد

(١) فى ب ، جد بلدانات .

(٢) فى ب أكالب .

(٣) شرح المفصل ٦١/٥ يقول ابن يعيش : «وكان ابن كيسان لا يرى به بأساً» .

(٤) لم أر هذا الحديث بنص كتب الحديث ، وفى صحيح الترمذى ١٣٢/٣ عن معاذ أنه كتب إلى النبى يسأله عن الخضراوات وهى البقول فقال ليس فيها شيء ، شرح المالكى ١٣٢/٣ ، الحديث فى المفصل ١٩٥ ، شرح المفصل ٦١/٥ ، شرح المقدمة النحوية ٣٣ ، قال المالكى فى شرحه ١٣٢/٣ : «قال أبو عيسى لا يصح هذا عن النبى والعمل عند أهل العلم أن ليس فى الخضراوات صدقة» .

منها بقول لا كل ما له خضرة فتذكر ، الثاني صفات للذكور من غير ذوى العلم سواء كانت ذكورا حقيقة كالصافن ، وهو من ذكور الخيل ما يصف قديمه والسبحل والسبطر صفتى الجمل أو لا ، كما فى الأيام الخاليات والبلدان النائيات ، الثالث الصفة الزائدة حروفها عن الأربعة كالصهصلق^(١) ولعلّى بك تشوق الآن إلى العود إلى ما وعدناكه من بيان التغييرات العارضة للاسم/ بسبب [١/١٦٦] هذا الجمع فأصغ لها ، منها ما ذكرنا من تغيير أوائل الاسماء المحذوفة الأعجاز عند جمعها بالواو والنون ، ومنها حذف تاء التانيث إن كان فى الاسم إذا جُمع جَمَعَ السلامة كما فى مسلمات وثبون ، تحرّزا عن اجتماع علامتى التانيث بأعيانهما أو علامتى التانيث والتذكير بخلاف نحو سليمان وصحراوات فإن ألفى سلما وصحراء ما بقيا بأعيانهما وأيضا عن وقوع^(٢) علامة التانيث بعينها فيما هو كوسط كلمة ، وإنما لم يحذف فى التثنية مع لزوم هذا فيها لأن الحذف هناك يؤدى إلى التباس تثنية المؤنث بتثنية المذكر ، بخلاف هنا لأن للمذكر جمعا آخر ، ومنها رد محذوف بعضها إذا جمع بالألف والتاء كما فى سنوات وعصوات جمع عَصَة بكسر العين وهى كل شجر عظيم له شوك^(٣) ، قال أبو مهديّة^(٤) :

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَازِمَا وَعِصَوَاتٌ تَمْشُقُ اللَّهَازِمَا^(٥)

(١) «الصهصلق» هو العجز الصخابة وصوت صهصلق أى شديد، انظر الصحاح ص ١٥٠٩/٤ .

(٢) أى تحرّزا عن وقوع .

(٣) فى ب شول وانظر المعنى فى اللسان عضو ١٧/٤١٢ .

(٤) هو أعرابى من أهل البصرة كانت تؤخذ عنه اللغة هاشم اللع لابن جنى ٦٠ ، ٢٧٧ ولم أعرش على ترجمته الكاملة .

(٥) البيتان من بحر الرجز ، وفى رواية «تقطع اللهازما» المنصف ١/٥٩ ، ٢٨/٣ ، ١٢٧ ، الكتاب ٣/٣٦٠ ،

شرح الملوكى ١٧ ويروى «من عصوات» جمع عصا ، المنصف ٣/٢٦٤ (هاشم) ، الصحاح أزم

١٨٦١/٥ ، التصريف الملوكى ٤٣ ، والشاهد قوله عضوات جمع عَصَة حيث رد المحذوف عند الجمع .

يأزم أى يشتد ، والمأزم المضائق وتمشق أى تضرب والتهزمتان بكسر الأول والثالث/ المعجم العظمان النابتان تحت الأذنين^(١) ، [١٦٦/ب] وكما فى ضَمَوَات جمع ضَمَة قال جرير^(٢) :

مُتَّخِذًا فِي ضَمَوَاتٍ تَوَلَّجًا^(٣)

وهذا غير مُطَرِّدٍ لعدم مجيء الردّ فى جمع شية وقلة ، ومنها أن المؤنث الذى هو على ثلاثة أحرف ثانيها ساكن من غير المضاعف ومعتل العين وهو اسم غير صفة ، سواء كان التاء فيه ظاهراً أو لا إذا كان مفتوح الفاء يفتح عند الجمع بالآلف والتاء عينه حتماً فيقال فى ثمرة ووفرة^(٤) ودعوة ورمية وأرض ؛ ثمرات ووفرات^(٥) ودَعَوَات ورميات وأَرْضَات يفتح العين فى الجميع ومعتل اللام فى المفتوح الفاء كصحيحه قال قيس المجنون^(٦) :

يَا اللَّهَ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ^(٧)

وقد يجيء إسكان العين فى ضرورة الشعر ، وإذا كان مضموم الفاء ولامه غير ياء يجوز فى عينه الإبقاء على السكون والفتح لخفته واتباع الفاء للمناسبة فيقال فى عرفة وخطوة عرفات وخطوات بسكون الراء والطاء وعرفات وخطوات

(١) فى ب ، جد الأذن .

(٢) هو جرير بن عطية الخطفى التميمى من قصيدة له يهجو فيها الجيث المجاشعى ديوانه ٢٤/١ .

(٣) هذا بيت من الرجز ويعله :

أردى بَنَى شِجَاشِعَ وَمَاتِيًّا

وقد ورد برواية «من عضوات» المنصف ٢٦٦/١ ، ٢٨/٢ وضموات جمع ضمة وهو نبت أو شجر بالبادية والتولج كناس الظبي والوحش يستظلان به عند شدة الحر ، والشاهد فى قوله «ضموات» كالذى قبله .

(٤) فى ب ورغوة .

(٥) فى ب ورغوات .

(٦) يقول اليفلادى : «هو قيس بن معاذ أو قيس بن الملوح أحد بنى جعدة بن كعب بن سعد بن عامر ابن صعصعة الخزاعة ١٧٠/٢ ولم أعر عليه فى ديوان قيس ، وقد نسبته المعنى إلى عبد الله بن عمر المرجى الشواهد الكبرى ١٦٦/١ ، ٥١٨/٤ ، وكذلك فعل الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح ٣٠٠/٢ ومن مواطن البيت الإنصاف ٧٨٣/٢ ، الأشمونى ١٨٦/١ .

(٧) البيت من بحر البسيط ، والشاهد فى قوله «يا ظليات» حيث جاءت بفتح الياء ومفرده ظلية معتل اللام .

بفتحهما وضمهما وإن كان لاه ياء كما / فى كلية لم [١٦٧/أ] يجز الإتياع ، وإذا كان مكسور الفاء ، ولامه صحيح يجوز فى عينه الوجوه الثلاثة فيقال ^(١) فى كِسْرَة : كقطعة كِسْرَات بسكون السين وفتح وكسره ، فإن كان لاه واوًا كما فى رشوة فالأولان لا غير اتفاقًا ، ومنع الأندلسي ^(٢) الثانى أيضًا ، وإن كان ياء كما فى لحية فالسيرافى ^(٣) جَوَز الوجوه الثلاثة ، كما فى الصحيح اللام ، وسيبويه ^(٤) منع الثالث ، وعلى كل حال ليس الإتياع فى هذا مثله فى المضموم الفاء مع أن الكسرة ليست فى ثقل الضمة ، لأن نحو عنق فى اللغة أكثر من نحو إيل فإن كان اسمًا مضاعفًا كملّة وودّة وهى الودلة وكوة وليّة وغدة وهى طاعون البعير وقدة ، وهى الطريقة أو معتل العين كرؤضة وبَيْضَة وخَوْصَة ، وهو ورقة النخل ، وحِيضَة وهى الخرقَة الى تَسْتَشْفِر بها المرأة ، أو كان صفة كصَغْبَة وخُلُوة ، وعِلْجَة وهى كُفَّار العجم ^(٥) فالإبقاء على السكون فى الجميع ، كيف كان الفاء واللام خلافًا لهذيل فى المعتل العين فإنهم يجوزون فيه الفتح كما فى قول شاعرهم ^(٦) :

أَخْوَبَ بَيَضَاتٍ رَائِعٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِبَيْنِ سُبُوحٌ ^(٧) [١٦٧/ب]

(١) ساقطة من ب .

(٢) شرح الكافية للرضى ١٩٠/٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافى مخطوط دار الكتب رقم ٥٢٨ نحو جـ ٤/٩٩٤ ومثل للملك بجملات وظلمات بالأوجه الثلاثة .

(٤) الكتاب ٥٨١/٣ ، شرح الكافية للرضى ١٩٠/٢ والذى منعه سيبويه الإتياع .

(٥) فى ب العظم تحريف .

(٦) أى شاعر هنلى لم يذكر اسمه الشواهد الكبرى ٥١٧/٤ يقول البغدادي : فلم أطلع على فائله ولا على تنمته الخزانة ٤٢٩/٣ مع أنه قد أنه ، ومن مواطن البيت الخصائص ١٨٤/٣ ، المفتاح ٣١ ، شرح الشافية للمصام ٨٣ .

(٧) البيت من بحر الطويل وقد ورد برواية «أبو بيضات» شرح الشواهد ١٣٢ ، المنصف ٢٤٣/١ وهو يصف ذكرًا من النعام يرجع ويسرع إلى بيضاته يقول رفيق بمسح المنكبين عالم بتحريكهما سبوح حسن الجرى الخزانة ٣٢٩/٣ ، والشاهد فى قوله «بَيَضَاتٍ» مفتوح العين جمع بيضة وهو معتل العين والقباس فيه تسكين العين وقد جاءت بالفتح على لغة هذيل .

الرائح الذاهب آخر النهار ، والمتأوب الجائي أول الليل ، والرفيق ضد العنيف ، والسبوح المتصرف في أمر المعاش ، يصف ظليماً أى ذكر نعم له ببيضات بأنه يروح طلباً لقوته ، ويرجع إلى بيضاته ماسحاً لها بمنكبيه برفق مدبراً لأمور^(١) معاشه ، وإنما جاء فتح العين في لَجَبَات وِرَبَات جمع لَجَبَة بفتح اللام وسكون الجيم وهى الشاة التى أنت عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فخف لبنها ، وِرَبَة وهى معتلة لا طويلة ولا قصيرة إما لأن فتح العين لغة فيها حتى إن الرضى قال^(٢) إن الفتح فى لجبة أكثر من السكون فورد الجمع على إحدى اللغتين ، بل على الأشهر فى لجبة ، وإما لأنهما كانتا فى الأصل اسمين وصف بهما كما يوصف بسبع وكتب فى قولهم : رجل سَبْع وامرأة كلبه ، وإما لأنهما لما لزمتهما التاء حتى لا ينفك ، وإن كان الموصوف مذكراً كما يقال رجل رَبْعَة صاراً كأنهما اسمين كَجَفَنَة / وَقَصْبَة ، فإن قلت سميت هذا القسم [١/٦٨] جمع التصحيح لسلامة المفرد فيه فما بال هذه التغيرات^(٣) قلنا تحقق هذا الجمع لا يقتضى هذه التغيرات ، لإمكانه مع عدما وإنما هى لعوارض آخر بخلاف هيئات الجموع المكسرة ، فإنها لا تتصور بدون تغيير لهيئة الاسم وإن كان فى الحركة والسكنات كما ذكر إجمالاً وتطلع عليه تفصيلاً .

الثانى وهو جمع التكسير : يكون للثلاثى والرابعى مطلقاً وللخماسى على استكراه ، لأنه إن غير بزيادة حرف عليه ثقل أو بنقصانه انجزم أصل الكلمة بسبب الجمع وهو مستبعد غير متعارف ، والتغير بالحركة والسكون لا يعتد به كثرة اعتداد لاشتباه صورة المفرد بصورة الجمع فى الخط كلياً وفى اللفظ كثيراً فالتزموا الثانى مع الاستكراه ، وللرابعى بأصنافه اسماً وصفة ومجرداً من التاء

(١) فى ب ، ج ، لامر .

(٢) شرح الرضى على الكافية ١٨٩/٢ يقول : والتمزم فى جمع لَجَبَة لَجَبَات بفتح العين لأن فى لجبة لغتين فتح العين وإسكانها والفتح أكثر .

(٣) فى ب ، ج ، د التغيرات .

وغير مجرد مثال واحد وهو أعدل ما يتصور فيه وهو فعالل ، فيقال فى اسم جعافر وزبارج وبرائن وقماطر فى جمع الأمثلة المذكورة له وفى صفته / جسابر وذغال^(١) وفراهد ودماقس وضباطر فى [١٦٨/ب] جمع جَسْرَب كجعفر وهو الطويل وذُغْلَب كزبرج وهو السريع وقُرْهُد كبرثنُ الغليظ وِدِمَقْس كدرهم الأبيض وضِبَطْر كَهَزِير^(٢) الشديد ، وكذا الثلاثى الذى زيد فيه حرف للإلحاق أو غير مدة لغيره إلا فيعلا وأَفْعَل فعلاء فإن أمثلة جمع كل منهما مختلفة كأموات وجِنَاد وأبيناء فى جمع مَيْت وجَيْد وبَيْن وكحمر وحمران فى جمع أحمر ، فيقال : فى جورب ومغزى وتنصَّب بفتح التاء وضم الضاد وهو سحر ، وأفضل وأجدل وهو طائر : جوارب ومغاز وتنأصب وأفاضل وأجادل ، وكذا للخماسى كجحامر (فى جحمرش)^(٣) وفرازد (فى فرزدق)^(٤) وقد يعرض لأفعل فعلاء الاسمية فتجمع بهذا الاعتبار على فعالل كما فى قول الشاعر^(٥) :

أَتَانِي وَعِيدُ الْخَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَخَاصِ^(٦)

الْخَوْصُ بفتححتين ضيق فى مؤخر العين ، والصفة منه أخوص وحوصاء لكن الأخوص صار لقباً لربيعة بن جعفر بن كلاب فنظر/ الشاعر إلى [١٦٩/أ] أصله أولاً ، فججمعه على حوص ونظر إلى اسميته العارضة ثانياً فججمعه على أخاوص ، والمراد بهما أولاد ربيعة ، وكلام الجوهرى^(٧) يشعر بأن الصفة إن كانت خَلْقِيَّة يجمع أفعل منها على أفاعل ، وإن كانت عارضة فعلى فُعْل ، قال :

(١) فى أ ، ذغال .

(٢) كما فى الصحاح ٧١٩/٢ : «الضِبَطْر مثال الهزير الشديد» وقد وردت «كحجر» تحريف .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ما بين القوسين ساقط من د .

(٥) الغائل هو أمشى قيس من قصيدة له نصر فيها عامر بن طفيل على ابن عمه علقمة الصحابي رَضِيَّه ابن عوف بن الأخوص من بنى عامر الخزائنة ٨٨/١ ، الصحاح حوص ١٠٤٣/٢ ، شرح المفصل ٦٢/٥ ، ٦٣ .

(٦) البيت من بحر الطويل والأخوص هو ربيعة وقيل عبد عمرو بن شريح بن الأخوص .

(٧) الصحاح حمر ٦٣٦/٢ النص نفسه .

رجل أحمر ورجال أحامر فإن أردت المصبوغ بالحمرة قلت أحمر والجمع حمر وأنشد الأصمعي قول الشاعر^(١) :

إِنَّ الْأَحَامِرَةَ الثَّلَاثَةَ أَهْلَكْتَ مَالِي.....^(٢)

وفسرها بالخمير واللحم والزعفران ، والعجب أن صاحب المفصل أورد هنا في جزئيات جمع الصفة سباطر^(٣) ، ثم صرح بعد هذا عن قريب أن سِبْطَرًا لا يجمع على سباطر^(٤) ، وأعجب منه ما نقله عن صاحب الإقليد^(٥) ، وهو أنه عرض عليه هذا التناقض^(٦) فقال في وجه التوفيق أما سبطرات فليس فيه إشكال ، وأما سباطر فمشكوك فيه ، وهذا لأنه يجب أن يكون تحقق سبطرات ، وعدم سباطر متساويين في المعلومية ، والمشكوكية ، لأن مثل سبطر لا يجمع بالألف والتاء إلا إذا لم يكن له تكسير كما مر ، وهو معترف به فما كان/ سباطر مشكوكًا فيه كان سبطرات أيضًا كذلك فلا [١٦٩/ب] معنى لنفي الإشكال عنه وإثبات الشك في سبطرات ، وللرباعي والملحق به والاسم الثلاثي المزيد فيه إذا لحقها مدة قبل رابعها ، مثال واحد أيضًا وهو فعاليل فيقال في قرطاس وقربوس^(٧) بفتح الأول والثاني وهو مقدم السرج وكبريت وفسطاط ، وطومار

(١) الشاعر هو أحمى بكر الاقتضاب ٣٦٥ .

(٢) البيت من بحر الكامل وتامه

..... وَكُنْتُ بِهِنْ قَدْ مَالًا مَوْلَمًا

والأحامرة هي اللحم والخمر والخلوق الصالح حمر ٦٣٦/٢ ، والشاهد فيه الأحامرة حيث جمعت الصفة على أفعال وهي خَلْقِيَّة .

(٣) المفصل ١٩٣ .

(٤) المفصل ١٩٧ .

(٥) انظر الإقليد (شرح المفصل) خ ورقة ١٦٧ ب .

(٦) الحقيقة أن القوشجي قد وهم حينما ظن أن صاحب الإقليد هو الذي عرض على الزمخشري هذا التناقض فقد قال الجندي في الإقليد ورقة ١٦٧ ب : «فإن قلت ذكر الزمخشري أن سبطر لا يكسر وقد كسره هاتنا فما هذا التناقض قلت قال بعض تلامذة المصنف قلت للشيخ قد ذكرت في الفصل الأخير ... النص» ومن هنا تخيل القوشجي أن الجندي هو الذي عرض عليه التناقض وهو وهم خاطئ .

(٧) في د قربوش تصحيف .

وقانون وديباج قراطيس وقرايس وكباريت وفساطيط وطوامير وقوانين وديابيج ، إلا أن الاسم المذكور إذا كان على وزن فَعْلان قد يكسر على فعال أيضاً بكسر الفاء كسراج في سَرَحان ، وسيجيء حكم الصفة منه ، وصاحب المفصل^(١) قيد زيادة الثلاثي هنا أيضاً بكونها غير ملة ، ولا يخفى عليك مما ذكرنا حاله ، ولا أدري كيف يقع مثله عن مثله ، وللمنسوب إلى الرباعي والملحق به والثلاثي الذي على أربعة أحرف وللأعجمي منها أيضاً مثال واحد وهو فَعَالَّةٌ ، فيقال (في)^(٢) عبرى وهو القوى وحَيْدَرِي وَأَعْجَمِي وجورب عباقرة وحيادة/ وأعاجمة وجوارية ونحو [أ/١٧٠] جواهر بدون التاء في جمع جوهر شاذ ، ولفاعلة اسماً وفعلاء مثال واحد أيضاً وهو فواعل فيقال في كاتبة^(٣) وهي من الفرس مقدم المُنْسَج الذي يقع عليه اليد عند إرادة الركوب ، وقاصعاء وهي مدخل جحر اليربوع ، ودامشاء وهي الأرض اللينة ، كواثب^(٤) وقواصع ودوامث بخلاف فاعلة صفة فإن لها مثالين هذا^(٥) وفَعْلًا كضوارب ونُومٌ في ضارية ونائمة وكذا المجرد عن التاء من صفات المؤنث كحائض وطامث ، فإنهما يكسران على حيض وطوامث . ما تقدم من هيئات الجموع هي الجارية على القياس فلها مزيد دخل وظهور في مقصود هذا الفن ، وأما ما سواها من المكسرات فالعمدة فيها السماع ، لكن لا تخلو عن أنواع من الضوابط ووجوه من الاطراد في الجملة كما ينكشف لك بالتأمل في الأبحاث الآتية ، وبهذا الاعتبار صارت هي أيضاً مقصودة بالبحث فلا حاجة إلى ما ذكره صاحب المفتاح^(٦) من أن الأول هو

(١) المفصل ١٩٦ وعبارته : «ولست بملة كأجلل وتنضب» .

(٢) تكملة من بقية النسخ .

(٣) في أ ، ب كاتبة .

(٤) في أ ، ب كواثب .

(٥) أي المثال السابق لها وهو فواعل .

(٦) المفتاح ٢٧ .

المقصود/ وهنا ، وذَكَرَ الثاني استطراد ، ونجعل هذه الأبحاث [١٧٠/ب] فصولاً :

فصل أوزان تكسير الثلاثي المجرد على الإطلاق كأوزان واحدة عشرة :

وهي في الأسماء أفعال **فَعَال** ، **فُعُول** ، **فِعْلَان** ، **أَفْعُل** ، **فُعْلَان** ، **فَعْلَة** ، **فَعْل** ، **فِعْلَة** ، **فُعْل** ، وجاء **حِجَلَى** ^(١) بكسر المهمل وسكون الجيم مقصوراً في جمع **حَجَل** بفتحيتين أو سكون الجيم وهو القبجة ^(٢) معرب (كبك) قال الثعلبي ^(٣) :

أَرْحَمَ أَصِيبَتِي الَّذِينَ كَانَتْهُمْ حِجَلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرْبَةِ وَفَعْلٌ ^(٤)

تدرج أى تدرّب وتمشى ، والشربة بالفتحات وتشديد الباء حَوْيَض يتخذ حول النخلة ، لكن هذا الوزن في الجمع مطلقاً شاذ لم يجرى منه الآخر ، فإن هذا وظري جمع ظُرَبَان على وزن قَطْرَان ، وقد مر هذا في الاشتقاق ، لكن جريانها في الأسماء ليس على نهج واحد بل بعضها أعم من بعض على الترتيب الذي ذكرنا ، إلا **فُعُولاً** و**فِعْلَان** بكسر الفاء وسكون العين ، فإنهما متساويان وكذا **فُعْل** و**فُعْلَان** بضم الفاء و**فِعْلَة** بكسره وفتح العين وكذا **فُعْل** بضميتين/[١٧١/أ] و**فِعْلَة** بكسر الفاء وسكون العين ، فأفعال جار في كل أوزان المجرد كأفراد في

(١) يقول الرضى عن **حِجَلَى** : وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا وقال الأصمعي بل هو لغة في **الحجل** ، شرح الشافية ٩٧/٢ ، الصحاح **حجل** ١٦٦٧/٤ .

(٢) وهي طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضاً ، وفي الصحاح : «المجلة أيضاً القبجة والجمع **حجل**» الصحاح **حجل** ١٦٦٧/٤ .

(٣) وهو عبدالله بن حجاج الثعلبي يخاطب عبد الملك بن مروان ويعتذر إليه من صحبته لعبد الله بن الزبير وكان قد خرج معه شرح المفصل ٢١/٦ ، الصحاح **حجل** ١٦٦٧/٤ ، وانظر شرح المفصل ١٣٤/٦ ، المحتجب ٢٧١/٢ ، الصحاح شرب ١٥٤/١ .

(٤) البيت من بحر الكامل وأصبيتي تصغير أصبية جمع صبي ، **حجلَى** جمع **حجل** ، وهو طائر وقيل هو صغار أولاد الابل ، الشربة موضع ، وقد علق ابن يعيش على هذا البناء قائلاً : «وهو بناء غريب» شرح المفصل ٢١/٦ وهو الشاهد .

فَرَدَ وأوراد في وِرْدٍ وأجناد في جُنْدٍ وأجمال في جَمَلٍ وأفخاذ في فَعَذٍ ، وأعضاء في عَضُدٍ وأعنان في عَنَبٍ وأبال في إِبِلٍ وأرطاب في رُطَبٍ وأعناق في عُنُقٍ ، لكن مجيئه في الكل ليس على السواء ، لأن فَعَلًا يفتح الفاء وسكون العين إذا لم يكن عينه معتلاً لا يجمع على أفعال إلا بشبهه وتبعية ، مثلاً قالوا في فرد أفراد تشبيهاً له بأحد وفي فَرَخٍ أفراد حملاً له على طير وفي زند أزناد حملاً له على عود ، وفي أَنَفٍ أناف حملاً له على عضو وعلى هذا فقياس ^(١) تكسير هذا الوزن من غير المعتل العين أفْعُلَ وفِعُولَ ، كأبحر وبحور وأسطر وسطور قال الجوهري ^(٢) ، تقدير ابن بَنَوٍ بالتحريك لأن جمعه أبناء ولا يجوز أن يكون فُعَلًا ساكن العين لأن الباب في جمعه إنما هو أفْعُلَ مثل كلب وأكْلَبَ أو فُعُولَ مثل فلس و فلوس هذا كلامه ^(٣) ، وإذا كان معتل العين فقياس جمعه / [١٧١/ب] أفعال كأقوال في قول وأبواب في باب وأعواد في عود وأسياف في سيف ، فإن كان واوياً فكثيراً ما يجيء على فِعَالٍ كثياب في ثوب وحياض في حوض هذا إذا كان اسماً ، وأما إذا كان صفة فإن لم يكن معتل العين فالغالب في جمعه فِعَالٍ كصعاب في صعب ، وإن كان معتل العين فأفعال كضياف في ضيف وأشياخ في شيخ ، وفعل جار في ستة منها كسِهَامٍ في سهم وقِدَاحٍ في قِدَحٍ بكسر القاف وسكون الدال ، وهو السهم قبل أن يراش ^(٤) ويركب نصله ، وخفاف في خف ، وجمال في جمل ورطاب في رطب وسباع في سبع ، ولا يجيء هذا في معتل العين ^(٥) اليائي فلا يقال في عين عيان كما يقال في ثوب ثياب وكانهم قصدوا عدم الالتباس بينهما ، وفُعُولَ وفِعْلَانِ كل منهما جار في خمسة منها ، كأصول في أصل وعروق في عرق وقروح في قرح وأسود في أسد ونمور

(١) العبارة في د . وعلى هذا وإلا فقياس .

(٢) الصحاح ٢٢٨٦/٦ .

(٣) أي كلام الجوهري المرجع السابق الصفحة نفسها .

(٤) «قُرِشٌ بالفتح مصدر قولك رشت السهم إذا أرلقت عليه الريش فهو مريش» الصحاح ريش

١٠٠٨/٣ .

(٥) في ب ، ج ، د «المعتل العين» .

في نَمِر ولا يَجِيء هذا/ في المعتل العين الواوى فلا يقال [١٧٧/أ] في ثوب ثوب ، إلا ما شذ من نحو فروج وسروق في فَرْج وساق وكَضِيفان في ضيف وقَتوان في قنو وهو للنخل بمنزلة العنقود للكرم وعِيدان في عود وخربان في خَرَب بفتحيتين وهو^(١) ذكر الحبارى وصِرْدان في صِرْد ، وأفعل جار في أربعة ، كأبحر في بحر وأرجل في رِجْل وأَجْبَل في جَبَل وأَصْلَع في ضِلَع بكسر الأول وفتح الثاني وهو عظم^(٢) الجنب ، ولا يَجِيء هذا في المعتل العين مطلقاً إلا ما شذ من نحو أَقْوَسُ وَأَثُوبُ وَأَنْيَبُ وَأَعِين ، وفَعْل وفُعْلان وفَعْلَة كل واحد منها جار في ثلاثة كسَقَف في سَقَف وأسَد في أَسَد وفُلْكَ في فُلْكَ وكظَهْران في ظَهْر ودُؤْبان في ذُب وحُمْلان في حَمَل بفتحيتين ، وكفِرْدَة في غَرْد بفتح الغين على رواية الفراء^(٣) كخبء وخباءة ، وعلى رواية الكسائي^(٤) هو غَرْد بكسر الغين كغَرْد في قردة وهو ضرب من الكلمات^(٥) ، وقِرْطَة في قُرْط بضم القاف ، وهو ما يعلق في شحمة الأذن وفَعْل وفَعْلَة كل منهما لا يتعدى مثلاً واحداً كَثُمِر في نمر وجيرة في جار .

وفي الصفات/ أفعال فَعَال فَعُلْ أَفَعُل فَعْلان فُعْلان فَعُلْ [١٧٧/ب] فَعُول فَعْلَة وبعض هذه أيضاً أعم من بعض ، وأفعال جار في سبعة أوزان كأضياف في ضيف وأنقاض في نَقْض بكسر النون ، وهو البعير الضعيف من السفر والمنقوص من البناء ، وأحرار في حُرّ وأبطال في بَطَل بفتحيتين ، وهو الشجاع وأجناب في جُنُب وأيقاظ يَقْظ بضم القاف وهو المتيقظ الحذر وأنكاد في نَكْد بكسر الكاف وهو العُسر ، وفِعَال في ثلاثة كصعاب في صَعَب وحِسَان

(١) ساقطة من ب ، وفي الصحاح خرب ١١٩/١ : «الخرب ذكر الحبارى والجمع الخربان» .

(٢) في ب ، جد عظيم وهو تحريف .

(٣) الصحاح غرد ٥١٤/١ يقول الجوهري : «قال الفراء سمعت أنا غَرْد بالفتح مثل جَبِيء وجبَاءة» والفرد بالكسر ضرب من الكمأة الصحاح غرد ٥١٤/١ .

(٤) الصحاح غرد ٥١٤/١ يقول الجوهري : «قال الكسائي واحد الغرّة من الكمأة غرّة» .

(٥) هكذا وردت والصحيح «ضرب من الكمأة» كما وردت في الصحاح غرد ٥١٤/١ .

فى حسن ووجاع فى وجع بكسر الجيم وكذلك فَعَلَ بضممتين كسُحِّل فى سَحَلَ بفتح السين وسكون الحاء الأبيض من الشياب وتُصَف فى نَصَف بفتحيتين وهى المرأة بين الحديثة والمسنة وخُشِن فى خشن ، وأَفْعَلَ فى وزنين كأَعْبَد فى عبد وأَجْلَف فى جلف ، وكذلك فَعْلَان بكسر الفاء كشيخان فى شيخ وولَدَان فى ولد ، وكذلك فَعْلَان بالضم كَوُعْدَان فى وَعَد على وزن وَعَد وهو اللثيم وذُكِرَان فى ذَكَر ، وكذلك فَعَلَ بضم الفاء وسكون العين كجُون فى جَوْن وهو الأبيض والأسود أيضاً ووُلِدَ فى ولد ، وكل من [١٧٣/أ] البواقي لوزن واحد كشُيُوخ فى شَيْخَة بالمدة ورطَلَة بكسر الراء وفتح الطاء فى رَطَل بمعنى الرخو الناعم ، وقد يجىء على الشلوذ فى تكسير هذه الصفة أمثلة أخرى كسُمَحَاء على وزن عُلَمَاء فى سمح ومشايخ فى شيخ ووجاعى بفتح الأول مقصوراً فى وجع ، وأية هذه الصفات يكون^(١) للمذكر ممن يعقل يجوز جمعها بالواو والنون كسَمَحُون وجِلْفُون وحرُون وحسنون وحذرون ويقطون ، وإذا لحقها التاء لا تكسر بل تجمع بالالف والتاء كسَمَحَات وجِلْفَات وحرَّات وحسنات وحذرات ويقطات إلا ما حملوا فَعَلَة^(٢) على فَعَل فقالوا فى عبلة وهى الضخمة عِبَال وفى جَعْدَة وهى الملبدة الشعر جِعَاد إلى غير ذلك ، وشَذَّ عَلَج فى عَلَجَة على وزن قَرَب وقربة وهى الغليظة البدن .

وما لحقه التاء من الأسماء الثلاثية المجردة فأمثلة تكسيه ستة فَعَلَ فَعَال فَعَلْ أَفْعَلْ فُعُول فُعَل ، وفَعَلَ جار فى أربعة أمثلة كَبَدَر فى بَذرة بفتح الباء وهى عشرة آلاف درهم/ ولَقَعَ فى لِقَحَة بكسر اللام وهى الحلوب [١٧٣/ب] من الإبل ، وتَبَر فى تارة ، وهى المرة وأصلها تَبَرَة بفتحيتين ومِعَد فى مِعْدَة بفتح الميم وكسر الميم ، وكذلك فَعَال كجِمَار فى جَمْرَة ولِقَاح فى لِقَحَة ويرَام فى بُرْمَة بضم الباء وهى القِلَر من الحجر ، ورقَاب فى رَقبة ، وفُعَلَ

(١) ساقطة من ب ، جـ .

(٢) فى ب فعل تحريف .

بضم الفاء^(١) وفتح العين في اثنتين كَتُوبَ في نُوبَةٍ وتُهُمَ في تُهْمَةٍ بفتح الهاء ، وأورد صاحب المِفْصَل^(٢) من أمثلة هذا بُرْقًا في بُرْقَةٍ بضم الباء وسكون الراء حتى يكون أمثلة مفردة ثلاثة لكننا خالفناه ، لأن بُرْقَةً صفة إذ معناها الغليظة ذات الحجارة والرمل والطين من الأرض كالأبرق والبرقاء ونظيرها الكُدْبَةُ والكُدْيُ^(٣) ، ولم نجد منها مثلاً للاسم ، وكذا أَفْعَلُ كأنعم في نعمة ، وأبْنَقُ بتقديم الياء على النون مقلوب أنيق في ناقة ، وأصلها نوقة بفتحتين وكذا فُعُولُ كبدور في يَدْرَةٍ وحجوز بتقديم الحاء على الجيم ، وبالزى المعجم في حُجْرَةٍ وهي معقد الإزار وما فيه التكة من السراويل ، وفُعُلُ بضم الفاء في واحد كُبْدَنُ (في)^(٤) / بدنة . [١٧٤/أ]

فصل : الثلاثي المزيد فيه :

منه ما هجر تكسيه اجتزاء بجمع السلامة إلا قليلاً كما في فُعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ ، بتشديد العين فيها مع ضم الفاء في الأول وكسره في الأخير ، ومفعول وجميع الأسماء المتصلة بالأفعال المزيد فيها ، فيقال في كُبَّارٍ وخَمَّارٍ وشِرَّيرٍ ومخمورٍ ومخبِرٍ ومحتسبٍ كُبَّارونٌ وخَمَّارونٌ وشِرَّيرونٌ ومخمورونٌ ومخبرونٌ ومحتسبونٌ ، وفي مؤنثها بالالف والتاء ، وجاء عواوير في عوارٍ ، وقد مرَّ وقوم ملاعين ومشائيم وميامين ومياسير ومفاطير ومناكير ، وظباء مشادن ومشادين ومطافيل ومطافيل في ملعون ومشثوم^(٥) وميمون وموسر ومفطر ومنكّر بفتح الكاف ، ومشثدن ومطفل وهما بمعنى أي ذى^(٦) غزال ومنه ثم^(٧) ما يكسر ، ثم أنك قد عرفت حكم الثلاثي «الذي فيه زيد»^(٨) حرف للإلحاق أو غير مدة لغيره مع^(٩) ما يتعلق بذلك ففي هذا الفصل نعرفك حكم الذي زيادته مدة فتجعل الفصل فرائد :

(١) في أ ، ب الياء تحريف .

(٢) «الكديّة هي الأرض الصلبة» الصحاح كدي ٦/٢٤٧١ . (٤) كلمة من بقية النسخ .

(٥) في د مشثون . (٦) في ب ، جـ ذو غزال .

(٧) ساقطة من ب ، جـ ، د وأعتقد أنها بمعنى هناك . (٨) في بقية النسخ «الذي زيد فيه» .

(٩) ساقطة من الأصل .

(٣) المفصل ١٧١ .

الأولى : ما مدته ثانية ولا يكون إلا ألفا : [١٧٤/ب]

فيكون وزنه فاعلاً ، إما اسم أو صفة ، ففلاسم ثلاثة أوزان فواعل وهو أكثرها وهو المشترك بين مذكوره ومؤنثه ككواهل فى كاهل وهو ما بين الكتفين وكواهب^(١) فى كائبة ، فُعْلان بضم الفاء كحُجْزان فى حاجز بتقديم الحاء على الجيم والزاي المعجم وهو غدير الماء ، فُعْلان بكسر الفاء كجُنَّان فى جان وهو أبو الجن^(٢) والأصيل من المؤنث فى فواعل ما كان بالهاء ، لكنهم قد أجروا حكمه على المؤنث بالألف فقالوا قواصع ونوافق ودوام فى قاصعاء ونافعاء وداماء لجحرة البريوع^(٣) ، فالأولى هى التى يقصع فيها أى يدخل والثانية هى التى لا يفتحها بل يرقق الموضع ، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب برأسه الموضع فيكسره فيخرج منه ، والثالثة هى التى يخرج منها التراب فيكبسها به ، وقالوا سَوَّاب فى سابياء وهى النتاج ، وفى الحديث^(٤) تسعة أعشراء الرزق فى التجارة وعشر فى السابياء^(٥) ، وللصفة مع التذكير/ تسعة أوزان : فُعْل بضم الفاء [١٧٥/أ] وسكون العين كُبْسِل فى باسل وهو الشجاع ، فُعْل بضم الفاء وفتح العين المشدد كصُوم فى صايم ، فِعْال بكسر الفاء كِنِيام فى نائم ، فُعُول بضمه كخُفُوف^(٦) فى خاف ، فُعَال بضمه وتشديد العين كزُهَاد فى زاهد ، فَعَلَة بفتحيتين كَعَبِدة فى عابد ، فَعَلَة بضم الفاء وهى مختصة بمعتل اللام كما أنه مختص بها كَهْدَاة فى هاد ، فُعْلان بضم الفاء كَشْبَان فى شاب ، فُعْلَاء كعُلَمَاء فى عالم ، وقد ذكر الجوهرى عاشراً ، وهو فَعَال بفتح الفاء قال الشباب جمع شاب^(٧) وكذلك الشَّبَان ، وكان غيره جعله فى الأصل مصدرأ ، وصف به

(١) فى ب كواهب .

(٢) فى ب ابن الجن .

(٣) يقول الرضى : «النافعاء والقاصعاء والداماء جحرة من جحر البريوع» شرح الشافية للرضى ١٥٥/٢ وانظر الصحاح نفق ١٥٦٠/٤ .

(٤) فى أ ، د العبارة «فى الحديث» .

(٥) وهناك رواية أخرى للحديث «تسعة أعشراء البركة فى التجارة» . . . الصحاح سبى ٢٣٧٢/٦ وانظر رواية المتن فى الصحاح عشر ٧٤٦/٢ .

(٦) أى الرجل شديد الخوف (اللسان خوف) .

(٧) الصحاح شيب ١٥١/١ النص نفسه .

كعدل وحادي عشر وهو فواعل لصفة ما لا يعقل قال : يجمع فارس على فوارس وهو شاذ لا يقاس عليه لأن فواعل إنما هو جمع فاعلة مثل ضاربة وضوارب أو جمع فاعل ، إذا كانت صفة للمؤنث مثل حائض وحوائض ، أو ما كان لغير الأدميين مثل جمل بازل^(١) وجمال بوازل ، وجمل عاص وجمال عواص ، وحائط وحوائط فأما مذكر ما يعقل فلا يجمع عليه إلا فوارس وهوالك / [١٧٥/ ب] ونواكس ، فأما فوارس لأنه شيء لا يكون في المؤنث ، يريد أنه لا يقال امرأة فارسة فلم يخف فيه اللبس ، وأما هوالك فإنما جاء في المثل يقال «هالك في الهوالك»^(٢) فجري على الأصل لأنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها ، وأما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ، هذا كلامه^(٣) ، وللصفة مع التأنيث سواء كانت^(٤) مع علامته أو لا وزنان وهما فُعَل بضم الفاء وفتح العين المشدد وفواعل كُنُوم وضوارب وحَيْض وطوامث في نائمة وضاربة وحائض وطامث .

(١) البازل هو البعير الذي انشق نابه شرح الجاريري ١٤٣ .

(٢) هذا المثل يضرب لمن يرمى بنفسه في التهلكة شرح الشواهد ١٤٢ ، شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ٤٥٩/٢ ، أساس البلاغة ٥٥٠/٢ وانظر الصحاح هلك ٤/١٦١٧ .

(٣) هذا الحديث للجاريري في شرحه على الشافية ١٤٣ وقد مثل لذلك بقول الفرزدق «خضع الرقاب نواكس الأبصار» وقد نقل الجاريري هذا النص من الصحاح فرس ٢/٩٥٤ .

(٤) في ب ، جـ كان .

الفريدة الثانية : ما مدته ثالثة :

إن كان اسمًا غير مصدر بلون التاء فأفعلة في تكسيره غالبية كيف ما كان كآزمنة وأحمره وأغربة وأرغفة وأعمدة ؛ في زمان وحراب وورغيف وعمود ، فإن كانت المدة ياء فمع ثمانية أوزان آخر ، فَعَلَ بضمّتين ككُتِبَ في كَتِيب وهو التل من الرمل ، فَعَلان بكسر الفاء وسكون العين كظَلَّمان في ظَلِيم وهو ذكر النعام ، فعائل ، كأفائل في أَقِيل وهو الإبل الصغير ، أفعال كأَيَمَان في يمين ، فَعَلان/ بضم الفاء كقَضَبان في قضيب ، فَعَلَة [١٧٦/أ] بكسر الفاء وسكون العين ، كصَبِيَّة في صبي ، فَعَال بكسر الفاء كفَصَال في فصِيل ، أفعلاء كأعشراء في عشير بمعنى العُشْر ، وقد مرَّ في الحديث ، وإن كانت واوًا فمع الأربعة ، الأول كزُبُر في زبور وقعدان في قعود وهو من الإبل ما بلغ الركوب وأدناه إذا أتى عليه سنتان وذنايب^(١) جمع ذنوب ، وهو الدلو الممتلئ ماء وأفلأ في فُلُو^(٢) وهو المُهَر ، وها هنا يختلج في القلب شيء وهو أن الفلو يحتمل أن يكون صفة كالعدو من فلوته أي فطمته أو ربيته ، واختصاصه في الاستعمال بالفرس لا ينافي الوصفية ، كما أن بازلاً ومعناه المنشق الناب مختص في الاستعمال بالإبل ، ومع ذلك أورده في أمثلة الصفة فمجمع تكسير هذا الوزن على أفعال موقوف على وجدان مثال غير محتمل للوصفية ، وهو غير معلوم ، وهذان أي ما مادته ياء وواو لا يجيئان إلا مفتوحى الفاء سوى ما شذ من نحو سدوس بالضم أي الطيلسان الأخضر ، كما أن المصادر من هذا القبيل لا تجيء إلا مضمومة الفاء سوى قَبُول وولوع/ بمعنى الحرص ، والأصمعي روى سدوساً أيضاً [١٧٦/ب] بالفتح^(٣) ، وإن كانت ألفاً فمع كسر الفاء يجيء فيه أربعة أوزان

(١) في د وذنايب .

(٢) «الفلو بتشديد الواو المهر لأنه يُقْتَلَى أي يظلم ، وقالوا للأشي فُلُو كما قالوا عدو وعدوة والجمع أفلاء مثل عدو وأعداء» الصحاح فلو ٢٤٥٦/٦ .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ٤٥٧/٢ ، الصحاح سلس ٩٣٤/٢ ، شرح الجاريري ١٤٠٢/٣ .

آخر ، الثلاثة الأول كحُمُر بضميتين في حمار وصيران في صور ، وهو القطيع من بقر الوحش ووعاء المسك أيضاً ، وقد جمعهما الشاعر في قوله ^(١) :

إِذَا لَاحَ الصُّوَارُ ذَكَرْتُ لَيْلَى وَأَذْكُرُهَا إِذَا نَفَخَ الصُّوَارُ ^(٢)

وشمائل في شمال وهو الخلق ^(٣) ، وخلاف اليمين أيضاً قال الله تعالى ^(٤) : ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَالْشَّمَائِلِ﴾ ، والرابع أَفْعَل كأكسن في لسان وذكر الجوهري ^(٥) لهذا وزنين آخرين هما ، فَعَلَ بضم الفاء وسكون العين وفَعِيل قال الحمار العير والجمع حمير وحُمُر ^(٦) وحُمُر ، وأهمل ذكرهما الشيخان صاحباً المفصل ^(٧) والمفتاح ^(٨) لأنهما جعلاً الأول مخفف حُمُر والثاني اسم جمع كعبيد وسنحقق معناه ، ومن دأبه في كتابه ذكر أسماء الجموع في عداد الجموع ، ومع ضمه يجرى أربعة آخر : الأولان ، كقُرْد في قُرَاد ^(٩) وغِرْبَان في غِرَاب وفُعْلَان بضم الفاء كَرُفَّان في رُقاق وهو السكة ، وفَعْلَة كغلمة في غلام ، ومع فتحه يجرى ثلاثة آخر الأولان كقُذْل في / قَذَال بالقاف والذال المعجم وهو خلف [١٧٧/أ] الرأس وغِرْلَان في غِرَال والثالث فُعُول كعتوق في عتاق ، وإذا تأملت فيما ذكرناه علمت أن أوزان تكسير هذا النوع أحد عشر وعلى ما ذكره الجوهري ^(١٠) ثلاثة

(١) لم أعر على القائل ، ومن مواطن البيت الصحيح صور ٧١٦/٢ ، اللسان صور ١٤٦/٦ ، شرح المفصل ٤٧/٥ ، معجم الشواهد ١٦٧/١ .

(٢) البيت من بحر الوافر ، الصوار الأول القطيع من البقر ، الصوار الثاني المسك ونفخ الصوار أى هب وفاح المسك وهو الشاهد حيث جاءت كلمة الصوار بمعنيين في بيت واحد .

(٣) في د الخلف تحريف .

(٤) سورة النحل الآية ٤٨ .

(٥) الصحاح حمر ٦٣٦/٢ .

(٦) في ب حمر وأعتقد أنها الصحيح فقد وردت في كل النسخ حمرة .

(٧) المفصل ١٩٣ ولم يذكر شيئاً خلال تملذه للجموع .

(٨) يقول السكاكي بعد ضبطه لجموع التكسير : «فإذا نقل إليك تكسير على خلاف ضبطنا هذا فإلى أنه متروك المفرد أو أنه محمول على غيره» المفتاح ٢٨ وليس هناك تخصيص للمثال حمر .

(٩) كتب على هامش النسخة الأصل ق ١٧٧ عبارة «كقردان كذا في الصحاح» انظر الصحاح قرد ٥٢٠/١ وعبارته القرد واحد القردان أى أن القردان جمع .

(١٠) أى بزيادة الوزنين اللتين زادتهما وهما حمر وحمير وقد ذكرا منذ قريب ، وانظر الصحاح حمر ٦٣٦/٢ .

عشر ، واعلم أن وزن فُعْل لا يجيء في المعتل اللام من هذا النوع ولا في المضاعف ، إلا سرراً وذياً في سرير وذباب ، وأن أفعلاً لا يجيء إلا في تكسير المؤنث منه كأذرع وأعقب وأعق في ذراع وعقاب وعناق ، وجاء أمكن في مكان لتأويله بالأرض كما أن لساناً يؤول بالجارحة ^(١) ، أو الكلم في قول الأعشى ^(٢) :

إِنِّي أَتَتْنِي لِسَانٌ لَا أَسْرَ بِهَا مِنْ عَلُوٍّ لَا عَجَبَ مِنْهَا وَلَا سَخَرَ ^(٣)

أى من عال ، فيجمع على ألسن ، وأما أزمُن فجمع زمن لا زمان ، وقيدنا الاسم في الضابط بكونه غير مصدر لأن تكسير المصادر قليل ، والغالب في مصادر الثلاثيات إذا أريد جمعها ، أن يبنى منها بناء المرة فيجمع بالألف والتاء كالقومات والسجديات والدعوات في قيام وسجود ودعاء ، وإن كان مع الياء فلتكسيه وزنان فعائل / وهو أكثرهما وفُعْل بضممتين [١٧٧/ب] كصحائف وحمائل ورسائل وذوائب وحمائم وصحف ، في صحيفة وحمولة وهى الإبل وكل ما تحمل عليه الحى من حمار وغيره ورسالة وذوابة بضم الأول المعجم والهمز . وهى ما تقتل ويرسل من الشعر وحمامة ، وإن كان صفة مع التذكير فأصنافها الثلاثة أعنى ذات الياء والألف والواو ثلاثتها تكسر على فعلاء بضم

(١) فى ب الجارحة تصحيف .

(٢) هو عامر بن الحرث بن وائل بن معن ، ومعن أبى باهلة وباهلة امرأة من همدان ، والبيت مطلع قصيدة له رثى بها أخاه المنتشر بن وهب الباهلى الخزائة ٩١/١ ، أمالى المرتضى ١٠٥/٣ ، اللسان علا ٣١٦/١٩ ، شرح المفصل ٩٠/٤ ، النوادر ٧٣ .

(٣) البيت من بحر البسيط وقد رواه البغدادي فى الخزائة بثلاث روايات الأولى رواية المتن والثانية :
إِنِّي أَتَيْتُ بِشَىءٍ لَا أَسْرَ بِهِ

والثالثة :

إِنِّي أَتَانِي شَىءٌ لَا أَسْرَ بِهِ مِنْ عَلُوٍّ لَا عَجَبَ فِيهِ وَلَا سَخَرَ
والمعنى كما يقول الجوهري فى الصحاح علو ٢٤٣٦/٦ إِنِّي أَتَانِي خَيْرٌ مِنْ أَعْلَى نَجْدٍ وَقَبْلَ مِنْ أَعْلَى الْبِلَادِ وَأَنْتَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْلسَانِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْكَلِمِ أَوْ الْخَبَرِ ، وقد أتاه خبر قتل أخيه المنتشر . يقول : لا عجب من هذه الرسالة وإن كانت عظيمة لأن المصائب كثيرة .

الفاء وفتح العين ككُرماء وجُبْناء وشُجْعاء^(١) ووُدَّاء في كريم وجبان وشجاع وودود^(٢) ، وكذا على فُعْل بضممتين ، كُنْزٌ وصُنْعٌ وكُنْزٌ وصُبْرٌ في نذير وصنّاع بفتح الصاد ويقال امرأة صنّاع اليدين أى حاذقة بعمل اليدين ورجل صنّيع اليدين كذا في الصحاح^(٣) وكنّاز بالكسر وهي الناقة المكتنزة اللحم وصبور ، وهنا بحث وهو أن صنّاعاً وكنّازاً إنما هما للمؤنث على ما ذكر كعجوز والمقصود بالبيان هنا حكم المذكر فمعجىء تكسير ذات الألف على هذا الوزن موقوف على مثال آخر غير هذين وكذا على أفعال كأشراف وأجواد وأعداء في شريف وجواد وعدوّ ولم يجىء تكسير ذات / [١٧٨/أ] الواو أى فِعُول غير هذه الثلاثة سوى ما شذ من عَدَى وعَدَى بكسر العين وضمه مثل سَوَى وسَوَى في عَدَوٌ ولا نظير لهما ، فإن كانت ذات ياء وهي فعيل فإما أن يكون بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول ، فالأول يجىء لتكسيه سته أوزان آخر فِعَال ؛ ككِرَام في كريم ، فِعْلَان بكسر الفاء كخَصْمَيْنِ في خَصِمٍ ، فِعْلَان بضممة كُثْنِيَانِ في ثُنَى وهو الذي يلقى ثنيته^(٤) ، أَفْعَلَةٌ كأشحة في شحيح أى بخيل ، أفعلاء كأصدقاء في صديق ، فُعُول كظُرُوف في ظريف^(٥) ، وجاء يَتَامَى في يَتِيم والأصل يتايم فقلبت ثم أبدل^(٦) الياء ألفاً ، كما في فتاوى وهو شاذ ، الثاني الغالب في تكسيه فَعْلَى كجَرَحَى وقَتَلَى في جريح وقتيل وجاء على ندرة فَعَالَى كأَسَارَى .

(١) في ب شجواء تحريف .

(٢) يقول الرضى : هو شاذ من وجهين أحدهما أن فِعُول لا يجمع على فعلاء بل هو قياس فعيل والثاني أن المضاعف لا يأتى فيه فعلاء أيضاً بل أفعلاء نحو شديد وأشد وأشداء لكنه لما شذ الشلوذ الأول احتملوا الثاني فصار وُدَّاء شرح الرضى للشافية ١٤٠/٢ .

(٣) الصحاح صنع ١٢٤٦/٣ وهو تلخيص لكلام الجوهري .

(٤) هذا النص من شرح الجاربردى ١٤٠ .

(٥) يقول الرضى : دوأما ظروف فقد قال الخليل : هو جمع ظرف بمعنى ظريف إلا أن هذا قياسه كما أن مذاكير جمع مذكّر بمعنى ذكر وإن لم يستعمل . وقال الجرمى : ظروف جمع ظريف وإن كان غير قياسى قال : والدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرت قلت ظريفون . أقول : ولا دليل فيما قاله شرح الرضى على الشافية ١٣٨/٢ ، ١٣٩ .

(٦) في ب إبدال .

اعلم أنهم فرقوا بين فعيل بمعنى فاعل وبينه بمعنى مفعول^(١)، في بعض الأحكام كأوزان التكسير على ما عرفت، وكما أن الأول يجمع جمع السلامة فيقال: قوم جميلون ونساء جميلات دون قتيلون وقتيلات، وأيضاً الأول يذكر ويؤنث سواء أجرى على موصوفه/ أم لا^(٢) فيقال امرأة شريفة [١٧٨/ب] ورأيت كريمة بنى فلان، والثاني إذا جرى على الموصوف يستوى فيه المذكر والمؤنث يقال رجل قتيل وامرأة قتيل، وذلك لأنهم لما^(٣) أرادوا الفرق أجروا الأول على الأصل، لأن الأصل في هذا البناء أن يكون بمعنى الفاعل والأصل بالأصل أولى. نعم إذا لم يجر الثاني على الموصوف يؤنث هو أيضاً، فيقال: قتيلة قبيلة فلان شهيدة هذا، لكن قد يحمل أحدهما على الآخر فيجرى عليه حكمه كما يحمل الثاني على الأول في التكسير، فيقال أسراء وقتلاء^(٤) في أسير وقتيل، والأول على الثاني فيه فيقال مَرَضَى في مريض، وفي عدم التأنيث كما في قوله تعالى^(٥) ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وأما فَعُول فلم يفرقوا فيه بين ما هو للفاعل وللمفعول وسوا فيهما بين ما هو للمذكر وما هو للمؤنث فقالوا رجل صبور إلا في حرف واحد جاء نادراً يقال هذه عدوة الله إما حملاً لها على ضدها وهو الصديقة^(٦) وهم يحملون الضد على الضد، وإما لصيرورة/ (العدو)^(٧) من عداد الأسماء كالممكن والمعجز [١٧٩/أ] وغيرها، وأما نحو الحلوبة والحمولة والركوبة لما يحلب ويحمل عليه ويركب فالتاء فيها ليس للتأنيث بل للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كالتذبيحة للمذبوح والتطيحة للمنطوح، الذي

(١) الذي فعل ذلك ابن الحاجب في الشافية ١٤٠، الجارودي في شرحه ١٤٠، الرضى في شرحه للشافية ١٤١/٢.

(٢) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت «ولوا».

(٣) ساقطة من الأصل، وزيادة من بقية النسخ.

(٤) العبارة في ب «أسراء في وقتلاء».

(٥) سورة الأعراف الآية ٥٦.

(٦) شرح الشافية للرضى ١٣٩/٢.

(٧) تكملة من بقية النسخ.

مات من النطخ ولهذا يستعمل فى المذكر والمؤنث ، وإن كانت ذات ألف فلتكسیره ثلاثة أوزان آخر وهى الأول من الستة المذكورة كجباد فى جواد من الخيل وهِجَان فى هِجَان بكسر الهاء فيهما ، إلا أنه فى الأول ككسر راء رِجَال وفى الثانى ككسر راء رِذَاء ، كما سمعت مثله فى فُلُك ، والهِيَجَان من الإبل الأبيض وكشِجَعَان وشِجَعَان بكسر الشين وضمه فى شجاع ، وإن كان صفة مع التانيث فلتكسیره ثلاثة أوزان : فِعَال بكسر الفاء ، فَعَائِل فُعَلَاء كصَبَاح وصَبَاتِج وَعَجَائِز وخُلَفَاء فى صبيحة وهى الحسناء وعجوز وخليفة (فَعُلُمُ أَنْ المراد)^(١) من التانيث هنا أعم من أن يكون لفظيًا ومعنويًا أو معنويًا فقط أو لفظيًا فقط .

الفريدة الثالثة : ما مدته رابعة^(٢) :

سواء كان/ بعدها حرف آخر أم لا وهو أقسام ، فمنها [١٧٩/ب] ما لحقه ألف التانيث ، فإن كان اسمًا فلتكسیره وزنان : فَعَالِي يفتح الفاء مقصورًا وهو الغالب فى تكسیره المشترك بين مقصوره وممدوده ، كدَعَاوَى وَخَبَالَى وَصَحَارَى فى دَعْوَى وَخَبْلَى وَصَحْرَاء ، فِعَال بكسر الفاء وهو مختص بالمقصور منه كإِنَاث فى أَثْنَى ، وأصل دَعَاوَى دَعَاوَى كمساجد لأن ما بعد ألف الجمع يكون مكسورًا فإذا كسر الواو أبدل ألف التانيث ياء بالضرورة ، لكنهم أرادوا أن يسلم الياء الذى هو بدل ألف التانيث عن الحذف لالتقاء الساكنين أعنى التنوين والياء بعد الإعلال فى حالتى الرفع والجرح كما فى جوار ، فأبدل الياء ألفًا فانقلبت كسرة الواو فتحة ضرورة ، وذلك للفرق بين الياء المنقلب من ألف التانيث والمنقلب عن ألف آخر^(٣) ، كمرامَى فى مرمى ، وأصل صحارَى صحارَى بالتشديد لأنه لما كسر الراء وأبدل الألف ياء كما ذكر أنفًا ، كما فى مصابيح عادت الهمزة

(١) ما بين القوسين مكسر فى ب .

(٢) فى ج أربعة .

(٣) فى ب «ألف أخرى» .

المبذلة من الألف ألفاً لأن موجب الإبدال كان وقوع الألف قبله ،/ فلما زال الموجب عاد الحرف إلى أصله فاجتمع [أ/١٨٠] ألف مع ياء ساكن فابدل الألف ياء فاجتمع ياءان فأدغم الأول في الثاني ثم حذف الأول تحقيفاً فصار كمساجد ، ثم عومل معاملة دعاوى ، وإن كان صفة فهي إما مقصورة أو ممدودة فالمقصورة إما أن يكون لها مذكر أو لا ، والثانية تكسر على فَعَالِي بفتح الفاء مقصوراً ، كحَرَاقِي في حَرَاقِي بفتح الحاء وسكون الراء المهملين وهي الشاة التي تريد الفحل ، والأولى إن كان مذكرها أفعال فتكسيها على فَعَل بضم الفاء وفتح العين ، كالكَبَر في الكبرى تأنيث الأكبر^(١) ، وإن كان فَعْلان فتكسيها على فَعَالِي وفَعَال كرجَالِي وعِجَال في رَجَلِي وعِجَلِي تأنيث رجُلان وعِجَلان ، وقد يحمل ما لا مذكر له على هذا فيكسر على فَعَال كحَرَام في حَرَمِي^(٢) ، والممدودة إن كانت من الألوان والعيوب فتكسيها على فَعَل بضم الفاء وسكون العين كما لمذكرها كحُمُر وعُمَى في حمراء وعمياء ، وإلا^(٣) فعلى فَعَال كبطَاح وعِشَار في بَطَاح وهي مسيل واسع فيه دقاق الحصى ، وعِشْرَاء وهي الناقة التي مضت من وقت [ب/١٨٠] حملها عشرة أشهر وقد عرفت حكم هذه الصفة في الجمع بالألف والتاء ، فإن كان في الكلمة ألف^(٤) خامس لا يجمع إلا بالألف والتاء كحُبَارِيات^(٥) وسَمَانِيات في حُبَارِي وسَمَانِي بضم الأول المهمل فيهما وهما طائران ، ومنها الصفة التي على فَعْلان بفتح الفاء فلتكسيها ثلاثة أوزان : فَعَلِي وفَعَالِي وفتح الفاء وضمه كسَكْرِي وسَكَارِي وكُسَلِي في سكران وكسلان وجَوُز الجوهري^(٦) ، كسر اللام في

(١) وهذا الجمع تشبيهاً للألف ببناء التأنيث كالغرف في الغرفة كما يقول الرضى في شرح الشافية ١٦٦/٢ .

(٢) «يقال استحرمت الشاة إذا اشتهت الفحل وهي شاة حرمي وشباه حرام وحَرَاقِي مثال عِجَال وعِجَلِي» الصحاح حرم ١٨٩٦/٥ .

(٣) أى وإن لم تكن من الألوان والعيوب .

(٤) في الأصل ألفاً .

(٥) في الأصل كجاريات .

(٦) الصحاح كسل ١٨١٠/٥ وعبارته : «وإن شئت كسرت اللام كما قلنا في صحاري» .

كَسَالِي بفتح الكاف كما في صَحَارَى ، والضم لم يجز إلا في أربعة أحرف سُكَارَى وكُسَالَى وعُجَالَى في عجلان بمعنى العَجُول وعُيَارَى في غيران بمعنى الغيور ، وزاد صاحب المفتاح^(١) من عنده خامساً وهو أُسَارَى وهذا إنما يصح إذا كان مفردة أُسْرَان ولم يستعمل^(٢) ، ولئن قدر فهو بمعنى المفعول ، ولم نجد فعلاً إلا بمعنى الفاعل فما ذهب إليه بعيد .

فصل :

وينقسم الجمع باعتبار آخر إلى جمع القلة وهي العشرة فما دونها إلى الثلاثة وإلى جمع الكثرة وهي ما فوق العشرة/ وهذا إنما هو فيما [١٨١/أ] كان له وزن جمع القلة والكثرة معاً فأما ما له وزن جمع القلة فقط كأرجل في رجل أو وزن جمع الكثرة فقط ، كرجال في رجل فاستعماله فيهما على السواء بالاتفاق وقال بعض المحققين^(٣) : إن الفرق بينهما إنما هو في جانب الزيادة بمعنى أن جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها ، وجمع الكثرة غير مختص لا أنه مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات ، وإن صرح بخلافه كثير من الثقات ، وبالجمله فلجمع القلة من التكسير أربعة أوزان : أَفْعُلْ أَفْعَالْ أَفْعَلَةٌ فِعْلَةٌ كَأَعْيُنْ وَأَعْيَانْ وَأَشْخَةٌ وَصِيبَةٌ في عين وشحيح وصبي ، وبعضهم زاد خامساً هو^(٤) أفعلاء كأصدقاء ، وجمعا السلامة إذا كان معهما للفظ جمع الكثرة أيضاً من جمع القلة كالأفضليين والفَضْلِيَّاتِ في الأفضل والفضلى ، نقل أن حسان لما أنشد قوله^(٥) :

(١) المفتاح ٢٧ وعبارته : دُاسَارَى أيضاً عندى على أنه متروك المفرد كأباطيل وأخواته .

(٢) معنى ذلك أن كلام السكاكي غير صحيح من وجهة نظر القوشجي .

(٣) يقول سيويه : دواعلم أن لأدنى العدد أبنية هي مختصة به ، وهي له في الأصل ، وربما شرکه فيه الأكثر ، كما أن الأدنى ربما شرك الأكثر الكتاب ٢/٤٩٠ ، وانظر المفصل ١٨٩ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) القائل حسان بن ثابت الأنصاري ديوانه ٩٧ ، الشواهد الكبرى ٩٧/٤ ومن مواطن البيت الخصائص (٥) القائل حسان بن ثابت الأنصاري ديوانه ٩٧ ، الخزائن ٢/٤٢٠ ، الأشموني ٤/١٢١ ، شرح المفصل ٥/١٠ ، المفتاح ٣٧٦ .

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْفَرْيَمَتْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَحْرِهِ دَمًا^(١)

قال له نابغة^(٢) الغُرُ قُلْتُ جفانك وسيوفك ، وكثيراً ما يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة كما في قوله تعالى^(٣) ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا [ب] تَخْفِي الصُّدُورُ﴾ وبالعكس كما في قوله تعالى^(٤) ﴿ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ﴾ ثم إنهم ينزلون أوزان جمع القلة منزلة المفرد ، فيصغرونها على حالها^(٥) ، وقد عرفت ذلك فيما سبق إن كان على ذكر منك ، ويكسرونها أيضاً (كما يصغرونها)^(٦) فيكسرون أفعلاء وأفعلة على أفاعل كثيراً وأفعالاً على أفاعيل أكثر كأكلب وأيادي وأماكن وأباعر وأساور في أكلب جمع كلب وأيد جمع يد وأمكن وأمكنة جمع مكان ، وأبكرة جمع بعير وأسورة جمع سوار وكأقاول وأفاعيل وأناعيم وأحايين في أقوال وأفعال وأنعام وأحيان ، وأما تكسير جمع الكثرة فمسموع في عدة ألفاظ هي^(٧) ، جَمَاتِلُ فِي جِمَالٍ بكسر الجيم جمع جمل ، وَحَشَاشِينَ فِي حِشَانٍ كضيفان جمع حُشْنٍ بكسر الحاء وضمه وهو البستان ومصارين في مِصْرَانٍ جمع مصير وهو المعاء ، فإن كان مصير فعلاً فجمعه على مِصْرَانٍ ظاهر كـرغيف ورغفان ، وإن كان مفعلاً من (صار) فعلى تشبيهه مفعّل بفعيل ، كما قالوا مَسْلَانٍ فِي مَسَلٍ^(٨) ، نعم جاء جمع جمع التكسير بالألف/ والتاء أكثر وهو في جُمالات

(١) البيت من بحر الطويل وقد رواه المعنى «لنا الجففات البيض ... من نجلة دماء الشواهد الكبرى ٢٧/٤ ورواية سيبويه «يلمعن بالضحي» الكتاب ٥٧٨/٣ والغرأى البيض جمع غراء يريد بها بياض الشحم والمعنى أن جفانهم معدة للضيقات في الضحي وسيوفهم تقطر بالدم من نجدة الناس وكثرة الحروب أو يقطرون من نحر العلو دماً ، والشاهد في قوله الجففات جمع جفنة وهو جمع قلة ، لأنه جمع مؤنث سالم وله جمع كثرة ، وهو فَعَال (جِفَان) ولهذا يعتبر جمع المؤنث بجواره جمع قلة .

(٢) يقصد النابغة الذبياني الشاعر المشهور .

(٣) سورة غافر الآية ١٩ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٧٨ .

(٥) الذي فعل ذلك الخليل وسيبويه في الكتاب ٤٩٠/٣ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب ، جـ .

(٧) في ب «في» .

(٨) «والمسل هو مسيل الماء» للمصاحح مسل ١٨١٨/٥ .

ورِجالات وِكِلابات [١/١٨٢] وِيبوتات وِخُمُرات في حُمُر جمع حمار وِجُزُرات في جزر جمع جَزُور بفتح الجيم وهو ما يجزر من الإبل وطُرُقات ومِعنات^(١) في مُعْن بضمّتين جمع مَعِين بالفتح وهو السائل وِعُودَات في عُود بالضم جمع عائد وِثُورات في دور جمع دار .

فصل : ومن الأسماء غير الجموع ما له شبه بالجمع على مراتب متفاوتة :

ومن الجموع ما له شبه بغيرها فمست الحاجة إلى بيان ما يتميز به كل من الآخر والأول أقسام : أحدها اسم الجنس الذي يطلق على الواحد والكثير كالعنب والتمر فباعتبار إطلاقه على الكثير يشبه الجمع ، لكن صحة إطلاقه حقيقة على الواحد ومميزه عن الجمع الذي لا يتحد لفظه بلفظ مفردة كرجال ، دون ما يتحد : كَفُلُك وهِجان ودِلاص وهي البراقة كما مر ، وإنما يتمايزان بجواز التثنية لإرادة فردين وعدمه ، فإن جازت كما في المذكورات فإنه يقال فلكان وهِجانان ودلاصان ، ويراد فردان منها ، علم أن / المطلق [١٨٢/ب] على الواحد مفرد والمطلق على الكثير جمعه ، وإن لم يجز : كما في العنب والتمر فإنه لا يقال عنبان وتمران إلا إذا أريد نوعان منهما علم أنه اسم جنس ويعلم إرادة نفس الجنس منه والواحد يتجرده عن التاء أو عدمه ، كأن يقال أكلت تمراً أو ثمرة^(٢) فيستفاد من الأول أكله مطلقاً ، ومن الثاني أكل واحد منه^(٣) وقد يعكس كما في كَمأة وكَمْء وجَبأة وجَبء^(٤) بفتح الأول وسكون الثاني بعده همزة فيهما وهما نبت إذا مال إلى السواد والغبرة يقال له الكمأة وإذا مال إلى الحمرة يقال له الجبأة فإنهما مع التاء للجنس ويدونه للواحد ، وما ذكرنا إنما هو في الأجناس التي ليست من صنع العباد فأما في مثل الثوب والبيت فلا يقال

(١) كما في ب ، ج ، د معنات بالتاء المفتوحة وفي الأصل «معناة» .

(٢) العبارة في ب «تمر وتمرّة» .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب ، شرح الرضى للشافعية ٢/٢٠٠ .

ثوية ولا بيته إلا ما شذ من نحو سفين وسفينة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة ،
وثانيهما اسم الجنس الذي لا يطلق إلا على الكثير كالكلم ، وشبه هذا بالجمع
قوى حتى ذهب كثيرون^(١) إلى أنه جمع الكلمة ، ويمتاز عن الجمع بأن وزنه
ليس من أوزان الجمع ويرجع ضمير/ الواحد إليه ، [١٨٣/أ] وبوصفه بنعت
المفرد قال الله تعالى^(٢) ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ فلم
أن اختصاصه بالكثير إنما هو بالاستعمال لا بالوضع وثالثهما اسم الجمع سواء
كان له مثال اشتقاق يتوهم كونه جمعاً له ؛ كركب وصَحْب وجامل لجماعة
الجمل وياقر لجماعة البقر ، أو لا^(٣) كرهط وفوج وحزب ، وشبه الأول بالجمع
أقوى ، حتى ذهب الأخفش^(٤) إلى أن المذكورات جُمُوع راكب وصاحب
وجمل وبقر وكذا كل ما هو من قبيلها ، ويعرف علم كونها جموعاً لفظاً بالوزن ،
وبرجوع^(٥) ضمير المفرد إليها قرئ ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ يَشَابَهُ عَلِيّاً﴾^(٦) بالياء والتشديد ،
وبتصغيرها والنسبة إليها على حالها من غير رد إلى مفرد . والثاني وهو الجمع
الذي له شبه بالمفرد ، إما أن يكون له أيضاً مثال موافق التركيب يتوهم كونه
جمعاً له ، كرهط لأراهم وباطل لأباطيل وحسن لمحاسن ، وليل لليالي
وحديث لأحاديث وملقحة للواقع ، ومطيحة لطوائح أو كما لنسوة ونسوان
ونساء ، فإنه بقسميه يشابه اسم/ الجمع [١٨٣/ب] بقسميه ، لكن لما كان
أوزان هذا من أوزان الجمع ، إما مختص به كما في أباطيل وأخواتها ، أو شائعة

(١) يقول الرضى : «هو عند الكوفيين جمع مكبر واحدة ذو التاء» شرح الشافعية ١٩٤/٢ وقد رد الرضى
هذا الكلام لأنه فاسد من حيث اللفظ والمعنى فلما اللفظ فلأنه يصغر كما هو ، وأما المعنى فلو فوج
المجرد من التاء منه على الواحد والمعنى أيضاً ، شرح الرضى ١٩٤/٢ بتصرف .

(٢) سورة فاطر الآية ١٠ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٧٩/٢ يقول : «إن الباقِر مثل الجامل يعنى البقر والجمال» ولم يقل أكثر من
هذا .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) سورة البقرة الآية ٧٠ وهذه قراءة محمد ذو الشامة الكشاف ١٠١/١ .

فيه كما في نسوة وأختيها وأيضاً لم يجر فيها ما جرى في أسماء المجموع من أحكام المفردات ، حكمنا بكون هذه جموعاً لمفردات مقدرة دون تيك ولم نجعل أراهم وإخواته جموعاً للمذكورات لعدم كونها على أوزان جموعها كما قد أحطت بها علماً فيما سبق .

السمط الثالث

لبیان هیئات تعرض لأغراض لفظية

وهی سبع فنجمل السمط سبعة فصول :

الفصل الأول

لبیان ما يحصل بسبب الإعلال

وهو تغيير حرف العلة تغييراً له اختصاص به ، لا بقصد تغيير في المعنى ، واحترزنا بهذا عن مثل حذف ألف جاذر ، وبما قبله عن كل تغير عروضه لحرف العلة كغيره على السواء ، كالحذف الترخيمي والإسكان للوقف ، وأهمل ابن الحاجب^(١) هذين القيدین وزاد قيداً آخر فقال للتخفيف احترازاً عن مثل إبدال ألف عالم همزة كما نقل عن المعاج^(٢) . ولا حاجة إليه ، لأن مثل هذا لو اعتبر فما الدليل على عدم كونه إعلالاً ، / وقد عد صاحب المفصل^(٣) (١٨٤/أ) من الإعلال إبدال الواو بكل ما يبديل به ، همزة كان أو غيرها ، وكذا إبدال الياء تاء في اتحد ، مع أن القول بكون إبدال ألف ضاربة عند التفسير على ضوارب وأوا للتخفيف مع تعذر التلفظ به ، أو بعدم كون هذا الإبدال إعلالاً بعيد ، وقال صاحب المفتاح^(٤) : إن إبدال حروف اللين والهمزة بعضها مع بعض نسبية إعلالاً ، فعمم من وجه وخصص من وجه ، إذ إبدال همزة أخذ ألفاً عنده إعلال لا عند غيره ، وإبدال الياء تاء في اتعد إعلال عند غيره لا عنده كما يظهر من

(١) الشافية ٢٦٧ وعبارته : «الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف» .

(٢) المعاج الراجز والدروية وقد نقل عنه قوله «فختلف هامة هذا العالم» بهمز الألف في عالم وهو الشاهد وختلف اسم قبيلة أي هي كبيرة هذا العالم المفصل ٣٦١ ، حاشية ابن جماعة ٢٦٨ .

(٣) الحق أن القوشجي قد وهم في رأى الزمخشري ، لأن الزمخشري لم يذهب إلى ما قاله القوشجي بلليل أن الزمخشري قال في أول باب الإبدال : «يقع الإبدال في الأحرف الثلاثة كقولك أجوه» المفصل ٣٦٠ . وقال في موطن آخر : «ولتاء أبليت من الواو والياء» ومثل لها بنحو اتعد وأصلها اتعد المفصل ٣٦٧ إذن فهذا يسمى إبدالاً عنه وليس إعلالاً وتبين وهم القوشجي في رأيه .

(٤) المفتاح ١١ .

كلامه ، فهو ألحق الهمزة بحروف العلة لكثرة التصرفات فيها حتى عدها بعضهم من حروف العلة ، (وغيره ينظر إلى أن التصرف فيها لا يقرب من كثرة التصرفات)^(١) في حروف العلة ، وقد يقع تغير فيما سواها من الحروف ، كحذف نون يكون في الجزم ، ثم التغير الذي نحن^(٢) بصدده منقسم إلى الإبدال والحذف والإسكان ، ومباحث الأولين من الاشتقاق من وجه ، حيث يتوقف كون الألفاظ/ بعضها من بعض على معرفة كون «ب/١٨٤» حروفها أصلية وتامة أو مبدلة من غيرها أو ناقصة ، ومن الصرف من وجه حيث تتبدل الهيئات بالإبدالات ، وكذا بالحذف ، فعليك أيها المستطلع حقائق هذا الفن^(٣) ، ألا تغفل عما أسلفنا لك من أحكامهما ، ولم نال جهداً في بيانها إلا ما رأينا تأخيرها إلى هذا الموضع أنسب ، فها نحن الآن نورده ونمهد أولاً بمقدمة وهي أنك قد عرفت في العقد الثاني أن الألف في الأسماء المتمكنة والأفعال التي هي موضوع فننا لا يكون أصلياً بالاستقراء وشهادة أمثلة الاشتقاق ، وقد احتج ابن الحاجب^(٤) عليه وتبعه غيره بأنه لو وقع أصلياً لم يَحُلْ إما أن يقع في محل آخر مبدلاً أو لا ، فإن وقع في محل مبدلاً أدى إلى اللبس بين الأصلي والمنقلب وذلك محل بمعرفة الأوزان ، وإن لم يقع في محل مبدلاً من الواو والياء أدى ذلك إلى وقوع الواو والياء متحركين في كل موضع كان أصلهما فيه التحرك ، وهو كثير مستثقل ، فيؤدى إلى استثقال كثير/ فرفضوه لذلك^(٥) ، «١٨٥/أ» وضعفه ظاهر لأن ما ذكر في فساد الشق الأول جاء في كل حرف يقع مبدلاً من آخر ، وأما الواو والياء فيقعان أصليين كما يقعان مبدلين وزائدين فالأصليان يتفقان من وجوه ويختلفان من وجوه ، فالأول كوقوعهما فاء كما في وَعَدَ وَيَسَّرَ ، وعيناً كما في قَوْلَ وَتَبَّعَ ، ولأما ، كما في غَزَوْ وَرَمَى ، وعيناً ولأما

(١) ما بين القوسين مكرر في ب .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) العبارة في ب ، ج ، د «المستطلع طلع حقائق هذا الفن» .

(٤) الشافية ٣٦٨ وعبارة : «ولا يكون الألف أصلاً في متمكن ولا في فعل ولكن عن واو أو ياء» وقد تبعه

الجاردي في شرحه ٣٦٨ .

(٥) شرح الجاردي ٣٦٨ .

معاً ، كما فى قوة وحيّة وكوقوع كل منهما فاء والآخر عيناً كما فى وئيل ويوم ، وكوقوع كل منهما فاء ولاماً وإن كان على الندرة كما فى (الواو)^(١) ويديت عليه أى أنعمت عليه ، والثانى كوقوع الواو فاء أو عيناً والياء لماً كما فى وقيت وطويت دون العكس والواو فى حيوان وحيوة بفتح الياء فى الأول وسكونه فى الثانى مبدل من الياء لعدم نظير لهما فى الكلام ، وكوقوع الياء فاء وعيناً ، كما فى^(٢) يتن بفتح الأول وسكون الثانى اسم موضع^(٣) دون الواو إلا فى الأول على وجه قد عرفته وإلا فى «الواو» عند الأخفش^(٤) ، فإنه يجعل ألفه مبدلاً من الواو إذا لو كان مبدلاً من الياء لجاز إمالته ، ولأن الواو فى موضع العين أكثر من الياء لذا قال سيبويه^(٥) : «إذا جهل / حال «١٨٥/ب» العين وجب أن يحمل على الواو فعلى هذا يكون موافقاً «ليبيت» بثلاث ياءات أى كتبت الياء وعند أبى على ألفه مبدل من الياء لأن باب سلس أكثر من باب أى ثقيل أحق^(٦) ، فعلم أن العملة فى البحث إنما هى الواو والياء ، والألف بمنزلة تابع لهما ومتطفل عليهما ، وإن كان له أن يبدله فى بعض المواضع ضرورى ، كما إذا وقع قبله ضمة أو كسرة وإبدالهما مطلقاً حاجي .

إذا تمهد هذا فلتتكلم فى حال إبدال كل من الواو والياء عند وقوعه فى موقع من المواقع الثلاثة ، وتلحق بها حال الألف إن احتج إليه ويجعل الفصل ثلاثة أصناف .

(١) ما بين القوسين مكرر فى أ ، ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) شرح المفصل لابن الحاجب (رسالة) ١٠٥١/٣ ، وهو اسم موضع فى شعر أبى صخر الهللى ، معجم البلدان ٣٤٢/٢ .

(٤) يقول الرضى : «إن الأخفش ذهب إلى أن أصل واو ورو لعدم تقدم الياء عيناً على الواو لماً لما عند أبى على فأصل واو ورو لكراهة بناء الكلمة على اللوات ، ولم يجرى ذلك فى الحرف الصحيح إلا لفظة يبه وذلك لكونها صوتاً» شرح الرضى للشافية ٧٤/٣ (يتصرف) .

(٥) لم أشر عليه عند سيبويه .

(٦) شرح الرضى ٧٤/٣ وفى شرح المفصل لابن الحاجب ١٠١٠/٣ العبارة : «لأدى إلى أن يكون من باب بين وهو نادر وباب سلس أكثر منه» .

الأول : لبيان حالهما فاء :

فاعلم أنه لما كان الإبدال مختصاً ببعض الحروف ، وفي بعض المواقع تيسر لنا تفصيل الكلام فيه في العقد الثاني ، سيما إذا وقعا فاء ، فإنه لم يبق من الكلام فيما يتعلق به ما نفتقر هنا إلى ذكره ولا يعرض لهما فاء لإسكان^(١) إعلالي ، ولا يحذف الياء أيضاً في هذا الموضع فبقى الكلام في حذف الواو فنقول : الواو يُحذف وجوباً من المضارع الغائب/ إذا كان عينه مكسوراً كيعد «١٨٦/أ» وَيَمِيقُ ، إذ هو كضمتين وقعتا بين كسرتين وكسرة ، لأن الواو عندهم ضمتان والياء كسرتان في التقدير فيكون ، كالانتقال من الكسرة إلى الضمة وبالعكس ، وقد عرفت أن كلا منهما مستثقل حتى رفضوهما في الأسماء إلا نادراً ، فلم يُجوزوا اجتماعهما في الفعل أيضاً ، وحمل عليه أخواته من المضارع للمخاطب والمتكلم كتعد وأعد ونعد ، وإنما لم يحذف من يوعده مضارع أو عد لأن أصله يا وعد كما عرفت ، وحذف من مثل يسع ويظأ ويضع^(٢) ويقع مع عدم اجتماع الأمرين ، لأن الأصل فيها كسر العين ، وإنما فتح لثقل الكسرة قبل حرف العلة ، وحذف من يذر^(٣) ، حملاً له على يدع لكونه مثله في المعنى وعدم التصرف ، إذ لا يستعمل منها ماض ولا اسم فاعل أو مفعول ، والباعث لهم على هذا التأويل مع كثرة حذف الواو من المفتوح العين ومع بُعد كون الأصل في الكسر ، لأن فَعِلَ يفعل بكسر العين فيها باب شاذ ، ومع أن ما ذكروا ليس بجار في يهب فإنهم لم يجدوا في/ المفتوح العين ما يصلح ضابطه «١٨٦/ب» للحذف ، ولم يتأت لهم القول بكون أمثله شاذة ، كما هو دأبهم فيما يخالف قواعدهم لكون هذه الأمثلة في غاية الكثرة فالتجأوا إلى ذلك لثلا تنجزم^(٤) قاعدتهم ، والجوهري^(٥) علل حذف الواو من يظأ ويسع بكونهما

(١) في جـ إسكان .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) تصحيح من جـ وفي بقية النسخ ثلر .

(٤) في كل النسخ ينجزم .

(٥) الصحاح وطأ ٨١/١ .

متعديين لأن فَعَلَ يَقَعْلُ مما اعتل فاؤه لا يكون إلا لازماً فلما جاء من بين أخواتهما متعديين خولف بهما نظائرهما ، ولا يجرى هذا في يضع وأخواته ، وسكت عن ذكر علة فيها ، ومن هنا يظهر لك أن الاعتماد في الأحكام الصرفية إنما هو على الاستقراء ، والمناسبات التي يذكرونها إنما هي لمجرد تقريب إلى أفهام المبتدئين فلذا لم يشتغل كثير اشتغال^(١) بذكرها ، ويحذف الواو أيضاً وجوباً من مصدر ما حذف منه الواو إذا كان على زنة فَعْلَةٌ كعدلة ومَقَّةً أصلهما وَغْدَةٌ ومِمْقَةٌ ، استثقل الكسرة على الواو مع إعلال فعله فنقلت الكسرة إلى العين وحذف الواو ، بخلاف غير المصدر كالوجهة أصل الجبهة فإن فيه الحذف/ «١/١٨٧» وعدمه جائزان ، ولم يحذفوا من ولدة جمع ولد وحذفوا في لدة بمعنى التَّرب لدفع الالتباس ، وبعضهم ، ومنهم الجوهري ، يعتبرون الحذف قبل لحوق التاء ويجعلون التاء عوضاً عن المحذوف^(٢) ، كما في الإجابة والاستقامة وفتح العين في سَعَةٍ وضَعَةٍ لما ذكر من ثقل الكسرة قبل حروف الحلق وأنت خبير بأن الكسرة قبل حرف الحلق في الكلام كثيرة ، كما في مَعَاد ومعَى وإعاء وبغاء وإحَنَ ومَحَنَ إلى ما لا يحصى .

الصنف الثاني : لبيان حالهما عيناً :

يجرى فيهما هذا الإبدال والحذف والإسكان جميعاً فنجعل السمط ثلاثة فرائد : الأولى لبيان ما بقى الاحتياج إليه من أحكام الإبدال ، وفيها مباحث الأول : قد عرفت أن كلا من الواو المكسور ما قبله والياء المضموم ما قبله يبدل إلى الآخر ، وقد اتفقوا على أنه إذا جمع مثل أبيض على فعل بضم الفاء تقلب الضمة كسرة ليمسلم^(٣) الياء من الإبدال فسيبويه^(٤) ، يطرد هذا الحكم في كل

(١) في ب الاشتغال .

(٢) الصحاح ولد ٥٥١/١ يقول الجوهري : «ولدة الرجل تربه والهاء عوض عن الواو الذاتية من أوله لأنه من الولادة» ، ومثل هذا التحليل قاله الجوهري في «جهة» وأصلها وجهة الصحاح وجه ٢٢٥٥/٦ ، وفي ضمة وهي من وضع الصحاح وضع ١٢٩٩/٣ .

(٣) في ب ، ج ، سلم . (٤) الكتاب ٥٩٢/٣ وعبارته : «كما قلوا أبيض وببيض» .

ياء ساكن مكسور ما قبلها إذا وقع عيناً فعنده إذا بنى مثل بُرد من البياض يقال يَبْيَضُ ،/ وأخفش^(١) يخالفه هنا فيبقى الضمة ويبدل الياء «ب/١٨٧» وأوّا ، فعنده يقال في الصورة المذكورة بوض كما يقال : موسر وموقن ويؤيده قول الشاعر^(٢) :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يُنْصِفَ السَّاقِ مِثْرَى^(٣)

أصلها مَضِيفَةٌ بضم الياء وهي ما يَشُقُّ^(٤) ويخاف منه نقلت ضمته إلى المضاد ثم أبدل واوّا ، وعند سيبويه هي شاذة ، وقد رجحوا مذهب سيبويه^(٥) بأنه لما^(٦) ألجأت الضرورة عند اجتماع الياء مع الضمة إلى تغيير أحدهما ، فتغيرت الحركة ليبقى الحرف على حاله أولى من العكس ، وهذا ينافي حكمهم في هذه الصورة بوجوب إبدال الياء واوّا ، ومقتضى أن يقال في اسم المفعول من الإيسار والإيقان ، ميسر وميقن بكسر الميم والياء .

المبحث الثاني : أن فُعْلَى بضم الفاء من الأجوف الياثي إذا كانت اسماً أبدلت (ياؤها)^(٧) واوّا ، كما في طوبى لك أى طيب العيش لك ، وإن كانت صفة بكسر الفاء يبق الياء^(٨) على حاله ، كما في حيّكى وضيّزى يقال مشى مشية حيّكى إذا/ حرك في مشيه منكبيه وباعد بين «أ/١٨٨» عقبه ، وقسم قسمة ضيّزى أى مع الجور ، وذلك للفرق بينهما ، وهذا أولى من العكس لأن

(١) يقصد الأخفش الكتاب ٥٩٢/٣ .

(٢) القائل هو أبو جندب الهذلي أخو أبي غرashed الهذلي الصحابي الشواهد الكبرى ٥٨٨/٤ .

(٣) البيت من بحر الطويل ، وقد روى البيت بثلاث روايات المضوطة والمضيفة والمضافة شرح الشواهد ٣٨٤ ، قال ابن يعيش : «المراد من المضوطة ها هنا ما ينزل من حوادث البحر ونواب الزمان أى إذا جرى دعائى لهذا الأمر شمرت عن ساقى وقمت في نصرته» وقد روى العيني وابن يعيش البيت برواية «حتى يبلغ الساق» شرح المفصل ٨١/١٠ والشاهد في قوله المضوطة وأصلها مَضِيفَةٌ ، إلى المضاد ثم أبدل واوّا ، وهذا شاذ عند كثير من النحويين . الصحاح ضيف ١٣٩٢/٤ ، ديوان الهذليين ٩٢/٣ ، الأشموني ٣٠٨/٤ .

(٤) تصحيح من ب وفي بقية النسخ يشق .

(٥) في ب السيبوية .

(٦) في أ ، ب ج يامها ، وفي د يائها .

(٨) في كل النسخ ويقى الياء لاولو زائدة .

(٦) في الأصل لم .

الصفة أثقل من الاسم لأنها تدل^(١) على ذات وصفة كما عرفت ، والياء والكسرة أخف من الواو والضممة فتخصيص هذا بها أعدل ، وأما كَيْس فهي فى الأصل تأنيث الأكيس فهي صفة لكن عرضت لها الاسمية كالنطيحة والذبيحة ولهذا جاء فيها كوى أيضاً ، وإنما لم يجعلوا نحو حيكى وضيذى فعلى بكسر الفاء ، لأن هذا البناء من الصفات لم يجز إلا^(٢) «عِزْهَى» بالعين المهمل والزاي المعجم يقال رجل عِزْهَى بالتنوين وعزهاة أيضاً أى غير مائل إلى اللهو ، وفعلى بضم الفاء منها كثير كحُبلى وعُظمى .

المبحث الثالث : أنه أعل قِيم بكسر القاف وفتح الياء مصدر قام كقيام وإن لم يوجد فيه شيء من^(٣) ضوابط الإبدال بتبعية فعله مع أن كسر القاف قبل الواو شديد المناسبة لهذا الإعلال ، سيما وقد أعل عديله وهو قيام ، وهذا أيضاً بيان مناسبة لما ثبت منهم/ بالاستقراء وإلا فيلزم أن يبدل حرف «١٨٨/ب» العلة من القول ألفاً تبعاً لفعله وللفتحة الشديدة المناسبة لهذا الإبدال ولإعلال عديله وهو المقال .

المبحث الرابع : أنه كثيراً ما يكون فى اللفظ ما يقتضى الإعلال ولا يعمل لجهة^(٤) من الجهات ، كما فى صيغتى التعجب وأفعل التفضيل من المعتل العين نحو ما أجوده وأجوديه وما أزيته وأزين به وهذا أجود من ذاك وأزين منه فإن موجب الإعلال فى مقام^(٥) وهو استكره تحرك حرف العلة مع ضعفه وسكون الحرف الصحيح قبله موجود فيهما أيضاً ، لكن كون صيغتى التعجب غير متصرف فيهما بناء مضارع وغيره منهما اقتضى أن يخالف بهما سائر الأفعال فى الإعلال أيضاً ، وموافقة أفعل التفضيل لهما من حيث إن الجمع لا يبنى عند الأكثر إلا من ثلاثى مجرد وليس بلون ولا عيب وجب^(٦) أن يكون موافقاً لهما فى هذا الحكم أيضاً ، وكما فى «أَزْدَوْجُوا» و«اجتَوْرُوا» فإن موجب

(١) فى أ ، ب يدل .

(٢) «من» ساقطة من ب .

(٣) فى ب ، ج قلم .

(٤) ساقطة من ب ، ج .

(٥) فى ب ، ج ، د بجهة .

(٦) فى كل النسخ وجبت .

الإعلال فى قام وهو كون حرف العلة متحركاً مفتوحاً ما قبله موجود فيهما^(١) ، لكن كونها بمعنى تزواجوا . وتجاوزوا صحح عدم إعلالهما ، وكما فى جدول «١٨٩/أ» علب ، فإنهما ملحقان بجعفر وجندب ، كما عرفت فلو أُعِلَّ فإن كون «الملحق إلى وزن»^(٢) الملحق به ، ولا يرد اسلَنَقَى فإنه ملحق باحرنجم مع أنه أعل لأنه لم يتغير فيه الوزن إلا بزوال حركة الآخر^(٣) ولا عبرة بها ، وكما فى الجولان والحيوان والصورى والحيدى فإنها لو أُعِلَّت فأت الغرض من وضعها على الحركة أعنى المناسبة لمعانيها كما عرفت فى صدر الكتاب^(٤) ، أما الموتان فمحمول على الحيوان ، لأنه ضده وهما فى الأصل مصدران بمعنى الحياة والموت فيطلقان كثيراً ما على ما فيه الحياة والموت ، وكما فى طوى واستحى فإن موجب الإعلال فى أصلها كان موجوداً فى كل من العين واللام فاختير إعلال اللام لأن التغيير بالآخر أولى فسلم العين لثلا يلزم إعلالان من نوع واحد فى كلمة ، وكما فى حَيَّي وَيَحْيَى كَعَلِمَ ويعلم فإنهما لو أعلا لزم أمر نادر فى كلامهم ، وهو ياء متحرك متطرف بعد ألف مع ضمة فى المضارع ، والواو والياء المتطرفان/ لا يتحركان إلا بالفتحة ، وكما فى اعور واسودَّ «١٨٩/ب» واعواز واسودَّ فإنه لو أُعِلَّت لانتقلت حركة الواو إلى ما قبله فاستغنى عن همزة الوصل فذهبت ثم كان واو متحرك الأصل ما قبله مفتوح فوجب إبداله ألفاً كما فى إقامة واستقامة ، فإذا أبدل اجتمع فى الأخيرين ألفان فحذف أحدهما فبقى اعور واعواز فالتبس كل منهما بالآخر وبغيره ، وكذا فى اسودَّ واسودَّ ، وأما نحو سَوَدَّ وَعَوَّرَ فمحمول على المذكورات فى الأصل من الألوان والعيوب .

(١) فى ب فيها .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل زيادة من بقية النسخ .

(٣) فى ب الأخير .

(٤) انظر السمعط الثانى من العقد الأول .

باب أفعال وأفعال والمانع من الإعلال في مواضع كثيرة لزوم الالتباس :

فالأنسب أن يجعل عدم أفعال التفضيل من هذا القبيل . . إذ لو أعل في مثل هذا أبعاد المعاني وأبينها لالتبس بالفعل ، ويحمل صيغتها^(١) التعجب عليه ، كما فعل سيبويه^(٢) أو يعلل عدم إعلالهما بما تقدم ، واعلم أنه تقرر^(٣) عندهم أن الأصل في الإعلال هو الفعل والاسم تابع له فتوهم البعض أن معناه أنه إذا لم يعمل الفعل لم يعمل ما يتصل به (من الأسماء ، وإن تحقق/ فيه ما يوجب «أ/١٩٠» الإعلال وإذا أعل أفعال ما يتصل به)^(٤) ذلك الإعلال ، وإن لم يتحقق^(٥) ما يوجه فيه ، وبطل الأول إعلال ميعاد وإيعاد مع عدم إعلال فعليهما ، والثاني عدم إعلال القول والبيع والدعوة والمدعو مع إعلال أفعالهما ، فما ذكره ابن الحاجب^(٦) من أنه كان الواجب أن يعمل نحو يقوم ويبيع ومقوم ومبيع إعلال قام وباع ، فيقال يقام ويبيع ومقام ومباع ، وإنما لم يفعل كذلك لثلاث يلتبس مضموم العين بمكسوره وكلاهما بمفتوحه ، وفيه نظر ، لأن موجب إبدال الواو والياء ألفاً ليس إلا كونهما متحركين مع كون ما قبلهما مفتوحاً ، إلا أن حركتهما وفتحة ما قبلهما قد يكونان حقيقيين ، كما في قوم وبيع أصلى قام وباع ، وقد تكون إحداهما اعتبارية بأن يكون الواو والياء مفتوحتين وما قبلهما ساكناً ، فينقل فتحتهما إلى ما قبلهما ، فيكونان متحركين تقديرًا باعتبار أصلهما ، ويكون ما قبلهما مفتوحاً حقيقة ، كما في استقوم واستبيع أصلى استقام واستباع ، ولا يوجد/ قط واو أو ياء ما قبله ساكن يبدل ألفاً إلا إذا كان «أ/١٩٠ ب» مفتوحاً ، وفي ما ذكره من الأمثلة ليس ما قبلهما مفتوحاً بوجه^(٧) ، فلا وجه لإبدالهما ألفاً أصلاً ، وهذا مراد من قال إنما لم يعمل نحو يقوم ومقوم

(١) كما في ب ، ج ، د ، وفي الأصل صفتا .

(٢) الكتاب ٤/ ٣٥٠ .

(٣) في ب تقرر . (٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) في ب وإن ما يتحقق .

(٦) يقول ابن الحاجب : «وأعل نحو يقوم ومبيع وبغير ذلك (أي بالنقل والتسكين) للبس» هذا

نص ابن الحاجب في الشافية ٢٨٣ ، وبقية الكلام للجاريدي في شرحه ٢٨٣ .

(٧) ساقط من الأصل .

وإعلال قام لكون الواو مضمومة^(١)، فمن رد عليه بأنه أعل ساد مع أن أصله سَوْد بضم الواو فهو عن فهم المراد^(٢) بمراحل، بل معنى أصالة الفعل في الإعلال أنه الأولى به والسابق في الاعتبار فيه لثقله كما مرت إليه الإشارة في الاشتقاق، يرشد إليه الإعلال في قاد مع عدمه في القود، فلو كان الفعل تابعاً للاسم في الإعلال لما كان كذلك.

الفريدة الثانية : لبيان الإعلال بالحذف :

وهو إما واجب أو جائز فهناك قسمان :

القسم الأول : الحذف لالتقاء الساكنين بسبب ما يوجب سكون اللام :

وهو إما اتصال شيء من الضمائر المستكنة بآخر الفعل، وقد عرفت فيما تقدم به، واللام صحيح كما في قُلْتُ وبعْتُ ويقُلْنَ ويبِغْنَ، بخلاف طَوَيْتُ ويطَوِين، أو دخول الجوازم نحو لم يقل ولم يبيع، أو بناء الأمر/ قل وبع (١٩١١/أ)، والحركة العارضة في نحو قل الحق وبع الثوب لاعتبارها بها كما مر، أو بسبب أن يكون في بناء الكلمة ساكن، فإذا نقلت حركة العين إلى^(٣) ما قبله لزم التقاء الساكنين كما في مقول ومبيع وإقامة وإقالة واستقامة واستقالة أصلها مقوُول ومبيوع وإقوام وإقيال واستقوام واستقيال، ففي الأولين نقلت فتحة العين إلى ما قبله، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما وهو العين عند الأخفش^(٤)، واختاره الجوهري^(٥)، لأن العين فيما نحن فيه معرض للتغيرات، فبعد حذف الياء من اليائي نقل ضمة ما قبلها كسرة لتبدل الواو ياء فرقاً بين الواوي

(١) حاشية ابن جماعة ٢٨٣ وقد نسب إلى أبي حيان.

(٢) في د المرام.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) شرح الجارودي ٢٦٧، شرح الرضى على الشافية ١٤٧/٣.

(٥) الصحاح بيع ١١٨٩/٣ مع أن الجوهري قد ذكر رأى التحليل ورأى الأخفش ولم يرجع رأياً، وربما كانت حجة القوشجي أن الجوهري أسهب في دليل الأخفش.

واليائى ، والزائد عند التحليل ^(١) وسيبويه ^(٢) لأن الزائد بالحذف أولى ، ولأن التقاء الساكنين إنما يحصل عنده ، ولقلة التغيير فيه على هذا التقدير ، فيكسر الفاء ليسلم الياء فرقاً بين المثالين ، وقد شذ مثير من الشوب ومهوب من الهبة . وفى البواقي بعد نقل فتحة العين إلى ما قبله حصل واو أو ياء متحرك فى الأصل مفتوح ما قبله ، / وأبدل ألفاً فالتقى ساكنان فحذف أحدهما على قياس «١٩١/ب» ما عرفته ، وعوض منه التاء وقد يترك التعويض كما فى قوله تعالى ^(٣) : ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ وَآتِ الزَّكَاةَ﴾ هذا وقد قال الجوهري ^(٤) ، خطت الشوب فهو مخيوط ومخيطة ، فمن قال : مخيوط أخرجه على التمام ، ومن قال : مخيطة بناء على النقص ، ثم قال : وكذلك فى كل مفعول من ذوات الثلاثة إذا كان من بنات الياء ، فإنه يجىء بالنقصان والتمام ، فأما بنات الواو فلم يجىء على التمام إلا حرفان مسك مدووف ^(٥) وثوب مصوون ، فإن هذين جاءا نادرين ^(٦) ، ومن النحويين ^(٧) من يقيس على ذلك فيقول قول مقوول ، وفرس مقوود قياساً مطرداً ، هذا كلامه ^(٨) ، مسك مدووق أى مبلول ^(٩) ، بقى هنا شيء وهو أن نقل ضمة ياء مبيع مثلاً إلى الكسرة لتبديل الواو ياء ليس بغير حرف العلة ؛ لكن الغرض منه ما هو ^(١٠) ؟ فهل هو إعلال أم لا؟ الظاهر أنه إعلال إذ مبيوع يصير مبيعاً ، بأعمال أربعة ، ومن البعيد أن يقال ثلاثة منها إعلال وواحد/ «١٩٢/أ» ليس بإعلال ، ليلزم ألا يصدق الإعلال على تمام ما فعل فيه إلى أن صار مبيعاً فتدبر .

(١) العبارة فى ب «فالزائد عند الأخفش» .

(٢) الكتاب ٣٤٨/٤ وعبارته «أسكنت العين وأذهبت ولو مفعول» .

(٣) سورة النور الآية ٣٧ . (٤) الصحاح خيط ١١٣٦/٣ .

(٥) صحتها مدووف الصحاح دوف ١٣٦١/٤ فقد وردت مدووق .

(٦) فى الأصل جاء نادرين .

(٧) العبارة فى ب «وفى من النحويين» تحريف .

(٨) أى كلام الجوهري فى الصحاح ١٣٦١/٤ دوف .

(٩) فى الصحاح العبارة هكذا : مسك مدووف أى مبلول وهذا هو الصحيح وقد وردت العبارة فى كل النسخ مدووق وهو خطأ .

(١٠) تصحيح من جرّوفى أ ، ب ، د منه هو .

القسم الثاني :

وهو^(١) الحذف القياسي بطريق الجواز ، ففى كل موضع اجتمع فيه ياءان كما فى ميت وسيد وديمومة وكينونة ، فأصل الأولين ميوت وسيود ، أبدل واوهما ياء لاجتماعه مع ياء ساكن قبله وأدغم الياء الأول فيه ، فإن شئت أبقيته وإن شئت حذفته وقلت ميت . . وأصل الآخرين دومومة وكونونة بفتح الواو الأول^(٢) فيهما ، ففعل بهما ما فعل بميت وسيد ، إلا أن الحذف هنا لازم لثقل البناء ، وإنما جعلناه من الحذف الجائز لأنه ليس له ضابط يوجب ، والثقل ليس له مرتبة معينة يصلح أن يجعل ضابطه لإيجاب الحذف ، فبقى اجتماع الياءين وهو لا يقتضى جواز الحذف وإنما حكموا بحذف شيء منهما ، لأنه ليس فى الكلام فَعْلُولُ بضم الفاء سوى صُغْفُوقُ بالفاء والقاف وهو أيضاً فى الأصل أعجمى اسم لشخص^(٣) ، والمعتل العين اليائى وإن كثر مجيئه هكذا كالحيدودة بمعنى الميل والطيرورة/ بمعنى الخفة والطيش وغيرهما ، إلا أن أصلهما فتح «١٩٢/ب» الياء .

هكذا ذكره الجوهري ، ولأنه لو لم يحذف شيء لقليل دومومة وكونونة ، وأيضاً جاء فى الشعر مشدداً^(٤) وإن كان نادراً قال^(٥) :

يَا لَيْتَ إِنَّا ضَمَمْنَا مَسْفِينَةً حَتَّى يَسُودَ الْوَصْلُ كَيِّنُونَةً^(٦)

ولم يجئ من الواوى على هذا الوزن إلا أربعة أحرف . . المذكورات ، وقيلودة بمعنى قود الفرس ومبوعة^(٧) بمعنى الظبى ، فعلى ما ذكره

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) الصحاح صفح ١٥٠٧/٤ . (٤) تصحيح يقتضيه القياس فقد وردت الكلمة بالرفع «مشددة» .

(٥) الفائل نهشل بن حرى بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم وكان شاعراً حسن الشعر ، اللسان كون ٢٥١/٢٠ ، المنصف ٣٥٠/٢ (هامش) ومن مواطن البيت المنصف ١٥/٢ ، الاقتضاب ٢٨٢ ، شرح الصمام على الشافية ١٨١ .

(٦) البيت من الرجز المشطور وروى «يا ليتنا قد ضمنا سفينة» والشاهد فى قوله كَيِّنُونَةً بتشديد الياء ليدل على أن أصلها كَيِّنُونَةً على وزن فيعلولة .

(٧) الصحيح من د ، ففى الأصل مسبوعة ، ومبوعة من البوع والمقصود ولد الظبى اللسان (بوع) .

الجهوى^(١) إيراد القيلولة فيما نحن فيه كما فعل صاحب المفصل^(٢) وتبعه ابن الحاجب^(٣) لا يصح لأنهما من ذوات الياء ، وههنا بحث ، وهو أنه لما جاء فعلولة من اليائي كثيراً ومن الواوى أربعة أمثلة ، وكانت لهذا البناء أمثلة كثيرة ومجىء مثلها لفيعلولة غير معلوم ، ونحن نراهم يبتون^(٤) مجيئها بخيتَعُور^(٥) ، فتعليل كون أصلها فيعلولة لقلة النظير غير ظاهر ، نعم تعليله بأن لم يعمل دومومة وكونونة ولمجىء كينونة فى البيت مشدداً غير بعيدة .

الفريدة الثالثة : لبيان الإعلال بالإسكان :

وهو قياسى وسماعى ، أما الأول/ ففى كل موضع يكون «أ/١٩٣» حرف العلة متحركاً ، وما قبله صحيح ساكن فإنه تنقل حركته إليه ، فإن لم يكن ما بعده ساكناً ، ولا هو فى الأصل مفتوحاً ، بقى ساكناً كما فى يقول ويبيع ، وإن كان فى الأصل مفتوحاً قلب ألفاً ، كما فى يخاف على ما عرفت ، وإن كان ما بعده ساكناً^(٦) فقد مر تفصيل أحكامه ، وأما الثانى ففى (ليس) فإنه لما لم يتصرف فيه كما فى سائر الأفعال خولف به إياها فى المعنى ، فسلخ عن الدلالة على الزمان الماضى ، وفى الوزن أيضاً فلم يبق على أصله كبعض الأفعال مثل صيد بكسر الياء ، من الصَّيد بفتحيتين ، وهو داء يأخذ الإبل فيرفع رأسه لا يخفضه ، ومنه قيل للمتكبر الذى لا يلتفت يميناً وشمالاً أصيد ، ولم يبدل ياءؤه^(٧) ألفاً ساكناً^(٨) كسائر الأفعال مثل خاف بل جعل شبيهه ما لا يقبل التصرف كليس ، ولهذا أبقي فتحة فائه عند اتصال الضمائر به كلسن ولست ،

(١) الصحاح كون ٢١٩٠/٦ .

(٢) المفصل ٣٧٦ .

(٣) الشافية ٢٩٨ .

(٤) فى جـ ، د يبتون تصحيف .

(٥) «الغيتعور هو كل شيء لا يلوم على حالة واحدة ويضمحل كالسراب ، وكالذى ينزل من الهواء فى شدة الحر كنسج العنكبوت» الصحاح ختر ٦٤٢/٢ .

(٦) تصحيف من ب ، جـ ، د وفى الأصل «ساكن» بالرفع .

(٧) فى جـ واوه .

(٨) ساقطة من ب ، جـ ، د .

إذ لو كسر لم يبق فى هذه الحالة فرق بينه وبين خِفْتُ ، ولما جاز فى باب علم مطلقاً إسكان العين إلزم إسكان/ عين ليس تحقيقاً للمخالفة فى هذا أيضاً ، «١٩٣/ب» وما ذكر من إسكان ياء فعולה فى المعتل العين اليائى من القسم السماعى أيضاً إذا كان القياس إبدالاً ألفاً ، فاعلم أنه يعرض لحرف العلة القلب كما سمعت فى الوجه والجاه ، وفى قسى جمع قوس أصله قووس ثم قسوو ، وكما جاء فى اسم فاعل على رأى التحليل^(١) فإن أصله جايئ بالياء ثم الهمزة ، فالخليل يقلبه بتأخير الياء عن الهمزة لتصير كقاضى ثم يعل إعلاله كما ستعرفه ، فأما سيبويه فيبدل الياء الذى هو العين همزة على القانون كما فى بائن ، فيجتمع همزتان فيبدل الثانية ياء فتصير كقاضى ثم يعل إعلاله^(٢) ، وهذا الطريق وإن كان أطول ، ولهذا عدل عنه الخليل لكنه على القياس بخلاف القلب ، وبالجمله القلب أيضاً من أنواع التغيير ، فإذا وقع فى حرف العلة ينبغى أن يكون إعلالاً لكنهم لم يصرحوا به^(٣) فاقفينا أثرهم .

الصنف الثالث : لبيان حالهما لا ماً :

ويجرى فيهما هنا أيضاً أقسام التغيير الثلاثة فنجعل الصنف ثلاث فرائد :

الفريدة الأولى : لبيان حال الإبدال^(٤)

(مع تحقيق)^(٥) فقد ذكرنا فيما سبق وجوه إبدالهما بما لا مزيد عليه إلا أنا ننبهك هنا أنه قد يمنع من الإبدال/ - مع تحقق موجب - مانع ، «١٩٤/أ» كما فى دعوا ورميا فإن موجب إبدالهما ألفاً فى دعى ورمى وهو ضعف حروف

(١) الكتاب ٤/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) الكتاب ٤/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وهو تلخيص لحديث سيبويه .

(٣) ساقطة من ب ، جـ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ما بين الفوسين ساقط من ب ، جـ ، د ومجيئه هنا سهو من ناسخ الأهل ..

العلة عن تحمل الحركة مع فتحة ما قبله لمناسبة ألف^(١) موجود فيهما أيضاً ؛ لكن لو أبدل لامهما ألفاً لاجتمع ألفان فحذف أحدهما فحصل الالتباس بالمفرد ، وكذا في يخشيان ، فإنه لو أعل لصار يخشان فإذا سقط النون بالناصب مثل لن يخشا حصل الالتباس ، وكذا في عصوان ورحيان ، إذ لو أعلا لصارا عَصَان وِرْحَان فعند سقوط النون بالإضافة كعصاي ورحاي حصل الالتباس ، وقد يحصل الالتباس ولا يمنع من إعلال ، فإن يدعون لجمع المذكر والمؤنث في اللفظ واحد وأصله في الأول يدْعُوْنَ كينصرون ، استثقلت الضممتان مع الواوين فأسكن الواو فالتقى ساكنان فحذف الذي هو لام الفعل ، فوزنه لجمع^(٢) المذكر يفعلون^(٣) ولجمع المؤنث يفعلن ، وكذا ترمين وتخشين للمخاطبة وجمعها في اللفظ واحد لكن أصل ما للمخاطبة ترميين وتخشين كتنصرين وتعلمين ، ففي الأول استثقلت/ الكسرتان مع اليائين فأسكن اللام ثم حذف ، «١٩٤/ب» وفي الثاني أبدل الياء ألفاً كما عرفت ، فالتقى ساكنان فحذف اللام فوزن ما للمخاطبة تفْعِين وتفْعِين بكسر العين وفتحه ، ووزن ما لجمعها يفعلن وتفعِلن ففي هذه الصور أورث الإعلال الإلباس ، ومع هذا لم يمتنعوا منه^(٤) ، وهذا لفرط الثقل في يدعون ويرميين وتخشين كما يشهد به ذوقك السليم ، وكما في اخشيا واخشين في تشنية الأمر وتأكيده بالنون ، فإن موجب إعلال رمى موجود فيهما ولم يلزم منه الالتباس^(٥) ، لأنهما لو أعلا لقيلا في الأول (اخشا بالألف)^(٦) ومفرده اخش بدونه وفي الثاني اخشان ولا التباس فيه ، لكن تفرع الأمر على المضارع مع تحقق ما يقتضى فتح حرف العلة فيهما كما في يخشيان وهو ألف الضمير ونون التأکید منعاً لإعلالهما يحقق تشبيههما به ، وكما

(١) في ب ، جد الألف .

(٢) في ب يجمع .

(٣) في ب ، جد يفعلون .

(٤) تصحيح فقد وردت العبارة «لم تمتنعوا منه» ويقصد الصرفيين .

(٥) وموجب إعلال رمى هو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتقلب الياء ألفاً لأن أصلها رمى يفتح الياء .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

في اخشَوْنُ واخشَيْنُ فإن فيهما تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله ظاهران ، لكن كون حركته عارضة لثلا يلزم التقاء الساكنين فكأنه غير متحرك منع من إعلالهما .

الفريدة الثانية : لبيان الإعلال بالحذف : (١٩٥/أ)

وهو قياسى وسماعى ، والأول إما لالتقاء الساكنين حقيقة أو حكماً ، كما فى دعت ورمت ودعتا ورمتا ، فإن أصلهما دَعَوْتَ وَرَمَيْتَ وَدَعَوْتَا وَرَمَيْتَا ، فلما أعل الواو والياء التقى ساكنان فى كل من الأوليين حقيقة وفى كل من الأخيرين حكماً لأن حركة التاء فيهما لضرورة الألف ، وإلا فوضع هذه التاء على السكون فكأنه ساكن فحذف الألف المبدل من اللام فيهما ، وكما فى يدعون - وقد مر - ويرمون فإن أصله يرميون استثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبله فنقلت ضمته إلى ما قبله فالتقى ساكنان مع الواو فحذف ، ويخشون أصله يخشيون فأبدل الياء ألفاً وصلأً لالتقاء الساكنين ، وكما فى غاز وقاض فى حال رفعهما وجرهما فإن أصل غازٍ غازَوْ فأبدل الواو الطرف ياء كما عرفته فصار غازياً ، مثل قاض أصله قاضى ففى حال رفعهما ينتقل من الكسرة إلى الضمة ، وفى حال جرهما يجتمع كسرتان مع الياء وكلاهما مستثقل فأزيلت/ حركة^(١) الياء فبقى ساكنان مع النون الساكن بعده «١٩٥/ب» فحذف ، وإما لدخول شيء من الجوازم على الفعل ، وإما لبناء الأمر منه فى كل منها يحذف لام الفعل وإوا كان أو ياء أو ألفاً إذا لم يكن فى آخرها نون زائد ، كما فى لم يدع ولم يرم ولم يخش وادع وارم واخش ، وأما إذا كان فيحذف ذلك النون كما فى لم يدع ولم يدعوا^(٢) ولم تدعى^(٣) ولم يرميا ولم ترمى ولم يخشيا ولم يخشوا^(٤) ولم تحشى ، وادعوا^(٥) وارموا^(٦)

(١) فى الأصل حركة .

(٢) فى ب «لدعوا» بدون ألف .

(٣) ساقطة من جر .

(٤) فى الأصل «يخشوا» بدون ألف .

(٥) فى ب دعوا .

(٦) فى ب ، جر ، د «ارموا» .

واخشيا اخشَوْا إلا أن نون جماعة النساء في الغيبة والخطاب تبقية ، كما في لم تدعون ولم يدعون ، وعلى هذا إخوانه ؛ وقد لا يحذف مع الجواز كما في قوله ^(١) :

هَجَوْتُ زَيَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَيَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ ^(٢)
وكما في قوله ^(٣) :

أَلَمْ يَأْتِيَكِ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لِبُؤْسِ بَنِي زِيَادٍ ^(٤)
وكما في قوله ^(٥) :

إِذَا الْعَجُوزُ كَبِيرَتْ فَطَلَّقِي وَلَا تَرْضُهَا وَلَا تَمْلُقِي ^(٦)

والثاني كما سمعته من نحو سنة وشية ^(٧) ، وكَيْدٍ ودم وأخ وابن وابنم وغير ذلك فإن أصلها سنة وشية ^(٨) بالتحريك / فيها «يدى ١٩٦/أ» بالتسكين

(١) لم يعرف القائل مع ورود هذا البيت بكثرة في كتب الشواهد ، ويظن بعض المحققين أن البيت لأبي عمرو بن العلاء إمام القراء والنحويين واللغويين لأن اسمه زيان الشواهد الكبرى ٢٣٤/١ ، شرح الشواهد ٤٠٦ ، ومن مواطن البيت الإنصاف ١٥/١ .

(٢) البيت من بحر البسيط وقد ورد في معاني الفراء ١٦٢/١ برواية فمن سب زيان ، وفي الهمع ٥٢/١ برواية فلم تهجو أو لم تدع ، وهو تحريف كسر البيت موسيقياً والشاهد في قوله فلم تهجو ، حيث ثبتت اللوا مع الجازم .

(٣) القائل قيس بن زهير العبسي أحد شعراء الجاهلية وهو أول بيت له الخزاعة ٥٣٤/٣ ، ٥٣٦ ، شرح الشواهد ٤٠٨ ، ومن مواضع البيت للكتاب ٣١٦/٣ ، معاني الفراء ١٦١/١ ، الإنصاف ١٦/١ ، الاقتضاب ٢٥٩ ، شرح المفصل ٢٤/٨ ، ١٠/١٠ ، المنصف ١١٤/٢ ، ١١٥ ، الشواهد الكبرى ٢٣٠/١ .

(٤) البيت من بحر الوافر قال ابن جني : «حكى أبو علي ألا هل أنك والأنباء تمني» المنصف ٨١/٢ وعلى هذا لا شاهد فيه ، وقد ورد البيت بثلاث روايات الأولى رواية المتن ، والثانية رواية ابن جني والثالثة رواية البخداي «لم يملك» شرح الشواهد ٤٠٨ ، وقوله تمني أي تشيع والبلون الإبل نوات اللبن وبنو زياد هم الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان العبسي ، والشاهد فيه كالشاهد السابق .

(٥) القائل رؤبة بن العجاج الشواهد الكبرى ٢٣٦/١ ، الخزاعة ٥٣٣/٣ ومن مواضع البيت الخصائص ٣٠٧/١ . المنصف ١١٥/٢ ، شرح المفصل ١٠٦/١٠ ، شرح الشواهد ٤٠٩ .

(٦) البيت من بحر الرجز وقد رواه البخداي «إذا المعوز غضبت» ورواه العينى «ولا ترضها ولا تملق» وعلى هذا لا شاهد فيه وقوله لا تملق يقال تملقه وتملق أي تودد إليه وتطف له ، والشاهد في قوله ولا ترضها حيث لم يحذف حرف العلة في النهى .

(٧) في جـ ، د ثبة . (٨) ساقطة من جـ .

وَدَمَوُ وَدَمَىً بالتحريك فيهما ، أو دَمَى بالتسكين على اختلاف المذاهب وَدَمَوُ
وَأَخَوُ بالتحريك فيهما وسمَوُ بالتسكين وكسر الأول وضمه ولا شيء في هذه
مما يوجب حذف اللام سوى روم التخفيف فيما يكثر استعماله .

الفريدة الثالثة : لبيان الإعلال^(١) بالإسكان^(٢) :

وهو أينما وقع ما قبلهما متحركاً إلا إذا كان ما يوجب فتحهما ، كما في
يغزو ويرمى وهو الغازى والرامي ، ومرحباً بالغازى والرامي ، بخلاف نحو غزو
ورمى ودعى ، ولن يغزو ولن يرمى ولن يُدعى ، ورأيت غازياً ورامياً وداعياً ، وقد
يجىء التحريك فى الأول والإسكان فى الثانى ، فالأول كما فى قوله^(٣) :

مَآ إِذْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي كَجَوَارِي يَلْمَعْنَ فِي الصَّحَرَاءِ^(٤)

والثانى بقول الأعشى^(٥) فى مدح النبی ﷺ :

فَسَالَيْتُ لَا أَزْنِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ خَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُعْجِزًا^(٦)

أى أقسمت أن لا أرحم الناقة من إعياء ورقة قدم حتى تصل إلى حضرته
عليه السلام ، وفى المثل^(٧) أعط القوس باريها بسكون الياء ، / ١٩٦ ب/ أى
أهلها من برى العود .

(١) فى ب . إعلال . (٢) فى ج . «الإعلال بالحذف» تحريف .

(٣) لم أوفق فى العثور على قاتل هذا البيت مع وروده كثيراً فى كتب الشواهد ، ومن مواطن البيت الخزاعة
٢٢٦/٣ هو شرح الشواهد ٤٠٣ ، شرح نقره كار للشافعية ١٨٩ .

(٤) البيت من بحر الكامل ورد برواية «يلعن بالصحرَاء» شرح الرضى على الشافعية ١٨٣/٣ والشاهد فى
قوله كجوارى حيث ظهرت الكسرة على الياء فى الجر .

(٥) وهو الأعشى الكبير قاله حين قدم مكة بعد ظهور الرسول ﷺ وكان قد سمع خبره فى الكتب ديوانه
١٣٥ ، شرح المفصل ١٠٠/١٠ ، ١٠٢ .

(٦) البيت من بحر الطويل ورواية الديوان «حتى تزور محمدًا» ، وعلى هذا لاشاهد فيه ، وروى فى النسخة
الأصل «فماليت لا أرث» تحريف . والكلاية هى الإرهاق والتعب ، والشاهد فى قوله حتى تلاقى
حيث أسكن الياء ، والفعل منصوب بحتى إذ لو حركت لانكسر وزن البيت .

(٧) مثل يضرب فى الاستعانة على العمل بمن يحسنه وهو جزء بيت :
يَا بَارِئَ الْقَوْسِ بَرِّئًا نَسْتُ تَحْسُنَهَا لَا تَنْسُدْنَهَا وَأَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا
مجمع الأمثال ٣١٣/١ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٤٣٧/٢ .

الفصل الثاني

لبیان ما يحصل بسبب التقاء الساكنين

إما يمتنع في ذاته وهو أن يكون الثاني منهما مدة . فإن كان الأول غير مدة مثل الثاني^(١) فلا اشتباه في امتناعه ، وإن كان مدة مثله ففيه شبهة بناء على أن الصوت إذا مد بعد فتحة عين مثلاً مقدار ما يحصل ألف ، فإذا ضوعف مقدار ذلك المد هل يحصل ألف أم لا ؟ ، بل هو ألف واحد تقصر تارة وتطول أخرى .

والظاهر هو الثاني وشواهد كثيرة ، والشاهد الأول ما قال سيبويه^(٢) : من أن قياس مذهب يونس في اضربان واضربان انقلبت النون الخفيفة^(٣) في الوقف ألفاً ، فحمد المدة الأولى بمقدار ألفين ، وقال الزجاج : لو مدت الألف وطال مددا ما زادت على الألف ؛ لأنها حرف لا يكرر ولا يؤدي بعدها مثلها ، قال السيرافي : ليس هذا الذي أنكره الزجاج بمنكر^(٤) ؛ وذلك أنه يقدر أن المد الذي يزداد بعد النطق بالألف الأول يرام به ألف آخر ، وإن لم ينفصل عن الأول فقول سيبويه والسيرافي هو ألا أول ، وكذا الحال في الواو والياء المديتين ، فعلى ما ذكرناه جاز التقاء سواكن/ كثيرة حسب مد الصوت في «١٩٧/أ» الملة ، وإما ممكن وهو ما سوى ما ذكرناه ، وهو إما مفتقر (أو غير مفتقر)^(٥) ، والأول إما أن لا يكون مخالفاً للقياس أو يكون فهذه ثلاثة أقسام :

فالأول : وهو المفتقر اللامخالف للقياس ثلاثة أوجه :

الأول : أن يقع بسبب الوقف^(٦) وهذا جائز مطلقاً سواء كان أحدهما حرف

(١) في ب الأول . (٢) الكتاب ٥٢٧/٣ .

(٤) العبارة في ب «انقلبت النون انقلبت في الوقف» تحريف .

(٥) شرح الكتاب للسيرافي (ج) ٦٧٢/٤ علق على رأى الزجاج بقوله : «وليس هذا بمنكر وهو أن يقدر أن ذلك المد الذي زاد بعد النطق بالألف يرام بها ألفاً أخرى» .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) في ب الوقف .

لين أو مدغمًا أو لم يكن وصواء كان في كلمة واحدة أو لا كما في غَفَارَ وغَفُورَ ورحيم وعساه ووجه وإنس ومحياى واستغفروه .

الوجه الثانى : ويسمى التقاء الساكنين على حده ، أن يكون أول الساكنين حرف لين والثانى مدغمًا وهما في كلمة واحدة ، كما في خاصة وتُمُوذُ الثوب^(١) «وقيل لهم»^(٢) وخويصة^(٣) ، بخلاف في نحو بنى الدار وفي السماء وقالوا اذآر أنا^(٤) واضربن واضربن يضم الباء وكسره مع النون المشددة أصلهما اضربون واضربين ، إذ نون التأكيد مع الضمير البارز ليس كجزء الفعل والواو معنا ضمير جماعة الذكور والياء ضمير المخاطبة ، فإن قلت ، فكيف جوز التقاء الساكنين في اضربان واضربتان مع أنه على ما قررت على غير حده ، إذ الألف/ والنون في اضربان واضربن ضميران بارزان للثنتين «ب/ ١٩٧» ولجماعة النساء ، قلنا : أما الأول فلاحتراز (عن الالتباس بفعل الواحد أعنى اضربن إذ لا عبرة لحركة الآخر مع خفة الألف ، وأما الثانى فلاحتراز)^(٥) عن اجتماع ثلاث نونات مع ثقل الجمع والتأنيث ، ولشلا يرد هذا الإشكال لم يشترط بعضهم^(٦) كون الساكنين في كلمة واحدة ، فإذا أورد عليه الحذف في الأمثلة المذكورة أجاب بأن جواز التقاء الساكنين مشروط بكون الأول مدة والثانى مدغمًا ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وفي لغة العجم التقاء الساكنين إذا كان أولهما مدة بدون كون الثانى مدغمًا شائع ، وإذا كان بعدهما حرف آخر ووقف عليه يلتقى ثلاث سواكن ، واعلم أن ثانى الساكنين يقوم فى الوزن مقام المتحرك حتى أن وزن خاصة فاعلة^(٧) ، وإنما يقوم الوزن بمفتقر مثلما يقوم بخاصة ، ومن هنا يعلم أن سكونه ليس خالصًا بل كان له حركة

(١) مجهول تماندنا الثوب وفي ب ترمذ تحريف .

(٢) سورة الشعراء الآية ٩٢ .

(٣) مصغر خاصة وقدوردت في كل النسخ حويصة تصحيف .

(٤) في أ ، ب أذارتنا وانظر الصحاح درأ ٤٩/١ أى اختلفنا وتلفظنا .

(٥) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٦) لم يشترط الزمخشري ولا ابن الحاجب هذا الشرط شرح المفصل لابن الحاجب ٩٨٣/٣ .

(٧) أصلها خاصة ، وقد ورد الوزن (مفعول) في نسخ المخطوط .

مختلفة ، فلهذا نرى بعضهم يحكم بامتناع التقاء الساكنين مطلقاً^(١) ، وقد
يجتمع الوجهان مثلاً في ثلاث سواكن كما في ١/١٩٨ «أ» قوله
تعالى^(٢) : ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ﴾^(٣) ، وبعضهم يجري الوصل مجرى
الوقف فيجوز التقاءهما على غير حده ، وعليه قراءة نافع ﴿وَمَحْيَاي﴾^(٤)
بسكون الياء ، ومنهم من يهرب منه في الوقف أيضاً ، وفيما إذا كان على حده
فنقول : في الوقف على النصر في حال الرفع النصر بضم الصاد ، وفي حال الجر
النصر بكسره ، لأن الحركة الذاهبة منه بسبب الوقف ، فإذا احتيج إلى تحريك
الساكن لدفع التقاء الساكنين كان غاية تلك الحركة أولى قال الشاعر^(٥) :

أَرْتَنِي حِجْلاً عَلَى سَاقِهَا فَهَشُّ الْفَوَادِ لِدَاكِ الْحِجْلِ^(٦)

وأصله الحجل بكسر الحاء وسكون الجيم وهو الخللخال ، وفي حال
النصب لا يفتح الصاد بل يبقيه على سكونه ، لأن الحال الأصلية للكلمة
التنكير ، وفي حال التنكير لا يلزم من الوقف التقاء الساكنين إذا كانت الكلمة
منسوبة ، إذ يقال حينئذ نصرًا فكأنه في التعريف أيضاً لم يلتق ساكنان ، وفي
نحو الرَّجُل بكسر الراء في الرفع لا يضم الجيم إذ ليس في الكلام انتقال من
الكسرة إلى الضمة ، وفي / نحو اليسر في حال الجر لا يكسر السين إذ
«١/١٩٨ ب» ليس في الأسماء انتقال من الضمة إلى الكسرة ، وسيأتى تمام
هذا ، وتقول في دابة وشابة وعليه قراءة من قرأ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٧) و﴿وَلَا
جَانَ﴾^(٨) واختص هذا بالالف ، ولا يفعل مثله في تأمروني .

(١) لم أر أحداً يقول بذلك مع شهرة هذه القاعدة . (٢) سورة الحج الآية ٣٦ .

(٣) سقط لفظ الجلالة من الآية في النسخة ب .

(٤) سورة الأنعام الآية ١٦٢ وتماهما ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وهي
قراءة نافع البحر المحيط ٢٦٢/٤ قال أبو حيان : فوالأحسن في العربية الفتح .

(٥) الشاعر هو أبو الحسن المخزومي معجم الشواهد ٢٦٢/١ ، ولم أعثر على كتاب آخر نسب به مع وروده
بكثرة في كتب النحو والصرف انظر الإنصاف ٤٣٣/٢ ، المنصف ٢١٨/١ ، ١٦١ ، الهمع ٢٠٨/٢ ،
حجة ابن خالوية ٢١٩ ، اللسان رجل ٧٨٤/١٢ ، شرح المفصل ٧١/٩ .

(٦) البيت من بحر المتقارب والهجول بكسرتين الخللخال الصالح جحل ١٦٦٧/٤ وأصله بكسر فسكون
وحرك سكون الجيم لا لتقاء الساكنين وهو الشاهد وفي النسخة ب ، جد على ساقهما تعريف .

(٧) سورة الفاتحة الآية ٧ وهي قراءة أبي أيوب السخيتاني المحتسب ٣٠٥/٢ .

(٨) سورة الرحمن الآية ٣٩ وهي قراءة أبي أيوب السخيتاني المحتسب ٣٠٥/٢ ، وفي أ ، ب ، د ولا جان .

الوجه الثالث : أن ينشر الألفاظ نشر أسماء العدد مثل أن تلقى على الحاسب أشياء لرفع حسابها ، فيقال : دار غلام ، ثوب صندوق ، قفل إقليد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَهَيْئَةِ ﴾ ^(١) ، ﴿ حَمَّ ﴾ ^(٢) ، ﴿ عَسَقَ ﴾ ^(٣) .

القسم الثاني : وهو المفتقر المخالف القياس له وجهان : مطرد وغير مطرد :

الوجه الأول : فيما إذا دخل همزة الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة ، فكل ما عرف باللام وأيمن الله وأيم الله وهمزة الوصل في غيرها لا يكون مفتوحة ، ففيها يبدل همزة الوصل ألفاً كما في قوله تعالى ^(٤) : ﴿ الْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾ ، وكما في قولك : أيمن الله وأيم الله يمينك ، وكان القياس في الكل حذف همزة الوصل إلا أنهم تركوه لثلا يلتبس الكلام بالخبر ، ولم يتركوها على حالها لثلا يثقل ، وليشعر بكونها على / خلاف « ١/٩٩ » قياسها ، ومنهم من يخرجها بين بين كمن قال ^(٥) :

وَلَا أَدْرِي إِذَا لَمَّهْتُ وَجْهَهَا أَرِيدُ الْخَيْرَ أَيْهَمَا يَلِينِي
الْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَفِيهِ أَمْ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَفِينِي ^(٦)

وأما تحقيقهما معاً فلم يجوزه أحد ، ومنهم من ينزل همزة القطع منزلة همزة الوصل نقرأ ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾ ^(٧) ، بالمد كما أنزلها منزلتها من قرأ ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ ^(٨) ، بإسقاط الهمزة وإلقاء حركتها على الدال ، لكن جار الله ^(٩)

(٢) سورة الشورى الآية ١ .

(١) سورة مريم الآية ١ .

(٣) سورة الشورى الآية ٢ .

(٤) سورة يونس الآية ٩١ وفي الأصل ﴿ وَقَدْ عَصَيْتَ مِنْ قَبْلُ ﴾ وهو تصحيف .

(٥) القائل هو المثقب العبدى وهو شاعر جاهلى اسمه عائذ بن محصن بن ثعلبة الخزاعة ٤/٤٢٩ ، ٤٣١ وانظر شرح الشواهد ١٨٨ .

(٦) البيتان من بحر الوافر ، وقد وردا بعدة روايات ، ففي الخزاعة « إذا يعمت أرضاً » وروى « وجهت وجهاً » حاشية الأمير على المغنى ١/٥٩ ، وروى « أم الشر الذى لا يأتلىنى » شرح المفصل ٩/١٣٨ ، لمهت أى قصبت ، وجهها أى جهة ، والشاهد فى قوله الأخير حيث كانت الهمزة الثانية للوصل ودخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس أن يستغنى عنها ولكنها لم تحذف وخفت بين بين .

(٧) سورة البقرة الآية ٦ وانظر حجة ابن خالويه ٦٥ ، الكشف ١/٤٨ .

(٨) سورة المؤمنون الآية ١ قراءة ورش عن نافع المحتسب ١/٤٢ ، حجة ابن خالويه ٦٥ ، الكشف ١/٤٨ .

(٩) الكشف ١/٤٨ .

حكم يكونه لاحقاً منقطعاً .

الوجه الثاني في لا هـ الله أي لا والله ، وفي أي الله أي نعم والله ، فإنه يجوز فيهما ألف هاء ، وياء أي بالسمع وفي خلعتنا^(١) البطان^(٢) بإثبات الألف للأمر إذا اشتد ، والبطان بكسر الباء الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير .

القسم الثالث : وهو غير المفتقر ، حكمه أن يحذف أحدهما أو يحرك الأول يكون في صورتين ، إحداهما أن يكون أول الساكنين مدة فإنها تحذف وإن كان من كلمة^(٣) برأسها ، نحو في لم يقيم ولم يسر ولم يخف ، وينهى المنكر ، ويدعو الله ، ويرمى العدو ، وانهب^(٤) / المسجد وقرءوا القرآن ولا « ١٩٩/ب » تتبع الشيطان ، ثانيهما : أن يكون نون التأكيد الخفيفة نحو أدب ابنك بفتح الباء أصله أدبن قال^(٥) :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرُكَعَ يَوْمًا وَالِدُهُ قَدْ رَفَعَهُ^(٦)

والأصل لا تهينن وإلا لقال : لا تهن لأنه نهى ، وإنما حذف فصلاً بينه وبين التثنية وهو بالحذف أولى لأنه من لواحق الأفعال على قلة ، والتثنية من لواحق الأسماء مع الشيوع .

(١) في أ . ب . خطنا تصحيف .

(٢) في ج ، د البطان .

(٣) العبارة في الأصل « وإن كان كلم » .

(٤) تصحيح يقتضيه السياق فالعبارة وردت « فواجسدا المسجد » .

(٥) القائل هو الأصم بن قريع السملى وهو من بني عوف ردهم الزريقان بن يدر وردهم بني أنف لتناقة الخزاعة ٥٨٨/٤ ، شرح الشواهد ١٦٠ ، الهمع ١٣٤/١ ، ٧٩/٢ ، شرح المفصل ٤٣/٩ ، ٤٤ الإنصاف ١٣٦/١ .

(٦) يقول العيني عن هذا البيت : « من الخفيف وفيه الخبن والحذف » الشواهد الكبرى ٣٣٥/٤ ويعلق البغدادي عليه قائلاً : « قول العيني من الخفيف عبارة الصبان على الأشموني والبيت من المنسرح لكن دخل في مستعمل الخرم » الخزاعة ٥٨٨/٤ ، والحق أن البيت من المنسرح وليس فيه خرم كما قال البغدادي ، والرواية الصحيحة رواية الإنصاف ١٣٦/١ ؛ بليل قول العيني نفسه : « ويرى ولا تعادى الفقير » ، وبليل أن أول القصيدة التي منها البيت فكل هم من الهموم سمة ، والشاهد في قوله : « لا تهين » على أن أصله لا تهينن فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها .

والتحريك في غيرهما ، وأصله أن يكون بالكسر لأن السكون عدم الحركة والقلّة تناسب العدم ، والكسرة قليلة لعدم لحوقها بالأصالة لأواخر الأفعال والأسماء الغير المتصرفة والحروف إلا نادراً كجبر بمعنى نعم ، وقال بعض الأفاضل^(١) : الكسرة تناسب السكون في المخرج ووجهه غير ظاهر ، لأن المخرج إنما يكون للموجود فأنى يكون للسكون مخرج ليشابهه شيء وإن تحرك أول الساكنين فيقال قل الحق ، وبغ الثوب ، واخشى الله ، وزيد ابنك ، ورأيت عمراً العالم ، ومررت ببكر الفاضل ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(٢) ، ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا﴾^(٣) ، ومنه قولهم لم أبّله بضم الهمزة/ وفتح الباء «٢٠٠/أ» وكسر اللام بعده هاء السكت قال أبو علي^(٤) ، الأصل لم أبالي فحذف الياء للجزم فالتقت اللام من أبالي^(٥) ساكنة مع الألف فلما التقي ساكتان حذف الألف وألحقت الهاء للوقف ، فحرك اللام بالكسر لالتقاء الساكنين هي والهاء التي ألحقت للوقف ، وقد تحرك بغير الكسر لعارض كما في قوله تعالى^(٦) : ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَهُنَّ﴾ بضم التاء : ﴿وَعَذَابٌ أَرْكَضٌ﴾^(٧) ، وعيون أدخلوها^(٨) بضم التنوين فيهما اتباعاً لأول متحرك بعده ، وكما في قوله تعالى^(٩) : ﴿وَلَا تَسْرَبُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فصلاً بين واو الضمير وغيره كواو لووا ، كما^(١٠) في مصطفوا القوم بواو الضمير وغيره لكون كل منهما للجمع ، وكما في مذ اليوم بضم الذال لأن أصله منذ ، فلما احتيج إلى تحريكه حرك بحركته الأصلية ، وكما في قوله تعالى^(١١) : ﴿أَلَمْ﴾ بالفتح^(١٢) ، لثلاث يجتمع الكسرتان مع الياء ، والإبقاء على

(١) في باب الفضلاء والمقاتل بذلك الرضى في شرحه على الشافية ٢/٢٦٦ .

(٢) سورة الأعراف الآية ١٩٩ .

(٣) سورة النساء الآية ١٧٦ .

(٤) التكملة للفارسي ١١ مع ملاحظة أن القوشجي قد نسي خطوة بعد حذف الياء للجزم يقول عنها الفارسي : فصار أبال (بكسر اللام) فلما كثر في الكلام لم يعتد بذلك المحذوف الذي هو الياء فحذفت الحركة للجزم فالتقت اللام من أبال ساكنة مع الألف ... النص « التكملة ١١ .

(٥) صحتها لم أبال بحذف الياء وهكذا في التكملة ١١ . (٦) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٧) سورة ص الآية ٤١ ، ٤٢ . (٨) في جرد أدخلوها .

(٩) سورة البقرة الآية ٢٣٧ .

(١٠) سورة آل عمران الآية ١ انظر الإنصاف ٢/٤٤١ .

(١٢) ساقطة من الأصل ، وزيادة من بقية النسخ .

تفخيم اللام وكما في قراءة من قرأ ﴿مُرِيَّا الَّذِي﴾^(١)، جعل يفتح التنوين لئلا يجتمع الكسرات مع الياء، وكما إذا دخل من على المعرف باللام فإنه يفتح نونه دوماً للخفض، لكثرة وقوعه معه مع لزوم/ الكسرة قبل النون، وكثيراً ما يقع بعده أيضاً نحو من «٢٠٠/ب» الرجل ومن البعض، ومنهم من يحذف النون تشبيهاً له بالمدة قال الشاعر^(٢):

أَبْلَغُ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَسْأَلَكَةً غَيْرَ الَّذِي قَدْ يُقَالُ مُلْكَدِبٍ^(٣)

أى من الكذب، وهذا الحكم له مختص بما إذا اجتمع مع المعرف باللام بخلاف نحو من ابنك^(٤) ومن اسمك، وقد يفتح هنا أيضاً، وأما الضمير المنفصل المنصوب والمجورور لجماعة المذكر الغائب وهو «هم»^(٥)، فعند وقوع ساكن بعده قد يكسر ميمه وقد يضم، ومعرفة تفاصيل ذلك موقوفة على مقدمة وهي أن أجعل هذا الضمير همو بضميتين مع إشباع الثانية ثم أسقطت مع إشباعها عند الأكثر للخفض، والهاء باق على ضمّه ما لم يل كسرة أو ياء؛ فإذا ولى أحدهما فغير أهل الحجاز يكسرونه إتباعاً لما قبله نحو وقِهِم، وبِهِم وترمِيهِم وفيهِم وعليهِم، وهم يبقونه على ضمّه - إذا عرفت هذا فنقول إذا ولىه ساكن فإن لم يتقدمه كسرة ولا ياء يضم الميم اتفاقاً لأنها حركة أصلية ولموافقة الهاء، وكذا/ إن تقدمته إحداهما^(٦) عند أهل الحجاز وكذا عند غير

(١) سورة ق الآية ٢٥، ٢٦ والقراءة للكسائي عن بعض العرب الإنصاف ٤٤١/٢ «قرأ بعض العرب مريبين الذي وعدل في هذه القراءة عن الكسر لئلا في التقدير بين خمس كسرات متواليات وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات الإنصاف ٤٤١/٢ بتصريف.

(٢) لم يعرف القائل ومن مواطن البيت الخصائص ٣١١/١، ٢٧٥/٣، شرح المنفصل ٣٥/٨، ١٠٠/٩، ١١٦، اللسان لك ٢٧٢/١٢.

(٣) البيت من بحر المنسرح وأبو دختنوس كنية رجل وهو لقيط بن زرارة ودختنوس ابنته سماها باسم بنت كسرى وهي منقولة عن الفارسية ومعناها بنت الهنء والألوك الرسالة وكذلك المالك والمالكة يضم اللام والشاهد في قوله م الكذب حيث حلف النون وأصلها من الكذب وقد دخلت على المعرف باللام.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) في الأصل وهدمهم تحريف.

(٦) تصحيح يقتضيه السياق، وفي كل النسخ (إحديهما).

٢٠١/أ) أبي عمرو ممن يكسر الهاء للعللة الأولى ، وأما أبو عمرو فيكسر الميم إتباعاً^(١) للهاء ، وقد يخالف الأصلا ن معاً فتحرك الثاني بغير الكسر كما في انطلق بسكون اللام وفتح القاف أصله انطلق أمر من الانطلاق ، فلما كان طلق فيه مثل كتف كما يسكن عين كتفا على ما عرفت في صدر العقد ، فالتقى ساكنان اللام والقاف^(٢) ، فحرك القاف بالفتح اتباعاً لأقرب المتحركات إليه وهو الطاء ، وإنما لم يحركوا هنا الأول لثلا يفوت غرضهم أعنى إظهار الشبه بكتف ، ومن هذا القبيل قوله^(٣) :

عَجِبْتُ بِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَيْسَ لَهُ أَبَوَانِ^(٤)

أراد بالأول عيسى عليه السلام ، وبالثاني آدم عليه السلام ، وأما قراءة حفص في قوله تعالى^(٥) : ﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ﴾ بسكون القاف وكسر القاف فيما أن يحمل على هذا بأن يقال الأصل يتقى سقط الياء بالجزم لكونه في حيز الشرط ، وألحق به هاء السكت فصار يتقه وتقه ككتف ، فأسكن القاف ، فالتقى ساكنان القاف وهاء السكت ، فحرك «٢٠١/ب» الهاء غايته أنه حرك بالكسر وفيما قبله من المثالين بالفتح ، وفيه بُعد من جهة أن الظاهر أن الهاء هنا ضمير عائد إلى الله ، وأن الهاء ليس من الكلمة ، فتشبيه تقه بكتف

(١) وحجته في ذلك كما يقول الفارسي أن الأصل عنده في الوصل عليهم فحذف الياء استغناءً حجة الفارسي ٨٢/١ .

(٢) العبارة في ب «اللام والقاف بالفتح» .

(٣) (٣) الغائل رجل من أزد السراة وهي حى من اليمن الكتاب ٢٦٦/٢ ، ١١٥/٤ أو قاله عمرو الجني قاله لامرئ القيس حين لقيه في المفازة الشواهد الكبرى ٣٥٤/٣ ، ومن مواضع البيت الخزانة ٣٩٧/١ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، المقرب ١٩٩/١ . الجمع ٥٤/١ ، شرح المفصل ١٢٣/٩ ، ١٢٦ ، شرح الملوكي ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٤) البيت من بحر الطويل وقد ورد في الكتاب بروايتين الأولى :

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْ أَبَوَانِ

والثانية عجبت لمولود ، وعلى رواية القوشجي «وليس له أبوان» فليس هناك شاهد لأن الشاهد في قوله «لم يلد أبوان» ، وفي رواية سيبويه حيث سكن اللام وحرك اللال لالتقاء الساكنين .

(٥) سورة النور الآية ٥٢ وانظر الكشف ٢٤٩/٣ .

بعيد^(١)، وأن تحريك هاء السكت غير معهود، وإما أن يقال الأصل يتقيه على أن الهاء ضمير فسقط الياء بالجزم ثم حُرِكت القاف كما عرفت في لم أبله فصار يتقه، وهذا أقرب، ومما حرك فيه الثاني رد^(٢)، ولم يردّ عند غير الحجازيين من العرب، فإن أصلها اردد ولم يردد على ما هو لغة أهل الحجاز^(٣)، نقلوا حركة الدال الأول إلى الراء لغرض الإدغام، فاستغنوا عن همزة الوصل، واجتمع دالان ساكنان فحركوا الثاني دون الأول لثلاث يقات غرضهم من هذا العمل أعنى الإدغام، ثم أدغموا الدال في الدال، وإنما فعلوا ههنا هكذا مع أنهم كغيرهم لم يجوزوا الإدغام في مثل رددت ورددنا، لأن هذه الضمائر لا تنفك^(٤) أبداً عن سكون ما قبلها، بخلاف آخر الأمر والفعل المجزوم فإنه كثيراً ما يكون متحركاً/ ظاهراً نحو ادع وارم واخش ولم يدع ولم يرم ولم «أ/٢٠٢» يخش هكذا ذكروا، والأقرب أن يقال من يقول: رد ولم يرد يأخذ الأمر ويدخل الجازم بعد الإدغام في المضارع، ومن يقول: اردد يأخذ ويدخله قبله ثم إذا^(٥) أخذ الأمر من المشدد التقى ساكنان فحرك الثاني دون الأول لثلاث يذهب خفة الإدغام وكذا في المجزوم، فإن كان ما قبل الساكنين مضموماً كما في المثال المضروب جاز فيه الحركات الثلاث، الكسرة لأنها أصل الباب، والفتحة لأنها أخف، والضممة للإتباع، وإن كان مفتوحاً أو مكسوراً كما في عضّ وفرّ فالأوليان فقط، وإذا اتصل^(٦) بها ضمير منصوب للغائب الواحد نحو رده وعضه وفره فالأكثر على لزوم الضمة، وإذا اتصل ضمير الغائبة نحو ردها فعلى وجوب الفتحة لأن الهاء حرف خفي فلا تعدّ حاجزاً حصيناً، فكان الدال في رده ولي الواو الذي بعد الهاء، وفي ردها الألف والواو مقتضى ضمة ما قبله

(١) يقول الزمخشري: «شبه تقه بكتف فخفف» الكشاف ٢/٢٤٩.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) شرح الجاريري ١٥٩.

(٤) تصحيح فقد وردت الكلمة «لا ينفك».

(٥) ساقطة من ب، ج.

(٦) في ج «وإن اتصل».

والألف يوجب فتحته ، / « ٢٠٢ ب » فإن قلت : إن ضمير الغائب إنما يكون مضمومًا إذا لم يكن قبله كسرة أو ياء ، وأما إذا كان أحدهما مكسورًا كما في قوله تعالى ^(١) : « نُولِهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ » وكما في قولك : يرميه ، فإذا كسر دال رده وضاد عضه أين الواو حتى يقتضى الضمة ؟ قلت : أصله الضم وإنما يكسر لمناسبة الكسرة والياء ، وهذا إنما يكون إذا كانا غير عارضين وههنا الكسرة عارضة فلا وجه لإخراج الضمير بسببه عن أصله ، وإذا كان بعده ساكن (فعلى لزوم الكسر لأن أصل ردّ مثلاً أردد ، وفيه إذا جاء بعده ساكن) ^(٢) الكسر لاغير نحو اردد الرجل ، فلما كان كذلك لزموا الأصل كما قلنا في مذ ، وبنو أسد يفتحون كما فعل جرير في قوله ^(٣) :

ذَمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْوَلَى وَالْعَمِيشَ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْأَيَّامِ ^(٤)

هذه من اللغات الفصيحة ، وقد خولف في بعضها ، فقوم يحملون واو الجمع على واو لو فيقولون : لا تخشوا القوم بكسر الواو ، وقوم يعكسون فيقولون : (لَوْ استطلعنا) بضمه ، ومنهم من يقول : من الرجل بكسر النون / « ٢٠٣ أ » ومنهم من يقول : من الرجل بضمه وهما رديتان .

(١) سورة النساء الآية ١١٥ وقد حُرِفَت الآية في أ ، ب إلى «نولى ما نولى وتصلى جهنم» .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) القائل جرير بن عطية الخطفي التميمي الشواهد الكبرى ٤٠٨/١ ، ديوان جرير ١٢٤/٢ ومن مواضع البيت الخزاعة ٤٦٧/٢ ، شرح الشواهد ١٦٧ .

(٤) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة هجا بها الفرزدق ورواية الديوان «ذم المنازل بعد منزلة الصبا» وروى في الأشموني ١٣٩/١ «والعميش بعد أولئك الأقوام» ، يقول ابن يعيش : «قوله ذم قال : ابن هشام الأرجع فيه كسر الميم الذي هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد» شرح المفصل ١٢٩/٩ .

الفصل الثالث

لبیان ما يحصل بسبب الإدغام

وهو أن ينطق بحرفين متماثلين من غير فصل أصلاً، والمراد بهذا أن يحصل باعتماد واحد على مخرجهما مثل حياك الله وبياك أى أضحكك، حتى لو قطعنا الاعتماد الأول واعتمدنا عقيبهِ مرة أخرى، وقلنا: حيد... ياك الله كان النطق بهما بفصل، وما ذكرنا أحسن مما ذكره أبو علي^(١) من أن الإدغام أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة، وذلك لأن كلامه مبنى على أن الحركة بعد الحرف تصلح^(٢) فاصلة، وهذا ليس بثبت، وما استلوا به عليه قد قدح فيه عبد القاهر، وأيضاً لا حاجة إلى قوله بحركة بعد تقييده الحرف الأول بالساكن، وأيضاً إطلاق الوقف على مجرد فك الإدغام فى مثل مدد خلاف الظاهر، وإن أراد به المتعارف لدخل فى تعريف الإدغام مثله، وإن جعل قوله: فيرتفع اللسان إلى آخره من تمام التعريف/ ليخرج هذا، ورد على عكسه مثل «٢٠٣/ب» أب وهو المرعى، وبب مما ليس للسان فيه مدخل، وكذا^(٣) مما ذكره ابن الحاجب^(٤) من أن الإدغام أن تأتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، لأنه لا يتناول الإدغام فى الوقف إلا بتأويل، وسبب الإدغام «أن» فى النطق بالحرفين المتماثلين أو المتقاربين المتواليين عسراً ليس فى غيرهما، يشهد لك به وجدانك إذا قلت: مدد ومدح، وكذا إذا أنشدت قوله^(٥):

(١) التكملة ٣٦٤ النص نفسه.

(٢) فى ج، د، صلح.

(٣) أى وكذا أحسن مما ذكره ابن الحاجب.

(٤) الشافية ٣٢٦ النص نفسه.

(٥) القائل أبو تمام من قصيدته له يمدح فيها أبا المنيث الرافقى ويعتز إليه ديوانه ١١٦/٢، التلخيص

للفزوينى ٤، دلائل الإعجاز ٤١، ٤٠.

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحُهُ أَمْدَحُهُ وَالْوَرَى مَعِيَ وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحَدَى^(١)
 وأما من أورد^(٢) من قبيل ما ثقل بسبب قرب المخارج قول الشاعر^(٣) :
 وَقَبْرُ حَرْبٍ بِسَكَانٍ قَسْفِرٍ وَلَيْسَ قُرْبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ^(٤)

فقد سها ، إذ الثقل والتنافر فيه في مصراعه الأخير ، وليس بين حرفين متواليين فيه قرب مخرج ، ولكون قرب المخرج سبباً لعسر النطق ورفضوا جمع القاف مع الكاف ، وجمع أحدهما مع الجيم في كلمة ، والاستثقال اجتماع المثلثين والمتقاربين ، تراهم إذا/ اجتماعا مع تحقق مانع من الإدغام «٢٠٤/٢» كثيراً ما يحذفون أحدهما فيقولون : في ظَلَلْتُ ومَسَّتْ بكسر العين فيهما ظَلَّتْ مَسَّتْ بفتح الفاء وكسره ، إما بحذف الأول مع حركته أو نقل حركته إلى ما قبله ثم حذفه ، ويقولون : في أَحَسَسْتُ أَحَسَّتْ ، ويقولون : بنو فلان^(٥) عُلَمَاءُ أَى على الماء ، وكذا يقولون : يستطيع في يستطيع ، وقد يقال يستيع إما على حذف الطاء ، وإما على حذف التاء الزائد ، وإبدال الطاء تاء^(٦) ، ومن ذلك بَلَعَنْبَرٍ وَبَلَعَجَلَانٍ في بنى العنبر وبنى العجلان ، والمانع من الإدغام سكون الثاني كما ستعرفه ، إما لفظاً وهو ظاهر ، وإما حكماً كما في يستطيع فإن أصله يستطيع^(٧) فحرك الطاء بعارض الإعلال .

ثم الإدغام يكون : إما بين المتماثلين ، وإما بين المتقاربين ، فنجعل الفصل صنفين فإن قلت : كيف هذا وقد قيدت الحرفين في التعريف

(١) البيت من بحر الطويل رواء الخطيب التبريزي في شرح الديوان يروايتين الأولى : دومتى ما لمته لمته وحدى ، والثانية : دومتى ما لمته لمته وحدى ، ولكنه لم يرض عن الرواية الأخيرة والشاهد في قوله : أمده حيث إن في النطق بالحرفين المتقاربين عسراً .

(٢) الذي أورد ذلك الجاربردي في شرحه على الشافية ٣٢٧ .

(٣) يقال إن قائله الجن يقول البغدادي : «يزعمون أن علقمة بن صفوان وحرب بن أمية من قتلى الجن قالوا وقالت الجن وقبر حرب .. البيت» شرح الشواهد ٤٨٧ .

(٤) البيتان من بحر الرجز والشاهد في البيت الثاني حيث يوجد تنافر كلمات .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) في ب وإبدال الفاء تاء ، تحريف .

(٧) في ج يسطوع .

بالمتمثلين قلت : معنى الإدغام بين المتقاربين أن يجعل أحدهما مماثلاً^(١) للآخر ، ثم أدغم هو أو صاحبه وإلا فلا يخفى أن الإدغام بين غير المتمثلين لا يمكن .

الصف الأول : لبيان الإدغام بين المتمثلين : «٢٠٤/ب»

وهو ثلاثة أقسام ، واجب وجائز وممتنع :

الأول : على وجهين أحدهما أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً كما في مدّ مصدرًا ، ولم أقل لك ، وعدو ، وولى ، الثانى : أن يكونا متحركين ولكن فى كلمة ، ولم يكن هناك شيء من موانع الإدغام كما نفصلها فى القسم الثالث ، فإن كان ما قبلهما متحركاً أسكن الأول وأدغم ، وكذا إذا كان حرف لين ، كما فى مدّ فعلاً ماضياً ، وكما فى خاصة وخويصة وتمود الثوب على ما عرفت ، وإن كان ساكناً غير ذلك تنقل حركة الأول إليه ثم يدغم ، كما فى يمدّ^(٢) ويفر ويعض .

القسم الثانى : هو فيما إذا كانا متحركين فى كلمتين وما قبلهما متحرك أو حرف لين كقولك : جاوز زيد ، والدار رهن^(٣) وبين نحن . قال أبو على^(٤) : وقد أدغموا نحو ثوب بكر لأن هذا فى المنفصل مثل أصيم ومديق فى صيم المتصل . . يعنى التقاء الساكنين إذا كان أولهما حرف لين وثانيهما مدغماً لا يتفاوت جوازهما بأن يكون المدغم والمدغم فيه كلاهما فى كلمة ، أو يكونا فى كلمتين وأصيم مصغر / أصم ومديق مصغر مدق بكسر الميم «٢٠٥/أ» وفتح الدال وضمها أيضاً ما يدق به ، فقد^(٥) غلط من قال : الإدغام فى قوم مالك

(١) فى د مثلاً .

(٢) فى أ ، ب يشد .

(٣) فى د والدار دهن تعريف .

(٤) فى الكلمة ٣٦٩ وسماه الفارابى إدغام الأمثال .

(٥) فى ب ، د فقط .

بالواو ممتنع^(١)، والعجب أنه استدل على امتناعه بأنه لو أذغم فإذا أسكن الميم الأول فإن لم ينقل حركته إلى ما قبله لزم التقاء الساكنين على غير الوجه المفتقر، وإن نقلت تغير بناء الكلمة، وقد اعترف^(٢) فيما قبل بأن التقاء الساكنين في مثل خويصة مفتقر، ولا فرق بينهما وبين قوم مالك فيما يرجع إلى جواز التقاء الساكنين وامتناعه، وأعجب منه أنه استدل على امتناع الإدغام في مثل علو وليد، وولى يزيد بمثل ما ذكر، ولم يدر أنه لو أمكن إدغام الواو الثاني في الثالث في المثال الأول، وإدغام الياء الثاني^(٣) في الثالث في الثاني^(٤) يصير الواو الأول والياء الأول مدتين، فيكون التقاء الساكنين على حده بلا شبهة كما في إمام مقام وحميم مالك، وقد اعترف في هذا المقام بجوازهما وتطلع عن قريب على حقيقة ما يتعلق بهذا الكلام، وقد يكون المثالان في كلمة شبيهين بهما في كلمتين فيدغم/ أولهما مع سكون ما قبلهما «٢٠٥/ب» اعتباراً للحقيقة ويترك الإدغام اعتباراً لشبهة الانفصال كما في اقتتل.. فإن التاء الأول تاء الافتعال والثاني عين الفعل، وليس عين كل فعل تاء ليلزم تلاقي المثليين، فإذا قلت: اختصموا انفرد تاء الافتعال، فمن هذه الجهة أشبه انعت وتلك من حيث إنك إذا قلت: انعت هذه أو زيداً زال اجتماع المثليين، فلما كان كذلك أجراه قوم مجرى المتصل فأدغموه، وآخرون مجرى المنفصل فأظهروا، هكذا قالوا^(٥): فعلى تقدير الإدغام فيه وجهان أحدهما: أن ينقل حركة التاء إلى القاف على القانون، فاستغنى عن همزة الوصل فقليل: قتل يفتح القاف والآخر: أن يحذف حركة التاء كما في فر وحرك القاف للتقاء الساكنين بالكسر على ما هو أصل تحريك الساكن، وحال الهمزة ما مر، فيقال: قتل بكسر القاف وهذا أولى لأن الأول يلتبس بما في باب التفعيل، وإنما جوز مع هذا الالتباس لأنهما يتمايزان بالمضارع، فإن مضارع ما نحن

(١) قال بالواو ليفرق بين قوم مالك وقرم مالك بالراء والقرم هو السيد شرح الجارديدي ٣٣٣.

(٢) الجارديدي في شرحه ١٥١.

(٣) ساقطة من ب. (٤) أي في المثال الثاني.

(٥) شرح المفصل لابن الحاجب ١١٠٩/٣.

بصدده يقتل بفتح حرف/ ٢٠٦/أ المصارعة ومضارع ما هو من باب التفعيل يُقتل بضمه ، وأما المضارع واسم الفاعل على الوجه الثاني فيهما يُقتل ومُقتل بكسر القاف ويجوز مُقتل بضم القاف اتباعاً للميم ، وورد في ^(١) بعض القراءات ﴿مُرْدِفِين﴾ ^(٢) بضم الراء ^(٣) .

القسم الثالث : منه ما هو ممتنع لذاته ومنه ما هو ممتنع عند القوم ^(٤) ، فمن الأول : إدغام ما كان قبله مماثل له ساكن ، كما في مدّ داود ومنه الإدغام في المدة ، وكذا إدغامها ^(٥) لكن هنا بحث وهو أن الواو والياء الساكنين إذا كان حركة ما قبلهما (من جنسيهما لهما حالتان إحداهما : أن تحصلا بمجرد إشباع حركة ما قبله) ^(٦) كما في عود وعيد ، والأخرى : أن لا يكون حصولهما بمجرد ذلك الإشباع بل باعتماد على مخرجيهما شبيه بما في حال تحركهما كما في عدوّ وولّى ، والحالتان متميزتان تبين لك تفاوتهما إذا تلفظت بالواو الأولى من عدو على كيفيته بعينها مجرداً عن الثاني ثم تلفظت بأعدو ، وكذا الحال في الياء الأولى/ من ولّى مع يلى ، ثم إن تأملت الفرق بينهما تجده «٢٠٦/ب» فى غاية الظهور وتسميتها بالمدة إنما هى فى حالتها الأولى وإن شاعت أن الواو والياء المديتين إن كانا ساكنين كانت ^(٧) حركة ما قبلهما مجانية لهما ، والظاهر أن مخرجهما فى هذه الحالة غير مخرجهما فى غيرها ، وقد مر مثله فى الاشتقاق وياء مثل الغازى والقاضى مدة بلا اشتباه فإذا أدغم فى ياء الإضافة وقيل : غازى وقاضى هل هو من قبيل إدغام المثلين أو لا ؟ بل المتقاربين محل تأمل .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) سورة الأنفال الآية ٩ وتماها ﴿أَنِّي مُعَذِّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ يقول أبو حيان : «روى عن الخليل أنه يضم الراء اتباعاً لحركة الميم» البحر المحيط ٤/٤٦٥ ، وقرئ بكسر الراء وضمها وتشديد الدال وأصله مرتدفين أذهمت تاء الافتعال فى الدال فالتقى ساكنان فحركات الراء بالكسر على الأصل أو على إتياع الدال ، ويالضم على إتياع الميم الكشف ٢/٢٠١ ، المحتسب ١/٦٠ ، ٢٧٢ ، وانظر الكتاب ٤/٤٤٤ ، النكلمة ٣٦٦ .

(٣) العبارة فى د (مرتدفين بتشديد الدال) .

(٤) يقصد الفصحاء من العرب .

(٥) هكذا وردت .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٧) وردت العبارة هكذا وكانت وهذا خطأ لأن «كانت» جواب الشرط «إن كانا» .

والثاني أقسام : منه الإدغام في أول الكلمة مبتدأ بها ، فإنه ممكن بل واقع في لغة المعجم لا في لغة العرب ، لأنه مستلزم للابتداء بالسكن المرفوض^(١) عندهم^(٢) وإنما قلنا : مبتدأ بها لأنها لو وصلت بكلمة أخرى أو بهمزة الوصل جاز كما في قوله تعالى^(٣) : ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّا قَاتَلْتُمْ ﴾ ، و﴿ فَأَدَارَأْتُمُ ﴾^(٤) والأصل تشاقلتم وتدارأتم ، ومنه إدغام المكرر للإلحاق نحو قردد للإلحاق بجعفر وجَلَبَلَب للإلحاق بدحرج.

ومنه ما إذا كان ثاني المثليين . ساكنًا سكونًا لازما سواء كانا «أ/٢٠٧» في كلمة كما في مددت ، أو كلمتين كما في رسول الأمير ، وإنما قيدنا السكون باللزوم احترازًا عن سكون الوقف ، وعن سكون مثل دال اردد ولم يردد على ما عرفت قال تعالى في آية^(٥) : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ﴾ ، وفي أخرى^(٦) ﴿ مَنْ يُشَاقِ اللَّهَ ﴾ ومنه ما إذا أوجب الإدغام التباس بناء ببناء كما في طلل^(٧) وشرر وشرر ، إذ لو أدغمت لم يعلم في الأولين أنهما فعل بفتححتين كعَجَل وخبِر أو فعل بسكون العين كفَحَل وخبِر ، ولم يعلم في الثالث أنه بضم العين كعَصِد أو بسكونه كجُرَد بخلاف مَدَّ وشدَّ ، ومادَّ وشادَّ ، (فإن لنا قواعد^(٨) يعلم منها أن أصلها مَدَدَّ وشدَّد ومادَّد وشادَّد)^(٩) ، وكما في قول مجهول قاول فإنه لو أعل لالتبس بمجهول باب التفعيل^(١٠) ، وأما مَدَّ وعضَّ وإن أوجب الإدغام فيهما التباس كل من المفتوح العين ومكسوره بالآخر لكن اتصال الضمائر في مثل مددت مددنا^(١١) وعضضت عضضنا يدفعه ، وكذا مضارعهما فإنه لما جاء يمد بضم الميم علم أن ماضيه مفتوح العين ، وإذا جاء يعض بفتح العين / علم أن ماضيه مكسور العين فكأنه لا التباس ، فلم «أ/٢٠٧» يمنع الإدغام . ومنه ما

(١) في ب المرفوض تحريف .

(٢) أي عند العرب لا المعجم .

(٣) سورة التوبة الآية ٣٨ .

(٤) سورة البقرة الآية ٧٢ .

(٥) سورة الأنفال الآية ١٣ .

(٦) أي في آية أخرى سورة الحشر الآية ٤ .

(٧) في ب الحلل تحريف .

(٨) في ج قولنا قواعد .

(٩) ما بين القوسين تكملة من ب ، ج ، د . (١٠) في ج التفضيل .

(١١) ساقطة من ب ، ج .

إذا أريد المحافظة على المد كما في قوله تعالى ^(١) : ﴿وَمَا لَنَا﴾ وقوله ^(٢) : ﴿فِي يَوْمٍ﴾ ، ومنه إذا كان المثلاث واوين أو ياءين وكان الأول منهما بدلاً من الهمزة كما في قوله تعالى ^(٣) : ﴿تُؤْوِي إِلَيْكَ﴾ ، أى تضم إليك من الإيواء ، وقوله ^(٤) : ﴿وَرَبِّهَا﴾ أى منظرًا حسنًا من الرؤية فإنها لما كان (مبيلين كانا) ^(٥) عارضين ، وكأنه ^(٦) لم يجتمع المثلاث ، وأما من قرأ ورَبِّاً بالإدغام ^(٧) فيحتمل أن يجعله مصدر رويت ألوانهم وجلودهم ، أى ابتلت وحسنت فيكون الياء الأول بدلاً من الواو لا من الهمزة ، فإن قلت : فما ذكرت من مانع الإعلال أعنى كون الياء عارضاً موجود هنا أيضاً فكيف لم يمنعه ؟ قلت : فرق بين الإبدال للإدغام وبين الإدغام للإبدال ، والأول لا يمنعه بل تحققه كما في قلب الواو ياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما ، فإن المقصود من الإبدال الإدغام ، وإلا فقد عرفت أن اجتماع المثلاث محذور عنه فكيف يعدل عن غيره إليه ، مع أن الواو فيه خِفة لكونه من حروف اللين ، بخلاف الهمزة فإنها من أثقل ^(٨) ٢٠٨/أ الحروف لكونها من أقصى المخارج ، فيعسر إخراجها جداً فبإبدالها يحصل الخفة ولو من غير إدغام .

ومنه ما إذا أدى الإدغام إلى شيء مرفوض في الكلام كما في يَحْيَى أصله يَحْيَى كيعضض ، فإنه لو أدغم وقيل يحيى كيعضض كان ياء مضموم متطرف وهذا مرفوض ، ففي ماضيه أيضاً قد يترك الإدغام لمناسبة المضارع كما في قراءة من قرأ ^(٩) ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ ^(١٠) ، وقد يدغم على الأصل وهو الأكثر كما

(١) سورة المائدة الآية ٨٤ وبقيتها ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ .

(٢) سورة الماعج الآية ٤ وبقيتها ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٥١ وبقيتها ﴿تُؤْوِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُمْ﴾ .

(٤) سورة مريم الآية ٧٤ وتامها ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَنًا وَرَبِّهَا﴾ ، وهذه قراءة الجمهور وعاصم وحמיד . البحر المحيط ٢١٠/٦ ، الكشف ٣٧/٣ ، حجة ابن خالويه ٢٣٩ ، وفي النسخة أ ، ب ، د ورَبِّاً .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب . (٦) في ج فكانه .

(٧) وهي قراءة أبي جعفر وسيبويه وطلحة البحر المحيط ٢١٠/٦ . (٨) في ب ، ج يقرأ .

(٩) سورة الأنفال الآية ٤٢ ، وقد قرأ نافع واليزى وأبو بكر بالفتح وباقي السبعة بالإدغام البحر المحيط ٥٠١/٤ ، ونقل عن الزجاج أن الخليل وسيبويه يجيزان الإظهار والإدغام معانى القرآن للزجاج ٤٦٢/٢ ، حجة ابن خالويه ١٧١ .

فى قراءة من قرأ «حيى»^(١) .

ومنه ما إذا كان أول المثليين كلمة يصح الابتداء بها كما فى جاء ثبت^(٢) ،
بخلاف ما إذا كان كلمة^(٣) لا يصح الابتداء بها كما فى اخشى يا هند .

ومنه ما إذا اجتمع موجب الإعلال وموجب الإدغام كما فى قَوَّ أصل قوى
فإنهم يقدمون الإعلال على الإدغام ، فلذلك لم يقولوا قَوَّ ، ومن هذا ظهر وجه
آخر لعدم الإدغام فى مثل يحيى .

ومنه ما إذا كان قبل المتماثلين المتحركين ساكن صحيح أو مدغم فى
أولهما كما فى رجم ماعز ، وعدو وآله وكما فى وعدو وليد ، «٢٠٨/ب» وولى
يزيد ، وإنما امتنع الإدغام لأن موجب وهو اجتماع المثليين هنا ضعيف ، لأنه
غير لازم ، إذ كثيراً ما لا يلى الكلمة كلمة أخرى مماثل أولها لآخر الأولى ، كما
إذا قيل رجم زان وعدو فرس ، وعدو يزيد وولى وليد ، بخلاف ما إذا كان المثلان
فى كلمة فإنهما يتلازمان فى تلك الكلمة ، وإذا كان كذلك فلا يقوى على
تغيير الكلمة ، ففى الأول لو ريم الإدغام فإما أن لا يحرك ذلك الساكن فلزم
التقاء الساكنين على غير حدّه ، وإما أن يحرك بنقل حركة أول المثليين إليه
فيلزم تغيير الكلمة ، إذ تحريك الساكن تغيير ، وأيضاً يلزم كون الإعراب فى
وسط الكلمة ، لأن حركة ميم رجم وواو عدو حركة إعراب أو تسقط^(٤) تلك
الحركة ويحرك الساكن ابتداء فيلزم زيادة تغيير ، وفى الثانى إن لم يفك الإدغام
الأول امتنع الإدغام الثانى بالوجدان ، وكذا إذا فك بدون تحريك الساكن
المدغم كما عرفت مع لزوم التغيير أيضاً بفك الإدغام ، وإن حرك لزم التغيير
بالتحريك واعلم أن ما ذكرنا من امتناع / الإدغام فيما إذا كان ما قبل (٢٠٩/أ)
المثليين صحيحاً ساكناً إنما هو مذهب الصرفيين ، وأما القراء فهم مطبقون على

(١) فى ب نسي تحريف .

(٢) فى ب بليت .

(٣) فى ب الحكم تحريف .

(٤) فى ج أو سقط تحريف .

جوازه قرئ ﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾^(١)، و﴿ذِي الْعَرْشِ مَسِيلاً﴾^(٢)، و﴿بَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾^(٣)، و﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾^(٤)، وغير ذلك بإدغام آخر الكلمة الأولى في أول الثانية في الجميع، فهم يجوزون من التقاء الساكنين أيضاً ما لا يجوزهُ الصرفيون، وتصدى البعض للتوفيق بين المذهبين فقال: مراد القراء^(٥) بالإدغام في هذا المقام الإخفاء لا حقيقة الإدغام، لكن الثابت من القراء حقيقة الإدغام.

ومنه ما إذا كان المتماثلان همزتين في غير موضع العين فإن تخفيف الهمزة أصل مطرد عندهم كما ستقف عليه فلا حاجة في تحصيل الخفة إلى إدغامها، وأما إذا كانت في موضع العين كما في سُوْل بضم السين وتشديد الهمزة المفتوحة جمع سائل، ورأس بفتح الراء وتشديد الهمزة الممدودة بائع الروس، فإنها تشدد محافظة على وزن فُعْل وفَعْل؛ لكن في هذا القسم خلاف فإن بعضاً يحققون الهمزتين^(٦) / وإن كانت لغتهم رديئة، فقد يجوز (الإدغام ٢٠٩/ب) عندهم في مثل فرأ (أبوك) اقرأ^(٧) أخاك) وأما نحو قوله تعالى^(٨): ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي * هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيهِ﴾ فلا حاجة إلى ذكره في الموانع؛ لأن هاء السكت علامة الوقف فعلى تقدير الوصل الكلام على نية الوقف فكأنه لم يجتمع مثلاًن.

ثم إنه قد يوجد موجب الإدغام فلا مانع من المذكورات، ومع ذلك يترك

(١) سورة البقرة الآية ٧٤.

(٢) سورة الإسراء الآية ٤٢.

(٣) سورة النور الآية ٦٢، يقول ابن الجزري: «والضاد تدغم في موضع (بعض شأنهم) في النور لا غير على خلاف ما بين المدغمين» التقريب ١١ وقد نسبها الزمخشري إلى أبي عمرو المفصل ٣٩٩.

(٤) سورة فصلت ٢٨، وقد نسبها الجاريري إلى الشاطبي شرحه على الشافعية ٣٣٤، المحتسب ٢٨/٢ لخصائص ٤٧٤/٢، شرح المفصل لابن الحاجب ٨١/١.

(٥) في ب القوم، وانظر هذا التوفيق في شرح المفصل لابن الحاجب ١١١١/٣.

(٦) مثل ابن أبي اسحق وناس معه المفصل ٣٩٧.

(٧) تصحيح م ب، وفي باقي النسخ (اقرأ).

(٨) سورة الحاقة الايتان ٢٨، ٢٩.

الإدغام إما لضرورة الشعر كما في قوله ^(١) :

مَهْلًا أَحَادِلُ قَدْ جَرَّتْ مِنْ خُلُقِي أَنَّى أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا ^(٢)

بكسر النون الأول وفتح أي بخلوا ، والهمزة في أحادل همزة النداء أي يا عاذل ، وإما للتنبيه على الأصل نحو قطط شعره وأمثال له .

الصف الثاني : لبيان الإدغام بين المتقاربين :

وهو أيضًا ثلاثة أقسام : واجب ، وممتنع ، وجائز ، فالواجب ثلاثة أنواع الأول : إدغام لام التعريف في ثلاثة عشر حرفًا ، وهي الشين والضاد والراء والطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين والظاء والذال والشاء والنون ، فهذه تفصيلها وأمثلتها أيضًا إِذْ صَدَّرَ كُلَّ اسْمٍ/ منها مسماء . الثاني : « ٢١٠/أ » إدغام النون الساكنة - تنوينًا كان أو غيره - في خمسة حروف ، وهي الراء واللام والياء والميم والواو نحو ﴿ مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ ^(٣) ، و﴿ مِّن لَّمْرَةٍ رَّزَقًا ﴾ ^(٤) ، ونحو ﴿ وَلَكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴾ ^(٥) ، و﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ ^(٦) ، ونحو ﴿ مَن يَقُولُ ﴾ ^(٧) و﴿ مَثَلًا يُضِلُّ ﴾ ^(٨) ، ونحو ﴿ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ ^(٩) ، و﴿ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ ^(١٠) ، ونحو ﴿ رَعَدٌ وَبَرْقٌ ﴾ ^(١١) ، و﴿ مِّن وَّالٍ ﴾ ^(١٢) ، لكن في الأوليين الأحسن إدغام النون بلا إبقاء غنته ، وهي

(١) القائل هو عنتب بن ضمرة بن أم صاحب الخطفاني م ش شعراء الدولة الأموية الصحاح ضمن ٢١٥٦/٦ وانظر الكتاب ٢٩/١ ، الخصائص ٦٠/١ ، المتنصف ٣٣٩/١ ، ٦٩/٢ ، ٣٠٣ ، المقنضب ٣٥٤/٣ .

(٢) البيت من بحر المحيط ، ومعنى البيت أنه جواد لا يعرفه العذل عن الجود وإن كان من وجود عليهم بخلاء والشاهد في قوله ضننوا حيث ترك الإدغام للضرورة .

(٣) سورة البقرة الآية ٥ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥ .

(٥) سورة البقرة الآية ١٥٤ .

(٦) سورة البقرة الآية ٢ وهي قراءة الجمهور التقريب ٥٣ .

(٧) سورة البقرة الآية ٢١٠ . (٨) سورة البقرة الآية ٣٦ .

(٩) سورة البقرة الآية ٣ . (١٠) سورة البقرة الآية ٥ .

(١١) سورة البقرة الآية ١٩ .

(١٢) سورة البرعد الآية ١١ ، وهي قراءة خلف عن حمزة التقريب ٥٣ .

صوت يخرج من الخيشوم وفي الياء والواو الأحسن إبقاء غنته ، وأما في الميم فنحن نرى أنه لا يمكن إلا بالغنة ؛ إذ الميم لا ينفك عنها ولا يوجد فرق بينه وبين الباء إلا بالغنة ، وعدمها يظهر لك إذا لاحظت تلفظك بآب وأم ، فإن أخرجت الصوت من الفم يكون آب ، وإن أخرجته من الخيشوم يصير أم ، ثم اعلم أن للنون الساكن مع غيره من الحروف إذا وقعت بعده أربع حالات : إحداهما^(١) ما عرفته والثانية : الإظهار مع حروف الملق نحو ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾^(٢) ، و﴿مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾^(٣) ، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٤) ، و﴿عَلَيْمٌ حَكِيمٌ﴾^(٥) ، و﴿مَنْ لَدُنْ خَبِيرٍ﴾ ، و﴿عَفْوٌ غَفُورٌ﴾^(٦) وأما الألف/ فلا يمكن وقوعه بعده ، والبعض «٢١٠/ب» يخفون النون في الخاء والغين تشبيهاً لهما بالقاف والكاف لقرب مخارجهما^(٧) ، والثالث : إبداله ميماً مع الباء نحو من بعده ، والرابعة : الإخفاء مع البواقي نحو ينفقون ومن قبلك وإن جاءكم وعلى هذا^(٨) .

الثالث : إدغام الواو في الياء إذا اجتمعتا وسكن ما قبلها لما سمعت غير مرة فإن قلت : قد حصرتم الإدغام في قسمين : ما هو بين المثليين ، وما هو بين المتقاربين ، وإدغام الواو في الياء ليس بشيء منهما إذ مخرجاها متباعداً كما علم مما سبق فكيف هذا؟ قلت : الياء بسبب المد الذي فيه انبسط واستطال حتى قرب من مخرج الواو وبعد عما يقاربه في أصل المخرج وهو الشين والجيم ، ولهذا لا يجري الإدغام بينه وبينهما ، قال صاحب المفصل^(٩) ، لم يدغموا حروف ضوئ مشفر^(١٠) فيما يقاربها ، ثم أورد في أثناء تفصيل إدغام المتقاربة أن الواو يدغم في الياء كما في طى ، وبين ظاهريهما تناف ، وكأنه أراد في الأول أن هذه الحروف/ لا يقصد بها ابتداء الإدغام في المقارب ، والواو في

(١) في الأصل إحداهما ، وهي من لوازم الأسلوب عند القوشجي .

(٢) سورة آل عمران الآية ٩١ .

(٣) سورة المؤمنون الآية ٩٧ . (٤) سورة يس الآية ١٠ .

(٥) سورة يوسف الآية ٦ . (٦) سورة الحج الآية ٦٠ ، وانظر التقريب ٩ ، ١٠ .

(٧) مثل منخل ومنخل المفصل ٤٠٠ . (٨) أي قس على هذا .

(٩) المفصل ٣٩٧ وانظر المفصل ٣٩٩ حيث يقول : «إن الياء تدغم في الواو نحو طياء» .

(١٠) في الأصل ضوى مشفر .

«٢١١/أ» طَيَّ إِنَّمَا أُبْدِلَ أَوَّلًا يَاءً لِلْإِعْلَالِ فَلِذَا صَارَ يَاءٌ لَزِمَ الْإِدْغَامُ^(١) ، وقد عرفت ما فيه ، لكن اندفع عنه السؤال المذكور ويؤيد ما ذكرنا أن أبا علي^(٢) وعبدالقاهر لم يعدا الواو من هذه الحروف ، وحصرها في حروف ضَمِّ شَفَرٍ ، لكن في كلامهما شبهة من وجه آخر ، وهي أنه لا يدغم الياء في غيره^(٣) فلم أخرجاه عنها ، ولعلمهما اعتبارا ما ورد شاذًا من قولهم أَمَرُ مَمْضُوٌّ عليه ، وهو نهو عن المنكر أى ممضى عليه وكثير النّهي عنه على ما عرفت قوله ، ضَوَى بكسر الواو أى صار نحيفًا والمشفّر بكسر الميم شفة البعير والشّفّر بضم الشين الهدب .

والممتنع إدغام المدات والهمزة في شيء وإدغام شيء فيها ، وأيضًا إذا كان المقتاربان في كلمة وأولهما متحرك يمتنع الإدغام كما في وَطَدَ أَيْ^(٤) أثبت ، بخلاف ما إذا كانا^(٥) في كلمتين نحو ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ﴾^(٦) ، وإنما جاء الفرق من قِبَلِ أن موجب الإدغام في المتقاربين أضعف منه في المتماثلين فلا يقوى على تفسير الكلمة ، / وإسكان وسطها تغيير لها ، فلذا أريد إدغام «٢١١/ب» الطاء في الدال في المثال الأول لزم إسكان الطاء ليتمكن الإدغام فَتَغْيِيرُ الكلمة ، بخلاف إسكان الآخر كدال يكاد فإنه لا يعتد بحركة آخر الكلمة ولا يعتبر إزالتها تغييرًا لها ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ وَدَّ فِي وَتَدَّ فإنه لم يسكن التاء للإدغام بل أسكنه كإسكان تاء كتف فإذا أسكنته فقد زال المانع فأدغم . فهذا إدغام للإسكان لا إسكان للإدغام ومع هذا الإدغام ليس بقوى للالتباس بمصدر وَدَّ يَوَدُّ ، وأيضًا إذا استلزم الإدغام تغيير حركة ما قبل المتقاربين أو تغييرهما فإنه ممتنع كما في الدنيا وَبُنَيَاتٍ ، فإنه لو أدغم النون

(١) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت «الإعلال» .

(٢) التكملة ٣٧١ .

(٣) «لأن ما فيها من اللين قد باعد بين ما هو من مخارجها» التكملة ٣٧١ .

(٤) في ب والحرى ، وفي ج وطوى ، وفي د وطوى كله تحريف .

(٥) في ب كان .

(٦) سورة النور الآية ٤٣ .

فيهما في الياء لزم كسر الدال والياء أو إبدال اليائين في كل منهما واوين لثلا يقع ياء ساكن مضموم ما قبله ، وكما في قَنُو وهو عنقود النخل وصنو ، وصِنُو الشيء ما يكون معه من أصل واحد ، وفي الحديث^(١) «عَمُ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ» ، فإنه لو أدغم فيهما النون في الواو لزم : إما تغيير كسرة القاف والصاد إلى الضمة ، وإما تغيير الواوين إلى «أ/٢١٢» الياء على قياس ما عرفت ، وأما نحو البِنْيَةِ ، والقَيْنَةِ والزَنَماء^(٢) وهي من الأنعام ما يقطع شيء من أذنها فيسترك معلقاً^(٣) فإنما لم يدغم النون^(٤) فيها لثلا يلتبس الأولان باللفيف المقرون^(٥) والثالث بالمضاعف .

وأما الكلام في الجائز فيحتاج إلى زيادة بيان وتفصيل للحروف أن أيها يدغم في المقارب ، وأيها يدغم فيه المقارب ، وأيها يجمع الوصفين فنورد^(٦) هذه الأقسام في ثلاثة مباحث :

الأول : في تفصيل الحروف التي تدغم في المقارب ولا يدغم المقارب فيها :

وهي ثلاثة مباحث الأول : الهاء فإنه يدغم في الحاء ، سواء وقع قبله كما في شَافِهٍ حَاتِمًا ، أو بعده كما في أذبح هذه فإنك تقول : شَافِحَاتِمًا وأَذْبَحَاذَه .

الثاني : العين فإنه أيضًا يدغم في الحاء كالهاء أي سواء كان قبله كما في جاء زيد مع حاتم^(٧) ، أو بعده كما في ذابح^(٨) عناقًا ، وقد روى عن أبي عمرو إدغام الحاء فيه في قوله تعالى^(٩) : ﴿فَمَنْ زَحْرَحَ عَنِ النَّارِ﴾ أي بوعد فهو على هذا من القسم الثالث ، وقد يجتمع إدغام/ الهاء والعين معًا في «أ/٢١٢» ب/

(١) رواه مسلم بروايته عن أبي هريرة حينما بعث الرسول ﷺ عمر على الصدقة فمنعها العباس فقال الرسول : «يا عمر أما شعرت أن عم الرجل صنو أبيه» صحيح مسلم ٥٧/٧ .

(٢) في ب الفرعاء تحريف .

(٣) الصحاح زعم ١٩٤٥/٥ . (٤) ساقطة من ب ، جـ .

(٥) في ج المفروق . (٦) في ب فتورد .

(٧) حرف المثال في ب إلى «جاء زيد قائم» .

(٨) تصحيح من ب وفي بقية النسخ ذبح .

(٩) سورة آل عمران الآية ١٨٥ ، تقريب النشر ١٠ .

الحاء وذلك بأن يجتمعا فيبدلا حائثين ، ويدغم الأول فى الثانى كأن يقال فى معهم شافه عمرًا : معُمٌ^(١) شافحمرًا .

الثالث : الباء فإنه يدغم فى الفاء كما فى قوله تعالى^(٢) : ﴿إِذْهَبْ فَمَنْ تَبَعَكَ مِنْهُمْ﴾ ، وفى الميم كما فى قوله تعالى^(٣) : ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ، وأعلم أن النون وإن كان مما يدغم ولا يدغم فيه لكن إدغامه فيما يدغم فيه واجب ، والكلام فى الجائز .

المبحث الثانى : فى تفصيل الحروف التى يدغم فيها المتقارب ولا تدغم فيه :

وهى أربعة الأول : الحاء - وقد عرفت إدغام الهاء والعين فيه بتفصيله . الثانى الشين : فإنه يدغم فيه الطاء نحو أسقط شيتًا ، والذال نحو لا تزد شيتًا ، والتاء نحو أمت شرًا ، والظاء نحو احفظ شعمرًا ، والذال نحو خذ شيهًا ، والتاء نحو لم يرث شيتًا ،/ والجيم نحو خرج شهاب . ٢١٣/٢

- الثالث : الفاء : فإنه يدغم فيه الباء كما مر وكما فى قوله تعالى^(٤) : ﴿إِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ .

- الرابع الميم : فإنه يدغم فيه الباء كما فى قوله تعالى^(٥) : ﴿أَرْكَبْ مَعَنَا﴾ .

المبحث الثالث : فى تفصيل الحروف التى تدغم فى المقارب وبالعكس :

وهى سبعة عشر أو ثمانية عشر ، الطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء فهذه الستة تدغم بعضها فى بعض من الجانبين ، وتدغم فى الزاى والسين

(١) فى ب ، ج مجمر .

(٢) سورة الإسراء الآية ٦٣ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٨٤ ، وهذه القراءات لأبى عمرو والكسائى ، تقريب للنشر ٥٠ .

(٤) سورة الرعد الآية ٥ .

(٥) سورة هود الآية ٤٢ ، وهذه القراءة وما قبلها قراءة أبى عمرو والكسائى ويعقوب التقریب ٥٠ .

والصاَد أيضًا ، وهذه الثلاثة لا تدغم في تلك إلا أن بعضها تدغم في بعض من الجانبين ، وصور هذه أربع وخمسون ، فيذكر الأمثلة يطول الكلام جدًا فلذلك تركناها ، قالوا : إدغام الحروف المطبقة - وقد عرفتھا - في غيرها يجوز مع ذهاب الإطباق ومع بقاءه . . والثاني أولى كقراءة أبي عمرو في قوله تعالى ^(١) ﴿فَرُطْتُ﴾ والظاهر أنه مع بقاء الإطباق إخفاء الإدغام ، إذ لا إطباق في غير المطبقة فلم يجعل الأول مثل الثاني ليتمكن الإدغام ، وهذا ليس مثل غنة النون إذ هي لا يختص به بل كثير من الناس / يكون تكلمهم مطلقًا مع غنة ، نعم النطق «٢١٣/ب» بالنون لا يمكن بدون الغنة .

العاشر والحادي عشر :

الغين والخاء ، فإن كلا منهما يدغم في الآخر كما في قولك : بلغ خبره ، وسلخ غنمه .

الثاني عشر والثالث عشر :

القاف والكاف ، وهما كالغين والخاء كما في قوله تعالى ^(٢) : ﴿أَلَمْ يَخْلُقْكُمْ﴾ وقوله ^(٣) : ﴿إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا﴾ .

الرابع عشر :

الضاد فإنه يدغم في الشين كما في قراءة أبي عمرو ﴿وَلَبَسَ شَانِهِمْ﴾ ^(٤) ، ويدغم فيه ما يدغم في الشين إلا الجيم نحو خالط ضياء ، ولا يزد ضحكًا ، وشدت ضفائرها ، ويحفظ ضغينك وقوله تعالى ^(٥) : ﴿خُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾ ^(٦) ، ونحو مكث ضابطًا .

(١) سورة الزمر الآية ٥٦ وتام الآية ﴿إِنْ تَقُولْ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ ، يقول الزمخشري : «والأقيس في المطبقة إذا ادغمت تيقية الإطباق كقراءة أبي عمرو فرطت في جنب الله» ، المفصل ٤٠١ .

(٢) سورة المرسلات الآية ٢٠ .

(٣) سورة محمد الآية ١٦ .

(٤) سورة ص الآية ٤٤ .

(٥) سورة النور الآية ٦٢ .

(٦) حرفت الآية في أ ، ب إلى خذ ضغثًا ولا شاهد فيها على هذا ، وفي جـ خذ بيدك ضغثك .

الخامس عشر :

الجيم فإنه يدغم في الشين كما في قوله تعالى ^(١) : ﴿أَخْرَجَ شَطَاةً﴾ وروى عن أبي عمرو إدغامه في التاء أيضاً في قوله تعالى ^(٢) : ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَنْجُرُ الْمَلَائِكَةَ﴾ ، ويدغم فيه الطاء نحو سقط جنين ، والذال نحو خمد جمر ، والتاء نحو قوله تعالى ^(٣) : ﴿وَجِبَتْ جُنُوبُهَا﴾ ، والظاء نحو لاحظ جماله ، والذال نحو قوله تعالى ^(٤) : ﴿إِذْ جَاءَ وَكُم﴾ ، والتاء نحو مكث جالساً .

السادس عشر :

اللام لغير التعريف فإنه (يدغم فيما يجب / إدغام لام «٢١٤/أ» التعريف فيها) ^(٥) كما في قوله تعالى ^(٦) : ﴿هَلْ تُؤِيبُ الْكَفَّارَ﴾ وقراءة الكسائي ﴿بَلْ نَحْنُ مُحْرَمُونَ﴾ ^(٧) بالإدغام قال الشاعر ^(٨) :

تَقْسُولُ إِذَا أَهْلَكْتَ مَالاً لِلذَّةِ فُكِبَهُ هَلْ شَيْءٌ يَكْفِيكَ لَاتِي ^(٩)

يادغام اللام في الشين وعلى هذا . . . ، وفكيهه بالتصغير اسم امرأة وإدغامه في الراء أحسن مما سواه ، بل من تركه أيضاً ، ويدغم الراء فيه كما في قراءة أبي عمرو ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ^(١٠) و﴿اشْكُرْ لِي﴾ ^(١١) .

-
- (١) سورة الفتح الآية ٢٩ .
 (٢) سورة المعارج الآية ٣ ، ٤ ، وانظر تقريب النشر ١٠ .
 (٣) سورة الحج الآية ٣٦ .
 (٤) سورة الأحزاب الآية ١٠ .
 (٥) ما بين القوسين ساقط من ب .
 (٦) سورة المطففين الآية ٣٦ ، هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحزمة وابن محيصن ، البحر المحيط ٤٤٣/٨ وتنطق «هثوب» معاني الأخفش ٣٨٨/٢ .
 (٧) سورة الواقعة الآية ٦٧ وفي جد محرمون تحريف .
 (٨) الشاعر هو طريف بن تميم العنبري الكتاب ٤/٥٨ ، وانظر شرح المفصل ١/١٤١ ، ١٤٢ ، اللسان ليق ٢١٠/١٢ .
 (٩) البيت من بحر الطويل وقد ورد في الكتاب ٤/٥٨ برواية :
 تقول إذا استهلك مالا للذة فكيهه هثي يَكْفِيكَ لَاتِي
 والشاهد في قوله هل شيء يادغام اللام في الشين ، وكلمة شيء ساقطة من ب .
 (١٠) سورة آل عمران الآية ٣١ ، وانظر التقريب ٥٠ فيقول : «أدغمه أبو عمرو» .
 (١١) سورة لقمان الآية ١٤ .

السابع عشر :

الراء فإنه يدغم في اللام كما عرفت آنفاً ، ويدغم فيه التون المتحرك كما في قوله تعالى : ﴿وَأُذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾^(١) ، وأعلم أن بعض ما ذكرنا من الإدغامات طعن فيه صاحب المفصل^(٢) وخطأه ، لكننا لانجری على تخطئة ما ثبت من القراء^(٣) السبعة ، فكل ما ثبت عن واحد منهم اعتبرناه .

فصل : قد يقع فاء افتعل من الحروف التي تقارب تاءه في المخرج ومخالفة في الصفة كالههمس والجهر والشدة والرخاوة وغيرها فيحصل في التكلم نحو تنافر فيبدل التاء^(٤) حرفاً قريباً منه في المخرج ، ومناسباً للقاء فيه ، وفي الصفة / أيضاً دفعاً لتلك المنافرة ، فإذا وقع صاداً أو ضاداً أو ٢١٤ ب/ طاء أو ظاء وجب إبدالها طاءً ، فمع الطاء يدغم ليس إلا نحو اطلب ، ومع الصاد يجوز الإدغام بإبدال الطاء صاداً نحو اصطلحوا في اصطلاحوا ، وقرئ ﴿أَنْ يَصْلَحَا﴾^(٥) ، ويجوز تركه نحو اصطلحوا ، ومثله مع الضاد نحو اضرب في اضطر ، وقد حكى الإدغام في هذا بإبدال الضاد طاءً نحو اطلع في اضطلع ، وليس بقوى ، ومع الظاء يجوز الإدغام ، إما بقلب الطاء ظاء أو بالعكس ، ويجوز تركه نحو اظلم واطلم واططلم ، وقوله^(٦) :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيَظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ^(٧)

(١) سورة إبراهيم الآية ٧ ، وفي ب ، جريك .

(٢) وهناك بعض عباراته التي تخطئ البعض يقول : «فما برئت من عيب رواية أبي شعيب» المنفصل

٣٩٩ ويقول : «هو قبيح» المنفصل ٣٩٩ ويقول : «رواية الإدغام اللام في الراء لحن» المنفصل ٤٠٠

ويقول : «هو ضعيف تفرد به الكسائي» المنفصل ٤٠١ .

(٣) في ب القراءة .

(٤) في ب الياء .

(٥) سورة النساء الآية ١٧٨ وعنها يقول الأخفش في معانيه ٢٤٢/٢ : «وقد قرئت هذه الآية يصلحها وقال بعضهم يصلحها» وانظر المنفصل ٤٠٢ .

(٦) للقاتل زهير بن أبي سلمى المزني أحد شعراء الجاهلية المتقدمين من قصيدة يمدح فيها هرم بن

سنان الشواهد الكبرى ٥٨٧/٤ ، الكتاب ٤٦٨/٤ ، ديوان زهير ٥٤ ومن مواضع البيت المنصف

٣٢٩/٢ ، الخصائص ١٤١/٢ ، شرح الملوكي ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، شرح المنفصل ٤٧/١٠ ، ١٤٩ ،

شرح الشواهد ٤٩٣ .

(٧) البيت من بحر البسيط وقد روى بالروايات الثلاث فيظلم ، فيظلم ، فيظلم ، ونائله بمعنى عطائه ،

عفو أي سهلاً بلا مغل ولا تعب ، فيظلم أي يطلب منه في غير موضع الطلب .

روى بالثلاث ، وإذا كان دالاً أو ذالاً أو زائياً أبذل دالاً فمع الدال والذال الإدغام ليس إلا نحو أدان وأدكر من الدين والذكر إلا أن الإدغام في الثاني إما بإبدال الدال ذالاً وبالعكس ، وقد حكى فيه ترك الإدغام أيضاً قال الشاعر^(١) :

تَنْحَى عَلَى الشُّوكِ جُرْأً مَقْضِيًّا وَالْهَرَمُ/ تَذْرِيه اذْدِرَاءً عَجَبًا^(٢) «٢١٥/ا»

يقال : أنحى عليه بالسكين أى عرضه عليه فحذف ها هنا الجار ، وأوصل الفعل وفاعله الإبل والجراز بضم الجيم القاطع ، والمقضب بكسر الميم مبالغة فيه ، والمراد أسنانها ، والهرم بسكون الراء النبات اليابس ، وازدراؤه بثه في الهواء^(٣) كما تبث الحنطة للريح تميزاً لها عن التبن ، ومع الزاي يجوز الإدغام (إبدال الدال زائياً ويجوز تركه نحو أزان وأزدان من الزين ، وإذا كان تاء ليس إلا إبدال التاء ثاءً أو بالعكس ثم الإدغام)^(٤) ، نحو أثرد وأترد أى أخذ الثريد ، وإن كان سيناً يجوز الإدغام بإبدال التاء سينا ويجوز تركه نحو مسّمع ومسّمع ، ويدل على أن قصدهم الأولى من هذه الإبدالات أن التاء الزائد إذا اجتمع معه شيء من هذه الحروف ولم يمكن الإدغام لا يبسلونه ، كما في استطعم واستضعف واستدرك إذ الثاني فيها ساكن لفظاً وفي استطال واستضاء واستدان حكماً وقد مرّ في مباحث الإبدال (في الاشتقاق ما ينفعك)^(٥) ، في هذا المقام فاعطفه إليه ، وقد أجروا أحكام تاء الافتعال على تاء الضمير تشبيهاً له به / من «٢١٥/ب» جهة أنه صار (كجزء من الفعل حتى أنه سكن له لام الفعل حتى لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة كما صار)^(٦) تاء افتعل جزءاً منه حتى

(١) الشاعر هو أبو حنكأ هكذا قال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٩/١٠ ولم أشر على ترجمة أبي حنكأ انظر البيت في الأشموني ٢٣٢/٤ ، معجم الشواهد ٤٤١/٢ .

(٢) البيت من بحر الرجز وقد ورد البيتان في اللسان ذكر ٣٩٥/٥ برواية «والهم تلريه اذكراك عجباً» والشاهد في قوله اذدراء حيث لم يذم الدال في الذال .

(٣) في د الهوى . (٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) ما بين القوسين مكرر في ب .

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب .

سكن له الفاء لذلك فقالوا : خبطاً^(١) وفزذ وعثه في خبطت وفزرت وعذته ، لكن الأقوى فيه عدم الإبدال لأن اتصاله بالفعل ليس في مرتبة تاء الافتعال ، ومثل تاء افتعل تاء تفعل وتفاعل وتفعّل في أنه إذا وقع فاءها شيئاً من الحروف المذكورة جاز إبدال تائها بالتفصيل المذكور ، (لكن هنا لا يجوز الإبدال)^(٢) بدون الإدغام ، وإذا أدغم احتيج إلى اجتلاب همزة الوصل لثلا يقع الابتداء بالساكن ، وهذا على عكس ما مر من اقتتل حيث يغني الإدغام ثمة عن الهمزة الموجودة ويحوج هنا إلي المعدومة قال تعالى^(٣) : ﴿أَتَأْتَلُمَ إِلَى الْأَرْضِ﴾ وقال^(٤) : ﴿ادَّارَكُوا فِيهَا﴾ ، وفي مضارعها إذا وقع في الوصل ولم يكن قبله ساكن صحيح يجوز إذا اجتمع فيه التاء وإن إدغام الأول في الثاني نحو الملاثقة تنزل وقالوا : تنزل^(٥) بإدغام التاء الأول (من تنزل في الثاني)^(٦) ، بخلاف ما إذا وقع ابتداء «٢١٦/أ» فإنه لو أدغم لزم الابتداء بالساكن فيحتاج إلى زيادة همزة الوصل ، وهي لا تزداد في المضارع وبخلاف ما إذا كان قبله صحيح ساكن فإنه لو أدغم لزم التقاء الساكنين على غير حده ، وفي مضارع هذه الأبواب المبني للفاعل يجوز حذف أحد التاءين كما في قوله تعالى^(٧) : ﴿نَارًا تَلْقَى﴾ ، وقوله^(٨) : ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ ، وقوله^(٩) : ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ ، فحينئذ إذا كان بعده ما يدغم فيه في الماضي لم يدغم لأن إذهاب التاءين بالحذف والإبدال والإدغام إجحاف بالكلمة ، وهذا الحذف أيضاً دليل استئصال^(١٠) اجتماع المثلين ولم يحذف في المبني للمفعول لثلا يلتبس بالمبني للفاعل .

ما ذكرنا إنما هو حكم الإدغام القياسي ، وقد جاء على الشذوذ الإدغام في المتباعدين نحو ست^(١١) أصله سلس بدليل سلس وأسداس وسادس ونحو عدان بكسر العين في جمع عنود وأصله عندان .

- | | |
|---|--|
| (١) في ب ضبطه . | (٢) ما بين القوسين ساقط من ب . |
| (٣) سورة التوبة الآية ٣٨ . | (٤) سورة الأعراف الآية ٣٨ . |
| (٥) في ب تنزل . | (٦) ما بين القوسين ساقط من ب . |
| (٧) سورة الليل الآية ١٤ . | (٨) سورة عبس الآية ٦ . |
| (٩) سورة الحاقة الآية ٤٢ . | (١٠) اعتقد أن صحتها استئصال فقد وردت الكلمة «استئصل» . |
| (١١) المفصل ٤٠٤ فهم أبدلوا السين تاء وأدغموا فيها الدال . | |

الفصل الرابع^(١)

بيان ما يحصل بسبب تخفيف^(٢) الهمزة

وقد مر بعض أحكامه / في الإبدال لكننا نذكر الأحكام ٢١٦ ب/ هنا منتظمة^(٣) ، وإن لزم منه تكرار تحرراً عن شتات الكلام ، وإنما خصصوها من بين حروف الصحة بالتخفيف لزيادة ثقل فيها لبعدها مخرجها حتى قالوا : النطق بها كالتهوع أى التقيؤ ، ويجرى التخفيف فيها سواء كانت كلمة برأسها كهزمة الاستفهام والنداء ، أو بعض كلمة اسماً كانت كما فى الأمر والقاتل^(٤) والافتعال أو فعلاً كما فى أفعالها ، أو حرفاً كما فى أيا وأى وتخفيفها يكون إما بالإبدال أو بالحذف أو بجعلها بين بين أى بين منخرجها ومنخرج الحرف المناسب لحركتها ، هذا هو الكثير ، وقد يجعل بين منخرجها ومنخرج الحرف^(٥) المناسب لحركة ما قبلها كما فى يستهزون^(٦) تجعل مائلة^(٧) إلى منخرج الياء المناسب لكسرة الزاى ، وتخفيفها قياسى وسماعى .

فنجعل الفصل صنفين :

الأول : لبيان التخفيف القياسى :

اعلم أولاً أنهم قالوا^(٨) : إنها لا تخفف مبتدأ بها ، وفيه بحث لأنه كثيراً ما يقال همزة الاستفهام محذوفة من هذا الكلام ، وقد قالوا : فى وجه ٢١٧ أ/ قراءة من قرأ ﴿استكبرت أم كنت من العالين﴾^(٩) ، بكسر الهمزة هى على

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب تحقيق .

(٣) صحيح فقد وردت الكلمة «منتظمة» . (٤) فى أ ، ب ، ج ، العامل .

(٥) ساقطة من ب ، ج .

(٦) هذا القول قول الخليل وبعض العرب ، حجة الفارسي ٢٦٦/١ .

(٧) فى أ ، ب ، ج مائلة .

(٨) القائل بذلك الجاربردى فى شرحه للشافيه ٢٥٠ ، ٢٥١ ، وابن جماعة فى حاشيته ٣٧٥ .

(٩) سورة ص الآية ٧٥ وهى قراءة ابن كثير وأهل مكة البحر المحيط ٤١٠/٧ ، الكشاف ١٠٧/٤ ، وفى

النسخة ب العالين .

حذف حرف الاستفهام ، ثم هي لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإن كانت ساكنة تبدل إلى الحرف المناسب لحركة ما قبلها جوازاً ، فيقال في رأس راس وفي قرأت قرأت وفي إلى الهدى أتنا إلى الهداتنا^(١) ، ويقال في بشر بير وفي جثت جيت وفي الذي ائتمن الذيتمن ، ويقال في لؤم لوم وفي سؤت فعل المتكلم من ساء سوت ، وفي ﴿يقول ائذن﴾^(٢) ، يقولون وإن كانت متحركة فما قبلها لا يخلو إما أن يكون^(٣) ساكناً أو متحركاً فإن كان ساكناً فإن كان واواً أو ياء مدة زائدة لغير الجمع أو كان ياء التصغير أبدلت الهمزة إليه جوازاً أو أدغم كما في مقرر وخَطِيئة وأفيس تصغير فأس ، ومنه النبي والبرية إن قلنا : إن الأول من النبأ بمعنى الخبر ، والثاني من البرء بمعنى الخلق ، وإن قلنا : إن الأول من النبوة بمعنى الارتفاع ، والثاني من البرى بمعنى التراب فلا ، وقد استصعب ابن الحاجب^(٤) الإشكال على قولهم ، وقد التزم ذلك في نبي «٢١٧/ب» وبرية حتى أورد عليهم في الإيضاح^(٥) والشافية^(٦) ، وحكم بأن هذا الحكم غير صحيح بناء على أن النبي بالهمزة قراءة أهل المدينة^(٧) ، وبرية بالهمزة أيضاً قراءتهم وقراءة بعض أهل الشام^(٨) ، ونحن نقول : الأمر هين لأن مرادهم بالالتزام ليس الحكم بوجوب الإبدال بل التزام أصل الإبدال من جماعة يجعلونها من المهموز مع الغيبة^(٩) ، أى ارتكابه عنه^(١٠) باحتمال الإبدال

(١) معاني القرآن للأخفش ١٨٧/٢ ، ١٨٨ . (٢) سورة التوبة الآية ٤٩ .

(٣) في جـ ، د من أن يكون .

(٤) يقول ابن الحاجب : «قولهم التزم في نبي وبرية غير صحيح» الشافية ٢٥٢ ، وقال الجاردي معلقاً :

«لأن نافعاً يقرأ النبي بالهمزة في جميع القراءات ، ونافعاً وابن ذكوان يقرآن البرية بالهمزة» شرح الجاردي ٢٥٢ .

(٥) الإيضاح «شرح المفصل لابن الحاجب» ٩٦٦/٣ .

(٦) الشافية ٢٥٢ .

(٧) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٦٦/٣ .

(٨) يقول سيبويه : «وقالوا نبي وبرية فالزمها أهل التحقيق البلية» ثم يقول : «وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون بنى وبرية وذلك قليل وردى» الكتاب ٢/ ٥٥٥ ، شرح المفصل

لابن الحاجب ٩٦٦/٣ .

(٩) في ب ، جـ ، القينة .

(١٠) ساقطة من د .

بكونهما من المعتل اللام كما ذكرنا ، وإن كان ألفاً يجعل بين بين كما فى ساءل ماضى المسألة وتساؤل مصدر ، وسائل اسم فاعل ، وإن كان حرفاً صحيحاً أو كان واواً أو ياء غير مدتين أو كان أصلياً أو مزيداً للجمع نقلت إليه حركة الهمزة ثم حذفت فالأول : نحو مسلة فى مسئلة . . والثانى : نحو دَعَوَاكَ وغلَامِيَّكَ فى دعوا أباك وغلَامى أبيك . والثالث : أولو مرهم وأبييُوب^(١) فى أولو أمرهم ، وأبى أيوب . والرابع : نحو دَاعَوِيَّكَ ودَاعِيَّكَ فى داعو أبيك وداعى أبيك/ «٢١٨/أ» جمع دَاع بسقوط نون الجمع بالإضافة .

وإن كان ما قبلها متحركاً مع تحركها باعتبار الحركات الثلاث فى كل يحصل تسعة أقسام ، وتخفيف خمسة منها أن يجعل الهمزة بين بين بالمعنى المشهور ، وهى أن يكون الهمزة وما قبلها كلاهما مفتوحين نحو سال ، أو كلاهما مضمومين نحو هذا عبدُ أُويس أو مكسورين نحو الحق بابلك ، أو يكون الهمزة مكسورة وما قبلها مفتوحاً ، نحو سِئِم ، أو تكون هى مضمومة^(٢) وما قبلها مفتوحاً نحو لُوم ، وتخفيف قسمين منها أن تبدل إلى الحرف^(٣) المناسب لحركة ما قبلها ، وهما أن تكون مضمومة مفتوحاً ما قبلها نحو جُورَ بضم الجيم وفتح الواو فى جُورَ يقال غيث جُورَ أى كثير ، أو مكسور ما قبلها نحو مِيرَ بفتح الياء فى مِثَر جمع مِثَرَة^(٤) وهى العداوة ، وهذان قد مرّا ، وقسمان وهما أن تكون مضمومة مكسوراً ما قبلها نحو هذا قارئ أو بعكس هذا نحو سئل مختلف فيهما فعند الأكثرين تخفيفها جعلها بين بين بالمعنى المشهور فيمال فى الأول إلى الواو وفى الثانى إلى الياء ، وعند البعض بالمعنى/ الغير المشهور فينعكس الحكم ، وعند «٢١٨/ب» الأخفش تبدل فى الأول ياء محضاً . . وفى الثانى واواً محضاً وصاحب المفصل^(٥) خصص خلاف الأخفش بالأول اتباعاً

(١) فى الكتاب ٥٥٦/٣ رسمت الكلمة هكذا «واويوب» .

(٢) فى الأصل «على مضمومة» تحريف .

(٣) فى ب حرف . (٤) فى ب ، ج جمع مرة تحريف .

(٥) المفصل ٣٥٠ يقول الزمخشري : «والأخفش يقلب المضمومة المكسور ما قبلها ياء أيضاً فيقول :

يستهنون» شرح المفصل لابن الحاجب ٩٦٩/٣ .

لظاهر كلام أبي علي^(١)، لكن عبد القاهر صرح بخلافه فيها، وإذا كان أول الكلمة همزة نحو أحمر فصدر بلام التعريف فحققت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام كما هو القانون، فلهم في همزة الوصل التي قبل اللام طريقتان: الحذف وهو القياس للاستغناء عنها بحركة اللام، والإبقاء لعدم الاعتداء بالحركة العارضة، ونظير هذا رويًا في رؤيا حيث لم يبدل الواو ياء مع اجتماعهما، وسكون سابقهما كما في «طيا» مصدر طوى لأجل أن الواو عارض والأصل الهمزة فلم يعتد بالعارض، فيقال على الأول لَحْمَرٌ وعلى الثاني الْحَمَرُ، وعلى الأول فراءة أبي عمرو «وعاد أولي» بإدغام تنوين الدال في اللام في قوله تعالى: ﴿وَعَادَا الْأُولَى﴾ وكذا قولهم «مِلان» بتشديد اللام في «من الآن» لأنه لما اعتبرت حركة اللام المنقولة عن الهمزة إليه فلا وجه لتحريك تنوين الدال ونون من / في المثالين فوق وقع فيهما «أ/٢١٩» نون ساكن قبل لام متحرك فيجب إدغام النون فيه كما في «هَدَى لِّلْمُتَّقِينَ»^(٢)، وفي «وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ»^(٣) على ما مر، وعلى هذا الوجه يشبث واو «قالوا الآن» في قوله تعالى: ﴿قَالُوا الْآنَ﴾، وأما على الطريق^(٦) الثاني فيقال «مِلان» بفتح أو مِلان بحذفه، لأنه لما^(٧) لم تعتبر حركة اللام لعروضها فكأنها ساكنة فإما أن يفتح نون من كما هو الشائع عند وقوعه قبل لام التعريف كقراءة من قرأ «مِنْلَرَضٍ» بفتح النون واللام في «مِن الْأَرْضِ»^(٨) وإما أن يحذف كما مر في مَلَكَب^(٩).

هذا كله إذا لم يجتمع همزتان، فإن اجتمعتا، فإما أن يكونا في كلمة أو كلمتين، فإن كانتا في كلمة: فإن كانت الأولى ساكنة فظاهر أنها تدغم كما

(١) التكملة ٤٧ يقول: فإن كانت مضمومة قبلها كسرة جعلتها بين في قول سيبويه قال: وهو قول

العرب والخليل وقال أبو الحسن: تقلبها ياء ونحو هذا قارى ويسهزيون.

(٢) سورة النجم الآية ٥٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٢، وانظر التقريب ٥٣. (٤) سورة البقرة الآية ١٢.

(٥) سورة البقرة الآية ٧١. (٦) في الأصل طريق.

(٧) ساقطة من د. (٨) سورة المائدة الآية ٣٣.

(٩) انظر المقد الثالث: الفصل الثاني لبيان ما يحصل بسبب التقاء الساكنين.

فى سأل ، وإن كانت الثانية ساكنة وجب إبدالها إلى الحرف المناسب لحركة الأولى اتفاقا كما فى قوله تعالى^(١) : ﴿أَنَّهُ اللَّهُ الْمَلِكُ﴾ ، ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ﴾^(٢) ، ﴿فَأَتَيْنَا بِمَا تَعَدَّنَا﴾^(٣) ، وإن كانتا متحركتين فإن كانت هى أو ما قبلها مكسورا كما فى أَيْمَةً وجاء على مذهب سيبويه^(٤) / كما «٢١٩/ب» عرفته ، وجب إبدالها ياء وإلا واوا كما فى أويدم وأوادم تصغير آدم وتكسيه عند الأكثر خلافاً للكوفيين فإنهم قرأوا قوله تعالى^(٥) : ﴿أَقِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ بهمزتين وروى عن بعض العرب «اللهم اغفر لى خطائى» بهمزتين .

وإن كانتا فى كلمتين فإن كانتا متحركتين كما فى قوله تعالى^(٦) : ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهُمَا﴾ جاز إيقاؤهما على حالهما اعتباراً لانفصال الكلمتين فكأنهما لم يجتمعا وجاز تخفيفهما وتخفيف إحديهما لكن الخليل^(٧) يختار تخفيف^(٨) الثانية لأن الثقل يحصل من التقائهما ، والالتقاء يحصل عند الثانية كما فعلوا مثل ذلك فى أمليت وتقصّيت^(٩) ، والأصل أملكت وتقصّضت ، وأبا عمرو يخفف الأولى^(١٠) لأن الالتقاء منهما ، فيزول بتخفيف أيتهما كانت كما فعلوا فى مثل دينار ودويان والأصل دِنَار ودَوَان قال الخليل^(١١) : ورأيت أبا عمرو قد خفف الثانية فى قوله تعالى : ﴿يَا وَيْلَتَىٰ أَلَدُ﴾^(١٢) ، وبعضهم يحم^(١٣) بينهما

(١) سورة البقرة الآية ٢٥١ . (٢) سورة هود الآية ٣٦ .

(٣) سورة هود الآية ٣٢ . (٤) الكتاب ٤/٣٧٦ .

(٥) سورة التوبة الآية ١٢ .

(٦) سورة محمد الآية ١٨ وانظر شرح الرضى على الشافعية ٦٥/٣ .

(٧) وتعليل الخليل لذلك «أنى رأيتهم حين أرادوا أن يبذلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان فى كلمة واحدة أبذلوا الأخرى» الكتاب ٥٤٩/٣ .

(٨) فى ب تحقيق .

(٩) فى ب تنضّب تحريف .

(١٠) الكتاب ٥٤٩/٣ .

(١١) الكتاب ٥٤٩/٣ .

(١٢) سورة هود الآية ٧٢ وفى الكتاب ٥٤٩/٣ رسمت الهمزة هكذا «الد» ، وانظر هذه القراءة فى البحر المحيط ٢٤٣/٥ .

(١٣) الكتاب ٥٥١/٣ نسبها سيبويه إلى ناس من العرب معللاً بأنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا .

ألفاً قال الشاعر^(١) :

أَيَا ظَنِيَّةِ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَيَيْنَ النِّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ^(٢) ١/٢٢٠
الوعساء الأرض اللينة وجلجل روى بالجيم مفتوحاً ومضموماً وبالحاء مضموماً اسم موضع ، والنقا مقصوراً الكثيب من الرمل ، وهؤلاء بعد الإقحام قد يبقونها على حالهما ، وقد يخففون الثانية ، وعلى هذا قرئ قوله تعالى^(٣) : ﴿أَلَلَّهُ﴾ ثم ابن الحاجب^(٤) فصل كيفية التخفيف في الهمزتين المتحركتين في كلمتين قال «إن أريد تخفيفهما معاً فيه وجهان : أحدهما أن يخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ، ثم يخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفها للاجتماع على ما يذكر هنا ، والثاني أن يخففا معاً على حسب ما يقتضيه قياس تخفيف كل منهما لو انفردت ، وهذا واضح وإن أريد تخفيف إحداهما لم يخل إما أن يكونا متفتقتين في الحركة أو لا فإن كانتا متفتقتين^(٥) والأولى آخر الكلمة جاز أن تحذف إحداهما ، وتبدل الأخرى إلى الحرف المناسب لحركة ما قبلها ، وجاز أن تبدل الثانية بالحرف المناسب لحركة الأولى ، وإن لم يكونا متفتقتين خففت أيتهما/ أريدت على حسب ما (٢٢٠/ب) يقتضيه قياس تخفيفها لو انفردت قال^(٦) : وجاء في ﴿مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ^(٧)

(١) الشاعر هو ذو الرمة الكتاب ٣/٥٥١ ، ديوان ذي الرمة ٦٢٢ ، الخصائص ٣/٤٨٥ ، الهمع ١/١٩٢ ، الإنصاف ٢/٣٨٢ ، كتاب الكتاب لابن درستويه ٩ ، شرح المفصل ١/٩٤ ، ٩/١١٩ شرح الملوكي ٣٠٨ ، شرح الشواهد ٣٤٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل وروى في الإنصاف «فيا ظنية» ، وفي شرح الملوكي «هياظنية» ، وفي النسخة ب «أيا ظنية الوعساء» تحريف ، وفي النسخة د «جلاجل» ، وفي النسخة ب ، ج ، د روى «ويين النقا أنت ظني أم أم سالم» تحريف يكسر وزن البيت ، والشاهد في قوله «أ أنت» حيث زيد ألف بين همزتين يقول ابن درستويه : «وهذه الألف المزيطة بينهما في اللفظ لا تثبت معهما في الكتاب لاجتماع الأشباه» كتاب الكتاب لابن درستويه ٩ .

(٣) سورة يونس الآية ٥٩ ﴿قُلْ أَلَّهُ أَذُنُ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ يَفْتَرُونَ﴾ .

(٤) شرح المفصل لابن الحاجب ٣/٩٨٠ النص نفسه .

(٥) في ب متفتقتين .

(٦) القائل ابن الحاجب في الشافية ٢٦٦ وعبارته : «جاء في نحو يشاء إلى الواو أيضاً» .

(٧) سورة يونس الآية ٢٥ .

إبدال الثانية أوًا في مثل «اقرأ آية» ثلاثة أوجه أن تبدل الأولى ألفًا، وأن تحذف الثانية بعد نقل حركتها إلى الأولى، وأن تجعلها معًا بينَ بينَ وهي لغة أهل الحجاز هكذا ذكر صاحب المفصل^(١) واعترض عليه ابن الحاجب^(٢) أنه وهم في الوجه الأخير وأنه غير معقول لأن معنى جعلها بين بين أن يجعل بين^(٣) مخرجها وبين مخرج حرف^(٤) حركتها، ولا يتصور هذا في الأولى لكونها ساكنة، وممكن أن يقال لعلَّه أراد من الجعل بين بين بالنسبة إلى الأولى المعنى الغير المشهور^(٥)، أعنى جعلها (بين مخرجها)^(٦) وبين مخرج حركة ما قبلها وإن لم يذكره لقلته، وابن الحاجب معترف بمجيئه بهذا المعنى إلا أنه يبقى المناقشة في استعمال اللفظ المشترك في المعنيين، والأمر في ذلك هيّين.

فعلم من هذه الأبحاث أنَّ التلطف بالهمزتين المجتمعين عندهم في غاية الاستكراه، حتى إنهم رفضوا من لغتهم وضع كلمة فاؤها وعينها ٢٢١/أ أو عينها ولاهما همزة، وقللوا ذلك فيما يقرب منها من حروف، وحكموا برداءة لغة من يقول: خطائِعَ بهمزتين محققتين^(٧).

الصف الثاني: لبيان التخفيف السماعي:

فمنه أنهم أوجبوا التخفيف في يرى وفي أرى يُرى لكثرة الاستعمال، وكان القياس أنه يجوز إبقاء الهمزة كما في يَنَأي وأَنَأي يُنَأي^(٨).

(١) المفصل ٣٥٢.

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٨٢/٣.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) تصحيح فقد وردت الكلمة «حذف» وصحتها كما في شرح المفصل لابن الحاجب ٩٨٢/٣.

(٥) انظر درر الكافية ٢٦٦، حاشية ابن جماعة ٢٦٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من ب.

(٧) شرح الرضى على الشافية ٨٥/٣ وقد نقلها عن أبي زيد.

(٨) الشافية ٢٥٤.

ومنه أنهم قالوا في الأمر من أخذ وأكل وأمر : خذ وكل ومـ^(١) وكان القياس تخفيفها أن يقال : اؤخذ واو كل واو أمر ، والتزموا الحذف في الأولين دون الثالث قال الله تعالى^(٢) : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ ، والظاهر أن هذا في الدرج ، وفي الابتداء لا يقال أوامر أيضاً ، ومنه أبدل بعضهم الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها في المرأة والكمة ألفاً فقال : مرأة وكمة^(٣) وكان قياس تخفيفها إلقاء حركتها على ما قبلها ثم الحذف ، والكوفية يجوزون هذا قياساً مطرداً^(٤) ، ومنه أنه قد يبدل^(٥) الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفاً كما في / قراءة من «٢٢١ب» قرأ^(٦) ﴿سَالَسَائِلٌ﴾ ، و﴿تَاكُلُ مَنَسَاتَهُ﴾^(٧) وهي العصا بالالف فيهما ، وكما في قول الفرزدق^(٨) :

فَارْعَى فَرَارَةً لَا هَتَاكَ الْمَرْعَى^(٩)

أى يا فزارة وارعى أمر المخاطبة ، والمربع المرعى ، وهذا دعاء عليهم ومنه أن بعضهم أبدل الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء في الواجى في حال الوصل من وجأه إذا دقّه أو ضربه بالسكين ، وإنما قيدنا بحال الوصل لأنه إذا

(١) الشافية ٢٥٨ ، شرح الجاريردى ٢٥ .

(٢) سورة طه الآية ١٣٢ .

(٣) شرح الجاريردى ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٤) يقول الجاريردى : وهو عند سيبويه شاذ والكسائي والفراء يريان مطرداً شرح الجاريردى ٢٣٦ وانظر حجة الفارسي ٣٠٠ .

(٥) في د تيدل .

(٦) سورة المعارج الآية ١ ، حجة ابن خالويه ٣٥٢ .

(٧) سورة سبأ الآية ١٤ ، حجة ابن خالويه ، والمنسأة هي العصا .

(٨) من قصيدة قالها حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيرة الفزاري فهجاهم الفرزدق ودعا على قومه بأن لا تنهزم النعمة بولايته شرح الشواهد ٢٣٥ ، ديوان الفرزدق ٥٠٨ ، الكتاب ٣/٥٥٤ ، الخصائص ١٥٢/٢ ، كتاب الكتاب ١١ ، شرح الملوكى ٢٢٩ ، شرح المفصل ١١٣/٩ ، ١٢٢/٤ .

(٩) البيت من بحر الكامل وصنعه :

رَأَحَتْ بِمُسْلِمَةَ الْبِخَالُ عَشِيَّةً
وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ هُنَاكَ حَيْثُ قَلِبْتَ الهمزة ألفاً للضرورة والأصل هُنَاكَ

وقف عليه تصوير همزته ساكنة فأبدالها ياء على القياس كما في قوله ^(١):

وَكُنْتُ أَذْلٌ مِنْ وَتْدٍ بِقَسَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي ^(٢)
الفهر بكسر الفاء الحجر ^(٣) ملأ الكف .

(١) القائل عبدالرحمن بن حسان بن ثابت من قطعة يهجو فيها عبدالرحمن بن الحكم ، الكتاب ٥٥٥/٣ شرح الشواهد ٣٤١ ، النصاب ١٥٢/٣ .

(٢) البيت من بحر الرافض وفي الاقتضاب ٤٤ ، والمختص ٧٦/١ ورد «بالفهر واج» ، وفي اللسان وجأ ١/ ١٨٦ «فكنت أذل» والشاهد في قوله واجي وأصله واجي قلبت الهمزة ياء ضرورة .

(٣) ساقطة من ب .

الفصل الخامس

بيان ما يحصل بسبب الإمالة

وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، أو بالألف نحو الياء ، وهذا أولى مما قال أبو علي^(١) : هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فيقاربها ، ومما قال صاحب المفصل^(٢) هي أن تنحو بالألف نحو الكسرة ليتجانس الصوت لأنهما لا يشملان إمالة الفتحة ، حيث لا ألف كما في صغر على ما نبينه ، وكذا مما قال ابن الحاجب^(٣) اتباعاً لصاحب المفتاح^(٤) الإمالة / أن تنحى «أ/٢٢٢» بالفتحة نحو الكسرة لأنه لا يصدق على إمالة الألف نحو الياء ، وإن استلزم إمالة الفتحة نحو الكسرة فلا يمكن بدونها ، ومعنى قولهم لتجانس الصوت أن سبب الإمالة في الأكثر مقارنة الفتحة أو الألف لكسرة أو ياء على ما ستعرفه ، وفي التلطف بالفتحة والألف تصعد واستعلاء ، وفي الكسرة والياء تسفل وانحدار فيحصل من اجتماعهما نوع اختلاف في الصوت فيقلل من هذا التصعد ليرتفع بعض الاختلاف ، ونظير هذا أنه إذا اجتمع حرف مهموس مثلاً مع مجهور ، يغيرون أحدهما نوع تغيير بحيث يقرب من الآخر ليرتفع التنافر كما يشمون الصاد من يصدر وهو مهموس صوت الزاى الذى هو مجهور (لمشابهته له فى كونهما من حروف الصغير ، كما عرفت له ليناسب الدال الذى هو مجهور)^(٥) وعليه قراءة حمزة قوله تعالى^(٦) : ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ ولهم نظائر لهذا كثيرة ثم إن الإمالة محلاً وأسباباً وموانع ، فمحلها الأصلية

(١) التكملة ٢٩٦ .

(٢) التكملة ٢٩٦ .

(٣) الشافية ٣٣٨ .

(٤) المفتاح ٢٥ وبارته : «الإمالة وهي أن تكسى الفتحة كسرة فتخرج بين يين» .

(٥) ما بين القوسين سابق من د ، وقوله «كما عرفت له ليناسب الدال الذى هو مجهور» ساقط من ب .

(٦) سورة القصص الآية ٢٢ ويقول ابن خالويه : «والحجة لمن أشمَّ الصاد لزاى أنه قريباً بذلك من الدال

لسكون الصاد ومجيء الدال بعدهما» الحجة ٢٧٦ ، الكتاب ١٩٦/٤ .

الأفعال والأسماء المتمكنة/ لأنها تصرف في اللفظ، والحروف والأسماء الغير
 «٢٢٢/ب» المتمكنة لا يتصرف فيها، وإنما خففت همزاتها مع أنه أيضاً
 تصرف في اللفظ لأن موجه قوى لكمال استثقال الهمزة، ولهذا يجب في
 بعض المواضع بخلاف الإمالة فإنها لزيادة حسن في اللفظ، إذ لا استكراه ولا
 استثقال في تضخيم الألف أى عدم إمالاته، وكذا الفتحة ولهذا لا تنجب الإمالة
 فى شيء من المواضع، وأيضاً كثيراً ما يكون الغرض فى إمالة الألفات أن ننبه
 بها على أن أصلها الياء، وألفات هذه لا تكون منقلبة عن شيء فلا تمال نحو:
 إلى وعلى وحتى وإذا وما، وقد تمال بعض الحروف والأسماء الغير المتمكنة
 لنوع شبه وتبعية كما فى بلى، فإنه يشبه المتمكن من حيث وقوعه فى الكلام
 مستقلاً فى جواب السؤال وفى التأدية مؤدى جملة، فإن «يازيد» بمنزلة «أدعو
 زيدا»، وكذا «لا» فى قولك «إما لا» أصله أن ما لا وموقعه أنك تقول لأحد:
 اخرج مثلاً إذا لم يخرج تقول «أما لا» فتكلم (أى إن لا تخرج فتكلم)^(١) فلا هنا
 قائم مقام جملة، ومما يمال من الأسماء الغير المتمكنة «متى وأنى»،
 لوقوعهما مستقلين/ حيث يقال جاء زيد فتقول متى؟ أو أنى؟^(٢) أى متى جاء
 «٢٢٣/أ» أو كيف جاء؟ ذكر صاحب الكشف^(٣) أن الحسن بن على رضى الله
 عنهما قرأ^(٤) «أَنَّى صَبَبْنَا الْمَاءَ» بالإمالة، وذا أشبه منهما^(٥) بالمتمكن^(٦)
 لوقوعه مستقلاً حيث يقال لك: مَنْ الضارب؟ فتقول: ذا، وأيضاً أنه يوصف
 ويصغر وتجرى فيه صورة التثنية والجمع فهو أولى بجواز الإمالة، وما لا يجوز
 إمالاته «كإلى وعلى وما» إلا إذا سمى بها يمال، وأما أسماء الحروف
 المعجمة^(٧)، كبا وتا وخا فهى من جملة المتمكنة يجوز إمالاتها وأما سببها

(١) ما بين القوسين ساقط من ب. (٢) فى د متى وأنى .

(٣) الكشف ٧٠٤/٤ وعبارته: «قرأ الحسين بن على رضى الله عنهما «أنى صببنا» بالإمالة على معنى فلينظر الإنسان» وعلى هذا هى قراءة الحسين لا الحسن وما قاله ابن جماعة فى حاشيته ٢٤٩ غير صحيح قال: «الذى رأيت فى الإعراب للحلى الحسن بن على يبدون ياء وكذا فى الكشف» إذا هو غير صحيح بناء على ما جاء فى الكشف ٧٠٤/٤ .

(٤) سورة عبس الآية ٢٥ .

(٥) فى د وإذا أشبه .

(٦) فى ب المتمكن .

(٧) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت الكلمة «المعجم» .

فإن كانت إمالة الفتحة فقط بلا إمالة الألف^(١) فهو إن وقع بعدها التاء الذي يصير في الوقف هاء وستعرفه وتوقف عليه ، ولا تكون تلك الفتحة على الراء كما إذا وقف على رحمة ، بخلاف ما إذا وقف على ناظر ، أو أن يقع بعدها راء مكسور نحو بالضرر ومن الصغر وإلى الكبير .

وإن كانت مع إمالة الألف فلها ستة أسباب :

الأول : أن يقع بقرب الفتحة التي يليها الألف الغير المبدل عن الواو كسرة ؛ إما/ قبلها فبلا فاصل ، كما في كتاب واسوداد أو بفاصل «٢٢٣/ب» ساكن كما في إنشاء بكسر الهمزة والتمثيل بهذا أولى مما ذكره الأئمة^(٢) من نحو سربال^(٣) وشمال وهو الناقصة المسرعة لأن جمعهما سَراييل وشَمَاليل فيصير ألفها ياء ، فيعود إلى السبب الخامس فلا يظهر تأثير الكسرة مع الفاصل في الإمالة ، وإن كان الفاصل متحركاً نحو هذان عيناي فلا يمال ، وجاءت الإمالة مع الشذوذ في ، يريد أن ينزعها ويضربها^(٤) ، وهو عندها ، وأخذ درهماها ، لأن الهاء حرف خفي كما سمعت فهو حاجز غير حصين فكأن تلك الفتحة في الأولين مجاورة للكسرة ، وفي الأخيرين بينهما فاصل ساكن فقط ، وأما بعدها فلا فاصل غير الألف ، فإن كانت ملفوظة غير عارضة أو عارضة على الراء فالإمالة بالاتفاق ، كما في عالم وفي الدار ، وإن كانت عارضة لا على الراء كما في يعذاب ، فالإمالة قليلة ، وإن كانت مقدرة ، فإن كان زوالها لعارض مثل الوقف كما إذا وقف على ماش^(٥) فهي في حكم الملفوظة بالاتفاق ، وإن كان لموجب/ كما في جادّ وجوادّ ، أصلها جادد وجوادد^(٦) فقوم «٢٢٤/أ» يميلون نظراً إلى الأصل كما في الزائلة بالوقف والأكثر والأفصح الامتناع منها نظراً إلى

(١) في جـ الألف .

(٢) شرح الرضى على الشافعية ٩/٣ ، التكملة ٢٩٧ وقد أضاف الفارسي (درهمان) .

(٣) تصحيح من جـ ، د ، وفي الأصل مريال وفي ب سربان . (٤) حجة الفارسي ٢٨٨/١ .

(٥) والماش وصف من المشى وهو مسح اليد بالشيء لتنظيفها حجة الفارسي ٢٨٧/١ .

(٦) مثل الفارسي للملك بجاد ومجاد والموجب عنده كما يقول : «لأنه كسر ما تحقق فيه الكسرة التي

كانت تقع بعد الألف لو لم تلدغم» الحجة ٢٨٧/١ .

الظاهر اللازم ، فإن كان الألف مبدلاً عن الواو فلا (تؤثر) ^(١) الكسرة سواء كانت متقدمة أو متأخرة كما في تمتع بعامه ومن عامه فإن ألفه مبدل من الواو ، بدليل أعوام إلا إذا كانت الكسرة على الراء ^(٢) مقدماً كما في الربوا (أو مؤخراً) كما في الدار وإنما يتفاوت الحال بين الراء وغيره لأنه حرف مكرر كما عرفت فكأنه كسر كسرتين ^(٣) متجاورتين ^(٤) للفتحة أو الألف فيتقوى اقتضاء الإمالة بخلاف غيره ، وقد يعال على الشذوذ الألف المبيلة من الواو مع الكسرة ، كما في مررت ببابه ، وأخذت من ماله وألقيت الكبأ مقصوراً أى الكناصة ^(٥) وأما بدونها كما في دخلت الباب وأخذت المال ودخل الثعلب المكأ بفتح الميم مقصوراً أى جحره ^(٦) فالكسرة ^(٧) المتقدمة مجاورة للفتحة أو فى حكم المجاورة فيقتضى إمالتها ، والمتأخرة مجاورة / ٢٢٤ ب/ للألف فيقتضى إمالته ، وإمالة كل منهما تستلزم إمالة الآخر فهى مشتركة بين ^(٨) اقتضاء إمالة الفتحة أولاً ^(٩) وبالذات ، وبين اقتضاء إمالة الألف كذلك ، وأما الأسباب الأخرى فاقترضاؤها ^(١٠) أولاً بإمالة الألف .

السبب الثانى : أن تقع قبل الألف ياء ؛ إما مجاور للآلف ، كما فى سَيَّال بفتح السين المهمل ضرب من الشجر له شوك ، وإما منفصل عنه وهو ساكن بحرف واحد كما فى شيبان بخلاف ما إذا كان متحركاً كما فى حيوان أو منفصلاً بحرفين كما فى سَيَّبان ، قيل هو شجر ولا أثر للياء المتأخر كما فى المبايعة ، وأما ما وقع من أبى على ^(١١) ؛ من جعل الياء المتأخر أيضاً سبباً كالكسرة وتمثيله بالمبايع اسم فاعل فليس على ما ينبغى ، لأن سبب الإمالة

(١) تصحيح ، وقد وردت «هؤثر» . (٢) فى ب على الواو .

(٣) تصحيح ، وقد وردت «كسرتان» . (٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) الصحاح ٢٤٧١/٦ وفى ب «الكنا» .

(٦) أى جحر الثعلب وكذلك جحر الأرتب ونحوه الصحاح ٢٤٩٦/٦ .

(٧) فى ب فالكثرة ، فى ب كلم . (٨) تصحيح من بقية النسخ وفى الأصل من .

(٩) فى ب ، جـ ، د أولاً وفى الأصل أولى .

(١٠) فى الأصل فاقترضاها ، وفى د واقترضاها .

(١١) للكلمة ٢٩٧ .

هنا الكسرة لا الياء ألا ترى أنه إذا كانت الكسرة بدون الياء أميل ، كما في عالم ، ولو كان الياء بدون الكسرة لم يمل كما إذا فتح ياء مباح ، إلا أن يكون مراده أن الياء مقوً للكسرة في التأثير ، ويعلم من هنا أن تأثير السبب المتقدم أقوى ، ومما مر من أن الفتحة تمال بسبب/ الراء المتأخر دون المتقدم كما في الرجل «٢٢٥/أ» وهي مسایل الماء عكسه ، وقد يمال بالسببين المذكورين الألف المبدل من التتوين أو من نون التأكيد بعارض الوقف كما في قولنا : أتممت علماً وعلمته زيداً كالألف اللازم .

السبب الثالث : أن يكون الألف مبدلاً من مكسور ، سواء كان ياءً كهـاء أو واواً كخـاف^(١) .

السبب الرابع : أن يكون مبدلاً من الياء ، كـنـاب والرحى وسال ورمى .

السبب الخامس : أن يكون الألف بحيث يصير^(٢) ياء متحركاً في حال كالف دعا ، فإنه يصير ياء كـدعى وكالف حـبلى^(٣) فإنه يصير في التثنية ياء كحـبليان ، وكذا مثل اليتامى والنصارى فإنهما إذا ثنيا باعتبار الجماعتين قيل يَتَامِيَانِ وَنَصَارِيَانِ ، وإنما قلنا متحركاً لأن مثل جال وحال من الجولان والحول لا يمال مع ألفهما ، يصير ياء في جيل وحيل المجهولين وذلك لأن الساكن ضعيف لا يقوى على تأثير مع أن الإشمام في فائها بل الضم الخالص وإبقاء الواو جائز كما عرفت/ فلم يعتد بهذا الياء بخلاف ياء «٢٢٥/ب» دعى ، وإنما أميل ألف العلى باعتبار مفردة أعنى العليا ، فعلم مما ذكر أن الألف في آخر الفعل يمال كيف كان ؛ لأنه صائر ياء البتة ، وكذا في آخر الاسم إن كان فوق الثالث لأنه يصير ياء في التثنية كما مر ، فأما إن كان ثالثاً فإن علم إبداله من الياء أميل وإلا فلا .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ب يغير .

(٣) في ب حبلى .

السبب^(١) السادس : أن يقع في الكلام إمالة أخرى ، فيمال الألف وإن لم يوجد شيء من الأسباب المذكورة ، وتلك الإمالة إما أن تكون متقدمة أو متأخرة فإن كانت متقدمة ، فهي مؤثرة سواء وقعت في الفواصل أم لا كما يمال الألف الثاني في رأيت عماداً في الوقف بواسطة إمالة الأولى^(٢) رعاية للمناسبة وإن كانت متأخرة فلا تؤثر^(٣) عند الأكثر إلا في الفواصل ، فلا يمال الألف من اليتامى والنصارى بسبب إمالة الثاني ، ولا يمال ألف محاذر بسبب إمالة فتحة الذال ، لكن أميل ألف ضحاها في قوله تعالى^(٤) : ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ بسبب إمالة ما بعدها والفرق بين المتقدمة والمتأخرة/ أن في الأولى لو «٢٢٦/أ» تركت الإمالة التابعة يلزم الصعود من سفلى إلى علو ، وفي الثانية لو تركت يلزم انحدار من علو إلى أسفل ولا شك أن الأول أشد وأشق . قال أبو هذا السبب ضعيف جداً سيما في صورة التأخير ، لكن المناسبة بين الفواصل غرض قوى لهم فترأى بأدنى سبب ، ولا كذلك غيرها ، وقد قرأ بعضهم اليتامى والنصارى أيضاً بإمالتين ، لكنهم لم يعتدوا بها ، وجاء «الحجاج والناس» معالين بلا سبب وهو شاذ^(٥) .

وأما مواقعها فالراء الغير المكسورة وحروف الاستعلاء وقد عرفت ، إما بسبب منع الراء الغير المكسورة لها وقد مرت إشارة إليه ، وإما بسبب منع المستعلية ، فلأن اللسان عند النطق بها يرتفع إلى الحنك الأعلى وبالإمالة ينخفض عنه فيحصل تنافر ، وإنما يمنع هذه الأحرف الثمانية إمالة الألف إذا لم يكن سبب الإمالة في نفسه ، بأن يكون مبدلاً من مكسور ، كخاف/

(١) في ب والسبب .

(٢) في ب الإمالة الأولى .

(٣) في ب فلا يؤثر .

(٤) سورة الشمس الآية ١ وهي قراءة أبي عمرو وكان ينطقها بين الفتح والكسر حجة الفارسي ٢٨٣ ، ٢٨٨ .

(٥) شرح المفصل لابن الحاجب ٩٢٧/٣ ، المفصل ٣٣٧ وقال سيبويه في باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ فذلك الحاج إذا كان اسماً لرجل «الكتاب ١٢٧/٤» .

«٢٢٦/ب» وهاب ، أو من الياء كباع ، أو صائراً إلى الياء كدعى ، فأما إذا كان أحد هذه الأمور في الألف فلا يظهر أثر هذه الأحرف في المنع عن إمالة لأن ما بالذات أقوى مما هو بالخارج ، أما الرء فيمنع إمالة الألف وإمالة الفتحة التي هي قبل تاء التانيث أيضاً كما ذكر وأما المستعلية^(١) فلا يمنع الثانية بل تقلل حسنهما ، وشرط منع الرء من إمالة الألف أن يكون مجاوراً له إما قبله كما في راحم ، أو بعده كما في هذا جدار ورأيت جداراً ، ولا تأثير له في المنع إذا كان بينهما فاصل عند الأكثر ، فيمال ألف «قادر» لكسرة الدال من غير اعتبار للرء ، وشرط منع المستعلية لها إن كانت متقدمة على الألف أن تكون مجاورة له كما في صاعد^(٢) وطالب أو منفصلة^(٣) عنه بحرف واحد من كلمته^(٤) وهي متحركة غير مكسورة أو ساكنة بعد فتحة أو ضمة كما في صواعد وصواعق^(٥) وأغلال وقضبان ، أما إذا كان الانفصال بأكثر من حرف كما في صفحات الكتاب أو كان المستعلى في غير كلمة الألف^(٦) / كما في حفظ عالم ، أو «٢٢٧/أ» كانت مكسورة كما في صِغَاب ، أو ساكنة بعد مكسور كما في مِصْبَاح ، فلا يمنع الإمالة ، وبعضهم لا يجعل المنفصل مطلقاً مانعاً^(٧) ، وإن كانت متأخرة عنه فالمجاورة والمنفصلة بحرف وبحرفين أيضاً مانعة على الأكثر ، كعاصم ومواعظ ومَعَارِض بالعين المهمل جمع مِعْرَاض وهو سهم لا ريش له ، والبعض لا يجعل المنفصلة بحرفين مانعة ، والفرق بين المتقدمة والمتأخرة حيث يمنع المتأخر مع الفصل بحرفين دون المتقدمة راجع إلى ما مر من أن الانحدار أسهل من الصعود ، وإذا وقع الرء المكسور بعد الألف بلا فصل يغلب المستعلى قبله كما في طارد ، وكذا يغلب الرء الغير المكسور أيضاً كما في قرار

(١) في ب المستعيلة تحريف .

(٢) في الأصل ما عد .

(٣) في ب أو منفصل .

(٤) في ب من كلمة .

(٥) في كل النسخ ضلوعى إلا أنها صححت في هامش الأصل إلى صواعق .

(٦) أى الكلمة التي ليس فيها الألف .

(٧) شرح المنفصل لابن الحاجب ٩٢٤/٣ ، ٩٢٥ .

فيما لان ، فإذا كان مع فصل فلا تأثير ، لا لمكسورة في اجتلاب الإمالة ، ولا لغير مكسورة في المنع عنها عند الأكثر فلم يميلوا ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ﴾^(١) للقف وأمالوا^(٢) هذا كافر لكسرة الفاء ، وبعضهم يجعله مؤثراً مع الفصل ، فيعكس الأمر فيميل الأول للراء المكسور^(٣) ، ويفنخم / الثاني للراء الغير المكسور . «٢٢٧/ب» .

(١) سورة القيامة الآية ٤٠ .

(٢) في جد وأمالوا .

(٣) في ب المكسورة .

الفصل السادس

بيان ما يحصل بسبب الابتداء

أخبرناه (إلى هنا) ^(١) لمناسبة الوقف ، إذ هما متلازمان في الخارج ومتقاربان غالباً في ذهن أياً ، إذ كل منهما في الاصطلاح ضد الآخر ، والضدان قلما ينفك تصور أحدهما عن تصور الآخر كالسواد والبياض والأرض والسماء . اعلم أن من دأب العرب الابتداء بالمتحرك كما أن من دأبهم الوقف على الساكن ، ولهذا غالباً الكلمات التي يتصور وقوعها مبتدأ بها متحركة الأوائل ، والبعض توهّم تعذر ^(٢) الابتداء بالساكن وهو منه غير مسموع إلا بالنسبة إلى نفسه ولسانه . كيف وأنا نجد كثيراً في لغة العجم الابتداء بالساكن المدغم .

نعم يتعذر الابتداء بالمذكّات لكنه من ذواتها لا من سكنوها .

وقد خالفوا هذا فوضعوا بعض الكلمات ساكنة الأوائل دوماً للخفة لكثرة دورانها في الكلام ، وللتفتن في الوضع ، وهي من الأسماء والأفعال والحروف ، أما من الأسماء/ فهنئان : سماعي ، وقياسي ، «أ/٢٢٨» فالسماعي أحد عشر اسماً وهي : امرؤ ^(٣) وامرأة وابن وابنة واثان واثنتان واسم واست ، وإيمن الله وإيم الله ، ففى امرئ خمسة وجوه : الابتداء بالميم مفتوحاً وهو الراجح ، مضموماً مع سكنون الراء ، وزيادة الهمزة مع سكنون الميم وإتباع حركة الراء لحركة الهمزة بحسب الإعراب وفتحها في الأحوال الثلاث للإعراب أو ضمها فيهما ، وكلتا امرأة إلا أنه مع الهمزة ليس فيها إلا فتح الراء ، والميم في ابنم زائد كما في زُرْئُم ^(٤) ، ونونه تابع لميمه في الحركة بحسب الإعراب ، قيل وفي الاسم خمس لغات ^(٥) : إسم وإسم بكسر الهمزة وضمها وسمو وسمو بكسر

(١) ما بين القوسين سابق من د .

(٢) في ب تعدد .

(٣) في د امرأ .

(٤) في ب زُرْئُم .

(٥) ذكر الجوهري أربع لغات في الصحاح سما ٢٢٨٢/٦ وزاد الجواليقي الأخير وهو سُمى كهلى .

السمين وضمه وسمى كهدي ، وإيم منقوص أيمن قال الجوهري ^(١) : وإيمن الله اسم وضع للقسيم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، وربما حذفوا منه النون فقالوا أَيْمُ الله ، وإيم أيضاً بكسر الهمزة ، وربما حذفوا منه الياء فقالوا أُمُ الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضنومة قالوا «مُ الله» ثم يكسرونها لأنها صارت حرفاً واحداً ، فيشبهونها بالياء ^(٢) فيقولون «مُ الله» وربما قالوا «مُنُ الله» بضم الميم «٢٢٨/ب» والنون ، وَمَنَ الله بفتحهما ، وَمِنَ الله بكسرهما ^(٣) قال أبو عبيد ^(٤) ، وكانوا يحلفون باليمن ، فيقولون يمين الله لا أفعل ثم يجمع اليمين على أيمن ثم حلفوا به فقالوا أيمن الله ثم كثر هذا في كلامهم حتى حذفوا منه النون كما حذفوا من لم يكن فقالوا : لم يكُ فألفه ألف قطع ، وإنما خففت وطرحت في الوصل لكثرة استعمالهم لها ، وإلى هذا ذهب ابن كيسان وابن درستويه ^(٥) وكثير من النحويين ، هذا حاصل كلامه .

والقياسي كل مصدر يكون لماضيهِ إذا ابتدأ به أربعة حروف فصاعداً بعد همزة ، وهي أحد عشر بناء كما وقفت على تفاصيلها ، فباب الأفعال خارج عن

(١) الصحاح يمن ٢٢٢١/٦ ، ٢٢٢٢ وهو تلخيص لحديث الجوهري .

(٢) في كل النسخ بلياء وصححت بناء على نص الصحاح يمن ٢٢٢٢/٦ .

(٣) في د بكسرهما .

(٤) «قال» زيادة يقتضيها السياق ، يقول الجوهري : «قال أبو عبيد وكانوا يحلفون . . . إلخ» الصحاح يمن ٢٢٢١/٦ وأبو عبيد هو القاسم بن سلام أبو عبيد إمام عصره أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي والكسائي والفراء كان مفتياً في القرآن والفقه والعربية حسن الرواية توفي ٢٢٣هـ البغية ٢/٢٥٢ ، ٢٥٤ .

(٥) نقل القوشجي هذا الرأي عن الصحاح يمن ٢٢٢١/٦ لكن الذي وجدته عند ابن درستويه غير هذا حيث يقول : «ويملك على أن ألف أيمن ألف وصل قول الشاعر :

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري

كانه قال لعمر لله وكللك يقولون ليم الله فإنما دخلت ألف الوصل على ايم كما دخلت على اسم وابن وغيرهما من الأسماء المنقوصة الأواخر وأجرى أيمن مجرى ايم «كتاب الكتاب لابن درستويه ١٠ ، فظهر لنا أن الألف ألف الوصل عند ابن درستويه وليس ألف القطع كما قال الجوهري والقوشجي ، وكان القوشجي كان يشك في كلام الجوهري فقال بعد ذلك مباشرة «هذا حاصل كلامه» أي كلام الجوهري .

هذا ، وأما من الأفعال فماضيات هذه المصادر وأمثلة أمرها وأمر كل ثلاثي مجرد فيه همزة زائفة .

وأما من الحروف فلام التعريف على مذهب سيبويه^(١) إذ عنده حرف التعريف هو اللام وحده ، وأما عند الخليل^(٢) ، فهو ال كهل فليس أوله ساكنًا ، وإنما تسقط همزته في الدرج لكثرة استعماله كوجوب/ إدغام «أ/٢٢٩» لأمه في المقارب ، وكذا ميمه في لغة طبع ، كما مر جل بمعنى الرجل ، وقد روى في الحديث^(٣) «ليس من امبر امصيام في امسفر» فإذا وقع شيء من هذه المذكورات في الدرج نطق به على حاله ، وإذا وقع مبتدأ به زيد همزة متحركة ، أما زيادة المتحركة فلئلا يكون الابتداء بالسكان المرفوض في اللغة ، وأما خصوص الهمزة فلينجبر^(٤) نقصان سكون الأول بقوتها ، ولأنها من أول المخارج فلا حاجة إلى التجاوز عنه إلى مخرج^(٥) آخر لرفع الابتداء بالسكون .

وسميت همزة الوصل وألف الوصل ، لأن ما قبلها يتصل بما بعدها كما في قولك : ادعُ ابنك كما سميت غيرها همزة القطع لأن ما قبلها منقطع عما بعدها ، وأضيفت إلى الوصل مع أنها تسقط عنده لتناسب قسيمها أعني همزة القطع ، ولأن امتيازها عنها في حال الوصل وحركتها الكسر كما هو الأصل في تحريك الساكن إلا في فعلٍ كان أول متحرك بعدها فيه مضمومًا ضمًا أصليًا

(١) الكتاب ١٤٧/٤ .

(٢) الكتاب ٣٣٥/٣ ، ٤٨/٤ ، ويقصد أنها حرف واحد يقول سيبويه : «وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد وإن وليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى» الكتاب ٣٢٤/٣ ، وعده الخليل ال بمنزلة قد وليس هل كما قال القوشجي نقلًا عن الجاربردي في شرح الشافعي ١٦٥ ، ١٦٦ ، وانظر شرح المفصل لابن الحاجب ٩٩٩/٣ .

(٣) رواه الثمري بن تولى الشكري عن الرسول وقيل إنه لم يرو غيره شرح المفصل ٣٤/١٠ والشاهد في قوله «امبر امصيام» ، امسفر فإنه أبطل الميم من لام التعريف ، ورواية المتن رواية كعب عن الرسول انظر شرح المالكي لصحيح الترمذي ٢٣١/٣ ورواية جابر عن النبي ليس من البر الصيام في السفر للترمذي ٢٣١/٣ .

(٤) في ب ، جـ فليخير .

(٥) في الأصل يخرج .

لفظيًا أو تقديرًا فتضم إتياعا له كما في افْتَح واستَفْتَح واغْرَو اغْرَى ، أمر المخاطبة ، فإن أصله اُغْرَوِي بخلاف ارمُوا لعروض ضم الميم إذ (٢٢٩/ب) أصله اِرمُوا ، وإنما قيدنا الاستثناء بالفعل احترازًا عن أمره ، وإلا في أيمن ، وأيم وحرفى التمرif ، فإنها فيها مفتوحة لكثرة استعمالها .

ولا يجوز إثبات هذه الهمزة في الدرج بل تحذف وهو الكثير أو تبدل ألفًا وهذا إذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه همزة وصل مفتوحة لثلاث يلتبس بالخبر كما في قوله تعالى ^(١) : ﴿ قُلْ الذِّكْرَيْنِ حَرَّمَ ﴾ وقولك أ أيمن الله يمينك دون ابنك هذا ؟ وقد جاء إثباتها لضرورة الشعر كقوله ^(٢) :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ يُبَيِّتُ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَمِيمٍ ^(٣)

بث الخبر نشره وإظهاره ، والواشى الساعى بالباطل ، والقميم الجدير ، ومعنى البيت ما قيل كل سر جاوز الاثنين شاع ، قيل المراد بالاثنتين الشفتان ، ويسكن أول هو وهى ولام الأمر إذا وقعت بعد الواو والفاء أو وقع الأولان بعد لام الابتداء أو همزة الاستفهام كما في قوله تعالى ^(٤) : ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ وقوله ^(٥) : ﴿ فِيهِ كَالْحِجَارَةِ ﴾ وقوله ^(٦) ﴿ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ ﴾ (٢٣٠/أ) وقوله ^(٧) ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ ﴾ وقوله ^(٨) ﴿ لَهُمُ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ وقوله ^(٩) ﴿ لَيْسَ الْحَيَوَانُ ﴾ وقول

(١) سورة الأنعام الآية ١٤٣ .

(٢) المغالط قيس بن النسيم الشواهد الكبرى ٥٦٦/٤ ، ديوانه ٥٥ ، شرح الشواهد ١٨٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وقد روى «نشر وإفشاء الحديث قمين» الشواهد الكبرى ٥٦٦/٤ ، وروى «نشر وتضييع الحديث قمين» شرح المفصل ١٩/٩ ، ١٣٧ ورواية الديوان «نشر وتكثير الحديث» ، وروى «نبت وتكثير الحديث» وأنت من نبت الحديث أى نشره وأفشاء والشاهد في قوله الإثنين حيث أثبتت همزة الوصل في الدرج للضرورة .

(٤) سورة البقرة الآية ٢١٦ وانظر حجة الفارسي ٣٠٩/١ .

(٥) سورة البقرة الآية ٧٤ وهى قرأمة الكسائي حجة الفارسي ٣٠٨/١ .

(٦) سورة الحج الآية ٢٩ .

(٧) سورة الطارق الآية ٥ .

(٨) سورة آل عمران الآية ٦٢ .

(٩) سورة العنكبوت الآية ٦٤ وهى قرأمة الكسائي حجة الفارسي ٣٠٨/١ .

الشاعر^(١) :

وَقُمْتُ لِلزَّوْرِ مُرْتَاغًا فَأَرْقَنِي فَقُلْتُ أَهَى سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ^(٢)

الزَّوْرِ الزائرون . معنى البيت : رأيتهم فى النوم زائرين لى فقمت لهم فزعًا فتيقظت فلما لم أَرهم^(٣) قلت أهم أتونى أم جاءنى خيالهم فى النوم على العادة ، لكن هذا الإسكان ليس بأصلى ولا لازم ، وقد شبه ثم بالفاء والواو فأسكن بعده لام الأمر كما فى قراءة من قرأ^(٤) : «ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ» وأما الإسكان فى مثل أن يمل فهو قليل .

(١) الشاعر هو زياد بن جمل بن سعيد بن حميرة أو زياد بن منقذ العدوى الشواهد الكبرى ١٣٧/٤ وقيل قاتله المرار بن منقذ العدوى شرح الشواهد ١٩٠ وقيل ليدر بن سعيد أخى المرار بن سعد شرح المفصل (هامش) ١٣٩/٩ وليس بين يدى ما يرجع نسبته إلى واحد بعينه انظر المغنى ٤٠/١ ، الجمع ١/١ ، ١٣٧/٢ ، حاشية الأمير ٤٠/١ .

(٢) البيت من بحر البسيط روله ابن جنى فى خصائصه ٣٠٥/١ ، ٣٣٠/٢ «فقمتم للطف مرتاغًا وأرقنني» روله «وقمت» والشاهد فى قوله ألقى يتسكين الهاء وهو عارض ليس أصليًا .

(٣) فلم ساقطة من الأصل .

(٤) سورة الحج الآية ٢٩ وابن خالويه بعد أن ذكر هذه القراءة علق قاتلا : «والكسر مع ثم أكثر» حجة ابن خالويه ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

الفصل السابع

ليان ما يحصل بسبب الوقف

أخبرناه عن الجميع لاختصاصه بالآخر ، وهو حبس النفس على لفظ ، وقطع الصوت عنه بحيث لو أريد التلطف بشيء بعده احتيج إلى صوت جديد ، وقد يعرض بسببه للكلمة تغييرات بعضها مما يتغير به هيئة الكلمة ، وهذه التغييرات راجعة إلى حذف أو زيادة أو إبدال حرف أو نقل حركة أو روم أو إسماء فنجعل الفصل ستة أصناف :

الأول : في بيان التغيير بالحذف : (٢٣٠/ب)

وهو إما حذف حركة^(١) أو حرف وهو الأكثر أو الأصل في الوقف ، إذ الباعث الأقوى عليه الاستراحة عن مشقة التكلم ، والنطق بالساكن أيسر من النطق بالمتحرك ، وحذف جزء من الكلمة خلاف الأصل ، وأيضاً الوقف كالغراغ من البناء ، وهو يكون بما لا قلق فيه ولا اضطراب ، والحركة تزجج الحرف إزعاجاً عن منخرجه^(٢) فلا ينبغي أن توقف على المتحرك ، فهو في كل كلمة آخرها متحرك غير منون كما في الوقف على الرجل ، أو عمر أو الدلو ، أو الظبي ، أو لن يغزو ، أو لن يرمى ، أو يدعو^(٣) ، أو جوارى في حال النصب أو يخشاه أو يرميه أو فوه ، أو فاه ، أو فيه ، أو عليه ، أو منه فيمن لم يلحق المدات بهذه الضمائر كما ستقف عليه وكما في الوقف على ضربي أو غلامي فيمن يحرك ياء المتكلم في الدرج ، وتقف على تفصيله ، وأما حذف الحرف فله مواضع :

(١) في الأصل الحركة ، والأفضل ما ثبت في بقية النسخ لمناسبة ما بعدها .

(٢) سر الصناعة ٧/١ ، وانظر المقد الثاني من هذا التحقيق الفريدة الثانية في أنواع الحروف .

(٣) في ج ، د يدعو .

أحدها : كل كلمة متونة غير منصوبة ، فإن تنوينها يحذف للوقف كما فى هذا زيد وطلو وظبى وغاز وقاض ومررت بزيد وطلو وظبى ، وغاز وقاض . فإنه لا بقاء للتنوين مع الوقف أبداً . «٢٣١/أ»

الثانى : كل اسم آخره ياء مكسور ما قبله ، كالغازى والقاضى ^(١) فى حال الرفع والجر ، فإن بعضهم يحذفون الياء فيقولون الغاز والقاض فرقاً بين الوصل والوقف ^(٢) لكن الأكثرين على إثباته ^(٣) ، فإن حذف ياء هذا الاسم للتنوين كما فى غاز وقاض وجوار وثمان ^(٤) ، فالأكثرين على عدم رد الياء لأن زوال التنوين عارض فكأنه باق ، وبعضهم يردونه نظراً إلى ظاهر عدم المانع ، (فالحذف هنا كالأثبات فى المعرف حسناً وكثرة ، فإذا وقع هذا الاسم فى النداء نحو يا قاض فالأكثر ^(٥) على إثبات الياء لأن هذا المنادى ليس محلاً للتنوين وهو مذهب الخليل ^(٦) ، ومذهب يونس ^(٧) : حذف الياء لأن التغيير فى المنادى يقع كثيراً كما عرفت فى النحو وأما نحو «ياشرى» اسم فاعل من أرى فقد اتفقوا على الإثبات فيه ؛ لأنه لو أسقط الياء لبقى الاسم على حرف واحد وهو الفاء ، وهو إجحاف به ، فلا يرتكب لمعارض الوقف ^(٨) ، وأما الأفعال المعتلة نحو هو يغزو ويرمى/ ويخشى فليس فيها إلا الإثبات . «٢٣١/ب»

الثالث : ما لحقه الضمير المتصل للمتكلم منصوباً أو مجروراً ، وهو الياء كما فى ضربنى وأبى وغلامى ، ففى كلام الأئمة اضطراب شديد . قال أبو

(١) فى الأصل المعاص .

(٢) قال ذلك ابن الحاجب فى الشافية ١٨١ - ١٨٣ وفى شرح المنفصل ٩٣٧/٣ ولقارنى فى النكلمة ٢٥ .

(٣) الشافية ١٨٣ ، النكلمة ٢٥ .

(٤) فى أ ، ب ثمانى .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب ، وفى جـ العبارة «يقاضى الحاجات فالأكثر» .

(٦) يقول سيبويه : «وسلت الخليل عن القاضى فقال اختار يا قاضى» الكتاب ١٨٤/٤ .

(٧) يقول سيبويه : «أما يونس فقال يا قاض وقرل يونس أقوى» الكتاب ١٨٤/٤ أى أن سيبويه يرجح رأى يونس .

(٨) وتعليل سيبويه : «كروها أن يخلوا بالحرف فيجمعوا عليه الهزة والياء» الكتاب ١٨٤/٤

على: ^(١) يجوز في الوصل فتح الياء وسكونه ، والأصل الفتح ؛ كالكاف في يحكمك ، فمن حرك في الوصل أسكنها في الوقف فقال : ضربني وهذه داري ﴿وَلَمَنْ دَخَلَ بَيْتِي﴾ ^(٢) وإن شاء ألحقها في الوقف هاء فقال : هذا غلامية ، ومن أسكن في الوصل تركها في الوقف ، ويجوز أن يحذفها فيقول : هذا غلام وضربني ، وقد قرأ أبو عمرو ^(٣) ﴿فَيَقُولُ رَأَى أَكْرَمَنَ﴾ ^(٤) ، ﴿رَأَى أَهَانَنَ﴾ ^(٥) .

والمفهوم من هذا الكلام عدم جواز الحذف عند من يحرك الياء في الوصل وجواز الإثبات عند من يسكنه فيه ، وقال صاحب المفصل ^(٦) : ويقول في الوقف غلامي وضربني وغلامية وضربني ، بالإسكان والحق الهاء فيمن حرك في الوصل وغلام وضربني فيمن أسكن ، والمفهوم منه أنه لا يجوز الحذف عند من يحرك ولا الإثبات عند من يسكن ، وقال عبد القاهر : من حَرَكَ / ٢٣٢/١ في الوصل وقف عليه ساكناً ، كما يقف على ياء القاضى في حال النصب ، ومن أسكن وقف على السكون كما وقفت على ياء القاضى في الرفع والجبر ، فظاهر كلامه وإن كان مشعراً بما ذكره صاحب المفصل لكن من تشبيهه الوقف عند من يسكن بالوقف على ياء القاضى يفهم أنه موافق لأبي على ^(٧) ، وقال ابن الحاجب ، حذف الياء وإثباته كلاهما جائز عند من حرك في الوصل ومن أسكن معاً ، والأكثر الأفصح إثباته في الوقف عندهما ، واستدل ^(٨) على جواز الحذف عند من يحرك بأن ورشاً يقف على قوله تعالى ^(٩) : ﴿فَمَا أَتَانِي﴾

(١) النكلمة ٣٥ النص نفسه . (٢) سورة نوح الآية ٧٨ .

(٣) التفسير البدائي ٢٢٣ ، الكشف ٢٥٢/٤ ، البحر المحيط ٤٧٠/٨ ، حجة ابن خالويه ٣٧٠ ، الكتاب ١٨٤/٤ .

(٤) سورة الفجر الآية ١٥ .

(٥) سورة الفجر الآية ١٦ .

(٦) المفصل ٣٢٣ النص نفسه .

(٧) النكلمة ٢٥ يقول أبو على الفارسي : «فالوقف على هذا إثبات للياء كما كانت ثابتة في الأصل» .

(٨) المستدل بملك الجاريدى في شرح الشافية ١٨٢ .

(٩) سورة النمل الآية ٣٦ ، انظر حجة ابن خالويه ٣٧١ .

بإسقاط الياء مع تحريك الياء في الوصل، وكذا روى عن أبي عمرو، وقالون^(١)، وحفص، على جواز الإثبات عند من يسكن، بأن كل من يسكن في الوصل ياء عبادى من قوله تعالى^(٢): ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ يثبته أيضاً ساكناً في الوقف، وإذا جاز إثبات هذا الياء مع كونه في المنادى فإثباته في غير المنادى أجدر^(٣)، ولا تظنن هذا حجة قاطعة عليهم لأن تواتر القراءات السبع فيما يتعلق بالهيئات وأمثال/ هذه التفسيرات غير لازم وإنما أطيننا في هذا المقام لننبه «٢٣٢/ب» إلى أن تحقيق هذا البحث مفتقر إلى زيادة تأمل.

الرابع: الضمير المتصل للغائب منصوباً كان أو مجروراً نحو ضربته وغلामه ولجمعه نحو: ضربتهم وغلأمهم وللمخاطبين نحو: ضربتكم وغلأمكم، والضمير المرفوع للمخاطبين نحو أنتم فإن المدات تحذف منها في الوقف لكن هذا إنما يتضح ببيان حال هذه الضمائر في ذواتها فنقول: أما هاء الضمير فأصل حركته الضمة، كما في اضربه وضربه وضربته وهذا أخوه وغلأمه ورأيت أخاه وغلأمه، لكن إذا تقدمه كسرة أو ياء يكسر للمناسبة، كما في ارمه وبه وارميه واخشيه وفيه وعليه، إلا عند أهل الحجاز فإنهم يبقون ضمته فيقولون ارمهو وبهو^(٤) وقد قرئ قوله تعالى^(٥): ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ بضم الهائين، وكذا قوله^(٦): ﴿يَمَّا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ فإن ولى هذا الضمير متحركاً يلحقه واو إن كان مضموماً وياء إن كان مكسوراً، وإن ولى ساكناً لا، ولا فرق بين أن يكون المتحرك والساكن حرف/ لين أو لا كما يظهر «٢٣٣/أ» جميع

(١) قالون هو عيسى بن مينا بن ورد بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الرزقي الملقب بقالون قارئ المدينة ونحوها أخذ القراءة عن نافع وأبي جعفر توفي ٢٢٠هـ غاية النهاية في طبقات القراء ١/٦١٥، وفي النسخة ب فوقالون» انظر البحر المحيط ٨/١٦٩.

(٢) سورة الزخرف الآية ٦٨ وانظر حجة ابن خالويه ٣١٠، ٣٢٣.

(٣) إلى هنا ينتهي نص الجلبردى في شرح الشافية ١٨٣.

(٤) يقول سيبويه: «وأهل الحجاز يقولون مررت بهو قبل واديهو مال» الكتاب ٤/١٩٥ وانظر التكملة ٣٧.

(٥) سورة القصص الآية ٨١ وهي قراءة أهل الحجاز الكتاب ٤/١٩٥، التكملة ٣٧.

(٦) سورة الفتح الآية ١٠ قراءة عاصم ورواها حفص ابن خالويه ٣٣٠.

ذلك في الأمثلة المذكورة ، وابن كثير لا يفرق بين تحرك ما قبله وسكونه ^(١) ، ويلحق المدة مطلقاً ، وغيره أيضاً قرأ قوله تعالى ^(٢) : ﴿ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴾ بالياء ، وبعضهم يجوزون عدم إلحاقها في سعة الكلام ، ويقون ضمة الهاء أو يسكنونه ^(٣) ، وأما هم وكم وأنتم فأصلها همو وكمو ^(٤) وأنتمو ^(٥) ، بدليل هما وكما وأنتما ، إذ كونها بالمدة يقتضي لموجب المناسبة أن يكون مجموعها أيضاً كذلك ، بدليل هن وكن وأنتن ، إذ بعد الهاء والكاف والتاء بعد الجمع حرفان ، فينبغي أن يكون في الجمع الآخر أيضاً كذلك ، وحركة ما قبل الميم في كم وأنتم الضم لا غير وكذا في الاسم إذا ولي كسرة أو ياء فإنه يكسر الهاء كما في بعلامهم وبهم واخشيتهم ولديهم وفيهم ، وأهل الحجاز هنا أيضاً يضمونه ^(٦) وحزمة يضم ^(٧) في ثلاث كلمات : عليهم ، وإليهم ولديهم ، قيل : لأن ألفاتها في الأصل ياءات ، وأما حركة ميم هم ^(٨) فقد تقدم بيانها بتفاصيله في بحث التقاء الساكنين لعروض / الحاجة إليه هناك ، فلا نعيده ، ومتى كان (٢٣٣/ب) الميم مضموماً فالمدة اللاحقة واو ، ومتى كسر في هم أبليت ياء ، وفي جميع هذه الضمائر إذا وقف عليها يسقط المدات بلا خلاف ، وأما واو هو وياء هي فمن أصل الكلمة على الأصح ، وحذفهما في مثل قوله ^(٩) :

فَبَيَّنَّا هَ إِشْرَى رَحْلَهُ قَالَ قَاتِلْ لِمَنْ جَمَلٌ رِغْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ ^(١٠)

(١) الحجة لابن خالويه ٧١ ، التفسير الداني ٢٩ .

(٢) سورة الفرقان الآية ٦٩ وانظر حجة ابن خالويه ٢٦٦ .

(٣) الحجة لابن خالويه ٧١ . (٤) في ب ، ج ، د ، هـ ، كمو .

(٥) تصحيح من ج ، وفي بقية النسخ «أنتمو» . (٦) الكتاب ١٩٦/٤ ، ١٩٧ .

(٧) حجة الفارسي ٨٧/١ وقد علق بأن تحريك حمزة للميم في عليهم ولديهم وإيهم مستقيم حسن .

(٨) في ب هم .

(٩) القائل هو الشَّجِيرُ السلُولِي بالتصغير وهو من بنى سلول بن مرة بن صمصمة الخزاعة ٣٩٦/٢ ،

الإيضاح ٢٩٦/٢ ، ٢٩٧ ، الخصائص ٦٩/١ .

(١٠) البيت من بحر الطويل وقد روى «الملاط قلول» و«الملاط طويل» الخزاعة ٣٩٦/٢ وفي اللسان هما ٣٩٦/٢٠ برواية فلن جمل رث المتاع نجيب» وفي النسخة ب حمل بدل جمل ، بينا ظرف لما وصل بالآلف إشباعاً جازت إضافته ، رغو الملاط سهله وأملسه والملاط الجنب ، النجيب الجيد الأصل ، والشاهد في قوله فبيناه حيث أضيف الظرف إلى هو وحذفت الواو للضرورة والقول بالجواز وهو للبغدادى الخزاعة ٣٩٦/٢ .

وقوله^(١) :

هَلْ تَصْرِفُ الدَّارَ عَلَى بُرَاكَ
دَارَ لِسَعْدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَ^(٢)

للضرورة ، ولتشبيه بعيد بولو فاهو وبياء فيهي ، وأصل الأول هو يشرى أى يبيع والملاط بكسر الميم الجنب ، ومعنى البيت أنه أضل جملة فلما يش منه وأراد بيع رحله ، نادى واجده لمن هذا الجمل الموصوف ، وأصل الثانى إذ هى ، والتبرك بكسر التاء موضع ، وعند الكوفيين أن الواو والياء من إشباع حركة الهاء كما فى عنده وبه ، تمسكاً بعد مهمما^(٣) فى هما ، ويرد عليهم أن حرف الإشباع لا يتحرك (ولا يثبت)^(٤) فى الوقف ، وقد ألحق الياء آخر «ذه وته» اسمى الإشارة للمؤنث تشبيهاً لهاثها بهاء به فيحذف هذا الياء أيضاً فى الوقف .

الخامس : / ما وقع فى الفاصلة أو القافية من ذات واو أو (أ/٢٣٤) ياء لا يحذف للوقف فى غيرها ، كما فى يغزو ويرمى فإن حذفهما فيها حسن فصيح كما فى قوله تعالى^(٥) : ﴿وَالْيَلِ إِذَا يَسِرْ﴾ وفى قول الشاعر^(٦) :

لَا يَبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكْتَهُمْ
لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ^(٧)

(١) لم يعرف القائل يقول البغدادي : «هذا البيت من الخمسين التى لم يعلم قائلها ولا يعرف له ضميمه» الخزائنة ٢٢٨/١ ، الكتاب ٢٧/١ ، الإنصاف ٣٩٧/٢ ، الخصائص ٨٩/١ ، الهمع ٦١/١ ، شرح المفصل ٩٧/٣ ، شواهد الشافية ٢٩٠ .

(٢) من بحر الرجز وفى الهمع «دار سعدى» وفى شرح المفصل «ديار سعدى» والرواية الأولى تتحل بالبيت موسيقياً ، تبرأ كما اسم موضع فى ديار بنى قعس وسعدى اسم امرأة . الخزائنة ٢٢٨/١ ، والشاهد فى قوله إِذْ مِنْ هَوَاكَ حيث حذف الياء من الضمير للضرورة .

(٣) فى جـ بدلها .

(٤) ما بين القوسين ساخط من ب .

(٥) سورة الفجر الآية ٤ والقراءة فى حجة ابن خالويه ٣٧٠ وحلل ابن خالويه بأن أكثر القراء على حذف مثلها لأنها فى الفواصل .

(٦) الشاعر هو تميم بن أبى مقبل ينتهى نسبه إلى عجلان هو شاعر إسلامى شرح الشواهد ٢٣٨ ، الكتاب ٢١١/٤ ، ديوانه ١٦٨ .

(٧) البيت من بحر البسيط ورواية الديوان «لا يبعد الله أصحاباً تركتهم» وعند ابن يعيش «غداة الأمس» ونسب هذه الرواية إلى سيبويه . شرح المفصل ٧٨/٩ ، ٧٩ ولكنى وجدتها عند سيبويه «غداة البين» والشاهد فى قوله «ما صنع» على أن أصلها ما صنعوا فحذفت واو الضمير فى القافية .

أى ما صنعوا ، وإن كان الحذف فى غيرها أيضاً جائزاً يكون فيها أحسن كما فى قول^(١) الكبير المتعال ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٢) و﴿يَوْمَ النَّادِ﴾^(٣) ، فإن كان الواو والياء ضميرين كما فى ضربوا ولم يغزوا ولم يرمى^(٤) فالحذف ليس بجيد^(٥) ، والألف لحفته لا يحذف بسبب وقوعه فى الفاصلة أو القافية ، واعلم أن فى كل موضع يحذف فيه الحرف للوقف يحذف حركة ما قبله البتة وحركته أيضاً إن كانت ، فمرادنا فى التقسيم من حذف الحركة ألا يكون معه حذف الحرف ، ويحذف الحرف مقابله .

الصنف الثانى : فى بيان التغيير بالزيادة :

لا يجوز أن يصير الوقف سبباً لزيادة الحركة بل موجه الإسكان ، حتى يكون عدد السكون فيه أكثر من عدده فى الوصل بواحد ، فإن كان عند آخر الكلمة / سكون واحد يجعله اثنين كما فى زيد ، وإن كان اثنين «٢٣٤/ب» نجعله ثلاثة كما فى دواب ، فالزائد للوقف هو الحرف ، وهو إما مماثل لآخر الكلمة أو غير مماثل ، فالمماثل يكون بأن يضعف الحرف الآخر من الكلمة إذا كان متحركاً صحيحاً غير الهمزة ، ويكون ما قبله أيضاً متحركاً نحو الفَرَجْ ، وأما إذا لم يكن متحركاً نحو «لم يبعد» فلا يضعف ، لأن هذا التضعيف إنما هو ليكون كالعوض من الحركة الذاهبة ، وأما إذا لم يكن صحيحاً نحو لن يدعوا ورأيت القاضى فلأن فى التكلم^(٦) بحرف العلة نوع لَكَنَّة ولهذا تقع^(٧) التغييرات فيها كثيراً ، فتضعفها زيادة فى اللكنة^(٨) ، وأما الهمزة فلتقلها واستبشاع اجتماع

(١) فى ج قوله .

(٢) سورة الرعد الآية ٩ .

(٣) سورة غافر الآية ٣٢ .

(٤) هكذا بدون جزم فى كل النسخ وانظر الشافعية ١٨٤ ، وفى د ترمى ولعلها الصحيحة حيث تكون للمخاطبة .

(٥) وتعليل ذلك «لأن الواو والياء فهما اسم برأسه فحذفه مخل» شرح الجاريدى ١٨٤ .

(٦) تصحيح من ج وفى الأصل المتكلم .

(٧) تصحيح وفى كل النسخ يقع .

(٨) ساقطة من ب .

الهمزتين كما عرفت ، وأما إذا كان ما قبله ساكنًا فلأنه يلزم التقاء ثلاث سواكن هكذا قالوا^(١) مطلقًا^(٢) ، ويرد عليه أنه إن كان مدة يكون التقاؤها^(٣) على وجه مفتقر في الوقف كما في دواب ، ولا يبعد أن يكون مرادهم بالمطلق غير هذه الصورة اجتزاء بالتعليل ، وغير المماثل هاء وألف وغيرهما ، أما الهاء فزيادتها/ إما واجبة أو جائزة ، أما الواجبة فهي كل كلمة «٢٣٥/أ» كانت على حرف واحد ، ولم يكن كجزء من كلمة أخرى نحو «ره وعه وقه» أوامر من رأى يرى ، وعى يعى ، ووقى يقى ، ونحوه فى «م أنت» ، ومجىء «م جئت» فإن هذه الكلمات إذا وقفت عليها وجب إلحاق هاء السكت بها وهو هاء ساكنة تزداد^(٤) فى الوقف صيانة لحركة الآخر أو حرفه عن الذهاب ، أو بيانًا تامًا للحرف ، أما صيانة الحركة فظاهرة ، وأما صيانة الحرف عن الذهاب ففى كل مدة تحصل بسبب إشباع الحركة لا أنها حرف من الكلمة ، وأما بيانها ففى غيرها ، فإن فى^(٥) حروف المد سيما الألف خفاء ، فإذا لحقها بعدها حرف آخر يظهر فهو نظير همزة الوصل فى أن المقصود منه فى الأكثر بقاء حركة الآخر كما أن المقصود منها بقاء سكون الأول ، وإن شئت قلت نقيضها ، والكوفيون يشبتون وصلًا ووقفًا فى الشعر وغيره ، وفى «م أنت» ، ومجىء «م أنت» ما الاستفهامية حذف ألفها ، وهى اسم برأسها ليست/ كجزء من غيرها ، لأنها تقع مستقلة إذا قيل : «٢٣٥/ب» وقع أمر عجيب ، ما أى شىء هو؟ قال أبو ذؤيب^(٦) : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام فقلت : مَهْ^(٧) فقالوا : هلك رسول الله ﷺ أى ما الواقعة؟ والضجيج التصويت والصياح ، وإنما يحذف ألفه إذا دخله الجار مضافًا كان أو غيره لكثرة وقوعه ثمة ، وإنما لزم إلحاق الهاء بمثل هذه الكلمات لأنها من حيث استقلالها مَظَنَّةٌ للابتداء بها

(١) «قالوا» ساقطة من الأصل .

(٢) فى الأصل التقاؤها .

(٣) «فى» ساقطة من ب .

(٤) شرح الرضى على الشافية ٢/٢٩٦ ، شرح الجاريدى ١٧٧ .

(٥) فى ب ثمة .

(٦) القائل بذلك الجاريدى فى شرح الشافية ١٨٧ .

(٧) ساقطة من ب .

فيجب تحريكها وإذا وقف عليها وجب إسكانها واجتماع الحركة والسكون في حرف واحد لا يتصور .

وأما الجائزة فإذا لم تكن^(١) الكلمة بهذه الصفة وشرطها أن يكون في آخر الكلمة إما مدة يراد ببيانها نحو يا رياه ويا سيدها وههنا وغلماكمه^(٢) وغلماكموه وغلماكميه ، وحتى مه؟ إلى مه؟ ، وإما حركة غير إعرابية ولا مشبهة بها نحو اخشه وارمه واغزه وهو وهيه وغلمايه ، فإن هذه الجموع إن شئت زدت الهاء كما ذكرنا ، وإن شئت تركت/ لأن إسكان أواخرها «أ/٢٣٦» فيما هي متحركة ممكن ، وفيما آخره مدة الوقف بإثبات الألف ، واسقاط اللواو والياء جائز بلا محذور ، وإنما جعلنا إلحاق الهاء في «حتى مه» ، مع أن مه ههنا أيضاً الاستفهامية كما في م أنت؟ ومجىء م جئت؟ لأن حتى وإلى غير مستقلة فكأن كلا منهما مع مه كلمة واحدة ، ولا كذلك ثمة فإن ، أنت وجئت^(٣) كلا منهما مستقل فهنا الاحتياج إلى الجزئية ، وإن لم ينشأ من مه فقد نشأ مما ضم إليه ، وأما ثمة فلا احتياج لشيء منهما إلى الآخر ، وكذلك ياء ضربني وغلماي بمنزلة الجزء ، لأن الضمير المتصل ليس له استقلال ، وإنما لم يحافظ على الحركة الإعرابية كالبنائية لعروضها ، ولكون^(٤) العامل دالا عليها بخلاف البنائية فإنها لازمة ، واللازم بالرعاية أولى ولأنه ليس لها دليل ، فإذا زالت ذهب بالكلية ، وقولنا ولا مشبهة بها للاحتراز عن حركة آخر الماضي ، فإن بناءه على الحركة لشبهه بالمضارع ، وعن حركة آخر الماضي ، فإن بناءه على الحركة لشبهه بالمضارع ، وعن حركة آخرها زيد ولا رجل/ فإن «أ/٢٣٦» ب/ لهذين الحرفين شبهاً بالعامل ، من حيث عروض الحركة المخصوصة بسببها ، وتحريك هاء السكت ، لا يجوز ، لأنه للوقف والحركة لاتجامعه ، وقد حرك

(١) تصحيح فهي في كل النسخ يكن .

(٢) ساقطة من د .

(٣) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت وسجىء .

(٤) ساقطة من ب .

على استهجان في ضرورة الشعر كقوله^(١) :

يَا مَرْحَبَاءُ بِحِمَارٍ عَفْرَاءٍ إِذَا أَتَى قَرِيْبُهُ بِمَا يَشَاءُ^(٢)
وقوله^(٣) :

يَا رَبِّ يَا رَبِّاءُ إِسْكَ أَسْلُ
عَفْرَاءُ يَا رَبِّاءُ مِنْ قَبْلِ الْأَجَلِ
فَإِنْ عَفْرَاءَ مِنَ الدُّنْيَا الْأَمَلِ^(٤)

عفراء اسم امرأة ، وأما إذا تحرك فقد حرك بالكسر على ما هو أصل تحريك الساكن ، وقد يضم بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير الواقع بعدهما ، وبعضهم يفتحها بعد الألف للمناسبة ، وأما الألف فيزداد في موضعين :

أحدهما : في الوقف على أنا ضمير المتكلم ، فإن الأفصح فيه في حال الوصل همزة ونون مفتوحان ، وقد يبدل همزته هاء فيقال : «هنا» ، وقد تمد همزته فيقال أنا^(٥) وقد يسكن نونه وقد يلحق به الألف ، وعند الكوفيين^(٦) الألف من نفس الكلمة ، هذه أحواله في الوصل ، أما في الوقف فالكثير القوي زيادة الألف لبيان حركته لثلاثا يلتبس / بأن الحرفية ، وجاء إسكان «أ/٢٣٧» نونه في الوقف ، وقد يوقف عليه بالهاء قال^(٧) :

(١) تصحيح من ب وفي الأصل كقول الآخر والقاتل هو عروة بن حزام العلوي صاحب عفراء من عذرة ، إسلامي كان في مدة معاوية بن أبي سفيان الخزائنة ٥٣٤/١ ، وانظر الخزائنة ٥٩٢/٤ ، شرح المفصل ٤٦/٩ ، المنصف ١٤٢/٣ ، شرح الملوكي ٢٠٠ .

(٢) يقول البغدادي : «قالوا في هذه الأبيات يجوز أن تروى بالمد والقصر فإذا ملئت كانت من الضرب الخامس من السريع المشطور المعخيون الموقوف وإذا قصرت كانت من الضرب السادس من مشطور السريع المعخيون» الخزائنة ٥٩٣/٤ وقد حرف في المخطوط إلى «يا مرجاء» ، وعفراء هي محبوبة الشاعر وقد رحب بحمارها لمحبتة لها ، والشاهد في قوله «يا مرجاء» حيث حرك هاء السكت للضرورة .

(٣) القاتل عروة بن حزام الخزائنة ٥٩٣/٤ ، شرح المفصل ٤٧/٩ ، شرح الشواهد ٢٢٨ .

(٤) الأبيات من الرجز والشاهد في قوله : «يا رباه» حيث أثبت هاء الوقف متحركة للضرورة .

(٥) تصحيح من د وفي بقية النسخ «أنا» .

(٦) شرح الرضي على الشافعي ٢٩٤/٢ .

(٧) لم أعثر على القاتل ، يقول البغدادي : فلم ألق له على أثره الخزائنة ٢٨٩/٢ ، شرح الشواهد ٢٢٢ ، شرح المفصل ٩٤/٣ .

لَوْ كُنْتُ أَذْرِي فَسَعَلَىٰ بَدَنَهُ مِنْ كَثَرَةِ التَّخْلِيدِ أَمَىٰ مِنْ أَنَّهُ (١)

فيجوز أن يكون الهاء بدلاً من الألف إذ كثر ما يكون الوقف عليه بالألف ويجوز أن يكون هاء السكت وقوله تعالى (٢) ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ من هذا ، إذ أصله «لكن أنا» فنخفت همزته على القانون ثم أدغم نون لكن في نون أنا ، وإنما جاء في الوصل أيضاً بإثبات الألف إجراء له مجرى الوقف ، وحسن ههنا زيادة حسن لدلالته على ذلك الأصل لثلاث يتوهم أنه لكن المشددة ولكون الوقف على أنا بالألف يكتب به إذ اللفظ إنما يكتب (على صورة الابتداء والوقف عليه) (٣) .

الثاني (٤) : في حيهلا بمعنى أسرع فإن الوقف عليه أيضاً بزيادة الألف ، وهذا على تقدير أن لا يكون متوناً ، وأما إن كان متوناً كما هو عند بعضهم فالألف بدل من التنوين ، فليس من هذا القسم غيرهما فزيادته إنما هي إذا استفهم عن نكرة بلفظ «مَنْ» وقف عليه يزداد عليه / حروف «٢٣٧/ب» تدل على إعراب الاسم المستفهم عنه وتنشئة وجمعه وتأنيسه مثلاً ، إذا قيل جاء رجل يقول في الاستفهام عنه منو؟ وفي رأيت رجلاً منا؟ وفي مررت برجل مني؟ وفي (رجلان) ورجلين منان ومنين ، وفي رجال منون ، وفي رجلاً ورجال منين ، وفي امرأة منه وعلى هذا ، وليس لإعراب المؤنثة الواحدة والجمع دليل ، وبعضهم لا يزيد على زيادة المندات دلالة على الإعراب (٥) دون أحوال الذات ،

(١) البيتان من بحر الرجز وقد رواها في الخزانة وشرح الشواهد والنسخة د من المخطوط برواية «من كثرة الخليفة» وهو لتداخل الأشياء والبدنة ناقة أو بقرة الصحاح بدل ٢٠٧٧/٥ والشاهد في قوله من أنه ، على أنه يوقف على «أنا» بالهاء قليلاً .

(٢) سورة الكهف الآية ٢٨ وهي قراءة أبي عمرو وقرا عيسى الثقفي ﴿لَكِنُّ هُوَ اللَّهُ﴾ وقرا أبي بن كعب ﴿لَكِنُّ أَنَا هُوَ اللَّهُ﴾ المحتسب ٢٩/٢ ، المنصف ٢٨/٢ ، ٢٩ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) ساقط من ب .

(٥) وهو رأى الفارسي ويعمل ذلك بأن حذفه في الوصل يدل على أن هذه الزيادات من التفسير المستعمل في الوقف غير إعراب ، ولو كان إعراباً ثبت في الوصل لأن ما ثبت في الوصل من الإعراب بالحروف يثبت في الوصل والوقف فلو كانت هذه الحروف أيضاً إعراباً لم تحذف في الوصل ، التكملة ٤١ .

فيقول في الجميع منا ومنو ومنى^(١) ، وليس في الزيادات إلا سكون الآخر لأنها مختصة بالوقف ، وقد جمع شذوذات من قال^(٢) :

أَتَوْا نَارِي فَسَقَلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنُّ قَلْتُ عَمُوا ظَلَامًا^(٣)

حيث ألحق الزيادة في حال الوصل ، وفي غير الاستفهام عن النكرة ، إذ ليس هنا نكرة لا لفظاً ولا تقديراً وتحرك النون ، ويحتمل أن يكون على لغة من يجعل مَنْ معرباً بالحركات على ما ذكر سيبويه^(٤) فيكون جمعاً له فتندفع هذه الوجوه ، لكن يبقى الكلام في جمعه بالواو والنون بلا شرط على / «٢٣٨/أ» ما عرفت ، قال الجوهري^(٥) «وقولهم عم صباحاً كلمة تحية كأنه محذوف من نَعِمَ ينعم بالكسر فيهما ، وهي لغة شاذة في نَعْمَ ينعم بالضم فيهما نعومة أي صار ناعماً ليناً وعسى أن يختلج في وهمك من جعلنا زيادة هذه الحروف قسيمة لزيادة الألف مع دخوله فيها مؤاخنة علينا زائلة بأدنى تأمل .

الصنف الثالث في بيان التغيير بالإبدال :

وهو خمسة مواضع :

الأول : الاسم المنون فإن كان مقصوراً كعَصَى وَرَحَى يوقف عليه بالألف اتفاقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، لكن عند سيبويه^(٦) هذا الألف في حال

(١) روى هذا الرأي سيبويه عن يونس الكتاب ٤١٠/٢ .

(٢) اختلف في ذكر القائل اختلافاً كبيراً من قبل .

(٣) من بحر الوافر والشاهد في قوله منون حيث جمعت بعض الشذوذات وهي إلحاق الزيادة في حال الوصل وتحريك نون منون ، وفي النسخة د «أتو» .

(٤) الكتاب ٤١٠/٢ ، ٤١١ ، ٤٢١ .

(٥) الصحاح نعم ٢٠٤٤/٥ .

(٦) يقول سيبويه : «أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجز علامة للمنصرف فأرادوا أن يفرقوا بين التنوين والنون» الكتاب ١٦٦/٤ ويقول ابن الحاجب في شرح المفصل ٩٢٨/٢ : «لكن عند سيبويه أنها في الرفع والجر الأصلية وفي النصب ألف للتنوين» .

النصب مبدل من التنوين ، كما فى غير المقصور على ما يذكر ، وفى الرفع والجر ألف الكلمة الساقطة بسبب التنوين عاد لسقوط التنوين بالوقف ، وعند المبرد^(١) هو ألف الأصل فى الأحوال كلها ، وعند المازنى^(٢) مبدل من التنوين فى الأحوال كلها^(٣) ، وفائدة الخلاف تظهر فى الإمالة فمتى كان مبدلاً من التنوين لا يمال ، ومتى كان من الكلمة يمال بشرائطها ، وفى الكتابة / فإن «٢٣٨/ب» ما ألفه مبدل من الياء مثل رضى ، أو رابع فصاعداً مثل مُعلًى ومصطَفًى يكتب بالألف ، إن كان مبدلاً من التنوين ، وبالياء إن كان أصلاً ، ومثل هذا مستثنى مما قلنا : إن صورة الكتابة معتبرة بحال الوقف ، وإن كان غير مقصور فإن كان فى آخره تاء التانيث فيأتى بيانه ، وإلا فالأكثر على أنه فى حال النصب يبدل تنوينه ألفاً لخفته ، وفى حال الرفع والجر يسقط التنوين ويوقف على ما قبله بالسكون فيقال : رأيت زيداً وجاء زيد ومررت بزيد ، وبعضهم يبدل التنوين فى كل حال بحرف حركة ما قبله ، فيقول جاء زيدُ ورأيت زيداً ومررت بزيد لثلاث يسقط بالوقف حرف دال على معنى بالكلية ، ولا يثبت ما هو بمنزلة تابع للحركة الإعرابية فى الوقف ، وبعضهم يسقط فى الأحوال كلها اعتباراً لتبعية الحركة .

الثانى : «إذن» ، فإن نونه يبدل فى الوقف ألفاً تشبيهاً له بالمنون المنصوب كسُرى ، وقُرًى بل قال بعض الكوفيين إنه اسم منون ونقل / عن «٢٣٩/أ» المازنى أنه حرف فلا يوقف عليه بالألف ، وأجاز المبرد الوجهين .

الثالث : المؤكد^(٤) بالنون الخفيفة فإن حكم نونه حكم التنوين فيبدل ألفاً إذا كان ما قبله مفتوحاً ، كما فى قوله تعالى «لَنَسْفَعْنَ»^(٥) ، ويحذف إن كان

(١) المقنض ٤٤/٣ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٩٣٨/٣ .

(٢) والألف فى رأى المازنى لا تكون أصلاً أبداً لا فى الأسماء ولا فى الأفعال المنصبة ١١٨/١ ، شرح المفصل لابن الحاجب ٩٣٨/٣ ، شرح المفصل ٧٧/٩ .

(٣) هذه القضية يسهب فى شرح الكتاب للسرايى (خ) ٦٦٢/٤ ، ٦٦٣ .

(٤) تصحيح يقتضيه السياق فقد وردت «المذكر» .

(٥) سورة العلق الآية ١٥ يقول أبو حيان : «وقرأ الجمهور بالنون الخفيفة وكتبت بالألف باعتبار الوقف إذ

الوقف عليها يبدلها ألفاً» البحر المحيط ٤٩٥/٨ .

مضمومًا أو مكسورًا على الأفصح ، كما فى يا قوم اضربن ويا هند اقعدن ، وإذا سقط النون بالوقف عاد الواو والياء الذاهبان لالتقاء الساكنين فنقول يا قوم اضربوا ويا هند اقعدى ، وإنما لم يعد فى رمتا الألف الذاهب لالتقاء الساكنين فى رمت ، وعاد الواو والياء ها هنا مع أن زوال المانع فى الكل عارض لأن الواو والياء هنا ضميران دالان على معنى فلا يحذفان إلا عند الضرورة بخلاف ألف رمى ، وعن يونس^(١) أنه كان يقول : ألقبها وأوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ، فهو يقول فى اخشون واخشين : اخشوا واخشى بواوين وياءين ، والجمهور اخشوا واخشى بواو وياء مفتوح ما قبلهما^(٢) ، وأما فى اضربن واقعدن فعند المجموع اللفظ اضربوا واقعدى ، وإنما الاختلاف فى اعتبار/ حال الواو والياء أهما الضميران أم بدلا من التنوين . ٢٣٩ب/ .

الرابع : الاسم الذى يلحق آخره التاء^(٣) فإنها تبدل فى الوقف هاء ولحوقها يكون لمعان :

الأول^(٤) : الدلالة على كون الذات مؤنثًا حقيقة ، وذلك يكون فى الصفات وفى الأسماء ، وهذا المعنى هو الكثير الشائع فى هذه التاء المطردة فى الصفات التى تصلح أن يتصف بها الذكور والإناث معًا من أسماء الفاعلين والمفعولين والمنسوبات ، والصفات المشبهة إلا أفعال التفضيل وأفعال فعلاء وعلان فعلى وفعيلًا بمعنى مفعول إذا ذكر معه موصوفه فإن التاء^(٥) لا يلحقها فيقال امرأة صالحة^(٦) ومستورة ومصلية ومحذرة وكوفية وصوامة وصدوقة وغريبة ، وكذا فى رأيت قتيلة بنى فلان ، وفى أسماء الأجناس وهو سماعى قليل ، كما فى امرأة ورجلة وإنسانة وحمارة وأسدة وبرذونة ، وأما شيخة فهى فى الأصل صفة مشبهة ، وابنة وغلامة متضمنتان لمعنى الوصفية .

(١) الكتاب ٥٢٢/٣ ، ٥٢٣ .

(٢) الكتاب ٥٢٢/٣ .

(٣) فى ب الخامس .

(٤) فى أ ، ب ، الياء ،

(٥) ساقطة من أ ، ب ، ج .

(٦) فى ضابطة .

الثاني^(١): معنى الدلالة على أن المراد واحد من الجنس كما/ «٢٤٠/أ»
في تمرّة وجراة وضربة وإخراجة ، وقد مرّ تمام هذا .

الثالث : معنى الدلالة على أن الموصوف جماعة ، كما في قولهم مذهب
البصرية والكوفية ودولة المروانية والعباسية وعمومتهم وخولتهم ، وخرجت
خارجة على الأمير ، وجاءت الجمالة والبغالة والحمارّة ، وحضرت الركوبة
والقنوية^(٢) والحلوية .

الرابع : المبالغة في الوصف كراوية وفروقة بفتح الفاء لكثير الفرق
بفتحتين ، وهو الخوف وفي المثل «رب عجلة تورث لبناً ، ورب فروقة يدعى
ليثاً»^(٣) ونسابة للماهر في معرفة الأنساب ومطربة للبالغ الطرب ، ومنه سُبَّبة
ولُعنة بضم الأول وفتح الثاني فيهما لمن يسب ويلعن كثيراً ومبّة ولُعنة يسكون
الثاني فيهما من يسبه ويلعنه الناس كثيراً ، ويمكن جعل هذا راجعاً إلى ما قبله
بتنزيل الواحد في الوصف منزلة الجماعة إظهاراً لكماله فيه ونظيره قول
الشاعر^(٤) :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٥)

الغمامس : تأكيد معنى التأنيث إذا لم يطلق الاسم على المؤنث كعجوزة

(١) ساقطة من الأصل ووضع مكانه حرف «م» وربما يكون رمزاً لكلمة «رقم» وهكذا في بقية المواضع
الثالث والرابع... وهكذا ، وفي جـ كتبت بالأرقام ١ ، ٢ ، ٣... إلخ .

(٢) «اقتبت البعير إقتاباً إذا شدت عليه القتب ، والقنوية من الإبل التي تقتبها بالقتب ، والقتب رجل
صغير على قدر السنام» الصحاح قتب ١/١٩٨ .

(٣) في مجمع الأمثال ١/١٩٨ «رب عجلة تهب ريثاً ورب فروقة يدعى ليثاً ورب غيث لم يكن غيثاً» وهو
مثل يضرب للرجل يشتد حرصه على حاجة ويخرق فيها ويفارق التؤدة في التماسها حتى تذهب
كلها ، والريث الإبطاء ، وانظر جمهرة الأمثال للمسكوي ١/٣١٣ .

(٤) الشاعر هو أشهب بن رميلة الكتاب ١/١٨٦ ، ١٨٧ ، الخزانة ٢/٥٠٧ .

(٥) هذا عجز بيت من بحر الكامل وصلده دوران الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم أي الكاملون في
وطنيتهم ، وفلج اسم واد بجوار البصرة حانت دماؤهم أي لم يؤخذ لهم قصاص ، والشاهد في الشطر
الأول من البيت «الذي» وهو المحذوف عند القوشجي حيث جاءت الذي وهي للمفرد ، وعبر بها
عن الجميع فماد الضمير إليه محمولاً على المعنى روى البيت في الكتاب شاهداً على حلف اثنون
الذين استخفأوا ويروى البيت «وان الآلي» ولا شاهد فيه إذن الخزانة ٢/٥٠٧ .

وناقية ونعجة وأروية بضم الهمزة وتشديد الياء/ الأنثى من معز «٢٤٠/ب»
الجبيل .

السادس : تأكيد معنى الجمع إذا كان مستعملاً مع التاء وبدونه أيضاً
كملائكة وملائك وأحامرة وأحامر .

السابع : الدلالة على التجدد والحدوث إذا كان الوصف مختصاً بالمؤنث
كحائض وطامث وطاق وحاتضة وطامثة وطاققة^(١) ، فالمجردة عن التاء يراد بها
الاتصاف بالحيفض ، والطلاق على الإطلاق ، ومع التاء يراد بها تجددتها
والاتصاف بهما فى ذلك الوقت .

الثامن : الدلالة على كثرة الشيء فى المكان ، وذلك فى وزن مَفْعَلَة بفتح
الميم والعين من الاسم الثلاثى كما فى مَأْسَدَة وَمَسْبَعَة^(٢) ، وَمَحْيَا وَمَبْطَخَة
وَمَجْزَرَة وَمَقْشَاة للأماكن التى يكثُر فيها الأسد والسبع والحية والبطيخ والجزر
والقثاء .

التاسع : الدلالة على أن أصل اللفظ أعجمى معرب ، وذلك فى الجمع
الذى يتوسط ألفه أربعة أحرف كجواربة وموازجة جمعى جورب وموزج معربى
كركا وموزه^(٣) .

العاشر : الدلالة على أن المفرد منسوب ، وهذا أيضاً فى ذلك الجمع
كمشارقة ومغاربة جمعى مشرقى ومغربى .

الحادى عشر : الدلالة على/ نقل اللفظ من الوصفية إلى «٢٤١/أ»
الاسمية كما فى ذبيحة ونطيحة .

الثانى عشر : التعويض إما عن الفاء كما فى زَنَة وَعِدَة ، أو عن العين كما

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب مبصمة .

(٣) يقول الجوهري : «الموزج معرب وأصله بالفارسية موزه فالجمع الموازنة مثل : الجورب والجواربة الهاء
للجمعة وإن شئت حلفتها» الصحاح مزج ٣٤١/١ .

فى إجابة واستجابة ، وثبة أيضاً إن قلنا إنها من ثاب يشوب ، أو عن اللام كما فى سنة وكره ، أو عن مدة زائدة كما فى جمحاجة «جمع جمحاج بتقديم الجيم على الحاء وهو السيد^(١)» ، فإن أصله «ججاجيج» أو عن ياء الإضافة وهو فى يا أبتِ ويا أمت خاصة وقد مرت هذه المعانى الخمسة .

الثالث عشر : مجرد جعل الاسم مؤنثاً لفظياً بلا إفادة معنى آخر ، كما فى ظلمة وغرفة ومظلمة ومعرفة ، والأصل فى هذه المعانى هو الأول ، والبواقي راجعة إليه بنوع شبه من حيث إن كلا منها متفرع على غيره ، كما أن التأنيث متفرع على التذكير ، ووجوه التفرع فى الكل يظهر لك بالتأمل ، فلا نطول الكلام بتفصيلها تحرزاً عن سأمك ، فحكم الكل حكم الأول فى إبدال التاء هاء فى الوقف ، وفى سائر الأحكام مع لزوم فتح ما قبل التاء ، وتأنيث الضمير والفعل المسند إليها ، وغير ذلك ، وأما التاء/ فى بنت وأخت «٢٤١/ب» وهنّت ، فقد غلبوا فيها جانب التعويض من اللام المحذوف^(٢) ، وجعلوا التاء كأنها من نفس الكلمة فأسكنوا ما قبلها وأثبتوها فى الوقف كما فى الوصل ، ومما ذكرنا تنبّه أن تأنيث الفعل فى قوله تعالى^(٣) : «قَالَتْ نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ» لا يدل على كون تلك النملة أنثى ، وقد تلاحق هذه التاء بعض الحروف وهى رُبَّ إذا كان المجرور بها مؤنثاً كما فى قول الشاعر^(٤) :

فقلت لها أصبت حصاةً قلبى وورثت رمية من غير رام^(٥)

(١) فى الصحاح جمع ٢٥٧/١ الجمحاج السيد والجمع الجعاجج ، والنص فى الإقليد شرح المفصل للجندي (خ) ورقة ١٥٩ ب .

(٢) الصحاح بنا ٢٢٨٦/٦ .

(٣) سورة النمل الآية ١٨ .

(٤) لم يعرف قائل هذا البيت انظر الخزاعة ٣٢٣/٣ .

(٥) البيت من بحر الوافر ، حصاة قلبى أى حبه يقول البغدادي عن الشطر الثاني إنه مثل أول من قاله الحكيم بن عبد يغوث المنقرى الخزاعة ٣٢٣/٣ ويقال لمن أصاب هدفاً دون قصد منه والشاهد فى قوله : «رمت» حيث دخلت عليها التاء لأن المجرور بها مؤنث وانظر جمهرة الأمثال ٣١٩/١ .

وَتُمَّ إِذَا عَطَفَ بِهَا جُمْلَةٌ كَمَا فِي قَوْلِ الْآخِرِ ^(١) :

وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِنِي فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي ^(٢)

وَلَا إِذَا دَخَلْتُ عَلَى ^(٣) لَفْظِ «حِينَ» مَضَافًا إِلَى نَكْرَةٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٤) :
«فَنَادَا وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ» ، وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ ^(٥) ، يَلْحَقُهَا إِذَا كَانَتْ دَاخِلَةً عَلَى
اسْمِ الْوَقْتِ ، أَيَا كَانَ كَالْأَوَانِ وَالْيَوْمِ وَالسَّاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، هَذَا ثُمَّ إِنْ مِنْهُمْ مَنْ
يَقِفُ عَلَى التَّاءِ بِإِسْكَانِهِ قَالَ ^(٦) :

اللَّهُ نَجَّكَ بِكُفِّي مُسَلِّمَتٌ

مِنْ بَعْدَ مَا وَبَعَدَ مَا وَبَعَدَ مَتَّ

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ

وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تَدْعِيَ أُمَّتَ ^(٧) ١/٢٤٢

«بَعْدَ مَتَّ» أَصْلُهُ بَعْدَمَا أَبْدَلَ أَلْفَهُ هَاءَ كَمَا فِي مِثَالِهَا ثُمَّ الْهَاءُ تَاءٌ لِلْقَافِيَةِ
وَالْغُلُصَمَةُ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمِ وَالصَّادُ الْمَهْمَلُ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْحَلْقِ ، وَقَدْ

(١) الْقَائِلُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلُوكٍ لَمْ يَمِيزْ اسْمَهُ الشَّوَاهِدَ الْكُبْرَى ٥٨٨/٤ ، الْخُرَازْمِيُّ ١٧٣/١ ، ٥٢٨ ، ١٦١/٢ ، ١٦٦ ، ٤٩٧ يَقُولُ الْأَسَاطِذُ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ : «هُوَ مِنْ الْخَمْسِينَ الَّتِي لَمْ تَنْسَبْ» مُعْجَمُ
الشَّوَاهِدِ ٤١١/١ ، وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ٣/٣٣٠ ، ٣٣٢ ، الْهَمْعُ ٩/١ ، ١٤٠/٢ .

(٢) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ وَرَدَ بِرَوَايَةٍ «بَاغَفُ ثُمَّ أَقُولُ مَا يَعْنِينِي» وَرَوَايَةٌ أُخْرَى «بَاغَفُ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَعْنِينِي»
الشَّوَاهِدُ الْكُبْرَى ٥٨/٤ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ ثُمْتُ حَيْثُ دَخَلَتْ التَّاءُ عَلَى ثُمَّ حَرْفِ عَطْفِ الْجُمْلِ .

(٣) سَاقَطَتْ مِنْ أ ، ب ، ج .

(٤) سُورَةُ صِ الْأَيَّةِ ٣ .

(٥) مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٣٩٧/١ ، ٣٩٨ وَمِثْلُ ذَلِكَ يَقُولُ الشَّاعِرُ «طَلَبُوا صِلَحَنَا وَلَاتِ أَوَانَ» وَإِنْ كَانَ قَدْ
اعْتَبَرَهَا حَرْفَ خَفْضٍ .

(٦) الْقَائِلُ هُوَ أَبُو النِّجْمِ الْمُجَلِّي شَرَحَ التَّصْرِيحَ ٣٤٧/٢ ، الشَّوَاهِدُ الْكُبْرَى ٥٥٩/٤ ، الْخَصَائِصَ ٣٠٤/١ ،
شَرَحَ الْمَفْصَلَ ٨٩/٥ ، ٨١/٩ ، الْأَشْمُونِيُّ ٢١٤/٤ .

(٧) الْآيَاتُ مِنَ الرَّجَزِ وَرَدَتْ فِي الْهَمْعِ ٢٠٩/٢ بِرَوَايَةٍ «كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ» وَفِي شَرَحِ التَّصْرِيحِ «اللَّهُ
أَنْجَاكَ» وَقَدْ وَرَدَتْ بِالْهَاءِ عَلَى الْأَصْلِ فِي شَرَحِ الشَّوَاهِدِ ٢٢١ وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ «مُسَلِّمَتٌ ،
الْغُلُصَمَتُ ، أُمَّتُ» عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقِفُونَ عَلَى هَاءِ التَّانِيثِ بِالتَّاءِ السَّاكِنَةِ وَفِي النُّسخَةِ ب
حَرْفِ الْغُلُصَمَتِ إِلَى انْفِلَاصِ .

يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ثلاثة أربعة بإبدال تاء ثلاثة هاء ثم نقل حركة همزة أربعة إليه ، ومن هذا الباب قراءة من قرأ ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾^(١) بالالف فى الوصل ، ولهذا نظائر ، وهيهات اسم فعل بمعنى بَعْدَ فإن قدر فى الأصل هيهة أبدل تاؤه ألفاً^(٢) فهو مفرد فتوقف عليه بالهاء^(٣) ، وإن قدر أن أصله هيهات جمع هيهه فأَعْلَ وحذف الألف المبدل من الياء ، فيوقف عليه بالتاء ، وكذا عِرْقَات بكسر العين بمعنى الأصول فإن جعل اسم جمع العرق يوقف عليه بالتاء ، ، وفى الوصل يفتح تاؤه^(٤) فى النصب كما فى عِرْقَاهُ^(٥) وَسِعْلَاهُ^(٦) ، ولا يفتح فى الوصل ، وأما الجمع بالالف والتاء فلا يوقف عليه إلا بالتاء ، ونقل عن طبع أنهم يقولون كيف البنون والبناء^(٧)؟ وكيف الأخوة والأخواه؟ بالهاء وليس بجيد . «٢٤٢/ب»

الخامس : الكلمة التى آخرها همزة فإن قوماً يبدلون همزتها بحرف حركتها ثم إن كان ما قبلها مفتوحاً ينطقون بالكلمة على حالها المحاصلة بعد الإبدال فيقولون فى النبا جمع النبو وسمعت النبا وفرحت بالنبي بفتح الباء فى الجميع ، وإن كان مضموماً يبدلون واواً كاقروا ، وإن كان مكسوراً يبدلون ياء كقرى ، وكان^(٨) أهل الحجاز لا ينقلون حركة الهمزة إلى ما قبلها بل يسكنونها على قانون الوقف ، ثم يبدلون ياء إلى حرف حركة ما قبلها على قانون الإبدال ، فيقولون فى الأحوال الثلاث نبا ، وأما إذا كان ما قبل الهمزة مضموماً أو مكسوراً فنتيجته ما قالوا ، وقال الأولون واحد بلا فرق ، وإن كان ساكناً ، كما فى قره

(١) سورة الكهف الآية ٣٨ وهذه القراءة لا يى عمرو ، المحتسب ٢٩/٢ ، المنصف ٢٨/٢ ، ٢٩ .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) فى ب بالتاء .

(٤) فى د تارة .

(٥) «رجل عزاه أى لا يطرب للهو ويبعد عنه والجمع عزاة مثل سعلاه وسعال» الصحاح عزة ٢٢٤٠/٦ .

(٦) «السُعْلَةُ أخبث الغيلان واستسلت المرأة صارت سعللة إذا صارت صخباً بليظة» الصحاح سعل

١٧٢٩/٥ .

(٧) فى ج البناء والأخوة .

(٨) ساقطة من ب ، ج .

وبطء ورده ، وهو المعاون تنقل حركتها إلى ذلك الساكن ، ثم يبذلونها كذلك فيقولون مضى قَرُوْ بفتحثة ثم ضمة وُطُوْ بضميتين وِرْدُوْ بكسرة ثم ضمة ، (وتربص قرأ بفتحيتين)^(١) وُطُوْ بضمّة ثم فتحّة ورداً بكسرة/ ثم فتحّة ، وانظر إلى قرئ بفتحّة ثم كسرة ، وُطِئ «٢٤٣/أ» بضمّة ثم كسرة ، وردئ بكسرتين ومنهم من لم يجوز الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبالعكس ، فجعل الثانية منها تابعة للأولى^(٢) فقال في رَدُوْ ردى وفي بَطُوْ بَطُوْ ، وقد يقع فى بعض اللغات فى الوقف إبدالات آخر مثل إبدال كل ألف فى الوقف همزة^(٣) مثلاً يقال فى هذه عصا وحبلى وهو يضربها هذه عصاً وحبلاً وهو يضربها^(٤) ، ومثل إبدال ألف التانيث كما فى حبلى واوًا ، كما هو عند البعض يقولون : «هذه حبلو» ورأيت حبلو ومررت بحبلو ، أو ياء كما هو عند آخرين يقولون (فى الأحوال)^(٥) الثلاثة «حبلى» ، ومنهم من يسوّى^(٦) فى هذين الإبدالين بين الوصل والوقف ولرداءتها لم نعتد بها ، ولم نجعلها من أقسام الإبدال .

الصنف الرابع : فى بيان التغيير^(٧) بنقل الحركة :

وهو فى كل كلمة آخرها متحرك صحيح قبله ساكن صحيح ، أما اشتراط حركة الآخر وسكون ما قبله فلا خفاء فيه ، وأما / صحة الآخر «٢٤٣/ب» فلأنه لو كان حرف علة لزم إبداله فى بعض أحواله ، وهؤلاء مقتصرون على تغيير الحركة كما فى «دَلُوْ» فى حال الجر ، فإنه لو نقل كسرة الواو إلى اللام لوجب إبداله ياء وفى «ظَبَى» فى حال الرفع بمثل ذلك ، وأما صحة ما قبله

(١) العبارة فى ب ، جر «وتربص بفتحيتين» والعبارة هكذا .

(٢) المفصل ٣٣٩ .

(٣) المفصل ٣٤٠ .

(٤) العبارة فى أ ، ب ، جر «هذه عصاه وحبله وهو يضربها» وفى د «يضربها» .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٦) فى ب يستوى .

(٧) العبارة فى د «فى حال التغيير» .

فلأن في حرف العلة ضَعْفًا عن تحمل الحركة (فلا تحرك)^(١) ما لم يكن باعث قوي ، ثم إن لم يكن الآخر همزة نقلت ضمته وكسوته إلى ما قبله ما لم يلزم انتقال من ضمة إلى كسرة وبالعكس فيقال^(٢) : هذا بَكْرٌ وبَشْرٌ ، ومررت ببِكرٍ وبِشْرٍ قال^(٣) :

تَحْفِزُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعْرُ وَالنَّبِلُ سِتُونٌ كَأَنَّهَا الْجِمْرُ^(٤)

الحَفْزُ بفتح الحاء المهمل وسكون الفاء وبالزاي المعجم الجمع والضم وفي الحديث «إذا صلت المرأة فلتحفِزْ»^(٥) أى تنضم إذا جلست وإذا سجدت وضمير المفعول للقوس ، والشعرُ جمع شعراء كحُمْرٍ وحمرأى أى كثيرة الشعر ، وهى كناية عن القوة ، والنبل ستون أى مأخوذة بأصابع معقودة كعقد ستين وهكذا يفعله الرامى ، والمقصود أنه نقل ضمة راء الشعر والجمر/ «٢٤٤/أ» إلى العين والميم وكذا يقال اضربه وضربته بسكون التاء ، قال^(٦) :

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مَنْ عَتَزَى سَبْنَى لَمْ أَضْرِبْهُ^(٧)

عنزة قبيلة ، ولا ينقل فتحة الآخر فى هذا إلى ما قبله ، لأن الفتحة خفيفة قريبة من السكون فلذاهبا أسهل من نقلها وإن كان الآخر همزة تنقل جميع

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) لم أعر على قائل هذا البيت شرح المفصل ٧٠/٩ ، ٧١ .

(٤) البيتان من بحر الرجز والشاهد فيها «الشعر والجمر» حيث نقلت فى الوقف الحركة التى فى آخر الكلمة وهى التى يقتضيهما عامل الإعراب إلى الحرف الذى قبلها إذا كان ساكنًا وكانت الحركة ضمة كما فى الشعر والجمر فإن راءهما مضمومة والعين والميم ساكتتان فالتقى ضمة الراء فى الكلمتين على ما قبلهما .

(٥) فى الصحاح حفز ٧٢/٢ ٨٧١ درأبته محفزًا أى مستوفزًا وفى الحديث عن على رضي الله عنه «إذا صلت المرأة فلتحفِزْ» أى تنضم وفى اللسان حفز ٧٢/٢ «من على رضي الله عنه إذا صلى الرجل فليحفِزْ وإذا صلت المرأة فلتحفِزْ أى تنضم أو تجتمع إذا جلست وإذا سجدت» .

(٦) الفائل زياد الأعجم من عبد القيس الكتاب ١٨٠/٤ ، شرح الشواهد ٢٦١ ، شرح المفصل ٧٠/٩ ، ٧١ ، تسهيل الفوائد ٣٣٠ ، الأشمونى ٢١٠/٤ ، لتكملة ٤٢ .

(٧) البيتان من بحر الرجز ورد فى الصحاح لمم ٢٠٣٣/٥ «يا عجبا والدهر جما عجبه» وعنزة قبيلة من ربيعة بن نزار والشاهد فى قوله لم أضربه حيث نقلت حركة الهاء إلى الساكن قبلها .

حركاتها إلى ما قبلها وإن كانت فتحة ، أولزم انتقال من ضمة إلى كسرة أو بالعكس لثقلها ، فلو لم تنقل الفتحة بل أسقطت لاجتماع مع ثقلها ثقل التقاء الساكنين وكل ذى ذوق يفهم أن يكثر ساكنين أخف من قرء بهما ، وكذا الانتقال من الضمة إلى الكسرة وبالعكس ، فلهذا ارتكبوها هنا لافيماء آخره غير همزة وهرب بعضهم هنا أيضاً عنهما فجعل الثانية تابعة للأولى وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا الموضوع فى فصل التقاء الساكنين .

الصف الخامس والسادس : الروم والإشمام :

وإنما جمعناهما لتقاربهما وقلة مباحثهما ، فالروم تصويت خفيف كأنك تروم الحركة ولكن لا تنتمها/ ، والإشمام أن تضم شفتيك بعد «٢٤٤/ب» إسكان الحرف ، لا انضماماً تاماً بل مع بقاء انفراج ما بينهما ، فالروم فيه شيء ما مسموع بحيث إذا ألقى الأعمى إليه سمعته يدركه بخلاف الإشمام فإنه ليس ^(١) فيه ما يتعلق ^(٢) بالسمع بل يدركه الرائى ، ولهذا قال سيبيويه ^(٣) : الإشمام بمنزلة تحريك بعض جسدك ، وهما مختصان بحالة الوقف ، والغرض منهما الإشعار بكون الحرف قبل الوقوف متحركاً ، بل بخصوص الحركة أيضاً ، فالروم حسن اتفاقاً فى كل ما سقط منه بالوقف حركة غير عارضة ، ولا يكون آخر ميم الجمع ، ولا التاء الذى يبدل فى الوقف هاء ، وأما فى هذه الصور الثلاث فالأكثر على أنه لا روم فيها ، أما الحركة العارضة فى مثل «قُلْ ادْعُوا اللَّهَ» ^(٤) فلا اعتداد بها حال وجودها وقيام ما يوجبها حتى لا يعود الواو ، فكيف بحال عدمها وزوال ما يوجبها؟ وأما ميم الجمع فعند من يسكنه فظاهر إذ لا حركة حتى يدل بالروم عليها ، وليس هذا من محل خلاف ، إنما هو ما إذا ألحق به المدة فى الوصل ، وفى هذا أيضاً عند الأكثر وهو المدة غير متحركة/ ،

(١) ما بين القوسين مكرر فى الأصل . (٢) فى د سقطت ما فى قوله ما يتعلق .

(٣) الكتاب ١٧١/٤ وعبارة سيبيويه : «لأن ضمك شفتيك كتتحريك بعض جسدك» .

(٤) سورة الإسراء الآية ١١٠ .

والفرق بينه وبين يغزو ويرمى حيث يحسن الروم ٢٤٥٥/أ فيها ، مع أن آخرها مثل آخره ، محل الخلاف أن الواو والياء فيهما قابلان للحركة بل أصلهما الحركة ، فلما ذهباً مع الحركة يتوهم أن الحركة لهما والمدات اللاحقة بالضمائر لاحظ لها في الحركة أصلاً ، وأيضاً تجريد الميم عن لحوق المدة كثير جداً فصيح جيد بالاتفاق ، فمن يلحقه المدة أيضاً يترك الروم اعتباراً للغة الأخرى الفصيحة ، وهذا الوجه يمهّد^(١) العذر في تخصيص عدم الروم بميم الجمع دون ضمير المفرد كما في ضربته وعلامه ، وذلك أن تجريد هذا الضمير عن المدة ليس بتلك الكثرة ، بل الكثير الشائع فيه المدة ، وأما التاء فلأن الروم إنما هو لبيان حركة الحرف الذي وقف عليه ، وهنا الوقف على الهاء ، ولم يكن له حركة وأما من يرى الروم في هذه الصور أيضاً فيعتبر بظاهر الحركة العارضة ، ويجعل مدة ميم الجمع مدة يغزو ويرمى ، ويتوهم حركة المبدل وهو التاء حركة البديل وهو الهاء ، والإشمام كالروم في الأحكام إلا أنه يختص بالمضموم إذ يضم الشفتين لا يحصل إلا الضمة ، هذا ما يتعلق بصناعتنا من أحكام الوقف ، وأما عند القراء فله أحكام وأقسام لا نشغل بها لعدم اندراجها فيما توجهنا إليه من المرام ، ولنقف على هذا القدر الوافي بفرضنا من الكلام ، حامدين الله على التوفيق للإلتزام ومصلين ومسلمين على رسوله سيد الأنام ، وعلى آله وأصحابه ومن تابعهم بإحسان إلى يوم القيامة^(٢) (قد وقع الفراغ عن تحرير هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب في اليوم الثاني من شهر رمضان المبارك ببلد قسطنطينة صانها إليه عن البليّة ومع جميع بلاد المسلمين آمين يا معين ، الحمد لله على التمام ، وللرسول أفضل السلام)^(٣) .

(١) تصحيح ، وفي كل النسخ تمهد . (٢) تصحيح من ب وفي الأصل يوم القيام .

(٣) ما بين القوسين تكملة من ب ، وأما في ج العبارة هكذا : «قد وقع الفراغ عن تحرير هذا الكتاب بعون الملك الوهاب في اليوم (بياض) من شهر شعبان المعظم ببلدة بروس صانها الله عن البأساء مع بلاد المسلمين» وأما في النسخة د فآخرها : «تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد أضعف الطلاب عبدالرازق بن الحاج محمد البديسي غفر لهما بحرمة محمد ﷺ» . ١ . ه . .

الفهارس (*)

أولا : فهرس شواهد القرآن الكريم
حسب ترتيب السور

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
ولا الضالين	٧	الفاتحة	٣٦٣ ، ٣٠٦
هدى للمتقين	٢	البقرة	٤٨٠ ، ٤٩٤
مما رزقناهم	٣	،،	٤٨٠
(وبالآخرة هم) ^(١) يوقنون	٤	،،	٣٠٤
وهدى من ربهم	٥	،،	٤٨٩
سواء عليهم أأنذرتهم	٦	،،	٤٦٤
لكن لا يشعرون	١٢	،،	٤٩٤
رعد وبرق	١٩	،،	٤٨٠
من ثمرة رزقا	٢٥	،،	٤٨٠
ومثلا يضل	٢٦	،،	٤٨٠
إني جاعل في الأرض خليفة	٣٠	،،	١٨٧
أتجعل فيها من يفسد فيها	٣٠	،،	١٨٧
أنبئوني بأسماء هؤلاء فلما أنباهم بأسمائهم	٣١	،،	١٨٨
وعلم آدم الأسماء كلها	٣١	،،	١٨٦
ثم عرضهم على الملائكة	٣١	،،	١٨٨
إن الباقر يشابه علينا	٧٠	،،	٤٤١
قالوا الآن	٧١	،،	٤٩٤
فادارأتم	٧٢	،،	٤٧٦
من بعد ذلك	٧٤	،،	٤٧٩
فهى كالحجارة	٧٤	،،	٥١٢
ولكن لا تشعرون	١٥٤	،،	٤٨٠
من يقول	٢١٠	،،	٤٨٠
وهو خير لكم	٢١٦	،،	٥١٢
ثلاثة قروء	٢٢٨	،،	٤٣٩
ولا تنسوا الفضل بينكم	٢٣٧	،،	٤٦٦
أنه الله الملك	٢٥١	،،	٤٩٥

(١) ما بين الأقواس تكملة الآيات زيادة على ما فى المنقود

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
لم يتسنه	٢٥٩	البقرة	٢٩٩
والله يضاعف لمن يشاء	٢٦١	،،	٣٥٢
فنظرة إلى ميسره	٢٨٠	،،	٢٦٢
وليمثل الذى عليه الحق	٢٨٢	،،	٣٥٦
يعذب من يشاء	٢٨٤	،،	٤٨٤
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت	٢٨٦	،،	٣٥٤
ألم الله	١	آل عمران	٤٦٦
يفغر لكم	٣١	،،	٤٨٦
لهو القصص الحق	٦٢	،،	٥١٢
عذاب اليم	٩١	،،	٤٨١
إن تصبروا وتتقوا لا يضركم	١٢٠	،،	٢٤٠
إن يمسسكم	١٤٠	،،	٢٤٠
فمن زحزح عن النار	١٨٥	،،	٤٨٣
حرمت عليكم أمهاتكم (هامش)	٢٣	النساء	٢٦٢
يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت	٦٠	،،	٣٥٢
كفوا أيديكم	٧٧	،،	٣٥٦
نوله ما نولى ونصله جهنم	١١٥	،،	٤٧٠
إلا أن يصلحوا	١٢٨	،،	٤٨٧
ألم تستحوذ عليكم	١٤١	،،	٣٠٨
وإن امرؤ هلك	١٧٦	،،	٤٦٦
ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا	٨	المائدة	٣٨٧
ولله ملك السموات والأرض (وإليه المصير)	١٨	،،	٣٦٩
من الأرض	٣٣	،،	٤٩٤
يحبهم ويحبونه	٥٤	،،	٢٠٥
ومالنا (لا تؤمن بالله)	٨٤	،،	٤٧٧
قل الذكزين حرم	١٤٣	الأنعام	٥١٢
قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب		،،	٤٦٣
العالمين	١٦٢	،،	
أذكركوا فيها	٢٨	الأعراف	٤٨٩
إن رحمة الله قريب من المحسنين	٥٦	،،	٤٣٥

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
وأعرض عن الجاهلين	١٩٩	الأعراف	٤٦٦
(أنى بمدكم بألف من الملائكة) مردفين	٩	الأنفال	٤٧٥
ومن يشاقق الله	١٣	،،	٤٧٦
وتصديه	٣٥	،،	٢٩٩
ويحيى من حى بينة	٤٢	الأنفال	٤٧٧
اذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى	٤٢	،،	٢٩٧
أئمة الكفر	١٢	التوبة	٤٩٥
فى سبيل الله اناقلتم	٣٨	،،	٤٧٦
اناقلتم إلى الأرض	٣٨	،،	٤٧٦، ٤٨٩
يقول أنذن	٤٩	،،	٤٩٢
إليه مرجعكم (جميعا)	٤	يونس	٣٦٩
وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين	١٠	،،	٢٢٤
حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين	٢٢	،،	٢٥٣
من يشأ إلى صراط	٢٥	،،	٤٩٦
فبذلك فلتفرحوا	٥٨	،،	٣٥٦
(قل) آله (أذن لكم)	٥٩	،،	٤٩٦
الآن وقد عصيت من قبل	٩١	،،	٤٦٤
فأتنا بمن تعدنا	٣٢	هود	٤٩٥
وأوحى إلى نوح	٣٦	،،	٤٩٥
اركب معنا	٤٢	،،	٤٨٤
ياويلتى آله	٧٢	،،	٤٩٥
رأيتهم لى ساجدين	٤	يوسف	٤١٤
عليهم حكم	٦	،،	٤٨١
وقالت اخرج عليهن	٣١	،،	٤٦٦
من إعاء أخيه	٧٦	،،	٢٩٤
وإن تعجب فعجب قولهم	٥	الرعد	٤٨٤
الكبير المتعال	٩	،،	٥٢١
من وال	١١	،،	٤٨٠
وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه	٤	إبراهيم	١٩٠
واذ تأذن ربكم	٧	،،	٤٨٧

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
عن اليمين والشمال	٤٨	التحليل	٤٣٢
ذی العرش سبیلا	٤٢	الإسراء	٤٧٩
اذهب فمن تبعك منهم	٦٣	،،	٤٨٤
ومن كان فی هذه أعمى فهو فی الآخرة أعمى			٣٧٣
وأصل سبیلا	٧٢	،،	
قل ادعوا الله	١١٠	،،	٥٣٦
لكننا هو الله ربی	٣٨	الكهف	٥٢٥، ٥٣٣
قد بلغت من لدنی عذرا	٧٦	،،	٣٨٣، ٣٨١
لتخذت علیه أجرا	٧٧	،،	٣١٢
فما استطاعوا أن يظهره وما استطاعوا له نقبا	٩٧	،،	٣٦٨
كهيمص	١	مریم	٤٦٤
ونذر الظالمین فیها جثیا	٧٢	،،	٢٩٦
(هم أحسن أناثا) ورثیا	٧٤	،،	٤٧٧
إن هذان لساحران	٦٣	،،	٣٠٩
ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسى	١١٥	،،	٢١٣
ولا تمدن عینک	١٣١	،،	٣٥٦
وامرأ هلك	١٣٢	،،	٤٩٨
وعلمناه صنعة لبوس	٨٠	الأنبياء	١٨٧
ألم تر أن الله یسجد له من فی السموات ومن فی الأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال			٢٠٤
والشجر والدواب	١٨	الحج	
ثم لیقضوا تفهم	٢٩	،،	٥١٣
ولیوفوا نذورهم	٢٩	،،	٥١٢
(لكل أمة جعلنا منسكا) «هامش»	٣٤	،،	٣٧٥
وجبت جنوبها	٣٦	،،	٤٨٦
فاذكروا اسم الله علیها صواف	٣٦	،،	٤٦٣
من لدن خبیر	٦٠	،،	٤٨١
عفو غفور	٦٠	،،	٤٨١
قد أفلح	١	المؤمنون	٤٦٤
أحسن الخالقین	١٤	المؤمنون	٤١٣

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
من همزات الشياطين	٩٧	،،	٤٨١
واقام الصلاة	٣٧	النور	٤٥٣، ٣٦٨
واقام الصلاة وابتاء الزكاة	٣٧	،،	٤٥٣، ٣٦٨
يكاد منا برق	٤٣	،،	٤٨٢
ومن يطع الله ورسوله ويخشى الله ويتقه	٥٢	،،	٤٦٨
ولبعض شأنهم	٦٢	،،	٤٨٥، ٤٧٩
ويخلد فيها مهانا	٦٩	الفرقان	٥١٩
وقيل لهم	٩٢	الشعراء	٤٦٢
قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم	١٨	النمل	٥٣١
فما أتاني	٣٦	،،	٥١٧
حتى يصير الرعاء	٢٣	القصص	٥٠١
فخسفنا به وبداره الأرض	٨١	،،	٥١٨
لهي الحيوان	٦٤	العنكبوت	٥١٢
ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف			١٨٩
لغسنتكم ولأنكم	٢٢	الروم	
واشكر لي	١٤	لقمان	٤٨٦
اغضض من صوتك	١٩	،،	٢٥٦
إذ جاؤوكم	١٠	الأحزاب	٤٨٦
وسرحوهن سراحا جميلا	٤٩	،،	٣٦٧
تؤوى إليك	٥١	،،	٤٧٧
إن الله وملائكته يصلون على النبي	٥٦	،،	٢٠٥
إنه كان ظلوما جهولا	٧٢	،،	٣٧٠
وتأكل منسأته	١٤	مبا	٤٩٨
إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه	١٠	فاطر	٤٤١
سواء عليهم	١٠	يس	٤٨١
في الفلك المشحون	٤١	،،	٢٥٣
فنادوا ولات حين مناص	٣	ص	٥٣٢
وعذاب اركض	٤١، ٤٢	،،	٤٦٦
خذ بيدك ضغثا	٤٤	،،	٤٨٥
أستكبرت أم كنت من العالين	٧٥	ص	٤٩١

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
ما فرطت	٥٦	الزمر	٤٨٥
يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور	١٩	غافر	٤٣٩
يوم التناد	٣٢	،،	٥٢١
أتينا طائعين	١١	فصلت	٢١٤
ودار الخلد جزاء	٢٨	،،	٤٧٩
حم	١	الشورى	٤٦٤
عسق	٢	،،	٤٦٤
يا عبادى لا خوف عليكم	٦٨	الزخرف	٥١٨
أتعدائى أن أخرج	١٧	الأحقاف	٣٧٧
إذا خرجوا من عندك قالوا	١٦	محمد	٤٨٥
فقد جاء أشراتها	١٨	،،	٤٩٥
بما عاهد عليه الله	١٠	الفتح	٥١٨
أخرج شعطاء	٢٩	،،	٤٨٦
ألقيا فى جهنم	٢٤	ق	٣١٨
مريب الذى	٢٦، ٢٥	،،	٤٦٧
فنعم الماهدون	٤٨	الذاريات	٤١٣
وعاداً الأولى	٥٠	النجم	٤٩٤
(وقالوا مجنون) وازدجر	٩	القمر	٣١٧
مس زفر	٤٨	،،	٢٩٤
ولا جان	٣٩	الرحمن	٤٦٣، ٣٠٦
ليس لوقعتها كاذبة	٢	الواقعة	٣٦١
جزاء بما كانوا يعملون	٢٤	،،	٣١٥
بل نحن محرومون	٦٧	،،	٤٨٦
استحوذ عليهم الشيطان	١٩	المجادلة	٣٠٨
ومن يشاق الله	٤	الحشر	٤٧٦
ولقد زينا السماء الدنيا	٥	الملك	٢٩٧
بأيكم المغفون	٦	القلم	٣٦٢
هاوم أقرأوا كتابيه	١٩	الحاقة	٢٣٣
ما أغنى عنى ماله ، هلك عنى سلطانيه	٢٩، ٢٨	،،	٤٧٩
خلدوه فقلوه	٣٠	الحاقة	٣٥٦

الآية	رقمها	اسم السورة	الصفحة
قليلا ما تذكرون	٤٢	،،	٤٨٩
فهل ترى لهم من باقية	٨٠	،،	٣٦١
ذى المعارج تعرج الملائكة	١	المعارج	٤٨٦، ٤٧٧
فى يوم	٤، ٣	،،	٤٧٧
إنه كان غفارا	٤	،،	٣٧٠
والله أنبتكم من الأرض نباتا	١٠	نوح	٣٦٧
ولمن دخل بيتى	١٧	،،	٥١٧
قم الليل	٢٨	،،	٣٨٨
ولا تمنن تستكثر	١	المزمل	٣٥٦
أليس ذلك بقادر	٦	المدثر	٥٠٨
من نطفة أمشاج	٤٠	القيامة	٣٩٥
ألم نخلقكم	٢	الإنسان	٤٨٥
وكذبوا بآياتنا كذابا	٢٠	المرسلات	٣٦٦
فأنت له تلقى	٢٨	النبأ	٤٨٩
ثم أماته فأقبره	٦	عبس	٣٥١
أنا صببنا الماء	٢١	،،	٥٠٢
هل ثوب الكفار	٢٥	،،	٤٨٦
فلينظر الإنسان	٣٦	المطففين	٥١٢
والليل إذا يسر	٥	الطارق	٥٢٠
ربى أكرم من ورى أهانن	٤	الفجر	٥١٧
والشمس وضحاها	١٥، ١٦	،،	٥٠٢
نارا تطفى	١	الشمس	٤٨٩
لنفسعا	١٤	الليل	٥٢٧، ٣٨٧، ٣١٠
	١٥	العلق	

ثانيًا : فهرس شواهد الحديث النبوي الشريف^(١)

٣٠٥	أَجِدَ وَاحِدَ وَاحِدَ أَجِدَ أَجِدَ
٥٣٥	إذا صلت المرأة فلتحفِزْ
٤٣٩	تسعة أعشراء الرزق في التجارة
٤٨٣	عمّ الرجل صنّو أبيه
٣٦٩	قد مات ميتة جاهلية
٣٥٧	لتأخّلوا مصافكم
٤١٦	ليس في الخضراوات صدقة
٣١٦	ليس من أمير امصيام في امسقر

(١) الأحاديث مرتبة أبجدياً حسب أول حرف في الحديث

ثالثاً : فهرس الأشعار والأرجساز

البحر	ص	الشاهد
(الهمزة)		
الرجز	٥٢٤	يامرحباه بحمار عفرء
،،	٥٢٤	إذا أتى قرنته بما يشاء
،،	٣٠٦	وبلدة قلصة أمواؤها
،،	٣٠٦	ماصحة رأذ الضحى أفاؤها
الكامل	٤٦٠	ما إن رأيت ولا أرى في مدنتي كجوارى يلعبن في الصحراء
(الباء)		
الرجز	٤٨٨	تنحى على الشوك جزارا مقضبا
،،	٤٨٨	والهزم تنزيه ازدرء عجبا
الطويل	٥١٩	فبيناه يشرى رخله قال قائل
،،	٢٨٠	فلست لأنسى ولكن لملاك
الرجز	٥٣٥	عجبت والدهر كثير عجبه
،،	٥٣٥	من عنزى سبنى لم أضربه
الكامل	٢٧٩	وما لوق أنضجت كية رأسه
الرجز	٢٦١	أمهتى خندف والياس أبى
،،	٣٠٦	إنك يا جهضم ماء القلب
المنسرح	٤٦٧	أبلغ أبا ذختنوس مالكة غير الذى قد يقال ملكذب
(التاء)		
الرجز	٥٣٢	الله نجاك بكفى مسلمت ...
،،	٥٣٢	من بعد ما وبعد ما وبعمت ..
،،	٥٣٢	صارت نفوس القوم عند الفاصمت
،،	٥٣٢	وكادت الحيرة أن تدعى أمت
المديد	٣٨٨	رئما أوفيت فى علم
الرجز	٣١٣	ياقاتل الله بنى السعلاة

الشاهد	البحر	ص
عمرو بن يربوع شرارا النان	الرجز	٣١٣
غير أصفاء ولا أكيات	،،	٣١٤
(الحجيم)		
لا هم إن كنت قبلت جتج	الرجز	٣٢٠
فلا يزال شاحج يأتيك بيج	،،	٣٢٠
متخذنا من ضموات تولجا	،،	٤١٨
وكننت أذل من وتد بقساع	الوافر	٤٩٩
خالى عويف وأبو عالج	الرجز	٣١٩
المطعمان اللحم بالعشج	،،	٣١٩
وبالغداة كتل البرنج	،،	٣١٩
تقطع بالود وبالصيصج	،،	٣١٩
(الحاء)		
فقلت لصاحبي لا تحبانا	الوافر	٣١٧
أخويضات رائح متأوب	الطويل	٤١٩
(الذال)		
فالكيت لا أرثي لها من كلاله	الطويل	٤٦٠
لكل أناس مقبر بفنائهم	،،	٣٧٦
لحب الموقدان إلى موسى	الوافر	٣٠٤
أسد دم الأسد الهزير خضابه (موت فريش الموت منه يرعد) ^(١)	الكامل	٢١٢
.....	الطويل	٥٢٩
كريم متى أمدحه أمدحه والروى	،،	٤٧٢
وقفت فيها أصيلا لا أسألها	البسيط	٣١٩
ألم يأتيك والأنباء تنمى	الوافر	٤٥٩
إذا ما عد أربعة فمال	،،	٣٠١
وتركن نهدا عيلا أبناؤها	الكامل	٣١٤

(١) ما بين الأقواس كلمة ليست موجودة في المخطوطات

الشاهد	البحر	ص
قدنى من نصر الخبيبين قدنى	الرجز	٣٨٢
ليس الإمام بالشحيح الملمحد		٣٨٢

(الراء)

فيها عيائل أسود ونمر	الرجز	٣٠٤
تحفظها الأوتار والأبدى الشعر	،،	٥٣٥
والنبل ستون كأنها الجمر	،،	٥٣٥
فقمتم مقاماً لم تقمه العوارر	الطويل	٣٠٣
لقد تركتني منجنيق بن بجلد	،،	٢٦٧
إني أتتني نَشَاز لا أَسْرَ بها	البسيط	٤٣٣
إذا لاح الصَّوار ذكرت ليلي	الوافر	٤٣٢
وقبر حرب بمكان قفر	الرجز	٤٧٢
وليس قرب قبر حرب قبر	،،	٤٧٢
شكس عبوس عنبس عزور	،،	٣٧٢
بحسبك في القوم أن يعلموا	المتقارب	٣٥١
وكنت إذا جرى دعا لمضوفه	الطويل	٤٤٨
بالله ياظبيات القاع قلن لنا	البسيط	٤١٨
ياما أميلح غزلانا شلدن لنا	،،	٣٩١

(السين)

خلا أن العتاق من المطايا	الوافر	٣٨٤
ولا أتقى الغَيُور إذا وأنى	،،	٣١٣
لا تنسين تلك العهود فإنما	الكامل	٢٨١

(الصاد)

أتانى وعيدُ الحَوَّس من آل جعفر	الطويل	٤٢١
---------------------------------	--------	-----

(الضاد)

أبيض من أخت بنى أباض	الرجز	٣٧٣
----------------------	-------	-----

البحر من

الشامد

(الظاء)

٣٩٧	الوافر	ويفغ دائماً لهب الشواظ	يمانيًا يظل يشد كبرا
			(المين)
٣١٨	الرجز		مال إلى أرطاة حقف فالطبيع
٣٦٧	الوافر	وبعد عطائك المائة الرتاعا	أكفرا بعد رد الموت عنى
٤٢٢	الكامل	(وكننت بهن قدما مولعا)	إن الأحامرة لثلاثة أهلكت مالى
٤٦٥	المنسرح	كع يوم والدهر قد رفعه	ولا تهين الفقير علك أن تر
٥٢٠	البسيط	لم أدر بعد غداة البين ما صنع	لا يبعد الله إخوانا تركتهم
٤٩٨	الكامل	فارعى فزارة لا هناك المرتع
٤٢٤	،،	حجلى تلرج فى الشربة وقع	ارحم أصيبيتى الذين كأنهم
٤٥٩	البسيط	من هجو زيان لم تهجو ولم تدع	هجوت زيان ثم جئت معتبرا

(الفاء)

٣٦١	الوافر	(وليس لحبها إذ طال شافى)	كفى بالنأى من أسماء كاف
-----	--------	--------------------------	-------------------------

(القاف)

٤٨٦	الطويل	فكيفة هل شئ بكفك لا تق	تقول إذا أهلكت مالا للذة
٣٠١	الرجز		ومنهل ليس له حوازق
٣٠١			ولضفادى جمعة نقانق
٢٦٣	البسيط	سحاً فلا عازب عنها ولا راق	ما بال عينك منها الماء مهراق
٤٥٩	الرجز		إذا المجوز كسرت فطلّق
٤٥٩	،،		ولا ترصّسها ولا تملّق

(الكاف)

٣٥٣	الطويل	تريدن قتلى قد ظفرت بذلك	تعالت كى أشجى وما بك علة
٥٢٠	الرجز		هل تعرف الدار على تبراك
٥٢٠	،،		دار السعدى إذ من هواك

(اللام)

٥٢٤	الرجز		يارب يارباه إياك أسل
٥٢٤	،،		عفراء يارباه من قبل الأجل

الشاهد	البحر	ص
فلان عفران من الدنيا الأمل	٥٢٤	٥٢٤
أرنتي حجاجا على ساقها	٤٦٣	٤٦٣
أخذوا المخاض من الفصيل غلبة	٣٦٢	٣٦٢
لوشئت قد نفع الفؤاد بشرية	٣٤١	٣٤١
إنما أنفس الأنيس سباع	٢٨٢	٢٨٢
وكل أناس سوف تدخل بينهم	٣٩٦	٣٩٦
أخذت بنجد ما أخذت غلبة	٣٦٢	٣٦٢
.....	٣١٣	٣١٣
تبسّين لي أن القمامة ذلّ	٢٩٦	٢٩٦
(تقالك) بكعب واحد وتلّله	٣١٢	٣١٢
ثلاثة أحباب فحبّ علاقة	٣٦٦	٣٦٦
وإن شغائي عبدة مهراقة معول	٢٦٣	٢٦٣
كمنية جابر إذ قال لي تي	٣٨٢	٣٨٢
تبقلت من أحسن التيقّل	٤٠٩	٤٠٩
كان في أذنا بهن الشوك	٣٢٠	٣٢٠
من عبس الصيف قرون الإجل	٣٢٠	٣٢٠
قد مرّ يومان وهذا الشالي	٣٠١	٣٠١
وأنت بالهجران لا تبالي	٣٠١	٣٠١
(الميم)		
تحلّم عن الأدنين واستبق ودعم	٣٥٢	٣٥٢
لنا الجففات الغريلمن في الضحي	٤٣٩	٤٣٩
فبادرت شاتها عجلي مثابة	٣١٥	٣١٥
شيخ على كرسية معمما	٣٤٣	٣٤٣
فرانه أهل لأن يؤكروما	٣٤٣	٣٤٣
يحسبه الجاهل ما لم يعلما	٣٨٧	٣٨٧
شيخا على كرسية معمما	٣٨٧	٣٨٧
هذا طريق يأزم المأزما	٤١٧	٤١٧
وعضوات تمشق اللهازما	٤١٧	٤١٧
أنوا ناري فقلن منون أنتم	٢٨٢	٢٨٢
فقالوا الجن قلت عموا ظلما	٥٢٦	٥٢٦

الشاهد	البحر	ص
فقلت إلى الطعام فقال منهم	زعيم نحمد الأئس الطعاما	٢٨٢ ،،
ذاك خليلي وذو يعاتيني	يرمي ورائي بامسهم وامسلمة	المنسرح ٣١٦
هو الجواد الذي يعطيك نائله	عصفوا ويظلم أحيانا فيظلم	البسيط ٤٨٧
وقمت للزور مرتاعا فأرقني	فقلت أهي سرت أم عادني حلم	،، ٥١٣
رمته أناة من ربيعة عامر ماتم	نؤوم الضحى في ماتم أي ماتم	الطويل ٣٠٥
نزور امرءا أما الإلاه فُتتقى	وأما بفعل الصالحين فيأتني	،، ٢٩٩
أيا ظبية الوعاء بين جلاجل	وبين النقا أنت أم أم سالم	،، ٤٩٦
ألم تروني عاهدت ربي وإنني	لبين رتاج قائما ومقام	،، ٣٦١
على حلفة لا أشتم الدهر مسلما	ولا خارجا من في زور كلام	،، ٣٦١
هما نقشافي في من فمويهما	(على النايح العاوى أشد رجاء)	،، ٤١١
.....	لا أنت أسود في عيني من الظلم	البسيط ٣٧٣
فقلت لها أصبت حصاة قلبي	وربت رمسية من غير رام	الوافر ٥٣١
ذم المنازل بعد منزلة اللوى	والعيش بعد أولئك الأيام	الكامل ٤٧٠
وكفك المخضب البنام	الرجز ٣١٥	
ليوم روع أو فعال مكرم	،، ٣٦٣	
نستوقد النبل بالحضيض ونص	طاد نفوسا بنت على الكرم	المنسرح ٣٣٧

(النون)

لم يبق من أى بها تحليلن	الرجز	٣٤٢
غير رماد وحطام كنفيين	،،	٣٤٢
وغير ود جاذل أو دين	،،	٣٤٢
وصاليات ككما يؤثفين	،،	٣٤٣
إِنَّ الْمَنَايَا يَطْلَعْنَ	سَنَ عَلَى الْإِنْسَانِ الْأَمْنِيَا	الكامل
يَالَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَه	حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيُونُونَه	الرجز
لَوْ كُنْتُ أَدْرَى فَعَلَى بَدْنَه	،،	٥٢٥
مَنْ كَثُرَ التَّخْلِيدُ إِنِّي مِنْ أَنَه	،،	٥٢٥
إِذَا جَاوَزَ الْاِثْنَيْنِ سَرَّ فَلْنَه	يَبِثْ وَتَكْثِيرِ الْوَشَاةِ قَمِينِ	الطويل
مَهْلًا أَعَادِلْ قَدْ جَرِبْتَ مَخْلُقِي	أَتَى أَجُودَ لَأَقُومَ إِنْ ضَمْنُوَا	البسيط
		٤٨٠

الشاهد	البحر	ص
عجيت بمولود وليس له أب	الطويل	٤٦٨
ألاً ياديّارَ الحيّ بالسُّبعان	الطويل	٣٩٩
بشين الزمي دلاء إنّ دلاء إنّ لزمته	،،	٣٦٤
ولا أدري إذا لمّحت وجهها	الوافر	٤٦٤
أ الخير الذي أنا أبتغيه	الوافر	٤٦٤
فلو أنا على حجر ذبحتنا	،،	٤٠٦
ولقد أمرّ على اللثيم يسبني	الكامل	٥٣٢
امتلاً الحوض فقال قطني	الرجز	٣٨٢
مهلاً رويدا قد ملأت بطني	،،	٣٨٢
أيها السائل عنه وعني	الرملي	٣٨٣

(الهاء)

قد وردت في أمكنه	الرجز	٣١٧
من هاهنا ومن هنه	،،	٣١٧
إن لم تروها فممه	،،	٣١٧
لها أشاير من لحم متمرة	البيسط	٣٠٠
أي قلوب راكب تراها	الرجز	٣٠٩
طاروا علاهن فطر علاها	،،	٣٠٩

(الياء)

تريدين ليّاني وأنت مليئة	الطويل	٣٦٠
فهى تنزّي طلّوها تنزبا	الرجز	٣٦٦

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع

أ - المطبوعات العربية

- الإبدال : ابن السكيت تقديم دكتور حسين شرف ، مراجعة على التجدي ناصف - المطبعة الأميرية مصر ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- أخبار الدول وأثار الأول : أبو العباس أحمد بن يوسف الشهير بالقرماني - طبع حجر (بدون تحديد)
- أساس البلاغة : الزمخشري - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٤١ هـ - ١٩٢٣ م .
- الاشتقاق : عبد الله أمين - ط ١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- أصوات اللغة : د . عبد الرحمن أيوب - ط : ٢ مطبعة الكيلاني ١٩٦٨ م .
- أصول النحو العربي - د . محمد عيد - عالم الكتب ١٩٧٣ م .
- الأصول د . تمام حسان - دار الثقافة - المغرب - ط ١ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- الأعلام : خير الدين الزركلي - ط - ٢ مصر ١٩٥٩ م .
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ .
- الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - ط ١ مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .
- الاقتصاد : البطلوسي - الطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١ م .
- أمالي المرتضى : أبو القاسم علي بن الطاهر - مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م .
- الإمتاع والمؤانسة : أبو حيان الأنلسي تصحيح أحمد أمين وأحمد الزين - مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٣٩ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف - أبو البركات الأنباري - ط ١ - مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٤ هـ - ١٩٤٥ م .
- الإيضاح في علل النحو : الزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك - ط ٢ دار النفائس بيروت ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- البدر الطالع لمحاسن من جاء بعد القرن السابع : الشوكاني - ط ١ مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨ هـ .

- البرهان في أصول الفقه : إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله - ط ١ مطابع دولة قطر الحديثه ١٣٩٩ هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- تاج العروس : الزبيدي - ط ١ المطبعة الخيرية مصر ١٣٠٦ هـ .
- تاريخ الأتراك العثمانيين - ترجمة حسين ليبي - مطبعة الواعظ بالقاهرة ١٣٥٥ هـ - ١٩١٧ م .
- تاريخ الأدب التركي : حسين مجيب المصري - مطبعة الفكر (بدون تحديد) .
- تاريخ الترك في آسيا الوسطى - المستشرق الروسي و . يارتولد
- ترجمة الدكتور أحمد السعيد سليمان - مكتبة الأنجلو المصرية ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .
- تاريخ سلاطين آل عثمان - تأليف حضرة عزتو يوسف بك أصف - المطبعة العمومية بشارع عبد العزيز (بدون تحديد) .
- تحقيق النصوص ونشرها - عبد السلام هارون - ط ١ مكتبة الخانجي بمصر ١٩٥٤ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة بالقاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
- التصريف الملوكي : ابن جني - طبعة شركة التمدن الصناعية مصر - بدون تحديد
- التعليقات السنه على الفوائد البهيه : أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنودي - ط ١ مطبعة السعادة مصر ١٣٢٤ هـ .
- تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأنلسي - مطبعة السعادة القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- تقريب النشر في القراءات العشر : ابن الجزري تحقيق إبراهيم عطوة عوض - ط ١ مطبعة مصطفى الحلبي مصر ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .
- تقريب النفع في القراءات السبع : محمد الضباع - مصطفى الحلبي مصر ١٣٧٤ هـ .
- التلخيص : القزويني - مطبعة الصدق - مصر (بدون تحديد) .
- التيسير الداني في القراءات السبع : ابن سعيد الداني - تصحيح أوتوبرتزل - مطبعة الدولة ١٩٣٠ م .
- جمهرة الامثال : العسكري - المطبعة الخيرية مصر ١٣١٠ هـ .
- حاشية ابن جماعه على الشافيه (ضمن مجموعة) - المطبعة العامرة ١٣١٠ هـ .
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب (على هامشه) - مطبعة مصطفى الحلبي - مصر (بدون) .
- حاشية الثفتازاني على شرح عضد الملة والدين على المختصر الأصولي لابن الحاجب - ط ١ المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦ هـ .
- حاشية الجارودي على الشافيه (ضمن مجموعه) - المطبعة العامره ١٣١٠ هـ .

- الحاشية الجديدة على على قوشجى - سيد حافظ - إستانبول ١٣١٣م .
 - حاشية الدسوقي على التفتازانى على تلخيص المفتاح للقرزوينى - ط ٢ مطبعة السعادة مصر ١٣٤٣هـ .
 - حاشية الشريف الجرجانى على عضد الملة على مختصر ابن الحاجب (ضمن مجموعه) - ط ١ المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦هـ .
 - حاشية الشريف الجرجانى على شرح قطب الرازى على متن الشمسية فى المنطق . - المطبعة الوهية ١٢١٣هـ .
 - حاشية الشريف الجرجانى على للكشاف للزمخشري - مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الأخيرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .
 - حاشية الصبان على الأشمونى على الألفية لابن مالك - عيس الحلبي - بدون تحديد - حاشية يس على التوضيح - ط ١ مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م .
 - الحجة فى علل القراءات السبع : الفارسي - تحقيق على التجلدى ناصف وآخرين - سلسلة تراثا بالقاهرة ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م .
 - الحجة فى القراءات السبع : ابن خالويه - ط ٢ دار الشروق بيروت ١٣٧٩هـ - ١٩٧٧م .
 - خزانة الأدب ولب لباب العرب - البغدادى - ط بولاق ١٢٩٩هـ .
 - الخصائص : ابن جنى - تحقيق محمد على النجار - ط ٢ دار الهدى لبنان ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م .
 - خلاصة علم الوضع : يوسف الدجوى - ط ٢ مطبعة النهضة مصر ١٣٣٩هـ - ١٩٢٠م .
 - دروس فى علم الأصوات العربية - جان كاتتين ترجمة صالح القرمادى - الجامعة التونسية - نشریات مركز الدراسات والبحوث ١٩٦٦م .
 - دلائل الاعجاز : عبد القاهر الجرجانى - محمد رشيد رضا - دار المعرفة بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
 - درو الكلمه فى اللغة - ستيفن أولمان - ترجمة دكتور كمال بشر - ط ٣ مكتبة الشباب ١٩٧٢م .
 - ديوان ابن مقبل - تحقيق الدكتور عزة حسن - مطبوعات إحياء التراث القديم - دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .
 - ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى - تحقيق محمد عبده عزام - دار المعارف مصر (بدون تحديد) .
 - ديوان الأعشى الكبير : شرح الدكتور محمد حسين - المطبعة النموذجية بالحلمية الجديدة - مصر . (بدون تحديد)

- ديوان امرىء القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف مصر ١٩٥٨ م .
- ديوان بشر بن أبى خازم - تحقيق الدكتور/ عزة حسن - مطبوعات إحياء التراث القديم - دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م .
- ديوان تميم بن مقبل - تحقيق الدكتور / عزة حسن - مطبوعات إحياء التراث القديم - دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- دايون جرير - ط ١ - المطبعة العلمية مصر ١٣١٣ هـ .
- ديوان جميل - تحقيق الدكتور حسين نصار - مكتبة مصر بالفجالة (بدون تحديد) .
- ديوان حاتم وأخباره - طبعة ليدن ١٨٧٢ م
- ديوان حسان بن ثابت - تصحيح محمد أفندى شكرى المكي - مطبعة الأمير بمصر ١٣٢١ هـ .
- ديوان الحماسة : أبو تمام الطائي - مكتبة قومسيون بمصر (بدون تحديد) .
- ديوان الخنساء - ط ٦ - دار الصادر - بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- ديوان ذى الرمة - صححه كارليل هنرى ، هيس مكارتنى - طبعة كمبيرج ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م .
- ديوان الراعى - جمع ناصر الحانى - المجمع العلمى بدمشق ١٢٨٣ هـ .
- ديوان زهير بن أبى سلمى مع شرح الأعلام الشتمرى - المطبعة الحميدية المصرية - ط ١ - ١٣٢٣ هـ .
- ديوان علقمة مع شرح الأعلام - تحقيق ابن أبى شنب - مطبعة جول كربول بالجزائر (بدون تحديد)
- ديوان القطامي - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - دار الثقافة بيروت ط ١٩٦٠ م .
- ديوان قيس بن الخطيم تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - مطبعة العاني بغداد ط ١ - ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
- ديوان ليبد بن ربيعة صحه الدكتور A. Huber - الدكتور هوبر - ط ليدن ١٨٩١ م .
- ديوان المتنبي مع شرح البرقوقى - المطبعة الرحمانية - مصر ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .
- ديوان النابغه الذبياني - المطبعة الجمالية بمصر (بدون تحديد) .
- ديوان الهنليين - دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
- الرد على النحاة : ابن مضاء القرطبي - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا - ط ١ دار الاعتصام - ١٩٧٩ م .
- الروايه والامشهاد باللغة - الدكتور محمد عيد - عالم الكتب ١٩٧٦ م .
- سر صناعة الاعراب : ابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف - ط ١ مطبعة الحلبي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

- الشافية ابن الحاجب (ضمن مجموعة) - المطبعة العامرة - ١٣١٠هـ .
- شرح الأشمونى : تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥م
- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد - مكتبة الأنجلو المصرية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - ط ١ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤م .
- شرح التفتازانى على التصريف العزى للزنجانى - مطبعة المعاهدة - القاهرة ١٣٥٣هـ .
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح - عبيد الله بن مسعود (ضمن مجموعة) - مصطفى الحلبي مصر (بدون تحديد) .
- شرح التوضيح لمتن التنقيح - عبيد الله بن مسعود (ضمن مجموعة) - مصطفى الحلبي مصر (بدون تحديد) .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوفى - نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون - ط ١ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٣٧١ هـ - ١٩٥١م) .
- شرح الشافية - ابن الحاجب - ط استانبول .
- شرح الشافية للرضى تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - مطبعة حجازى القاهرة - ١٣٥٦هـ .
- شرح الشافية عبدالله الحسينى المعروف بنقرة كار - مطبعة دار احياء الكتب العربية بالقاهرة (بدون تحديد) .
- شرح الشافية - الفاضل العصام - دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة (بدون) .
- شرح شواهد الشافية للبغدادى - مطبعة حجازى - القاهرة ١٣٥٦هـ .
- شرح صحيح الترمذى - ابن عربى المالكي - ط ١ المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م .
- شرح عضد الملة والدين على المختصر الأصولى لابن الحاجب (ضمن مجموعة) - ط ١ المطبعة الأميرية بولاق ١٣١٦هـ .
- شرح عنقود الزواهر - عبد الرحيم بن يوسف المنتشوى المعروف بمفتى زاده - طبع حجر (بدون تحديد) .
- شرح الفاضل العصام على قوشجى - ضمن مجموعه الآستانة - (بدون تحديد) .
- شرح الكافية - ابن الحاجب - ط استانبول ١٢٥٧هـ .
- شرح الكافية - الرضى - دار السعادة مصر ١٣١٠ هـ .
- شرح المفصل - ابن يعيش - إدارة الطباعة المنيرية - ١٩٢٨م
- شرح الملوكى فى التصريف - ابن يعيش - تحقيق الدكتور فخر الدين عمارة - ط ١

- المكتبة العربية حلب - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
- شرفنامه - شرف خان البلبليس - ترجمة محمد على عوني - ط عيسى الحلبي القاهرة - ١٩٦٢م .
- الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية - المطبعة السنية القاهرة ١٣١٠هـ .
- الشواهد الكبرى للعيني (بهامش خزنة الأدب) - ط بولاق ١٢٩٩م .
- الصحاح - الجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - دار الكتاب العربى مصر - ١٣٧٥هـ .
- صحيح الترمذى - ط ١ - المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م .
- صحيح مسلم بشرح النووي - ط ١ - المطبعة المصرية بالأزهر - ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م .
- الضرورة الشعرية فى النحو العربى - الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف - مكتبة دار العلوم ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- المعامل العثمانى السلطان محمد الثانى وحياته العلنية - على همت يركى الاقسكى تعريف - محمد إحسان عبد العزيز - مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م .
- عوامل تنمية اللغة - الدكتور توفيق شاهين - ط ١ - مكتبة وهبه ١٩٨٠م .
- غاية النهايه - ابن الجزرى نشرح برجستراسر - مصر ١٩٣٢م .
- الفلسفة اللغوية - جورجى زيدان - ط ٢ دار الهلال ١٩٠٤م .
- الفوائد البهية - أبو الحسنات محمد عبد الحى اللكنودى - ط ١ مطبعة السعادة - مصر - ١٣٢٤هـ .
- الكافي الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف - الحافظ بن حجر العسقلانى (على هامش الكشاف) - مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م .
- الكتاب - سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .
- كتاب البشر - ابن الاعرابى - تحقيق الدكتور رمضان عبدالنواب - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٩٧٠م .
- كتاب الكتاب - ابن درستويه - نشره - الأب لويس شيخو اليسوعى - مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت ١٩٢١م .
- الكشاف الزمخشري - مطبعة الاستقامة القاهرة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م .
- كشف الغنون - حاجى خليفة - استانبول ١٩٤٣م - ١٣٦٢هـ .
- لسان العرب - ابن منظور بولاق ١٣٠٣هـ .
- اللغة - جوزيف فندريس - ترجمة عبد الحميد الدواخلى ومحمد القصاص - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠م .

- اللغة العربية معناها ومبناها الدكتور تمام حسان - الهيئه المصرية العامه للكتاب - ١٩٧٩ م.
- الملع في العربية - ابن جنى - عالم الكتب ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- متن حرز الأمانى ووجه التهانى المعروف بالشاطبية للشاطبى . مصطفى الحلبي مصر - ١٣٧٤ هـ.
- مجالس ثعلب أحمد بن يحيى . تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م.
- مجمع الأمثال - الميدانى . المطبعة الخيرية - مصر ١٣١٠ هـ.
- المحتسب فى شواذ القراءات لابن جنى - تحقيق على النجدى ناصف وآخرين - مطبعة دار التحرير للطبع والنشر القاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٣٨٩ هـ.
- مختصر التفتازانى على تلخيص المفتاح للقرزوينى - ط ٢ مطبعة السعادة مصر - ١٣٤٣ هـ.
- مختصر المنتهى الأصولى - ابن الحاجب - مطبعة كردستان العلميه مصر ١٣٢٦ هـ.
- المدارس النحويه - الدكتور شوقى ضيف - ط ٣ دار المعارف مصر ١٩٦٨ م.
- المزهر - السيوطى - مطبعة السعادة مصر ١٣٢٥ هـ.
- مسالك الثقافه الإغريقية ، أولميرى - ترجمة الدكتور تمام حسان - مكتبة الأنجلو - ١٩٥٧ م.
- المصباح المنير - المقرئ الفيومى - المطبعة الأميريه مصر ١٩٢٥ م.
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج - تحقيق الدكتور عبدالجليل شلبى - المكتبة العصرية بيروت ١٩٧٢ م.
- معانى القرآن - للفراء تحقيق محمد على النجار - ط ١ دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ.
- معجم البلدان - ياقوت الحموى - دار السعادة مصر ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٦ م.
- معجم شواهد العربية - عبدالسلام هارون - ط ١ مكتبة الخانجى مصر ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة - مطبعة الترقى - دمشق ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - محمد فواد عبدالباقى وآخرون - مطبعة بريل ليدن - ١٩٥٤ م.
- معجم القبائل - عمر رضا كحالة - المطبعة الهاشمية دمشق ١٩٤٩ م - ١٣٦٨ هـ.
- معنى اللبيب - جمال الدين ابن هشام - الحلبي - مصر (بلون تحديد) .
- مفتاح العلوم - السكاكى - ط ١ - مصطفى الحلبي . مصر ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
- المفصل - الزمخشري - ط ١ - مطبعة التقدم ١٣٢٣ هـ.

- المقتضب - أبو العباس المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضمية - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦هـ .
- المقرب - ابن عصفور - تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله جبورى - مطبعة العاني بغداد (بدون تحديد) .
- مناهج البحث فى اللغة - الدكتور تمام حسان - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥م .
- مناهج الكافية فى شرح الشافية : زكريا الأنصارى - المطبعة العامرة ١٣١٠هـ .
- من أسرار اللغة - الدكتور إبراهيم انيس - ط ٢ مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨م .
- المنصف - ابن جنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين - ط ١ الحلبي مصر ١٩٥٤م - ١٣٧٣هـ .
- المنطق الصورى منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة - الدكتور على سامى النشار - دار المعارف مصر ١٩٦٥م .
- منهاج الوصول إلى علم الأصول - البيضاوى - مطبعة كردستان العلمية مصر ١٣٢٦هـ .
- مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح للقرزوبى - ط ١ مطبعة السعد مصر ١٣٤٣هـ .
- النواذر فى اللغة : أبو زيد الأنصارى - المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين بيروت ١٨٩٤م .
- الهداية - ابن سينا - الدكتور محمد عبده - ط ٢ مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٤م .
- هدية العارفين - إسماعيل باشا البغدادى - ط ٣ استانبول ١٣٨٧هـ - ١٩٥١م .
- همع الهوامع - السيوطى - دار المعرفة بيروت (بدون تحديد) .

ب - المخطوطات

- الإقليد شرح المفصل - تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندی مخطوط رقم ١٧ معهد المخطوطات العربية .
 - الإيضاح لأبي على الفارسی رقم ١٠٠٦ نحو - دار الكتب المصرية .
 - حاشية على مطالع الأنظار شرح طوابع الأنوار ، للأصفهانی تالیف الشریف الجرجانی رقم ١١٨٦ علم الكلام دار الكتب المصرية
 - سر صناعة الإعراب - ابن جنی رقم ٨٥٧ لغة - دار الكتب المصرية .
 - شرح السیرافی للكتاب رقم ٥٢٨ نحو - دار الكتب المصرية
 - شرح عنقود الزواهر - عبدالرحیم بن یوسف مفتی زاده رقم ١٨٠ صرف طلعت - دار الكتب المصرية .
 - شرح المفتاح للتفتازانی رقم ١٥٦ بلاغة تیمور - دار الكتب المصرية
 - شرح المفتاح - الشریف الجرجانی رقم ٣٨١ بلاغة طلعت - دار الكتب المصرية .
 - شرح المفصل للزمخشري - لابن الحاجب رقم ٨٠ نحو خليل آغا - دار الكتب المصرية .
- ج - الرسائل الجامعية
- الإيضاح فی شرح المفصل لابن الحاجب - موسى بنان علوان - إشراف الدكتور محمد بلوی المخبون مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٣٥ عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م «ماجستير»
 - التكملة لأبي على الفارسی - كاظم بحر المرجان - إشراف الدكتور حسين نصار - مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٠٢٢ لعام ١٩٧٢م «ماجستير» .
 - دور الصرف فی منهجی النحو والمعجم/ محمد خليفة الدناغ إشراف الدكتور تمام حسان - مكتبة كلية دار العلوم - القاهرة رقم ١٥٦ «ماجستير» .
 - شرح المقلمة النحوية لابن با بشار - محمد أبو الفتوح شريف - إشراف الدكتور عبدالحميد طلب - مكتبة جامعة القاهرة رقم ١٥٦٤ لعام ١٩٧٤م «دكتوراه» .
 - اللباب فی علل البناء والإعراب للعكبري - خليل بنیان الحسون - إشراف الدكتور السيد يعقوب بكر والدكتور محمود فهمي حجازي - مكتبة جامعة القاهرة لعام ١٣٥٦هـ - ١٩٧٦م «دكتوراه»
 - المشتق بين النحاة والأصوليين - صالح مهدي الظالمی - إشراف الدكتور عبدالله درويش - مكتبة كلية دار العلوم ٢٢٥ لعام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م «ماجستير» .
 - معاني القرآن للأخفش الأوسط - فائز فارس محمد الحمد - إشراف الدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور عبدالحميد السيوري - مكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٣٨٦ لعام ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م «دكتوراه» .

د - اللغوية

- المصطلح العلمي العربي ووسائله اللغوية وصياغته العربية الدكتور محمد عيد ومجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود بالسعودية العدد التاسع لعام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- من نفائس الخزانة التيمورية إسكندر المعلوف مجلة المجمع العلمي بدمشق - المجلد الثالث .

هـ - كتب أجنبية

- تاج التواريخ محمد سعد - ط ١ استانبول «باللغة التركية»
- تاريخ عظماء الترك «باللغة التركية» لم تصلني بيانات الكتاب من تركيا .
- دائرة المعارف الإسلامية التركية (على قوشجي) عبدالحق عدنان .
- على قوشجي حياته ومؤلفاته الدكتور سهيل أنور (باللغة التركية) .
- مطبعة كنان استانبول ١٩٤٨م .
- القاموس التركي لشمس الدين سامي ط ١ استانبول ١٩١٧م .

خامسا : فهرس القسم الأول (الدراسة)

٧	الإهداء
٩	المقدمة
١٩	القسم الأول (الدراسة)
٢١	الفصل الأول - عصر القوشجي وحياته
٢٣	١ - عصر القوشجي السياسي والعلمي
٣١	٢ - مولده
٣٢	٣ - نسبه وتسميته القوشجي
٣٥	٤ - أسرته
٣٧	٥ - نشأته
٣٩	٦ - أساتذته
٤٣	٧ - مكانته العلمية
٤٦	٨ - مؤلفاته
٥٣	٩ - تلاميذه
٥٦	١٠ - وفاته
٥٧	الفصل الثاني دراسة كتاب «عنقود الزواهر»
٥٩	١ - التعريف بكتاب العنقود ومنهج القوشجي فيه
٧١	٢ - مصادر العنقود من العلماء والكتب
٧٧	٣ - الوضع وعلاقته بالصرف
٨٣	٤ - الاشتقاق وعلاقته بالصرف
٩٣	٥ - شواهد عنقود الزواهر
١٠٩	٦ - أصول النحو في عنقود الزواهر
١١٧	٧ - رأى القوشجي في «المناسبة بين اللفظ والمعنى»
١٢٥	٨ - الاتجاهات الذهنية والمنطقية في «عنقود الزواهر»
١٣٥	٩ - تأثير القوشجي بأصول الفقه
١٤١	القسم الثاني النص المحقق

سادساً : فهرس موضوعات التحقيق

١٤٣	وصف نسخ المخطوط
١٥٣	توثيق الكتاب
١٥٧	منهج التحقيق
	النص المحقق
١٦١	خطبة (١) الكتاب
١٦٤	مقدمة الكتاب

(المقد الأول)

١٦٩	في مبادئ علم اللغة
١٧١	السمط الأول لتفصيل أقسام الوضع
١٧٢	التقسيم الثاني
١٧٦	التقسيم الثالث للوضع
١٧٨	الفرق بين الموضوعات والمهملات
١٨٠	السمط الثاني لإثبات الحاجة إلى الواضع
١٩٢	السمط الثالث لبيان طريق ثبوتها
١٩٥	السمط الرابع لتقسيم الموضوع
١٩٥	الفريدة الأولى - تقسيمه إلى المشترك وغيره
١٩٦	المنقول ثلاثة أنواع
١٩٨	بيان القرء
١٩٩	الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية
٢٠٣	القسم الثاني استعماله في المعنى
٢٠٤	بحث عموم المشترك
٢٠٥	بحث عموم المجاز
٢٠٦	بحث الفارق بين النفي والإثبات
٢٠٧	الفارق بين المفرد والجمع
٢٠٩	الفريدة الثانية - تقسيمه إلى المرادف وغيره

(١) الخطبة والمقدمة ساقطتان من الفهرس الموجود في نسخة د فقط

٢٠٩ بحث أجمع وأكتع
٢١١ بحث الفرق بين القعود والجلوس
٢١٢ مطلب الفرق بين الإنسان والبشر
٢١٤ الفريدة الثالثة - تقسيمه إلى الاسم والصفة
٢١٤ مطلب تقسيم الاسم
٢١٨ بحث الفرق بين الاسم والصفة من جهة الاستعمال
٢٢١ السمت الخامس لتقسيم الموضوع له
٢٢٣ السمت السادس لبيان الحكمة والمصلحة في وضع الألفاظ

(المقد الثاني)

٢٢٥ في علم الاشتقاق
٢٢٧ السمت الأول فيه ثلاثة فصول
٢٢٧ لفظ الاشتقاق ينسب إلى الواضع
٢٢٩ الفصل الثاني تقسيم الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر
٢٢٩ الفريدة الأولى - في مخارج الحروف
٢٢٩ مطلب تعيين المخارج
٢٣٦ الفريدة الثانية - في أنواعها
٢٤٣ الفصل الثالث في تفسير الكلمة وتقسيمها إلى أقسامها الأولية
٢٤٣ الفريدة الأولى في تفسير الكلمة
٢٤٧ الفريدة الثانية في تقسيم الكلمة إلى أقسامها الأولية
٢٤٩ مطلب الواضع عين عدة صيغ
٢٥١ السمت الثاني في المقاصد
٢٥٤ مطلب بيان الأوزان
٢٥٦ صور «المجدول»
٢٥٩ الفصل الأول لبيان ما يعرف به كون الحرف زائدا في الكلمة أو أصليا
٢٥٩ الصنف الأول لمعرفة الأصالة وعدمها من ذات الحرف
٢٦١ بحث الأمهات
٢٦٢ مطلب في أهراق ثلاث لغات
٢٦٣ مطلب بيان حروف الزيادة

٢٦٤	مطلب معرفة الأصالة والزيادة
٢٦٤	الصنف الثانى لمعرفة الأصالة والزيادة من المواقع
٢٦٤	الفريدة الأولى : لبيان مواقع الأصالة
٢٧٠	الفريدة الثانية لبيان مواقع الزيادة
٢٧٤	الصنف الثالث لبيان ما يعرف به كون الحرف أصلا أو زائدا
٢٨١	مطلب بحث الإنسان
٢٩١	الفصل الثانى لبيان ما يعرف أنه هل حرف من الكلمة محذوف أولا
٢٩٣	الفصل الثالث لبيان ما يعرف به كون الحرف بدلا من غيره
٢٩٣	الكلام فى حرف الإبدال
٢٩٥	الفريدة الأولى (١) . . الياء تبدل من تسعة أحرف
٣٠٢	الفريدة الثانية . . الهزمة تبدل من خمسة أحرف
٣٠٧	الفريدة الثالثة الألف تبدل من أربعة أحرف
٣٠٩	الفريدة الرابعة الواو تبدل من ثلاثة أحرف
٣١١	الفريدة الخامسة التاء تبدل من خمسة أحرف
٣١٤	الفريدة السادسة الميم تبدل من أربعة أحرف
٣١٦	الفريدة السابعة الهاء تبدل من أربعة أحرف
٣١٧	الفريدة الثامنة الدال تبدل من التاء
٣١٨	الفريدة التاسعة الطاء تبدل من التاء
٣١٨	الفريدة العاشرة اللام قد تبدل سماعا من الضاد
٣١٩	الفريدة الحادية عشرة التون تبدل سماعا من الواو
٣١٩	الفريدة الثانية عشرة الجيم تبدل من الياء
٣٢١	الفريدة الثالثة عشرة والرابعة عشرة الضاد والزاي تبدلان من السين قياسا
٣٢٣	الفصل الرابع لبيان ما يعرف به كون الكلمة مقلوبة من أخرى
٣٢٣	بحث (ترتيب) ضبط التغير اللازم فى الاشتقاق

(العقد الثالث)

٣٢٧	فى علم الصرف
٣٢٩	السمط الأول ضبط إجمالى بمطلق الهيئات

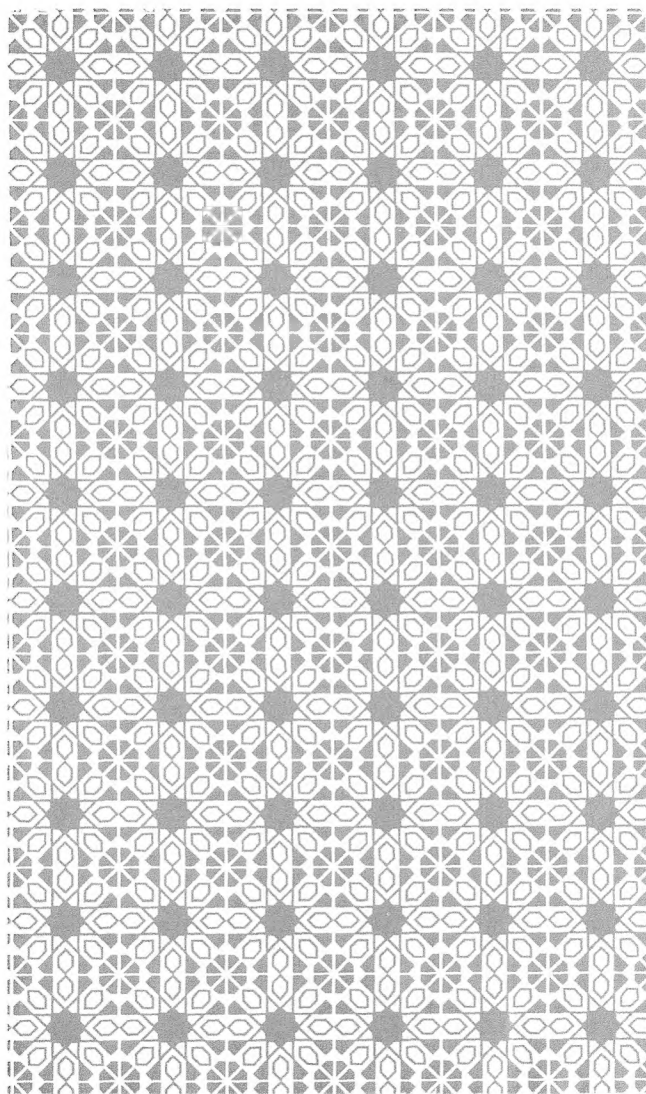
(١) ملاحظة : الفريدة الأولى والثانية ساقطتان من الفهرس .

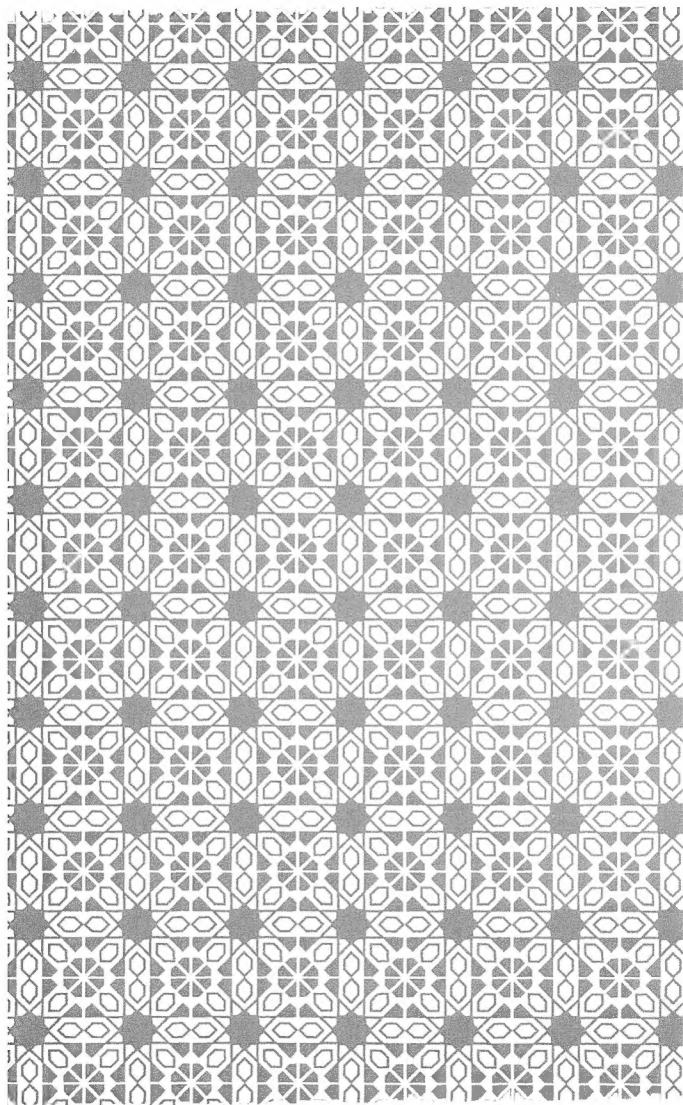
٣٢٩	الصف الأول من الفصل الأول لبيان هيئات الأسماء المجردة
٣٣٠	مطلب الثقل في الفعل
٣٣٠	مطلب والدتل بضم الدال
٣٣٢	الصف الثاني من الفصل الأول لبيان هيئات الأسماء المزيدة
٣٣٥	الفصل الثاني لبيان الهيئات الذاتية للأفعال
٣٣٥	الصف الأول لبيان هيئات الأفعال المجردة
٣٣٥	الفريدة الأولى لبيان هيئات ماضى الثلاثى المجرد
٣٣٧	الفريدة الثانية لبيان هيئات مضارع الثلاثى المجرد
٣٣٨	مطلب ركن يركن
٣٣٩	مطلب دعائم الأبواب
٣٤١	الفريدة الثالثة لبيان هيئات ماضى الرباعى المجرد
٣٤٢	الفريدة الرابعة لبيان هيئات مضارعه
٣٤٤	الصف الثاني لبيان هيئات الأفعال المزيدة
٣٤٦	الفريدة الأولى لبيان هيئات مزيدات الثلاثى
٣٤٧	الفريدة الثانية لبيان هيئات مزيدات الرباعى
٣٤٨	الأفعال التى فى أوائلها همزة وصل
٣٤٩	خواص ولوازم فى الأحوال والمعانى
٣٥٠	اللازم والمتعدي
٣٥٥	مطلب الأمر والنهى
٣٥٩	الفصل الثالث لبيان الهيئات الذاتية للأسماء المتصلة بالأفعال
٣٥٩	الصف الأول : لبيان هيئات المصادر
٣٥٩	الفريدة الأولى : لبيان الهيئات السماعية
٣٦٥	الفريدة الثانية لبيان الهيئات القياسية للمصدر
٣٦٨	القسم الثانى لبيان المصدر المعى
٣٧٠	الصف الثانى لبيان هيئات اسم الفاعل
٣٧٠	الصف الثالث لبيان هيئات اسم المفعول
٣٧١	الصف الرابع لبيان هيئات الصفة المشبهة
٣٧٣	الصف الخامس لبيان هيئات اسم التفضيل
٣٧٥	الصف السادس والسابع اسما الزمان والمكان
٣٧٦	الصف الثامن لبيان هيئات اسم الآلة

٣٧٨	السمط الثانى لبيان هيئات تحصل بسبب عوارض لأغراض معنوية
٣٧٨	مطلب لإحقاق الضمائر
٣٨٠	مطلب موقع الضمائر من المضارع
٣٨٧	الصنف الثانى فى بيان ما يعرض للفعل من الهيئات بسبب إحقاق نون التأکید
٣٩١	الفصل الثانى لبيان ما يحصل بسبب التصغير
٣٩٧	الفصل الثالث لبيان ما يحصل بسبب النسبة
٤٠٩	الفصل الرابع لبيان ما يحصل بسبب التثنية
٤١٣	الفصل الخامس لبيان ما يحصل بسبب الجمع
٤٢٤	فصل أوزان تكسير الثلاثى المجرد
٤٢٨	فصل الثلاثى المزيد فيه
٤٢٩	الفريدة الأولى ما مدته ثانية
٤٣١	الفريدة الثانية ما مدته ثلاثة
٤٣٦	الفريدة الثالثة ما مدته رابعة
٤٣٨	فصل وينقسم الجمع باعتبار آخر
٤٤٠	فصل ومن الأسماء غير المجموع ماله شبه بالجمع
٤٤٣	السمط الثالث لبيان هيئات تعرض لأغراض لفظية
٤٤٣	الفصل الأول : لبيان ما يحذف بسبب الإعلال
٤٤٦	الصنف الأول ^(١) لبيان حال الواو والياء فاء
٤٤٧	الصنف الثانى لبيان حالهما عينا
٤٤٧	الفريدة الأولى : لبيان ما بقى الاحتياج إليه
٤٤٩	مطلب ما يكون فى اللفظ ما يقتضى الإعلال ولا يعمل بجهة من الجهات
٤٥٢	الفريدة الثانية لبيان الإعلال بالحذف
٤٥٢	القسم الأول : الحذف لالتقاء الساكنين
٤٥٤	القسم الثانى وهو الحذف القياسى بطريق الجواز
٤٥٥	الفريدة الثالثة لبيان الإعلال بالإسكان
٤٥٦	الصنف الثالث لبيان حالهما لا ما
٤٥٦	الفريدة الأولى لبيان حال الإبدال
٤٥٨	الفريدة الثانية لبيان الحذف وهو قياسى وسماعى
٤٦٠	الفريدة الثالثة لبيان الإعلال بالإسكان

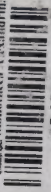
(١) تكملة ليست موجودة بالفهرس .

٤٦١	الفصل الثاني لبيان ما يحصل بسبب التقاء الساكنين
٤٦١	الوجه الأول
٤٦٢	الوجه الثاني ويسمى التقاء الساكنين على حده
٤٦٤	الوجه الثالث أن ينثر الألفاظ نثر الأسماء
٤٦٤	القسم الثاني وهو المفتقر المخالف للقياس
٤٦٥	القسم الثالث وهو غير المفتقر
٤٧١	الفصل الثالث لبيان ما يحصل بسبب الإدغام
٤٧٣	الصنف الأول لبيان الإدغام بين المتماثلين
٤٧٥	القسم الثالث منه ما هو ممتنع لذاته
٤٨٠	الصنف الثاني الإدغام بين المتقاربين
٤٨٣	المبحث الأول في تفصيل الحروف التي تدغم في المقارب
٤٨٤	المبحث الثاني في تفصيل الحروف التي يدغم فيها المقارب
٤٨٤	المبحث الثالث في تفصيل الحروف التي تدغم في المقارب وبالعكس
٤٨٧	فصل قد يقع فاء افتعل من الحروف التي تقارب تاءه
٤٩١	الفصل الرابع لبيان ما يحصل بسبب تخفيف الهمزة
٤٩٧	الصنف الثاني لبيان التخفيف السماعي
٥٠١	الفصل الخامس لبيان ما يحصل بسبب الإمالة
٥٠٩	الفصل السادس لبيان ما يحصل بسبب الابتداء
٥١٥	الفصل السابع لبيان ما يحصل بسبب الوقف
٥٢١	الصنف الثاني في بيان التغيير بالزيادة
٥٣٦	الصنف الثالث في بيان التغيير بالإبدال
٥٣٤	الصنف الرابع في بيان التغيير بنقل الحركة
٥٣٦	الصنف الخامس والسادس الروم والإشمام
	الفهارس
٥٤١	١ - فهرس القرآن الكريم
٥٤٩	٢ - فهرس الحديث النبوي الشريف
٥٥١	٣ - فهرس الأشعار والأرجاز
٥٥٩	٤ - فهرس المصادر والمراجع
٥٦٩	٥ - فهرس القسم الأول «الدراسة»
٥٧٠	٦ - فهرس موضوعات التحقيق





CTA Bibliotheca Alexandrina



0942336